المملكة العربية السعودية
الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

# كاشف الرموز الخفية على شرح الكافية

للشيخ محمد بن عمر الحلبي المتوفى سنة ٨٥٠ هجرية

## دراسة وتحقيق

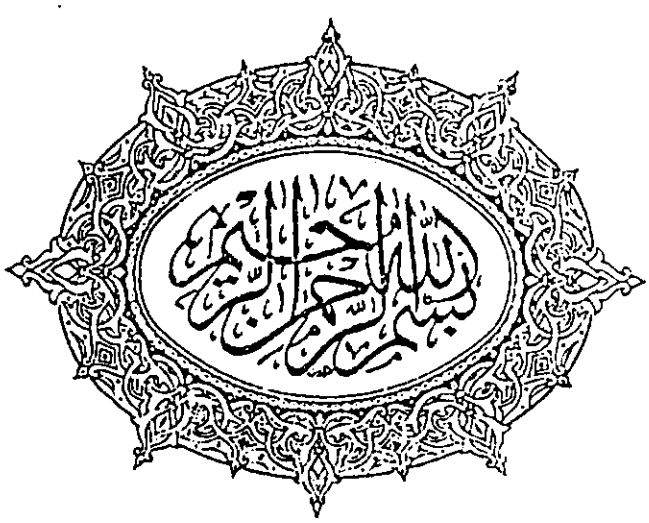
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

المجلد الأول

إعداد الطالب ماغاسوبا يحيى بن غاربا

إشراف الأستاذ الدكتور غريب عبد المجيد نافع

١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله ربّ العالمين الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إيّاك نعبد وإيّاك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين " .

وبعد :

فقد اشتاقت النفس وتاقت إلى معرفة أسرار التنزيل ، فأخذت نفسي بالجدة ، وعقدت العزم متجشّما في بجاد العربية ونجادها في سبيل ذلك وإن طال السّرى ، فحططت رحلي في مهبط الوحي بعد أن نلت قسطا من العربية وعلومها في ربوع إفريقيا ، التي خيّمت عليها دياجير الاستعمار بلغاتها المتعدّدة ، وما ان تشرّفت بوطء ثرى هذه البقعة التي شرّفها الله وباركها برسالاته السماوية ، التحقت بالجامعة الإسلامية الفتيّة ، التي تحمّلت عبء الرسالة المحمدية ، وآلت على نفسها تبصرة أبناء المسلمين وإرشادهم في جميع أنحاء المعمورة ، ليكونوا دعاة خير بين البشر ، مصداقا لقوله تعالى : " ولولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم .... " .

وكانت المنّة الكبرى من الله تعالى أن تدرّجت في ربوعها ، ونهلت العربية من ينابيعها الثرة ، التي تزهو بنفسها بين لغات البشر ، لأنها لغة القرآن ، فهي كما تتحدث عن نفسها بحر في أحشائه الدّر كامن ، فها هو ذا الخليل في عروضه ، وسيبويه في كتابه ، وأبو عبيدة في غريبه ، والفارسي في قياسه ، وابن جني في خصائصه ، وابن دريد في اشتقاقه ، والمبرد في كامله ، والقالي في أماليه ، والزمخشري في أساسه ، وابن سيده في محكمه وابن الأنباري في إنصافه ، وابن معطي في ألفيته ، وابن الحاجب في كافيته والزبيدي في تاجه ، وابن منظور في لسانه ، وابن مالك في خلاصته ، وابن هشام في توضيحه ، والأشموني في تنبيهاته ، وبالمرادي قد بلغت مرادي .

وكافية ابن الحاجب من المحاور التى دارت حولها الشروح والحواشى، فهى لا تقل أهمية بين النحاة عن كتاب سيبويه ، أو مفصل الزمخشرى أو خلاصة ابن مالك ، وكان من بين المعلقين لشرح ابن شرف شاه الأستراباذى على الكافية علاّمة العصر والزمان ، محمد بن عمر الحلبى ، الذى وقع اختيارى على حاشيته المسمى بـ " كشف الوافية فى شرح الكافية " لأن تكون موضوع بحثى ، ووقفت منها أصدّ وأبدى خشية التردّى فى مهاويها ، لاغفال ذكر صاحبها الذى يعد من المجهولين ، شأن كثير من علماء العربية .

وقد استخرت الله فوفّقنى لاختياره رغم ما ذكرت - دراسة وتحقيقا - واتخذت لنفسى خطة البحث فى قسمين :

يتعلق القسم الأول بدراسة الكتاب ومؤلفه ، وقد اجتهدت رأيى حتى كونت دراسة التقطها من الشاردة والواردة من خلال حاشيته ، لأنه كما مرّ آنفا مجهول الذكر بين علماء عصره ، وقد بيّنت قيمة الحاشية بالنّسبة لشرح الأستراباذى ، وتعرّضت لابن الحاجب وأثره فى الدراسات اللغوية وألقيت جانبا من الأضواء على حياة الشارح الخاصة والعامة ، واتّبعت بين ذلك طريقة وسطا ، فلست فيها بالمقلّ المخلّ ، ولا بالمورد الممل ، وأردفت ذلك بوصف النسختين اللتين اعتمدتهما فى التحقيق ، مع بيان المنهج الخاص الذى اتّبعته .

أما القسم الثانى فخاصّ بتحقيق الحاشية ، وقد اتّبعت فيه منهج التحقيق الذى يستغرق النص ، بعد اتخاذ إحداهما أصلا وهى المشار إليها بكلمة ( الأصل ) ، والأخرى فرعا وهى المرموز إليها بـ ( ج ) .

وقد كشفت عن إبهامها ، ووضحت غامضها ، وعرّفت بأعلامها ، وأتممت شواهدها ، ونسبت منها ما أغفله إلى أصحابها ، وبيّنت موطن الشاهد منها ، وخرّجت أحاديثها إلى غير ذلك من مصادرها الأصلية ، مستخلصا من

ذلك كلّه نتائج البحث ، وختمت التحقيق بفهرسة شاملة ، متّبعا فيهـــا المنهج الحديث الذى يقوم على أسس علمية ثابتـــة .

وبعـــد : فهذى محاولة حاولناها فى عباب العربية الزاخـــر .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلـــى العالم الأديب ،الألمعى الأريب ،الأستاذ الدكتور غريب عبد المجيد نافـع الذى أكرمنى ولم يضنّ علىّ بعلمه وتوجيهه وإرشاده ،ولم يأل جهدا مـــا استطاع إلى ذلك سبيـــلا .

وفى مسك الختام أوجه شكرى وعرفانى بالجميل الذى أسدته الجامعـــة الإسلامية إلىّ طوال فترة إقامتى بالمملكة ، فقد أتاحت لى كل ما أحتاجـــه فى سبيل طلب العلم ، كما أوجه شكرى للمكتبة المركزية ومكتبة المخطوطـــات والقائمين عليهما ، وأخص بالذكر السيد سعيد عبد الفتاح فقى ،والسيد كامل عبد الله حسين ، لما بذلاه من خدمات جليلة فى سبيل إخراج هـــذا البحث على هذه الصورة ، عملا بالقول المأثور " العلم رحم بين أهلـــه " ولكل من ساعدنى من قريب أو بعيـــد بما يفهمه اللبيب .

" وآخر دعوانا أن الحمـــد للـــه رب العالمـــين " .

# الدّراسة

## الفصل الأول : محمد بن عمر الحلبي

### أولا : حياته وآثاره :

#### ١- : مولده ونسبته ، اسمه ولقبه :

على الرغم من تزاحم المكتبات بالمراجع التى عنيت عناية فائقة بتراجم الأعيان فى القرن الثامن والتاسع الهجريين ، فإن محمد بن عمر لم يحظ بنصيب وافر من الترجمة كغيره من علماء عصره ، نتيجة للغارات التى شنّها المغول والتتار على تلك البلاد ، ممّا يجعل الباحث فى حيرة من أمره ، عندما يقدم على عالم كهذا ، ليعطى القارئ المستفيد صورة واضحة عن حياته الشخصية وآثاره العلمية غير أننى - بعد بحث طويل - وقفت على موجز من حياته ، من بين الذين ترجم لهم طاشى كبرى فى الشقائق النعمانية ، تعرض أثناءها لواحد من تلامذته حيث قال فى موجز الترجمة :

" سراج الدين محمد بن عمر الحلبى (١) كان رحمه الله تعالى من نواحى حلب ، ولما أغار تيمور خان على البلاد الحلبية ، أخذه معه إلى ما وراء النهر ، وقرأ هناك على علمائها ، ثم أتى بلاد الروم فى زمن السلطان مراد خان ، وأكرمه السلطان ، ونصبه معلما لابنه

---

(١) راجع هدية العارفين ٦/١٩٦ ، وإيضاح المكنون ٤/٥٩١ ، وكشف الظنون ١/٨٥٦ ، ٢/١١٤٠ ، ١٣٧٠ ، ١٧١٧ ، والشقائق النعمانية ١٠٢ ، ١٠٣ والأعلام للزركلى ٦/٣١٥ ( الطبعة الخامسة ) .

السلطان محمد خان ،ثم أعطاه مدرسة بـ ( أَدِرْنَة ) (٢) ، وتلك المدرسة مشتهرة بالانتساب إليه الآن ، ودرّس فأفاد ، وصنّف فأجاد وكان سريع الكتابة ، وسمعت بعض أحفاده أنه قال :أكثر الكتب التى عندنا بخط جدى " .

٢- : أساتذته وتلامذته :

أمّا عن أساتذته ، فلم أعثر على واحد منهم يمكن أن يقال إنه أخذ عنه مباشرة كلّ ما فى الأمر ، أنّنى تمكّنت من خلال دراستى لهذا الشرح أن أقف على نخبة من العلماء خصّهم بالذكر عند النقل من مؤلفاتهم منهم :-

١- جمال الدين أبو عمر وعثمان بن أبى بكر ، المشهور بابن الحاجب المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة ، فى شرحه للكافية عند تعريف المفعول المطلق حيث قال :" وقد أورد على تعريف المفعول المطلق قولهم : ضرب ضرب شديد " ، فإنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه ، فيجب أن يدخل فى الحد ، وإذا دخل فى الحدّ فيجب أن ينتصب ؛ لأنه إنما حد ليعرف فينصب ، كما أنّ الفاعل إنما حد ليعرف فيرفع " ، وقال فى الإيضاح شرح المفصل " المسراد بالتعقيب : ما يعدّ فى العادة تعقيبا ، لا على سبيل المضايقة

---

(٢) "أدرنة " : (أدريانوبل ) : مدينة بتركيا الأوربية ، مركز تجارى ، بها صناعات حريرية وقطنية ، أسسها الإمبراطور ( هادريان ) نحو (١٣٥) ذات أهمية استراتيجية عظيمة ، استولى عليها الأتراك سنة ١٣٦١ ، وكانت مقر سلاطينهم حتى فتح القسطنطينية ١٤٥٣ م ، أهم معالمها مسجد سليم " .

راجع الموسوعة الثقافية ١/٥٣ دار المعرفة بإشراف .حسين سعيد .

فرب فعلين يعّد الثانى عقيب الأول فى العادة وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، نحو قوله تعالى : " ثمّ خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما " .

٢- وركن الدين على بن الفضل الحديثى المتوفى سنة خمس وعشرة وسبعمائة من الهجرة فى قوله : " اعلم أن إعراب الفعل غير داخل فى قوله " الاعراب ما اختلف آخره " ؛ لأن الفعل لم يعتور عليه معان حتى يدلّ عليها الإعراب ، فالإعراب فيه دخيل لمشابهته الاسم ، وغير أصيل فالإعراب فى الاسم غير الإعراب فى الفعل ، وإن اشتركا اسما ، خلافا للكوفية والمالكى فإنه عندهم يعتور على الفعل معان ، من العلّة والاستئناف ، والعطف كما على الاسم " .

وقال أيضا : وقد صرّح الحديثى بجواز الفتح أيضا حيث قال : " فإن فتح لام متعلقة يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا ، وهو " على التمرة" فى مثالنا ، نظرا إلى أن الخبر حقيقة هو المقدّر . وإن كسرته يراد به المرجوع إليه ، وهو "التمرة " خاصة ، نظرا إلى أنه جزء الخبر وهو" على التمرة " ، فعلى هذا لا يكون المراد بالمتعلّق المجرور جزما ، بل يحتمل وجها آخر غيره ، فلا يصيب الجواب محدّه ، بل الصحيح ما ذكره فى بعض الشروح من أن وضع المسألة فيما إذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلّق بشهادة المثال ، فلا يرد قولهم : على الله عبده متوكل" .

٣- وأحمد بن محمد الزّبيرى الإسكندرى المالكى المتوفى سنة إحدى وثمانمائة من الهجرة حيث قال : " شرط الحذف : صدورهما من فاعل واحد

ولو تقديرا ، فمعنى قوله تعالى : " يريكم البرق خوفا وطمعا " يجعلكم ترون ، فاتحد فاعل الرؤية والخوف ، والطمع تقديرا ، فلا حاجة إلى جعلهما حالين كما زعم الزمخشري ولا إلى تقدير إرادة خوفكم " .

وقال الأندلس في المحصّل شرح المفصل : " وأورد على تعريف المتعدى أن غير المتعدّى يتوقّف تعلقه على الفاعل ، ولذلك يحدّه المنطقيون بأنه اللفظ الدّال على معنى لموضوع غير معين ، متوقّف على تعقّل الفاعل في الجملة وإن لم يكن معينا " .

وقال : " أم المتّصلة هي لعطف اسم على اسم ، أو فعل على فعل ، وهما من جملة واحدة ، والمنقطعة لعطف جملة على جملة ؛ لأن الثاني منقطع عن الأول " .

كما قال أيضا : " جميع وعامة عند سيبويه بمنزلة " كلّ " وإن غفل عنهما سائر النحاة " .

٤- ومحب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين النحوي ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة ، حيث نقل عنه الحلبي قوله " ينبغي أن يحمل قول النحويين المعرب على نوعين : منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظا أو تقديرا ، وهو بعض أقسام المعرب ، ليخرج عنه المعرب بالحروف الذي لا يوصف بأحدهما " .

٥- وتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة أربع وثمانين وستمائة حيث قال : " والخبر في هذه المسائل - "ضربي زيدا قائما" - هو الظرف المحذوف المضاف إلى ما عمل في الحال ، سدا بالحال

مسدّه " . . . وفى إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل قال المحشى " وقيل : الاسم المجرور وحده ، وإليه ذهب صاحب اللباب ، وهو الأصح ؛ لأنه مخبر عنه ، ولا يخبر عن الحرف " .

٦- ومحمد بن عثمان بن محمد بن أبى على الزّوزنى المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة من الهجرة ، حيث قال موضحا كلام المصنف فى الوصف المسبوق بنفى أو استفهام :" رافعة لظاهر " . " هذا القيد للتعميم لا للتتميم ؛ لأنّ المعتمدة على أحد الحرفيين وإن كانت واقعة بعدهما ، نحو: ما قائمان أخواك - مثلا - لكنها فى الحقيقة واقعة بعد " أخواك " ؛ لأنها خبر عنه ، وهذا أحسن من أن يجعل قيد احتراز " .

وقال فى تعريف الأمر :" إنّما قال مثال الأمر دون أن يقول : الأمر ؛ لأن الأمر كما اشتهر فى هذا النوع المخصوص من الفعل ، اشتهر فى المصدر ، فأراد أن يعيّن أن المقصود اللفظ ، لا المصدر " .

٧- ورضى الدين محمد بن حسن الإستراباذى المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة من الهجرة فى قوله : " قالوا : إنّ الخبر فى نحو:" أقائم أخوك " محذوف ، لسدّ فاعله مسدّه ، وليس بشئ ، بل لم يكن لهذا المبتدأ خبر أصلا حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقديرا لخبر لأفسدت المعنى ؛إذ هو فى المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له فلهذا تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة " .

وقال الرضى فى إعراب المثنّى والمجموع " فجعلوا ألف المثنّى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف اللين التى هى أولى بالقيام مقام الحركات إلاّ الياء للجر والنصب فى المثنّى والمجموع ، والجر أولى بها ، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع فى الجرّ ياء ، فلم يبق للنصب حرف ، فاتبع النصب الجرد دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات ، بخلاف الرفع " .

وقال نجم الدين الرضى : " إذا فقد المفعول به ، فالأكثرون على أنه تساوت البواقى فى إقامتها مقام الفاعل ، ولم يفضّل بعضها على بعض ، ورجّح بعضهم الجار والمجرور ؛ لأنه مفعول به ، لكن بواسطة .

وبعضهم الظرفين . وبعضهم المصدر ، وليس بواجب أن يلى الفعل ما أسند هو إليه ، بل الواجب رفعه . واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان ؛ إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله فى إفادة مالم يفده الفعل ، فلا يقال : " ضرب ضرب ، ولا سير وقت" .

٨- وصدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين المتوفى سنة خمس وخمسين وخمسمائة من الهجرة حيث قال : " امتناع تعريف هذه الأسماء ليس لتوغلها فى الإبهام كما قالو ، وإلاّ لما تعرّف المغاير ، والمشابه والمماثل إذا أضيف إلى غير معمولها ، بل لأنها صفات فى الأصل للحال بمعنى مماثل ومغاير ، فتكون الإضافة هنا لفظية ، فلم يكتس المضاف بها تعريفا .

وفى إعراب " لا بزاح " قال صدر الأفاضل : محلّها نصب على أنها حال مؤكدة من قوله : أنا ابن قيس .

٩- وأبو عبدالله محمد بن سفيان القيروانى المالكى المتوفى فى صفر سنة خمس عشرة وأربعمائة للهجرة . . . المشهور بصاحب الهادى حيث قال : " لا يجوز إدخال الألف واللام على " غير " نص عليه سيبويه ؛ لأنه لابدّ لها من الاضافة ، والمضاف إليه إمّا مذكور أو منوى فى حكم الثابت ، فلا يجمع معه الألف واللام ، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه نص عليه سيبويه . . ولا يجوز إدخال الألف واللام على " كل " ، "وبعض" أيضا ذكره الأصمعى " .

ولى تعليق على هذا القول بصحة دخول الألف واللام على غير ، وبعض وكل ، سيأتى ذكره فى موضعه .

وقال أيضا : " إنّ لو قد تستعمل بمعنى " إن " للاستقبال ، فيحصل فيها معنى التمنّى " .

ولا شكّ أنّ الحلبى استفاد من هؤلاء عن طريق مؤلفاتهم ، فهم أخذته عن طريق غير مباشر ، بدليل إثباته نصوصهم المنقولة عنهم وإن كان يتصرّف فيها بعض التصرف .

٣- ثقافته العلمية :

كانت أقاليم الشام فى أيام حكم الأيوبيين منبعا للعلم ، ومعقلا للحضارة والثقافة ؛ لأن اهتمام السلاطين الأيوبيين بنشر الثقافة كان له أثره

البالغ والفعال فى دفعهم إلى الإكثار من افتتاح المدارس فى إقليمى مصر والشام ، واستقدام أصحاب المواهب من الأقاليم الإسلامية إلى الأخرى ، فكان ذلك عاملا قويا ، ودافعا مهمّا لجعل هذه المنطقة منطقة إشعاع لنور العلم والمعرفة .

وقد عاش محمد بن عمر الحلبى فى عصر ازدهار الثقافة والعلوم فى تلك المنطقة ، ينهل العلم من منابعها الثّرة ، ويستمع إلى شيوخها الأجلّاء ، حتى قامت فتنة تيمور خان على تلك البلاد ، فانتقل فى أثنائها صاحبنا الحلبى إلى ما وراء النهر ، وهناك أكمل دراسته على يد مشايخها حتى برع فى العلم ، وأصبح واحد زمانه فى العربية والأصول ، والمنطق ، كما تشهد بذلك مؤلفاته .

وبانتقاله إلى بلاد الروم انتقل من مرحلة التلقّى إلى مرحلة الإفادة وذلك عندما أكرمه السلطان مراد خان بتنصيبه معلما لابنه ، ثمّ قيامه على مدرسة ( المزبورة ) .

وقد قال عنه طاشى كبرى : " كان سريع الكتابة ، وسمعت بعض أحفاده أنه قال : " أكثر الكتب التى عندنا بخط جدى " .(١)

## ٤- وفاته :

توفى الحلبى رحمه الله تعالى فى أوائل سلطنة السلطان محمد خان سنة خمسين وثمانمائة للهجرة ( ٨٥٠ هـ ) بـ ( أدرنه ) ، تغمده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جناته .

---

(١) الشقائق النعمانية ص ١٠٢ ، ١٠٣

٥- آثـــــــاره :-

ترك الحلبى فى المكتبة العربية مؤلّفات مختلفة تناولت جانبا من علـــوم عصره ، فقد صنّف فى علم الكلام والمنطق ، وعلوم العربيـــة .

وقد أمكن حصر تلك المؤلفـات فـــى خمســـة :-

١- المنهج السديد الى كلمة التوحيد . ومنه نسخة مخطوطة فى مكتبـــة أيا صوفية كما ورد فى الأعلام ٦/٣١٥ ( الطبعة الخامسة ) .

٢- حاشية على تصريف العزّى للتفتازنى .. صرّح به المحشى فـــــى ص ٦٥٣ من المحقق .

٣- حاشية على مطالع الأنوار فى المنطق . راجع هدية العارفين ٥/١٩٢ والأعلام الموضع السابق ، والشقائق النعمانية ١٠٢ ، ١٠٣ .

٤- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب .. راجع بروكلمان ٥/٣٢٦ منه نسخة فى ميونيـــخ ٧١٣ .

٥- كشف الوافية فى شرح الكافية .. المعروف " بالمتوسط " لركن الديـن حسن بن محمد بن شرف شاه الأستراباذى المتوفى سنة خمس وإحـــدى وسبعمائة للهجرة فرغ الحلبى من تأليفه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة مـــن الهجـــرة ... وهـــو موضوع بحثى فى التحقيق والدراســـة .

## ثانيـا - أهمية كشف الوافية بالنسبة للوافية فى شرح الكافيـة

نالت كافية ابن الحاجب شهرة كبيرة ، واحتلت مكانة مرموقة فى ميـدان الدراسات النحوية بين العلماء والمتعلّمين من بلاد المشرق بصفة خاصـة ، فقد أقبل عليها المتعلّمون بالحفظ ، وتناولها العلماء بالدّراسة والنقـد ، فكثرت شروحها وتنوّعت حواشيها ، وسجّل الباحثون من هذه الشروح والحواشى ما يزيد على التسعين ، ومن بين هذه الشروح شرح ( ركن الدين حسـن ابن محمد بن شرف شاه الأستراباذى ) ، المسمى بـ " الوافية فى شـرح الكافيـة " .. وهو المعروف بـ " المتوسـط " من بين شروحـه الثلاثـة .

وقد حظيت الوافية من بين شروح المؤلف بإعجاب الدارسين ، فظفرت بنصيب وافر من اهتمام تمثّل فى قيام دراسات شاملة ودقيقة حولها ، تسعى فـى جملتهـا إلى كشف النّقاب عن مسائلها الغامضة ، واستدراك ما فـات المؤلف أو خفى عنه ، أو التنبيه على ما جانب الصواب ، بغية الوصـول إلى الكمال ، وممّن توفر على هذه الدراسة محمد بن عمر الحلبى ، فعكف على هذا الشرح بالتعليق والتّعقيب حينا ، وبالاستدراك أو الاعتراض عليه حينـا آخـر .

وتظهر أهمّية هذه الحاشية بالنسبة " للوافية فى شرح الكافية " من حيـث إنها جاءت متأخّرة عنها ، فلا بدّ أن يكون الحلبى قد ضمّنها خلاصة مـا توصّل إليه من إضافات وآراء أخرى استجدت فى ذهنه ، نتيجة اطلاعـه

الواسع ، وهذا هو ما حصل بالفعل ، فقد قال في مقدّمة كتابه : " وكان كتاب ( الوافية في شرح الكافية ) للسيد العلاّمة الحسن بن محمد الأستراباذي الحسيني المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة . . . . . قدوة العلماء والمتبحرّين . . . زبدة المتقدّمين والمتأخّرين . . . ركن الملّة والدين ، أسكنه الله تعالى بحابح جنّاته ، وأفاض عليه من شآبيب رضوانه ، دستورا في هذا الفن ؛ إذ كل أحد يستضيء بنور معالمه ، مع ما للطلبة من الحرص على قراءته ، والشّغف في مواظبته انتهزت فرصا من أوان التّحصيل وأوقاته ، والتقطت فوائد من الشروح لتزيل عويصاته ، وضممت إليها زوائد سنحت لي هي بحلّ مشكلاته وافيه " .

ولا تقف أهميّة هذه الحاشية عند هذا الحدّ ، فهناك عدد من النحاة ورد ذكرهم بأسمائهم أثناء البحث ، وكان منهم من لم يشتهر في عصرنا ولا يعرف عنه الدارسون إلاّ القليل ، فمن هؤلاء على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

١- عز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي ، المعروف بابن القواس المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة من الهجرة .

٢- وجلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني ، المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة للهجرة .

وإليك بعضا من النماذج التي توضح جانبا من جهود الحلبي في دراساته لهذا الشرح ، تمثّل ذلك في شرحه لقول الشارح " فما سواه لفظي"

" ضابط الإعراب " إمّا أن يكون بالحركات - وهو الأصل - أو بالحروف .

والإعراب بالحركات إمّا أن يكون بتمامها لفظا فى الأحوال الثلاث وهو الأصل؛ كـ " زيد " ، أو بتمامها تقديرا فيها : كـ " عصا " ، أو بتمامها بعضها لفظى وبعضها تقديرى : كـ "قاضٍ" ، أو بعضها لفظا فى الأحوال الثلاث كـ " أحمد " و " مسلمات" أو ببعضها تقديرا فى الأحوال الثلاث : كـ " حبلى " ، أو ببعضها بعضها لفظى وبعضها تقديرى : كـ " جوار " .

والإعراب بالحروف إما أن يكون بتمامها لفظيا فى الأحوال الثلاث : كالأسماء الستة أو بتمامها تقديريا فيها كالأسماء الستة إذا أضيفت ولاقاها ساكن بعدها ، بحذف عنها حروف الإعراب ، لالتقاء الساكنين ، نحو : "هذا أبو البشر" ، "ورأيت أبا البشر" ، "ومررت بأبى البشر" .

أو بتمامها بعضها لفظى وبعضها تقديرى إذا أضيف بعضها إلى المعرّف باللام وبعضها إلى غيره ، وهو ضعيف ، نحو: هذا أبو البشر ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه .

أو ببعضها لفظا فى الأحوال الثلاث : كالتثنية والجمع .

أو ببعضها تقديرا فى الأحوال الثلاث : كالجمع إذا أضيف ولاقاه ساكن بعده نحو : جاءنى صالحو القوم ، ورأيت صالحى القوم ، ومررت بصالحى القوم .

أو ببعضها ، بعضها لفظي وبعضها تقديري : كالجمع المصحح المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو "جاءني مسلمي" ، "ورأيت مسلميّ" ، "ومررت بمسلميّ" ، فافهمه فإنّه جيّد " .

ثالثا : مصادر الحلبي في حاشيته على الوافية في شرح الكافية .

يكاد الحلبي في تأليفه لهذه الحاشية يكتفي بالمصادر التي كانت متداولة لدى الدارسين لعلم النّحو في تلك المنطقة ، فقد اعتمد على شروح المفصل للزمخشري :

١- كشرح أبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين الضرير المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة ( ٥٣٨ هـ ) .

٢- وشرح صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين المتوفى سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة ( ٥٥٥ هـ ) .

٣- وشرح موّفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة ( ٦٤٣ هـ ) .

٤- وشرح ابن الحاجب المسمى بالإيضاح في شرح المفصل المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة ( ٦٤٦ هـ ) .

كما اعتمد على شروح اللباب أيضا :-

١- كشرح محمد بن عثمان بن محمد الزوزني المتوفى سنة (٧٧٢ للهجرة .

٢- وشرح تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة أربع وثمانين وستمائة للهجرة ( ٦٨٤ هـ ) .

٣- وشرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقركار .

ولم يخفل الحلبي شروح الكافية في تأليفه لهذه الحاشية ، فقد أخذ من شرح :

١- المصنف رحمه الله المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة ( ٦٤٦ هـ ) .

٢- وشرح رضيّ الدين محمد بن حسن الأستراباذي المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة من الهجرة . ( ٦٨٦ هـ ) .

٣- وشرح ركن الدين علي بن الفضل الحديثي المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة ( ٧١٥ هـ ) .

٤- وشرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الفجدواني المتوفى سنة عشرين وسبعمائة من الهجرة ( ٧٢٠ هـ ) .

٥- وشرح أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي المتوفى سنة إحدى وثمانمائة من الهجرة ( ٨٠١ هـ ) .

٦- وشرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض المعروف بالحاجي المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة من الهجرة ( ٨٤٥ هـ ) .

فكل هؤلاء أورد الحلبي ذكرهم عن طريق نصوصهم المنقولة من مؤلفاتهم .

وهناك كتب أخرى كثيرة نقل عنها بتصرف ، ككتاب سيبويه ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والأصول لابن السراج ، وديوان الحماسة للمرزوقي ، والصحاح للجوهري .... وغيرها .

## رابعـــا : منهـــج الحلـــبى وأسلوبـــه

هذه الحاشية كغيرها من الحواشي التى اعتاد الناس وضعها علـــى الشروح ، إلا أنّ الحلبى بدأها بمقدّمة طويلة ، بيّن فيها صفة الحاشيـة ، مع ذكر السبب الذى من أجله ألّف ، والاسم الذى سمّاها به ، وذلـــك بزيادة كلمة على عنوان الشرح ، ليدلّ على المعنى المناسب الذى مـــن أجله تمّ تأليفها ، ثم ختمها بمعانى حروف العربيـة .

ويمكن تحديـد المنهـج فى نقـاط كالآتـى :

١ - استعرض محمد بن عمر بعد مقدّمة الكتاب تاريخ علم النحـــو وتطوره منذ البدء حتى عصر عبد القاهر الجرجانى ، مراعيا فى ذلـك ترتيب طبقات النحويين .

٢ - كما حرص فى حاشيته ألّا يخرج عن ترتيب الإمام حسن بن محمد ابن شرف شاه الأستراباذى لموضوعاته فى " الوافية فى شرح الكافية" .

٣ - يلاحظ أنه كان يعتمد على الشرح بالقول ، عند تناوله الجوانب الغامضة من الشرح بالتوضيح والتّعليق ، فيقدّم قطعة من كـــلام الشارح الذى يريد توضيحه مستعملا كلمة ( قولـه ) ، وإليـــك نموذجـــا لذلـــك :

قولـه : ﴿ مفـرد : احترازعن المركّبات ﴾ .

قد يطلق المفـرد ويراد به ما يقابل المثنّى والمجموع ، أى :الواحد

فيقال : هذا مفـــرد ، أى : ليس بمثنى ولا مجموع ، وذلك في بحـث النّعـــت .

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف ، فيقال : هذا مفـــرد أى : ليس بمضـاف . . وذلك في بحث النـداء ، والمنصـــــوب بلا التى لنفـــى الجنـــس . وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملـة فيقال هذا مفرد أى ليس بجملة ، وذلك فى بحث خبر المبتدأ .

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب ، فيقال : هذا مفـــرد أى : غير مراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه .

" والمأخوذ فى تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الأخـــير " .

٤- أو يتصور سائلا يطرح عليه السؤال فيجيب عنه مستعملا فى مثـل هـــذا قولـــه :

فإن قلت . . . قلت . . . . ، أو قلنا . . ومثال ذلك قوله :

" فإن قلت : قد ذكر من قبل أنّ التّمييز ما يرفع الابهـــام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ، وظاهر أن النسبة ليست بذات . " .

قلت : قوله : " عن نسبة " غير متعلّق بقولـه : الثانـــى ، بل متعلّق بمتعلّق الثانى تقديره : الثانى عن ذات مقـــدّرة ناشئة عن نسبة ، وتلك الذات إنما نشأت من نسبة فى علم السامع وإن كانت النسبة إنما نشأت من الذات فى الحقيقة ، وهذا مـــراد الشارح من قوله : هو التّمييز عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة .

إلا أن المفهوم من تقديره أنّ " عن " في قولـــــــه «عن نسبـــة» ، بمعنى " في " (وهو خلاف المشهور ) .

٥- يناقش كذلك طائفة كبيرة من المسائل ، وكثيرا ما يقوده النقاش إلى ذكر أقوال النحـــاة .

فيقول : قوله : -« أى : العدل : خروج الاسم عـــــن صيغته الأصلية إلى صيغـــة أخـــرى »- . . ." فيه مناقشـــــــة ؛ لأنّ الاسم بعد الخروج عن صيغته الأصلية لا يبقى ، فكيـــــف ينتقل إلى صيغة أخـــرى ؟ .

وتحقيقه أن يقال : إن للاسم مادة ، وهى الحروف الأصليـة ، وصورة ، وهى الهيئـة الحاصلـة لتلك الحروف ، وهـى المـــراد بالصيغة ، فخروج مادّة عن صورة كانت لها فى الأصل إلى صـــورة أخرى مع بقاء المعنى هو العدل ، فحينئذ يكون المضاف مقدّرا أى : العـدل خروج مادة الاسـم ، فيصـحّ " .

وعلى سبيل المثال أيضا قولـــه : " اعلم أنّ المصنف أخلّ بذكر اسم " لات " وهو جدير به ؛ لأنّه ثابت فى التنزيل . . . قـال الله تعالى : " ولات حـين منـاص " .

وقد اختلف فيها على سبعـــة أقـــوال :

أحدها للبصريين : أنّها المشبّهة به " ليس " ، واسمهـــا

محذوف ، وحين مناص : خبرها . أى : ليس الحين حين مناص ،أى : فرار .

والثاني للكوفيين : أنها النافية للجنس ، زيدت عليها التاء .

وثالثها لأبى عبيد : : أنّ التاء متّصلة بـ " حين " وهى النافية للجنس ، لأنّها كانت فى مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه متّصلة بها .

ورابعها للأخفش : أنّها غير عاملة ، والنصب بعدها بإضمار فعل ، أى : ولات أرى حين مناص .

وخامسها : أنّها ليس ، فقلبوا ياءها ألفا ، وأبدلوا من سينها تاء .

وسادسها : أنّها فعل كـ " مات " .

وسابعها : أنها حرف جرّ ، وهو غريب .

٦- لم يقف الحلبى عند مناقشته للمسائل أو استعراضه لأقوال النحاة موقف متفرّج ، بل كانت شخصيّته البارزة تظهر فى كثير من الأحيان ، تمثّل ذلك فى إبداء موقفه من بعض الأقوال والآراء ، فيوافق ما يراه موافقا ، ويخالف ما يراه مخالفا .

وتظهر من هذا ترجيحاته وردوده بطرق متعدّدة .

منها ترجيحه علة بناء ( فعال ) عند المبرد وابن كيسان حيث قال : " وعلّة بنائه ما ذهب إليه المبرد وابن كيسان أن فاعلة التي عدلت " فعال " عنها لا ينصرف للتعريف والتأنيث ، فلمّا عدل عنها إلى فعال " زادها العدل ثقلا وليس بعد منع الصرف إلّا البناء " .

ومنها ردوده على الزمخشري ، والفاضل الإسفراييني ، والأندلسي قولهم : إن العجمة في " ماه " " وجور " علّة مستقلّة في الصرف ، قال : " وليس بصواب ؛ لأنّ العجمة لو كانت مستقلّة في الصرف لوجب وجود شرائطها ، وهي : تحرّك الأوسط والزيادة على الثّلاثة ، وهو اعتبر لتأثيرها العلمية فقط " .

٧- وقد استدرك على الشارح بعض الأمور ، من بين تلك قول الشارح في باب الاشتغال : " ليدخل فيه مثل قولنا : أزيدا محبوس أنت عليه ؟ .

قائلا : والصواب : أزيدا أنت محبوس عليه ؟ كما في سائر الكتب .

كما استدرك عليه عندما تابع ابن الحاجب في خواص الاسم قوله : " فاللّفظي : دخول لام التّعريف " .

قال : ولو أنه قال : دخول حرف التعريف كما هو الحال

عند الزمخشري في المفصل لكان أولى ؛ لأنّ عبارة الزمخشـــري تشمل اللّام والميم في مثل قوله عليه الصّلاة والسّلام : " ليـــس من امبرا مصيـام في امسفـــر ، وعبارة ابن الحاجـــب تشمـل اللّام فقـــط " .

٨- ولم يقتصر استدراكه عند هذا الحدّ ، بل استدرك علـــى ابن الحاجب كذلك بعض الأمور ، أذكر منها واحدا على سبيـــل المثـــال :

قال ابن الحاجب : " اسم ما ولا المشبهتين بليس " فقـال الحلبي : " اعلم أنّ المصنّف أخلّ بذكر اسم " لات " وهـــو جدير به ؛ لأنه ثابت في التنزيـــل .

" قال الله تعالى : " ولات حـــين منـــاص " .

٩- ويستعمل الأساليب المنطقية أحيانا في إبراز مايراه مهمّـــا ذا فائدة ، على سبيل المثال قوله موضحا كلام الشارح : " والفرق بـــين الحـــدّ والخاصـة : أنّ الحدّ مطرد إلـــخ " " اعلـم أنّ الاطراد : التلازم في الثبوت ،أي : كلّ ما صدق عليـــه الحدّ صدق عليـه المحـدود .

والانعكاس : التّلازم في الانتفاء ، أي : كلّ مالم يصـــدق عليه الحدّ لم يصدق عليه المحدود .

والجامعية : كون الحد متنا ولا لكل فـرد من أفراد المحدود .

وهو لازم للانعكاس ؛ لأن الحدّ إذا كان منعكسا كان جامعـــا لجميع أفـــراد المحـــدود .

والمانعية : كون الحدّ بحيث لا يدخل فيه شئ من أغيـــار المحدود ، وهو لازم للاطّـــراد ؛ لأن الحدّ إذا كان مطّـــردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيـــه " .

١٠- ولم يكن الحلبي ممن ينقل النصوص من المصادر دون أن يذكـر ذلك ، بل كثيرا ما يذكر اسم المؤلف مضافا إلى كتابه ، فيقـــول عند ما يورد كلام الزمخشري : قال صاحب الكشاف أو صاحـــب المفصّـــل ، أو يقـــول : قال صاحب الإقليد ، أو قال الحدثـــي أو الحاجي ... وهكذا ... وربما استعمل عبارات عامـــــة كالجمهور ، وقوم من النحويـــين .. وبعضهم .. والبصريـــين والكوفيـــين ... والمحققـــين .

فالمتتبع لكلامه يدرك تماما مدى ثقته وأمانته العلمية تجـــاه ما ينقله ، وإن كان يتصرف غالبا في نقله النصوص كما فعل فيمـــا نقله عن المصنف في الأمالي حيث قال : " وقد يراد بالمفـــرد ضدّ المثنى والمجموع ، وضدّ المضاف ، وضدّ المركّـــب " .

١١- وقد استفاد الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضـــي من الحلبي، تمثل ذلك في نقله عنـــه قوله : " فإن قلـــــت : إنّ التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات ، وظاهر أنّ النسبة ليست بذات .

قلت : قوله عن نسبة : غير متعلّق بقوله : الثانـــــى بل متعلق بمتعلق الثانى ، وهو يرفع ، أى : والثانى عـــن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة فى علم السامع ، وإن نشأت النسبـــة عن الـــذات فى الحقيقـــة "

١/ ٢٢٠ من شـــرح الرضـــى .

كما استفاد منه الجامى فى مقدمته على شرح الكافية قولـــه : " فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافيـــة " .

١٢- وأسلوب الحلبي فى الغالب سهل ميسّر ، يظهر عليـــــه الطابع الأدبى .. فعلى سبيل المثال ، ما جاء فى شأن ضمـــير الفصل حيث قال : " والأخفـــش جوّز وقوعه بين الحال وصاحبـه وعليه قراءة : " هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم " بنصب أطهـــر وقد يما كنت متأمّلا فى سبب هذا الجواز ، ومتألّما من ألم الخازبـاز وإن كنت على خبرة من كلام الزوزنى ، حيث أجاب عنها بالاتســـاع لكن لم أكن به راضيا ، ولم أحكم به قاضيا ، حتى هدانى اللـه تعالى .. الهادى .. إلى كلام صاحب الهادى حيث قـــال : " وفائدته التوكيـد ، وجعل الجزء الثانى خبرا واجبا ؛ إذ لولاه لجاز أن يكون " المنطلق صفة لزيـــد " .

ثم قال بعده بسطر : " هذا هو الأصل ، ثم جاء لمجـــرّد التوكيد فيما لا لبس فيـــه " وعـدّ بعـض الأمثلة المذكـــورة فشفيت به عليلـى ، وسقيـت منـه غليلـــى " .

## الفصل الثاني

## ابن الحاجب ، وأثره في الدراسات اللغوية

### أولا - حياته :

لمّا كان ابن الحاجب هو المحور الأساسي لهذه الدراسة ، وجبت الإشارة إلى حياته الخاصة والعامة ، وبيان منهجه في الكافية .

هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الدويني المالكي المذهب ، النحوي الكبير ، ولد سنة سبعين وخمسمائة من الهجرة بـ ( أسنا ) في صعيد مصر ، من أسرة كردية كانت تسكن في بلدة ( دوين ) قبل انتقالهم مع الأيوبيّين إلى بلاد الشام .

وكان أبوه يشتغل حاجبا للأمير عز الدين موسك ، خال صلاح الدين الأيوبي ، ولمّا ولد هذا المولود ، أخذه أبوه إلى القاهرة ، وهناك حفظ القرآن ، ودرس علوم القراءات والعربية ، بجانب علم الفقه وأصوله ، حتى أشتهر وأصبح إماما في المذهب المالكي ، جامعا زمام العلوم . فأخذ عن الشاطبيّ ، وأبو الجود اللخمي " علم القراءات " ، وعن أبي الفضل الغزنوي ، وأبي الحسن الأبياري " علوم اللغة والفقه ، والأصول ، ثمّ درس على يد رضي الدين القسطنطيني

وزين الدين المعروف بابن العماد ، وجمال الدين ابن مالـــك ، ثم انتقل فى أخريات حياته إلى الإسكندرية حيث لم يطل به المقام فيها ، فوافته منيته فى السادس والعشرين من شهر شوال عام ســت وأربعين وستمائة للهجرة ( ١ )

ثانيا - أثـره فى الدراسات اللغويـــة :

عندما نعود فى دراستنا لتاريخ النحو العربى إلى ما بعـــد القرن الرابع الهجرى على سبيل التقريب ، نجد أنّ اهتمـــام الناس بالعلوم العربية وانكبابهم عليها جعل من النحاة طابعـــا خاصا يمتازون به فى تأليفهم لكتب النحو ، فقد وضعوا كتب النّحو فى شكل مقدّمات مختصرة ، فيجمعون فيها أشتات مسائل النّحـــو ليسهل حفظها لدى المتعلّمين ، وكادت هذه الظاهرة تغطّـــى معظم الدّراسات النحوية والصرفية فى كثير من الأقطار العربيـــة والإسلامية وقتئـــذ .

---

( ١ ) انظـر ترجمتـــه فى الاعـــلام ٤/ ٢١١

ومعجـم المؤلفـــــــين ٦/ ٢٦٥

وسير أعلام النبلاء ٥/ ١٨٩ ، ١٩٠

وطارق عبد عون الجنابى فى كتابه ابن الحاجب النحوى ٣١ ، ٣٤

وتاريـخ الأدب العربـى لبروكلمـان ٥/ ٣٠٨

ثم بظهور ابن الحاجب النحوى شهد العصر الأيوبى حركة نحوية واسعة فى كل من مصر والشّام ، فقد وضع ابن الحاجب مقدمته الكافية ، التى ألّفها فى صورة كتاب مختصر ، اقتصر فيه على المسائل النحوية بعيدا عن المسائل الصرفية ، بعد أن كانت هذه المسائل جميعا تدرس جنبا إلى جنب .

وقد لقيت هذه المقدمة فى ميدان الدراسات النحوية من إقبال الناس واهتمامهم الشئ الكثير ، تبيّن ذلك من خلال الشروح والحواشى ، والتّعليقات التى عقدت عليها ، بغية تيسيرها أمام الدارسين ، إلى جانب مؤلفاته الأخرى الهامة :

كأماليه فى النحو ، وشرحه لمفصل الزمخشرى المسمى بـ "الإيضاح" وغير ذلك من حركاته اللغوية (١)

ثالثا - آثاره العلمية :

أ - آثاره النحوية :

لابن الحاجب فضل واضح فى ميدان التأليف ، فقد ألّف فى الفقه ، وفى الأصول ، وفى الصرف ، وفى العروض ، وفى النحو كتبا كثيرة ، نذكر منها ( اللغوية ) فى هذا البحث دون غيرها ... وهى كالآتى :

---

(١) راجع ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه ص ٥٥ ، ٥٦ والقرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية ص ١٧٨

١- الأمالـــي النحويـــة :

إملاء على بعض الآيات من القرآن الكريم . . يذكر أثناءه بعض الأبيات من مفصّل الزمخشرى ، وشعر المتنبّى ، وبعض الأحاديث النبوية ، كما يضمّ الكتاب بعض مواضـــع من الكافيـــة .

وقد حقق القسم الأول منه بالجامعة الإسلامية على يـــــد الطالب سعيد عمر ، لنيل درجة التخصص ( الماجستير ) للعـام الدراسى ١٤٠٥/١٤٠٦هـ ، كما يحققه السيد محمد هاشـــم عبد الكريم لرسالة الدكتوراة فى جامعة القاهرة . ومنه نسخـــــة مخطوطة فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الاسلامية فى قســـــم المصورات تحت رقم ( ٢٧٠٩ ) ، وهى نسخة سقيمـة .

٢- الإيضـاح فى شرح المفصـــل :

قام بتحقيقه موسى بناى العليلى ، لنيل درجة العالميـــــة ( الدكتوراة ) من كلية العلوم بجامعة القاهرة ، وقد طبـــــع فى جزءيـــن .

٣- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعيـــة :

منظومة فى المؤنثات السماعية ، حققها وشرحهـا الدكتـــــور طارق نجم عبد الله ، وطبع فى مكتبة المنار بالأردن - الزرقـاء .

٤- الكافيـــــة :

مقدّمة مختصرة ، اشتملت على ترتيب المفصّل للزمخشـــــرى

وإن اختلفت عنه في بعض الأبواب ، وطبعت عدة طبعات في روما عام ١٥٩٢ م ، وفي الهند عام ١٨٨٨م و ١٨٩١م وفي قازان عام ١٨٨٩م ، وفي بولاق عام ١٢٤١ هـ و ١٢٥٥هـ.(١)

أ- الوافية نظم الكافية :

منظومة وضعها ابن الحاجب من مقدمته الكافية ، وذلك نزولا عند رغبة الملك الناصر داود . . . والكتاب مخطوط منه نسخة في مكتبة الأسكوريال ١/٩٨ .

ب- شرح الكافية للمصنف :

عني المصنف بمقدمته ، فشرحها بشرح موجز ، طبع هذا الشرح في استانبول بتركيا سنة ١٣١١ للهجرة بمطبعة عامره ده ، وكتب فوقه متن الكافية .

وحقق الكتاب جمال مخيمر ، لنيل درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

جـ - شرح الوافية نظم الكافية :

شرح المصنّف منظومته التي تقدّم ذكرها استجابة لأمر من الملك الناصر ، وقد حقّق هذا الشّرح الدكتور موسى بناى العليلي في جزء واحد ، وطبع في مطبعة الآداب النجف

---

(١) راجع ابن الحاجب النحوي ص ٥٧

الأشرف سنة ١٤٠٠ هـ ( ١٩٨٠م ) ، كما حققه طارق نجم عبدالله ، لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

٥- المسائل الدّمشقية :

ذكرها ابن الحاجب في الأمالي ضمن المسائل التي أملاها في دمشق سنة ٦٢١ للهجرة .

٦- المفصل :

منه نسخة في الأسكوريال ثان تحت رقم ١٣٣٦ ، كما ورد في بروكلمان ٥/٣٣٤ .

٧- المكتفى للمبتدئ .. شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي :

هذا الكتاب من الكتب المفقودة ، أشار إليه كشف الظنون (١) .

٨- إعراب بعض الآيات القرآنية :

ذكر بروكلمان أن لهذه المخطوطة نسخة في مكة المكرمة (٢) ولكن الدكتور طارق نجم عبدالله يقول : "إنّه لم يجد له أثرا ، ولعلّ بروكلمان يقصد القسم الأول من الأمالي" (٣) .

---

(١) راجع ٥/٦٥٥

(٢) راجع بروكلمان ٥/٣٣٤

(٣) راجع القصيدة الموشحة بتحقيق د . طارق ص ٢٩

٩- رسالة فى العشـــــر :

هى رسالة صغيرة ، تبحث عن كيفية استعمال لفظ " عشـــر" مع الصيغتين أول وآخر ، منها نسخة فى برلين تحت رقم ٦٨٩٤ كما ورد فى بروكلمان ٥/ ٣٣٤

١٠- شرح المقدمة الجزوليـــة :

منه نسخة فى خزانة جامعة القرويين بفاس تحت رقم ( ٣٢٩ حجم ٨٠ ) ... كما ورد فى بروكلمـان ٥/ ٣٣٤ .

١١- شرح كتاب سيبويـــه :

استبعد طارق عبد عون الجنابى فى كتابه ابن الحاجب النحوى[١] والدكتور طارق نجم عبدالله فى تحقيقه لكتاب القصيدة الموشحـــة[٢] صحة نسبة هذا الشرح المذكور إلى ابن الحاجب .

ب- آثـاره الصرفيـــــــة :

الشافيـــــــة :

وهى عبارة عن مقدمة مختصرة ، وضعها ابن الحاجب علـــى غرار الكافية فى علم الصرف والخـــط .

قال الرضى فى مقدمته على شرح الشافية : " فقد عزمت علـــى أن أشرح مقدمة ابن الحاجب فى التصريف والخط[٣] . فقـــد

---

(١) راجـــع ص ١١١

(٢) راجـــع ص ٣٢

(٣) راجـــع ١/ ١ .

تناول فيها مسائل الصرف بشكل دقيق ، مما جعل الناس يقبلون عليها ، ويتدولونها بالشرح والتوضيح ، فهذه المقدمة لا تقل شأنا عن سابقتها فى النحو ، من حيث كثرة الشروح عليها

وأول تلك الشروح : -

١- - شرح المصنف رحمة الله المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة ( ٦٤٦هـ ) . . نص عليه الجاربردى فى شرحه على الشافية ١/ ١٢ .

٢ - شرح رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة من الهجرة ( ٦٨٦ هـ ) طبع عدة طبعات ، ثم حقق على يد محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف محى الدين عبد الحميد .

٣- - شرح ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذى ، صاحب المتوسط المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة للهجرة ( ٧١٥هـ )[1]

٤ - شرح نظام الدين حسن بن محمد النيسابورى المتوفى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة من الهجرة ( ٧٢٨ هـ )[2] .

٥ - شرح الفاضل أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردى المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة للهجرة ( ٧٤٦هـ )[3] وقد طبع طبعة سقيمة ، وعليه حواش كثيرة .

---

( ١ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٣١ . ، وبروكلمان ٥ / ٣٢٨

( ٢ ) راجع كشف الظنون ٢ / ١٠٢١ ، وبروكلمان ٥ / ٣٢٨

( ٣ ) راجع كشف الظنون ٢ / ١٠٢١ ، وبروكلمان ٥ / ٣٢٨

٦ - شرح تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة ( ٧٤٩هـ) (١)

٧ - شرح جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة (٧٦٢هـ) (٢)

٨ - شرح السيد عبد الله بن محمد الحسينى المعروف بنقركار المتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائة للهجرة ( ٧٤٦ هـ) (٣)، طبع فى الآستانة بمطبعة أحمد كامل .

٩ - حاشية عز الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة على الجاربردى المتوفى سنة ست عشرة وثمانمائة من الهجرة (٨١٦هـ) (٤) وهى مطبوعة مع شرح الجاربردى .

١٠- شرح يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومى المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة ( ٨٥٢هـ ) . (٥)

١١- حاشية على شرح الجاربردى للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة من الهجرة (٨٥٥هـ) . (٦)

---

(١) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢١

(٢) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢١

(٣) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢١ ، وبروكلمان ٥/ ٣٢٩

(٤) وراجع بروكلمان ٥/ ٣٢٩

(٥) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢١ ، وبروكلمان ٥/ ٣٢٩

(٦) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢١

١٢ - شرح علاء الدين على بن محمد المعروف بقوشجى بالفارسية المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة من الهجرة ( ٨٧٩هـ )[١]

١٣- حاشية السيوطى على شرح الجاربردى المتوفى سنة احدى عشرة وتسعمائة من الهجرة ( ٩١١هـ )[٢] ، طبع مع شرح الجاربردى .

١٤- شرح الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة من الهجرة ( ٩٢٦ هـ )[٣] ، منه نسخة فى دار الكتب.

١٥- شرح عصام الدين الأسفرايينى المتوفى سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة من الهجرة ( ٩٤٣ هـ )[٤] .

١٦- شرح المولى سودى بالتركية المتوفى فى حدود سنة ألف من الهجرة ( ١٠٠٠هـ )[٥] .

١٧- شرح أحمد بن محمد المعروف بابن الملا الحلبى ، المتوفى سنة ثلاث وألف من الهجرة ( ١٠٠٣هـ تقريبا )[٦] .

---

( ١ ) راجع كشف الظنون ٢/١٠٢١

( ٢ ) راجع كشف الظنون ٢/١٠٢١

( ٣ ) راجع بروكلمان ٥/٣٢٩ ، والكشف ٢/١٠٢٢

( ٤ ) راجع كشف الظنون ٢/١٠٢٢ ، وبروكلمان ٥/٣٢٩

( ٥ ) راجع بروكلمان ٥/٣٢٥ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٣٤ .

( ٦ ) راجع كشف الظنون ٢/١٠٢٢

١٨- نظم الجهشترى إبراهيم بن حسام الكرمياني المتوفى سنة ستعشرة وألف من الهجرة ( ١٠١٦ هـ ) [١] .

١٩- شرح إبراهيم بن أحمد بن الملاّ الحلبي المتوفى سنة ثلاثين وألف من الهجرة (١٠٣٠هـ ) [٢] .

٢٠- نظم يوسف بن عبد الملك ، كان حيا فى حدود أربعين وثمانمائة للهجرة ( ٨٤٠ هـ ) [٣] .ويحتمل أن يكون هو بخشايش الرومى المتقدم.

٢١- نظم الشيخ أبو النجا ابن خلف المصرى ، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة من الهجرة ( ٨٤٩هـ ) [٤]

٢٢- ترجمة قورد أفندى بالتركية [٥]

٢٣- ترجمة يعقوب بن عبد اللطيف للوزير محمد باشا [٦]

جـ : أثـره فى الأدب :

لم يقتصر جهود ابن الحاجب فى الدراسات اللغوية على النحو والصرف فحسب،بل وجد له أثر فى الأدب العربى ، ممّا يؤكد

---

( ١ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢٢

( ٢ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢٢

( ٣ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢٢

( ٤ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢٢

( ٥ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢٢

( ٦ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٠٢٢

القول فعلا بأنّ ابن الحاجب صاحب فضل بارز في ميدان التأليف . وهذا المؤلف هو :

" جمال العرب في علم الأدب " (١)

د : أثره في العروض:

فكما أنه وجد لهمؤلف في علم الأدب ، وجد له كذلك مؤلف في علم العروض ، فقد وضع منظومة في العروض سماها :

" المقصد الجليل في علم الخليل "

ومنه نسخة في برلين تحت رقم ٧١٢٦ ، وليدن ٢٧٣ ، كما ورد في بروكلمان ٣٣٢/٥ .

رابعا : منهج ابن الحاجب في الكافية :

قبل أن نقدم على الكافية لدراسة منهج المصنّف فيها ، ينبغي أن نضع نصب أعيننا منهج الزمخشري في كتابه المفصل ، لكونه الكتاب الذي تأثر بمنهجه ابن الحاجب في تأليفه النحوي لهذه المقدمة تأثيرا كبيرا ، وهو الكتاب الذي قام عليه بالشرح والتوضيح ، وسماه الإيضاح في شرح المفصل .

وليس من الغريب بعد ذلك أن يحذو ابن الحاجب حذو الزمخشري في طريقة بحثه التي تقوم على التجديد في التأليف النحوي والتنظيم

---

(١) راجع كشف الظنون ٥٩٣/١ ، وهدية العارفين ٦٥٥/٥

المنهجى ، مع الدقة فى تحديد الأبواب والموضوعات .

على أنّنى فى دراستى لمنهجه أريد أن أشير إلى بعض الأمور التى ظهرت فى أسلوب الكافية . :

١- يلاحظ القارئ أو الباحث أن أسلوب ابن الحاجب يمتاز بالإيجاز والاختصار الشديدين ، وذلك لأنه قصد من وراء وضع هذا الكتاب المختصر ، أن يكون مقدمة يسهل حفظها على المتعلمين من ناحية ، وأن يكون مفتاحا لما سبقه من الكتب الموسوعة فى النحو العربى من ناحية أخرى .

والدليل على ذلك قوله فى تعريف عطف البيان : " تابع غير صفة يوضح متبوعه " .

وقوله فى تعريف المجرورات : " هو ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه " .

٢- قسم موضوعات الكتاب إلى أربعة أقسام بعد ذكره تعريف الكلمة والكلام ، فبدأ بقسم المرفوعات ، وذكر تحته الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وخبر " إنّ " ، وأخواتها ، وخبر ( لا ) النافية .

ثم بقسم المنصوبات ، وذكر تحته المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمنادى ، والترخيم ، والمندوب ، والاشتغال ، والتحذير والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال والتمييز ، والمستثنى ، واسم ( إنّ ) ، والمنصوب بـ ( لا ) النافية للجنس .

فقسّم المجرورات . . . وذكر فيه باب الإضافة .

ثمّ انتقل إلى التوابع ، فبدأ بالنعت ، ثمّ العطف ثمّ التأكيد ، ثمّ البدل .

ثمّ انتقل إلى الأسماء المبنيّة ، فذكر المضمر ، وأسماء الإشارة ، والموصول ، وأسماء الأفعال ، والمركبات والكنايات ، والظروف ، والعلم ، وأسماء العدد .

ثمّ إلى المذكر والمؤنث ، ثمّ المثنى ، ثمّ المجموع ، ثمّ المصدر ، ثم اسم الفاعل ، ثم اسم المفعول ، ثم الصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل .

ثم انتقل الى الأفعال . . فذكر الماضى ، والمضارع ، والأمر والمبنى للمجهول ، ثم ذكر أفعال القلوب ، ثم الأفعال الناقصة ثم أفعال المقاربة ،ثم فعل التعجب ، ثم أفعال المدح والذم .

ثم ختم الكتاب بقسم الحروف . . فذكر حروف الجر ، والحروف المشبهة بالفعل ، وحروف العاطفة ، وحروف الزيادة ، وحرفى التفسير ، وحروف المصدر ، وحروف التحضيض ، وحروف التقريب وحرفى الاستفهام ، وحرف الردع .

وبعده تعرض لتاء التأنيث الساكنة ، ثم للتنوين ، ثم لنون التأكيد .

٣ - لم يكن ابن الحاجب ينسب الأقوال إلى أصحابها إلّا نـــادرا ، وذلك عندما يرى الحاجة إليها . وإليك بعضا من النماذج :

" قال فى باب الاشتغال : "وليسّ أزيد ذُهب به". منـــه ، فالرفع ، وكذا " كلّ شئ فعلوه فى الزبر " ، ونحـو : " الزانيـة والزانى فاجلدوا كلّ واحد منهما "، الفـاء بمعنى الشرط عنـــد المبرد ، وجملتان عنـد سيبويـه " .

وقال فى باب التعجب : " وله صيغتان ، ما أفعله ، وأفعـل به .. وهما غير متصرفين ، مثل : ما أحسن زيدا ، وأحسـن بزيد . ولا يبنيان إلا ممّا يبنى منه أفعل التفضيل . . . ويتوصّل فى الممتنع بمثل : ما أشدّ استخراجه ، وأشدد باستخراجـــه ، ولا يتصرّف فيهما بتقديم وتأخير ، ولا فصل ، وأجاز المازنـــى الفصل بالظـرف .

وما ابتداء نكرة عند سيبويه ، وما بعدها الخبر ، وموصولـــة عند الأخفش ، والخبر محذوف ، وبه فاعل عند سيبويه ، فـــلا ضمير فى أفعل ، ومفعول عند الأخفش ، والباء للتعدية أو زائدة ففيـه ضمـــير " .

## الفصـــل الثالثـــــث

## ابن شـــرف شـــاه ، ومنهجـــه في الشـــرح

### أولا - حياتـــــــه وآثـــاره :

#### ١- مولده ونسبته ، اسمـه ولقبـــه :

هو أبو محمد السيد ركن الدين ، الحسن بن محمد بن شرف شاه ، العلوى الحسينى ، الأستراباذى الشافعى ، أبوالفضائل الإمام العلامة ، كان فقيها متبحّرا ونحويا كبيرا ، عالما بالعقـول ، وكان يتوقّد ذكاء وفطنة ، درس وحصّل ، وأفاد وصنّف ، وكـان النصير الطوسى قد جعله رئيس أصحابه في مراغة ، فصار معيـــدا عليهم مدّة طويلة ، ثم قدم الموصل وولى تدريس المدرسة النّوريـــة فصار عالم تلك الأرض ، وهما صنف غالب مصنفاته ، وقضى فيهـــا باقى حياته إلى أن جاءته وفاته في رابع عشر صفر سنة خمس عشـــرة وسبعمائة من الهجرة[1] .

#### ٢- أخلاقـــه وشخصيتـــــه :

كان ابن شرف شاه واحدا من العلماء المتواضعين الذيـــــن يتّصفون بالخصال الحميدة والأخلاق الحسنة ، فقد كان كثير الحياء شديد التواضع ، صدوقا في أقواله وأفعاله ، عفيفا في نفســـــه

---

(١) راجع النجوم الزاهرة ٩ / ٢٣١ طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب. ومفتاح السعادة ٢ / ١٨٤ دار الكتب الحديثة ، بتحقيـــق ـــ

محبا للعلم وأهله .

وقد قال فيه الصفدى نقلا عن مفتاح السعادة : " كان شديد التواضع ، يقوم لكل أحد حتى السّقاء ، شديد الحلم ، وافر الجلالة عند التتار "[1] .

٣ - شيوخه وتلاميذه :-

أخذ ابن شرف شاه على عدد من علماء عصره ، برز بعضهم فى علوم الدين والعربية وبعضهم فى العلوم العقلية .

فمن الذين برزوا فى علوم الدين والعربية :

( سيف الدين الآمدى ) :

هو أبو الحسن ،على بن محمد بن سالم التّغلبى ،سيف الدين الآمدى ،كان أصوليا باحثا ، ولد بآمد وتعلم فى بغداد والشام ، وانتقل إلى القاهرة فدرس فيها واشتهر ، وحسده بعض الفقهاء ، فتعصّبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة

---

= كامل كامل بكرى وعبد الوهاب ، وتاريخ ابن الوردى ٢/ ٢٦٣ طبع بمطبعة بولاق .

وشذرات الذهب ٦/ ٣٥ ، ٤٨ المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

(١) راجع الموضع السابق .

والتعطيل ومذهب الفلاسفة ، فخرج متخفيا إلى ( حمـــــاه ) ومنها إلى دمشـــق ، فتوفى بها سنة إحدى وثلاثين وستمائـــة من الهجرة ( ٦٣١ هـ )[1] .

ومن الذين برزوا فى العلوم العقليـــــة :

النصـــير الطوســـــى :

هو أبو جعفر ، محمد بن محمد بن الحسن ، نصير الديـن الطوسى ، كان فيلسوفا ورأسا فى العلوم العقلية . . . علـــت منزلته عند ( هولاكو ) ، فكان يطيعه فيما يشير به عليه . ولـد بطوس قرب نيسابور ، وابتنى له مراغة قبّة ورصدا عظيما ، واتخـــذ خزانة ملأها من الكتب التى نهبت من بغداد والشام والجزيـــرة اجتمع فيها نحو أربعمائة ألف مجلد ، وقرّر منجّمين لرصـــد الكواكب ، وجعل لهم أوقافا تقـوم بمعاشهم . وكان ( هولاكو ) يمده بالأموال . توفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة[2] .

وأما عن تلاميذه ، فقد أخذ عنه على بن الحسين بن القاسـم ابن منصور ، المعروف بزين الدين الموصلى ، كما أنه كان معيـدا ( بمراغة ) يلقى محاضرات ودروسا على أصحاب نصير الديـــن

---

( ١ ) انظر ترجمته فى الأعلام ٤/٣٣٢ ط ٦ . ومفتاح السعادة ٢/٤٩ وشذرات الذهب ٦/١٤٤

( ٢ ) انظر كذلك الأعلام ٧/٣٠ ط ٦ . ومفتاح السعادة ١/٦١ والشذرات ٥/٣٣٩

الطوسى ، فى فترة إقامته محه فيها ، وعندما توجه النصير إلى بغداد سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة ، كان فى رفقته فى تلك الرحلة ، فلمّا مات النصير فى هذه السنة ، انتقل إلى الموصل واستوطنها ، ودرّس بالمدرسة النّورية ، وفوّض إليه النظر فى أوقافها كذلك [1] .

٤ - آثاره :

خلّف ابن شرف شاه عدة تصانيف فى علوم مختلفة ، كانت المصنفات محط أنظار الدارسين ، وموضع عناية المتعلّمين .

وقد أمكن حصر تلك المؤلفات فى الآتى :

١- وضع فى علم النحو ثلاثة شروح على مقدمة الكافية لابن الحاجب ، سمى الشرح الأول ( بالكبير ) ، وهو المعروف بـ " البسيط . . " والثانى " بالمتوسط " ، وهو المعروف بـ " الوافية "فى شرح الكافية " . والثالث " بالصغير " .

٢- شرح الشافية لابن الحاجب [2] .

٣- شرح الحاوى فى الفقه فى أربع مجلدات [3] .

٤- شرح كتاب قواعد العقائد [4] .

---

( ١ ) يراجع فى هذا مفتاح السعادة ٢ / ١٨٤ ، والنجوم الزاهرة ٩ / ٢٣١

( ٢ ) راجع النجوم الزاهرة الموضع السابق .

( ٣ ) المرجع السابق ، وشذرات الذهب ٦ / ٤٨

( ٤ ) المرجع السابق .

٥- شرح المطالع فى المنطق .[1]

٦- له الحواشى على التجريد .[2]

ثانيا - منهجه وأسلوبه :

سار ابن شرف شاه فى شرحه هذا على النحو التالى :

- منهجه بوجه عام منهج الرضى الأستراباذى فى شرحه للكافية فقد استوفى مسائل النحو وشرحها شرحا وافيا بأسلوب واضح جميل يفصح عن المسائل النحوية الغامضة التى أوجزها ابن الحاجب فى الكافية .

ولكنه فيما يبدو أنه كان قصير الباع فى الإبانه عن بعض المسائل ، وذلك لعدم إيراده الآراء والأقوال الهامة فى بعض تلك المسائل ، وإنما كان يكتفى بعرضها عرضا شيّقا مستفيضا .

مثال ذلك قوله فى إعراب الأسماء الستة : " وإنما جعل إعرابها بالحروف ؛ لأنه لما كان فى أواخرها حروف تصلح أن تكون إعرابا من غير الحركات ، بأن تحصل نقل حركته إلى ما قبله حال الرفع نحو : " جاءنى أبُوك" ، أصله : أبوك ، نقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركته . وبأن يحصل قلبه حال

---

( ١ ) راجع النجوم الزاهرة ٩ / ٢٣١ .

( ٢ ) مفتاح السعادة والموضع السابق .

النصب نحو : رأيت أباك ، أصله : أبَوَك ، فقلبت الواو ألفـــا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار " رأيت أباك " ، وبأن يحصل نقل حركته إلى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجـــرّ، نحو : مررت بأبيك ، أصله : أبِوِك ، نقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركة الباء ثمّ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلهـا فصار "مررت بأبيـــك " .

فتراه لم يتعرّض لآراء النحاة فيها ، وهـذا موطن من المواطـــن التي استدرك فيها المحشي عليـــه .

— يظهر من خلال مناقشته قوته العقلية ، وعمق تفكيره الذهـــني وحسن استيعابه لمسائل النحـــو .

قال معترضا على ابن الحاجب في تعريف النّعت : " واعلـــم أنّه لو قال : تابع يدلّ على معنى في متبوعه أو متعلّقه لكان أصـــوب، ليشمل النوعين ، مثل " مررت برجل حسن غلامه " فإن " حسنـــا" يدلّ على معنى في متعلّق الرجل ، وهو الغـــلام .

ولقائل أن يقول : إنه منقوض بالنعت الواقع بعد إلا للصفـــه كقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلا اللّه لفسدتا " فإنّ" اللـــه" نعت لآلهة ، مع أنه لا يدلّ على معنى في متبوعـــه .

وجوابه : أنّ المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة ، وليـــس الاسم الواقع بعد " إلاّ " للصّفة نعتا حقيقة ؛ لأنه مضاف إليه للنعت من حيث المعنى ، تقديره في الآية : لو كان فيهما آلهة غير اللـــه

لكن لمّا لم يمكن إعراب " إلاّ " وإضافته إلى ما بعده لكونه حرفـــا ، أعرب ما بعده إعراب المنعوت وهو الآلهة ضرورة ، أصلاحا للّفظ ، وأطلق اسم النعت عليه مجازا " .

— يمتاز أسلوبه بسهولة التركيب ، وجودة الصياغة ، مع الدقـــة والتفنن فى معالجة موضوعات الكتاب .

مثال ذلك قوله فى خبر "كان" : أى : وحكم خبر " كان "وأخواتها حكم خبر المبتدأ فى جواز وقوعه مفردا وجملة ، سواء كانت تلـــك الجملة اسمية أو فعلية ، وفى وجوب اشتمال تلك الجملة الواقعـــة خبر كان على عائد إلى اسمها ، وفى جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول : " كان زيد قائما " ، وكان زيد أبوه قائم " ، وكان زيـــد قام أبوه ، وكان قائما زيـــد " .

## الفصل الرابع

## شروح الكافية

الكافية مقدّمة مختصرة ، وقد ذاع صيتها في ميدان التّأليف النحوى بمنهجها التخصّصى ، وترتيبها الدّقيق ، واحتلّت أيضا مكانة مرموقة في الدّراسات النحوية ، فكانت موضع عناية الدارسين والمتعلمين في مختلف العصور ، عادت عليها تلك بما يزيد على تسعين مؤلفا ، ما بين شروح وحواشى ، وتعليقات .

واليك شروحها فيما يلى :

١ - شرح المصنف ابن الحاجب المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة ، وهذا الشرح طبع عدة طبعات كلها سقيمة ، ويحقق الآن في جامعة الأزهر على يد السيد جمال عبد العاطى مخيمر ، لنيل درجة " الدكتوراه " ، كما ورد ذكره في الفوائد الضيائية ١/ ٣٤ .

٢ - شرح بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة المتوفى سنة تسع وثلاثين وستمائة من الهجرة .

منه نسخة في جامعة استانبول تحت رقم ١٣٦٧ .

٣ - شرح أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز الموصلى ، المتوفى سنة تسع وثلاثين وستمائة من هجرة ، سماه " النهاية في شرح الكافية " . منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة برستون في الولايات المتحدة ، والجزء الثانى منه في المكتبة البارودية في بيروت كما

ورد ذكره فى ابن الحاجب النحوى ص ٥٨ .

٤ - شرح يعيش بن على بن يعيش الحلبى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة ، وهذا الكتاب طبع طبعة ممتازة .

٥ - شرح أحمد بن محمد الرصاص ، بعنوان : منهج الطالب المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائة من الهجرة . منه نسخة مخطوطة فى مكتبة ميونخ ثان بألمانيا تحت رقم ١٣٦ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣١٠ .

٦ - شرح لموهب بن قاسم الشافعى ، المتوفى سنة خمس وستين وستمائة من الهجرة ، منه نسخة فى المتحف البريطانى ثان تحت رقم ٩٤٤ .

٧ - شرح لنصير الدين محمد بن محمد الطوسى ، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة . ومنه نسخة مخطوطة فى الأسكوريال ثان ١٩١ .

٨ - شرح بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ، المعروف بابن الناظم ، المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة من الهجرة .

منه نسخة فى مكتبة عارف حكمت مخطوطة تحت رقم ١٠٧/ ٤١٥ .

وانظر الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ٦٧ . وشرح الوافية نظم الكافية ص ٧٣ ، بتحقيق د . موسى بناى .

٩ - شرح لرضى الدين محمد بن حسن الأستراباذى ، المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة من الهجرة . حقق هذا الكتاب الشيخ

يوسف حسن عمر ، وطبع عدة طبعات فى ليبية والقاهرة .

١٠- شرح لعز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلى المعروف بابن القواس ، أكمله سنة أربع وتسعين وستمائة من الهجرة . منه نسخة مخطوطة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ١١٤ / ٤١٥ ونسختان فى الأسكوريال تحت رقم ٨٩ ، ٩٠ ، كما ورد ذكره فى فهرس الأسكوريال ١١٨/١ ، وفهرس الأزهرية رقم ٥٥٩٠ ، ( راجع فهرس الأزهرية ٢٠٩/٤ ) .

١١- شرح لفلك العلا التبريزى ، المتوفى سنة سبعمائة من الهجرة .

١٢- شرح لفضل الله بن عبد الحميد الزوزنى المشهور بالفاضل المتوفى سنة عشرة وسبعمائة من الهجرة .

١٣- شرح ركن الدين الحديثى ، المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة بالموصل . منه نسخة فى باريس تحت رقم ٤٠٥٦ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٣٢٢/٥ .

١٤- شرح ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الأسترابادى ، المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة ، وهى ثلاثة شروح : الكبير .. ويسمى " بالبسيط " ، والمتوسط .. ويسمى " بالوافية فى شرح الكافية " ، منه نسختان فى المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ٢٢٢١ ، ٢٢٨٧ ، وقد تم تحقيقه .. . والصغير ومنه نسخة فى الأسكوريال تحت رقم ٩٤ ، كما ورد ذكره فى فهرس الأسكوريال ١/ ٥٧ .

١٥- شرح جلال الدين أحمد بن على بن محمود الغجدوانـــــى المتوفى سنة عشرين وسبعمائة من الهجرة . منه نسخة فى مكتبـــة الإسكندرية تحت رقم ن ٢٨١٥ - ح ، وأخرى تحت رقم ن ٣٠٥٣ج كما ورد فى فهرس الأزهرية ٤/ ٦٢٤ .

١٦- شرح نجم الدين أحمد بن محمد بن أبى الحرم القرشى القمولـى المتوفى سنة سبع وعشرين وسبعمائة من الهجرة ، سماه " تحفـــة الطالب " . منه نسخة مخطوطة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقـــم ٤١٥/١١٦ .

١٧- شرح المولى أحمد الجيلى الأصفهندى ، كان موجودا سنـــة تسع وعشرين وسبعمائة من الهجرة . منه نسخة مخطوطة فى مكتبـــة الإسكندرية تحت رقم ٤٣٠٧ ج ، كما ورد فى فهرس الاسكندرية ٢٦ .

١٨- شرح عماد الدين إسماعيل بن الأفضل على الأيوبـى ،المعروف بصاحب حماه ، المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة من الهجرة[1].

١٩- شرح برهان الدين بن عمر الجعبرى ، المتوفى سنة اثنتـــين وثلاثين وسبعمائة للهجـــرة .[2]

٢٠- شرح تقى الدين إبراهيم النيلى البغدادى . كتبت هـــذه النسخة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة من الهجرة .

---

(١) راجع كشف الظنون ٢/ ١٣٧٣

(٢) راجع الموضع السابـــق .

٢١- شرح الإمام تاج الدين أبى محمد على بن عبدالله بن الحسين ابن أبى بكر الإردبيلى التبريزى ، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة ، سماه " مبسوط الأحكام فى تصحيح ما يتعلّق بالكلم والكلام " . منه نسخة فى سليم أغا تحت رقم ١١٥٤ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/٣٢٤ .

٢٢- شرح أحمد بن محمد الجاربردى ، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة . منه نسخة بدار الكتب فى القاهرة تحت رقم ٢/١٣٩ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/٣١٢ .

٢٣- شرح شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهانى ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة .(١)

٢٤- شرح عماد الدين يحيى بن حمزة ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة . . سماه " الأزهار الصافية " . يحقق الجزء الأول منه الآن ، كما ورد فى الفوائد الضيائية ١/٣٧ .

٢٥- شرح تاج الدين أبى أحمد عبدالقادر المعروف بابن مكتوم القيسى الحنفى ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة .(٢)

٢٦- شرح إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحرانى ، فرغ من إملائه سنة خمس وتسعين وسبعمائة من الهجرة . منه نسخة بدار الكتب رقم ٢١ نحو ، كما ورد ذكره فى فهرس دار الكتب المصرية ٢/٧٥ .

٢٧- شرح أحمد بن محمد الزبيرى الإسكندرى المالكى ، المتوفى

---

(١) راجع كشف الظنون ٢/ ١٣٧١ .
(٢) راجع كشف الظنون ٢/١٣٧١ .

سنة إحدى وثمانمائة من الهجـــرة .[1]

٢٨- شرح يوسف بن أحمد النظامى ، فى عهد محمد بن بايزيـــد عام خمس وثمانمائة من الهجرة ، منه نسخة فى باريس تحـت رقـــم ٤٠٤١ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣١٤ .

٢٩- شرح محمد بن محمد الأسدى القدسى ، المتوفى سنة ثمـــان وثمانمائة من الهجرة ، سماه " المناهل الصافية فى حل الكافية ".[2]

٣٠- شرح مسعود بن يحيى الكشافى ، ألفه سنة أربع عشـــــرة وثمانمائة من الهجـــرة . . منه نسخة فى ميونخ تحت رقم ٧٠٩ ، كمـا ورد فى بروكلمان ٥/ ٣١٤ .

٣١- شرح السيد الشريف الجرجانى ، المتوفى سنة ستـ عشـــرة وثمانمائة من الهجرة ، سماه " نهاية التحقيق " . منه نسخـــة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ١٢٥ / ٤١٥ .

٣٢- شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض المعروف بالحاجى ، المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة من الهجرة . منه نسخة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ١٢٧ / ٤١٥ .

٣٣- شرح لشمس شهاب الدين أحمد بن عمر زوالى دولة آبادى ، المتوفى سنة ثمان وأربعين وثمانمائة من الهجرة . منه نسخة فى بولون تحـــت رقم ٣١١ . والموصل ٢٢٤ ، ٢١٤ كما ورد فى بروكلمان ٥/ ٣٢٢ .

---

( ١ ) راجع كشف الظنون ٢/ ١٣٧١

( ٢ ) راجع الموضع السابـــق .

٣٤- شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندى الدلتا بادى ، المتوفى سنة تسع وأربعين وثمانمائة من الهجرة . منه نسخة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ٤١٥/١٢١ ، ونسختان فى الأسكوريال تحت رقم ١٥١ ، ١٥٢ ، كما ورد ذكره فى فهرس الأسكوريال ٢/٩١ . ونسخة أخرى فى مكتبة الأزهرية تحت رقم ١٧٨٣٧ .

٣٥- حاشية سراج الدين محمد بن عمر الحلبى على " الوافية فى شرح الكافية " ، المتوفى سنة خمسين وثمانمائة من الهجرة وهى عنوان الرسالة . . تحقيق ودراسة . . ، منه نسخة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ٤١٥/١٦١ ، وأخرى مصورة من برلين تحتفظ مكتبة الجامعة الإسلامية بنسخة منها فى قسم المخطوطات .

٣٦- شرح الشريف نور الدين على بن إبراهيم ، تلميذ الشريف الجرجانى ، المتوفى سنة ثلاث وستين وثمانمائة من الهجرة . (١)

٣٧- شرح حاجى بابا عبد الكريم ، المتوفى سنة سبعين وثمانمائة من الهجرة . منه نسخة ميكروفيلم فى مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٠٦٤ .

٣٨- شرح علاء الدين البسطامى ، المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة للهجرة . منه نسختان فى رانيور ، رقمهما ١٩٥ ، ٥٤٤ كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/٣١٥ .

---

(١) راجع كشف الظنون ٢/١٣٧٥ .

٣٩- شرح علاء الدين على بن محمد القرشى ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة من الهجرة . منه نسختان فى مكتبة طوب قابى برقم ١٨٩١ ، ٧٧٧ ، ١٨٩٢ ، ٧٧٧٦ ، كما ورد ذكره فى " شرح الوافية نظم الكافية " ص ٣٦ بتحقيق د . موسى بناى العليلى .

٤٠- شرح لشمس الدين محمد أبى بكر الخبيصى المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة من الهجرة ، منه نسختان فى مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، رقمهما ٢٢١٢ / ٤٣٦ ، ٢١٨١ / ٤١٠ ، ونسخة فى برلين ٦٥٦٨ ، وليدن ١٨٧ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣١١ .

٤١- شرح عبدالله بن يحيى بن محمد الناظرى ، ألفه سنة ست وتسعين وثمانمائة من الهجرة ، وأسماه " اللآلئ الصافية فى سلك معانى ألفاظ الكافية " . منه نسخة فى باتنة الهند ١/ ١٧٣ رقم ١٦٠٠ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣٢٥ .

٤٢- شرح نور الدين عبدالرحمن الجامى ، المتوفى سنة ثمان وتسعين وثمانمائة فى الهجرة " سماه " الفوائد الضيائية " وهذا الكتاب حققه الدكتور/ أسامة طه الرفاعى ، وطبع فى جزءين سنة ١٤٠٣ هـ ( ١٩٨٣م ) .

٤٣- شرح محمود بن أدهم ، المتوفى حوالى سنة تسعمائة من الهجرة ، وعليه حاشية لعز الدين محمد المهدى الحقى . منه نخسة فى برلين برقم ٦٥٨٧ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣٢١ .

٤٤- شرح خالد الأزهرى ، المتوفى سنة خمس وتسعمائة من الهجرة منه مخطوطة فى الظاهرية بدمشق تحت رقم ٦٦ ، ٥٨ ، ٧٧ ، ٧٨ كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣٢١ .

٤٥- شرح عيسى بن محمد الصفوى المتوفى سنة ست وتسعمائة من الهجرة .(١)

٤٦- شرح جلال الدين السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة . منه نسخة فى مكتبة الأستاذ محرم حلبى المرعشى - فى تركيا - تحت رقم ٤٧ . كما ورد ذكره فى " شرح الوافية نظم الكافية ص ٥١ .

٤٧- حاشية عبد الغفور اللارى على شرح ملّا جامى ، المتوفى سنة اثنتى عشرة وتسعمائة من الهجرة ، منه نسخة فى مكتبة الحكيم تحت رقم ٧١٩ ، وفى باريس برقم ٦٣٥٩ ، وسليم أغا برقم ٣/ ١١٠٢ كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣١٦ .

٤٨- حاشية شمس الدين محمد كوهستانى ، ألفه سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة . منه نسخة فى المكتب الهندى ١٠٤٠ رقم ١٤ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥/ ٣١٧ .

٤٩- حاشية المولى عصام الدين الإسفراييني ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة للهجرة . منه نسخ متعدّدة فى جامع الزيتونه أرقامها ٤٠٠١ ، ٤٠٠٢ ، ٤٠٠٣

---

(١) راجع كشف الظنون ٢/ ١٣٧١

٥٠- شرح إبراهيم بن عرب شاه الإسفراييني ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة من الهجرة .[1]

٥١- شرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملاّ ، المتوفى في حدود سنة تسعين وتسعمائة من الهجرة .[2]

٥٢- شرح عز الدين محمد ، من أهل القرن العاشر ، سماه " مصباح الراغب ومفتاح المآرب على كافية ابن الحاجب " . منه نسخة في مكتبة صنعاء تحت رقم ٤٢٣ ، كما ورد ذكره في شرح الوافية نظم الكافية " .

٥٣- مختصر الكافية لمولى فضل بن علي الجمالي ، المتوفى سنة إحدى وتسعين وتسعمائة من الهجرة ، سماه " الوافية " .[3]

٥٤- حاشية لمحمد صادق على ملا جامي في الفوائد ، انتهى منها قبل سنة تسع وتسعين وتسعمائة من الهجرة . منه نسخة في أياصوفيا ١٦٤٢/٢ .

٥٥- شرح بالتركية للمولى سودي أفندي ، المتوفى سنة ألف من الهجرة . وأصل الشرح للسيوطي . منه نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم ٤١٥/١٢٩ .

---

(١) راجع كشف الظنون ١٣٧١/٢

(٢) راجع كشف الظنون الموضع السابق .

(٣) راجع كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .

٥٦- حاشية لوجيه الدين العلوى الكجراتى على ملاّ جامى ، المتوفى سنة ألف من الهجرة . منه نسخة فى بوهار ٣٩٧ ، ورامپور ٥٣٥/١ رقم ٦٩ .

٥٧- شرح المنصور بالله القاسم بن محمد ، المتوفى سنة تسع وعشرين وألف من الهجرة . منه نسخة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٨٢٥ .

٥٨- حاشية لعبد الكريم الكرمانى على الفوائد الضيائية ، ألفه سنة خمس وثلاثين وألف من الهجرة .

٥٩- شرح لمحمد بن عز الدين بن محمد المفتى اليمنى ، المتوفى سنة خمسين وألف من الهجرة . منه نسخة فى مكتبة صنعاء تحت رقم ٤٠٧ .

٦٠- حاشية لإبراهيم بن محمد الميمونى على الفوائد الضيائية لملاّ جامى ، المتوفى سنة تسع وسبعين وألف من الهجرة ، منه نسخة فى برلين ٦٥٧٩ ، وليدن ١٨٩ ، وپاريس ٤١٨٧ رقم ٢ بخطه فى سنة ١٠١٢ هـ ، كما ورد ذكره فى بروكلمان ٣١٧/٥ .

٦١- شرح بالفارسية لمحمد سعد جعفرى ، ألفه سنة اثنتين ومائة وألف من الهجرة . كما ورد ذكره فى بروكلمان ٣١٩/٥ .

٦٢- شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوى ، المتوفى سنة اثنتى عشرة ومائة وألف .

٦٣- شرح حسين بن أحمد زيني زاده ، فرغ من تأليفه سنة سبع وستين ومائة وألف ، منه نسخة في مكتبة طوب قابي تحت رقم ١١١٣ ، وقد طبع طبعة حجرية سقيمة .

٦٤- شرح لمحمد بن عليش بن على ، المتوفى سنة تسع وتسعين ومائتين وألف للهجرة . منه نسخة في باريس برقم ٤٠٥٧ .

٦٥- شرح محمد عز الدين بن صلاح بن الحسن بن أمير المؤمنين على بن المؤيد . منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم ٣٨١٨ ، كما ورد ذكره في ابن الحاجب النحوي ص ٦٢ .

٦٦- شرح حكيم شاه محمد بن المبارك القزويني .(١)

٦٧- شرح خضر بن إلياس الكمولوجوني ، سماه " الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية .(٢)

٦٨- شرح نجم الدين سعيد العجمي . منه نسخة في الأسكوريال تحت رقم ٨٧ .

٦٩- شرح حسين بن معين الدين العبيدي ، سماه " مرضي الرضي ".(٣)

٧٠- شرح علاء الدين على الخفاري .(٤)

---

(١) راجع كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .
(٢) انظر المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق ٢ / ١٣٧٢ .
(٤) المرجع السابق ٢ / ١٣٧١ .

٧١- شرح محمد بن عبد الغني الإردبلي . منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف ، برقم ١٩٠٢ ، كما ورد ذكره في ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

٧٢- شرح أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي الرباطي . منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم ١٧١٦ .

٧٣- شرح الشيخ رودس زاده ، سماه " الإيضاح " . منه نسخة في مكتبة الشيخ عارف حكمت بخط المؤلف سنة ١٠٩١ للهجرة ، تحت رقم ١٢٣ / ٤١٥ .

٧٤- شرح لنجم الدين الرضا - ، منه نسخة في باريس تحت رقم ٤٠٣٦ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/ ٣٢٢ .

٧٥- شرح لمحمد بن سعيد خان ... هذا الشرح طبع طبعة حجرية ، وهي رديئة جدا .

٧٦- شرح لأبي الحسن علي بن محمد بن أبي الهادي ، سماه " البرود الضافية والعقود الصافية " . له نسخ في كلّ من مكتبة بهادر خدابخش ( باتنة ) برقم ١٦١٨ ، ومكتبة امبروزيانا في ميلانو برقم ٦٩ ، وغيرها من المكتبات ، كما ورد ذكرها في بروكلمان ٥/ ٣٢٣ .

٧٧- تأليف كمال بن علي بن إسحاق سماه " عون الوافية في شرح الكافية منه نسخة في مكتبة بلدية الإسكندرية ، تحت رقم ن ٢٠١٨ - د ، ونسخة في أوقاف بغداد تحت رقم ٢ / ٩٦٩٥ .

٧٨- " البرود الضافية والعقود الصافية " هذّبه صلاح بن علـــى ابن القاسم الحسني ، سماه " النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب "[١] .

٧٩- شرح لأبي عبدالله محمد بن على الطائـــى .. منه نسخـــة في قيليج على رقم ٩٥٨ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣٢٤ .

٨٠- شرح لمحمد عبدالحق حيدرآبادى ، سماه " تسهيل الكافيـــة " فرغ من تأليفه عام ١٢٨٦ هـ ، وطبع في الهند طبعة حجرية سنـــة ١٢٩١هـ ، ولكنو سنة ١٨٩١ م ، وكلها طبعة سقيمة . منـــه نسخة في دار الكتب تحت رقم ٧٨ نحو ، كما ورد ذكرها فـــى بروكلمان ٥/٣٢٣ .

٨١- شرح كمال بن على بن إسحاق ، سماه " عون الوافية بشرح كتاب الكافيـــة " .. منه نسخة في مكتبة جامع الزيتونـــة .[٢]

٨٢- شرح الشيخ سعد بن أحمد النيلـــى .. منه نسخة في خزانـــة السيد هبة الدين الشهرستاني ، كما ورد ذكره في شرح الوافيـــة نظم الكافية ص ٤٧ .

٨٣- شرح إبراهيم بعـــروش ، سماه " الوافية في شرح الكافيـــة " .

٨٤- شرح حسن راســـت .[٣]

٨٥- شرح إسحاق بن محمد بن العميد الدهلـــوى .[٤]

---

(١) راجع بروكلمان ٥/٣٢٣ .

(٢) راجع فهرس الأحمدية رقم ٧٨ نحو ، وبروكلمان ٥/٣٢٣ .

(٣) راجع كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

(٤) راجع بروكلمان ٥/

٨٦- شرح محمد تقي نجل الشيخ أسد الله ، سمّاه " شتائـــــــق المطالب في شرح كافية ابن الحاجب " . منه نسخة في مكتبـــــة الدولة في برلين تحت رقم ٦٥٩١ .

٨٧- شرح لتقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابـــــت الطائي ، سماه " التحفـة الوافيـة . (١)

٨٨- شرح مقدمة الكافية لطاهر بن أحمـــد .. منه نسخة في قيليج علي برقم ٩٥٧ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣٢٤ .

٨٩- شرح لمحمد حسين كركيلوئي ، سماه " حلّ تركيب الكافيـــــة " منه نسخة في بوهار بكلكتا تحت رقم ٣٩٢ ، ومكتبة رامبور بالهنـــــد ١/٥٣٧ رقم ٩٥ ، ٩٧ .

٩٠- شرح محمود بن محمد علي الآراني اسكنائـي . (٢)

٩١- شرح محمد بن إدريس بن إلياس المرعشـــي .. منه نسخة فـــي مكتبة طوب قابي باستانبول تحت رقم ٤٢٢ .

٩٢- شـــرح البرقلمـــي . (٣)

٩٣- شرح صفي بن نصير ، سماه " غاية التحقيـــق " . (٤)

---

(١) راجع كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .
(٢) راجع كشف الظنون ٢/١٣٧٥ .
(٣) راجع كشف الظنون ٢/١٣٧١ .
(٤) راجع الموضع السابق .

٩٤- شرح لحسين بن عزمي زاده ... منه نسخة في مكتبة سليم أغا ١١٨٨ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣٢٣ .

٩٥- شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب .. منه نسخة بمانشستر في بريطانيا تحت رقم ٧٨٤ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣٢٥ .

٩٦- شرح بالفارسية لإعجاز أحمد . طبع هذا الشرح سنة ١٣٠٦ من الهجرة ، طبعة رديئة في دهلي .

٩٧- شرح بالفارسية لابن عبد النّبي بن علي أحمد شكري ، سمّاه " لامع الغموض " ، طبع هذا الشرح في الهند سنة ١٨٨١م طبعة حجرية سقيمة ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣٢٤ .

٩٨- شرح بالفارسية للشريف الجرجاني .. منه نسخة في مكتبة جمعية المستشرقين الألمان رقم ٥٢ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣٢٤ .

٩٩- حاشية لأبي طالب بن أمير أبي الفتح الشيرازي على " الفوائد الضيائية " ، مشهد ١٢/١٠ رقم ٣٠ ، كما ورد ذكره في بروكلمان ٥/٣١٩ .

١٠٠- حاشية لمحمد بن علي خواجكي شيرازي ، على " الفوائد الضيائية " . مشهد ١٢/٢٢ رقم ٧٨ .(١)

---

(١) راجع بروكلمان ٥/٣١٩

١٠١- حاشية لحسين القراوى على ملاّ جامى فى الفوائد . بطرسبرج رابع ٩٣٨ . (١)

١٠٢- حاشية لإبراهيم بن سليمان الكردى . بطرسبرج رابع٩٣٨ . (٢)

١٠٣- حاشية لصدر الدين أبى الصفاء الحسينى ملا صدر الحلوانى : بطرسبرج ثالث ٨١٤ . (٣)

١٠٤- حاشية لمحمد شريف بن محمد الحسنى العلوى : بطرسبرج ثالث ٨١٣ ،طشقند ١٠٨ رقم ١ .

١٠٥- حاشية لعبد الحكيم لاهورى على ملاّ جامى . منه نسخة فى كلكتا ١٥ ، ٣٢٣ ، ٧٥٣ ، ١٢٦ ، رقم ١٩ ، ١٢٧ رقم ٢٧ .

١٠٦- حاشية لمحمد عصمة الله بن محمود البخارى على ملاّ جامى ، وطبعت هذه الحاشية فى الآستانة سنة ١٣٠٧ للهجرة ، كما ورد ذكرها

١٠٧- حاشية لمحمد بن عمر كابلى على ملا جامى ، نشرت هذه الحاشية فى دهلى سنة ١٣١٣ من الهجرة .

١٠٨- حاشية لأبى البقاء محمد بن أحمد على ملاّ جامى ، نشرت فى جنهور سنة ١٢٧٢ من الهجرة ،كما ورد ذكره فى بروكلمان ٥ / ٣٢٠ .

١٠٩- حاشية لعبد الرحمن بن محمد و الإسفراييني على ملا جامى . منها نسخة فى رامپور ١ / ٥٣٥ رقم ٧٤ وطبعت طبعة حجرية رديئة فى الهند سنة ١٢٩٥ .

١١٠- حاشية لعبد الله بن صالح بن معين الإسلامبولى على ملاّ جامى طبعت فى الهند سنة ٢٨٨ امن الهجرة كما ورد ذكرها فى بروكلمان ٥ / ٣٢٠ .

---

(١) راجع بروكلمان ٥ / ٣١٩

(٢) الموضع السابق .

(٣) الموضع السابق .

(٤) الموضع السابق .

## الفصـــل الخامـــس

### مقارنة بين كشف الوافية وشروح ابن الحاجب والرضى والجامى

من الواضح جدًّا أنّ عقد المقارنة بين " كشف الوافية " ، وهـــــذه الشروح الثلاثة يثير تساؤلات بين الباحثين والقرّاء ، عندما يدركـــــون أن " كشف الوافية " عبارة عن مجرد حاشيـــة .

ولكن ليس الأمر كما يتصورون ، فإنّها وإن كانت حاشية ، إلا أنهـــا وضعت أساسا لتقييم كتاب له مكانته من حيث الشهرة والإقبال عليه ، مـــن شروح الحسن بن محمد الثلاثة المعروف " بالمتوسط " الذى لا يقلّ شأنـــا عن الشروح المتحدّث عنه قريبـــا .

فلعلّ من تمام البحث ، أن أجرى مقارنة بين شرح محمد بن عمـــــر الحلبى هذا ، وتلك الشروح الثلاثة المشهورة ، بغية الكشف عن حقيقـــة هذه الحاشيـــة .

وأول تلـك الشـروح .. شرح ابن الحاجـب للكافيـة :

أولا - مقارنة بين " كشف الوافية " .. وشرح ابن الحاجب

تشمل المقارنة أوجـــــه الاختلاف بين الكتابين ، لأخلص من ذلـك إلى بيان ما قد يصل إليه المتأخّر عن المتقدّم .

١- يختلف شرح الكافية لابن الحاجب عن " كشف الوافية" من حيـــث المبدأ ... فشرح ابن الحاجب خال تماما عن المقدّمة التى تعطـــى

صورة موجزة عن مضمون الكتاب ، وإنّما دخل المصنف مباشرة فى شرح موضوعات الكتاب ، على العكس من الحلبى ، فإنه بدأ كتابه بمقدمة طويلة ، استعرض فيها ما سيشتمل عليه الكتاب من فوائد جمّة ، جمعها من الشروح الأخرى لتحلّ مشكلات الوافية .

قال فيها : « لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعانى والبيان ، ورصف فى نفوسنا بدائع العلوم والتّبيان ، ورفع أهل العلم ونصب راياته ، وجزم بخفض مذلّيه وعزّ رواته .

ولك الشكر يا من خلّصتنا من محن الكفر والطغيان ، وخصّصتنا بمنح الهداية والإيمان .

والصلاة على من بعث للأسود والأحمر ، وأسبل جناح العطف على الأكبر والأصغر ، محمد المقصود - من خلق الموجودات - المبعوث بالحجج والبينات ، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار .

فيقول العبد الفقير الحقير إلى رحمة ربه الغنى . . محمد بن عمر الحلبى :

" لمّا كان علم النّحو علما به يكشف القناع عن وجوه خرائد العلوم ومكنوناته ، ويعرّض الخبايا من خفايا كنوزه ومكنوناته ، ويستخرج مزاياه من زوايا نكاته ومرموزاته . . وهو الكافل للاطّلاع على علمى المعانى البيان ، الضّامن لإثارة معادن الحديث والقرآن .

وكان كتاب " الوافية فى شرح الكافية " للسيّد العلامة الحسن

ابن محمد الأستراباذى الحسينى ، المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة ، قدوة العلماء والمتبحّرين ، زبدة المتقدّمين والمتأخّرين ركن الملّة والدين ، أسكنه الله بحابيح جنّاته ، أفاض عليه من شآبيب رضوانه ، دستورا فى هذا الفن ؛ إذ به يعرف أكثر مسائله ، ومشهورا إذ كلّ أحد يستضئ بنور معالمه ، مع ما للطلبة من الحرص على قراءته والشغف فى مواظبته ، انتهزت فرصا من أوان التحصيل وأوقاته ، والتقطت فوائد من الشروح لتنزيل عويصاته ، وضممت إليها ( ٢ / أ ) ، زوائد سنحت لى هى بحلّ مشكلاتها وافيه ، وسمّيتها بـ" كشف الوافية فى شرح الكافية " ، ولم يكن ذلك لأن أعدّ من سلك المصنفين ، ولا لأن أنخرط فى عقد المؤلفين ؛ لأنى لقصور البضاع فى الصناعة من المعترفين ، ولقلّة البضاعة من المتصفين ، بل لأن يذكرنى الأصحاب بالدعاء الصالح فى الخلوات ، ويرحمنى الأحباب على ما قاسيت من تردّد الدّعة واللذات ، ومتع كريمتى فى الليالى من الكرى ، " وعند الصباح يحمد القوم السرى " .

٢- مال ابن الحاجب إلى الاختصار عند تناوله للموضوعات فى شرح الكافية ، ويكاد يكتفى أحيانا ببيان كيفية تركيب الجملة عن طريق إشارة عابرة ، دون أن يناقشها لإبراز ما فيها من آراء ، على الرّغم من دقته فى التحقيق .

والسبب فى ذلك والله أعلم ، أنه ما زال يشعر أنه يوضح كتابا مختصرا فى النحو ، فليس هناك حاجة إلى التطويل .

قال طارق عبدعون الجنابى : " منهج الشرح " هو منهج الأصل ، ولكنّه حاول فى الشرح أن يفصح عن المسائل النحوية التى كانت موجزة إيجازا قيّد عبارته فى الكافية تقييدا عسيرا ، ومع ذلك كان قصير الباع فى الإبانة عن كثير ممّا كان عليه أن يبيّنه ؛ لأن عبارته فى الشرح - وإن كانت واضحة - ما تزال تخضع لهذا التقييد والتضييق اللذين خضعت لهما الكافية ، وبقى كثير من مسائلة تحتاج إلى أن تعرض بأسلوب أكثر إفصاحا "(١).

قال ابن الحاجب مبينا وجوب حذف "كان" : قوله : ويجب الحذف فى مثل " أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت ، حذفت اللام حذفا قياسيا ، ثمّ حذفت " كان " اختصار فوجب ردّ المتّصل منفصلا ، لتعذّر الاتصال ، وزيدت ما بعد أن فى موضع " كان " عوضا عنها ، ودلالة عليها ، فصار الكلام : أمّا أنت منطلقا انطلقت " .

وأمّا الحلبى ، فإنّه يتوسّع فى شرحه ، ويتناول المسائل النحوية من جوانبها بشرح واف ، يتعرض خلاله لبيان أقوال النحاة .

كقوله فى شرح المسألة : " قوله : وتقديره : لأن كنت منطلقا انطلقت " . . . الجار والمجرور متعلّق بانطلقت .

---

(١) راجع ابن الحاجب النحوى ص ٨١ .

وإنما قدّر على انطلقت ؛ لأن " أن " وإن كانت مصدرية إلّا أنّها مع اللام كالشرطية فى السببية ؛ لأن المعنى : لأجل انطلاقك انطلقت ، فكما أنّ السبب مقدّم فى الشرطية ، فكذا ههنا . . هذا عند البصريين .

وأمّا عند الكوفيين ، فـ " أن " بمعنى أن الشرطية ، ومن مذهبهم أن المفتوحة تكون للمجازاة أيضا ، وعلى هذا يحملون قوله تعالى : " أن تضلّ إحداهما " " بالفتح " ، قوله " وإنما وجب حذف كان ههنا ؛ لأن ما عوض عنها الخ " ، ولوجود القرينة ، وهى " أن " المصدرية ؛ لأنها تستدعى الفعل استدعاء " أن الشرطية " ، ولا دليل على الخاص ، فيجب تقدير العام الناصب لوجود النصب فى " منطلقا " وهو " كان " لاندراج جميع الأفعال تحت الكون " .

ثانيا - مقارنة بين " كشف الوافية " وشرح الرضى الاستراباذى

يعتبر شرح رضى الدين الدين محمد بن حسن الأستراباذى أحسن وأوفى شروح الكافية حتى الآن ، وأعظمها وأعلاها قدرا هذا الذى سار ذكره فى الآفاق .

قال السيوطى فى بغية الوعاة ١/٥٦٧ : " الرضى الإمام المشهور ، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذى لم يؤلف عليها - بل ولا فى غالب كتب النحو - مثلها ، جمعا ، وتحقيقا

وحسن تعليل .

وقد ألبّ الناس عليه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها ".(١)

ويكفيه شرفا إجماع من جاء بعده في العصور المختلفة على عبقريته المنقطعة النظير في هذا الشرح ، من حيث الجمع والتدقيق وحسن التعليل .

قال طارق عبدعون الجنابي في كتابه : " وهذا الشرح استوفى مسائل النحو ، وعرض لها عرضا مستفيضا ، ولعلّه لم يدع رأيا نحويا مهمّا لرجال النحو وأعلامه وشيوخه إلاّ أشار إليه وناقشه ، والكتاب - على هذا - موسوعة نحوية ، تدلّ على عمق عقلية الرضي ، وحسن تفنّنه وهضمه لمسائل النحو بشكل تمثل فيه أصوله وفروعه ، وبلغ في ذلك كلّه مدى بعيدا .

والرضي في الشرح ذو عقلية مرنة مستوعبة ، يناقش بتؤدة ، وإنك لتحسّ وأنت معه في رحلته عبر أجيال من الدارسين ، أنّه صادق في التحرّي صريح ، مع أدب علمي جمّ في الرد والجدال ، ولا يكاد يعرض لمسألة من دقائق مسائل النحو ، إلاّ انساب رأيه بينها هينّا ، ثمّ استقرّ في مكانه حيث يجب أن يكون "(٢)

---

( ١ ) راجع مفتاح السعادة ١/ ١٤٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ ، والخزانة ١/ ١٣

( ٢ ) ابن الحاجب النحوي ص ٨٠ ، والرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة لدكتورة أمير علي توفيق أحسن دراسة وصلت إلينا عن الرضي جمعا وتعليلا .

فالرضى فعلا فى هذا الشرح فريد فى نوعه ، وشخصيّة عظيمة لـــه مكانته المرموقة فى ميدان التأليف فى النحو العربى ، أجمع على ذلـك العلماء الذين تأخّروا عنه فى مختلف العصور ، فهو عالم باللغـــة والنحو ، والمنطـق ، مما أبرز كفاءته ومقدرته الفائقة فى الاستيعاب ، والهضم ، والتّمثيل ، والابتكـار .

وأمّا المقارنة بين ذلك الشرح .. وشرح الحلبى ، فيتلخّـص فى أنّ الرضى كان من أولئك الذين اعتمد عليهم الحلبى كثيرا فـى توضيحه لمسائل " الوافية فى شرح الكافية "، يتردّد عليه بالنّقل عنـه بين حين وآخر ، مدعّما به رأى مذهب ما ، كنقله عنه قوله عند مـا تعرّض لبيان رأى الكوفيين ، المقابل لرأى البصريين القائلين بوجـوب قيام المفعول به عند وجود الظرف بنوعيه الزّمانى والمكانى ، والمصدر والجار والمجرور : " إذا فقد المفعول به فالأكثرون على أنّـه تساوت البواقى فى إقامتها مقام الفاعل ، ولم يفضّل بعضها على بعض".

ورجّح بعضهم الجار والمجرور ؛ لأنه مفعول به ، لكن بواسطـة وبعضهم الظرفين ، وبعضهم المصـدر .

وليس بواجب أن يلى الفعل ما أسند هو اليه ، بل الواجـب رفعـه .

واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان ؛ إذ النّائب عـن الفاعل يجب أن يكون مثله فى إفادة ما لم يفده بالفعل ، فلا يقـال "ضُرب ضربٌ ، ولا سيروقت " .

أو موضّحا به غامضا من كلام الشارح الذى تابع المصنفَ فيـــــه ، كتوضيحه المقصـود من كلمة " عن " الواقعة فى قول المصنف فـــى التمييز : « والثانى عن نسبة فى جملـة » .

" لفظة " عن " فى مثل هذا الموضع تفيد أنّ ما بعدهـــا مصدر لما قبلها ، وسبب له ، كما يقال : فعلت هذا عن أمـــرك أى : أن أمرك سبب لفعلى ومصدر له . أى : النسبة سبب للتميـيز؛ لأنك تنسب شيئا إلى شئ فى الظاهر ، والمنسوب إليه فى الحقيقـــة غير ذلك ، فتلك النسبة إذن مصدر ، وسبب لذلك التمييز " .

ثالثا ـ مقارنة بين" كشف الوافية " والفوائد الضيائيةشرح الجامـــى

شرح الجامى شرح جيّد ، نال شهرة كبيرة بين شروح الكافيـــة . وفى ذلك يقول الدكتور أسامة طه فى مقدّمة تحقيقه لهذا الكتـــاب: « وهذا الكتاب شرح لكافية ابن الحاجب ، حاول الجامى فيه أن يحـلّ مشكلات الكافية ، ويجمع فيه ما فى شروحها التى سبقته من فوائـــد متحريّا فى ذلك الدّقة وحسن التوجيه ، وسهولة المآخذ . . . ولمـا لهذا الشرح من مميزات وفوائد كانت ذات وقع طيّب على نفوس المتعلّمين ، ذاع صيته حتى أصبح الكتاب الدراسى الذى احتلّ ساحة المتعلّمـين فى زمانه ، وموضع اهتمام العلماء فى بلاد المشرق ، لذلك أكثروا مـن وضع الحواشى والتعليقات عليه ، وقالوا فى مدحه نثرا وشعرا كثيرا » .

وتتركّز المقارنة بين " كشف الوافية " والفوائد الضيائية على نقاط ، يلتقيان في بعضها ويفترقان في بعضها الآخر ، أهمها ما يلي :-

١- بدأ الشارحان كتابيهما بمقدمة طويلة ، ذكرا فيها صفة شرحها والاسم الذي سمّيا به كتابيهما .

قال الجامي في مقدّمة شرحه " الحمد لوليّه ، والصّلاة على نبيّه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه .

أمّا بعد : فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية ، للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ، الشيخ ابن الحاجب ، تغمّده الله تعالى بغفرانه ، وأسكنه بحبوحة جناته ، نظمتها في سلك التقرير ومسمط التحرير ، للولد العزيز ضياء الدين يوسف ، حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف ، وسميتها بـ" الفوائد الضيائية " . ؛ . لأنّه لهذا الجمع والتأليف كالعلّة الغائية ، نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التّحصيل . وما توفيقي إلاّ بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل " .

أمّا الحلبي فقد ذكرت مقدمته عند الحديث عن المقارنة بين " كشف الوافية " وشرح ابن الحاجب ، فأكتفي بذلك عن ذكرها هنا مرة أخرى .

٢- يسير الحلبي في منهجه على الشرح بالقول ، يقدّم قطعة من

كلام الشارح مبدوء بلفظة قوله : . . . . . ، أو يتصور سؤالا من سائل بمثل صيغة فإن قلت : . . . . . ، أو فإن قيل . . . . . ، قلت . . . . . ، وذلك يعود إلى طبيعة الكتاب من حيث هو .

وقد تقدّم نموذج لهذا فى منهج الحلبى ص٨ ا ض٢ . . فليراجع .

أمّا الجامى ، فيتبع منهج الشرح الممزوج بالمتن ، وذلك على حسب ما يقتضيه سياق الكلام ، حتى لا تكاد تفرّق بين المتن والشرح .

قال فى بيان حروف النّداء : " حروف النّداء " يا " أعمها استعمالا ، لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد ، " وأيا - وهيا" للبعيد ، وأى "بفتح الهمزة "- وسكون الياء " ،والهمزة للقريب ، وكأنّه أراد بالقريب ما عدا البعيد ، فيدخل فيه المتوسط أيضا .

فإن القريب ينقسم إلى قريب متّصف بأصل القرب من غير زيادة وله كلمة " أى " ، وإلى : أقرب متصف بزيادة القرب ، وله الهمزة بخلاف البعيد ، فإنه لم يذكر له مرتبتان . . فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب " .

٣- حرص كلّ منهما فى شرحه على تعريف ما يريانه غامضا ، أو غير مستوف للمطلوب .

قال الحلبي موضحا تعريف المصنف للنّعت : قوله " النعـــت : تابع يدلّ على معنى في متبوعـــه " .

المتكلمون يفرقون بين الوصـف والصفة ، فالوصف عندهـــم : لفظ الواصف بـ " كريم " و " عالم " ... وغير ذلك .

و والصفة : هي المعنى القائم بالموصـوف .

وعند النحويين .. الوصـف والصّفة ، والنعت بمعنى واحـــد وأصل الصفة ( وصفـــه ) فأعل اعلال عدة " .

وقال الجامي في تعريف التحذير : " وإنّما وجب حذف الفعـــل فيه لضيق الوقت عن ذكره ، وهو في اللغة : تخويف شئ من شـــئ وتبعيده منـــه .

وفي اصطلاح النحاة : معمول ، أي : اسم عمل فيه النصـب بالمفعولية بتقدير : اتّـق ، تحذيرا ، أي : احذر ذلك المعمول تحذيرا ، فيكون مفعولا مطلقا ، أو ذكر تحذيرا . فيكون مفعولا لـه"

٤- اعتمدا على جملة من الكتب من شروح المفصل ، والكافية ، ولكن زاد الحلبي على الجامي بكثرة رجوعه إلى شروح اللباب : كشرح محمد ابن عثمان الزوزني ، وشرح الفاضل الإسفراييني ، وشرح السيـــد عبد اللـــه .

٥- زاد الحلبي عن الجامي في شرحه بعمق التفكير ، وتحرّى الدقـــة

مما كان له )الأثر الواضح في كثرة مناقشته للمسائل النحوية الدقيقة ، وذكره الأقوال الواردة فيها ، مع إبراز ما يراه راجحا مع الدليل .

قال موضحا كلام المصنف في وصف المضمر : " والموصوف أخص أو مساو " .

أعلم أنهم اختلفوا في معنى الأخص هنا ، وما المراد منه ؟ .

فبعضهم ذهبوا إلى أنّ المراد منه الأخص المنطقي ، وهو ما يكون مستلزما للشيء من غير عكس ، مثلا إذا قلت : " مررت بزيد الطويل" فالطويل أعمّ من الموصوف ؛ لأن الطول كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره ، وزيد الممرور به لا يكون إلا طويلا . . . ودليل هؤلاء على أنّ الصفة يجب كونها عامة بهذا المعنى ، أنها لو اختصت بالموصوف وتساوت لا يحتاج إلى ذكر الموصوف ، بل يكتفى بها ، نحو : رأيت الإنسان الآدمي " ، فإنّه لا فائدة في الجمع بينهما ، لافادة كل منهما ما يفيد صاحبه .

وبعضهم ذهبوا إلى أنّ المراد بالأخص هنا الأعرف ، لا "الأخص المنطقي " ؛لأنه لا يطّرد لا في المعارف ولا في النكرات .

أمّا في المعارف ، فإنّك تقول : " لقيت الشيء العجيب " ، فظاهر أنّه لا يطلق العجيب على كل ما يطلق عليه الشيء .

وأمّا في النكرات ، فإنك تقول : رأيت شيئا أبيض .

وأيضا لو أريد بالأخص المنطقى لا ينقض بمثل " الحيوان الضاحك " ، فإنّ الموصوف أعمّ من الصفة ، فلا يكون المراد ذلك بل المراد : أنّ المعارف الخمس إذا وصف بعضها ببعض ، كان من الواجب أن يكون الموصوف أعرف من الوصف ، لأنّ الموصوف هو المقصود .

وأجيب عن الأول بأنه ممتنع . . وعن الثانى بأن النكرات يجوز وصف الأعمّ منها بالأخصّ ، كقولك : "شئ طويل" ، "وعلم نافع" و "ذكر جميل " ؛ لأنّ الغرض من وصفها تقليل عمومها مع تساويها لصفاتها فى عدم التعيين ، فلذلك لم يحافظ فيها على تقديم الأخص على الأعم .

وعن الثالث بأنّا لا نسلّم أن الحيوان أعم من حيث المفهوم وان كان أعمّ من حيث الخارج ، فإن مفهوم " الضاحك " شئ له الضحك ، وهو لا يلزم أن يكون حيوانا ، وإلاّ لكان الحيوان داخلا فى طبيعة الضاحك ولكان الضاحك مستلزما للحيوان ، وليس كذلك . . . وإذا عرفت ما ذكرنا ، فاعلم أن الشارح أشار إلى المذهب الثانى بقوله :

( أى : والموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة ) .

وإلى المذهب الأول بقوله : ( أو يجب أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها من حيث المفهوم) . . زعما منه أن لفظ المتن يحتمل كليهما ، وليس كذلك ؛ لأنّه لو كان المراد بالأخصّ ، فيه المعنى الأول لوقع قوله : أو مساويا ضائعا ، لما عرفت من استدلالهم هذا .

ولعمرى إن هذا الموضع مما لم تثقب درّته ، ولم تركب مهرته فخذ منّى وإن لم أكن أهلا لذلك "

# القسم الثاني

## في التحقيق

### أولا - وصف النسخ

للمخطوطة عدة نسخ ، موزّعة في مكتبات العالم ، حصلت على اثنتين منها لاعتمادهما في التحقيق دون الأخرى ، وجعلت لكلّ واحدة منهما رمزا ، وهما :

١- النسخة ( الأصل أو الأصلية ) :

وهي المخطوطة في مكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٦٩ / ٤١٥ ، وتقع في ( ١٤٠ ) ورقة من القطع المتوسطة ، في كلّ صفحة ( ١٦ ) سطرا ، وفي كلّ سطر ( ١٥ ) سنتم .

والمخطوطة في أوراق قديمة بخط معتاد ، قريب من الخط الفارسي ، .

وقد قدّمت هذه النسخة ، وجعلتها أصلا في التحقيق ، بعد أن كنت معتمدا على النسخة الثانية في أول الأمر ، لما وجدت فيها من امتيازات لم تتوافر في الأخرى ، فهي نسخة عليها تعليقات وتصحيحات كثيرة ، يستفيد منها الباحث أثناء البحث .

٢- النسخة ( ج ) :-

تحتفظ مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بنسخة منها في ميكروفيلم ، تحت رقم ١٠٦٣ ، مصوّرة من برلين ، وكنت اعتمدت عليها

فى نسخ المخطوطة وإخراجها فى صورة قابلة للتحقيق ، إلاّ أنّـــنى بعد حصولى على الأخرى المصورة من مكتبة عارف حكمت ، أخرتهـــا واستعنت بها فى تكملة النواقص من الأصل ، لما فيها من تبـــاد ل الصفحات ، وتقديم بعضها على بعض فى التّرتيب ، نتج ذلك عـــن عدم دقّة الملاحظة عند التّصويـــر .

والمخطوطة فى ( ١٢٢ ) ورقة من القطع المتوسطة ، فى كـــل صفحة ( ١٧ ) سطرا ، وفى كل سطر ( ١٥ ) كلمة ، بخـــط فارســى واضــح .

أمّا اللّآتى لم يمكن الحصول عليها وبقيت تحت غبار المكتبات فهى :

١- نسخة فى مجلد بقلم فارسى ، بخط محمد بن داود ابن يوســف سنة ٩٥٥هـ ، بهامش بعض أوراقها حواشى فى ١٨٨ ورقـــة ومسطرتها ١٥ سطرا - ١٦ سم ( ٩٧٣ ) ٧٦١٥ .

٢- نسخة أخرى فى مجلد بقلم فارسى ، بخط على بن محمد سنـــة ٨٧١ هـ ، بها آثار رطوبة وأكل أرضة فى ١١٤ ورقة ، مسطرتهـــا ١٧ سطرا - ١٨ سم ٠ (٢٢٨٩) رافعى ٢٧١٩٤ .

٣- ورد فى كارل بركلمان ٣١٣/٥ ، ذكر عدد من نسخ المخطوطـة فى كـــل مـــن :

أ - مكتبة برلين فى ألمانيـــا تحت رقم ٦٥٦٧ .

ب- مكتبة الوطنية فى باريس تحت رقم ٤٠٤٠ .

ج - مكتبة جاريت برقم ٣٦٦ - ٣٦٧ .

د - مكتبة ميونخ برقم ٧١٣ .

هـ مكتبة بولون ٢٩٩ ، ٣٩٦ رقم ٣ .

و - مكتبة بريل أول ١٤٥ ، ثان ٣٢٧ .

ز - وسليم أغا برقم ١٠٩٩ .

ح - والموصل ٨٢ رقم ٤٩ .

## ثانيا - منهج التحقيق

سرت في تحقيق هذا الكتاب على النحوالتالي :-

١- بعد كتابتي المخطوطة كتابة مهيّئة للتحقيق من نسخة ( ج )تحوّلت عنها للأسباب التي ذكرتها إلى النسخة الأخرى ، لسلامتها وكثرة التّعليقات عليها .. ثم قابلت نسخة ( ج ) على نسخة الأصل، وأكملت ناقص الأصل بها .

٢- وضعت شرح ابن شرف شاه الأستراباذي الذي يعلق عليه المحشي بين قوسين مجوّفين ، ووضعت كذلك بين قوسين مجوّفين ما كان يورده المحشي من متن الكافية لابن الحاجب .. بقصد التعليق عليه .

٣- وقد اضطررت اضطرارا إلى الرجوع إلى " الوافية في شرح الكافية" لنقل مقتطفات من كلام الشارح ، للربط بها بينه وبين حاشية الحلبي، حتى يستفيد القارئ منها في وقت واحد ، دون الرجوع إلى الشرح، وهذا كان أيسر إحدى الطريقتين .

٤- حرصت أن يكون النص المنقول من الشرح إلى تعليقي متصلا ومكتملا للجزء الذى يورده الحلبى لتوضيحه ، فأضع النص بين علامة التنصيص ، مشيرا إليه بقولى : تمام الكلام عند الشارح قوله : . . . . . ، أو قال الشارح رحمه الله : . . . . . ، أو يوضح الشارح ، أو يعلّق ، أو يبيّن ، أو نص الشارح ، ثم أذكر النص محقّقا ومقابلا عليه نسخة أخرى من " الوافية فى شرح الكافية " ، مما زاد فى حجم التعليق والتحقيق ، وكان عملا لابدّ منه لمن يريد خدمة هذا الكتاب للاستفادة منه

٥- وجدت تعليقات وتصحيحات منقولة عن كتب مختلفة فى حواشى نسخة الأصل ، فأثبت منها فى تعليقى ما يساعد النص على التوضيح ، وأشرت إلى بعض تلك المراجع التى أخذت منها إليها .

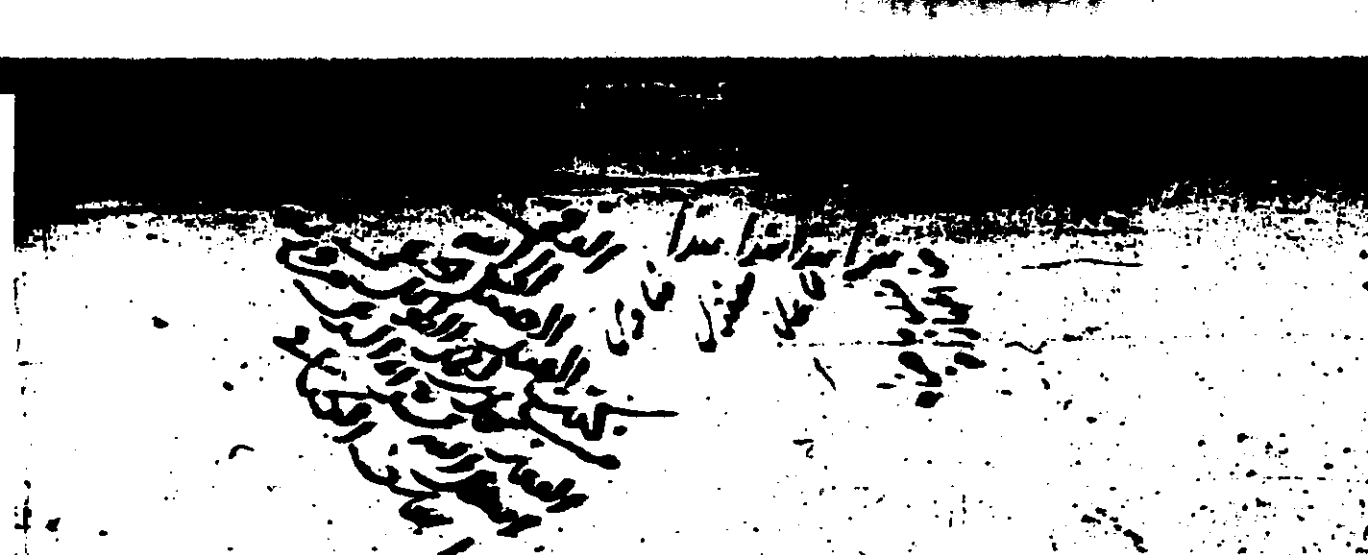
٦- حاولت الرجوع إلى كثير من المصادر التى استقى منها الحلبى مواد شرحه ، لأحقق تلك المواد من مظانها الأصلية ، ومالم أهتد إلى مصدره اكتفيت بوضعه بين علامة التنصيص فقط ، وقد أوضح ذلك النص مستعينا بكتب النحو الأخرى وشروحها .

٧- سرت على الرّمز المتّبع فى التحقيق مع بدء كل صفحة من الأصل ، فوضعت لوجه ورقة الأصل رقما معيّنا مقرونا بالحرف ( أ ) ، ولظهرها رقما آخر مقرونا بالحرف ( ب ) . . . وهكذا .

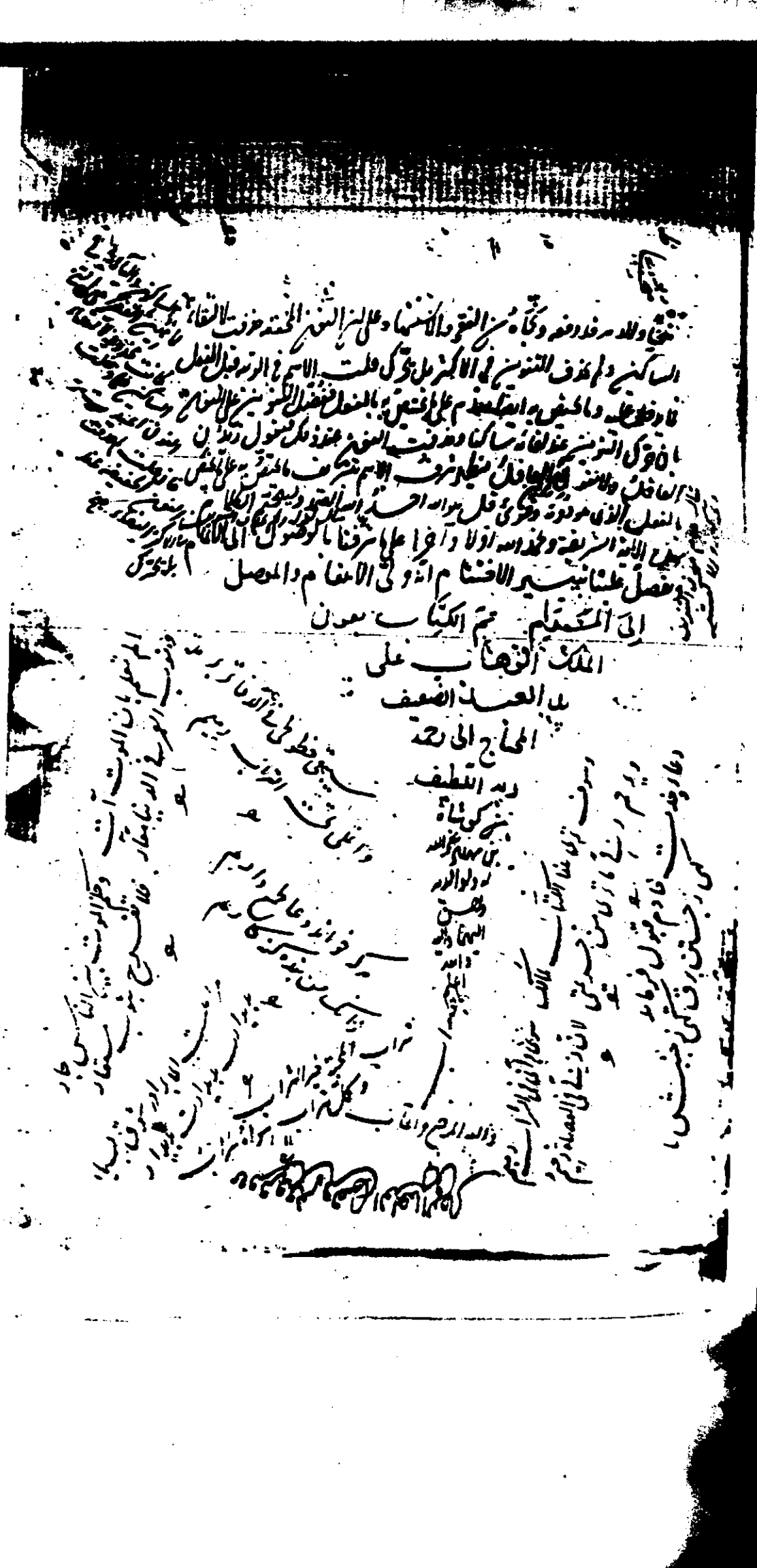
٨- ترجمت للأعلام الواردة ذكرها فى الكتاب ، وذكرت بيتين أو ثلاثة قبل وبعد الأبيات المستشهد بها ، كما شرحت بعض الأبيات الأخرى التى تركها الحلبى ، مع بيان موطن الشاهد منها .

٩- كمّلت الآيات القرآنية مع ذكر أرقامها وبيان أسماء السور . خرّجت الأحاديث النبوية . . وأمثال العرب .

١٠- جعلت الزائد أو الساقط من النصوص المحقّقة بين قوسين معقوفين .



بسم الله الرحمن الرحيم رب اليسر يا من عرف قلوبنا
بحلاوة البيان ووصف في نعوت مدائح العلوم واللسان ورفع اعلام
بحقائق العلم ونصب رايات براهين مزلته ورواته وكل الشكر يا من خصنا
عن عين الكفر والطغيان وخصنا بمنح الهداية والايمان والصلوة على من
بعث طاسود الامر وسهل جناح العطف على الكبير والصغير
المقصود من خلق الموجودات المبعوث بالحق والبينات وعلى آله
وصحبه الاخيار وبعد فيقول الفقير الحقير الى ربه القوي
بن عبد الحق كان علم النحو علما به يكشف القناع عن وجه فوائد العلوم و
مكنوناته وتعرض الجنايا من خفايا كنوز ومكنوناته ويستجلى عرايس معانيه
وحسن زلته وهو الفاضل الكامل الذي بلغ في علم البيان اعلى الدرجات
من الكتب المعتبرة التي تحقق كتاب المفتاح شرح عليه
العلماء شرح الاوائل والمتاخرين وزبدة المتقدمين والمتاخرين وفي الفقه
كتاب الهداية والوقاية من كتاب صنف لقد وضع كذا نظر
فيه وتدبر فيه وجد فيه شيئا اذا قابل بين شرح معانيه الطلبة
وجد فيه ضعف وخلل فيه فاحب ان يزيل



# كتاب الوافية

المعروف بالمتوسط

Ex Bibliotheca Regia Berolinensi.

الساكنين حذف لم يبق لنا ان نكون في كلمة واحدة ساكنان فحذف لذلك بل التنوين كالكلمة المنفصلة
فان قلت فليحذف الالف من اضربان لتعين الجزم بحذفها قلت تجويز ذلك لالتقاء
الساكنين حذف بل لدفع اللبس بالمجزوم قلت فينبغي ان يحذف في اضربان
لانه اللبس قلت لو حذف لزال الغرض الذي اتيت الالف لاجلها كقوله لا يهمنك
الفقر عنك ان تركع يوما والدهر قد رفعه علك نغه في لعلك كما مر اي لا تهينه لعلك تصير
محتاجا ذليلا فتحتاج والدهر قد رفعه وجاه من الفقر والاستشهاد على ان النون المخففة
حذفت لالتقاء الساكنين واليائه لانتهين الفقير التي كانت محذوفة لالتقاء الساكنين
فلما دخلت التي اعيدت فان قلت لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين
ولم حذف السوين نحو الاكرم بل حرك قلت الاسم في الرتبة قبل الفعل فاي دخل عليه وما يختص
به اصالة مقدم على ما يختص بالفعل ففصل السوين على التنوين بان حرك السوين عند لقاء ساكن
وحذف التنوين عند ذلك فتقول زيد العاقل ولا تقول اضربن العاقل ليظهر شرف الاسم
بتشريف ما اختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه وقرئ قل

هو الله احد الله الصمد ونختم الكتاب بهذه
الاية الشريفة اولا وآخرا على
شرفا بالوصول الى المقام وتفضلا
عليا بتيسير الاختتام ذو العلى الانعام
والفضل العظيم والنعم

122

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعانى والبيان ، ورصف[1] فى نفوسنا بدائع العلوم والتّبيان[2] ، ورفع أهل العلم ونصب راياته ، وجزل [بخفض][3] مذلّيه[4] [وعزّ][5] رواته .

ولك الشكر يا من خلّصتنا[6] من محن الكفر والطّغيان ، وخصّصتنا بمنح[7] الهداية والإيمان .

---

(١) فى الأصل : ووصف ، وهو تحريف ، والرصف هو المناسب للمقام . والرصف : بمعنى ضم الشئ بعضه الى بعض ونظمه انظر اللسان مادة ( رصف ) .

(٢) فى الأصل : والبيان . ولكن التبيان أبلغ من البيان ؛ لأنه بيان مع دليل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٤) فى الأصل : مزليه "بالزاى المعجمة" ، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ومذكور فى هامش ( ج ) بهذه العبارة "الظاهر أنه سقط منه وعز" .
والرواة : جمع راو ، والراوى : هو من يروى الحديث أو الشعر ، أى : حامله وناقله ، جمعه رواة . انظر المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مادة ( روى ) .
والضمير فى ( مذلّيه ورواته ) يعود إلى العلم .

(٦) فى ج : خلّصنا . وفى المخطوطتين "عن محن الكفر" والصواب من محسن الكفر . قال فى الصباح مادة ( خ ل ص ) : "خلص الشئ من التلف خلوصا" من باب قعد "وخلاصا ومخلصا : سلم ونجا ، وخلص الماء من الكدر صفا ، وخلّصته بالتّثقيل "ميّزته من غيره . "وليم يقل عن غيرة .

(٧) فى الأصل : ولخصتنا ، والمناسب لسياق الكلام هو خصصتنا .

والصّلاة [١] على من بعث للأسود [٢] والأحمر ، وأسبل جنـــاح العطف على [٣] الأكبر والأصغر ، محمدٍ [٤] المقصود من خلق الموجودات، المبعـوث بالحجـج [٥] والبيّنـات ، وعلى آله [٦] الأطهـــار

---

خلصتنا يناسبه خصصتنا ؛ لأنّ خلص تتعدى بـ" من " لا بـ "عن". وقد نص على ذلك كل كتب اللغة . . وفي حديث الإسراء : " فلمّا خلصت بمستوى من الأرض " .

(١) الصّلاة : إما أن تكون مأخوذة من التّصلية اسم مصدر ، وأصلهـا صلية على وزن ( فعلة ) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفـا " .

أو من الوصل : على أنّها مصدر فيه قلب مكاني ، وأصلهـــا : وصله ، أخرت الفاء إلى موضع اللام ، فصارت صلوة ، بـــوزن هلفة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفـا . انظر الدرسات اللغوية في ظلال النصوص الأدبية للدكتور غريب محمد المجيد نافع ص ٣٩ .

(٢) اللفظتان هنا كناية عن بعثه للناس كافـة .

(٣) في المخطوطتين : للأكبر والأصغر . والصواب كما أثبته ، بدليل قوله تعالى : " وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة " ٢٠ لقمـان ولم يقل : " وأسبغ لكـم .

وأفعل التفضيـل هنـا ليس على بابـه ، وإنمـا هو كناية عن الجميـــع .

(٤) محمـد : بدل من " من " ، أو عطف بيـان .

(٥) يقصد من " الحجج والبينات " : الكتاب والسنة .

(٦) الآل : هم أهل الشخص وذوو قرابته . . وقد يطلق على كل مؤمن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في مقام المدح . . ويطلـــق أيضا على كل مؤمن ولو عاصيا في مقام الدعاء ، كما يطلق علـــى أقارب محمد عليه الصلاة والسلام المؤمنين من بني هاشم والمطلب في مقام حرمة الزكـاة .

انظر شرح برحق على لامية الأفعال صـ٧ نقلا بتصـرف .

وصحابتـــه [1] الأخيـــــار ،

—(( ( صعـــــد ) ))—

فيقول ( العبد ) [2] الفقـير الحقير إلـى رحمة ربّه الغـنـى محمـدُ [3] بن عمر الحلبى : لمّا كان علم النحو علما به يكشف القنـاع عن وجوه خرائد [4] العلوم ومكنوناته [5] ، وتعرّض [6] الخبايـــا من خفايا كنـوزه ومكنوناتـه ، ويستخرج مزاياه من زوايا [7] نكاتـــه [8]

---

( ١ ) فى ج : وأصحابه ، وهو فى الأصل مصدر صحب بصحب . وقـد يراد به الجمع كما هو هنا ، والنسبة اليه صحابى .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، والمراد به هنا : عبـد الربوبيـة .

( ٣ ) حذف التنوين من كلمة ( محمد ) تخفيفا لوصفه بـ " ابن " كمـا حذفت الألف من " ابن " نطقا وخطا تخفيفـا .

( ٤ ) الخرائد : جمع خريدة ، وهى اللؤلؤة لم تثقب ، والمقصـود من خرائد العلوم : العلوم النافعـة .

( ٥ ) فى ج : ومكنوماته ، وهو تحريف . والمكنونات جمع مكنون وهـو المستور البعيد عن أعين الناس .

( ٦ ) فى : ج : وتعوض الجنايا ، وهو تحريف وتصحيف معـا .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامـ وفى ج : زواياه ، بزيادة هاء . والزوايا : جمع زاوية ، وزاويـ البناء : ركنه ، لأنها جمعت بين قطرين منـه .
وفى (علم الهندسة ) : الفرجة المحصورة بين خطين متقاطـ انظر المعجم الوسيط ، مادة ( زوّى ) .

( ٨ ) النكاة : النكتة : وهى مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعـ ن فكر ، من نكت رمحه بأرض إذا أثّر فيها ، وسمّيت المسألـ ـة الدقيقة نكتة ، لتأثير الخواطر فى استنباطها ( انظر كتاب التعريفـات ص ٢٤٦ .

ومرموزاته . وهو الكافل [١] للاطّلاع على [٢] علمى المعانى والبيان ، [illegible] الضّامن [٣] لإثارة معادن الحديث القرآن [illegible] .

وكان كتاب ( الوافية فى شرح الكافية ) ، للسّيد العلّامة ( الحسن بن محمد الإستراباذى الحسينى ، المتوفى سنة خمس عشرة وسبعمائة للهجرة ) [٤] قدوة العلماء والمتبحّرين . . زبدة [٥] المتقدّمين [٦] والمتأخّرين ، ركن الملّة [٧] والدين ، أسكنه الله بحابيح [٨]

---

( ١ ) الكافل : من كفل يكفل كفلا وكفالة إذا ضمنه ، وجمعه كفلاء . ويقال للأنثى كفيل أيضا . وقد يقال للجمع كفيل كما قيل فى الجمع صديق . المعجم الوسيط مادة ( ك ف ل ) .

( ٢ ) فى المخطوطتين ( الاطلاع إلى ) ، والصواب : للاطّلاع على ، لأن أطلع تتعدّى بعلى ، لا بإلى ، نصّ على ذلك كتب اللّغة . قال فى المصباح مادة ( ط ل ع ) : " وأطلعت زيدا على كذا مثل أعلمته وزنا ومعنى ، فاطّلع على افتعل ، أى : أشرف عليه وعلم به " .

( ٣ ) الضّامن : بمعنى الكافل . وفى الأصل : أيضا من ، وهو تحريف .

( ٤ ) ما بين المعقوفين تكملة للفائدة .

( ٥ ) الزّبدة : أخص من الزبد ، على وزن قفل ، وهو ما يستخرج بالمخض من لبن البقر والغنم . انظر المعجم الوسيط مادة ( ز ب د ) وهذا كناية على أنه قمة فى العلم .

( ٦ ) المتقدّمون فى عرف النحاة : هم العلماء الذين عاشوا قبل منتصف القرن الرابع الهجرى ، والذين قاموا بنهضة هذا الفن بعد انتقال المذهب البغدادى على يد البويهيين .

والمتأخرون : هم العلماء الذين عاشوا بعد منتصف القرن الرابع الهجرى إلى أيامنا الحاضرة . انظر نشأة النحو ص : ١٦٤ .

( ٧ ) الملّة والدّين : أسمان لما يعبد به الله .

( ٨ ) فى الأصل : بحابح ، وقياس جمعه بحابيح على زنة مفاعيل ، لأن —

جنّاته ، أفاض عليه من شآبيب [١] رضوانه ـ دستورا [٢] فى هـذا الفنّ ؛ إذ به يُعرف أكثر مسائله [٣] ، ومشهورا [٤] ؛ إذ كلّ أحد يستضئ بنور معالمه [٥] ، ( مع ) [٦] ما للطّلبة من الحرص على قراءته والشغف [٧] فى مواظبته [٨] .

---

= مفرده بحبوح ، وبحبوحة كل شئ وسطه وخياره . انظر المعجم الوسيط فى مادتى ( د ى ن ) و ( ب ح ب ح ) .

( ١ ) الشآبيب : مفرده شؤبوب ، وهو الدّفعة من المطر ، وحدّ كل شئ وشدة دفعه . انظر القاموس المحيط فصل الشين باب الباء .

( ٢ ) خبر كان . والدستور : القاعدة يعمل بمقتضاها ، ويطلق على الدفتر الذى نكتب فيه أسماء الجند ومرتباتهم . وفى الاصطلاح المعاصر " مجموعة القواعد الأساسية التى تبيّن شكل الدولة ، ونظام الحكم فيها ، ومدى سلطتها إزاء الأفراد " انظر المعجم الوسيط مادة ( دستّ )

( ٣ ) أى : المسائل الدقيقة اللطيفة الطريفة .

( ٤ ) معطوف على " دستورا " .

( ٥ ) فى الأصل : معانية ، وهو تحريف . والمعالم ج : جمع معْلَم يقال : خفيت معالم الطّريق .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٧ ) فى الأصل : الشّعف : "بالعين المهملة" .
قال أبو على القالى فى الأمالى ( ١ / ٤٩ ) فى مطلب شرح مادة الشّعف "بالمهملة" :
" الشّغف : حرقة يجدها الرجل مع لذة فى قلبه ، ولذلك قال ( امرؤ القيس ) :

أيقتلنى وقد شغفت فؤادها كما شعف المهنوءة الرجل الطالى

لأن المهنوءة . . تجد للهناء لذة مع حرقه .
والشّغف : أن يبلغ الحب شغاف القلب ، وهى جلدة دونه " . والأول أبلغ .

( ٨ ) فى ج : مواضبته ، وهو تحريف .

انتهزت فرصا [1] من أوان التّحصيل وأوقاته ، والتقطت فوائد من الشّروح لتنزيل عويصاته [2] وضمت إليها [ ٢/أ ] زوائد سنحت [3] لى هى بحلّ مشكلاتها [4] وافية وسمّيتها بـ :

-( ( كشف الوافية فى شرح الكافية ) )-

ولم يكن ذلك لأن أعدّ من سلك [5] [ المصنّفين ] [6] ، ولا لأن انخرط [7]

---

( ١ ) فى الأصل : فرضا ، "بالضاد المعجمة ، وهو تصحيف " .

( ٢ ) فى الأصل : عويضاته "بالضّاد المعجمة" وهو تصحيف أيضا والعويصات : جمع عويص ، والشئ العويص معنى الصعب ، والكلام العويص : هو الذى يعسر فهم معناه .

( ٣ ) تقول : سنح لى رأى أو شعر : إذا عرض وتيسّر . انظر اللسان مادة ( س ن ح )

( ٤ ) مشكلات : جمع مشكلة ، وتجمع أيضا على مشاكل .. قال أبو طالب عمّ النّبى صلّى اللّه عليه وسلّم :

لعمرى لقد كلّفت وجدا بأحمد ... وإخوته دأب المحبّ المواصل

فلا زال فى الدنيا جمالا لأهلها ... وزينا لمن ولّاه ذبّ المشاكل

انظر الخزانة ١/ ٢٦٠ .

( ٥ ) السّلك : جمع سلكة بمعنى الخيط ، وجمع الجمع أسلاك وسلاء ، . انظر المعجم الوسيط مادة (س ل ك ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش . والمصنّفين جمع المصنّف ، وهو الذى يميّز الأشياء ويصل بعضها ببعض ، مع ترتيبها ترتيبا معينا . راجع المعجم الوسيط مادة (ص ن ف ) .

( ٧ ) تقول : انخرط الرّجل فى الأمر : إذا ركب فيه رأسه من غير معرفة ولا علم ، ويقال : تخرّط ، انظر اللسان مادة ( خ ر ط ) .

فى عقد المؤلّفين [١] لأنى لقصور الباع [٢] فى الصّناعة من المعترفين ، ولقلّة البضاعة من المتّصفين ، بل لأن يذكرنى [٣] الأصحاب بالدّعاء الصّالح فى الخلوات ، ويرحمنى [٤] الأحباب على ما قاسيت من ترديع [٥] الدّعة واللّذات ، ومنع كريمتى [٦] فى اللّيالى من الكرى ، " وعند الصّباح يحمد القوم السّرى [٧] ".

---

( ١ ) المؤلّفين : جمع المؤلف . . وهو الذى يجعل الأشياء ، بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء وجدت نسبة بين أجزائه بعضه لبعض بالتقديم والتّأخير أم لا .
فيكون المؤلف أعم من حيث الفرق من المصنّف .

( ٢ ) الباع : باع الرجل . . المسافة التى تكون بين كفّيه إذا انبسطت الذّراعان يمينا وشمالا .
انظر المعجم الوسيط مادة ( ب ا ع ) .

( ٣ ) فى الأصل : يذكرفى .

( ٤ ) فى الأصل : رحمنى .

( ٥ ) فى ج : توديع ، والصواب : ترديع الدّعة ، من ردع يردع بمعنى كفّ عن الشئ .
والدّعة : الخفض فى العيش والراحة . . . انظر اللسان مادة ( و د ع ) .

( ٦ ) الكريمة : العين ، والكريمتان ، العينان ، مؤنثة كريم . انظر المعجم الوسيط مادة ( ك ر م ) .

( ٧ ) السّرى : يذكر ويؤنث ، بمعنى السّير عامّة اللّيل .
وهذا مثل يضرب فى احتمال المشقة والحث على الصّبر حتى تحمد العاقبة .
انظر مجمع الأمثال ١/٦٢٣ منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .

مع أنى [1] كنت فى زمان صار الفضول [2] فيه فضلا ، والفضل فضـــولا ، والعلم انتكست [3] أعلامه ، والجهل انتصبت أقوامه ، والأذكيـــاء انطمست ( معالمهم ) [4] وعفت آثارها ، والأغنياء ارتفعت منازلهـــم واخضرت ديارها ، قربت شموس الفضل للغروب . . بل غربت ، وصعدت نجوم الجهل عن الغروب . . بل بهرت [5] .

ولله درّ القائل : " إلى اللّة المشتكى من دهر إذا أساء (أصرّ) [6] على إساءته ، وإن أحسن ندم من ساعتـــه " .

---

( ١ ) فى الأصل : معأن ، بإسقاط اليـــاء .

( ٢ ) الفضول : كل ما لا فائدة فيه ، تقول : هذا من فضول القول . قال فى المعجم الوسيط مادة ( ف ض ل ) " وعند الأطباء : مـــا يخرج من البدن بدون معالجة . . ، وحلف الفضول : حلـــف بين قبائل من قريش ، تعاهدوا على ألا يجدوا بمكّة مظلوما مـــن أهلها أو من غيرهم ممن دخلها إلا قاموا معه ، وكانـــوا على من ظلمه حتى ترد مظلمته . وقد شهد رسول الله صلـــى الله عليه وسلم فى دار عبدالله بن جدعان وقال : " ما أحـــب أنّ لى به حمـــر النّعـــم " .

( ٣ ) الانتكاس : قلب الشئ على رأسه ، من نكسه ينكسه نكسا فانتكس . انظر المرجع السابق مادة ( ن ك س ) .

( ٤ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( ٥ ) الإبهرار : هو الطّلوع والظهور . انظر اللسان مادة (ب هـ ر ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل ، ولكـــن صحـــح علـــى الهامـــش . ولم أعثر عليه فى مظانّه .

من أشتكـــى وإلى ماينتهى أربى ولم أطأ صهوات السبعة الشهب

يا دهر هبنى لا أشكو إلى أحـد ما ظلّ منتهسا شِلوى من النوب

فكم تجرّعنى غيظا تفور بـــــه [جوانح بتّ أطويها على لهب][1]

---

(١) الأبيات من البسيط ، وقائلها مجهول ، ولعلّها لمحمد بن عمـــر رحمة الله .

فى ج : أنبى ، وهو تصحيف . والأرب بمعنى الحاجة يقال أرب إليه يأرب أربا إذا احتاج . وفى الأصل ( صهواب ) مكان صهوات وهو تصحيف . وصهوة كلّ شئ أعلاه .

الشّهب : هى النّجوم السّبعة المعروفة بالدّرارى .

( منتهسا ) فى الأصل : منتهى ، وهو تحريف . والنّهـــس: القبض على اللحم ونتره ، ونهس فلان الطّعام : تناول منه ، ونهسته الحيّة . . أى : عضّتـــه .

انظر شرح المفردات فى اللّسان مادة ( ص هـ و ) ومادة ( ش هـ ب ) ومادة ( ن هـ س ) .

الشّلو : يطلق على العضو ، والقطعة من اللّحم ، والبقعة من كل شئ .

النّوب : جمع نوبة ، وهى النّازلة والمصيبة . وفى الأصل : ( التّرب ) مكان النّوب . . وهو تحريف وتصحيف معـا .

( فكم تجرّعنى ) . فى الأصل : فلم تجرّعنى ، وهو تحريف .

وما بين المعقوفين من المصراع الثانى من البيت الأخير غير مذكور فى الأصل .

اللهب : ما يرتفع من النّار كأنّـه لســان .

قال فى المعجم الوسيط مادة ( ل هـ ب ) : " واللّهب فى الكيمياء النّار التى تنتج من توهّج نار وبخـار " .

يقول فى الأبيات الثلاثة مخاطبا نفسه : إلى من أشكو ألمى وحزنـى ؟ وكلّ الذى يختلج فى ذهنى من حاجات إلى أىّ مدى سيستمر ؟ ـــــ

والله أحمد على (ما) [1] سيّرنا إلى الإتمام ، ووفّقنا إلى الاختتام ، إنّه ولىّ الإرشاد إلى طريق التّوفيق ، ومالك الاهتداء إلى التحقيق [2] الحقيقى .

أعلم أنّ لكلّ علم موضوعا . . وماهية [3] وغاية [4] ، لا بدّ للخائض فيه أن يطّلع عليها ليتميّز ذلك العلم (عنده) [5] عن غيره ، ويكون

---

= والحال أنّنى لم أبرح مكانى حتى الآن . يا دهر مدّ إلىّ يد العون والمساعدة من هذا الضيق وهذه النكبة التى أعانى منها الشئ الكثير ، ساعدنى بما يجعلنى غنيّا عمن سواى من المخلوقات ، ما أكثر ما ألقيت علىّ من الهموم والأحزان حتى لا أكاد أستطيع النّوم ، كأنّى أقضى ليالى على جمرات من النّار .

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

(٢) أى : اليقين الحقيقى .

(٣) ماهية الشئ : كنهه وحقيقته ، مأخوذة من النّسبة إلى ما هو أو ماهى ، وهى كلمة مولّدة . انظر مادة ( م و هـ ) من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(٤) غاية الشئ : نهايته .

(٥) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .
ويقال : تميّز هذا عن ذاك ومن ذاك ، فالاستعمالان ثابتان فى العربية لأنه ورد فى القرآن الكريم والسّنة . قال تعالى : " ليميز الله الخبيث من الطّيّب " .

وفى حديث إبراهيم النّخعى : استمازرجل عن رجل به بلا ، فابتلى بمو .

انظر مادة ( م ى ز ) فى اللسان .

علـــى بصيرة ولا يكون سعيه عبثا ، و( يكون )[1] لـه ( ٢/ ب ) شرفـا ومرتبـة ورافعـا .[2]

فموضوع كلّ علم : هو ما يبحث فيه عن عوارضـه ، أى : أحوالـــه التى تلحقه لما هو هو ، وهو إمّا موضوع له على الإطلاق ( أى )[3] : بـدون ( قيد )[4] الحيثية[5] : كالعدد للحساب ، أو موضوع له مع قيد الحيثيـــة : كبدن الإنسان ، فإنّه موضوع لعلم الطب ؛ لأنّ الطّبيب يبحث عنه فيـــه[6] من حيث المرض والصّحـــة .

وإذا عرفت مطلق الموضوع ،، فموضوع النّحو : الكلمة والكلام العربيّـــان[7] ؛ لأنّ النّحوى يبحث عنهما[7] فيه من حيث الإعراب والبناء ، أى : من حيـث

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زدته ؛ لأنّ سياق الكلام لا يستقيم بدونها .

( ٢ ) فى المخطوطتين ( وواضعا ) ، والظاهر أنّ الصّواب " ورافعـــا " أى : ويكون ذلك العلم له رافعـــا .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

( ٥ ) الحيثيّة : مصدر صناعى مأخوذ من " حيث " ، بزيادة ياء النّسبـة وتاء النقل من الوصفيّة إلى الاسميّة بها . انظر مجلة مجمع اللغـة العربية الملكى ج ١ ص ٢١٣ .
طبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٥ م .

( ٦ ) قيّد لفظة الكلمة والكلام " بالعربيّان " ؛ لأنّ الكلام هنا فى النّحـــو العربـــى .

(٧) أى : عن الكلمة والكلام . و " فيه " الضّمير يعود إلى موضـــــوع النّحـــــو .

الإعراب والبناء ، أى : من حيث إنّه يلحق بعض الكلمات بالتّركيب حالة مخصوصة ، فإنّه يلحق الكلمة بالتّركيب ما يقتضى إعرابا مخصوصا : كالفاعلية . وقد يلحقها قبل التّركيب ( ما يعيّن )[1] بعض حركات الإعراب : كاجتماع علّتى منع الصّرف فى اسم ، فإنّه يوجب أن يكون جرّه بالفتحة إذا ركّب ، وعند عدمه يجب أن يكون جرّه بالكسرة .

فالبحث عن الفاعليّة ونحوها ، وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضاؤهما المذكورات فى التركيب من النّحو .

وحدّ الاسم ليعرف ، فيعلم أنّ فيه معربا إذا لم يمنع مانع ، وأنّ إعرابه رفع ، ونصب ، وجرّ .

وحدّ الفعل ليعرف أنّ الماضى منه مبنى مفتوح ، وأنّ المضارع منه معرب ، وإعرابه : رفع ، ونصب ، وجزم ... من النّحو .

نعم ، إذا بحثنا عن الاسم والفعل من حيث إنّهما شئ ، لا يكون من النّحو .

فإذا عرفت موضوع علم النّحو[2] ، امتاز عندك عن علم المنطق[3]

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٢ ) علم النّحو عند المتأخرين خاص لا عام ، فهو علم به يعرف أحوال الكلم العربى من حيث الإعراب والبناء ، وكذا من حيث التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير ، والتّذكير والتّأنيث ، والذّكر والحذف ، والاتّصال والانفصال ، والتّعدّى واللّزوم ... وما إلى ذلك ممّا يندرج تحت تنظيم الجملة وإصلاح الكلام . نقلا من القواعد الكلية والأصول العامة للدكتور غريب عبد المجيد نافع ص ١٣ بتصرف .

( ٣ ) علم المنطق : " علم يعصم الذّهن من الخطأ فى الفكر " . انظر المعجم الوسيط مادة ( ن ط ق ) .

وعلم الصّرف[1] وغيره ؛ لأنّ تمايز العلوم بحسب تمايز موضوعاتها ، فإنّ المنطقيّ يبحث عن الكلم من حيث إنّها توصّل إلى معنى . والنّحوى [ ١/٣ ] يبحث عنها من حيث انّها يتغيّر بالتّركيب .

وأيضا النّحوى يبحث عنها نظرا إلى أصلها ، والمنطقيّ يبحث عنها نظرا إلى الحال ، ألا ترى أنّ " عبدالله " علما ، و " لم يضرب " كلمة وماض عند المنطقيّ ، وكلمتان ومضارع عند النّحوى .

وكذا يبحث المنطقيّ عن الكلام من حيث استلزامه كلاما آخر ، والنّحوى من حيث إنّه متى يقع فى موضع المفرد ؟ ، ليكون له موضع من الإعراب ومتى ينجزم الشّرط[2] وجزاؤه لفظا أو محلا .

والصّرفى يبحث عنها من حيث الصّيغة دون التّأليف : كالماضى والمضارع ، والتّصغير ، والنّسبة ، والتّحريك ، والحذف ، والإدغام .

فضرب[3] وضارب من التّصريف باعتبار الصّيغة ، ومن النّحو باعتبار الاقتضاء والعمل ، وتغيّر الآخر حالة التّركيب .

---

( ١ ) علم الصّرف : "علم به يعرف كيفية صياغة الأبنية وأحوال هذه الأبنية ، وما يعرض لها مما ليس باعراب ولا بناء". راجع الصرف القياسى وأثره فى نمو اللغة للدكتور غريب عبد المجيد ١/٦ .

( ٢ ) فى الأصل : أو جزاؤه .

( ٣ ) فى الأصل : وضرب . وفى ج : ( من الصّرف ) مكان " من التّصريف " .

فموضوعه [1] واحد ، ولكن من جهات ، وله معنيان : لغـــوىّ [2] وصناعىّ . فاللغوى سبعـة [3] أشيـاء : .

القصد : يقـال : "نحوت نحوك" ، أى : قصدت قصـدك .

والمثل : نحـو "مررت برجل نحوك" ، أى : مثلـك .

والجهة : كقولك : "زيد نحو البيت ، أى : فى جهتـه .

والنّوع : كقولك : "هذا ثلاثة أنحاء" ، أى : ثلاثة أنـواع .

والمقدار : كقولهم : "هم نحو ألف" ، أى : مقـداره .

واسم موضع . واسم قبيلة ، وهم بنو [4] نحو قوم من العرب .

---

( ١ ) فى الأصل : فموضوعهـا .

( ٢ ) لغـوىّ : هو تفسير الكلمة بما يـراد فيهـا .

( ٣ ) وصناعىّ : يرادف الاصطلاحى بالنّسبة إلى صناعة قوم بأعيانهم .

( ٣ ) المعانى اللّغوية لكلمة " نحو" عشرة ، ذكر منها صاحب الكتاب سبعـة والباقى : نحا الرجل : مال على أحد شقيه ، أو أنحى فى قوسه وتنحّى له اعتمـد .

ونحا الشئ . . ينحوه وينحاه حرّفه ، قيل : ومنه سمى النحوى .

ونحاه ينحوه نحـوا : صرفه . ونحى اللّبن ينحيه وينحـاه : مخضـه .

ونحى الشئ ينحاه نحيا : أزاله ، كنّحاه " بالتشديد " فتنحّى .

انظر تاج العروس مادة ( ن ح و ) .

( ٤ ) ( بنو نحو ) بطن من الأزد ، وهم : بنو نحو بن شمس ، بن عمـرو ابن غنم ، بن غالب ، بن عثمان ، بن نصر ، بن زهران ، بن كعب ابن عبد اللـه بن الحرث ، بن كعب ، بن مالك ، بن نصر ، بن الأزد" المرجع السابق نفس المـادة .

والصّناعي[١] على ما ذكر السكّاكي[٢] في قسم النّحو من المفتاح : " هو[٣] أن تنحو كيفية التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا ، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين[٤] مبنيّة عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التّركيب من حيث تلك الكيفيّة ".

والمراد " بكيفية التّركيب " : تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات . ( ٣ / ب ) .

" والكلم " : نوعاها[٥] المفردة وما هي في حكمها ، كالمنسوب ، والمضاف إلى ياء المتكلّم .

ولفظ " التّركيب " : يخرج علم الصّرف واللّغة .

ولفظ " مطلقا " : يخرج المعاني ، لأنّه لتأدية لوازم أصل المعنى .

---

( ١ ) أي : الاصطلاحي .

( ٢ ) ( السكّاكي ) : هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكّاكي الخوارزمي ، الملقب بـ ( سراج الدين أبي يعقوب ) ولد في ٣ من جمادى الأولى ، كان عالما في النّحو والتّصريف والمعاني ، والبيان والعروض ، والشّعر وغير ذلك . . توفي بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦ هـ . من آثاره : مفتاح العلوم .

( ٣ ) انظر مفتاح العلوم ص ٣٧ ( الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

( ٤ ) ( القوانين ) : جمع قانون ، وهو كلمة رومية ، وقيل : فارسية ، بمعنى مقياس كلّ شيء ، وطريقة . وهو عند اللغويين : الأصل .
وفي الاصطلاح : " أمر كلّي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرّف منه أحكامها ، كقولهم : كلّ فاعل مرفوع ، وكلّ مفعول منصوب ، وكلّ مضاف إليه مجرور " .
انظر المعجم الوسيط مادة ( ق ن و ) .

( ٥ ) في ج : أنواعها .

والمقايس : جمع مقياس ، وهو الآلة التى يحصل بها القياس .[١]

وحقيقتها ههنا : ما ينقل من صور كلام العرب وتأليفاته .

والمستنبطة[٢] : المستخرجة . والاستقراء : التتبع[٣] .

ويجوز أن يكون[٤] منقولا عن كلّ واحد من المعانى اللغوية غير اسم الموضع[٥] والقبيلة ، لأنّه يقصد به صواب الكلام ، وهو ناحية[٦] من العلوم ونوع منها ، ومقدار فى نفسه .

وإذا عرفه المتكلّم ماثل كلامه بكلام العرب .

وغايته : العصمة عن الخطأ فى التّركيب ، والاستعانة على فهم كلام الله تعالى عزّ وجلّ ، وحديث رسولنا صلّى الله عليه وسلّم .

ثم يقول : شرف العلم إمّا بشرف المعلوم منه : كـ " علم الإلهى "[٧] وإمّا بحسب براهينه القاطعة : كـ " علم الهندسة "[٨] ، وإمّا لفوائد الآجلة والعاجلة

---

( ١ ) القياس فى اللغة : تقدير شئ على مثال شئ آخر .
وفى الاصطلاح : يختلف معناه باختلاف أنواعه ، وأنواعه أربعة فى الفكر الانسانى : عقلى ، وشرعى ، وبلاغىّ ، ولغوىّ .
وأمّا فى عرف النّحاة . . فقد يطلق القياس على الأصل ، كقولهم إعراب المثنّى والمجموع على حدّه مخالف للقياس ، أى : مخالف للأصل .
انظر القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى ، للدكتور غريب عبد المجيد نافع ص ١٠ ، ١١ نقلا بتصرف .

( ٢ ) أى : المستخرجة بطريق الفكر والنّظر .

( ٣ ) المراد : تتبّع النّصوص العربية المعتمدة .

( ٤ ) الضّمير فيه يعود إلى النّحو .

( ٥ ) فى ج : الموضوع ، وهو تحريف .

( ٦ ) فى ج : نادية ، وهو تحريف .

( ٧ ) علم الإلهى : هو العلم الذى يتعلّق بذات الإله وصفاته .

( ٨ ) علم الهندسة : " هو العلم الرياضى الذى يبحث فى الخطوط ، والأبعاد =

كـ "علم الفقه"[١]. وإمّا لجمال يحصل لصاحبه : كـ "علم الأخلاق".

والنّحو يجمع أكثرها ، فإنّ كلام[٢] الله تعالى ، وكلام رسول اللّه صلّى الله عليه وسلّم الدّالين على ذاته وصفاته ، وعلى علم الفقه النّافع فى الدّارين وعلى غيرها يعلمان حق علمهما به .

وقال صلّى الله عليه وسلّم : " أعربوا فى الكلام لتعربوا فى القرآن[٣] فإنّ الله يحب أن يعرب آياته " .

وقال عمر رضى الله عنه : " تعلّموا العربية ، فإنّها تزيد فى العقل[٤]

---

= والسطوح ، والزوايا ، والكميّات أو المقادير المادية من حيث خواصها وقياسها ، أو تقويمها وعلاقة بعضها ببعض" انظر المعجم الوسيط مادة (هـ ن د س ) .

( ١ ) علم الفقه فى اصطلاح العلماء الشّرعيين - قال أبو زهرة فى كتابه أصول الفقه ص ٦ : - " لا يخرج عن هذا وإن كان يخصّص عمومه ، فهو العلم بالأحكام الشّرعية العملية من أدلتها التفصيلية " .

( ٢ ) كلام الله : اسم إنّ ، ويعلمان : خبر .

( ٣ ) راجع الجامع الصغير مختصر شرح المناوى ١ / ٧٥ بتحقيق مصطفى محمد عمارة . وهو يضعف هذا الحديث ، وكتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ١ / ٢٢ بتحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان .

وقد ذكر النّحاة والمؤرخون هذا الأثر مع تغيير طفيف فى بعض الكلمات ، ومع زيادات قليلة .

( ٤ ) راجع طبقات النحويين واللغويين ٣ ، ٤ . وكتاب ايضاح الوقف والابتداء ١ / ٣١ .

والمروءة " .

وما كتب إلى [ عمر ] [1] كاتب أبي موسى [2] ، من أبو موسى ، كتب إليه عمر : وإذا أتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله عن عملك .

وروى عن الحسن [3] أنه كان إذا عثر لسانه [ ٤/أ ] يقول : أستغفرالله فقيل : لم تستغفر ؟ فقال : من أخطأ . . فقد كذب على العرب ، ومن كذب فقد عمل سوءا .

وقال الله تعالى : " ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله [4] غفورا رحيما " .

---

( ١ ) ما بين العقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش . (عمر) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ،ثاني الخلفاء الراشدين ، ولد بعد الفجار الأعظم بأربع سنين فيما روى عنه ، وذلك قبل المبعث النبوي بثلاثين سنة ، وبالتحديد سنة ( ٤٠ ق البعثة ) هو ذلك الرجل العظيم الذى يعدّ من أقوى رجال التاريخ شكيمة وعزيمة ، وأشدهم بأسا ، وأبعدهم نظرا . . . توفى رضى الله عنه سنة ٢٣ هـ .

( ٢ ) أبوموسى : هوالصّحابى الجليل أبو موسى الأشعرى ، والى أمير المؤمنين عمر على البصرة ) . .

وتعيين اللاحنين: هو أبو الحصين ابن أبى الحرّ العنبرى .

انظر وفيات الأعيان ترجمة يزيد بن مفرّغ الحميرى ٦/ ٣٥٧ ، وتهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٨ .

وأمّا تعيين اللحن هو : من أبو موسى الأشعرى . وقد أورد النّحاة والمؤرخون هذا الأثر على تغيير فى بعض الكلمات بالحكاية كما وقع اللّحن . راجع شرح الرضى ١/ ٢٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٥ والخصائص ٢/ ٨ ، والمزهر ٢/ ٣٩٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٥ .

( ٣ ) بعد بحث طويل لم أعثر على هذا الأثر ، وإنما عثرت على تلك الحادثة ، لكن مع شخص آخر وهو أبو السختيانى ، أنه لحن فى حرف فقال : أستغفرالله . انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٢ ، ٣٣ .

( ٤ ) سورة النساء ، ١١٠ وفى الأصل وقع التصحيف فى الآية قال "ويظلم" والصواب "أويظلم"

وعن عبد الله بن[1] المبارك [أنه[2] قال] : " مات أبى وخلّف لى ستين ألف درهم ،فأنفقت منها ثلاثين ألفا فى تعلّم الفقه ، وثلاثين ألفا فى تعلّم النّحو والأدب ، وليت الذى أنفقته فى تعلّم الفقه أنفقته فى تعلّم النّحو والأدب ، فإنّ النّصارى كفروا بتحريف حرف [واحد[3]] من كتاب الله تعالى، وجدوا فى الإنجيل مكتوبا : إنّى أنا الله ولّدت عيسى من عذراء بتول ، أى : منقطعة عن الأزواج " بتشديد اللام" ،فقرؤا بتخفيفها فكفروا " .

فإذا كان به يحصل الاقتدار فى البيان ،وبه يتقوّى على التّفسير والحديث والتّأويلات ، كان تعلّمه وتعليمه من الواجبات ،لأنّا مكلّفون بمعرفة الشّرائع الواردة بلغة العرب ،ولا سبيل إلى معرفة دقائقها من الكتاب

---

( ١ ) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك ، ولد سنة ١١٨هـ ، واشتغل بطلب العلم فروى رواية كثيرة ، وصنف كتبا كثيرة فى فنون العلم وأبوابه ، حملها عنه قوم بالرواية والكتابة ، وقال الشّعر فى الزّهد والحث على الجهاد ، سافر إلى الحجاز والشّام والعراق ومصر واليمن، كان عالما ثقة ، وإماما حجّة ، كثير الحديث .
مات بهيت ( بلد بالعراق ) سنة ١٨١ هـ عن ٦٣ سنة ، رحمه الله .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

( ٣ ) مابين المعقوفين ساقط كذلك من الأصل .
يراجع الأثر فى معجم الأدباء لياقوت ١/ ٧١ - ٧٢ دار احياء التراث العربى - بيروت .

وروى عنه أنّه قال رضى الله عنه : " طلبت الأدب ثلاثين سنة ، وطلبت العلم عشرين سنة ، كانوا يطلبون الأدب ثم العلم " .

انظر غاية النّهاية ١/ ٤٤٦ لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد الناشر " مكتبة الخانجى - بمصر " .

والسّنة إلّا بها ، وما لا يتمّ الواجب إلّا به وكان مقدورا للمكلّف فهو[1] واجب ؛ لأنّه لو لم يكن واجبا كان جائزَ التّرك ، وتجويز ترك الشّرط تجويز لترك المشروط .

ومرتبة النّحو بعد اللغة والتّصريف ، وقبل الفقه والحديث والتّفسير وغيرها .

وأول من وضع النّحو أمير المؤمنين[2] على بن أبى طالب رضى اللّه عنه ، وهو لا يعمد إلى شئ إلّا وهو يقرّب إلى اللـه تعالـى .

---

( ١ ) فى الأصـل : فهـذا .

( ٢ ) هناك آراء كثيرة حول واضع علم النحو بين المتقدّمين من المؤرّخين من أصحاب الطبقات والمعاجم ، والذين احتذوا حذوهم من المتأخرين وهذه الآراء على اختلافها فيما بينها ، إلا أنّ معظم الكتب التى عنيت بالحديث عن نشأة النّحو ركّزت على شخصيتين عظيمتين هما : الواضع : أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وأبو الأسود الدّؤلى .
والذى يراه ابن الأنبارى فى نزهة الألباء ، أنّ الواضع هو على بن أبى طالب رضى الله عنه ، لأنّ الروايات كلّها تسند إلى أبى الأسود ، وأبو الأسود بالتالى يسند إلى على رضى الله عنه . لكنّ الذى أظنه قريبا من الحقيقة والواقع ، هو أنّ الواضع الحقيقى لهذا الفن هو أبو الأسود الدّؤلى ، لأنه هو القائم بوضع الأبواب الأساسية ، بعد أن أنار له أمير المؤمنين الطريق ، فنسبته إليه من هذه الناحية أولى ، فالموجّه هو الإمام على ، والمنفّذ هو أبو الأسود .

وأمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، [illegible] خاتم الخلفاء الراشدين المهديّين الذين تولّوا خلافة النبوة ، ولد عام ٢٣ ق ، كان حياته كلها معركة وجهادا متّصلين فى سبيل الله وإيثارا سخيّا لإعزاز دين الله وإعلاء راية الإسلام ، التى حملها الرسول عليه أفضل الصّلاة وأتم التّسليم ، قتل رضى الله عنه سنة ( ٤٠ هـ ) على يد عبد الرحمن بن ملجم .

أمّا أبو الأسود ، فهو ظالم بن عمر بن سفيان الدّؤلى ، كان فيمن صحب أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان من

روى عن أبى الأسود الدّؤلى أستاذ الحسن والحسين أنّه قال : دخلت على أمير المؤمنين فرأيته مطرقـا [1] مفكّرا ، فقلت : فيم [تفكّر] [2] يا أمـير المؤمنين ؟ [٤ / ب] ، فقال : إنّى سمعت ببلدكم لحنا [3] فأردت أن أصنع كتابا فى أصول العربية ، ثمّ أتيته بعد ذلك فألقى إلىّ صحيفة فيها " بسـم الله الرّحمن الرّحيم [4] . . . الكلام كلّه ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى .

فالاسم : ما أنبأ عن المسمى ، والفعل : ما أنبأ عن الفاعل ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، وجملة [5] من باب التعجب ، وقـال : انح هذا وتتبّعـه وزد فيـه ما وقـع .

واعلم يا أبا الأسود [أنّ] [6] الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشىء ليس بظاهر ولا مضمـر .

قال : فجمعت أشياء وعرضتها عليه ، وكان فى ذلك حروف النّصب ولم أذكر " لكنّ " ، فقال : لم تركتها ؟ قلت : لم أحسبها منها .

فقال : بلى هى [منها] [7] فزدهـا .

---

= المشهورين بصحبته ومحبته ، وأوّل من وضع للنّحو العربى أبوابـه الأساسية ، توفى رحمه الله بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ( ٦٩هـ ) وقيل قبل الطاعون فى خلافة أبى حبيب عبد الله بن الزبير .
( انظر ترجمته فى انبـاه الرّواة ١٣/١ ) .

( ١ ) فلان أطرق رأسه إذا أماله إلى صدره وسكت .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٣ ) فى ج : " لحنا ببلدكـم " .

( ٤ ) سورة الفاتحـة " ١

( ٥ ) معطوف على " بسم اللـه " .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

وحكى أنّ امرأة دخلت على معاوية[1] في زمن عثمان رضى الله عنه وقالت : إنّ أبوى مات وترك لى مالا ، فاستقبح معاوية ذلك ، فبلغ الخبر عليّا رضى الله عنه ، فرسم لأبى الأسود بوضع النّحو ، فوضع أوّلا باب [إنّ وأبّ][2] الإضافة ،ثم سمع رجلا يقرأ " أنّ الله برئ من المشركين ورسولِه "[3] . :"بالجر" [فصنف][4] بأبى العطف والنّعت .

---

( ١ ) بعد البحث المستفيض لم أعثر على هذا الأثر ، ولعله من الحادثة التى رويت مع زياد وهو أمير بالبصرة ، عندما أتى إليه الأعرابى فقال : " أصلح الله الأمير " ... توفى أبانا وترك بنونا " فقال له زياد: توفى أبنا وترك بنونا ،ادع لى أبا الأسود ، فلما جاءه قال له : ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ،ففعل " .

انظر نزهة الألباء ص ١٠ .

ومعاوية : هو معاوية بن أبى سفيان بن حرب بن أمية ، ولد بمكة قبل الهجرة بسبع عشرة سنة تقريبا ، أخذ البيعة لنفسه بالخلافة من أهل الشام فى خلافة على بن أبى طالب ، وبذلك اشتد النزاع بينهما فترة طويلة ، شارك فى الفتوحات الإسلامية فى الشام وفى غيرها قبل خلافته، وقام فى أثناء خلافته بشئ من الجهاد فى المشرق والمغرب . توفى رضى الله عنه سنة ( ٦٠ هـ ) .

وعثمان : هو عثمان بن عفان بن أبى العاص ،ثالث الخلفاء الراشدين ولد بالطائف بعد عام الفيل بست سنوات ، كان أحد المختصين بكتابة الوحى ،وكان مجاهدا كبيرا ، جاهد بنفسه وماله فى سبيل اعلاء كلمة الله وإعزاز دينه . قتل رضى الله عنه (سنه ٣٥هـ )ودفن بالبقيع .

( ٢ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل ، ولكن صحّ على الهامش .

( ٣ ) التوبة " ٣ ( انظر الحادثة فى نزهة الألباء ص ٨ ، وإنباه الرواة ١ / ١٦ . دار الكتب المصرية ، وايضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٧ ، والخصائص ٢ / ٨ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ،ولكن صحّح على الهامش .

ثم قالت (له)[1] ابنته يوما : يا أبت ، ما أحسنُ السماءِ[2]؟ "بالضّم" على الاستفهام ، فقال لها : نجومها .

قالت[3] : إنّما التعجب من حسنها .

فقال لها : قولي : ما أحسن السّماء .[4] وافتحي فاك .

قال : فصنّف بأبي التّعجب والاستفهام . فأخذ منه النّحو أبناؤه[5] وأخذ منهم أبو إسحاق[6] الحضرمي ، وعيسى[7] الثقفي

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش .

(٢) يراجع الحادثة في نزهة الألباء ص ١٠ . "وافتحي فاك" يعني كان ينبغي أن تقولي : ما أحسن السماء " بالنصب" .

(٣) في ج : "فقالت" بزيادة الفاء .

(٤) في ج : "قولي السماء" بإسقاط " ما أحسن " .

(٥) ولد لأبي الأسود الدّؤلي أبنان ، هما : عطاء ، وأبو حرب .
فأما عطاء فكان على منوال أبيه بالبصرة ، ثم فتح أبواب العربية ، وتوسع في وضع مسائلها هو ويحيى بن يعمر العدواني .
وأما أبو حرب ، فكان شجاعا شديد البأس ، ولاّه الحجاج جوخا .
أنظر إنباه الرواة للقفطي ١ / ٢١ دار الكتب المصرية .

(٦) هكذا في المخطوطتين ، والصواب "ابن أبي إسحاق الحضرمي" .
هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، كان إماما في العربية والقراءة ، ومجتهدا في القياس حتى قيل : إنّه أوّل من علّل النحو توفي رحمه الله سنة ( ١١٧هـ ) .
انظر ترجمته في نزهة الألباء ص ١٨ ، ٢٠ ، والمزهر في علوم اللغة ٢٩٨/٢ وإنباه الرواة ١٠٤/٢ .

(٧) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي . كان عالما بالعربية والقراءة و، وقراءته مشهورة ، و هو مولى خالد بن الوليد ، نزل من ثقيف فنسب إليهم من آثاره : الجامع والإكمال في النحو . توفي رحمه الله سنة ( ١٤٩هـ) في خلافة أبي جعفر المنصور .
انظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٢١ - ٢٤ ، والمزهر ٢ / ٣٩٩ .

وأبو عمرو[1] بن العلاء .

وأخذ الخليل بن أحمد[2] من عيسى الثقفي ، وأخذ منه سيبويه[3]

---

( ١ ) هو زبّان بن العلاء بن عمّار المازني ، كان مشهورا بعلم اللّغة والعربية والقراءات ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم اللّيثي من رجال الطبقة الأولى البصرية ، توفي رحمه الله في الكوفة عائدا من دمشق سنة ( ١٥٤ هـ ) في خلافة المنصور .

انظر نزهة الألباء ص ٢٤ - ٢٩ ، والمزهر في علوم اللغة ٢ / ٣٩٨ .

هؤلاء الثلاثة هم نحاة الطبقة الثانية البصرية ، فقد أخذوا ممن قبلهم من رجال الطبقة الأولى ، وهم نصر بن عاصم اللّيثي ( توفي سنة ( ٨٩هـ ) وعنبسة بن معدان الفيل ، توفي سنة ١٠٠ تقريبا ، وعبد الرحمن ابن هرمز المتوفى سنة ( ١١٧هـ ) ، ويحيى بن يعمر العدواني (٩٢٩هـ) والغالب على الظّن أنّ ما تكون من هذه الطّبقة الأولى كان شبيه الرّاوية للمسموع ، فلم تنبت بينهم ما يسمى بفكرة القياس ، أما الثّانية التي تليهم . . فكانت أكثر حظا في هذا الشّأن ، حيث أضافت إلى هذا الفن كثيرا من القواعد ، وازدادت لديها المباحث واستخراج الضوابط بفضل تتبعها للنصوص العربية .

( ٢ ) هو أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد الفرهودي الأزدي ، ولد بالبصرة ونشأ بها على حب العلم وتحصيله . وقد نبغ في اللّغة عن طريق مشافهته الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة ، وتلقى كذلك عن أبي عمرو ابن العلاء حتى أصبح سيد أهل الأدب في علمه وورعه ، وبلغ الغاية في القياس واستخراج مسائل النحو . وهو أول من وضع فن الموسيقى المعروف بعلم العروض ، ودوّن كتاب " العين " ، وأوّل معجم في اللغة العربية في التاريخ . توفي رحمه الله بالبصرة سنة ( ١٧٥هـ ) متأثرا بصدمة في رأسه . وهو زعيم الطّبقة الثّالثة البصرية ، يليه يونس بن حبيب المتوفى سنة ( ١٨٢هـ ) ، وعهده عبارة عن بداية طور النشوء والنّمو الذي بدأ فيه الاشتراك بين البلدين ( البصرة والكوفة ) في النهوض بهذا الفن والمنافسة بالظفر بشرف السبق .

انظر نزهة الألباء ص ٤٥-٤٨ ، والمزهر في علوم اللغة ٢/٣٩٨ ، إنباه الرواة ١/٣٤١ .

( ٣ ) هو أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي الأصل من البيضاء ـــ

وعلى بن حمزة الكسائى[1] أخذ من أبى عمرو بن العلاء . ثمّ صار أهل الأدب كوفيا وبصريا . فالكسائى أخذ منه الفراء[2] ومنه

---

= كان مولى بنى الحارث بن كعب ، تربّى بالبصرة ونشأ فيها على طلب العلم ، وقد رغب فى تعلّم الحديث والفقه والآثار إلى أن لحقه التّأنيب من شيخه ذات يوم بشأن حديث لحن فيه ، فتفرغ لعلم النّحو واللّغة حتى لا يلحن فى العربية بعد ذلك ، ثم اتصل بمن قبله من علماء العربية ، فأخذ عن الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعيسى ابن عمر ، وغيرهم من رجال الطبقة التى سبقته ، حتى فاق أقرانه وانتشرت شهرته فى الآفاق .
من آثاره الذى أكسبه فخار الأبد كتابه " الكتاب " ، توفى رحمه الله سنة ( ١٨٨هـ ) .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٦٠ - ٦٦ ، والمزهر ٢ / ٤٠٥ .

( ١ ) هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائى ، فارسى الأصل ، كان مولى بنى أسد ، نشأ بالكوفة وتعلم النحو على الكبر فيما روى عن تلميذه الفراء حتى برع فيه ، ويعتبر أحد أئمة القراء السبعة . أخذ عن أبى جعفر الرؤاسى المتوفى ( ١٨٧هـ ) زعيم الكوفيين فى النحو ، ومعاذ ابن الهراء المتوفى سنة ( ١٨٧هـ ) ، ثم توّجه نحو البصرة فلقى بالخليل ابن أحمد وأخذ عنه ، ودار بينهما حديث سأل الخليل من خلاله من أين له هذا العلم الغزيز ؟ فقال له : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وأنفد خمس عشرة محبرة فى الكتابة عن العرب . وهو شيخ الطبقة الثانية الكوفية ، توفى رحمه الله سنة ( ١٨٩ هـ ) . من آثاره كتاب " مختصر فى النحو " وكتاب " القراءات " .
أنظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٦٧ ، ٧٥ ، والمزهر فى علوم اللغة ٢ / ٤٠٧ .

( ٢ ) هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء ، مولى بنى أسد ، ولد من أصل فارسى بالكوفة ، وتلقى علومه عن الكسائى وغيره من علماء عهده ، وأصبح عالما باللغة والنّحو حتى قيل عنه : لولا الفراء لما كانت اللّغة ، ثم رحل إلى بغداد واتصل بأمير المؤمنين المأمون طمعا فى نوال الخلفاء ، فأكرمه واتخذه مؤدبا لابنه ، وظل ينشر علمه الى أن توفى سنة =

[ أبو ][1] العباس ، ومنه محمد الأنبارى[2] ، كلهم كوفى .

---

(٢٠٧ هـ) عليه رحمة الله ، من آثاره : كتابه " الحدود " وكتاب "معانى القرآن" .

انظر ترجمته فى المزهر ٢/ ٤١٠ ، ونزهة الألباء ص ٩٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

أبو العباس المعروف بثعلب : هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار مولى بنى شيبان ، ولد ببغداد سنة (٢٠٠ هـ) ، كان نحويًا كبيرا وإماما للكوفيين فى اللغة والنحو فى زمانه .

أخذ من الأعرابى ، وعلى بن المغيرة الأثرم ، وعاصم ، ومحمد بن سلام الجمحى ، وغيرهم .

كان يمتاز بذاكرة قوية ، استطاع بها حفظ كتب الكسائى والفراء . له مناظرات ومجالسات متعددة . توفى رحمه الله سنة (٢٩١ هـ) فى بغداد ، من صدمة دابة له فى الطريق . من آثاره : مجالس ثعلب ، ويعتبر هذا الكتاب ثانى مرجع للنحو الكوفى بعد " معانى القرآن للفراء " .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، والمزهر ٢/ ٤١٢ ، وانباه الرواة ١/ ١٣٨ .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات ، كمال الدين الأنبارى النحوى قدم بغداد وهو صبى ، بعد أن تعلم على أبيه فى الأنبار ، فتلقى عن أبى منصور الجواليقى وابن الشجرى حتى استهر فى النحو ، وكان إماما ثقة ، غزير العلم ، تخرج على يده جماعة من طلاب العلم .

توفى رحمه الله ببغداد فى شهر شعبان سنة (٥٧٧هـ) ، وخلف أثرا كبيرا من المؤلفات منها : الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ونزهة الألباء ، وكتاب " إيضاح الوقف والابتداء " .. وغير ذلك من المؤلفات .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٣١٤ والمزهر فى علوم اللغة ٢/ ٤١٣ .

وانباه الرواة للقفطى ٢/ ١٦٩ .

وسيبويه أخذ منه [ ٥/أ ] الأخفش[1] ، وقطرب[2] .
ومنه صالح[3] الجرمي ، وبكر[4] المازني .

---

( ١ ) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط ، كان مولى بني مجاشع بن دارم ، ولد ببلخ وتلقّى علومه بالبصرة على رفقة سيبويه مع أكثر شيوخه ما عدا الخليل، كما أخذ أيضا عن سيبويه على الرّغم من تقدّم سنّه عليه . له آثار كثيرة . منها : المقاييس ، ومعاني القرآن توفّي رحمه الله ببغداد سنة ( ٢١٥ ) هـ .

انظر ترجمته في مراتب النّحويين ص ١١١ ، وأخبار النحويين ص ٣٩ وانباه الرّواة ٢/ ٣٦ ، ٤٣ . وطبقات النحويين ٧٤ ، ٧٦ . ونزهة الألباء ص ١٣٣ وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ ، ووفيات الأعيان ٢/ ١٢٢ .

( ٢ ) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، نشأ بالبصرة على حب العلوم والتّحصيل ، أخذ عن عيسى بن عمر ، وسيبويه ، وعن جماعة من علماء البصرة ، إلا أنّه كان كثير الاتصال بسيبويه . وكان عالما باللّغة إلى جانب علم النّحو .

توفّي رحمه الله ببغداد ( سنة ٢٠٦هـ ) من آثاره : مثلثات قطرب وكتاب العلل في النحو ، وكتاب الاشتقاق .

انظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٩١ ، ٩٢ ، والمزهر في علوم اللغة ٢/ ٤٠٥ .

( ٣ ) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ، مولى بني جرم بن زبان ، من قبائل اليمن ، تربّى بالبصرة ، وأخذ عن أبي الحسن الأخفش وأبي عبيدة والأصمعي . وكان رفيقا لأبي عثمان المازني ، وهما كانا السبب في إظهار كتاب سيبويه عندما حاول شيخهما الأخفش الاحتفاظ به ونسبته إلى نفسه ، لنفاسته .

وكان متديّنا ورعا . توفي رحمه الله ببغداد لسنة ( ٢٢٥هـ ) بعد أن أقام بها في أخريات حياته . صنف كتبا كثيرة منها : المختصر في النحو .

انظر ترجمته في نزهة الألباء ص١٤٣ ، ١٤٥ والمزهر ٢/ ٤٠٧ .
وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٨٠

( ٤ ) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة ، مولى بني سدوس ، ولد ـــــ

ومنهما محمد الملقّب بالمبرّد [1].

ومنه أبو إسحاق [2] الزّجاج ، وأبو بكر السّراج [3]

---

بالبصرة ، وتربّى فى بنى مازن بن شيبان ، فنسب إليهم . ودرس النحو على يد الفضل بن محمد اليزيدى ، واللّغة على يد أبى عبيدة والأصمعى . كان عالما بالنحو حتى قال الناس : لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازنى ، إلى جانب ذلك كان كثير الرواية . توفى رحمه الله بالبصرة سنة ( ٢٤٩ هـ ) . وقد ألّف كتابا فى علل النحو ، وكتاب التصريف .

انظر ترجمته فى نزهة الألباب ص ١٨٢ ، ١٨٧ ، والمزهر ٢/٤٠٨ .

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر من بنى ثمالة ، كان شيخ أهل النّحو والعربيّة فى زمانه ، ولد بالبصرة وتلقّى عن الجرمى والمازنى ، وأبى حاتم السّجستانى وغيرهم من أهل العربية . ثمّ عظم شأنه بالبصرة ، وانتهت اليه الرّياسة بعد الجرمى والمازنى كان حسن المحاضرة ، مليح الأخبار ، وكان غير متقيّد برأى أى مذهب من المذهبين البصرى والكوفى عند ما يبدو له رأى آخر . توفى رحمه الله ببغداد سنة ( ٢٨٥ هـ ) .

من مصنفاته : المقتضب فى النحو ، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه والكامل فى الأدب .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٢١٧ ، والمزهر ٢/٤٠٨ .

(٢) هو إبراهيم بن السّرى بن سهل المعروف بالزّجاج ، نشأ ببغداد وتتلمذ على ثعلب ، وأبى العباس المبّرد ، على أن يعطى أبا العباس المبّرد أجرة فى مقابل ما يتلقّاه عنه ، وقد لازم المبرد حتى اشتهر فى علمى النحو والعروض . توفّى رحمه الله ببغداد سنة ( ٣١٠هـ ) وخلف مؤلفات كثيرة فى النحو .

منها : ما ينصرف ومالا ينصرف ـ وكتاب فعلت وأفعلت . وشرح أبيات سيبويه ( انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، والمزهر ٢/٤٠٨ ،

(٣) هو أبو بكر محمد بن السّرى المعروف بابن السّراج ، كان من

ومحمد بن كيسان [1] .

ومنهم أبو علي القسوى [2] ، وأبو سعيد السّيرافي [3]

---

= أئمة النّحو المشهورين ، نشأ ببغداد وتلقى عن أبى العباس المبّرد في حداثة سنه .

وقد برز في العربية حتى انتهى إليه الرياسة في النحو بعد المبرد .

توفى رحمه الله سنة ( ٣١٦هـ ) في خلافة المقتدر بالله .

من آثاره : كتاب الأصول ، وقد حقق حديثا في ٣ مجلدات . وكتاب جمل الأصول .

انظر ترجمته في نزهة الألباب ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ . وإنباه الرواة ٣ / ١٤٥ .

( ١ ) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، كان نحويّا كبيرا ، عالما بمذهب البصريين والكوفيين في النّحو ، وكان أبو بكر ابن مجاهد يقول : كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين يعنى :- المبرد وثعلب - .

أخذ عن أبى العباس المبّرد ، وأبى العباس ثعلب . توفّى رحمه الله سنة ( ٢٩٩ هـ ) . وصنف كتبا كثيرة ، منها : المختار في علل النحو . والمهذب ، والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون .

انظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٢٣٥ ، والمزهر ٢ / ٤٠٩ .

( ٢ ) هو أبو على الفارسى ، والفسوى : نسبة إلى مولده " فسا " ، بلد بأرض فارس ، وقد اشتبه الأمر على المحبّى رحمه الله فظنهما شخصين متغايرين ، فقال مرة : أبو على الفسوى ، وأخرى أبو على الفارسى بينما هما شخص واحد .

وستأتى ترجمته بعد الرمانى بمشيئة الله .

( ٣ ) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالسيرافى ، ولد بسيرف ونشأ فيها ، وأخذ العلم فترة هناك ، ثم ارتحل إلى عمان وتلقى =

وعلى الرّمانى[1] . ومنهم أبو على الفارسى[2]

عن بعض شيوخها ، ثمّ عاد إلى سيراف ، وانتقل إلى عسكر مكرم ثم إلى بغداد فأخذ عن مبرمان النحو ، وكذلك عن ابن السّراج وأبى بكر بن دريد .

وكان عالما بالنحو واللغة ، والفقه ، والشعر ، إلى جانب ذلك كان زاهدا فى الدنيا ، ويعتبر أحسن من شرح كتاب سيبويه . توفى رحمه الله ببغداد سنة ( ٣٦٨هـ ) بعد أن خلّف أثرا كبيرا من الكتب . منها : شرح كتاب سيبويه ، وكتاب أخبار النحويين البصريين .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، وأنباه الرواة ١/ ٣١٣ .

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى الرمانى ، نسبة إلى البلد الذى كان فيه بمدينة واسط ، ارتحل إلى بغداد ، وهناك تلقّى عن أبى بكر ابن السّراج ، وابن دريد حتى صار من كبار النّحويين . وكان يظهر على كلامه طابع المنطق ، مما جعل بعض أهل الأدب يقولون : كنا نحضر ثلاثة من مشايخ النّحويين ، منهم من لا نفهم من كلامه شيئا ، وهو أبو الحسن الرّمانى ، توفّى رحمه الله ببغداد سنة ( ٣٨٤هـ ) .

من آثاره : شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقتضب للمبرد ، وكتاب الممدود الأكبر ، وكتاب الممدود الأصغر .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) فى الأصل : ومنه ، والأقرب ( ومنهم ) ، وعلى أية حال فكلا التعبيرين غير دقيق ، فالتعبير بـ " منه " يعنى أنّ أبا على الفارسى أخذ عن الرّمانى وليس كذلك ، بدليل قول أبى على الفارسى : " إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا شئ منه . وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شئ " .

ومنـــه أبـــو الفتح ابن جنّى [1] ، ومنـــه عبد القاهر الجرجانى [2] كلّهم بصرى .

---

= يراجـــع نزهة الألبـــاء ص ٣١٩ .

وأما التعبير الآخر فيكون قد أخذ عن الرّوانسى ومن قبله من السّيرافى والفسوى ، بينما لم يثبت ذلـــك .

وأبو على الفارسى هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، كان من كبار النّحويين المشهورين ، أخذ عن ابن السراج ، وابن الخيـــــاط ، وأبى إسحاق الزجاج ، وعلت منزلته فى النحو البصرى ، ثمّ اتّصـــل بالملوك ونال إعجابهم به .

صنف كتاب : الإيضاح فى النحو محقق ومطبوع فى جزءين ، وكتـــاب " الحجة فى عللل القراءات السبع " حقق فى ٣ أجزاء ، وكتاب المقصور والممـــدود . توفى رحمه الله ببغداد سنة (٣٧٧هـ) فى خلافة الطائـــع للـــه ( انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٣١٥ ، ٣١٧ ، وانباه الرواة للقفطـــى ١/ ٢٧٣ .

( ١ ) هو عثمان بن جنّى - معرّب كنّى عن اللغة الرومية - بمعنى : كريـــم نبيل ، جيّد التفكير ، عبقرى ، مخلص - وكنى اسم والده الـــذى كان مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدى . ولد بالموصل ونشأ بها وكان ممتعا بإحدى عينية ، انتقل إلى بغداد بعد أن تلقى عـــن علماء الموصل ، وقد لزم أبا على الفارسى إلى أن مات وخلّفه ، وكـان من أهل الأدب . توفى رحمه الله سنة ( ٣٩٢ هـ ) .

من آثاره : الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، وغير ذلك من الكتب انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص ٣٣٢ ، ٣٣٤ .

( ٢ ) قول المحشّى هذا فيه نظر ، لأنه لم يثبت أن عبد القاهر أخذ عـــن أبى الفتح ابن جنّى .

راجع نزهة الألباء ص ٣٦٣ . اللهم إلّا إذا ثبت أن ابن جنى وصـــل إلى جرجان .

وعبد القاهر الجرجانى : هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى ، تلقى النحو بجرجان عن محمد بن الحسين الفارسى ، ابن أخت =

ثم قيل : ( لم )[1] يأت بعده من يُعبأ به .

ثم نقول : لمّا لم يحصل تلك الحالات ( إلا )[2] بالتركيب ، وهذا لا يحصل إلّا من كلمتين أو أكثر ، قدّم الإمام الحاجبي[3] ( الكلمة )[4] فقال : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد .. الخ "[5] قوله : ( فالمعنى المفرد )[6] .

---

= أبي علي الفارسي ، وصار إماما مشهورا طار صيته في جميع الجهات وكان تقيا ورعا . توفي رحمه الله سنة ( ٤٧١ هـ ) بعد خلف أثرا كبيرا . من مصنفاته : ( المقتصد في شرح الإيضاح محقق في جزئين . والإيجاز في شرح الإيضاح ... وغير ذلك .

انظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش . وهذا القول خاص بزمانه ، وفيه نوع من المبالغة في شأن المتقدمين كم ترك الأول للآخر . أو ربما يعود السبب إلى ركود الحركة العلمية في زمانه كما سبق ذلك في كلامه .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
والمراد من تلك الحالات : تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات .

( ٣ ) هو يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض ، نحوي ، له كتاب في شرح الكافية لابن الحاجب ، فرغ من تأليفه سنة ( ٨٤٥ هـ ) ، وهو مخطوط منه نسخة في مكتبة عارف حكمت تحت رقم ١٢٧ / ٤١٥ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين ، ولكن صحح على هامشها

( ٥ ) وهو نص المصنف رحمه الله في الكافية .

( ٦ ) المحشي رحمه الله يوضح لنا القيود المأخوذة من تعريف الكلمة عند النحاة ، وخاصة عند الشارح رحمه الله عند ما ذكر ( للمعنى المفرد ) تعريفا جامعا ، دون أن يفرد كل واحد منهما بتعريف خاص حيث قال : "والمراد من المعنى المفرد : هو ألا يدل جزء لفظه على جزء معناه" انظر الوافية في شرح الكافية ورقة ( ١ / ب ) تحت رقم ٢٢٢١ مكتبة المحمودية .

اعلم أنّ القيود المأخوذة فى تعريف الكلمة فيما بينهم أربعة :

اللفظ[١] ، والوضع ، والمعنى المفرد ، ولا سترة به[٢] .

فالأولى أن يقول : والمعنى ، والمفرد ، ويذكر لكلّ واحد منهما تعريفا كما ذكر للّفظ والوضع ، لكنّه أهمله ، فلا علينا[٣] أن نذكره .

ونقول : المعنى لغة : إمّا مصدر مبنىّ بالتّشديد " اسم مفعول من عنى يعنى إذا قصد ، أى : الكلمة لفظ وضع لمقصود مفرد .[٤]

وإمّا اسم مكان على " مفعل " . أى : المقصد ، فإنّه إذا وضع لفظ لمعنى كان ذلك المعنى محلّا للقصد .

وإمّا مصدر[٥] وضع موضع المفعول ، كما وضع " لفظ " موضع الملفوظ ، ونظيره : هذا الدرهم ضرب الأمير ، أى : مضروبه ، وهذا الثوب نسج[٦] اليمن ، أى : منسوجه .

---

( ١ ) قال الحاجى فى تعريف اللّفظ : " فاللّفظ فى اللّغة : الرّمى ، يقال لفظت الرحى الدّقيق إذا رمته .

وفى الاصطلاح : ما يتلفّظ به الإنسان بعينه أو بمثله ، أو فى حكمه مهملا كان أو مستعملا " .

انظر ورقة ( ١/ب ) فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ١٢٧ / ٤١٥ .

( ٢ ) يعنى : لا غبار عليه ولا خفاء .

( ٣ ) يعنى : لا بأس علينا أن نذكره .

( ٤ ) فى ج : بمقصود .

( ٥ ) أى : المعنى لغة : إما أن يكون مصدرا ميميا بمعنى المقصول .

( ٦ ) اليمن " بالتحريك " : قيل سميت اليمن لتيامنهم إليها ، لما تفرّقت العرب من مكة ، كما سميت الشام لأخذهم الشمال . وموقعه جغرافيا تحيط به البحر من الشرق إلى الجنوب ثم راجعا إلى الغرب يفصل بينها وبين باقى جزيرة العرب خط ، يأخذ من بحر الهند إلى بحر اليمن عرضا . نقلا من مراصد الاطلاع بتصرف ٣ / ١٤٨٣ .

والغجدواني [1] نفى كونه اسم مفعول ، بناء على أنه ليس بمشدّد وهو ليس بقوى [2] . واصطلاحا : ما يقصد من اللّفظ .

والفرق بينه وبين المفهوم : ( ٥ / ب ) أنّ الصورة التى تحصل فى العقل من حيث إنها تقصد من اللفظ تسمى معنى ، ومن حيث إنها تحصل منه تسمى مفهوما .

والمفرد لغة : الواحد ، إلّا أنّه أصل للجمع . والمفرد أصل للتركيب كما يجئ . وبعضهم جعل أصلهما المفرد [4] .

واصطلاحا : ما لا يراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه [5] .

---

( ١ ) بضم الغين "المعجمة" والدال . هو أحمد بن على بن محمود جلال الدين الغجدوانى ، كان عالما بالنحو فى زمانه ، له شرح على كافية ابن الحاجب ، منه نسختان فى مكتبة الدولة فى برلين تحت رقم : ٦٥٧١ ، ٦٥٧٢ ، ونسختان بمكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم : ن - ٢٨١٥ ، ح ، ن ٣٠٥٣ - ح راجع فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥ ، وفهرس بلدية الإسكندرية ٢٣/١ .

( ٢ ) فى ج : وهى .

( ٣ ) أى : بين المعنى والمفهوم .

( ٤ ) فى الأصل : مفردا .

( ٥ ) وزاد الحاجى على تعريف المفرد فى الاصطلاح بقوله : " وقد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة ، والمعتبر هنا هو المعنى الأوّل " .

انظر شرح الحاجى على الكافية ورقة ( ١/ب ) تحت رقم ١٢٧ / ٤١٥ مكتبة عارف حكمت .

والإفراد والتّركيب يتّصف بهما اللّفظ أصالة ، والمعنى تبعا ، وذلك لأنّ المفرد من اللّفظ : ما لا يراد من جزئه ردلالة على جزء معناه .

ومن المعنى : ما يستفاد من اللّفظ المفرد ، لا ما يكون بسيطا جزء له ، فاللّفظ المفرد ما عرفت .

واللّفظ المركّب : ما يدلّ جزؤه على جزء معناه ، والمعنى المفرد ماذكر.

والمعنى المركب: ما يستفاد من اللّفظ المركّب . فإفراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار إفراد اللّفظ ، وإفراد اللّفظ يستقلّ بدون اعتبار إفراد المعنى .

وإذا عرفت هذا ، فاللفظ ومعناه إمّا مفردان[1] ، أو مركّبان ، أو اللّفظ مركّب ومعناه مفرد نحو : "عبدالله" علما ، أو بالعكس ولم يوجد[2].

فإن قلت : ما تصنع بلفظ الخبر والكلام ؟ .

قلت : كذلك سيأتيك عليه الكلام .

---

(١) اللّفظ والمعنى مفردان نحو : " زيد قائم " .
اللّفظ والمعنى مركبان نحو : " الزيدان قائمان " .

(٢) اللّفظ مفرد ومعناه مركّب نحو قوله تعالى : " فإنّهم عدوّ لي إلاّ رب العالمين" الشّعراء" ٢٦" . " فإنّهم عدوّ لي " مفرد أريد به الجمع .
وفي فقه اللّغة للثّعالبي ص ٣١١ تحقيق مصطفى سقا .
فصل في إجراء الاثنين مجرى الجمع .
" قال الشعبي في كلام له في مجلس عبدالملك بن مروان : رجلان جاءوني ، فقال عبدالملك : لحنت يا شعبي . قال : يا أمير المؤمنين لم الحن ، مع قول الله عزّ وجلّ : " هذان خصمان اختصموا في ربهم " . فقال عبدالملك : لله درّك يا فقيه العراقيين ، قد شفيت وكفيت ."

فإن قلت : إنّما اعتبر قوله : " لمعنى مفرد " جزءًا واحدا ؛ لأنّ الصّفة والموصوف في حكم الشّئ[1] الواحد .

قلت : كذلك لفظ " وضع " .

قوله : ﴿ فاللّفظ ما يتلفّظ به الإنسان[2] ﴾ [٦/أ]

الظّاهر أن يُقرأ " اللّفظ ما يُتلفّظ " على صيغة المعنى المفعول ، ويهمل ذكر الإنسان ، كما فعله ابن الحاجب[3] وغيره ؛ لأنّ الصّوت المسموع من غيره من الحيوانات وغيرها يسمى لفظا ، وإن لم يسم نطقا .

ويمكن أن يجاب بأنّه ليس بقيد احترازي ، بل معناه ما يمكن أن يتلفظ به ، وحينئذ يشمل أصوات الحيوانات ، والملك ، والجنّ ، وكلمات الله

---

(١) في ج : شئ واحد ، بالتنكير .

(٢) قال الشّارح رحمه الله في ورقة ( ١/ب ) : " اعلم أنّ معرفة هذا الحدّ موقوفة على معرفة اللّفظ والوضع ، والمعنى المفرد ، فاللّفظ : ما يتلفّظ به الإنسان ، أو في حكمه . مهملا كان مستعملا . والمراد من الوضع ههنا : تخصيص شئ بشئ ، متى أطلق أو أحسّن الشئ الأول فهم منه الشّئ الثّاني .

والمراد من المعنى المفرد : هو ألا يدل جزء لفظه على جزء معناه" .

(٣) هو جمال الدين عثمان بن عمر الكردي المشهور بابن الحاجب ، ولد بـ " اسنا " ثم انتقل به أبوه إلى القاهرة وهو صغير ، فحفظ القرآن وتلقى علوم القرآن على الشاطبي وغيره ، وتفقه على المذهب المالكي ثم نزل إلى الشام وصار شيخا لعدد كبير ، ثم عاد إلى القاهرة فالإسكندرية ... توفي بها رحمه الله سنة ( ٦٤٦ هـ ) ومؤلف من الآثار ما تقدم ذكرها في ص ٩٧ من القسم الأول تحت عنوان "الدراسة" . انظر ترجمته في الأعلام ٤ / ٢١١ من الطبعة الخامسة معجم المؤلفين ٦ / ٢٦٥ .

عزّ وجلّ؛ لأنّها مما يمكن أن يتلفّظ بها الإنسان .

وإنّما لا يقال [لها](١) ألفاظ الله ، رعاية للأدب .

ولقائل أن يقول : لا نسلّم أنّها ممّا يمكن أن يتلفّظ بها الإنسان، وذلك لأنّها أصوات والصّوت عرض(٢)، والعرض الواحد لا يقوم بمحلّين ، بل يمكن أن يتلفّظ به الإنسان بمثله لا بعينه .

قوله : ﴿ أو في حكمه ﴾ .

الضّمير عائد إلى " ما " ، أي : اللّفظ هو ما يتلفّظ به أو في حكم ما يتلفّظ به : كالضّمائر المستكنّة في الأفعال ، والصفات ، فإنّها في حكم الألفاظ من حيث الحكم عليها ، والعطف والتّأكيد .

قوله : ﴿ والمراد من الوضع ههنا ﴾ .

وإنّما قال ههنا : لأنّ الوضع بالاشتراك اللّفظي يطلق(٣) على معان ثلاثة :

أحدها : كون الشّيء بحيث يشار إليه إشارة حسّية(٤) بأنّه ههنا أو هناك .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) العرض : كلّ ما يطرأ على الإنسان وينزول من مرض ونحوه ، ويطلق على متاع الدّنيا قلّ أو كثر . وعند المناطقة يطلق على ما قام بغيره ضد الجوهر ؛ كالبياض والطّول . وفي علم الطب : ما يحسّه المريض من الظّواهر الدّالة على المرض ، جمعه أعراض .
انظر المعجم الوسيط مادة ( ع ر ض ) .

(٣) الإطلاق : إجراء اللّفظ على اللّسان : كإجراء لفظ "زيد" مثلا ، فإنّه متى أجرى على اللسان فهم منه الذات المشخّص .

(٤) الإحساس : هو الإدراك بإحدى الحواس الخمسة : كإدراك الخطّ والعقد ، فإنه متى أدرك يفهم منه اللفظ . وإنما قال أحسّ : ليتناول " وضع " اللّفظ وغيره .

وثانيها : [ على ][1] هيئة تحصل للجسم بسبب [ ٦/ب ] نسبة أجزاء بعضها إلى بعض

وثالثها : ما ذكره الشارح[2] ، والأوّلان يبحث عنهما في العلوم الحكمية ، فلذا قال[3] : هنا .

قوله : " والمراد من المعنى المفرد : هو ألّا يدلّ إلى آخره ) .

وإنّما سمّي[4] عدم دلالة جزء اللّفظ على جزء معناه مفردا مع أنّ المفرد هو اللّفظ لا عدم دلالته ، تسمية للصفة باسم موصوفها ، وهذا أولى من تقدير المضاف ، حتى يكون تقديره : والمراد من إفراد المعنى .[5]

قوله : ﴿ فقوله : لفظ بمنزلة الجنس ﴾ .

إنّما كان بمنزلة الجنس والباقي كالفصل ؛ لأنّ الجنس والفصل إنّما يستعملان في الحقائق الموجودة : كالإنسان . وأمّا الاعتبارية ، أي : التي

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) هو قوله في ورقة ( ١/ب ) : " تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحسّن الشيء الأوّل فهم منه الشيء الثاني " .

( ٣ ) ليمتاز ما هو المناسب للمقام - وهو المعنى الثالث - عن المعنيين الآخرين اللّذين يبحث عنهما في العلوم الحكمية .

( ٤ ) في ج : يسمى .

( ٥ ) ليشمل الفعل والأسماء المشتركة ؛ لأنّ كلّ واحد منهما لا يدلّ على معنى مفرد فقط ، بل يدلّ الفعل على أمرين معا : الحدث مع الزّمان ، وكذلك الاسم المشترك يدلّ على معان متعدّدة .

اعتبروها واصطلحوا عليها فلا [1] .

قولـــه : ﴿ فلفـظ احترازيـــه ﴾ .[2]

قيل عليه : ينبغي ألا يحترز بالجنس عن شئ ؛ لأن أصل وضعه لأن يشمل المحدود وغيره ، وأصل وضع الفصل أن يخرج الغير[3] الداخـــل في الجنـــس .

وأجيب بأنا لا نسلم ألا يحترز بالجنس عن شئ ، وإنما لا يحترز إذا كان الجنس أعم من الفصل : كالحيوان والناطق في تعريف الإنسان . أمـــا إذا كان أعم من وجه دون وجه فيجوز الاحتراز [به ، وههنا كذلك . ومـــا ذكره الشارح في شرحه الكبير من أنه احـــتراز][4] بالحيـوان عن الملائكـة

---

(١) لأن اللفظ عام يشمل المحدود والمهمل الذي يمكن ائتلافه من الحروف دون أن يضع الواضع بإزائه معنى ، نحو : كق ، وصص ، فهذا ونحوه يسمى لفظه ؛ لأنه مجموعة حروف .
يراجع فـي هذا ابن يعيش ١/ ١٩ .

(٢) قال الشارح رحمة الله في ورقة ( ٢/ ب ) : " فقوله لفظ : منزلـة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل ، فلفظ احترازبه عن الخطوط ، والعقود والإشارة ، والنصب " .. فهذه مما يخرج بها كلمة ( لفظ ) عن مشاركتـه للكلمة في الدلالة من حيث المعنى ؛ لأن الاحتراز هنا ليس عن لفظ الكلمة بل عن المعنى الذي يمكن أن يشارك المحدود .

(٣) قال صاحب المصباح في مادة ( غ ي ر ) : " غير كما يوصف بها النكرة يوصف بها المعرفة كذلك ، وإنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهـــت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة القريبة .
من النكرة : كقوله تعالى : " صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " فعوملتا معاملتها ، ووصفتا بها ، ومن هنا تجرأ بعضهم فأدخلوا الألف واللام عليها "
وسيأتي بيان المسألة بصورة واضحة في ص

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح علـــى الهامش ـــــ

فهو [سهو باطل][1] ظاهر ؛ لأنهم لم يقصدوا بجنس ماهية الإنسان الاحتراز عن شئ قطعا ،وإلا فتخصيص العلاقة بالاحتراز تحكم .

قوله : ﴿ مفرد : احتراز عن [٧/أ] المركبات ﴾.

قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع ، أى : الواحد فيقال : هذا مفرد ،أى : ليس بمثنى ولا مجموع ، وذلك فى بحث النعت.

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف ،فيقال : هذا مفرد ،أى : ليس بمضاف ، وذلك فى بحث النداء ، والمنصوب بلا التى لنفى الجنس .

وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة ،فيقال : هذا مفرد ،أى : ليس بجملة ( وذلك فى بحث خبر المبتدأ )[2].

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب ، فيقال : هذا مفرد ،أى : غير مراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه .

والمأخوذ فى تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الأخير .

فإن قلت : المثنى والمجموع وغيره على هذا التقدير يلزم ألا يكون

---

= والشارح هو السيد ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذى الحسينى المتوفى سنة ٧١٥ هـ . صنف ثلاثة شروح على الكافية : ( كبير ) سماه " بالبسيط " . و ( متوسط ) سماه " بالوافية فى شرح الكافية " وهو المتداول الذى وضع عليه محمد بن عمر الحلبى حاشيته المسماة بـ( كشف الوافية فى شرح الكافية )الذى هو موضوع بحثى دراسة وتحقيقا ( انظر كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠ ،وشذرات الذهب ٦/ ٤٨ ومفتاح السعادة ٢/ ١٨٤ تحقيق كامل كامل بكرى وعبد الوهاب أبوالنور.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

كلمة ؛ لأنّ جزء لفظ واحد منها يدلّ على جزء معناه ، مع أنّهم[1] اتفقوا على أنّه كلمة . قلت : إنّما دلّ المثنّى وغيره على ذكر من الإنسان بجوهره ومادته ، وعلى آخر باعتبار حاله ، أى : بواسطة إلحاق الألف به ، واللّفظ الدالّ على معنى بجوهر وعلى آخر بحالة مفرد .

وإن شئت كشف الحال لديك فاستمع لما نتلو عليك .

فنقول : تحقيق البحث ، أن دلالة اللّفظ على المعنى إما باعتبار مادته وجوهره : كالمصادر ، والأسماء المفردة المكبّرة غير المنسوبة وبهذا الاعتبار إنّما يدل على معنى مفرد ، وهى الدّلالة الأصليّة .

وإمّا باعتبار حاله : كالمثنّى والمجموع ، والمصغر والمنسوب ، والفعل وألف المفاعلة [٧/ب] ، والإعراب ونحوها ، وبهذا الاعتبار يدلّ على معان بحسب تعدد الأحوال : كـ " ضوبربىّ " ، فإنه بجوهره يدلّ على الإبلام ، وبالواو المبدلة من الألف ، وضم أوّله وفتح ثانية ، وزيادة ياء بعدة ، [ نو ][2] بالياء المشدّدة على اسم الفاعل ، والتّصغير ، والنسبة[3] فذلك اللّفظ إنّما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره ، وهو حروف مصدره ، لا باعتبار أحواله ، وإلّا يلزم أن يكون نحو: " ضوبربى " كلمات ، لتعدّد معانيه وهو ممنوع .

---

(١) فى ج : مع أنّه .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٣) أى : نسبة شئ إلى شئ بواسطة الياء أو التّاء .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يراد بالمفرد في الحدّ ما يقابل الكلام، كما صرّح به المصنف في الأمالي حيث قال : " وقد يراد بالمفرد ضدّ المثنى والمجموع ، وضدّ المضاف ، وضدّ المركّب[1] " .

أي : الكلام ، وهو المراد في حدّ الكلمة ، وبهذا يشعر كلام شرّاح المفصّل وشرّاح الكافية .

قلت : لا ؛ لأنّه يلزم الدّور ، لتوقف معرفة الكلمة على [معرفة][2] الكلام ، وبالعكس ، وهو ظاهر[3] .

وأيضا[4] يلزم [كون][5] سائر المركّبات غير الجملية[6] كلمة ، وليس كذلك ؛ إذ لو كانت [كذلك][7] [الكلمة][8] لبطل الحصر في الاسم وأخويه .

---

( ١ ) هذا النّص نقله المحشّي رحمه الله بتصرف " ، والموجود في الأمالي ورقة ( ٥٤/أ ) خ .
قول ابن الحاجب رحمه الله : " المفرد ضد المركّب ، والمفرد ضدّ المضاف ، والمفرد ضد المثنّى والمجموع "
انظر كتاب الأمالي ، مخطوطة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ( ٢٧٠٩ ) من المصورات والكتاب حققّ نصفه الطالب: سعيد عمر .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة في ( ج ) .

( ٣ ) لأنّ معرفة الكلمة موقوفة على معرفة المفرد ، فإذا كان المفرد عبارة عما يقابل الكلام ، تكون الكلمة موقوفة على الكلام .

( ٤ ) آخر الشيء يشيض أيضًا إذا رجع ، فقولهم : أفعل ذلك أيضا . معناه : أفعله عودا إلى ما تقدم . يراجع المصباح مادة ( أ ى ض ) .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٦ ) في ج : غير الجملة .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٨ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش .

فإن قلت : لا يجوز أن يحترز بالمفرد عن المركّب[1] إسنادية كانت أو إضافية ، بل عن المثنّى والمجموع ، والمعرّف وغيره ؛ لأنّ الفصل يخرج ما يشمل الجنس إياه ، واللّفظ ليس شاملا إيّاه[2] ؛ لأنّ صاحب الهداية[3] قد صرّح بتغليظ من قال بأنّ " ضربا " "والرجل" لفظ واحد ، [٨/أ] وصرّح بكونهما[4] لفظين ، فكون المركب الإسنادى والإضافى لفظين أظهر.

قلت : التّغليظ غلط ، لما عرفت[5] من أنّ دلالة المثنّى والمعرّف على معنى آخر بحسب الحال ، ومثل هذه الدلالة غير معتبرة ، فيسقط[6] الاعتراض بهما .

والتّركيب الإسنادى قد يكون لفظا : ك " اضرب " ، أو نقول : ليس المراد باللّفظ لفظا واحدا ، بل ما يتلفّظ به [مطلقا][7] أعمّ من أن يكون لفظا أو لفظين ، وحينئذ يدخل الكلّ فى الجنس .

---

( ١ ) فى ج : عن المركّبات .

( ٢ ) فى الأصل : إيّاهـا .

( ٣ ) هو محمد بن سفيان القيروانى المالكى : أبو عبدالله مقرئ فقيه تفقّه على أبى الحسن القابسى ، ورحل فأخذ عن ابن غلبون وغيره وتوفى بالمدينة فى أوّل صفر ، ودفن بالبقيع سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة .

أنظر ترجمته فى الأعلام ٦/١٤٦ ط ٥ .

وكشف الظنون ٢/٢٠٢٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠/٤٠ .

( ٤ ) فى المخطوطتين : بكونهـا .

( ٥ ) فى ج : كمـا .

( ٦ ) فى ج : فسقـط .

( ٧ ) ما بين المعقوفين : ساقط من ج .

فإن قلت : سلّمنا أنّه داخل فى اللّفظ ، لكنه خرج بقوله : " وضع " ؛ لأنّ المركّب مثل : " قام زيد " مثلا ، لم يضعه الواضع ليفهم منه قيام زيد .

قلت : لا نسلّم خروجه بالوضع ؛ لأنّه وإن لم يوضع " قام زيد " لشئ (ما)[1] ، لكن وضع كلّ من جزأيه لمعنى ، والوضع يصدق على ما وضع كلّ من أجزائه لمعنى ، فتكون المركّبات داخلة فى الجنس ، فيصحّ الاحتراز عنها بالمفرد .

قوله : ﴿ ولا يشكل الحدّ بالكلمات ﴾.

هذا جواب اعتراض أورد على قوله : " وضع لمعنى " ، وتقديره أن يقال أنتم قلتم : " الكلمة لفظ وضع لمعنى " ، فحينئذ يشكل بالألفاظ التى وضعت : كالاسم ، والفعل ، والحرف ، فإنّها ألفاظ وضعت لمثل : " زيد ، وضرب " ، " وقد " ، فأجاب بقوله : لأنّ الألفاظ ، أى : " زيدا " و " ضربْ " ، " وقد " ، التى وضعت للألفاظ ، أى : الاسم ، والفعل والحرف لها هى معان ، فيكون " زيد " ، و " ضرب " ، و " قد " ، معانى (٨/ب) للاسم[2] ، والفعل ، والحرف ؛ لأنّ المراد " بالمعنى " فى قوله : " لفظ وضع لمعنى " أعمّ من أن يكون لفظا أو غيره ، فإنّ المستفاد من اللّفظ أعمّ من أن يكون لفظا : كـ " زيد " ، المستفاد من لفظ الاسم أو معنى كالمستفاد من سائر الألفاظ قبل التعبير عنها بألفاظ .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) فى الأصل : لا اسم ، وهو تحريف .

وفى عبارته نظر[1] ؛ لأنّ المراد من الغير فى قوله : أعمّ من أن يكون لفظا أو غيره ، هو المعنى ، فيكون تقديره : المعنى أعمّ من اللّفظ والمعنى ، فيلزم أن يكون الشّئ أعم من نفسه ، فالأولى أن يقول : لأنّ المراد بالمعنى شئ يستفاد[2] من اللّفظ ، ( سواء )[3] كان لفظا أومعنى .

واعلم أنّ اللّفظ أعمّ مطلقا من المعنى ؛ لأنّ كلّ معنى يمكن أن يتلفّظ به دون العكس : كالمهملات مثلا[4] .

قوله : ﴿ ولقائل أن يقول حينئذ ﴾ .

أى : حين إذ[5] سلّم أنّ المراد " بالمعنى " أعمّ من أن يكون لفظا وغيره يشكل التّعريف .

أى : يرد عليه اعتراض آخر تقديره أن يقال : أنتم قلتم : إنّ الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، فحينئذ يلزم أن تكون الألفاظ التى وضعت لمعنى مركّب غير كلمة ، وليس كذلك ، بل هى كلمة ، فيصدق المحدود على شئ لا يصدق عليه الحدّ ، فلا يكون الحدّ جامعا كلفظ الخبر والجملة ، فإنّ

---

( ١ ) تقول : فى هذا الكلام نظر : أى : مجال للتّفكير ، لعدم وضوحه . انظر المعجم الوسيط مادة ( ن ظ ر ) .

( ٢ ) فى ج : مستفاد .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : ساقط من ( ج ) .

( ٤ ) مثل لفظة " ديز " مقلوب " زيد " ، فإنّها لفظة ولكن لا تدل على معنى . راجع الإيضاح فى شرح المفصل ( ١ / ٦٠ ) ، والفوائد ١ / ١٧١ .

( ٥ ) فى ج : اذا .

لفظة[1] الخبر ( والجملة )[2] موضوعة لمثل : " زيد قائم " ، فيكون " زيد قائم " وأمثاله معنى لفظة الخبر ، وليس بمفرد ، فيلزم ألا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة مفردا ، لأن معناه مركب .

وسبب ورود هذا السؤال هو قوله : ﴿ مفرد ﴾ ( ٩/أ ) .

قوله : ﴿ ويمكن أن يجاب عنه ﴾ .[3]

وجواب الشارح قسمان : أحدهما منعي[4] والآخر تسليمي .

فالمنعي : أن يقال : لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل (قولنا)[5]: " زيد قائم " ، بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل : " زيد قائم " ، وهو مركب من نحته إلى آخره .

أي : ذلك المفهوم هو معنى قولنا : مركب الى آخره .

---

( ١ ) في الأصل : لفظ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٣ ) أي : عن الاعتراض الوارد على قول الشارح رحمه الله : " فإن المراد بالمعنى في قوله : " وضع لمعنى " أعم من أن يكون لفظا أو غيره " .
والاعتراض هو أنه يمكن لقائل أن يقول : إذا سلم أن المراد بالمعنى أعم من أن يكون لفظا أو غيره ، يشكل الحد بالكلمات الموضوعة لألفاظ مركبة ، كلفظ الخبر والجملة ، فإن لفظهما موضوعة لمثل قولنا : " زيد قائم " و " ذهب عمرو " .

(٤) في الأصل : منفي .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وتحقيقه : أنّا لا نسلّم أنّ معنى لفظ[1] الخبر " زيد قائم " ، بل هو[2] معنى قولنا : مركّب من نعته ،أن يحتمل الصّدق والكذب ، " وزيد قائم" ممّا يصدق عليه هذا المعنى ، فيكون " زيد قائم " ممّا يصدق عليه معنى الخبر لا [ معنى ][3] الخبر .

والفرق بين المعنى وما صدق عليه المعنى ظاهر ، فإنّ الإنسان مثلا معناه الحيوان النّاطق ، وما صدق عليه هذا المعنى " زيد " ، و " عمرو" وغيرهما ،فاندفع القول بأن لفظ[4] الخبر موضوع لمثل قولنا : " زيد قائم" .

قوله : ﴿ وهذا المفهوم ليس بمركّب ﴾.

أى : معنى قولنا : " مركّب من نعته . .الخ " ليس بمركّب بالنّظر إلى لفظ الخبر ؛ لأنّ جزأه لا يدلّ على جزء هذا المفهوم ، وإن كان المفهوم مركّبا بالنّسبة إلى قولنا : مركّب من نعته ،أن يحتمل الصّدق والكذب، وكون الشئ بالقياس إلى لفظ مفردا ، وبالقياس [إلى آخر مركّبا ليس ببعيد، كمعنى الكلام ،فإنّه بالقياس][7] إلى لفظ الكلام مفرد ،وبالقياس إلى قولنا :

---

(١) فى ج : لفظة .
(٢) فى ج : بل هى .
(٣) ما بين المعقوفين ذكر فى المخطوطتين ،وذكره فى النّص هنا يؤدى إلى تعارض .
(٤) فى ج : لفظة .
(٥) أى : مفهوم كون لفظة الخبر موضوعة لمثل : زيد قائم .
(٦) فى ج : أجزاءه .
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

ما تضمّن كلمتين بالإسناد مركب ، لأنّ جزء لفظ قولنا : ما تضمّن يدّل على جزء معناه ، واعتبر ( ٩/ب ) هذا فى أمثاله : كالإنسان مثلا فإنّ معناه بالقياس إلى لفظ الإنسان مفرد ، لأنّه لم يدلّ جزؤه على جزء معناه ، وبالقياس إلى الحيوان الناطق مركّب ، لأن جزأه يدلّ على جزء معناه .

فإن قلت : لو كان معنى الخبر والكلام مفردا لكان نحو : " قام زيد " مفردا ، وحينئذ يكون معناه كذلك ، لأنّه معنى لفظ[1] مفرد ، فيبطل الكلام فى حدّ الكلمة ، مع أنّهما حقيقتان مختلفتان .

قلت : هو مفرد من حيث إنّه مدلول لفظ مفرد ، ( و )[2] مركب من حيث ذاته كما عرفت .

فإن قلت : ما يدلّ عليه الكلام يدلّ عليه " قام زيد " ، فيتّحد مدلولهما ، فكيف يكون أحدهما مفردا دون الآخر ؟ .

قلت : لم يدلّ شئ منهما على ما يدلّ عليه الآخر ، لأن الكلام دالّ على نحو : " قام زيد " ، لا على ما دلّ عليه " قام زيد " ، لأنّ ما دلّ عليه " قام زيد " لم يتضمّن كلمتين بالإسناد ، وكذا لا يدلّ " قام زيد " على ما دلّ عليه الكلام ، لأن الكلام يدل[3] على " قام زيد " ، و" قعد عمر " ولا يدلّ " قام زيد " على شئ منهما .

---

( ١ ) فى الأصل : لفظة .
( ٢ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .
( ٣ ) فى الأصل : دلّ ... وخلاصة الموضوع الذى ناقشه المحشى

أمّا على الثانى فظاهر .

وأمّا على الأول ؛ فلأنّه لم يوضع لفظ ليدلّ على نفسه .

قوله : ﴿ وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول[1] ﴾ .

وتقديره أن يقال : لا نسلّم أنّ لفظ الاسم ، والفعل ، والحرف موضوعة لمثل : " زيد " و " ضرب " و " قد " ، حتى تكون[2] معناها؛ بل هى موضوعة (١٠/أ) لمفهومات صادقة على مثل : زيد ، وضرب وقد . مثلا الاسم موضوع لمفهوم قولنا : ما دلّ على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، فلا يكون معنى الاسم زيدا ، بل هو هذا المفهوم ، وهذا المفهوم معنى لا لفظ ، وقس عليه الفعل[4] والحرف .

وهذا جواب لا ريب فيه ، بخلاف السابق ، بل الجواب فى الحقيقة هو هذا لما عرفت ما فى الأول من الأسئلة[5] الواردة .

---

= رحمه الله تتمثل فى أمرين :-

١- أنّ المقصود من المفرد فى تعريف الكلمة هو ما يقابل المركّب فيقال : هذا مفرد ، أى : غير مراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه .

٢- أنّ الألفاظ التى وضعت لمعنى مركّب مثل : "زيد قائم" ، تعتبر كلمة مفردة من حيث إنّه مدلول لفظ مفرد ، ومركّب من حيث ذاته .

(١) هو قول الشارح المتقدم فى ص٤٤ ، وجواب المحشى عنه .

(٢) فى الأصل : موضوع .

(٣) فى الأصل : يكون .

(٤) فى ج : الحرف والفعل .

(٥) الأسئلة الواردة هى قول المحشى فى السّطر الذى يليه : فإن قلت : هب أن ... الخ .

فإن قلت : هب أنّ هذا المفهوم معنى لا لفظ ، لكن يلزم أن يكون لفظ الاسم مركّبا ؛ لأنّ ذلك المفهوم مركّب .

قلت : ذلك المفهوم [ مفرد بالنسبة إلى لفظ الاسم ؛ لأنّ جزأه لا يدلّ (١) على جزء ذلك المفهوم ] ، ومركّب بالنظر الى ذاته كما مرّ في الكلام .

قوله : ﴿ سلّمنا أن مثل الخبر موضوع لمثل قولنا : " زيد قائم " ﴾ .

هذا جواب تسليمي . وتوضيحه أن يقال : سلّمنا أنّ مثل الخبر موضوع لمثل : " زيد قام " ، [ وهذا الجواب ذاتي ] (٢) ، لكن لا نسلّم أنه يلزم منه أن يكون لفظ الخبر مركّبا ؛ لأنّ المراد باللّفظ المركّب : ما دلّ جزء لفظه على جزء معناه : ك " رامي الحجارة " ، فإن معناه ذات صدر عنه رمي الحجارة ، وجزء اللّفظ دال على جزء هذا المعنى وجزء لفظ الخبر لا يدلّ على جزء معناه ، وإن كان مثل : " زيد قائم " لفظا مركّبا بالقياس إلى معناه ، أعني نسبة القيام إلى زيد ، ومعنى مفردا بالقياس إلى لفظ الخبر ، فيكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ، وهو غير ممتنع [ ١٠/ب ] .

[ قوله ] (٣) : ﴿ والذي يدلّ على أنه لا يدلّ على معنى ، أنه لو

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

دلّ عليه لزم[1] اجتماع التّذكير والتّأنيث ، وهو محال .

أجيب بأنّا لا نسلّم أنّه لو دلّ على معنى لزم الاجتماع ، وإنّما يلزم أن لو كان ذلك المعنى مذكّرا ، وليس كذلك ، بل إنّما يدلّ " قائم " في قائمة على ذات موصوفة بالقيام ، فإذا تجرد عن علامة التأنيث دلّ على التّذكير ، ولم يتجرّد ههنا ، فلم يدلّ على التّذكير[2] فلا يلزم اجتماع التّذكير والتّأنيث .

والذي يحسم مادة (هذا)[3] الإشكال ما ذكره الإمام ركن الدّين الحديثي ، أنّ اللّفظ الدّال على معنى بجوهره ، وعلى آخر بحالة مفرد: كدلالته على التّثنية بواسطة الألف ، والنّسبة بالياء ، والزّمان بواسطة الصّيغة ، والفاعلية وأخويه بواسطة الإعراب ، والتّأنيث بواسطة التّاء والتّعريف بواسطة حرفه[5] . وقد مرّ تحقيق هذا فأفهم[6]

---

(١) المحشّي رحمه الله يرد على جواب الشّارح في منعه دلالة " قائم " في "قائمة "على معنى ، فضلا عن أن يدلّ على جزء معنى قائمة ، وأنّه لو دلّ عليه لزم اجتماع التذكير والتّأنيث .

(٢) في ج : فلم .

(٣) ما بين المعقوفين ] زيادة في ( ج ) .

(٤) هو الحسن بن محمد العلوى المتوفّى بالموصل سنة ٧١٥ ، له شرح لكافية ابن الحاجب ، وهو مثل شرح الرّضي بحثا وجمعا ، بل أكثر منه ، ولكنّه مخطوط ، منه نسخة في باريس تحت رقم ٤٠٥٦ انظر تاريخ الأدب العربي .. لبروكلمان ٥/٣٢٢ ، وكشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

(٥) في ج : حروفه .

(٦) انظر ص ٤١ .

فإنّه يعينك على ردّ اعتراضات كثيرة تـورد فى هذا المقام .

قولـه : ﴿ وهى اسم ، وفعل ، وحـرف [1] ﴾

لأنّها إمّا أن تدلّ على معنى فى نفسها أولا . الثانى : الحرف ، والأول إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا . الثانى : الاسـم والأوّل : الفعل . وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منهما .

الكناية للكلمة ، فالواو بمعنى " أو " . أو للأنواع فالواو [2] على بابهـا والضّمير فى " نفسه " عائد إلى " معنى " ، وفى نفسه : متعلق بمحذوف فى محلّ الجر على أنّه صفة " معنى " .

أى : على معنى حاصل باعتباره فى نفسه ، وبالنّظر إليه ، لا باعتبار تعلّقه بالغـير [3] ، وكذا الضّمير فى غيره . وسيجئ تحقيقـه .

وفى بعض النسخ [4] " نفسها " ، وحينئذ الكناية للكلمة .

فإن قلت : كيف يصحّ انقسام الكلمة إلى الاسم وأخويه (١١/أ) وهى اسم ؟ ، قلت : جهة كونها اسما باعتبار لفظها ، وهى بهذا الاعتبـار غير منقسمة بل باعتبار مدلولها ، وهو القدر المشترك من الثّلاثة المعـبّر

---

( ١ ) المحشى رحمه الله يوضّح جنس الكلمة بأنواعها الثّلاثة ، وفيما تنحصر الكلمة ( انظر الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٦٠ ، وابن يعيـش ١ / ١٩ ، ٢٠ ، والفوائد الضيائية ١ / ١٧١ ، والرضى ١/٦ ، والأشمونى ١ / ٢٢ .

( ٢ ) فى ج : قالوا ، وهو تحريف وتصحيف معـا .

( ٣ ) تقدم التعليق عليها فى ص ٣٩ .

( ٤ ) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦ ، مطبعة عامره ده .

عنه بلفظ " وضع لمعنى مفرد " ، وهو أعمّ من كلّ الثّلاثة .

قال الأندلسي [1] : " والإشكال الصّعب على الحصر [2] ، الحركة الإعرابية ، فإنّها تدلّ على معنى مفرد دلالة وضعية لفظية ، وليست باسم ولا بأخويه " .

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن أحمد ، علم الدين اللّورقي ، مولده بـ " لورقة " من مقاطعة مرسية بالأندلس سنة ( ٥٧٥هـ ) ، وفيها وفي بلنسية تلقّى النّحو عن ابن شريك وابن نوح وغيرهما ، وأخذ عن الجزولي ، ثم رحل إلى مصر ثم إلى دمشق ، فسمع من تاج الدين الكندي ، ثم إلى بغداد فتلقّى عن أبي البقاء العكبري حتى انتهى به المطاف إلى حلب واستوطن هناك .
من آثاره : " شرح المفصل ، وشرح مقدمة الجزولي سماه " المباحث الكاملة " و شرح الشاطبية . توفي بدمشق ( ٦٦١هـ ) .
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٦/٣٣٤ والأعلام ٦/٦ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠ .

(٢) قال الحاجي بابا عبدالكريم في شرحه للكافية المسمى بـ " أوفى الوافية " منه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ( ١٠٦٤ ) ميكروفيلم : " الحصر على قسمين : انحصار الكل في الأجزاء : كانحصار العشرة في أجزائه .
يعني : لا يصدق إطلاق العشرة على كل فرد من أفرادها ، بل يصدق على مجموعها . وانحصار الكلي في الجزئيات : كانحصار الكلمة في الاسم والفعل والحرف .
يعني : يصدق على كلّ فرد من أفرادها من هذه الثّلاثة أنّها كلمة .
وينقسم الحصر ثانيا على قسمين . :
حصر عقلي : وهو أن يكون دائرا بين النّفي والإثبات : كانحصار الدلالة في اللّفظ . . . وغيرها .
وحصر استقرائي : وهو أن يعلم بتتبع كلام العرب : كانحصار الدّلالة اللّفظية في الوضعية ، والطّبيعية ، والعقلية . وكل عقلي استقرائي وليس كل استقرائي عقليا " .

(٣) في (ج) : بالحركة ، بزيادة الباء .

وأجيب بأن ( المراد بـ ) اللفظ[1] : ما يمكن النطق به مستقلا ويكون ذا أجزاء مسموعة ، ولا يمكن ذلك في الحرف ، فلا يكون تعريف اللفظ شاملا لها ، أو بأن يلتزم كونها حرفا ، وقد عرفت جوابا آخر عن أمثال هذه الإشكالات .

قوله : ﴿ وهو منقوض بمثل " ذو " ﴾[2] . كالأسماء اللازمة للإضافة مثل : فوق ، وتحت ، وقدام ، وخلف ، . . . وغيرها .

تقديراً[3] لنقض أن يقال : إن " ذو " له معنى وهو الصاحب ، ولذلك المعنى متعلّق وهو " المال " في " جاءني رجل ذو مال " لا بدّ من ذكر ذلك المتعلّق عند ذكر " ذو " .

قوله : ﴿ لا لأجل دلالته على معناه ﴾[4] .

أي : ذكر المتعلّق في " ذو " لتحصيل الغاية ، وهي جعله صفة للشيء ، لا لأجل أن دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلّقه ، وذكر

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وبه يكون تمام المعنى .

( ٢ ) يعقب الحشي رحمه الله على قول الشارح : إن المراد من قولنا الحرف لا تدلّ على معنى في نفسه ، أن الحرف له معنى ، ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلّق عند ذكر الحرف فيقول ذلك الكلام منقوض بالأسماء اللازمة للإضافة .
شرح الرّضي على الكافية ١/ ٩ ، والإيضاح شرح المفصل ١/ ١٦٠ ، ٦١ بتحقيق د . موسى بناي العليلي ، والفوائد الضيائية ١/ ١٨١ .

( ٣ ) في الأصل : تقرير ، وهو تحريف .

( ٤ ) مازال المحشي يعقب على قول الشّارح : إنّ المتعلّق إنما جيء به للتوصل في جعل اسم الجنس صفة للشيء ، لا لأجل دلالته على معناه .

المتعلّق في الحرف لتحصيل الدلالة ، فيكون ذكر المتعلّق مشروطا في دلالة الحرف على معنـــاه .

قوله : ﴿الكلام[1] : ما تضمّن كلمتيـن بالإسنـاد[2]﴾ .

( و ) [3] " ما "[4] عبـارة عـن اللّفـظ .

---

( ١ ) " المراد منه : بيان أقلّ ما يركب منه الكلام . لا أنّ الكلام لا يكون أكثر من كلمتين " . نقلا عن التّعليقات الموجودة على هامـــش الأصل ، وقد رمز لها هكذا ( غج ) .. يعني : عن الغجدواني .

( ٢ ) قال الرضي ١/ ٨ : " وانما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار ؛ لأنه أعمّ ؛ إذ يشمل النّسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي كما ذكرنـــا .

واحترز بقوله : بـ " الإسناد ، عن بعض ما ركّب من اسمين : كالمضاف والمضاف اليه ، والتّابع ومتبوعه ، وبعض المركّب من الفعل والاسم نحو : ضربك ، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التّركيبـــات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهي : اسم مع حرف ، وفعل مع فعل أو حرف ، وحرف مع حرف ، وذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي : الإسناد الذي هو رابطة ، ولا بد له من طرفين : مسند ومسند اليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنـــدا ومسندا إليه ، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه . والحـرف لا يصلح لأحدهمـــا " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) .

( ٤ ) قال الجامي في الفوائد الضيائية ١/ ١٧٥ بتحقيق د .أسامة طـه الرفاعي : " فقوله : " ما" لفظ يتناول المهملات ، والمفيـــد والمركّبات الكلامية وغير الكلامية . وبقيد " تضمن الكلمتين " خرجت المهملات والمفردات . وبقيد " الإسناد " خرجت المركّبات غـــير الكلامية ، مثل : " غلام زيد " ، "ورجل فاضل" وبقيت المركّبـــات الكلامية ، سواء كانت خبرية مثل : ضرب زيد " و " ضربت هنـــد وزيد قائم " أو انشائية مثل : اضرب ، ولا تضرب ، فإنّ كـل ـــــ

فإن قلت : المتضمّن يطلق ويراد به المستلوم لأمر هو جزء لذلك المستلزم ، كما يقال : الإنسان متضّمن (١١/ ب) للحيوان ، ولا يقال : الإنسان متضّمن للحيوان النّاطق ؛ لأنّ الشّئ لا يتضمّن نفسه وفي الحدّ كذلك .

قلت : المراد بالمتضمّن[1] : المشتمل ، لا الاصطلاحى ، كما يقال: فهمت ما تضمنّه كتابك ، أى : ما اشتمل عليه ، ولو أريد الاصطلاحى فهو صحيح أيضا ؛ لأنّ الكلام فى مثل : " زيد قائم " هو مجموع الكلمتين والرّبط بينهما بالإسناد .

فدلالته على المجموع مطابقة ، وعلى الكلمتين تضمّن .

فالمتضمّن على صيغة اسم الفاعل : هو مجموع الكلمتين بالإسناد .

والمتضمّن على صيغة المفعول : هو الكلمتان فقط ، فلا يلزم اتحاد المتضمّن والمتضمّن .[2]

---

= واحد منهما تضّمن كلمتين : إحداهما ملفوظة ، والأخرى منوية وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة " .

(١) فى ( ج ) : من المتضمن .

(٢) قال الجامى فى الفوائد ١/ ١٧٥ : " فالمتضمّن - اسم فاعل - وهو المجموع . والمتضمّن - اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين ، فلا يلزم اتحادهما " .

قولـه : ( ليفيـد المخاطـب فائدة يصحّ السكوت عليها[1] ) .

أى : سكوت المتكلّم على تلك الفائدة ،أى : لا يعدّ المتلفّـظ لغيا عند الاقتصار[2] عليه ،فإنّك إذا قلت : " زيد قائم " مثلا ،أفـدت المخاطب فائدة يصحّ سكوتك عليها ، بحيث لا ينظر[3] المخاطب للفظ آخر .

أمّا إذا قلت : " غلام زيد " مثلا من الألفاظ المحتملة لأن يكون أحد جزأى الكلام ، فيبقى[4] منتظرا لمسند إليه أو مسند حتى يستفيد .

قولـه : (( ولـذا قـال : تضمّن ولم يقـل : تركّـب ))[5] .

وأجيب عنه بأنّ المستتر فى حكم الملفوظ حقيقة ، والكلام يتحقق بالمسند والمسند إليه فقط ، وهما إمّا كلمتان أو ما يجرى مجراها ، وما عداهمـا من العوارض .

---

( ١ ) تمام الكلام عند الشّارح قوله :" فلمّا قال بالإسناد ،خرج عنه مثل : غلام زيد وإن كان متضمنّا للكلمتين لكنه ليس بالإسناد ،لأنّ المراد بالإسناد : نسبة أحد الجزءين إلى الآخر ، ليفيد المخاطـب فائدة يصحّ السكوت عليها ، نحو : قام زيد " .
انظر ورقة ( ٣/ ب ) من الوافية فى شرح الكافية .

( ٢ ) فى ج : الاقتصار . يعنى : لا يعدّ المتلفّظ به داخلا فى اللغـو لحصول الفائدة .

( ٣ ) فى الأصل : لا ينتظـر .

( ٤ ) فى الأصل : يبقى ،بحذف الفـاء .

( ٥ ) يعقب الحشّى رحمه الله على قول الشّارح : "تضمّن " دون "تركّب" فى تعريف الكلام ، ليدخل فيه أمر المخاطب ، لأنه لوقال : " تركّب "لزم أن يكون الأمر خارجا من الحدّ ، لأنه ليس كلامـا مركّبا من أكثر من كلمتين فى الظاهر ، ولأجل أن تكون المسألـة واحدة قال " تضمن " .

وما ذكره الفجدوانى [1] فى وجه العدول ، من أنّ تضمّن متعدّد بدون صلة ، عن دون " تركّب " ليس بقوىّ ؛ لأنّ ذكر " تركّب مع صلتها ليس بتطويل مملّ حتى (١٢/أ) يعدل عنه . فالأولى أن يقال : عدولـه (عنه) [2] ليس لأجل شموله ، لكون تركّب مثل تضمّن فى الشّمول ، بل لأجل أنّ التّركيب والتّأليف مما يطلق على الأجسام حقيقة . وأمّا على غيرها كالكلام ونحوه : فبالمجاز من حيث التشبيه ، والاحتراز عن الألفاظ المجازية فى التّعريف واجب .

واعلم أنّ بين الكلم والكلام عموما من وجه ؛ لأنّهما يصدقان فى كلام ركّب من أكثر من كلمتين ، ويصدق الكلم بدونه [5] فيما بين كلمات ليس

---

(١) هو جلال الدين أحمد بن على بن محمود الفجدوانى ، كان نحويا كبيرا ، له شرح كافية ابن الحاجب ، توفى حوالى (٧٢٠ هـ) ولشرحه نسخة في برلين تحت رقم ٦٥٧١ - ٦٥٧٢ ، وإلإسكندرية تحت رقم ٢٣ نحو .
انظر بروكلمان ٥/٣١٤ ، وكشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) فى ج : بين الكلام والكلم .
قال الأشمونى ١/٢٧ : " وقد بان لك أنّ الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه ، فالكلام أعمّ من جهة التّركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ، فيجتمعان فى الصّدق فى نحو : " زيد أبوه قائم " ، وينفرد الكلام فى نحو " قام زيد " وينفرد الكلم فى نحو : " إن قام زيد " .

(٤) فى الأصل : يتصادقان .

(٥) فى ج : بدون الكلام .

بينها إسنـــاد [1] والكلام بدونه فيما ركب من كلمتين تحقيقاً أو تقديـــراً ؛ لأن الكلم [2] جمع وأقلّ ما يطلق عليه الجمع ثـلاث .

قوله : ﴿ لأنّ التّركيب العقلي من الاسم ، والفعل ، والحرف لا يزيد على ستة أقسام [3] ﴾ .

قلت : يمكن للعقل أن يصيّرها [4] تسعة ، حاصلة من ضرب الثّلاثـة في الثّلاثة : اسم اسم اسم ، فعل اسم حرف ، فعل فعل فعل ، اسـم فعل حرف ، حرف حرف حرف ، اسم حرف فعل ، إلاّ أنّهم لمّا لم يفرقـــوا

---

( ١ ) في الأصل : فيها . أي : ليس بينها إسناد تام ، مثل " إنّ الذين آمنوا " فهو كلم وليس كلاما ؛ لأن الإسناد غير تام .

( ٢ ) هذا مذهب ابن جنّي ، وعبد القاهر الجرجاني ، وتبعهما ابن أبي الربيع في الملخّص .
يراجع الخصائص ١ / ٢٥ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩/١ وكتاب الملخّص في ضبط قوانين العربية ١ / ١٠١ .
وذهب قوم آخرون الى أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه يدلّ على الماهية من جهة الوضع ، ويدل على الجمع من جهة الاستعمال .
انظر التصريح على التوضيـح ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

( ٣ ) المحشي رحمه الله مازال يوضح أقسام الكلمة في أنواعها الثلاثـة وتمام هذا الكلام من الشارح قوله : " أي : ولا يمكن حصـول الكلام إلاّ في المركّب من اسمين ، نحو " زيد قائم " ، أو من فعـل واسم نحو " قام زيد " ، وإنّما لم يمكن إلاّ من هذين القسمين ؛ لأن التّركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستـــة أنواع وهي : المركّب من اسمين ، والمركّب من فعلين ، والمركّب من حرفين ، والمركّب من اسم وفعل ، والمركّب من اسم وحـــرف والمركّب من فعل وحرف " انظر ورقة ( ٤/أ ) .

( ٤ ) في الأصل : أنـواع .
( ٤ ) في الأصل : يعبرهـا .

بين الاسم والفعل ، والفعل والاسم ، وبين الاسم والحرف ، والحرف والاسم ، وبين الفعل والحرف ، والحرف والفعل ، صارت الأقسام تسعة .

قال الإمام عبد القاهر[1] الجرجاني في بعض مصنفاته : " أعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة ، وإذا ائتلف منها اثنان وأفادا [١٢/ب] نحو " خرج زيد " يسمّى كلاما وجملة . والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا ، وبين الاسمين كقولك : " زيد منطلق" وبين الحرف والاسم في النّداء ، نحو " يا زيد " .

[ فلا ][2] ينخرم[3] حصره بقولهم : ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين أو [ في ][4] فعل واسم .

وأجاب الأندلسي[5] في المحصّل بأنّ الحرف هناك نائب عن الفعل أو فعل واسم على ما قيل ، فبذلك انتظم منه ومن الاسم كلام .

قوله : -{ الاسم : ما دلّ على معنى في نفسه }- .

ذكر الحاجي[6] رحمه الله أنّ الكناية في " نفسه " إن عادت إلى

---

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تقدم ترجمته في ص ٢٦١

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن ج ، ولا يستقيم المعنى إلاّ بها .

(٣) في ج : فينخرم .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من الأصل .

(٥) هو أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسي ، تقدم أن ترجمت له انظر ص ٥٣

(٦) وهو يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض ، تقدم له ترجمة في ص ٢٦٢

الدّال على أن يكون الجار والمجرور صفة " معنى " أى : على معنى حاصل في نفسه بمعنى بنفس الدّال فذلك ممّا لا فائدة فيه ؛ لأنّ حصول المدلول فى الدّال : هو كون المدلول مدلولا [1] بذلك الدّال ، فيكون [2] المعنى : الاسم شئ دلّ على معنى هو مدلوله .

وهذا بديهى الفساد ، مع أنّه ينتقض بالحرف ، فانه يدّل على معنى هو مدلوله ، فيجب أن يكون اسما ، وإن عادت إلى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى ، فيكون [3] أيضا صفة معنى ، فذلك محال ، لامتناع حصول الشئ فى نفسه .. وأجاب عنه [4] بعض الأئمة باختيار الثّانى .

قوله : فذلك محال .

قلنا : لانسلّم ، بل معناه : ما دلّ على معنى باعتباره فى نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، كما يقال : الدّار قيمتها فى نفسها كذا ، أى : لا باعتبار أمر خارج (١٣/أ) من كونها فى وسط البلد وغير ذلك .

وقيل : إنّ الضّمير يرجع إلى الدال ، و"فى نفسه" يتعلّق بدلّ ، وحينئذ يكون " فى " بمعنى الباء ، أى : دلّ على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج

---

(١) فى الأصل : لذلك .
(٢) فى ج : فيكون معنى الاسم .
(٣) فى الأصل : ويكون .
(٤) أى : عن مرجع الضمير فى نفسه .
وبعض الأئمة : وهو ابن الحاجب فى الإيضاح شرح المفصل انظر ١/ ٦٥ ، ٦٦ ، والشريف الجرجانى فى حاشيته على شرح الرضى ، انظر ١/ ٩ .

إليها . وفيه[1] نظر ؛ لأنّ " في " لا يستعمل بهذا المعنى في الأكثر وفي مقابله وهو الحرف ، لا يصحّ هذا المعنى ؛ لأنّ مراد المصنّف على أنّ الحرف يدلّ على معنى ثابت في لفظ يكون غيره ، لا أنّه دلّ بغيره[2] أي : بلفظ آخر معه على معنى ، فيصحّ التقابل .

ويروى في " غير " الإعراب الثّلاث : الجرّ على أنه صفة للمعنى والنّصب على أنّه حال منه[3] ، والرّفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف .

وإنّما قدّم الاسم على أخويه ، والفعل على الحرف ؛ لأنّ الاسم يصلح لجزأي[4] الكلام بخلافهما ، فيتقدم عليهما[5] . والفعل يصلح لأحدهما[6] ، فيتقدم[7] على الحرف ؛ لأنّه لا يصلح لهما .

وفي الاسم خمس لغات : أُسمٌ وإسمٌ " بضم الهمزة " وكسرها " ، والكسر أجود ؛ لأنّ الأصل في همزات الوصل الكسر ، (و)[8] سِمٌ و سُمٌ " بكسر السين[9] وضمها ، وسُمًى كهدى .

---

(١) أي : مجال للتنكير .
(٢) انظر شرح الرضي ١/ ٩ .
(٣) أي : حال من الضمير المستتر في نفسه .
(٤) في الأصل : جزأي ، بحذف اللام .
(٥) في الأصل : فتقدم .
(٦) في ج : لأحده .
(٧) في الأصل : فتقدم .
(٨) ما بين المعقوفين زيادة عن ج .
(٩) في ج : بضم السّين وكسرها .
يراجع الإنصاف في هذه المسألة ١/ ١٥ ، ١٦ ، وابن يعيش ١/ ٢٣ ، ٢٤ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٥ .

وقد نظمها بعضهم فقال :

فى الاسم خمس لغات ليس يعرفها ... إلّا ذو والعلم والآداب فاستمعوا

اُسْمٌ وإسْمٌ هما أصلان وزنهما ... اُفع وإفع وهذا القول متّبع

وبعد ذاك سِمٌ يا قوم ثمّ سُمٌ ... من بعد ثمّ سُمًى هذا الذى وضعوا (١)

وهو عند البصريّين مشتقّ من السّمو (١٣ / ب) وهو العلو ، لأنّه سما على الفعل والحرف ، لكونه مسندا ومسندا إليه ، وأصله عندهم : سمو " بكسر السّين أو ضمّها " كـ " عِضو " و" عُضو " ، فحذفت الواو اعتباطا ، ونقل سكون الميم إلى السّين فجئ بالهمزة ، فوزنه : افع .

وعند الكوفيّين هو مشتّق من الوسم (٢) ، وهو العلامة ، لأنّها (٣) علامة تعرف بها المسمى . وأصله : وسم ، فحذفت الواو اعتباطا ، وجئ بمكانها الهمزة ، ووزنه (٤) اعل .

ودلائل الطرفين ذات (٥) ذيل ، فلا علينا أن نعرض (٦) عنها .

---

(١) فى عجز البيت الأوّل من نسخة ج : ذوى العلم ، وهو خطأ . والأبيات من البسيط ، وبعد بحث طويل لم أعثر على قائلها .

(٢) فى الإيضاح شرح المفصل ١/ ٦٣ "السّمة" مكان "الوسم" .

(٣) فى ج : لأنّه .

(٤) فى ج : فوزنه .

(٥) يراجع فى ذلك الإنصاف ١/ ٦ ، ٧ ، ٨ . وابن يعيش ١/ ٢٣ والمصباح المنير مادة ( سما ) .

(٦) فى ج : أن نتعرض لها .

قولـــه : ﴿ لكن يدخل فيه ما ليس مدلوله الزمان . .الخ ﴾

يعني : قولنا : غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة ، يخرج الفعـــل لكنّه يشمل الأسماء التي لا تدلّ على الزّمـان أصلا : كرجل وزيد وغيرهما وذلك ظاهر . والأسماء التي معانيها الزّمان فقط : كاليوم ، وأمـــس وغدا ، والآن . .وغيرها ؛ لأنّه يصدق على هذه الأسماء أنّها دالّة علـى معنى غير مقترن بأحد الأزمنة (الثّلاثـة)[٢] ؛ لأنّ ذلك المعنى الدّالـة هي عليه ، هو الزّمان ، والزّمان يصدق عليه أنّه غير مقترن بأحد الأزمنـة (الثّلاثة)[٣] ؛ لأنّ الزّمان لا يقترن بالزمان ، وأيضا يشمل ما دلّ علـى معنى مقترن بالزمان[٤] غير الثلاثة : كالاصطباح والاغتباق ، والقيل[٥] والجاشرية[٦] .

---

( ١ ) يوضح المحشي رحمه الله ما أبهمه الشارح بالنسبة لتعريف الاسم حيث قال : "وقوله : غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، يخرج بالفعل لكن يدخل فيه ما لا يدلّ على الزمان نحو: رجل ، وما مدلوله الزّمان فقط نحو : اليوم ، والأمس ، وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثّلاثة نحو : الاصطباح ، والاغتباق " انظر ورقة ( ٤ / ب ) .

( ٢ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش.

( ٣ ) ما بين المعقوفين .. ساقط من الأصل .

( ٤ ) في ج : بزمـــان .

( ٥ ) قال في اللسان مادة (ق ى ل ) : والقيول : كالقيل ، اســـم : كالصّبوح والغبوق . وقيّل الرّجل : سقاه القيل . قال الجوهري في الصحاح مادة (ق ى ل ) : والقيل أيضا : شرب نصف النّهار يقال : قيّله فتقيّل ، أي : سقاه نصف النهار فشـرب .

( ٦ ) الجاشرية : شرب مع جشور الصبح ، نسب الى الصّبح الجاشـــر وفي الصّحاح مادة (ج ش ر ) واصطبحنا الجاشرية : وهو شرب يكون مع الصبح ، ولا يتصرف له فعل .

فإنّ الأول دالّ على معنى وهو الشّرب المقترن بزمان غير الثلاث[1] وهو الصّباح .

والثّاني دالّ على معنى وهو الشّرب (المقترن )[2] بالمساء ، وذلك المشروب ( ١٤/أ) يسمّى صبوحا وغبوقا .

وإنّما ذكر قوله : ( لكن يدخل . . الخ ) : لأنّ القسمين الآخرين لمّا خالط مفهومها الزّمان ، كان مظنّة أن يتوّهم في بادئ الرأى أنها أفعال ، فاحتاج إلى دفع هذا التوهم .

قوله : ﴿ لأنّه[3] أولا لا يدلّ إلاّ على أسكت ﴾.

اعلم أنّ هذه الأسماء موضوعة بإزاء لفظ الأمر أولفظ الماضى ، فـ"رويد" مثلا موضوع للفظ أمهل ، " وهيهات " موضوع للفظ بعد . فلا ترد هذه الأسماء نقضا على الأفعال ، لأنّها تدلّ أولا على اللفظ ، ولا شئ من مفهوم الفعل بلفظ .

وثانيا على المعنى المقترن بالزّمان بواسطة ذلك اللّفظ ، وسيجئ تحقيقه .

---

( ١ ) في ج : الثلاثة .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش .

( ٣ ) مازال المحشى رحمه الله يوضح قول الشّارح في تعريف الاسم حيث قال بعد الموضع السابق مباشرة:" وينبغى أن يراد "بالدلالة" دلالة أولية ، حتى لا ينتقض بأسماء الأفعال "،لأنّ دلالته على الزمان ليست بدلالة أوليه ، لأنّه أولا لا يدل إلا على صيغة اسكت " . راجع الفوائد الضيائية ١/ ١٨٢ ، ١٨٣ .

( ٤ ) ( رويد ) : عند المبرد والزمخشرى مصدر في الأصل ، من أرود =

قولـه : ﴿ لأنّـه يصدق على مجموع الحدّ أنّه دالّ ﴾[1].

( أى : يصدق على مجموع هذا الحدّ معنى مجموع هذا الحد )[2]

فإن قلت : لا نسلّم صدقة ؛ لأنّ " دلّ " يدلّ على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثـة ، وهى الماضـى .

قلت : سلّمنا أن " دلّ " يدلّ على ما ذكرت ، لكن سائر أجزاء الحد لا يدلّ على معنى مقترن ، فيصدق أن يقال : انّ الحدّ يصدق على مجموع الحـدّ .

فإن قلت : أحد الأزمنة الثّلاثة يصدق عليه أنّه مقترن بأحد الأزمنـة الثلاثـة . قلت : قد مرّ الجـواب[3].

---

= يرود ، إروادا ، ثم حذف زوائده وصغر تصغير الترخيم ، وسمى به الفعل .
وذكر الزمخشرى للكلمة ثلاثة أوجه ، وزاد عليها سيبويه قبله وجها رابعا .
أحدهـا : أن يكون اسم فعل .
الثانى : أن يكون مصدرا مضافا إلى المفعول ، يقال : رويد زيد .
الثالث : أن يكون صفة ، كقولهم : ساروا سيرا رويدا .
والوجه الرابع : أن يكون حالا فى نحو : ساروا رويدا .
يراجع كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٨ وكتاب سيبويه ١ / ٢٤٣ والرضى ١ / ١١٨ ، والتصريح ٢ / ١٩٧.

(١) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٤ / ب ، ٥ / أ ) : " ولقائل أن يورد النقض على هذا التعريف من وجهين .
أحدهما : أنه منقوض بنفس الحدّ ؛ لأنه يصدق على مجموع الحدّ أنه دال على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة ، فيلـزم أن يكون مجموع الحدّ اسما ؛ لأنّه كلّما صدق الحدّ صدق المحدود .
والثانى : أنّه منقوض بالخطوط ، والعقود ، والإشارات ، والنّصـب لكونها دالة على معنى فى نفسها غير مقترنه بأحد الأزمنة الثّلاثة لكنّها ليست باسم ؛ لأنّها ليست بكلمـة . " .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

(٣) هو قول المحشى رحمه الله : "فيصدق أن يقال : إنّ الحدّ يصدق على مجموع الحـدّ

قولـه : ﴿ لكنّها ليست باسم ، لأنّها ليست بكلمة ﴾ .

الأولى أن يقتصر على قوله : لكنّها ليست باسم ؛ لأنّ الجواب كونها ليست بكلمة كما سيجئ ، فلو أخذ فى السّؤال (١٤/ب) لم يبق للسّائل مجال السّؤال ، وهو ظاهر .

قوله : ﴿ يمكن أن يجاب[1] عنه ... الخ ﴾ .

اعلم أن منشأ النّقيضين هو لفظ " ما " ؛ لأنّها تعمّ كلّ دالّ من لفظ وغيره ، فلو قلنا : إن لفظ[2] " ما " عبارة عن الكلمة ، لسقط[3] كل واحد من النقضين .

ولو قلنا : إنّه عبارة عن اللّفظ لسقط[4] الثّانى . ولوقلنا : إنّه عبارة عن الشئ لم يسقطا معا .

---

(١) قال الشّارح رحمه الله : " ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال : لمّا قسمت الكلمة إلى اسم وغيره أوّلا ، علم أن الاسم كلمة ، فصار تقدير الحدّ : الاسم كلمة دلّت على معنى إلى آخره ، لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلّم ، فإذن يسقط كل واحد من النّقضين .

أما الأوّل ، فلأنّه لا يصدق على مجموع الحدّ أنّه كلمة ؛ لأن مجموع الحدّ مركب ، والكلمة مفردة .

وأمّا الثّانى ؛ فلأنّ الخطوط ، والعقود ، والإشارات ، والنّصب ليست بكلمة ؛ لأنّها ليست بلفظ " .

(٢) فى الأصل : لفظة .

(٣) فى الأصل : يسقط .

(٤) فى الأصل : يسقط .

قولـــه : ﴿ ولقائل أن يقول : لا يخلو من أن يراد . الخ ﴾[1] .

(و)[2] تحقيق السّؤال أنّه إن أريد بقولك : الاسم هو الذى يـدّل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وأنّ الاسم هو الذى يدلّ على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان معيّن كالماضى مثلا ، يلـــزم منه أن يكون الذى اقترن بزمان غير معيّن كالمستقبل مثلا اسما ، مع أنّـــه فعل ؛ لأنّ حدّه صادق عليه ، فلا يكون حدّ الاسم مانعا لدخول الفعل فيه ، ولا حدّ الفعل جامعا ؛ لأن بعض أفراده خرج منه[3] ودخل فـى حدّ الاسم ، هـذا خلف ،أى : باطـل .

وإن أريد أنّه هو الذى دلّ على معنى غير مقترن بزمان غير معـــيّن يلزم منه أن يكون الذى اقترن بزمان معيّن كالماضى مثلا اسما ؛ لأنّـــه يصدق عليه أنه غير مقترن بزمان غير معيّن ؛ لأنّ المفروض أنه معيّن ، بل يلزم منه خروج جميع الأفعال عن حدّ الفعل ، ودخولها فى حدّ الاســم ؛ لأنه ما من فعل إلاّ وهو مقترن (ج ١٥/أ) بزمان معيّن فى أصل وضعـــه وعدم اقترانه إنّما هو بحسب العارض ، فينتقض حد الاسم والفعل كذلك .

---

(١) هنا يناقش المحشى رحمه الله الإشكال الموجه إلى الشّارح فى تعريف الاسم والفعل ، والإشكال قوله : " ولقائل أن يقول : لا يخلـــو من أن يراد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد منها بعينه : كالماضـــى مثلا ، أو واحد غير معيّن بعينه ، وأيّا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل .
أمّا ان أريد به واحد بعينه كالماضى مثلا ، فلأنه يلزم منه أن يكـون الذى يقترن به غير ذلك المعيّن اسما لا فعلا
وأمّا إذا أريد به واحد غير معيّن ، فلأنه يلزم منه أن يكون الذى يقترن به واحد معيّن كالماضى مثلا اسما ولا فعلا ، فلا يكون حدّ الاسم مانعا ، ولا حدّ الفعل جامعا ، وقد وجب أن يكون الحد جامعا ومانعا" .
انظر ورقة (٥/أ) من الوافية فى شرح الكافيـــة .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى (ج) (٣) فى ج : خرج عنه .

وفي قوله : ﴿ لأنّه يلزم منه أن يكون الذى يقترن به الزّمان المعين لم يكن فعلا بل اسما ﴾[1] وأمثال هذه العبارة تسامح ؛ لأنّه جعل الزّمان مقترنا بالمعنى ، والأمر بالعكس . والأولى أن يقال : لأنّه يلزم [ منه ] [2] أن يكون الذى يقترن بغير ذلك المعيّن .

هذا ،، وتحقيق الجواب أن يقال : إنّ الاعتراض إنّما يرد إذا أخذ الواحد مقيدا بالتّعيين أو بعدم التّعيين ، أمّا إذا أخذ مطلقا أى : غير مقيد بشئ [ منهما ] [3] فلا ؛ لأن المقيد يصدق عليه المطلق فلمّا اقترن بالواحد المقيد بالتّعيين ، صدق أنه مقترن بالواحد المطلق وهو أحد الأزمنة الثلاثة من غير تقييد بالتعيين أو بعدمه .

قوله : ﴿ لأنّا نقول : لا نسلّم لزوم ذلك ﴾ .

أى : لا نسلّم عدم كون المقترن بالزمان المعيّن فعلا ، على تقدير أن يراد واحد مطلق ؛ لأنّ الذى اقترن به الزّمان المعيّن . . الخ ، وهذا ليس بجيّد ؛ لأنّه وإن كان دافعا لعدم صدق الفعل على الذى اقترن بالزّمان المعيّن ، لكنّه ليس بدافع لصدق الاسم على الذى اقترن بذلك الزّمان .

---

( ١ ) فى المخطوطتين " الذى يقترن به الزمان غير ذلك المعين اسما .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

( ٤ ) وقد أجاب الشّارح عن هذا الإشكال بقوله : " وجوابه : ألا ـــ

قولـه : ﴿ اعلم أنّ الخواص [ ١٥/ب ] جمع خاصّة . . الخ ﴾[1] .

الخواص : جمع خاصّة ، تأنيث خاص ، ثم صارت اسما للشّيء الـــذى يختصّ بالشّيء ويلازمه .

أما فى قولك : أتلذّذ برؤيتك خاصة ، أو أذكرك خاصّة ، فهى مصدر ك : " باقية " ، ومنه قوله تعالى : " فهل ترى لهم من[2] باقية " أى : [من][3] بقاء . وكذلك " فاصلة " ، إلّا أن مجئ [المصدر][4] على وزن

---

= يراد به واحد معيّن ولا واحد غير معيّن ، بل واحد منها من غير تقييده بالتّعيين أو بعدم التّعيين . لا يقال لقائل أن يعـــود ويقول : لا جائز أن يراد به واحد من غير تقييده بالتّعيـــين أو بعدم التّعيين ؛ لأنّه يلزم منه أنّ الذى اقترن به الزّمان المعيّن : لم يكن فعلا ، بل اسما ، لكنّه ليس كذلك ؛ لأنّا نقول : لا نسلّم لزوم ذلك ؛ لأنّ الذى اقترن به الزمان المعيّن صدق عليه أنّـــه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ولا منافاة بين واحد منها وبين المعيّن لجواز اجتماع واحد منها مع التّعيين ، وإن لم يقيّد به" .
انظر ورقة ( ٥/أ ) ( ٥/ب ) .

( ١ ) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة ( ٥/ب ) : " اعلم أنّ الخواص جمع خاصّة ، وهى ما يختصّ بالشّيء ، سواء وجد فى جميع أفراده كالكاتب بالقوّة بالنّسبة إلى الإنسان ، أو فى بعض أفراده كالكاتب بالفعـــل بالنّسبة اليـــه .
واعلم أيضا أنّ معرفة الاسم قد يكون بالحدّ وقد يكون بالخاصّـــة والفرق بين الحدّ والخاصّة : أن الحدّ مطرد بمعنى أنه كلمـــا صدق الحدّ صدق المحدود . مثلا " أى " كلمة صدق عليها أنها دلّت على معنى فى نفسها ، غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة ، صدق عليها أنها اسم ومنعكس ، بمعنى أنه كلما صدق المحدود صـــدق الحدّ ، بمعنى أنه كلما صدق عليه أنه اسم صدق عليه أنه كلمـــة دلّت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة " .

( ٢ ) الحاقـــة ،، ٨

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

( ٤ ) ما بين المعقوفين : ساقط من ( ج ) .

(اسم)[1] الفاعل المؤنث في غاية القلة ، يحفظ ولا يقاس عليه . يقال : خصّصت الشيء (بكذا)[2] ، أخصّه ، خاصّة وخصّيصى ، وخصوصية أو ( خصوصية )[3] " بفتح الخاء وضمها "، لكن الفتح أفصح .

قوله : ( وهي ما يختصّ بالشيء ، سواء وجد في جميع أفراده ) . إن كانت لازمة : كالكاتب بالقوة ، أي : بالإمكان ، أو في بعضها إن كانت مفارقة : كالكاتب بالفعل .

قوله : ﴿ والفرق بين الحد والخاصة : أنّ الحدّ مطرد . . الخ ﴾ اعلم أنّ الاطراد[4] : التلازم في الثبوت ، أي : كلّ ما صدق عليه الحدّ صدق عليه المحدود . والانعكاس : التلازم في الانتفاء ، أي : كل ما لم يصدق عليه الحدّ لم يصدق عليه المحدود .

والجامعيّة : كون الحدّ متناولا لكل فرد[5] من أفراد المحدود ، وهو لازم للانعكاس ؛ لأنّ الحدّ إذا كان منعكسا ، كان جامعا لجميع أفراد المحدود

والمانعيّة : كون الحدّ بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار[6] المحدود ، وهو لازم للاطّراد ؛ لأن الحدّ إذا كان مطّردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .
( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .
( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .
( ٤ ) في ج : اطراد ، باسقاط الألف واللام .
( ٥ ) في الأصل : لكل واحد . راجع ابن يعيش ٢٤/١ في تفصيل الكلام عن الفرق بين الحدّ والخاصة .
( ٦ ) قيل : هو جمع " غير " بمعنى سوء . انظر اللسان مادة ( غير ) .

قولـــه : ﴿ وإنّمـــا لم ينعكس الخاصـــة ﴾[1].

أى : لم يجب انعكاسها ، لجواز كونها غير شاملة لجميع أفراد ما هى خاصّة له ، فإنّ الخاصّة الشّاملة أى : الموجودة فى جميع الأفـــــراد: كالكاتب بالقوّة منعكسة . وغير الشّاملة ؛

أى : المجودة فى بعضها غير منعكسة : كالكاتب بالفعل .

قولـــه :﴿ثم نقول : قوله : ومن خواصه إشارة إلى كثرة خـــواص الاسم ؛ لأنّ " من " للتبعيض ﴾[2] .

ولفظ الخواص للكثرة ، فعلم أنّ المذكور بعض الخواص ، وأنّ خواصه كثيرة . ( و)[3] منها : التّثنية والجمع ، والتّصغير ، والنّسبة ، والفاعليّة والمفعوليّة ، والمبتدئية ، والنّداء ، والوصف ، والتأكيد المعنوى ، وعـــود الضّمير إليه ، وكونه ضميرا ، ولحوق تاء التّأنيث المتحرّكة . ودليـــــل اختصاص هذه الأشياء مذكور فى المطولات[4] فليطالع ثمـــة .

---

( ١ ) قال الشارح فى ورقة ( ٥/ب) ( ٦/أ ) : " وأنّ الخاصة مطّردة : بمعنى أنه كلّما وجد خاصة الشّئ وجد ذلك الشّئ . مثلا " أى " كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها أنّها اسم ، وغير منعكســـة ؛ لأنّه لا يمكن أن يقال : كل اسم صح دخول اللام عليه . فـــإنّ كثيرا من الأسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر وغيرها . وإنّما لم ينعكس الخاصّة ، لجواز كونها غير شاملة لجميع أفراد مـــا هى خاصّة لـــه ".

( ٢ ) وقال فى نفس الموضع: " نقول : قوله : من خواصه إشارة إلى كثرة خواص النّحو ؛ لأنّ من (للتّبعيض) ، إلاّ أنّ المصنّف لم يذكر إلاّ ما هو أشهر وأكثر استعمالا ، وهى على ضربين : أحدهما لفظـــى والثانى معنـــوى " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى المخطوطتين من غير لزوم .

( ٤ ) جاء فى الإيضاح شرح المفصل ١/ ٦٧" والدليل على أنّ ـــــــ

قوله : ﴿ فاللّفظي : دخول لام التّعريف ﴾[1] وفي المفصّل " حرف التعريف " .[2]

وهذه العبارة أولى من عبارة الكافية ، عبارته[3] تشمل اللّام والميم في مثل قوله صلّى اللّه عليه وسلّم : " ليس من امبرا مصيام في امسفر"[4] وعبارتها[5] تشمل اللّام فقط .

ولعل عدم اعتبار الشيخ الحاجي الميم ؛ لأنها مبدلة من اللام في الحديث المذكور ، واللام أشهر وأكثر استعمالا .[6]

---

= الصّفات لا تكون إلّا للأسماء ، أنّ العرب وضعت الأسماء وضعا عاما ، وهو كونها يخبر بها وعنها ، ووضعت ما سواها أعني الأفعال وضعا خاصا ، فلم يحتج الى ذلك فيه " .
وفي الأشموني ١ / ٣٩ " وأمّا النّداء ؛ فلأنّ المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسما ، وأما المسند ؛ فلأنّ المسند إليه لا يكون الّا اسما " .

(١) قال الشارح في ورقة (٦/أ) : " فاللفظي ثلاثة : أحدهما : دخول لام التعريف . وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل إلى التعريف ؛ لأنه خبر ، وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد المخاطب . والثاني : دخول الجرّ " .

(٢) راجع المفصل للزمخشري ص ٦ .

(٣) الضمير يعود على المفصل .

(٤) هذه لغة حمير ونفر من طيء ، ويحكى ابن يعيش أنّ النّمر بن تولب لم يرو غير هذا الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام . أمّا الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام فيقول : إنما هو عن كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه .
يراجع الرضي ٢ / ١٣٦ ، وابن يعيش ٩ / ٢٠ ، والفتح الرباني ١٠/١٠٧ دار الشهاب بالقاهرة .

(٥) الضّمير يعود على الكافية .

(٦) لذلك لم يتعرض ابن الحاجب في كافيته لذكر هذه اللغة ، بخلاف شرحه في الإيضاح شرح المفصل ، فقد ذكرها مع الحديث في ٢/٣٦٨ .

قولـه : ﴿ وإنّما لم يدخل لام التّعريف ﴾.

هذا على مذهب سيبويه[1] . وأمّا عند الخليل فعلامة حرف التّعريف هي الهمزة مع اللّام .

وإنّما لم [ ١٦/ل] يتصرّف لعدم دخولها الحرف ؛ لأنّ الحرف لا يستقل بالمفهومية ، فهو كالجزء مما يدخل عليه ، وجزء الكلمة لا يستحق تعريفا على حيالـه .[2]

وأما قول الشاعـر[3] :

[ فيستخرج اليربوع من نافقائه ] ومن جحره بالشيخة اليتصلع .[4]

---

(١) مذهبه هو : أن أداة التعريف هي اللام وحدها ، زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن .

(٢) يقال : قمت حيال فلان "بكسر الحاء" أي : قبالته . وفعلت كل شيء حياله أي : بانفراده .
انظر المصباح مادة ( ح ى ل ) .

(٣) وهو ذو الخرق الطّهوى ، شاعر جاهلي .

(٤) البيت من الطويل ، لذى الخرق الطهوى ، وما بين المعقوفين من صدر البيت محذوف من المخطوطتين .. وقبله :

أتاني كلام النعلبي ابن دبسق ففي أيّ هذا ويله يتـرّع .
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع .

وبعـده

ونحن أخذنا الفارس الخير منكم فطل وأعيا ذو الفقار يكـرّع .
ونحن أخذنا قد علمتم أسيركم يسارا فتحدى من يسار وتنفع .

قوله : فيستخرج اليربوع ، الفاء للسببيه ، ويستخرج : منصوب

. . . . . .

---

بأن مضمرة وجوبا ، وهو مبنى للمفعول . ويجوز البناء للفاعل نسبة إلى الألف .

اليربوع : حيوان من الفصيلة اليربوعية ، صغير على هيئة الجرد الصغيرة له ذنب طويل ينتهى بخصلة من الشعر ، وهو قصير اليدين طويل الرجلين .

هذا تعريف المجمع اللغوى بالقاهرة ، انظر المعجم الوسيط مادة ( ر ب ع ) .

اليربوع له جحران :-

أحدهما القاصعاء ، وهو الذى يدخل فيه ، والآخر النافقاء وهو الجحر الذى يكتمه ويظهر غيره ، وبه شبه المنافق ؛ لأنه يخرج من الإيمان من غير الوجه الذى دخل فيه .

الشّيخة : قال البغدادى فى الخزانة ١٩/١ :" وقوله بالشّيخة : رواه أبو عمر الزاهد وغيره تبعا لابن الأعرابى ( ذى الشيخة ) ، وقال : لكل يربوع شيخة عند جحره ، ورد الأسود أبو محمد الأعرابى الغندجانى على ابن الأعرابى وقال : ما أكثر ما يصحف فى أبيات المتقدمين ، وذلك أنه توهم أن " ذا الشيحة " موضع ينبت الشيح ، وإنما الصحيح ، ومن جحره بالشّيخة "بالخاء المعجمة " .

وقال : هى رملة بيضاء فى بلاد نبى أسد وحنظلة ، وكذا رواه الجرمى أيضا والشين فى الروايتين مكسورة .

وقوله اليتقصّع : بالبناء للمفعول يكون صفة للجحر ، وصلته محذوفة تقديره : من جحره الذى يتقصع فيه . والبناء للفاعل يكون صفة لليربوع ولا حذف .

ويروى أبو زيد ( المتقصع ) بصيغة اسم المفعول على أنه متفعل من القاصعاء ، فيكون صفة أيضا لليربوع على حذف الصلة ـــــ

والذى جرّأه على إدخالهما على " يتقصّع " وهو فعل مضارع أنه رآهما فى الصّفات بمعنى " الذّى " فأدخلهما فى الفعل دخول " الذى " .

وقول أبى الدقيش[1] : " أشدّ النهل " حين قال له الخليل : هل لك فى ثريدة كأنّ ودكها[2] عيون الضّياون[3] ؟ محمول على أنه اسم ، بدليل تشديده ، لما أنّ الاسم المتمكن لم يوجد أقلّ من ثلاثة أحرف .

---

نقلا عن الخزانة بتصرف .

ومعنى البيت : لا تحاربونا فنجمع لكم جيشا يحيطون بكم قتلا وأسرا ، حتى لا ينجو منكم أحد ، ولو كنتم كالربوع فى الحيلة .

والشاهد فيه : أنه أدخل على الفعل المضارع " يتقصع " الألف واللام على أنهما صفات بمعنى الذى اسم موصول .

يراجع ابن يعيش ١ / ٢٥ ، والمعجم الوسيط فى " أل " .

(١) كان من ثقات الأعراب وعلمائهم ، وكان فصيح اللسان ، أخذ عنه الخليل بن أحمد واختلف إليه . راجع المزهر ٢ / ٤٠١ ، ٤٠٢ .

(٢) الودك : دسم اللحم . انظر الصحاح مادة ( و د ك ) .

(٣) الضيون : النّسور الذكر ، ويجمع على الضّياون ، صحت الواو فى جمعها لصحتها فى الواحد ، وإنما لم تدغم فى الواحد ؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل .

انظر المرجع السابق مادة ( ض و ن ) .

والحادثة فيها روايات أخرى ، كرواية ابن برّى أنه قال ابن حمزة : روى أهل الضبط عن الخليل أنه قال لأبى الدقيش أو غيره : هل لك فى تمرة وزبد ؟ .

قولـــه :﴿ وإنّمـــا قال : دخول الجرّ ولم يقل دخول حرف الجـــرّ ؛ لأن حرف الجرّ يدخل [ على ] [1] الفعل على سبيل الحكاية ﴾ .

إذا أريد لفظه ، وكذلك يدخل الحرف كقولك : زيد مرفوع بـــمـــا " نفى " ما زيـــد قائمـــا .[2]

وفيه نظر ؛ لأنّه حينئذ يراد به اللّفظ ، وهو اســـم .

---

= فقال : أشدّ الهلّ وأوحاه . وفى رواية أنه قال له : هل لك فى الرطب ؟ قال : أسرع هلّ وأوحاه . لكنها كلها تثبـــت أن أبا الدقيش الأعرابى جعل هل الاستفهامية اسما وعرّفـــه وأعربه ، وزاد على ذلك فى الاحتياط بأن شدده غير مضطـــر لتتكمّل له عدة حروف الأصول ، وهى الثلاثـــة .
يراجع اللسان مادة (هـ ل ل ) ، وتاج العروى مادة (هـ ل ل ).

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .
قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٦/أ ) : " إنما قال دخول الجرّ ولم يقل دخول حرف الجرّ، لأن حرف الجرّ يدخل الفعل على سبيـــل الحكاية ، كما يقال : " زيد مرفوع بقام " فى قولنا : قام زيد .
وفيه نظر ؛ لأن المراد " بقام " ههنا لفظه ، فيكون اسما . فالأولى أن يقال : إنما قال دخول الجرّ ولم يقل دخول حرف الجـــر، ليشمل جرّ المضاف اليـــه " .

( ٢ ) قال ابن هشام معلقا على ذلك فى أوضح المسالك ١/ ١٣ ، ١٤ طبعة دار الفكر بقولـــه :
" وليس المراد به حرف الجرّ ؛ لأنه قد يدخل فى اللّفظ على ما ليس باسم ، نحو : عجبت من أن قمت ، بل المراد به الكسرة الـــتى يحدثها عامل الجر ، سواء كان العامل حرفا ، أم إضافة ، أم تبعية" .

ولهذا قال صاحب اللّباب[1] : " ومنها دخول حرف الجرّ " .

وقال صاحب الإقليد[2] : " فإن قلت : لم جعل حرف الجرّ خصيصة للاسم لا الجرّ نفسه ؟ .

قلت : لأنّ الجرّ قد يدخل في غير الاسم : كقولك : يوم يقوم زيد " ، فيقوم مجرور وليس باسم " .

وفيه أيضا نظر ؛ لأنّ "يقوم زيد " في تقدير الاسم ، فالأولى أن يقال: إنّ كلّ واحد من [١٧/أ] عبارتي الكافية واللّباب ليست للاحتراز ؛ لأنّه لمّا دلّ الدّليل على اختصاص الجرّ ، علم أنّ الجار أيضا مخصوص ، ولمّا دلّ على اختصاص الجار علم أنّ الجرّ أيضا مخصوص ؛ لأنّه[3] لمّا اختصّ الأثر بالشّيء اختصّ المؤثّر وبالعكس .

---

( ١ ) يراجع لباب الإعراب ص ٦٨ من النسخة المحققة ، رسالة لنيل درجة الماجستير بإعداد الطالب بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود العام الجامعي ١٤٠١/، ١٤٠٢ هـ .
وصاحب اللباب هو : تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالفاضل الإسفرائيني ، أحد علماء النحو المشهورين في القرن السابع الهجري .
من آثاره في علم العربية : اللباب في علم الإعراب ، وشرح المصباح للمطرّزي سماه " ضوء المصباح " وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ورسالة في الجملة الخبرية . توفي رحمه الله سنة ( ٦٨٤هـ ) .
يراجع ترجمته في كشف الظنون ٢ / ٥٤٣ ، والأعلام ٧/ ٢٥٩ ، ومعروكلمان ٥/٢٦٩.

( ٢ ) هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي ، من شراح المفصل شرح المفصل وسماه الإقليد ، وهو شرح كبير ذكر فيه أن الشرح بين تطويل وتقصير ( انظر كشف الظنون ٢/١٧٦٥ ، ومفتاح السعادة ١/١٩٨ .

( ٣ ) في ج : لما أنّه .

وأمّا قول الشاعر :[1]

واللّه ما ليلى بنام صاحبه ... [ ولا مخالط اللّيان جانبه ][2] .

فمتأوّل .

وتأويلة : ما ليلى بليل نام صاحبه ، فحذف الموصول وأدخل الجار الصّفة .

---

(١) لم أقف على نسبة لهذا البيت إلى قائل معين .

(٢) البيت من الرّجز ، وقد ذكر في شواهد الإنصاف برقم ٦٤ ، ٢/ ١١٢ بهذه الرواية . وورد في اللّسان مادة (ن وم) دون عزو إلى قائل معين ، ويروى صدره في الخزانة ٤/ ١٠٦ هكذا :

واللّه ما زيد بنام صاحبه .

وورد ذكره كذلك في باب نعم وبئس من شواهد الأشموني برقم ( ٥٧١ ) ٣/ ٢٧ ، وشواهد قطر الندى برقم ( ٨ ) ص ٢٩ ، والهمع ١/ ١٣ بتحقيق د . عبد العال سالم ، والدرر ١/ ٧٦ بتحقيق د . عبد العال سالم .

واللّيان : مصدر لاَنَ ، مثل اللين . تقول : لأُن الشّئ يلين لينا وليانا أي : سهل . واللّه : الواو للقسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، وما ليلى : ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، ومهملة على لغة التميميّين . ليلى : اسم " ما " عند الحجازيين ، ومبتدأ عند التميميّين . بنام صاحبه : الباء حرف جرّ زائد دخلت على مقدر هو خبر " ما " ، أو خبر المبتدأ على كلتا اللغتين . نام صاحبه : فعل وفاعل . ولا مخالط على كلا التقديرين جائز ، إن جعلت محلها رفعا رفعته وان جعلت محلها نصبا نصبته . ومخالط : مضاف ، اللّيان : مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله . وجانبه : فاعل مخالط وهو : مضاف ، والهاء : مضاف إليه .

والشّاهد فيه قوله : بنام ، حيث دخل حرف الجرّ على الفعل

وقيل : نام صاحبه علم[1] شخص كتأبط شرا .

قوله : ﴿ ولا أمكنيه للفعل في الاسمية ﴾[2] .

فان قلت : لم لا يجوز أن يدخل الفعل دليلا على أمكنيّة الفعل في الفعلية وكذا ( في )[3] الحرف ؟ .

قلت : لأنّ معنى الأمكنية : كون الاسم باقيا على أصله غير مشابه للفعل والحرف ، وهما عاريان عن هذا المعنى .[4]

قوله : ﴿ فإنّه مقابل ، وعوض عن النّون الذي في مسلمين ﴾[5] .

إشارة إلى أن تنوين المقابلة داخلة في تنوين العوض ، ولذا لم يذكرها بعض النحويين .

---

= لفظا ، وقد علم أن حرف الجر خاص بالدخول على الأسماء ، فلزم تقدير اسم يكون معمولا لحرف الجرّ ، تقديره :
ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه .

( ١ ) انظر الخصائص ٢ / ٣٦٧ ، والخزانة ٤ / ١٠٦ ، والعيني ٤ / ٤ .
أما تأبط شرا فستأتي ترجمته في ص .

( ٢ ) يناقش المحشي رحمه الله قول الشّارح : " أمّا تنوين التمكن فلكونه دليلا على أمكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ، ولا أمكنيّة للفعل في الاسمية ؛ لأنّ التمكن لا معنى له في الفعل ؛ لأنّ معناه في الاسم كونه لم يشبه الفعل ، فلم يصحّ وضعه فيه فلم يدخل هذا التّنوين الفعل ، على ما يجيء في بابه ، ولمّا لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة " انظر ورقة ٦ / أ ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٤ ) في هامش الأصل " ولو كان التّمكن في الفعل ، كان معناه أنّ هذا الفعل لم يشبه ، ولو كان في الحرف ، لكان معناه هذا الحرف لم يشبه الحرف ، وهذا أيضا لغو " .

( ٥ ) قال الشّارح في ورقة ( ٦ / ب ) : " وأمّا تنوين المقابلة نحو التّنوين الذي في مسلمات ، فإنّه مقابل وعوض عن النّون في مسلمين " .
وفي المخطوطتين مسلمي ، والصواب مسلمين .

قوله :﴿ وأمّا تنوين الترنّم ، فليس مخصوصا بالاسم ، بل يدخل الاسم ﴾ كقول جرير :(١)

أقلّي اللّوم عاذل والعتابن(٢) .

﴿ والفعل ﴾ كقوله :

وقولي إن أصبت لقد أصابن .

---

(١) اسم أبيه عطية ، من فحول الشّعراء في الإسلام ، تعلّم نظم الشّعر في مطلع حياته بالرّجز ، ثم انحدر من اليمامة إلى البصرة بعد أن أصبح شاعرا فحلا ، فاتّصل بالأمراء ونال حظا كبيرا من الشّهرة من بين الشّعراء . توفي باليمامة سنة ١١٤هـ ، بعد وفاة الفرزدق بستة أشهر .

(٢) البيت من الوافر ، وهو مطلع قصيدة طويلة في هجو عبيد الرّاعي النّميري ، عند ما كان يميل إلى الفرزدق ويعادي جريرا ، ومن أراد المزيد من سبب هجوه اياهما فليراجع الخزانة ١/ ٣٤ ، ٣٥ .

وبعده :

أجدّك ما تذكّر أهل نجد وحيّا طالما أنتظروا الإيابا .
وهاج البرق ليلة أذرعات هوى ما تستطيع له طلابا .
فقلت بحاجة وطويت أخرى فهاج عليّ بينها اكتئابا .

عاذل : منادى مرخم ، أصله : يا عاذلة . والعتابن : معطوف على اللّوم ، لقد أصابن : مقول القول . وجواب الشّرط محذوف وجوبا يفسّره جملة القول ، تقديره : ان أصبت لا تعذلي وقولي لقد أصاب .

والمعنى : لا تعذليني يا عاذلة ، وصوّبيني فيما أفعله .

والشّاهد فيه قوله : العتابن وأصابن ، أصلهما العتابا وأصابا فجئ بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنّم والتغني .

والبيت عند ما يأتي على غير قافية الأبيات مردّ ذلك أنّ الشّعراء بعضهم كان ينشر شعر بعض ، فكلّ يتكلم بلهجته .

والبيت في المقتضب ١/ ٢٤٠ ، والخصائص ١/ ١٧١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١١٠ بتحقيق

﴿ والحرف ﴾ كقوله[1] :

تقشّع وجهها كالبدر لمّا ... يحرّق شوقها قلبي وإنّـن[2] .

وأما قول الشاعـــر :

ألام على لـوّ ولو كنت عالما ... بأذناب لوّ لم تفتني أوائله[3] .

فعلى جعله " لو " اسما ، ولذا شدّد لامه[4] ( ١٧/ب ) .

---

(١) د . صاحب أبو جناح ، وابن يعيش ٤/ ١٤٥ ، والرضـــى ١/ ١٤ والخزانة ١/ ٣٤ ، والمغني شاهد رقم ( ٦٤٢ ) ١/ ٣٧٨ ، والنوادر ١٢٧ والاشمونـي ١/ ٣١ .

( ١ ) لم أقف على قائل معيّن لهذا البيـت .

( ٢ ) البيت من الوافر ، وأصل الكلمة و " إنّ " ، وإنّما دخل عليهـــا التّنوين للتّغني والتّرنّم . والبيت ظاهـــر .

( ٣ ) لم أقف كذلك على نسبة لهذا البيت إلى قائل ، وقد ذكر سيبويه البيت وتبعه غيره من النّحاة ممن استشهدوا به دون أن ينسبـــوه إلى أحد ، انظر سيبويه ٣/ ٢٦٢ بتحقيق عبدالسلام هـــارون والمقتضب ١/ ٢٣٥ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٠ وابن يعيش ٦/ ٣١ ، والهمع ١/ ١٠ ، والدرر ١/ ٧٢ .

قوله بأذناب لو : الأذناب : الأتباع ، جمع ذنب ، كأنّهم في مقابل الرّؤوس وهم المقدمون .

انظر اللسان مادة ( ذ ن ب ) .

والمعنى : " قد تصدق الأماني ، إلاّ أنّني تركت منها لمكـــان اللّوم ما لو طلبته لأدركت غايته ، ولكنّي لم أعلم عاقبته ، فضيعـــت أولـــه " .

قاله الأعلم نقلا من الدّرر ١/ ٧٢ بتحقيق عبدالعال سالم مكرم .

( ٤ ) نظرا لأنّه لم يحكها ، وإنّما أعربهـــا .

قوله : ﴿ لزم[1] أن يكون مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو غير جائز ﴾ .

وفيه نظر ؛ لأنّه يشكل بمثل : أعجبني ضرب زيد ، فإنّ الضرب مسند إلى " زيد " مع أنّه مسند إليه لـ " أعجبني " .

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ عدم اجتماع الإسناد والإسناد إليه إنّما هو في الفعل وأمّا في الاسم فيجوز اجتماعهما كما رأيت .

ولو قال : وإنّما اختصّ الإسناد إليه بالاسم ؛ لأنّه بالإسناد إليه يصير محكوما عليه ، وأنّه خلاف وضع الأفعال ، لاندفع الشّغب[2] .

[ و ][3] أمّا قولهم : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[4] فمحمول على حذف " أن " .

---

( ١ ) هذا شروع من الشّارح رحمه الله في بيان خواص الاسم المعنوي بعد أن تقدم ذكر اللفظي ، فقال : " وأما العلامات المعنوية فاثنتان - "في الوافية شرح الكافية" ( فاثنان ) ولعله سهو من الناسخ - أحدهما الإسناد ، أي : كونه مسندا إليه . وإنّما اختصّ الإسناد بالاسم ولم يدخل الفعل ؛ لأنّ الفعل مسند إلى شيء دائما فلو وقع مسندا إليه لزم أن يكون مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو غير جائز " . ( انظر ورقة ( ٦/ ب ) .

( ٢ ) الشّغب : هو تحريك الشّر . ( انظر المصباح مادة (ش غ ب ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٤ ) المثل للمنذر بن ماء السّماء في حادثة وقعت لشقة بن ضمرة ابن جابر من نهشل ، وذلك عندما أعجب المنذر حديثة .
والمثل روى " بضم العين وفتحه " تسمعُ وتسمعَ . والقصة مذكورة في الفاخر برقم ( ١٢٤ ) ص ٦٥ ، ومجمع الأمثال للميداني ص ١٧٧ والمستقصى في أمثال العرب برقم ( ١٥١٨ ) ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .
والمثل يضرب لمن خبره خير من مرآه .

قوله : (١) ﴿ والإضافة ، أى : كونه مضافـا ﴾ .

فسّر الإضافة بكونه مضافا ونفى كونه مضافا إليه من خواصّه فى شرحه الكبير (٢) .

وفيه نظر ، لأنّه كما أنّ كونه مضافا من خواصه ، كذلك كونه مضافـا إليه من خواصّـه .

أما اختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشّـارح .

وأما اختصاص كونه مضافا إليه فلأنه (٣) محكوم عليه فى المعنى بما نسب إليه ، والأفعال لا يحكم عليها . صرّح به الإمام ركن الدين الحد بشى (٤) وغيره والشّارح أيضا معتـرف به كما سيأتى فى بحث الإضافـة .

فإن قلت : قد يقع الفعل مضافا إليه كقوله تعالى : " يوم ينفـع الصّادقين " (٥) قلت : المضاف إليه فى الحقيقة هو الاسم المخرج من الجملة فإن " مررت " (١٨/أ) مضاف إلى " زيد " بواسطة حرف الجرّ .

---

(١) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة ( ٦/ب ) : " والثّانى الإضافـة أى : كونه مضافا بتقدير حرف الجرّ ." .

(٢) هو المسمّى بالبسيط ، منه نسخة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقـم ١٣٤/٤١٥ ونسخة ثانية فى الأسكوريال تحت رقم ٩٤ ، فهرس الأسكوريال ٢/٥٦ ، وثالثة فى جامع الزّيتونة بتونس تحت رقـم ٣٩٨٧ فهرس الأحمدية ٢٩٢ ، وفى ميونيخ ٦١٥ ، وسليم أغـا تحت رقم ٧/١١٥٦ .

(٣) فى الأصل : لأنّـه ، بإسقاط الفـاء .

(٤) تقدم ترجمتـه فى ص .

(٥) تمام الآية " قال الله هذا يوم ينفع الصّادقين صدقهم لهم جنّـات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا " المائدة ١١٩ .

قلنا : لا نسلم أن " مررت " مضاف إلى " زيد " بإحدى الإضافتين اللّتين يبحث عنهما ، وهى : المعنويّة واللّفظية ، وإلّا لكان انجرار "زيد" به ؛ لأنّ العامل فى المضاف إليه هو المضاف على الأصحّ ، وكانت إضافة " مررت " إلى "زيد" . إمّا معنويّة أو لفظيّة ، وكلاهما ممنوع [1].

وان أريد بالإضافة المعنى [2] اللّغوى وهو الإسناد ، من قولهم : " أضفت ظهرى إلى الحائط " إذا أسندته إليه ، فهو خارج عن المبحث ؛ لأنّ الإضافة التى قيدها بقوله : بتقدير حرف الجرّ هى الإضافة الاصطلاحية ، فكيف يصحّ الاحتراز عن غير المبحوث عنها .

قوله [3] : ﴿ وهو معرب ومبنى ﴾ .

اعلم أنّه لا بواسطة بين الإعراب والبناء .

وقال قوم : المضاف إلى ياء المتكلّم يبنى بمبنى ؛ إذ لا علّة لبنائه ولا معرب ؛ إذ لا ظهور للإعراب فيه ، وسموه [4] خصيّا .

وقال أبو البقاء [5] : " كان الأليق بمذهبهم أن يسموه خنثى " وسيجئ البحث عنه .

---

(١) فى ج : محال .

(٢) فى الأصل : المعنوى

(٣) هذا نص المصنف رحمه الله وقال الشارح " أى : الاسم معربومبنى لأنّه لا يخلو من أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا أولا يختلف ، فإن اختلف فهو المعرب ، وإن لم يختلف فهو المبنى " . ( انظر ورقة ٧/أ ) .

(٤) فى الأصل : سموها .

(٥) هو محبّ الدّين أبو البقاء عبد الله بن الحسين النّحوى

قوله : ﴿ فالمعرب[1] : المركّب الذى لم يشبه مبنى الأصل ﴾ .

أى : لم يناسبه ، بدليل قوله فى قسيمه[2] : المبنى : ما ناسب مبنى الأصل . وحينئذ يندفع الإشكال الذى أورده الفجدوانى وجعل التفصّى[3] عن عهدة جوابه مشكلا . وألحق بعضهم الجملة [على الإعراب][4] بمبنى الأصل ، [ ١٨/ب ] لأن الجملة من حيث أنّها لم تقع موقع المفرد لا محلّ لها من الإعراب [أصاله][5] .

قوله : ﴿ لئلا يتوجّه عليه النقض بمثل " غلام زيد " [6] ﴾ .

أى : بمثل المضاف ، فإنّه ليس بمعرب ، فلو لم يرد بالتركيب التركيب الإسنادى كان ينتقض به ؛ لأنّه يصدق عليه أنّه مركّب مع غيره لم يشبه مبنى الأصل ، مع أنه ليس بمعرب .

---

= الضّرير ، ولد بـ " عكبرا " سنة ٥٣٨ هـ ، وأخذ العربية عن يحيى بن نجاح ، وابن الخشاب حتى برع فيها ، وكان عالما بالفقه الحنبلى والحديث الشريف ، كثير الحفظ ، دينا حسن الخلق توفى رحمه الله سنة ٦١٦ هـ .

من آثاره : شرح الإيضاح ، والترصيف فى التصريف ، واللباب فى علل الإعراب .

انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٣٨ ، ٣٩ ، وشذرات الذهب ٥/٦٧ وإنباه الرواة ٢/١١٦ .

( ١ ) هذا نص المصنف رحمه الله

( ٢ ) أى : قسيم المعرب .

( ٣ ) التفصّى : التخلص من الشدة . ( انظر الصباح مادة (فصى) .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة من الأصل .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) .

( ٦ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (٧/ب) : " والمراد من المركّب =

فإن قلت : لا فائدة فى هذه الإرادة ، لأنّ " زيدا " مثلا فى " غلام زيد " معرب بلا ريب ، مع أن " غلام زيد " ليس بتركيب إسنادى .

قلت : لا محيص عن هذا الإشكال إذا لم يقع فى التّركيب الإسنادى أما إذا وقع فيه فدفعه ظاهر ، مع أن استعمال المضاف والمضاف إليه بدون التّركيب الإسنادى ممنوع ، على ما صرّح [ به ][1] فى شرحه الكبير .

وفيه نظر ، لأنّه إذا استعمل فى التّركيب الإسنادى لم يتوجّه عليه النّقض بمثل الغلام أيضا . .

فإن قلت : إذا ثبت أنّ الغلام فى " غلام زيد " مبنى ، فبناؤه لازم أم عارض ؟ . . قلت : بناؤه عارض ، وعلّة بنائه عدم وقوعه مركّبا تركيب[2] إسنادى .

فإن قلت : إذا أريد بالتّركيب التّركيب الإسنادى لم يدخل فى حدّ المعرب إلاّ المسند والمسند إليه ، وحينئذ يخرج عنه المضاف إليه ، والمفاعيل وملحقاتها . . . قلت : المراد بالتّركيب التّركيب الإسنادى ومقيّده فيدخل ما ذكر ، ومكتمل أحد طرفيه كالصّفة [ ١١/أ ] ونحوها .

---

التّركيب الإسنادى ، لئلا يتوجّه عليه النّقض بمثل " غلام زيد " فإن الغلام مركّب مع " زيد " لم يشبه مبنى الأصل ، ومع ذلك ليس بمعرب ، لعدم التّركيب الإسنادى " .

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من ( ج ) .

(٢) فى ج : بتركيب .

قوله : ﴿ لئلا يخرج عن هذا التّعريف غير المنصرف لكونه مشابهـا للفعل الماضى وأمر المخاطب ﴾ .

قلنا : لا نسلّم أنّه مشابه لهما . بل مشابه لمطلق الفعل ، ومشابهة العام لا يوجب مشابهة الخاص ، ومطلق الفعل ليس بمبنى الأصل .

قوله : ﴿ فإن قيل : التّعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة ؛ لأنّه يصدق عليه أنّه مركّب لم يشبه مبنى الأصل ﴾ .

قلنا : لا نسلّم صدق هذا عليه ؛ لأنك قلت : المراد بالتّركيب التركيب الإسنادى(٣) ، ولا يصدق على "زيد" أنه مركب بالتركيب المذكور .

---

(١) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة [ ٧/ب ] : " والمراد بالمشابهة المنفية فى قوله : " لم يشبه مبنى الأصل " هى المشابهة الموجبة للبناء ، لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف ، لكونه مشابهـا للفعل الماضى وأمر المخاطب فى تحقيق الفرعيتين ، ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل ، لكونه مشابهاً للماضى فى وقوعه موقعه فى نحو خبر المبتدأ ، وفى دلالة كلّ واحد منهما على الحدث ، لأنّ هذه المشابهة غير موجبة للبناء " .

(٢) وقال بعد هذا مباشرة فى نفس الورقة : " فإن قيل : التّعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة ؛ لأنه يصدق عليه أنّه مركّب لم يشبه مبنى الأصل ، لأنّه يشبه ضمير المخاطب الذى فى " أدعوك " كما صرّحتم به فى علّة بنائه ، وهو ليس بمبنى الأصل على تفسيركم مبنى الأصل ، فيلزم أن يكون معربا وليس كذلك .

يجيب المحشى رحمه الله عن هذا القول .

(٣) ما بين المعقوفين ﴿ ﴾ ساقط من ( ج ) .

قوله : ﴿ فإنّه[1] مشابه للكاف الذى فى أدعوك ﴾.

قيل عليه : كيف يكون المنادى كالكاف فى الصّورتين ، وقد تقرّر عندهم أنّ الاسم الظاهر فى حكم الغيبة . ؟ .

قلت : كما تقرّر هذا تقرّر أنّ المنادى مخاطب ، ولهذا لا يقال : يا غلامك ، لاستلزامه اجتماع النقيضين ، فالمراد بقولهم : إنّ الاسم الظّاهر فى حكم الغيبة ، هو غير المنادى .

قوله : ﴿ فلو عرّف به لزم تعريف الشّىء بما هو أخفى منه[2] ﴾.

---

(١) يجيب الشّارح رحمه الله عن هذا الاعتراض الذى تخيله بقوله : " قلنا : لا نسلّم أنه ليس مشابها لمبنى الأصل ، فإنه مشابه للكاف الذى فى " أدعوك " الذى هو مشابه للكاف الذى هو فى " ذلك " و " إياك " ، فيكون مشابها للكاف الذى هو فى " ذلك " و " إياك " ؛ لأنّ المشابه للمشابه للشّىء مشابه لذلك الشّىء وهذا الكاف حرف .

لا يقال : لا نسلّم أنّ المشابه للمشابه للشّىء مشابه لذلك الشىء لجواز تغاير المشابهين ؛ لأنّا نقول : لا تغاير ههنا ؛ لأنّه يشبه الكاف التى فى " أدعوك " فى الأفراد ، والخطاب والتّعريف ، ووقوعه موقعه ، وهذا الكاف يشبة الكاف التى فى "ذلك" و " إياك " فى الأفراد ، والخطاب ، وإن لم يشبه فى وقوعه موقعه ، فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذى فى " ذلك " و " إياك " فى الأفراد والخطاب ، وهذا القدر كاف فى إيجاب البناء ، فيكون مشابها لمبنى الأصل " .

انظر وقة ( ٧/ب ، ٨/أ ) .

(٢) قال الشّارح موضحا رأى ابن الحاجب فى شرحه للكافية عن تعريف المعرب : " واعلم أنه قال فى شرح هذا الكتاب : إنّما لم أعرّف

وأنه غير جائز ؛ لأن اختلاف الآخر باختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا . . . . وإذا عرّف المعرب بالاختلاف المذكور يكون فهمه موقوفا على فهم الاختلاف وتعريف الشئ بالمتوقف[1] عليه دور .

قوله : ﴿ لجواز أن يعرّف له هذا الحكم باستعمال العرب ﴾[2] .

وحينئذ لا يكون معرفة الاختلاف [ ١٩/ب ] متوقفة[3] على معرفة المعرب ، بل على معرفة استعمال العرب ، فلا دور .

قوله : ﴿ بل الغرض من تعريفه أن يعرّف أن المعرب على أى نوع من أنواع الأسماء يطلق ﴾ .

---

المعرب بما عرّفه سائر النّحاة ، وهو : الذى يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقدير ؛ لأنّه يلزم تعريف الشئ بما هو أخفى منه ؛ لأنّ الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم ، وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل ، وإثبات هذا الحكم له إنّما يكون بعد العلم به ، فيكون هذا الحكم أخفى من المعرب ، فلو عرّف به لزم تعريف الشئ بما هو أخفى منه وأنه غير جائز " . ( انظر ورقة ( ٨/أ ، ٨/ب ) .

(١) فى ج : بالتوقف .

(٢) قال الشّارح رحمه الله : " ويمكن أن يجاب عنه نصرة للنّحاة بأن يقال : لا نسلّم أنّ الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم ، لجواز أن يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب ، بل الغرض من تعريفه : أن يعرف أن المعرب على أى صنف من أصناف الأسماء يطلق ، بعد أن عرف أن أحد نوعيها يختلف آخره باختلاف العامل ، والصّنف الآخر لا يختلف آخره باختلاف العامل باستعمال العرب " . ( انظر ورقة ( ٨/ب ) .

(٣) فى الأصل : موقوفة .

قلت عليه : من لم يعلم من أي نوع من (أنواع)[1] الأسماء يطلق لا يفيده التعريف .

قلت : ممنوع ؛ لأن العالم بأحكام الأسماء مستغن من التعريف بل عن النحو ، فلا[2] فائدة له في معرفة اصطلاحاتهم ، بل المقصود من تعريف المعرب : أن يعلم من لم يعرف أن المعرب على أي نوع من أنواع الأسماء يطلق ، أن العرب يطلق على المختلف آخره

(قوله)[3] : ﴿ وأما[4] تقييده بغير التام ، فلأن الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر﴾ .

---

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) ( قوله ) غير مذكور في المخطوطتين .

(٤) قال الشارح موضحا سبب الاختلاف في آخر المعرب : " أي : الإعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب ، وهو الضمة ، والفتحة والكسرة أو ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة .
وهو الواو والألف ، والياء كما في الأسماء الستة .
وأعلم أن المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب الغير التام .
أما تقييده بالقريب ، فلئلا يدخل فيه العوامل ، والمعاني المختلفة المقتضية للإعراب : كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فإنها أسباب بعيدة الاختلاف ، ولا تسمى إعرابا .
وأما تقييده بغير التام : فلأن الاختلاف يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ، ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه ، لأن الاختلاف يوجد مع كل واحد منها ، بناء على أن الاسم وضع غير معرب أولا ، ثم أعرب بسبب العامل ، فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة . ( انظر ورقة ( ٨/ ب ، ٩/ أ ) .

يعنى : إذا قلت : " جاءنى زيد " لا يوجد الاختلاف ما لم تأت بصورة النّصب أو الجـرّ .

وفيه نظر ؛ لأنّا لا نسلّم أنّ تقييد السبب بغير التّام لأجل عدم وجود الاختلاف مع كلّ واحد منهـا .

قوله ﴿ ولو حمل السّبب على السّبب التّام لكان أوجه ؛ لأنّ الاختلاف يوجد مع كلّ واحد منهـا ﴾ .

أيضا ممنوع ؛ لأنّ وجود الاختلاف مع كلّ واحد منها لا يدلّ على أنّها أسباب تامّـة .

والحاصل أنّ السّبب التّام : هو الذى يوجد الشئ [ به ][1] لا معه بل السّبب التّام لاختلاف آخر المعرب هو العامل ، وأحد المعانى المقتضية وأحد الحركات ، فثبت أنّ الإعراب سبب غير تام ؛ لأنّه جزء من السّبب التّام ، وعدم وجاهة حمله على التّـام .

وأما قربه فظاهر ؛ لأنّ المقتضى [ ٢٠/أ ] بعيدا بواسطة واحدة والعامل بواسطتين .

قولـه[2] : ﴿ متعلّق باختلف فى قوله : ما اختلـف ﴾ .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـل .

(٢) يشير الشّارح رحمه الله أن قول المصنف : " ليدلّ على المعانى المعتورة عليه " متعلّق بما اختلف فى قوله : ما اختلف آخره بـه وهو إشارة إلى علة وضع الإعراب فى الأسماء . وهى أنّه لما كـان فى الأسماء معان مختلفة : كالفاعلية ، والمفعولية ـــــــ

وفاعل " يدل " هو الضمير الراجع إلى " ما "[1] كما في " بـــه " لا إلى الاختلاف الدال عليه " اختلف " ؛ لأن الاختـــلاف ليس بإعـراب عند المصنـــف .

قوله : [2]﴿ بل علم للفاعل ولأشياء منسوبة إلى الفاعـــل ﴾ .

ينبئ على [3]أن الباء في الفاعلية ، والمفعولية للنّسبة ، وهو ممنـوع لعم لا يجوز أن يكون للمصدر ، ويكون معنى الكلام : فالرّفع علم كـــون الفاعل فاعلا ، والنّصب علم كون المفعول مفعـــولا .

أي : الرّفع علم صفة الفاعل ، وهو كونه فاعلا ، لا علم الفاعـــل وكذا النّصـــب .

---

والإضافة ، وجب إعراب الأسماء ، ليتميّز تلك المعاني بعضها عن بعض ، نحو : ما أحسنَ زيدًا ، وما أحسنَ زيدٌ ، وما أحسنُ زيدٍ فإن معنى الأول : شيءٌ أحسن زيدا ، ومعنى الثّاني : ماصار زيد أحسن ، ومعنى الثّالث : أي عضو من أعضاء زيد ، أو أيّ خلق من أخلاق زيد أحسن " . ( انظر ورقة (٩/أ) .

(١) قال الرضي : ١٨/١ " قوله " ليدل " : فيه ضمير الاختـــلاف أو ضمير " ما " ، يعني : بـ " ما " الحركات والحروف ، ويدخل في عموم لفظة " ما " العامل أيضا ؛ لأنّه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ؛ لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هـــي الإعراب " . وانظر حاشية الشريف الجرجاني على نفس الصفحة .

(٢) تمام هذا الكلام قوله في ورقة (٦/أ) : " وإنّما قال : فالرّفع علـم الفاعلية ولم يقل : علم الفـ ل ؛ لأنه ليس علما للفاعل وحـــده لوجوده في غيره ، كالمبتدأ أو غيره ، بل هو علم للفاعل ولأشيـاء منسوبة إلى الفاعل : كالمبتدأ والخبر ، واسم كان وما ، ولا ، وغيرها ، ولهذا لم يقل : .

(٣) في الأصـــل : عـــن .

( قوله )[1] : ﴿ وإنّما[2] لم يقل الجرّ علم الإضافيـــة ﴾ .

لأنّ الإضافة مصدر بدون اليـــاء ، فلا يحتاج إليها ، أى : الجـــرّ علم كونه مضافا إليـــه .

وعد اسم " كان " من الأشياء المنسوبة إلى الفاعل وليس كذلك ، بل هو فاعل[3] عند المصنّف ، ولذا لم يذكره فى المرفوعات .

قوله : ﴿ لأن[4] عامله ليس بسبب يقتضى إعرابـــه ﴾ .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) تمام هذا الكلام قوله : " وإنّما لم يقل الجرّ علم الإضافية ، لكونـــه علما للإضافة ، ولا يوجد فى غيرها ، بخلاف الرفع والنصب .
والمراد بقولنا الجرّ علم الإضافة : أنّه علم المضاف إليه " .
انظر ورقـــة ( ٩/أ ، ٩/ب ) .

( ٣ ) يراجع شرح الرضى ١٩/٢ .

( ٤ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمـــه الله : " والعامل ما بـــــه يقوم المعنى المقتضى للإعراب " .
أى : العامل ما به يحصل المعنى المقتضى للإعـــراب .
بمعنى : أن العامل هو سبب مقتضى الإعراب ، فالعامل شـــئ والمقتضى للإعراب شئ آخر ، نحو : " قام زيـــد " مثلا ، فالعامل قام ، والمقتضى للإعراب هو الفاعلية ، وهـــى إنّما تحصّلـــــت وتقوّمت بـ " قـــام " .
وفيه نظر ؛ لأنه يخرج منه عوامل الفعل ؛ لأن عامله ليس سببـــــا لمقتضى إعرابه .
وجوابه : أنه ذاكر حدّ عوامل الاسم خاصة " .
انظر ورقة ( ٩/ب ) .

قال الإمام ركن الدّين الحديثي : " أعلم أن إعراب الفعل غير داخل في قوله : " الإعراب ما اختلف آخره " ؛ لأنّ الفعل لم يعتور[1] عليه معان حتى يدلّ عليها الإعراب ، فالإعراب فيه دخيل لمشابهته الاسم ، وغير أصيل ، فالإعراب في الاسم غير الإعراب في الفعل ، وإن اشتركا اسما خلافا للكوفية[2] والمالكي[3] ، فإنّه عندهم يعتور على الفعل معان ، من العلّة ، والاستئناف ، والعطف ، ( ٢٠/ب ) كما على الاسم " .

ثم قال : " وجعل هذا وجها لكون المضارع معربا أولى من جعل مشابهته الاسم من حيث الإبهام والتّخصيص والحرف وجها له .

---

( ١ ) لم يتداول .

( ٢ ) المسألة خلافية بين الكوفيّين والبصريّين ، فالكوفيّون يقولون : إنّ الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال . ونقل ضياء الدين العلج في البسيط أن بعض النّحويّين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء .

والبصريّون يقولون : إنّ الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، فالأصل في الفعل البناء عندهم .
يراجع الأشموني ١/ ٦٠ ، وحاشية الصبان على نفس الصفحة وابن عقيل ١/ ٣٧ تعليق محي الدين عبد الحميد .

( ٣ ) هو أبو الطيب محمد بن إبراهيم بن محمد السبتي المالكي النحوي . قال الصلاح الصفدي : كان من العلماء العاملين ، والفقهاء الأدباء ، قرأ النحو على ابن أبي الربيع ، واختصر شرح الإيضاح له . توفي سنة ٦٩٥ هـ بمدينة قوص .
انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٤ .

قولـه : ﴿ كلّ قسـم منهـا يشـترك فى نوع واحد من الإعراب[1] ﴾

ظاهر فاسد ؛ لأنّ كلّ قسم من الأقسام يختص بنوع واحد من الإعراب ، لا أنّه يشترك فيه ، اللّهم إلاّ أن يراد كل قسم يشترك أفراده فى نـــوع واحد من الإعراب ، وليس لعبارته دلالة عليـــه .

قوله : ﴿ فالمفرد[2] المنصرف ، والجمع المكّسر المنصرف ﴾ .

تقديره : أمّا بعد علمك بالإعراب وأنواعه ، فالمفرد المنصرف إنّمـــا حذفت لدلالة الفاء عليهـــا .

---

( ١ ) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة ( ٩/ب ) : فنقول : لمّـــا كانت أنواع الإعراب مختلفة بأن كان بعضها بالحركات ، وبعضها بالحروف ، وكان الإعراب بالحركات والحروف مختلفا أيضـــا ، قسم صاحب الكتاب الأسماء إلى أقسـام ، كل قسم منهـا يشـترك فى نوع واحد من الإعراب " .
المحشى رحمه الله وبضح المسألة فى تعليقه عليها .
وانظر الفوائد الضيائية ١/ ١٩٦ بتحقيق د . أسامة طه .

( ٢ ) هذا نص المصنف رحمه الله ، وتمامه " فالمفرد المنصرف ، والجمـــع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا " .
والمفرد فى الأصل : القائم بنفسه . وهو فى باب الإعراب : ما ليس مثّنى ، ولا مجموعا ، ولا ملحقا بهما ، ولا من الأسمـــاء الستّـــة . وفى باب الحال والخبر : ماليس جملة ولا شبه جملة . وفى باب النّداء ولا النّافية للجنس : ماليس مضافـــا ولا شبيها بالمضاف .
وفى الأصل : المكبّر ، وهو تحريف .

قوله : ﴿ ولقائل أن يقول : في عبارته[1] نظر ، والعبارة الصحيحة أن يقال : رفعه الضمة أو إعرابه الضمة رفعا ﴾ .

الظاهر أن وجه النظر المغايرة بين الإعراب والضمة ، لأنك إذا قلت : إعراب المفرد المنصرف ملتبس بالضمة رفعا ، يوهم أن الإعراب الذي يكون بالضمة حال الرفع غير الضمة ، وليس كذلك ، لأن الإعراب هو الضمة وأختاها[2]

وقيل وجه النظر : عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين[3] ، لأنه عطف و " الفتحة " على " الضمة " ، والعامل فيه الباء . و " نصبا " على " رفعا " والعامل هو الظرف ، وهو ضعيف ، لأن المصنف يجوز مثل هذا العطف إذا كان المجرور مقدما ، وهنا كذلك .

قوله : ﴿ فإن قيل[4] : المراد به الأول ، لكنه يخرج عنه الأسماء الستة ، لذكر أحكامها بعد ﴾ .

---

( ١ ) أي : في عبارة المصنف رحمه الله .

( ٢ ) يعني بهما : الفتحة والكسرة .

( ٣ ) في هامش الأصل ، وجه النظر : " هو أن مذهب المصنف أن الإعراب هو عين الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، وإذا كان كذلك كان ينبغي أن يقول : إعرابه الضمة ، حتى يكون موافقا لمذهبه ، ولم يقل كذلك بل قال : بالضمة رفعا في إعراب المفرد المنصرف ، بسبب الضمة حالة كونه رفعا " وهذا الكلام يوهم أن مذهبه هو الاختلاف لا الحركات .
وجواب النظر : أن الباء في قوله : " بالضمة " بمعنى " مع " كما صرح به الرضي ٢٦/١

( ٤ ) الشارح رحمه الله يتخيل أحدا حترض عليه بهذا القول ، ثم يجيب عنه بقوله : " قلنا : لاحتاج حينئذ إلى ذكر قيد المنصرف ، لذكر أحكام غير المنصرف " .
انظر ورقة ( ١٠/أ ) . وحاشية الشريف ... على الرضي ٢٦/١ .

أقول : خروج الأسماء الستة لا لكون أحكامها مذكورة ، بل لأن قوله : " فالمفرد المنصرف " ( ٢١/أ ) قضيّة مهملة ، كقولنا : الإنسان كاتب أى : متروكة السّور [1] ؛ لأنّه لا يعلم أنّ كل المفرد المنصرف حكمه كذا أو بعضه .

وقد تقرّر فى موضعه أن المهملة فى قوة الجزئية ، فيكون معنى قوله : " فالمفرد المنصرف " بعض المفرد المنصرف ، فلا نبالى بخروج الأسماء السّتة ؛ لأنّ الحكم لا يشمل جميع المفردات .

فإن قلت : فينبغى ألا يذكر قيد " المنصرف " لإخراج غير المنصرف ؛ لأنه كما لا نبالى بخروج الأسماء السّتة ، لا نبالى بخروج غير المنصرف ؛ لأنّ الحكم لا يشمل جميع المفردات .

قلت : مسلّم ، إلا أنّ غير المنصرف أكثر من الأسماء السّتة ، وهو ظاهر فلهذا أحتيج إلى إخراجه .

هذا ، وفى فيه نظر ؛ لأنّهم صرحوا أن كل ما يفهم منه بحسب اللغة من اللّغات أنّ الحكم على الكل أو البعض فهو سور : كلام الاستغراق والنّكرة فى سياق النّفى ، والتنوين فى الإثبات ، ولفظ اثنان وثلاثة ، ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية والبعضيّة ، فحينئذ يكون قوله : " فالمفرد المنصرف " موجبه كلية ؛ لأنّ اللام للاستغراق ؛ لأنّه فى حكم قولنا : كل مفرد منصرف إعرابه بالضّمة إلى آخره .

---

( ١ ) السّور فى القضية : هو اللّفظ الدّال على كمية أفراد الموضوع . انظر كتاب التعريفات ص ١٢٣ .

ولهذا لم يلتفت إليه الشّارح ، حيث لم يجب القائل به ، بل دفعه العناية حيث قال : " فالمراد بالمفرد : غير المثنّى والمجموع وتفسير الأسماء الستة " ، وإلا فهو ممن لم يخف عليه أمثال هذا .

قوله : ﴿ لئلا[1] يلزم للفرع مزيّة على الأصل ﴾ .

فإن قلت : المزيّة باقية ؛ لأنّه قد علم من مقدمتك أنّ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، وقد أعطى الأصل للفرع ، مع أن الأصل الذى هو ( ٢١/ب ) جمع المذكر السّالم معرب بفرع .

قلت : قد ارتكب هذه[2] المزية لعذر ، وهو أنّ جمع المذكر السّالم حروف تصلح للإعراب ، مع كونها علامة للجمعيّة ، مع أنه لو جعل بالحركات يلزم تجميل الضعيف و، ولما كان آخر جمع المؤنث حروفا صحيحة غير صالحة للإعراب ، جعل إعرابه بالحركات ، ولذا قدّم على جمع المذكر .

وقيل : كان حق العبارة أن يقول : ليكون الفرع على وتيرة الأصل.

وينبغى أن يذكّر " أولات ) كما ذكّر " أولو " بعد جمع المذكر بمعنى صاحبات[3] ، فإنّ إعرابها كإعراب " هندات " ، وليس الألف والتاء فى آخره للجمع ؛ إذ لا مفرد لها من لفظها .

---

( ١ ) قال الشارح موضحا قول المصنف : " جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة " ، أى : رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ، ونصبه وجره بالكسرة ونصبه غير جار على الأصل ؛ لأنّ جمع المؤنث السّالم فرع جمع المذكر السّالم ، ونصب جمع المذكر السّالم تابع لجره كما يجئ ، فجعل ههنا كذلك ، لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل " . انظر الوافية فى شرح الكافية ( ١٠/أ ) .

( ٢ ) فى المخطوطتين لهذه ، بزيادة اللام .

( ٣ ) قال ابن الحاجب فى شرحه على الكافية ص ١٠ : " وأهمل

قوله : ﴿ أعلم[1] أنّه يشكل بمثل " مسلمات " علما ، فإنّه غير منصرف . . . الخ ﴾ .

ويمكن أن يجاب عنه بأن جرّ غير المنصرف إنّما يكون بالفتحة ، إذا كان مخصوصا بالجرّ ، وهذا ممنوع في مسلمات ، فعدم[2] امتناع الكسر ؛ لأنّه علامة للنّصب أيضا ، والتنوين ؛ لأنّه للمقابلة ، والشّارح أيضا معترف به كما سيجيء .

اعلم أنّ في هذا الجمع إذا سمّي [ به ][3] وجعل غير منصرف ثلاثة أقوال ؛ أصحها : [ أن ][4] يكون رفعة بالضمة ، ونصبه وجرّه بالكسرة مع التنوين ، كما كان قبل العلمية ، وإليه ذهب الشيخ ابن الحاجب[5] والتنوين

---

النّحويون ذكر " أولى " في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في الجمع المذكر السالم ؛ لأنّ حقيقة الجمع ثبوت مفرد تلحق آخره ياء ، أو واو ونون ، وليس " أولو " كذلك ، وإنما هو اسم موضوع بالأصالة لجماعة بمعنى أصحاب " .

( ١ ) قال الشارح رحمه الله معلقا على قول المصنّف : " غير المنصرف بالضّمة والفتحة " ، أي : رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء تعليلة ، أعلم أنه يشكل بمثل " مسلمات " علما فانه غير منصرف مع أن إعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكر في بعض كتبه ، ومثل " جوار " جالة الجرّ ، فإنه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا ، وإلا لكان مفتوحا لخفته " .
انظر ورقة ( ١٠/أ ، ١٠/ ب ) .

( ٢ ) في الأصل : لعدم ، وهو سهو .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

( ٥ ) قال الرضي ١/ ٣٥ : " ويدخل في الحد الذي ذكره المصنّف

عندهم للمقابلة لا للتمكن .

وإنّما دخلت الكسرة إما لأنّه لو لم يدخل - بل كان في موضع الجر مفتوحا - لكان الجرّ تابعا للنّصب ، وهو خلاف ما عليه جمع المذكر السّالم

وإما لأنّ المقصود بالمنع : هو تنوين التمكّن [ عند الأكثر ، والجرّ إنّما يمنع بالتبعيّة ، ولم يوجد تنوين التمكّن ](١) ليحذف [٢٢/أ] فيتبعه الجرّ .

وإمّا على حكاية إعراب الجمع .

والقول الثّاني : حذف التّنوين وفتح آخره في موضع الجرّ والنّصب نظرا إلى أن " التّنوين " عنده للتمكّن .

والقول الثالث : وهو مذهب المبرّد أنه يكسر بلا تنوين(٢) . وأمّا

---

= لغير المنصرف ، ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو للتناسب ، وكذا المجموع بالألف والتاء علما ، والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كـ " مسلمات " و " مسلمون " وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك " . وانظر حاشية الشريف الجرجاني على نفس الصفحة ، وشرح ابن الحاجب ص ٩ .

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

(٢) قال في التصريح ١/٨٢ ، ٨٣ : " واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النّوع المسمّى به على ثلاث فرق : فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف تنوينه ؛ لأنّه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التّسمية . وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلميّة والتّأنيث . وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ، فيترك تنوينه ويجرّه بالفتحة مراعاة للتسمية ، فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التّسمية فقط ، والمتوسّط توسط بين الأمرين =

عند الزّمخشرى فهـو منصـرف[1] .

[قال][2] : فإن قلت هلّا منعت " عرفات " الصرف ، وفيها سببان : التّعريف ، والتّأنيث .

قلت : لا يخلو إما أن يكون تأنيثه بالتّاء التى فى لفظها ، وإمّا بتاء مقدّرة كما فى " سعاد " ، فالتى فى لفظها ليست للتأنيث ، وإنما هى مـع الألف التى [قبلها][3] علامة جمع المؤنث ، ولا يصحّ تقدير التاء فيهـا ، لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها ، فبان[4] [ألا] تأنيث فيها ، فيصـرف .

والذى يختلج فى ذهن هذا الفقير أنه لا مانع مـن أن تكون هـذه التاء علامة للتّأنيث أيضا ، كما أنّها مع ما قبلها علامة للجمعيّة ، ألا تـرى أن الواو فى " مسلمون " علامة للإعراب ، كما أنّها علامة لكونه جمعا مذكـرا فبان التأنيث فيها ، فيمتنع من الصـرف .

---

= فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلميّـة والتأنيث فترك تنوينه " . وانظر حاشية ياسين على التصريح نفس الموضع ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٩٣ ، ٩٤ ، وشـرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ١٠٨ ، ١٠٩ .

(١) يراجع الكتاب ٢/ ١٨ بتحقيق عبد السلام هارون ، وكتاب المقتصد فـى شرح الإيضاح ١/ ٢٠٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ج)

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ولكن صحح على الهامش .

(٤) ما بين المعقوفين كذلك ساقط من الأصـل .

قوله : ﴿ وإلا لكان[1] مفتوحا لخفة الفتحة ﴾ .

قلنا : لا نسلّم أنّ الفتحة خفيفة مطلقا ، بل الخفيفة هى التى جعلت علامة للنّصب والفتحة التى فى " مررت بجوار " قائمة مقام الكسرة التى هى علامة المضاف إليه ، فتكون ثقيلة ، وعدم الظّهور بها لأجل هذا الثّقل ، فإذا أقيمت مقام الكسرة ، فكما أنّ الكسرة تعذّر فى هذه المواضع تعذّر هى أيضا .[2]

وقيل : إنه خارج من هذا الحكم [ ٢٢/ب ] ؛ لأنّه يذكر بعد .

قوله : ﴿ وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر ، وهو مكبرة[3] ﴾ .

أجيب عنه بأن عدم ذكره لاكتفائه بالتمثيل .

وقيل عليه : ما ذكر يقتضى الاستغناء عن ذكر قوله : " مضاف إلى ياء المتكلّم " . . . اكتفاء للتمثيل .

---

(١) هذا هو الإشكال الآخر الذى يقول : كما أن نصب غير المنصرف وجره بالفتحة يشكل بمثل " مسلمات " علما كذلك يشكل بمثل " حوار " حالة الجر ؛ فإنّه ليس بالفتحة لا لفظا ولا تقديرا . ويعترض المحشى رحمه الله على ذلك بقوله : " لا نسلّم أن الفتحة خفيفة مطلقا .

(٢) قال الأشمونى فى ذلك ٣/٢٤٦ : " إذا قلت : مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف . وإنما قدرت مع خفة الفتحة ؛ لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل " .

(٣) أى : كان من الواجب على المصنف أن يذكر شرطا آخر من شروط الأسماء الستة . ويجيب المحشى رحمه الله عن اعتراض الشارح على المصنف بأنه ترك ذكر ذلك الشرط لاكتفائه بالتمثيل .

وأجيب عنه بأنّه لا سبيل إلى ترك قوله : " مضافة " ، وهو ظاهر ولا إلى ترك قوله : " إلى غير ياء المتكلم " ؛ لأنّه لو اقتصر على لفظ " أبوك " لتوهم أنه إذا كان مضافا إلى اسم آخر نحو : أبى زيد لا يكون إعرابه بالحروف ،بل يتوهّم أنّ شرط إعرابها بالحروف ، كونه مضافة إلى ضمير المخاطب[1] ، وكذا الجواب عن قولهم : وكان ينبغى [عليه][2] أن يذكر مفردة .[3]

بقى شئ ، وهو أنّ قوله : " مضافة " يؤذن بأنّ هذه الأسماء قد تستعمل غير مضافة ، وهو بإطلاقه ممنوع ؛ لأنّ منها ما لا ينفك عن الإضافة وهو " ذو " .

---

(١) قال الجامى فى الفوائد ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ معلقا على ذلك بقوله : " لأنها إذا كانت مكبّرة وموحدة ،ولم تكسن مضافة أصلا فإعرابها بالحركات ، نحو : جاءنى أخ ، ورأيت أخا ، ومررت بأخ ، فينبغى أن تكون مضافة ولكن إلى غير ياء المتكلم ؛ لأنّها إذا كانت مضافةإلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها .
ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال ،لئلا يتوهّم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف ،وإنّما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف ؛ لأنّهم لما جعلوا إعراب المثنّى وجمع المذكر السّالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك ، لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة " .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٣) يعنى : أن يكون موحدة ؛ لأن المثنّى والمجموع منها ، معرب بإعراب التّثنية والجمع .
يراجع الرضى ١/ ٢٧ .

قولـــه : ﴿[1]وإنّما جعـــل إعرابهـــا بالحـــروف﴾ .

أعلم أنّ كون إعرابها بالحروف من حيث الصّورة ، وأمّا ما هى هـذه الحروف ففيه خلاف ؟ :

ذهب سيبويه وأصحابه إلى أنّها حروف إعراب [2]أصول ، والعلامات[3] فيها مقدرة : كـ " عصا " كما فى التثنية والجمع ، وستسمع فيها كلامـا شافيـا .

ثم اختلف أصحاب سيبويه فى الحركات التى قبل هذه الحروف ، فقال الرّبعى[4] : الضمة والكسرة هما المنقولتان من الواو والياء ، والفتحة أصليـة ؛ إذ لا حاجة إلى النقل . وهو ضعيف لما يلزم منه أن تكون حركة الإعـراب فى وسط الكلمة ؛ لأنّه يبطل التقدير حينئذ ؛ إذ المقدّر ملفوظ به فلا يقدّر .

---

( ١ ) تمام هذا الكلام قوله : " وإنّما جعل إعرابها بالحروف ؛ لأنّه لما كان فى أواخرها حروف تصلح أن تكون إعرابا من غير الحركات ، بأن تحصل نقل حركته إلى ما قبله حال الرفع نحو : جاءنى "أبـــوك" أصله : أبوك ، نقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركتـــــه وبأن يحصل قلبه حال النصب نحو : رأيت أباك ، أصله : أبـــوك فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار " رأيت أبـــاك . وبأن يحصل نقل حركته إلى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو : مررت بأبيك ، أصله : أبوك ، نقلت حركة الـــواو إلى الباء بعد سلب حركة الباء ، ثم قلبت الواو ياء لسكونهـــا وانكسار ما قبلها ، فصار مررت بأبيك " .
انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ١٠/ب ، ١١/أ ) .

( ٢ ) فى الأصل : أصولى ، والمناسب للمقام دون تكلف هو ما أثبته .

( ٣ ) أى : الحركـات .

( ٤ ) هو أبو الحسن الزهرى على بن عيسى الربعى ، كان من أئمة ـــــ

وقال آخرون : هي اتباعات[1] .

وذهب (٢٣/أ) الأخفش إلى أنّ هذه الحروف دوالّ على الإعراب ، فإنّ الإعراب عنده هو الاختلاف .

وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب .[2]

وذهب المازني إلى أن هذه الحروف نشأت من إشباع الحركات والإعراب ما قبلها[3] كما في الإفراد .

---

= النحو في زمانه ، تلقى النّحو عن السيرافي ، ثم عن الفارسي عشر سنين بشيراز ، حتّى قال له : ما بقي شيءٌ تحتاج إليه ولو سرت من الشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو . وبعد ذلك رجع إلى بغداد ، فأقام بها إلى أن مات سنة ٥٢٠هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٨١ ، ونشأة النحو ١١٣ . وفي الإنصاف ١/ ١٧ " وذهب علي بن عيسى الربعي إلى أنّها إذا كانت مرفوعة ففيها ثقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا ثقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها ثقل وقلب " .

(١) وهو رأي جمهور البصريّين والفارسي . انظر الأشموني ١/ ٧٤ .

(٢) في الإنصاف ١/ ٣٥ " وأما من ذهب إلى أنّ انقلابها هو الإعراب ، فقد أفسده بعض النّحويين من وجهين :
أحدهما : أن هذا يؤدّي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم .
والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التّثنية والجمع مبنيين ، لأنّ أول أحوال الاسم الرفع ، ولا انقلاب . وأن يكونا في حال النّصب والجرّ معربين ، لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال" .

(٣) وفي المرجع السابق ١/ ١٧ يقول ابن الأنباري : "وذهب =

وذهب الفراء إلى أنها معربة من مكانين ، فالضّمة والواو إعرابان[1] .

وذهب قطرب وأبو إسحاق[2] الزيادى إلى أنها إعراب الحركات[3] .

وذهب أبو على إلى أنها حروف إعراب ، ودوالّ على الإعراب ، فجمع بين قول سيبويه والأخفش .

وإنما سمى النّحويّون هذه الحروف إعرابا ، لأنّها تنقلب وتتغيّر كما تتغير الحركات ، وبعضهم يجعلها[4] بالألف فى الأحوال الثلاثة[5]

---

= أبو عثمان المازنى إلى أن الباء حرف الإعراب . وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات " .
وعلق محى الدين بقوله : " أراد بالباء التى فى قولك : جاء أبوك ، ومعنى كونها حرف الإعراب : أن الإعراب واقع عليها . يعنى : أنها مرفوعة بالضمة الظاهرة التى على الباء ، والواو للإشباع .

(١) وهو رأى الكوفيين ، حيث قالوا إنها معربه بالحركات على ما قبل الحروف ، وبالحروف أيضا ( يراجع الإنصاف ١٧/١ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والرضى ٢٧/١ ، والهمع ١٢٣/١ .

(٢) فى ج : وأبى إسحاق . وهو إبراهيم بن سليمان بن أبى بكر ابن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه ، أخذ عن الأصمعى وأبى عبيدة وقرأ على سيبويه كتابه ولم يكمله ، وأخذ عنه أبو العباس المبرد وغيره ومن آثاره : كتاب النقط والشكل ، وغيره . توفى سنة ٢٤٩ هـ .
انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٤١٤/١ . ونزهة الألباء ص ٢٠٥ .

(٣) قال الأشمونى فى ٧٤/١ : " واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين ، منهم الزجاجى ، وقطرب ، والزيادى من البصريين ، وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه " . يراجع الهمع ١٢٣/١ .
وهشام هذا : هو هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوى الكوفى ، أحد أعيان أصحاب الكسائى . توفى سنة ٢٠٩ هـ .

(٤) فى ج : جعلها .

(٥) فى ج : الثلاث .

وعليه قول أبى حنيفة [١] رضى الله عنه حين سئل عن شخص قتل رجلا بالحجر ، هل يجب عليه القود [٢] ؟ قال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس .

والدّلائل [٣] من كل طرف مذكور فى المطولات [٤] ، تركناها مخافة التّطويل .

---

( ١ ) الأثر مذكور فى الإنصاف ١/ ١٨ فليراجع .

( ٢ ) القود : هو القصاص ، تقول : أقاد الأمير القاتل بالقتيل ، قتله به . انظر المصباح مادة ( ق و د ) .

( ٣ ) فى الأصل : والدليل .

( ٤ ) قال ابن الأنبارى فى الإنصاف ١/ ١٩ ، ٢١ مشيرا إلى دليل كل فريق : " أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات التى هى الضمة ، والفتحة والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال الإفراد ، نحو قولك : " هذا أب لك" ورأيت أباك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه"أبو" فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء ، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنّصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت فى الإضافة : " هذا أبوك ، وفى النّصب رأيت أباك ، وفى الجر مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الافراد كانت الضمة ، والفتحة ، والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ؛ لأنّ الحركة التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلامك ، ورأيت غلامك ، ومررت بغلامك ، فتكون الضمة ، والفتحة ، والكسرة التى كانت إعرابا فى حال الإفراد هى بعينها إعرابا له فى حال الإضافة ، فكذلك ههنا .

والذى يدلّ على صحة هذا تغيّر الحركات على البناء فى حال الرّفع ، والنصب ، والجرّ . وكذلك الواو ، والألف ، والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع ، والنّصب ، والجرّ ، فدلّ على

---

وأبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت الكوفى ، أحد الائمة الاربعة المشهورين ، كان فقيها مجتهدا وإما للمذهب الحنفية ، توفى رحمه الله سنة ١٥٠ هـ .

والحم : قريب الـزّوج ، فيكسر كاف حمـوك [1].

والختن : قريب المرأة . والصّهر : يجمعهما .

هذا ما يسّر الله تعالى لنا من الاطلاع عليه من الاختلاف فى هذ الحروف ، إنّه هو المسئول لتيسير كلّ صعب وذلوله .

---

أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنّصب والكسرة والياء علامة للجر ، فدّل على أنّه معرب من مكانين " .

" ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها ، تكثيرا لها ، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان ، فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه " .

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه معرب من مكان واحد ؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنى - وهو الفصل وإزالة اللبس - والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية ، والمفعولية إلى غير ذلك ، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما فى كلمة واحدة ، ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ، نحو : " مسلمات " ، وصالحات وإن كان الأصل فيه " مسلمتان ، وصالحتان ؛ لأن كل واحدة من التّاءين تدلّ على ما تدلّ عليه الأخرى من التّأنيث ، وتقوم مقامها فلم يجمعوا بينهما ، فكذلك ههنا " .

" ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع فى اسم واحد إعرابان متفقان ، لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ، فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة".

(١) على أنه خطاب عن المؤنث .

قوله : ﴿ اعلم أن المثنّى وكلا مضافا إلى مضمر إلى آخره[1] ﴾ .

" كلا " عند الإفراد ينوّنه من يعتقد أنه مفرد[2] ، وألفه منقلبه عن الواو ، لقولهم فى المؤنث : كلتا ، فالألف [ ٢٣/ب ] فى كلتا للتأنيث والتاء بدل عن الواو[3] ، مثل : تراث ، وتجاه .

---

( ١ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة [١١/أ] : " اعلم أن المثنّى وكلا مضافا إلى مضمر ، واثنان إعرابها الألف رفعا حال الرفع والياء حالتى النصب والجرّ ، تقول : جاءنى الزيدان وكلاهما واثنان ، ورأيت الزيدين وكليهما واثنين ، ومررت بالزيدين وكليهما واثنين " .

( ٢ ) قال ابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٥٤ : " ونوّنه صاحب الكتاب فقال : " كلاً " ؛ لأنه عنده مفرد من قبيل المقصور ، وهو غير مضاف ، وألف " كلاً " لام وليست زائدة ، لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين ، وليس ذلك من كلامهم أصلا " .

( ٣ ) وقال أيضا فى شرحه للمفصل ١/ ٥٥ : " وقد اختلف العلماء فى هذه التاء ، وذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث ، والتاء بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت منها فى " بنت وأخت " ووزنها فِعلى ، كـ ذكرى ، وحفرى ، وهونبت .

وذهب أبو عمر الجرمى إلى أنّ التاء للتأنيث ، والألف لام الكلمة ، كما كانت فى كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأمرين :

أحدهما : ندرة البناء ، وأنه ليس فى الأسماء فِعْتَل .

والثانى : أن تاء التأنيث لا تكون فى الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح ، نحو : حمزة ، وطلحة ، وقائمة ، وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن ، فلم تكن تاؤه للتأنيث ، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا فى كلمة . فلو سميت رجلا بـ كلتا لم تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، كما لو سميت بـ " ذكرى " ؛ لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبى عمر الجرمى ألا تصرفه فى المعرفة وتصرفه فى النكرة ؛ لأنه كـ " قائمة وقاعدة إذا سمى بهما " .

وقيل من اليـاء[1] .

وقال المازنى : وزن " كلتا " فِعْتَل[2] ، فجعل التاء زائدة .

قال : ولو كان الألف للتأنيث لم تقلب فى النّصب والجرّ .

ثم الصّحيح أن كلا مفرد اللّفظ ومثّنى المعنى .[3]

والدّليل على إفراده لفظا : أنه لا ينطق بواحدة ، فلا يقال ،كِلْ وأنّه يضاف إلى المثنّى ، ولو كان مثنى لكان فيه إضافة الشّئ إلى نفسه خلافا للكوفيّين[4] ،فإنه عندهم مثنى .

وإنّما جعل إعرابها كالمثنّى مضافة إلى المضمر ، والحركات تقديرا مضافة إلى مظهر ،لأنّ الحركات أصل والإظهار أصل ، والحروف فرع والإضمار فرع ، فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع .

---

(١) وهو اختيار أبى على الفارسى .

(٢) قال ابن يعيش : " هذا البناء نادر ، وأيضا لم يسمع فى الأسماء فعتل ،فهذا الوزن غير معروف " .

(٣) هذا مذهب البصريين . أما الكوفيون فيذهبون إلى أنهما مثنّى اللفظ والمعنى .

(٤) فقد ذهبوا إلى أن فيهما تثنية لفظيةومعنوية ، وأن أصل " كلا" " كل " فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء فى كلتا للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى الزيدان ، والعمران ولزم حذف النون التثنيةمنهما للزومهما الإضافة .
يراجع الخلاف بين الفريقين فى الإنصاف ٢ / ٤٣٩ ، وابن يعيش ١ / ٥٥ ، والتصريح ١٨٦ ، والأشمونى ١ / ٧٧ ، ٧٨ ، وشرح الشافية لابن الحاجب ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٧٠ .

وعند بعضهم إعرابه بالحركات[1] تقديرا عند الإضافة إلى المضمر أيضا .

قوله : ﴿ اعلم[2] أنّ جمع المذكر السالم . . . الخ ﴾ .

اختلفوا فى حروف التّثنية والجمع ، فذهب سيبويه إلى أنّها حروف الإعراب .

واختلف أصحابه ، فقال بعضهم : فيها[3] إعرابان ، مقدر كما سمعت فى الأسماء السّتة .

وقال آخرون : ليس فيها إعراب مقدر ، بل هى بأنفسها حروف إعراب ، وعلامات إعراب .[4]

وذهب الأخفش والمازنى والمبرد إلى أنّها ليست حروف إعراب[5] بل دالّة على الإعراب .

وذهب الجرمى إلى أنّ انقلابها هو الإعراب .

---

( ١ ) وهو لغة بلحارث بن كعب ، وخثعم وزبيد ، وكنانة ، وبنى العنبر وبنى هجيم ، وبطون من ربيعة بكر بن وائل ، وهمدان ، وعذرة وخرّج قوله صلى الله عليه وسلم ، " لا وتران فى ليلة " عليه .

( ٢ ) قال حسن بن محمد الإستراباذى فى الوافية شرح الكافية : "اعلم أن جمع المذكر السالم ، وأولو ، وعشرون إلى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو ، وحالتى النصب والجرّ بالياء ، تقبول : جاءنى الزيدون وأولو مال وعشرون ، ورأيت الزيدين وأولى مال وعشرين ومررت بالزيدين وأولى مال وعشرين " انظر ورقة ( ١١/أ ) .

( ٣ ) فى الأصل : فيهما .

( ٤ ) فى الأصل : الإعراب ، بالألف واللام .

( ٥ ) فى الأصل : حروف الإعراب ، بالألف واللام .

وذهب قطرب والفراء إلى أنها نفس الإعراب[١] . وبعض العرب يجعلها ( ٢٤/أ ) بالألف فى الأحوال الثلاث ، وهسم[٢] لغة بلحارث ابن كعب[٣] وقيل لغة كنانة[٤] .

وعليه قوله تعالى : " إنّ هذان الساحران[٥] " وفيه أربعة أقوال :

---

( ١ ) وقد عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف مسألة عن هذا الباب تعرض فيها لهذه المذاهب ، انظر ١/٣٣ ، والمقتضب ٢/١٥١ ، وابن يعيش ٤/١٣٩ ، وسيبويه ١/١٧ ، ١٨ ، والرضى ١/٣٠ .

( ٢ ) فى ج : وهى .

( ٣ ) قال الجوهرى فى الصحاح مادة ( ح ر ث ) : " وقولهم بلحارث لبنى الحارث بن كعب من شواذ التّخفيف ؛ لأنّ النّون واللام قريبا المخرج ، فلما لم يمكنهم الإدغام لسكون اللّام ، حذفوا النون ، كما قالوا : مست ، وظلت . وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة مثل : بلعنبر ، وبلهجيم .
فأما إذا لم تظهر اللام فلا يكون ذلك ".

( ٤ ) كنانة : قبيلة من مضر ، وهو كنانة ابن خزيمة بن مدركة ، بن إلياس بن مضر ، انظر الصحاح مادة ( ك ن ن ) .

( ٥ ) تمام الآية " قالوا إنّ هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى " . طه ٦٣ .

هذه الآية قرأها ابن كثير وحفص بتخفيف " إنّ " . وقرأ أبو عمرو بتشديد النون والياء فى " هذين " . وقرأ الباقون بتشديد النون والألف .

انظر ابن يعيش ٣/١٢٩ .

أحدهما : أنه على هذه اللغة[1] .

وثانيهما : أن "إنّ" بمعنى نعم ، ودخول اللاّم نظرا إلى لغة "إنّ" أو إلى ( أن )[2] اللاّم زائدة .

وثالثهما : أنّ اسمها محذوف ، أى : أنّه .

ورابعها : أنها صيغة موضوعة للتّثنية ، وليست صيغة صناعيّة : كمسلمان .

فمن قال : إنّها صناعية ، ذهب إلى أنّ النّون عوض عن الحركة والتنوين[3] ، وإن كان الواحد مبنيا لا حركة فيه ولا تنوين .

وروى عن بعضهم أن النون فيه عوض عن الألف الأصلية حين حذفت فى التّثنية لالتقاء الساكنين .

---

( ١ ) ورود هذه الآية على تلك اللغات عندى أرجح ؛ لأن القرآن كما جاء مصورًا الحياة العرب الدينية والاجتماعية ، جاء مصورا أيضا لحياتهم اللغوية ، ولذلك نرى القرآن يأتى ببعض لهجات عربية وببعض كلمات معرّبة . فمحاولة التأويل تتنافى مع واقع العربية التى كانت عليها ؛ لأنها محاولة لإبعاد اللهجات العربية التى لها مقوماتها ولها روادها ؛ لأن اللغة أساسها السماع .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج . انظر المغنى ١/ ٣٧ .

( ٣ ) أسند ذلك أبو على إلى سيبويه .

قال الرضى : ١/ ٣٠ " وقال أبو على : الإعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف ؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين . " .

" وقال سيبويه : النّون فى الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا ؛ لأنّ حروف المدّ عنده حروف إعراب ، امتنعت من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما " . يراجع الرضى ١/ ٣١ .

( ٤ ) فى ج : وإنما ، بزيادة " ما " .

ومن قال إنها موضوعة للتّثنية وهو الشّيخ عبد القاهر قال[1]: إن أسماء الإشارة لا يصحّ تثنية شئ منها ؛ لأنّ التّثنية إنّما تتأتّى فى الأسماء النكرة وأسماء الاشارة لا يصحّ تنكيرها ، ولو التزم ملتزم بتنكيرها ، لزمه أن يعرّف المثنى بالألف واللام ؛ كالعلم إذا ثنّى أو جمع[3] لزم أن يعرّف بالألف واللّام .

قولـه : ﴿ بقلب بعضها إلى بعض .[4] ﴾

---

( ١ ) وتابعه فى ذلك ابن الحاجب وأبو حيان .

( ٢ ) فى ج : فانما .

وقد أورد ابن الحاجب هذا النّص فى شرحه للمفصل ٣/١٢٧ مع اختلاف النحويين فى هذه التثنية .

( ٣ ) فى الأصل : وجمع .

( ٤ ) هنا يبين الشّارح علّة مخالفة إعراب المثنى والمجموع للقياس ، ويقول إنّه من وجهين :

" أحدهما : من حيث إعرابهما بالحروف " .

" والثانى : من حيث إنّ رفع المثنى ليس بالواو ، ونصبه ليس بالألف ، ونصب المجموع ليس بالألف .

أما العلّة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأوّل ، فلأنّ المثنّى والمجموع فرعان على الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات ، وإعراب بعض الآحاد وهى الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الأصل ، وأنه غير جائز ؛ ولأنّه لمّا كان فى أواخرهما حروف وهى علامة التّثنية والجمع يصلح أن يكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأنّ الحروف بغير الحركة أخفّ من الحروف مع الحركة . ( انظر ورقة ( ١١/ ب ) .

[ و ][1] قال الرضى[2] : " فجعلوا ألف المثنّى وواو المجموع[3] علامتى الرّفع فيهما ، ولم يبق من حروف اللين ، [ وهى ][4] التى هى أولى بالقيام مقام الحركات ، إلا[5] الياء للجرّ والنّصب فى المثنّى[6] والمجموع والجر أولى بها ، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء ، فلم يبق للنّصب حرف ، فاتبع النّصب الجر دون الرّفع ، [ ٢٤/ب ] لكونهما علامتى الفضلات ،بخلاف الرفع " .

وكأن ما ذكره الشّارح إشارة إلى هذا ، وإن لم يكن فى بعض النّسخ موجودا .

قوله : ﴿ لالتباس المثنّى بالمجموع ﴾[7] .

أى : فى حالة الإضافة ، وإنما مثّل بحالة النّصب ؛ لأنّه لا التباس فى الرّفع والجرّ ؛ لأنّ ما قبل الواو والياء مضموم ومكسور فى الجمع ، ومفتوح فى التّثنية ،فلا يكون قوله : ﴿ لالتباس المثنّى والمجموع ﴾ كليا .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) .

( ٢ ) هو نجم الدين محمد بن الحسن الرضى الإستراباذى ، من أهل إستراباذ ( من أعمال طبرستان ) ، ولد سنة ٥٧٠ هـ ، وكان عالما بالعربية فى زمانة ،واشتهر بكتابيه : شرح الكافية لابن الحاجب ، وشرح مقدمة ابن الحاجب السماة "بالشافية" فى علم الصرف . توفى رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ . انظر ترجمته فى مفتاح السعادة ١/١٨٣ ، والكشف ٢/١٣٧٠ ، والأعلام ٦/٣١٧ .

( ٣ ) فى الأصل : والجمع .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين ،وليس لها لزوم .

( ٥ ) فى المخطوطتين سوى ، مكان إلا .

( ٦ ) فى النسختين : فيهما .

( ٧ ) وقال هينا علة المخالفة فى الوجه الثانى : " وأما العلة فى

قولـه : ﴿ وفرقوا بينهما بأن فتحـوا ما قبل اليـاء وكسـروا ﴾ .

فإن قلت : لم لم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع؟

قلت : لأنه قد يفتح ما قبل الهاء فيهما ، نحو : " مصطفين " ، فلو لم يفرّق بالنّون لالتبس في هذه الصورة .(١)

---

= مخالفتهما القياس في الوجه الثاني ؛ فلأن حروف الإعراب ثلاثـة والإعراب ستة ، ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما حالة الرفع بالواو ، وحالة النّصب بالألف ، وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع ، لاسيما حالة الإضافة ، ألا ترى أنك لـو قلت : رأيت زيداك " لم يعلم أنه مثنى أو مجموع .؟ ولو جعـل إعراب المثنى كذلك دون الجمع ، لبقي الجمع بلا إعراب ، ولـو جعل إعراب الجمع كذلك دون المثنى ، لبقي المثنى بلا إعـراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع ، بأن جعلوا إعراب المثنى حالة الرفع بالألف ؛ لأنّ الألف مع ضمير المرفوع المثنّى نحو : يضربان وضربا ، وإعراب الجمع حالة الرّفع بالواو ، لوقوع الواو ضمير المرفـوع نحو : ضربوا ويضربون ، وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجر علـى الأصل ، وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون فـي المثنى ، وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع ، وأتبعـوا النّصب فيهما الجرّ دون الرّفع ، لمناسبة النّصب الجرّ دون الرّفـع من حيث أن كل واحد منهما فضله في الكلام " .

( ١ ) لم يتضح للمحشي رحمه الله هذه المسألة كثيرا ، بحيث توهّـم أن حركة النون هي الفارق الوحيد بين الحالتين في هذا المثال . وقد وضحها الشريف الجرجاني في حاشيته ١ / ٣٠ فقال : " قد توهّم بعضهم أن الفرق بكسر النون وفتحها بالدفع الالتباس بين المثـنى والمجموع من المعتل اللام في حالتي النّصب والجرّ ، وذلك لسقوط لام الفعل ، فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الإعراب ، ففـرق بحركة النون ، فيقال في المثنى : " أشقين " بفتحها ، وهكـذا " مصطفين " وهو سهو ؛ لأنّ لام الفعل لا يحذف في المثنى ، فيقال أشقيان وأشقين ، ويحذف في الجمع ، فلا اشتباه حتى يفرق بالنون " . انظـر ورقـة [ ١١/ب ، ١٢/أ ] .

قوله : (١) ﴿ وفى غيرها للعلامة فقط ﴾ .

أى : لعلامة المثنى والمجموع مع الألف والواو ، وليست للإعراب .

قوله : ﴿ وليس النون عوضا من (٢) الحركة ﴾ .

هذا عند المصنف ؛ لأن الحروف عنده نفس الإعراب ، وأما عند غيره فلها حالتان ، هى فى أحديهما عوض عن الحركة والتنوين ، وفى الثانية عوض عن الحركة وحدها دون التنوين .

فالحالة الأولى فى نحو : " رجلان " ، "ومسلمان" ، " مسلمون " .

والحالة الثانية فى نحو : "" الرجلان" ، وكذا " يا رجلان" ، ولا رجلين"

وإذا قلت : " أحمران وأحمدان " فالنون عوض عن الحركة والتنوين معا عند الأخفش ؛ لأن التثنية مزيل (٣) التحريف ، وعن الحركة عند

---

(١) قال الشارح حسن بن محمد الإستراباذى : " واعلم أن الألف والياء فى المثنى الإعراب ، وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون ، وبدونها علامة التثنية ، والواو والياء فى الجمع الإعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون ، وبدونها علامة المجموع ، فالنون فى حالة الإضافة بمنزلة التنوين ، وفى غيرها للعلامة فقط ، وليس النون عوضا عن الحركة ؛ لأن هذه الحروف عنده نفس الإعراب " . ( انظر ورقة ( ١٢/أ ) .

(٢) قال الرضى : ١/ ٣١ " فهى فى نحو : جاءنى رجلان يا فتى" عوض منهما ، وهو الأصل ، وفى "الرجلان" عوض من الحركة فقط وفى " رجلا زيد " من التنوين ،، وفى " رجلان وقفا " ليس عوضا منهما ، ولا من أحدهما ، وفى نحو : " يا زيدان ، ولا رجلين" عوض من حركة البناء فقط " .

انظر المقتضب ١/ ١٤٣ .

(٣) فى ج : تزيل .

سيبويه ، لاعتبار الوصف الأصلي .

وذكر بعضهم أن النون في " عصوان " [ ٢٥/أ ] و " رحيان " بدل من التّنوين [ فقط ](١) ، إذ ليس فيهما حركة .

والصواب أنّهما عوض عنهما ، لأنّهما وإن لم يظهر فيهما الحركة صورة ، إلاّ أنّها مقدّره .

قوله : ﴿(٢) وهي أسماء في آخرها ألف مفردة ﴾ .

احترازعن الممدودة ، فإنّ إعرابها بالحركات لفظا .

قوله : [ فصار مسلمّى ](٣) فيكون اعرابه بالواو تقديرا في الرّفع ؛ لأن الياء تدل على الجمعية دون الرفع ، لأنّ الدال عليه(٤) هي الواو ، وقد عدمت ، فيكون الرفع تقديرا مع ثبوت(٥) علامة الجمع .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

( ٢ ) قال الشّارح رحمه الله في ورقة [ ١٢/أ ] : " اعلم أنّ الاعراب تقديري ولفظي ، أما الاعراب التقديري ففي موضعين :
أحدهما : أن يتعذر فيه الإعراب لفظا .
والثاني : ألا يتعذر فيه الإعراب لفظا ، لكن يستثقل .
أما الأول : ففي موضعين :-
أحدهما : الأسماء المقصورة ، وهي أسماء في أواخرها ألف مفردة نحو : حبلى ، وعصا ، وفتى ، تقول : جاءني فتى ورأيت فتى ، ومررت بفتى " .
انظر شرح ابن الحاجب للكافية ص ١١ .

( ٣ ) يعني : أن جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، يكون إعرابه مقدرا في حالة الرفع دون النصب والجرّ ، فإنه يكون فيهما لفظيا ، فالكلمة أصلها : " مسلموى " ، قلبت الواو ياء ، فأدغمت الياء في الياء ، ثم أبدلت ضمة ما قبل الواو كسرة لتناسب الياء فصار مسلمّى " .

( ٤ ) في ج : لأنّ الدّال هي عليه .

( ٥ ) انظر الرضي ١/ ٣٤ .

قوله[1] : ﴿ فما سواه لفظي ﴾ .

ضابط الإعراب إمّا أن يكون بالحركات وهو الأصل ، أو بالحروف .

والإعراب بالحركات إما أن يكون بتمامها لفظا فى الأحوال الثّلاث وهو الأصل : كـ " زيد " أو بتمامها تقديرا فيها : كـ " عصا " أو بتمامها بعضها لفظي وبعضها تقديري : كـ " قاضٍ " ، أو بعضها لفظا فى الأحوال الثّلاث : كـ " أحمد " ، و " مسلمات " ، أو ببعضها تقديرا فى الأحوال الثلاث : كـ " حبلى " ، أو ببعضها ، بعضها لفظي وبعضها تقديري : كـ " جوار " .

والإعراب بالحروف إما أن يكون بتمامها لفظيا فى الأحوال الثلاث : كالأسماء الستة ، أو بتمامها تقديريا فيها كالأسماء الستة إذا أضيفت ولاقاها ساكن بعدها ، يحذف عنها حروف الإعراب ، لالتقاء الساكنين نحو : هذا أبو البشر ، ورأيت أبا البشر ، ومررت بأبى البشر . أو بتمامها بعضها لفظي وبعضها تقديري إذا أضيف[2] بعضها إلى المعرف باللام [و][3] بعضها [٢٥/ب] إلى غيره ، وهو ضعيف ، نحو : هذا أبو البشر ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه .

---

(١) أى : بعد أن عرفت صور الإعراب التّقديرى ، فما سواه لفظي وهذه الصّور هى التى وضحها المحشى رحمه الله بإيجاز .

(٢) فى ج : أضيفت .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

أو ببعضها لفظا فى الأحوال الثّلاث : كالتّثنية والجمع . أو ببعضها تقديرا فى الأحوال الثلاث : كالجمع إذا أضيف[1] ولاقاه ساكن بعده ، نحو: جاءنى صالحو القوم ، ورأيت صالحى القوم ، ومررت بصالحى القوم .

أو ببعضها ،بعضها لفظى وبعضها تقديرى : كالجمع الصّحيح [المضاف][2] إلى ياء المتكلّم ، نحو : جاءنى مسلمىّ ، ورأيت مسلمىّ ومررت بمسلمىّ ، فافهمه فإنه جيّد .

وممّا أعرب بالحركة تقديرا فى الأحوال[الثّلاث][3] ، مافيه إعراب محكىّ جملة منقولة كانت أو مفردا ، نحو: تأبط[4] شرّا ، وقول أهل الحجاز: من زيدا ؟ فى استعمال من يقول : رأيت زيدا ،والتميمى يقول :"زيد"بالرفع.

---

( ١ ) فى ج : أضيفت .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش وبه يكون تماما .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٤ ) هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان ، من أهل تهامة ،كان من شعراء الجاهليين ، ومن صعاليك العرب المشهورين .
وفى تلقيبه بهذا اللقب أقوال كثيرة ، تعرض لذكرها أكثر كتب التراجم ، وأشهر هذه الألقاب ،أنه تأبط سيفا وخرج ، فقيل لأمه : أين هو ؟ فقالت : لاأدرى ، تأبط شرا وخرج توفى سنة ثمان قبل الهجرة .
انظر ترجمته فى الخزانة ١ / ٦٦ ، وديوان المفضليات المفضلية الأولى ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/ ٧٤ ، ٨٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ٥٢ .

قولـه : ﴿ غـير المنصـــرف ﴾[1] .

سمّي المنصرف به ؛ لأن التّنوين يشبه الصّريف ، وهو الصّوت الضّعيف كـ صوت البكرة[2] ، فسمي ما قامت به منصرفا ، وما لم تقم به غير منصرف .

قال الأندلسي : " ظاهر كلام النّحويين أن هذه القسمة منحصرة فـي أن الاسم إما منصرف [ و ][3] إمّـا غير منصـــرف .

وتفسيرهم كل واحد من القسمين مما ينفي الحصر ، وذلك أنّهـــــم فسروا المنصرف بأنّه الذي يدخله الحركات الثّلاث والتنوين ، لعدم شبـــه الفعـــل .

وفسروا غير المنصرف بأنّه الذي يختزل منه الجرّ والتّنوين لشبه الفعـــل ويحرّك بالفتح في موضع الجرّ .

وعلى هذا يبقى أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما ، نحـــــو جمع المذكّر ؛ لأنّه لا يدخله الحركات ، فلا يكون منصرفا ، ولا يخـــــتزل[4] [٢٦/أ] عنه الجرّ ، ولا تحرّك بالفتح ، فلا يكون غير منصرف . وهكذا جميع مـــا أعرب بالحـــروف .

---

( ١ ) هذا نص المصنف رحمه الله ، وتمامه قوله : " غير المنصرف : مافيـه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما " .

( ٢ ) البكرة : جمعها : بكر ، مثل : قصبة وقصب . وهي الآلة الـــتي يستقى عليها ، وتسكن فيجمع على بكرات ، مثل : سجدة وسجدات راجع المصباح مادة ( ب ك ر ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) أي : لا يقتطع . من خزلت الشيء وخزلا بمعنى قطعته . انظر المصباح مادة ( خ ز ل ) .

وجمع المؤنث لا يدخل فيهما ، فيحمل كلامهم على أن : أنهم لم يريدوا الحصر ، وإنّما أرادوا أن من الأسماء ما هو حكمه كذلك ، [ ومنها ما ليس كذلك ] [(١)] ، غير متعرّضين للحصر .

وقال أبو البقاء : " ينبغي أن يحمل قول النّحويين : المعرب على نوعين : منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظاً أو تقديرا ، وهو بعض أقسام المعرب ، ليخرج عنه المعرب بالحروف الذي لا يوصف بأحدهما " .

قوله : [ ما فيه علتان ] .

فيه نظر ؛ لأنه قد يجتمع علّتان وينصرف : كالتّأنيث مع الصّفة ووزن الفعل مع العجمة .

والجواب : أن ليس كلّ اثنين منها يمنع [(٢)] الصّرف كيف ما كان .

قال في المحصل [(٣)] : " هذه التّسعة ليس كلّ اثنين منها يمنع الصّرف كيف كان ، بل لذلك ترتيب خاص وشرط ، ألا ترى أنّ "قائمة" فيها التّأنيث والصّفة ، ومع ذلك لا يمنع الصرف " . فلنبيّن خصوصيّة ذلك الترتيب .

فنقول : العدل يؤثّر مع العلميّة ومع الوصف ، [ والوصف ] [(٤)] يؤثّر مع وزن الفعل ومع العدل ، والتأنيث يؤثّر مع العلمية فقط ، والمعرفة تؤثر

---

( ١ ) ما بين المعقوفين : زيادة في ( ج ) .
( ٢ ) في ج : مانعة .
( ٣ ) القائل هو : الأندلسي .
( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

مع سبعة أشياء هى[1] : التأنيث ، والتركيب ، ووزن الفعل ، والعدل والعجمة ، وشبه التأنيث ، والزيادتان المضارعتان . والعجمة تؤثر مع العلمية فقط ، والجمع يؤثر [مع][2] كونه على صيغة منتهى الجموع والتركيب يؤثر مع العلمية فقط . [والزيادتان[3] تأثيرهما مع الصفة والعلمية والوزن مع العلمية] ومع الوصف ، ومع مراعاة الأصل .

هذا هو الترتيب [ ٢٦/ب ] المعتبر فى التأثير ، عرفناه باستقراء كلام العرب ، وما سوى هذا الترتيب مما يمكن اجتماعه فلا يؤثر أصلا .

وأما الشروط[4] فستذكر عند [ذكر] كل سبب .

قوله : ﴿والعلل التسع ما ذكره[5] فى البيتين﴾ .

وأول البيتين :

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

[وهى][7] :

عدل ووصف [وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب][8]

---

( ١ ) فى الأصل : وهو .

( ٢ ) ما بين المعقوفين : ساقط من ( ج ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش بزيادة الواو فى ( تأثيرهما ) .

( ٤ ) فى الأصل فسنذكر .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٦ ) أى : ما ذكره المصنف رحمه الله فى البيتين . انظر الوافية نظم الكافية ص ١٣٦ بتحقيق د . موسى بناى العليلى .

( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل ، وليس لها لزوم .

( ٨ ) ما بين المعقوفين تكملة للبيت الثانى . وبعدهما :

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

قوله : ﴿ وإنما [1] قال : وهذا القول تقريب ؛ لأنّ في عـــدد العلل خلافـــا ﴾.

وقيل : هو إشارة إلى أن كون كل واحدة [2] منها علّة على سبيـــل التّقريب والمجاز ، لا على سبيل الحقيقة ؛ لأنّ العلّة في الحقيقة هـــي الاثنتان [3] منها ، لا كل واحدة [4] منها .

قوله : ﴿ وقـــال بعضهـــم إنه اثنـــان [5] ﴾.

قال الخوارزمي [6] شارح المفصّل : " مدار الأمر في علل ما لا ينصرف على حرفين ، الحكايـــة والتّركيـــب .

---

(١) قال الشارح رحمه الله في ورقة [ ١٤/ب ؛ ١٥/أ ] : " وإنّما قال : هذا القول تقريب ؛ لأنّ في عدد العلل خلافا ، فقـــال بعضهم انّها تسعة ، وقال بعضهم انها اثنتان : الحكايـــة والتّركيب . وقال بعضهم إنّها أحد عشر ، وهي التّسع المذكورة وشبه ألفي التّأنيث ، نحو : أرطى علمـــا ، ومراعاة الأصل نحو: "أحمر" بعد التنكير ، فقال : القول بأنها تسعة تقريبا قـــرب مما ذكره غيره " . وقوله : "وقال بعضهم إنها أحد عشر غير مناسب عربية ، والصواب : إحدى عشرة ؛ لأن العدد يوافق المعدود في هذه الحالـــة .

انظر الوافية في شرح الكافية تحت رقم ( ٢٢٢١ ) المحمودية ومن هنا استأنفت الربط من نسخة المحمودية ، لأن النسخة الأولى سقطت منها هذه الأوراق .

(٢) في الأصل : واحد ، بإسقاط التـــاء .

(٣) في الوافية شرح الكافية : انّها اثنتـــان .

(٤) في الأصل : واحـــد .

(٥) في المخطوطتين : إنه .

(٦) هو أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بـ ـــــ

أمـا الحكايـة ففـي موضعـين :

الأوّل : وزن الفعل مع الوصف . . نحو : أعلم وأجهل .

الثّاني : وزن الفعل مع العلمية . . نحو : يزيد ، ويشكر . فامتناع الصّرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية [(١)] الفعليـة " .

بيان ذلك : أنّ هذه الألفاظ في هذين الموضعين في الأصـل أفعال ، ثم استعملت مغلقة للفعلية ، إمّا إلى الوصفية ، وإمّا إلى العلمية [(٢)] فما فيها من امتناع الصرف حكاية فعليـة .

يعني : أن هذه الأسماء حين كانت أفعالا ، كان يمتنع دخـول الكسر والتّنوين [ فيها [(٣)] ، فلما صارت أسماء بقيت على ما كانت عليه مـن امتناع دخول الكسر والتّنوين ] ؛ لأنّ معنى الحكاية في اللفظ : هـو أن يأتي [ بـه ] [(٤)] على نحو ما لفظ به أولا من غير تغيير . وأما التركيب ففي البواقـي [(٥)] .

---

= صدر الأفاضل الخوارزمي ، كان فقيها نحويا ، وأديبا لغويـا من آثاره : الزوايا والخبايا في النحو ، المحصل للمحصلة فـي البيان ، وله شرح للمفصل سماه التخمير . قتل على يد التتار سنة ٦١٧ هـ . انظر ترجمته في الكشف ١٧٥/٢ ، ومعجم المؤلفين ٩٨/٨

(١) في الأصـل : بطريق حكاية ، باسقاط الألف واللام .

(٢) في الأصـل : الفعلية ، وهو تحريـف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٥) أي : ما تبقى من موانع الصّرف ، باستثناء هذين الموضعين .

ووجه التّركيب في العدل في نحو : " عمر " ، أنّه بمنزلة علمين تقديرا ، وذلك لأنّ الواضع قصد التسمية بـ " عامر " أوّلا ، [إلا[1]] أنّ عامر لمّا كان من الأجناس خاف [٢٧/أ] اللبس ، فعدل عن تلك الصّيغة إلى هذه ؛ لأنّ " عمر " موجود في الأجناس ، فكأنّه سمّاه أوّلا " عامرا " ثم سمّاه " عمر " ثانيا .

وفي العدل في نحو : " ثلاث " ظاهر ، فإنّه في الأصل ثلاثة ثلاثة ، مركّب من لفظين .

والصّفة في نحو : " أحمر " لا ينصرف للحكاية .

ووجه التركيب في التّأنيث بالتاء ظاهرة أو مقدرة ، أنه ركب مع العلمية أو ركّب علامته مع الاسم . والعلمية لا تنصرف للحكاية .

وفي العجمة إما تكرارها في العجمي والعربي ، أو تركّبها مع العلمية .

وفي الجمع أنّ بمنزلة جمعين . وفي الألف والنون المزيدتين[2] أنه مركّب إما مع الاسم ، أو مع العلمية ، أو مع الوصف . ووزن الفعل لا ينصرف للحكاية .

وكلّه ضعيف ، وإن اشتغلنا بإبطاله يطوّل الكتاب ويورث الملال .

وقد يلحق [بعض][3] ما ذكرنا ببعض نسخ المتوسط ، والحق أنه أثبته الشّارح في الحاشية وليس من الشرح .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
(٢) في الأصل : الزائدتين .
(٣) ما بين المعقوفين . ساقط من الأصل .

قوله : ﴿ وقال بعضهم إنه أحد عشر[١] ، وهي التسع المذكورة وشبه ألفي التأنيث نحو : أرطى ﴾ الشبيهة بألف التأنيث .

يعني : إذا سمّي بما فيه ألف الإلحاق[٢] : كـ " أرطى " ، فإنه لا ينصرف للتعريف[٣] وشبه ألف التأنيث ، فهذه أيضا علة فرعية لأن التأنيث فرع ، فالمشبه به أولى بالفرعية .

ومراعاة الأصل نحو : " أحمر " إذا سمّي به ثمّ نكّر ، وهذه أيضا علة فرعية ، لأن الأصل إذا كان فرعا فالملحقه أولى بالفرعية .

وألف الإلحاق ألف يلحق الآخر وحدها . ( أ )[٤] : بلا همزة ، فشرطها[٥] العلمية .

---

( ١ ) في الوافية شرح الكافية : أنها أحد عشر . وألف التأنيث . مكان ألفي التأنيث في نسخة الأصل و ( ج ) .

( ٢ ) الإلحاق : هو أن يزاد في كلمة حرف أو أكثر ، لتصير تلك الكلمة على مثال كلمة أخرى ، في عدد حركاتها وسكناتها المخصوصتين وحينئذ تعامل معاملتها في تصاريفها المختلفة ان كانت فعلا : كـ " سبطر " الملحق بـ " دحرج " وفي التصغير والتكسير ان كانت اسما : كـ " ضيغم " الملحق بـ " جعفر " .

( ٣ ) قال ابن يعيش ١ / ٦٠ : " فأمّا الألف الزائدة للإلحاق نحو : أرطى ، وحبنطى ، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة التي في آخرها ألف زائدة ، فهي تنصرف في النكرة ، نحو : هذا أرطى ورأيت أرطى ، ومررت بأرطى ، فتنوينه دليل على تنكيره وصرفه فإن سميت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث إنها زائد ، وإنّها لا تدخل عليها تاء التأنيث ، لأنّ العلميّة تحظر الزّيادة ، كما تحظر النّقص ، فتقول :

"هذا أرطى مقبلا ، من غير تنوين " .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٥ ) في ج : وشرطها .

ويدلّ على أنها ليست للتّأنيث مجيء أرطاة .[١]

قال فى الصحاح : الأرطى :شجر من شجر (٢٧/أ) الرّمل ، يصبغ بورقة الأديم ، وهو أفعل من وجه [ وفعلى [٢] من وجه ] ، والواحدة أرطاة ، ولحوق تاء التّأنيث به يدلّ على أنّ الألف ليست للتّأنيث ، وإنما هى للإلحاق ؛ إذ بنى الاسم عليها .

وعند صاحب[٣] اللّباب هى عشرة ، التّسعة [المذكورة][٤] ، وشبه ألف التأنيث .

وعند بعضهم ثلاث عشر ، هى : الإحدى عشرة المذكورة ، [منها الحكاية والتركيب][٥] . ثم قسم الحكاية إلى قسمين قد سمعنها ، والتّركيب إلى أقسام وهو خطأ] . ومنها الشبة بالأسماء الأعجمية : ك " ماجد " علما ، لكونه على وزن لا يكون عليه آحاد[٦] .

---

( ١ ) قال الفارضى نقلا من حاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ٢٦٢ ) : "ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث ؛ لأنهم قالوا : أرطاة وعلقاة ، فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة " .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . راجع الرضى على الشافية ١/ ٥٩ .

( ٣ ) انظر لباب الإعراب من ص ١٣٣ ، ١٤٤ من النسخة المحققة لنيل درجة العالمية الماجستير من الطالب : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن للعام الجامعى ١٤٠١/١٤٠٢هـ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من المخوطتين ، ولكن سياق الكلام يستحسنه .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ومذكور فى ج .

( ٦ ) قال ابن الحاجب فى شرحه للكافية ص ١٥ : " هذا الجمع هو

وإنّما احتاج إلى هذا التّأويل ؛ لأنّه خرج بالتّسمية عن الجمع .[1]

قال ابن الحاجب : "[المانع له من الصّرف : الجمع المقدّر في الأصل][2] ، والحمل على الموازن ، كما قال أبو علي في " سراويل" إنه لا ينصرف ؛ لأنه مفرد أعجمي حمل على موازنة في العربية : كـ "مصابيح"[3]

---

أحد ما يقوم مقام علتين ، وسببه أنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع مرتين اما تحقيقا في نحو : " أكالب " ؛ لأنه جمع لـ " أكلب " ، وأكلب جمع كلب .

أو تقديرا في نحو : " أفاضل " وشبهه ؛ لأنه على تلك الصيغة فأجرى مجراه وهذا أولى من قول الأكثرين ؛ لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فإن ذلك منقوض بأفلس وبابه ، وهو أكثر من أن يحصى فأفعل جمع لا نظير له في الآحاد ، فكان جديرا بأن يمتنع من الصرف " .

(١) انظر الموضع السابق من شرح ابن الحاجب للكافية .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكنه مذكور في الأصل . راجع الكافية لابن الحاجب ص ١٥ .

(٣) قال ابن الحاجب في الموضع السابق : " " وسراويل " في الاعتراض على هذا الباب أشكل من " حضاجر " ؛ إذ لم يصرف ولذلك اضطرب فيه ، فقال قوم : أعجمي حمل على موازنه في العربية : كـ " مصابيح " ، فأجرى مجراه تشبيها له به ، ولمّا لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهة ، فمحمول عليه .

يلزم هؤلاء أن يقولوا : الجمع وما أشبه الجمع ، وكذلك يقول بعضهم .

وقال قوم : هو عربي ولكنه جمع في التقدير ، فيجعلون "سراويل" في التقدير جمعا لـ " سروالة " ، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة ، وهو بعيد في الأسماء الأجناس ، فإن مثل ذلك لم يثبت إلا في الأعلام .

وجوابهم : أن مثل هذه الصيغة لم يمنع الآ اذا كان

فعلى هذا تصير العلل ثلاث [1] عشرة علة .

قوله : [2] ﴿ إذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ﴾ .

---

= جمعا ، وذلك معلوم باستقراء كلامهم ، وقد ثبت منعها ههنا فوجب حملها على الجمع تقديرا ، وإن كان مخالفا للقياس مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة ، وإذا صرف فلا إشكال على ما ذكرناه ؛ لأنا قلنا : الجمع المانع شرطه صيغة منتهى المجموع ، وقد فقد ههنا كونه جمعا ، فلا أثر للشرط عند فقدان السبب .... وأما من قال العلة كونه لا نظير له في الآحاد فالإشكال عليه صرف أو لم يصرف.

(١) في ج : ثلاثة عشر علة .

(٢) قال الشارح في ورقة [ ١٥/أ ] : " أو يكون المراد من قوله : وهذا القول تقريب ، أن القول بأن كل واحدة من العلل التسع علة تقريبية لا تحقيقية ؛ لأن كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف ، وإلا لوجد منع الصرف مع كل واحدة منها وليست كذلك .

أو يكون المراد به : أن ذكر العلل التسع منظومة تقريب إلى فهم المبتدئ ، " وزائدة " في البيت منصوبة على أنها حكاية عن حال في مثل قولنا : يمنع الاسم من الصرف النون زائدة ؛ إذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ، ولا يمكن رفعها بأن يكون خبر المبتدأ ، وهو النون ؛ لأن الجملة وهي قولنا : النون زائدة ، ليست لسبب منع الصرف .

ولا يكون صفة للنون ، لكونها نكرة والنون معرفة ، اللهم إلا أن يحكم بزيادة اللام في النون ، ويدل عليه ذكر بقية الأسباب في البيتين نكرة " .

وقوله " تقريبي لا تحقيقي " من قوله : " كل واحدة من العلل التسع علة تقريبي لا تحقيقي " غير مناسب عربية ، والصواب : تقريبية لا تحقيقية ؛ لأن الصفة توافق الموصوف في التأنيث والتذكير في هذه الحالة لأن النعت هنا حقيقي .

فيه نظر ؛ لأنّه يجوز أن يكون حالا مؤكدة عاملها محذوف ، من قبيل: " أنا فلان كريما جوادا " ، فإنه لمّا كان مشهورا بالكرم ، تضمّنت الجملة معنى الكرم والجود ، وههنا لما كانت النّون مشتهرة بكونها فريدة ، تضمّن قولنا : " وهى النون " معنى الزائدة ، فيكون حالا مؤكدة بمضمون[1] تلك الجملة ، وعاملها محذوف . وهذا أولى مما تكلّف به الشّارح ، اللّهم إلاّ أن يحكم بزيادة الألف واللاّم فى " النون " كما ذكر صاحب الكشاف (٢٨/أ) فى قوله تعالى : "كمثل الحمار يحمل أسفارا "[2].

---

(١) فى ج : المضمون .

(٢) تمام الآية " مثل الذين حمّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله . والله لا يهدى القوم الظالمين " ،، الجمعة ،، ٥ .

قال الزمخشرى فى الكشاف ٤/١٠٣ دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت :

" فان قلت : " يحمل " ما محلّه ؟

قلت : النصب على الحال ، أو الجر على الوصف ؛ لأن " الحمار" كاللئيم فى قوله :

ولقد أمّر على اللئيم يسبنى " .

وقال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٨٠ فى شاهد رقم ( ٧٩٤ ) " كمثل الحمار يحمل أسفارا " . فإن المعرف بالجنس يقرب فى المعنى من النكرة ، فيصحّ تقدير " يحملّ " ، حالا أو وصفا . ومثله : " وآية لهم الليل نسلخ منه النهار " ، " فنسلخ" صفة الليل ، واللام فيها زائدة ، وقوله : ولقد أمّر على اللئيم يسبنى .

راجع كذلك الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٥ ابتحقيق د . على فوده شبل .

وكما في قول الشاعر[1] :

ولقد مررت على اللّئيم يسبني ( فمضيت ثمّت قلت لا يعنينني )[2]

قوله : [3]﴿ فالعدل فرع المعدول عنه ﴾ .

إذ لولا المعدول لمّا كان العدل ؛ إذ العدل تغيير للاسم عن صيغته الأولى .

﴿ والوصف فرع الموصوف ﴾ ، لاحتياجه إليه ، وتبعيته له لفظا أومعنى .

---

( ١ ) البيت لم ينسب لقائل معين ، وإنما نسبه أكثر كتب النحو إلى رجل من بني سلول من غير تعيين .

( ٢ ) البيت من الكامل ، وما بين المعقوفين من عجز البيت غير مذكور في المخطوطتين .

ويروى صدر البيت : ولقد أمّر .

ويروى عجزه أيضا بروايتين :

أحدهما رواية : فمضيت ثمت قلت يعنيني .

وهي رواية الخصائص لابن جني ٣ / ٣٣٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٥٠ ، والمغني ٢ / ٤٨٠ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٨ والأشموني ١ / ١٨٠ .

والأخرى رواية : وأعف ثم أقول لا يعنيني

وهي رواية الخزانة ١ / ١٧٣ ، ٢ / ١٦١ ، ٢٩٣ ، والتصريح ٢ / ١١١ وباقي التّركيب ظاهر .

( ٣ ) قال الشّارح رحمه الله : " واعلم أن كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء ، فالعدل فرع المعدول عنه ، والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير ؛ لأنك تقول : قائم ثم تقول " قائمة" . والتعريف فرع التنكير ؛ لأنك تقول : رجل ثم تقول : الرجل . والعجم فرع العربي ؛ لأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إليهم ، ولغة غيرهم فرع على لغتهم ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الإفراد " .

انظر الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٥/أ ) من النسخة في المحمودية تحت رقم ( ٢٢٢١ ) .

قوله : ﴿ والعجمة فرع العربى ؛ لأنّ لغة كل قوم أصل بالنسبة إليهم[1] ﴾

أى : لأنّ العجمة دخيلة فى كلام العرب ، وتكلّم العربى بها مسبوق بتكلمه بلغته ، ولذلك تثقل على العربى التكلم بها ؛ إذ ليست من طبعه .

﴿ والجمع فرع على الواحد ﴾ ؛ لأنّ الجمع إنّما يكون من[2] ضمّ الآحاد بعضها إلى بعض ، فهو متأخر [ عنها ][3] .

[ والتركيب فرع الإفراد ] ؛ لأنّه أيضا عبارة عن ضم[4] مفرد إلى مفرد ليجعلا اسما واحدا .

قوله :[5] ﴿ وحينئذ لم يقل إنه فرع لشئ ﴾ .

---

( ١ ) فى المخطوطتين : إلى لغتهم ، وفى هذه الحالة لا يكون للكلام معنى .

( ٢ ) فى الأصل : ممن .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( ٤ ) فى الأصل : عن ضم المفرد إلى المفرد ، بالألف واللام .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله : " وأمّا الألف والنون المزيدتان فاختلف فيه :

فقال البصريون : إنّما يمنع الصّرف لمشابهة ألفى التّأنيث وحينئذ لم يقل إنه فرع لشئ .

وقال الكوفيون : إنّما يمنعان الصّرف بالأصالة لا المشابهة وحينئذ يكون فرعا على ما زيد عليه ، أو على الألف والنون الغير الزائدتين " .

انظر ورقة ( ١٥/أ ) ، ( ١٥/ب ) .

وللمحشى رحمه الله اعتراض على قول الشّارح الذى ذهب فيه مذهب البصريّين ، ويؤيد مذهب الكوفيين .

وفيه نظر ؛ لأنها حينئذ فرع[١] ألفي التّأنيث ، مع أنه يصدق عليهما[٢] حينئذ أنهما فرعان على ما زيدا[٣] عليه .

وبعضهم قال : إذا كانتا مشابهتين لألفي التّأنيث ، والتّأنيث فرع التذكير ، فحينئذ يكون فرع الفرع .

قوله : ﴿ وحكمه ألاّ كسر ولا تنوين ﴾ .[٤]

أى : حكم غير المنصرف ألا كسر فيه ولا تنوين .

وإنّما جعل تعريف القوم حكما لغير المنصرف ؛ لأنّ عدم دخول الكسر والتّنوين يتوقّف على معرفة كونه غير منصرف ، فلو توقف معرفة كونه غير منصرف عليه لزم الدور ، كما عرفت في المعرب .[٥]

وأنت خبير بأنه يمكن أن يجاب عنه [ ٢٨ /ب ] نصرة لهم كما نصرناهم هنالك[٦] .

---

( ١ ) في الأصل : فرعا . راجع الرضى ١ / ٢٨ .

( ٢ ) في الأصل : عليهما .

( ٣ ) في الأصل : زيد عليه .

( ٤ ) هذا نص المصنف رحمه الله .
قال الرضى ١ / ٣٨ : " ولم يقل ألاّ جرّ ؛ لأنه يدخله الجر عند الجمهور ؛ إذ هو عندهم معرب . والجر أنواع ، وجره فتح ، فالفتح الذى فى بـ " أحمد " عندهم عمل الجار ، وهو يعمل الجر لا محالة " .

( ٥ ) راجع ص ٨٤ ، ٨٥

( ٦ ) في ج : هناك .

فإن قلت : لم اختص الكسر والتّنوين بالمنع بين خواص الاسم ؟ .

قلت : أمّا التّنوين ؛ فلأن لها مزية اختصاص بالاسم من بين سائر الخواص ؛ لأنّها للقطع ، وهو لا يوجد أصلا إلاّ في الاسم ؛ لأنّ الفعل متصل بفاعله دائما ، فلهذا اختصت بالمنع من بين أخواتها .

وأمّا الكسر فلما بينها وبين التّنوين من المؤاخاة ، من حيث إن المجرور يقوم مقام التنوين دون أخويه .

قوله : ﴿ ويجوز صرفه للضرورة ... الخ ﴾[1] .

---

(١) هذا نصّ المصنف رحمه الله ، وتمامه " ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب ، مثل : سلاسلا وأغلالا " .

قال الشارح مبيّنا هذا القول : " أي : ويجوز صرف غير المنصرف في موضعين لأجل الشيئين . :

أحدهما : ضرورة الشعر ؛ لأنّ الضرورة ترّد الأشياء إلى أصولها ، وأصل غير المنصرف أن يكون منصرفا . ومثاله :

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره هو المسك ما كرّرته يتضوّع

والثاني : مراعاة لتناسب الكلام ، كقوله تعالى : " سلاسلا وأغلالا " ، فإنّ " سلاسل " غير منصرف للجمع ولزوم الجمع ، ولكنه صرفه لتناسب الكلام ؛ لأنّه لما كان ما قبله وما بعده مونّا صرف ونوّن أيضا للتناسب ؛ لأنّ التّناسب مقصود ، مهم عندهم" .

انظر ورقة ( ١٦ / ب ) .

والضّرورة في اصطلاح النّحاة تكون في الشعر خاصة ، بخلاف الشّاذ ، فإنّه يقع في النثر .

فإن قلت : إذا وجدت الضّرورة يجب الصّرف [1].

قلت : ممنوع ، ألا ترى أنه إذا اضطر إلى عدم صرف المنصرف لا يجوز له أن يجعله غير منصرف بالاتفاق [2] ؛ لأنه عدول عن الأصل .

وإنّما جاز عكسة ؛ لأنّه رجوع إليه [3] وأيضا لا يجوز له أن ينوّن الفعل والحرف وأن تدخل عليها سائر علامات الاسم ضرورة .

وحكى الأخفش : أنّ من العرب من يصرف جميع الأسماء العربية الممنوعة من الصرف .

واعلم أن في قوله : ﴿ ويجوز صرفه للضرورة ﴾ بحثا .

أمّا أوّلا ، فلأن دخول الكسر للضرورة لا يدل على صرفه ، بل فيه ثلاثة أقوال [4] .

---

( ١ ) قال الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضى ١/٣٨ : " قيل : إنما ذكر الجواز مع أن الضرورة موجبة للصرف ، لأنه عطف " التناسب " وهو غير موجب . أو لأنه أراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن وانزحافه ، وذلك مجوّز ليس بموجب " .

( ٢ ) جوز الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي ، ترك صرف المنصرف عند الضّرورة ، لكن ليس مطلقا ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب ، لقوتها . . ومنعه سائر البصريّين ، لكونه خروجا عن الأصل .

( ٣ ) وقد ذهب الأخفش إلى جواز صرف ما لا ينصرف مطلقا ، أي : يستوي في ذلك الشعر وغيره ، ويقول : إن ذلك لغة الشعراء ؛ لأنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف ما ترك صرفه ، حتى تمرّن ألسنتهم على ذلك ، فأصبح الأمر أن صرفوه في الاختيار .
انظر الرضى ١/٣٨ ، والأشموني مع حاشية الصبان ٣/٢٧٥ .

( ٤ ) ستأتي ذكر هذه الأقوال الثلاثة في ص ١٣٨ .

وأمّا ثانيا ؛ فلأنه ليس على إطلاقه ، بل هو على ثلاثة أضراب[1] :

الأول : ما لا يجوز صرفه البتة بالإجماع ، وهو كل ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ؛ إذ لا فائدة للشاعر في صرفه ؛ إذ وزنه منصرفا مثل وزنه غير منصرف .

الثاني : ما لا يجوز صرفه بالاتفاق ، وهو ما عدا [٢٩/أ] "أفعل من كذا" .

الثالث : ما فيه خلاف ، وهو "أفعل[2] منك" ، فذهب الفراء والكسائي إلى امتناع صرفه وإن اضطر الشاعر ، وذهب البصريون إلى

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٢٧٤ " نعم اختلف في نوعين .
أحدهما : ما فيه ألف التأنيث المقصورة ، فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله : إني مقسّم ما ملكت فجاعل جزءًا لآخرتي ودنيا تنفع. أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا .
وثانيهما "أفعل من" ، منع الكوفيون صرفه للضرورة ، قالوا : لأن حذفت تنوينه لأجل "من" فلا يجمع بينهما . ومذهب البصريون جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف : كـ "أحمر" ، لا "من" بدليل صرف "خير منه" ، و "شر منه" ، لزوال الوزن".
وقال الصبان في حاشيته معلقًا على قوله : "لأجل من" أي : لقيامها مقام المضاف إليه ، فالمانع قوّى لكونه كلمة مستقلة ، بخلاف سائر موانع الصرف .
وقوله : "بينهما" ، أي : بين التنوين و "من" ملفوظة أو مقدرة لا اختيارا ولا ضرورة" .
وفي الرضي ١/ ٣٨ : "ومنع الكوفيون صرف "أفعل من" في الضرورة لأن "من" مع مجروره كالمضاف إليه ، فلا ينوّن ما هو كالمضاف والأصل الجواز ؛ لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف إليه" .

(٢) وزعم الأخفش والكسائي في صرف ما لا ينصرف أنه لغة قوم ، إلا "أفعل منك" ، وأنكره بعضهم . راجع الأشموني ٣/ ٢٧٤ ، والرضي الموضع السابق ، والهمع ١/ ١١٩ ، ١٢١ .

أنه ينصرف ؛ لأن المانع هو الصفة ووزن الفعل ، فانصرف للضرورة : كـ"أحمر وأصفر " .

قوله : (١) ومثاله :

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكرة ... هو المسك ما كررته يتضوع (٢)

ونعمان "بضم النون " علم أبي حنيفة رضي الله عنه ، وهو المراد في البيت ، "وفتحها "، واد في طريق الطائف يخرج إلى عرفات ، ويقال له : نعمان الأراك . وضاع المسك يضوع ، وتضيّع أي : تحرّك فانتشرت رائحته .

---

(١) أي : مثال صرف غير المنصرف لضرورة الشعر .

(٢) البيت من الطويل . وما بين المعقوفين من عجز البيت غير مذكور في المخطوطتين .

وقد استشهد صاحب الكواكب الدرية به فيما ينصرف للضرورة ، ولم ينسبه لقائل معين ، غاية ما في الأمر أنني وجدت في الفوائد الضيائية بتحقيق د.أسامة طه الرفاعي ما نصه :

" وفي حواشي بعض النسخ أنه للإمام الشافعي رضي الله عنه قاله في مدح الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وقد راجعت ديوان الإمام الشافعي فلم أعثر عليه .

وفي حاشية النسخة الأصلية أن أول القصيدة .

هنيئا لأرباب النعيم نعيمهم ... وللعاشق المسكين ما يتجرّع

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره ... هو المسك ما كرّرته يتضوع

وبعده :

لها حكم نعمان وصورة يوسف ... ومنطق داود وعفة مريم

ولي سقم أيوب وغربة يونس ... وأحزان يعقوب ووحشة آدم

راجع الكواكب الدرية ١/ ٤٥ ، وطراز المجالس ص ٢٧٢ .

قال النميرى[١] :

تضوّع مسكا بطن نعمان أم مشت به زينب فى نسوة عطرات

أعد : أمر حاضر من أعاد يعيد . أصله : أعود ، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ، فالتقى[٢] ساكنان فحذفت[٣] الواو ، فصار أعد . وفاعله مستتر . وذكر : مفعوله مضاف إلى نعمان[٤] . ولنا : متعلق بـ " أعد " وإن تعلق بـ " ذكر " فلا به . وإنّ : مكسورة لأنها بعد الأمر ، كأن قائلا يقول : ما فائدة الإعادة ؟ .

فقال : إن ذكره هو المسك ... الخ .

ويجوز أن يفتح ، ويكون التقدير : لأنّ ذكره .. الخ ؛ لأنّ حروف الجر تحذف من " أن " سماعا . وذكره : اسمها ، وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب . والمسك : خبر " أن " .

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن نمير بن قرشة الثقفى النميرى ، شاعر غزل من شعراء العصر الأموى ، ولد ونشأ بالطائف ، كان كثير التشبيب بزينب أخت الحجاج . توفى نحو ٩٠ للهجرة ، أرقّ شعره ما قاله فيها ، ومنه قصيدته التى مطلعها هذا البيت المذكور .
وبعده :
فأصبح ما بين الهماء فحزوة إلى الماء ماء الجزع ذى النشرات
له أرج من مجمر الهند ساطع تطلّع ريّاه من الكفرات
راجع الأغانى ٦ / ١٩٠ طبعة دار الكتب . والأعلام ٦ / ٣٢٠ الطبعة الخامسة .

(٢) فى الأصل : فالتقى الساكنان بالألف واللام .

(٣) فى ج : فحذف ، بإسقاط تاء التأنيث .

(٤) الواو ساقط من ج .

ويجوز أن يكون " هو " مبتدأ و " المسك " خبره ، والجملة الاسمية في محل الرفع (بأنها)[1] خبر "أنّ" . وما : دوامية ، وهي في الحقيقة مصدرية ، وكررته : صلته . والجملة في تأويل [ ٢٩/ب] المصدر ظرف يتضوّع .

أي : يتضوّع وقت تكراره ، فحذف الظرف وأقيم المصدر مقامه ، كما في " آتيك خفوق النجم " . ويتضوّع مع ظرفه في محل الرفع خبر ثان لـ" هو" أولـ " أنّ " .

والاستشهاد : أن نعمان غير منصرف للعلمية والألف والنون ، مع أنّ الشاعر صرفه لضرورة الوزن .

وفيه نظر ؛ لأنه بدون التنوين يستقيم الوزن أيضا ؛ لأن تقطيعه حينئذ أعد ذكر / رنعمان
فعول فعولن / مفاعيل

وهو موزون ؛ لأن أجزاء الطويل يلحقها الكف[2] كما في قول الشاعر:
ساقتك أحراج سليمى بعاقل فعيناك للبين تجودان بالدمع[3]
فلا يصلح ما أورد للاستشهاد ، بل المستشهد هو ما أسلفناه ؛ لأنه لو قال : زينب في نسوة بدون التنوين لكان وزنه :
نسب في نس
فعلا تن ، وهي ليست من أجزاء بحر الطويل .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
(٢) هو حذف السابع الساكن ، كحذف نون ( فاعلاتن ) ، فتصير ( فاعلات ) ، أو حذف نون ( مفاعيلن ) ، فتصير ( مفاعيل ) أو حذف نون ( مستفع لن ) فتصير ( فاع لات ) .
(٣) البيت من الطويل ، وقائله مجهول . دخل التفعيلة الثانية منه

قولـــه : ﴿ لأنّـــه لمّـــا كان ما قبلـــه وما بعـده منوّنا ﴾[1] .

( و )[2] فيه نظر ؛ لأنّ ما قبله ليس منوّنـــا .

وأجيب أنّ المراد بما قبله قوله ( تعالى )[3] : " إمّـــا شاكرا وإمّـــا كفـــورا "[4]

---

الكـــف .

( ١ ) وقد استشهد به المحشي رحمه الله على دخول الكف ، ليمهـــد بذلك قولهم : إن البيت صرف للضرورة ، حتى لا يحصل بمنعـه من الصرف وجود الزحاف .

وقد ردّ المحشي محمد بن عمر بهذا البيت على البيت النـــذى استدلوا به على صرف غير المنصرف للضرورة ، بأنه لا يصلح للاستشهاد .

وقوله : أحداج : جمع حدج ، والحدج "بالكسر" بمعنى الحمل ويطلق على مراكب النساء ، كما يجمع أيضا على حدوج .

راجع الصحاح مادة ( ح د ج ) .

البين : الفراق . وباقي التركيب واضح .

( ١ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٦/ب ) : " والثاني - أي : الموضع الثاني من موضعي جواز صرف غير المنصرف - مراعـــاة لتناسب الكلام ، كقوله تعالى : " سلاسلا وأغلالا " ، فـــإن " سلاسل " غير منصرف للجمع ولزوم الجمع ، لكنه صرف لتناســـب الكلام ، لأنه لمّا كان ما قبله وما بعده منّونا صرف ونوّن أيضـــا للتناسب ، لأنّ التناسب مقصود مهم عندهم ." .

انظر ص ١١٧ ، والمحشي رحمه الله يعترض عليه ثم يجيـــب عن هذا الاعـــتراض .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٤ ) تمام الآية " إنّا هديناه السّبيل إما شاكرا وإما كفورا" الإنسان"٣ .

وقيل : إن نون " الكافرين "[1] بمنزلة التنوين ، وليس بقوى ؛ إذ يكفى التناسب لما بعده ، ولذا اكتفى به[2] قراح الكافية .

بعضهم على أنّ التنوين تنوين ترنّم . وبعضهم على أنّه للتمكّن على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف ، على ما سمعه الأخفش .

اعلم أنّه لا يجوز منع صرف المنصرف للضّرورة لما مرّ[3] ، خلافا للكوفيين إذا كان فيه [ ٣٠/أ ] سبب من الأسباب ، كقول العباس بن مرداس[4]:

---

( ١ ) من قوله تعالى : " إنّا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا" نفس السورة آية ( ٤ ) .

قال أبو حيان فى البحر المحيط عند قوله تعالى : " سلاسل وأغلالا " " وقرأ طلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير ، وأبو عمرو وحمزة " سلاسل " ممنوع من الصرف وقفا ووصلا .

وقيل عن حمزة وأبى عمرو الوقف بالألف .

وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلف عنهم فى الوقف وكذا عن البزى . وقرأ السبعة بالتنوين وصلا ، وبالألف المبدلة منه وقفا ، وهى قراءة الأعمش .

قيل : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل مالا ينصرف".

راجع البحر المحيط ٨/ ٣٩٤ دار الفكر بيروت ، والرضى ١/ ٣٨ والأشمونى ٣/ ٢٧٥ والتصريح ٢/ ٢٢٧ .

( ٢ ) فى المخطوطتين : اكتفى عليه ، والصواب : اكتفى به ؛ لأن كفى يتعدى بالباء لا بـ " على " لقوله تعالى : " وكفى بالله شهيدا" .

( ٣ ) لأنه خروج به عن الأصل ، ولكن المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين . راجع الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ .

( ٤ ) هو أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى ، من مضر كان شاعرا فارسا من سادات قومه ، وكان بدويا قحا ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم قبيل فتح مكة ، لكنه عاش طول حياته فى البادية دون أن يسكن مكة أو مدينة . مات فى خلافة عمر رضى الله عنه .

فما كان حصن ولا حابس  يفوقان مرداس في مجمع[1]

وأجيب بأن الرواية

يفوقان شيخي في مجمع[2]

قوله :[3] ﴿ لجواز أن يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ، ولا يكون مع الصفة كذلك ﴾ .

---

( ١ ) هذا من جملة أبيات يعاتب بها العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما أعطى المؤلفة قلوبهم مائة من الإبل ، وكانوا أشرافا يتألفهم ، ويتألف بهم قومهم ، وأعطى عباس بن مرداس أباهر فغضب وأنشد هذه الأبيات على البحر المتقارب .

أولها :

أتجعل نهبي ونهب العبيـ  ـد بين عيينة والأقرع .

وما كان حصن ولا حابس  يفوقان مرداس في مجمع .

وبعده :

وما كنت دون امرئ منهما  ومن تضع اليوم لا يرفع .

وقد كنت في الحرب ذا تُدرا  فلم أعط شيئا ولم أمنع .

قوله حصن : يقصد به عيينة بن حصن . وحابس : يعني به حابس بن الأقرع .

والشاهد فيه : أنه منع " مرداس " من الصرف مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

راجع الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٨ ، والهمع ١/ ١٢٨ ، والخزانة ١/ ٧٣ .. والشعر والشعراء ٣٤ ، ١٦٦ ، ٤٦٧ . والرضي ١/ ٣٨ ، وتهذيب التهذيب ٥/ ١٣٠ .

( ٢ ) على هذه الرواية لا شاهد في البيت .

( ٣ ) هذا اعتراض من الشارح على المصنف رحمه الله في قوله :

" وما يقوم مقامها الجمع وألفا التأنيث المقصورة نحو : ـــــ

لأن بعض العلل لا يؤثر إلا مع علة مخصوصة ، كما مثل أن في "بقم" العجمة ووزن الفعل ، وهو منصرف ، [أي : قبل العلمية][2] ، وفي "ضاربة" الصفة والتأنيث ، وهي مصرفة .

قوله : [أي : العدل : خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى][3]

---

= حبلى ، والممدودة نحو : حمراء وأنبياء " .

قال الشارح في ورقة [١٦/ب ، ١٧/أ] من نسخة المحمودية تحت رقم ( ٢٢٢١ ) :

" وإنما قام الجمع مقام العلتين ، لأن كونه جمعا بمنزلة علة ، وكونه على صيغة منتهى الجموع ، أي : على صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة أخرى ، فكأن فيه علتين ، ولا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل "أحمر" غير منصرف للجمع والصفة ، لأنا نقول : لا نسلم ذلك لجواز أن يكون الجمع مع صيغته منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك " .

(١) البقّم ( بتشديد القاف ) : صبغ معروف ، ويقال له الصندم . قال العجاج :

كمرجل الصباغ جاش بقّمه

راجع تاج العروس مادة ) ( ب ق م ) .

(٢) ما بين المعقوفين موضعه قبل قول المحشي رحمه الله : العجمة ووزن الفعل ، في الأصل .

(٣) هذا توضيح لقول المصنف في ورقة ( ١٦/ب ) : " فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا : كـ " ثلاث ومثلث ، وأخر ، وجمع " .

وللمحشي رحمه الله مناقشة طيبة لقول الشارح : " خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى .

فيه مناقشة ؛ لأن الاسم بعد الخروج من صيغته (الأصلية)[1] لا يبقى فكيف ينتقل الى صيغة أخرى ؟ .

وتحقيقه أن يقال : إن للاسم مادة ، وهى الحروف الأصلية . وصورة ؛ وهى الهيئة الحاصلة لتلك الحروف ، وهى المراد بالصيغة . فخروج مادة عن صورة كانت لها فى الأصل إلى صورة أخرى مع بقاء المعنى هو العدل ، فحينئذ يكون المضاف مقدرا ، أى : العدل خروج مادة الاسم ، فيصح .

قوله : « فهو غير منصرف للعدل والصفة »[2] نحو فى قوله تعالى : « أولى أجنحة »[3] .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط ج .

(٢) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٧/أ ) : " أى : العدل خروج عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى ، وهى على ضربين ؛ أحدهما تحقيقى والآخر تقديرى .
والمراد بالعدل التحقيقى : أنه إذا نظر إلى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على أن أصله شئ آخر : كـ " ثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وأحاد وموحد ، وثناء ومثنى .
وتحقيق العدل فيه : أنه إذا نظر إلى ثلاث ، وجد قياس غير منع الصرف يدل على أن أصله شئ آخر ، وذلك أنه من الآحاد ، والآحاد من الواحد إلى العشرة ، واحد ، واثنان ، وثلاثة وأربعة ، فـ " أحاد " و " موحد " معدولان عن واحد واحد " وثناء ومثنى " عن اثنين اثنين ، "وثلاث ومثلث" عن ثلاثة ثلاثة " ورباع ومربع " عن أربعة أربعة ؛ لأن المراد عن كل واحد منهما العدد المكرر ، فهو غير منصرف للعدل والصفة " .

(٣) تمام الآية " الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد فى الخلق ما يشاء إن الله على كل شئ قدير " فاطر ،، ١ .

مشعر بأن كونه صفة ، إنما هو لوقوعه صفة في التركيب ، وهو غير مؤثرة في منع الصرف ، لعروضه ، لوقوعه خبرا أيضا كقوله صلى الله عليه وسلـــم : " صلاة الليل مثنى مثنى "[1] وتأكيدا " لمثنى " الثاني في الحديث ، وحالا كقوله تعالى : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع "[2].

ولهذا ذهب كثير من النحويين إلى أن منع صرف " ثُلاث " ونحـــوه لتكرار العدل [ ٣٠/ب ] فيه في اللفظ والمعنى[3] ؛ لأنه عدل من لفظ " اثنين " إلى لفظ " مثنى " ، ومن معنى " اثنين " إلى معنى " اثنين اثنين "

---

(١) الحديث في مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي ٢/٧٧ بتحقيق مصطفى محمد عمارة ، وهو حديث صحيح روي عن ابن عمر رضـــي الله عنـــه .
وقال السيوطي في الهمع ١/٨٦ : " ولم تستعمل العرب هـــذه الألفاظ إلا نكرات خبرا ، نحو " صلاة الليل مثنى مثنى " ، أو صفة نحو : " أولي أجنحة مثنى " ، أو حالا نحو : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى " .

(٢) تمام الآية " وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحـــدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا " النساء " ٣ .

(٣) كالزجاج والفراء واختاره الأعلـــم .
قال الأشموني ٣/٢٣٨ : " وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعـــنى فلكونها تغيّر عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيـــف ورد بأنه لو كان المانع من صرف " أحاد " مثلا عدله من لفظ واحـــد ومن معناه إلى معنى التضعيف ، للزم أحد أمرين :
إما منع صرف كل اسم بتغيير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع .
وأما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، والكل ممتنع باتفاق " وراجع الهمع ١/٨٦ .

وأجاب عنه الحديثي : بأن وصفية " ثلاث" ليست طارئة ؛ لأنه عدل عن ثلاثة ثلاثة باعتبار وقوعه صفة ، لا باعتبار كونه عددا ؛ لأنه لا يستعمل هكذا عدد أصلا ، فيكون " ثلاث " وصفا في أصل الوضع ، فلا يحتاج إلى تقدير عدل ثان فيه ، فحينئذ لا يكون قوله : كما في قوله تعالى : "أولى" أجنحة " لإثبات وصفيته[1] بوقوعه في التركيب ، وإن اتفق وقوعها فيه .

نقل عن إبراهيم النّخعي[2] أنه يجوّز الجمع بين تسع نسوة بهذه الآية ، وليس الأمر على ما توهمه ، بل معنى الآية والله أعلم اثنين اثنين إن شئتم ، ثلاثا ثلاثا إن شئتم[3] . ولو كان المعنى على ما ذهب إليه لقيل بلفظ التسعة ؛ لأنه أوضح وأخصر .

---

( ١ ) في الأصل : صفتيته .

( ٢ ) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران النّخعي من مزحج ، من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث من أهل الكوفة . مات متخفيا من الحجاج سنة ٩٦ هـ . قال فيه الصفدي : فقيه العراق ، كان إماما مجتهدا له مذهب ، ولما بلغ الشعبي موته قال : والله ما ترك بعده مثله .
يراجع الأعلام ١ / ٨٠ الطبعة الخامسة ، طبقات القراء ١ / ٢٩ .

( ٣ ) للدكتور غريب عبد المجيد نافع رأي في ذلك ، ذكره في مذكرة له تحت عنوان : الدراسات اللغوية في ظلال النصوص الأدبية ص ١٩ قال فيها :
" والواو في مثنى ، وثلاث ، ورباع لمطلق الجمع ، والخطاب لكل فرد في أزمنة مختلفة . أو للجميع مختلفين في العدد ، ومن ثمة وجب التكرار ، ليصيب كل ناكح بريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له ، كما تقول للجماعة : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة " .

قولـه :﴿ والأصح أنه لا يقال : لضعف الرواية[1] ﴾، والمرجع فـي ذلك إلى الله .

قولـه :﴿ وهـهنـا" "أخر" ليس من لام التعريف ، ولا مع الإضافة فوجب أن يكون على صيغة " آخر من[2] ﴾.

هذا مذهب أبـي علـي[3].

---

(١) هذا جواب سؤال من الشارح يقول فيه : هل ما فوق الأربعـة يعني : خماس ، وسداس إلى عشار . يقال لها مخمس ومسدس ومعشر أم لا ؟ .

يقول في ذلك المحشي رحمه الله : إن المرجع إلى الله في ذلك .

وقد روى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر . راجع الأشموني ٣/٢٤٠

(٢) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٧/ب ) : " وأما تحقيـق العدل في ( أخر " فلأنه جمع لـ " أخرى " ، وأخرى تأنيـث آخر ، وآخر أفعل التفضيل ، وقياس أفعل التفضيل إذا لم يكـن مع لام التعريف ، ولا مع الإضافة ، فوجب أن يكون على صيغـة "آخرمن " . فلما قيل " أخر " علم أنه معدول عن "آخرمن" ".

(٣) واختاره تلميـذه ابن جـني .

قال الرضي ١/٤٢ : " وذهب ابن جني إلى أن قياس " أخـر" لما تجرّد عن اللام والإضافة أن يستعمل بـ" من " ويفرد لفظه فـي جميع الأحوال ، فـ ( أخر ) في قولك : بـ" نسوة أخر " معدول عن آخر مـن " .

وقال أيضا : " ويلزم على هذا القول أن يكون آخران ، وآخـرون وأواخر ، وأخرى ، وأخريات معدولات أيضا عن " آخرمن " .

فإن قلت : لا يلزم من عدم كونه مستعملا بأحد الأمور الثلاثة أن يكون معدولا من " آخر من " ، [و](١) لم لا يجوز أن يكون معدولا(٢) عن المعرف باللام ، أو المضاف ؟ .

قلت : أمّا الإضافة فلم يعهد العدل عنها(٣) ؛ لأنّه يستلزم البناء : كـ " قبل " . وأما المعرّف باللام فلا يصحّ العدل عنه ؛ لأنّه لو كان معدولا عنه لوجب أن يكون معرفة : كـ " سحر " ، وهو ممنوع ؛ لأنه يقع صفة للنكرة ، وإن شئت [٣١/أ] عليه الظّفر " فعدة(٤) من أيام أخر " .

واختلف في سبب منع صرفه ، والأصحّ أنّه امتنع للصّفة والعدل .

---

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

(٢) في ج : من المعرف .
وكونه معدولا عن المعرّف باللام هو مذهب سيبويه وجماعة من النحويين . . . قال سيبويه : ٣/ ٢٥٠ "[illegible] "
" أخر " لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ . . فقال : لأن "أخر" خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول ، والوسط والكبير ، لا يكن صفة الا وفيهن ألف ولام ، ألا ترى أنك لا تقول : " نسوة صغر " ولا " هولاء نسوة وسط " ، ولا تقول : " هولاء قوم أصاغر " ، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها . " .
وبراجع الهمع ١/ ٨١ ، ٨٢ .

(٣) في الأصل : عنه .

(٤) تمام الآية " شهر رمضان [illegible] "
وبيّنات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون " البقرة " ١٨٤ .

قوله : ﴿ اعلم أنه معدول عن جماعى أو جمعاوات ﴾ .(١)

وقيل : هو معدول عن جمع ،(٢) واعترض عليه للفارسى(٣) فقال : إنّما يجمع فعلاء على ( فُعَل ) إذا كان من الألوان الممتنع مذكره من الجمع بالواو والنون ، وأمّا ما جمع مذكره بالواو والنّون ، فليس قياسه أن يجمع على جمع .

قال الحديثى : " الحقُّ أنّه إن جعل المانع فى " أجمع " صابه العلم أن يكون جُمَعٌ عدل عن جمعاوات ؛ لأنه قياس فعلاء العلم نحو : الخضروات جمع الخضراء أى : السماء ، وإن جعل الصفة فعن جمع " .(٤)

---

(١) أى : تحقيق العدل فى " جمع " أنه جمع جمعاء ، وقياس جمعاء أن يجمع على فعلاء وفعالى ، فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات ، علم أنه معدول جماعى أو جمعاوات . نقلا من الوافية فى شرح الكافية " بتصرف " انظر ورقة [ ١٧/ب ] .

(٢) قال الأخفش والسيرافى ، واختاره ابن عصفور حيث قال : " لأن العدل عن " فعالى " لم يثبت فى موضع من المواضع ، والعدل عن " فُعْل " إلى " فُعَل ثبت ، قالوا : ثلاث درع وهو جمع درعاء " . يعنى : أن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على " فعل بسكون العين " . . راجع الهمع ١/ ٩٠ .

(٣) فى الأصل : وقال .

(٤) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٩٠ : " أمّا العدل ، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء ، قياسها أن تجمع على فعل بسكون العين " ، كما يجمع أحمر وحمراء على حمر . ومن حيث هى اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى : كـ " صحارى " . فيقال : جماعى ، وكتاعى إلى . . . آخره . ومن حيث ان مذكرها يجمع بالواو والنون فقياسها أن تجمع على فعلاوات ؛ لأن قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتّاء .

قوله : ﴿ وامتناع ( تقدير )[1] غيره ﴾.

أمّا الصفة ، فلأنه من أول الأمر علم ، ولذا لم يدخل فيه اللام ، والصفة لا تجامع العلمية .

وأما التأنيث ، والعجمة ، والجمع ، والتركيب ، والألف والنون فظاهر.

وأمّا وزن الفعل فلما بينه وبين أوزان العدل من التضاد .

قوله : ﴿ إن فعال مبني عند أهل الحجاز ﴾.

---

(١) قال الشارح رحمه الله في ورقة [ ١٧/ب ] من النسخة المحمودية تحت رقم ( ٢٢٢١ ) : " أي : العدل التقديري : أنه إذا نظر إلى الاسم لم يوجد قياس يدل على أن أصله شيء آخر ، غير أنه وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه إلا العلمية ، فقدّر فيه العدل ، لإمكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره ، حفاظا لقاعدتهم ، وهي : أن الاسم لم يمنع الصرف إلا إذا كان فيه سببان ، ومثاله : " عمر" فإنه إذا نظر إليه لا يوجد فيه قياس يدل على أن أصله شيء آخر غير أنه وجد غير منصرف ، وليس فيه سوى العلمية ، فقدّر العدل فيه لإمكان تقدير العدل فيه ، وامتناع تقدير غيره فيه ، حفظا لقاعدتهم .

وأما باب " قطام " ففيه إشكال ، وذلك أنه عند بني تميم معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث ، فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه" وانظر كذلك [ ١٨/أ ] .

(٢) قال الشارح رحمه الله مبيّنا رأي الحجازيين والتميميين في" فعال": " والذي يمكن أن يبقى في توجيههما ، أن " فعال" مبني عند أهل الحجاز . وأما عند بني تميم فإن لم يكن في آخره راء فهو معرب غير منصرف ، وإن كان في آخره راء نحو: حضار ، وسوار فمبني ، وليس فيه إلا سببان : وهما العلمية والتأنيث . والسببان لا يوجبان البناء ، فقدر فيه العدل للضرورة ، ليحصل موجب البناء". انظر ورقة [ ١٨/أ ] .

وعلّة بنائه ما ذهب إليه المبرد وابن كيسان ، أن فاعلة التى عدلت " فعال " عنها لا ينصرف للتعريف والتّأنيث ، فلما عدل عنها إلى " فعال " زادها العدل ثقلا ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء .(١)

وقدح أبو إسحاق فى هذه اللغة(٢) لأنّ زيادة العلل ليس مما يوجب البناء ، بدليل [ ٣١/ب ] "أذربيجان " فالأولى ما ذكره الحديثى حيث قال :" ولا علّة لبناء " قطام " إلا تشبيهه بـ " نزال " فى الزنة ، وقد كان العدل فى " نزال " مقدّرا ، فيجب تقديره فيه " .

---

( ١ ) راجع ابن الشجرى فى الأمالى ٢/ ١١٥ ، ١١٦ فقد استوفى هذه المسألة حقها .

( ٢ ) وقد دافع ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى عن رأى أبى العباس المبرد فى ٢/ ٢٤٥ بقوله : " وأما من ردّ على أبى العباس المبرد بأن كثرة العلل لا توجب البناء ، واستدل على ذلك بـ " بعلبك " ، وأنك إذا سميت امرأة بـ " سلمان " فإنك " تمنع الصرف " ولا يجوز البناء ، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبنى . وفى " بعلبك " التعريف والتأنيث ، والتركيب فباطل ؛ لأن أبا العباس إنما ذهب إلى أن الاسم إذا كان لا ينصرف ، فحدثت علّة فإنه يبنى ؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا البناء .

وأما ما دخلته علل كائنة ما كانت فى أول أحواله ، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك ، فإن ذلك لا يوجب بناءه ؛ لأنها دخلت عليه وهو مصروف ، فنقلته إلى منع الصرف " .

يراجع المقتضب ٣/ ٣٧٣ ، وسيبويه ٣/ ٢٧٨ ، والخصائص ١/ ١٧٩ ، والرضى ١/ ٤٦ .

قوله :- ﴿ وإن كان فى آخره راء نحو : حضار ، وبوار[1] ﴾ .

حضار[2] : اسم لكوكب . وبوار[3] الهلاك .

قال فى الصحاح .. : البوار : الهلاك ..

وحكى الأحمر[4] : نزلت بوار على الكفار ، مثل قطام . وبوار[5] أيضا مثل قطام أرض كانت لعاد الأولى .

قوله :- ﴿ فقدّر فيه العدل للضرورة ، ليحصل موجب البناء[6] ﴾ ، ليس على ما ينبغى ، بل سبب تقدير العدل هو ما ذكرناه عند أهل الحجاز ؛ لأن[7] العلمية والتأنيث لا يوجبان البناء ، فقدّر[8] لحصول موجب البناء .

---

( ١ ) راجع تعليقى فى ص١٥٢ .

( ٢ ) حضار : جبل بين البصرة واليمامة . انظر مراصد الاطلاع ١ / ٤٠٩ .

( ٣ ) بوار " بالفتح " بلفظ الهلاك بلد باليمن . المرجع السابق ١/٣٣٧ .

( ٤ ) هو أبو الحسن على بن الحسن المعروف بالأحمر ، كان صاحب الكسائى ، كان جنديا محبا لعلم العربية ، إلا أنه لا يقدر على مجالس الكسائى إلا فى أيام غير نوبته ، فكان يعرض لكسائى فى طريقة يتعلم المسألة بعد المسألة ، حتى قوى وتمكن . فلما أصاب الكسائى الوضح ، كره الرشيد ملازمته أولاده ، فأمر الأحمر أن يقوم بتأديبهم .
انظر ترجمته فى الأعلام ٥ / ٧٩ ، معجم الأدباء ١٣/٥ ، بغية الوعاة ٢/١٥٨

( ٥ ) قال فى مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٣ / ١٤٢٤ :
" وبار : مبنى بوزن قطام أرض واسعة بين الشحر إلى صنعاء زهاء ثلاثمائة فرسخ فى مثلها . قيل : كانت من محالّ عاد بين رمال ببرين واليمن ، فلما هلكت عاد ورّث الله ديارهم الجن فلا يتقاربها أحد من الناس .
وقيل : هى ما بين نجران وحضر موت ، وما بين بلاد مهرة والشحر "
راجع مراصد الاطلاع ٣ / ١٤٢٤ .

( ٦ ) أى : فعال مما فى آخره راء .

( ٧ ) فى الأصل : لأن ، وهو سهو ؛ لأن المعنى يصير حينئذ العلمية والتأنيث يوجبان البناء .

( ٨ ) فى الأصل : فيقدر .

قوله :﴿ قدّر فى غيره لاطراد الباب ﴾.[1]

أى : فلما قدر العدل فى المبنى وجب أن يقدّر فى الممتنع من الصّرف ، وإن وجد فيه العلمية والتّأنيث ليطرد ، بل لأنّه هو ، ولذا لا يقدر العدل فيما أعرب عند الجميع : ك " دلالة " اسم امرأة .

فإن قلت : يلزم على ما ذكرت أن يكون المقدرون هم الحجازيين فلم يبق لقول المصنف : " وباب قطام فى تميم " معنى .

قلت : نعم ، فإنّ الحجازيين إنما يقدّرونه للبناء ، وهى تميم[2] للإعراب .

قوله : ( وضعف هذا ظاهر[3] ، لعدم الاحتياج إلى تقدير العدل فيه ) .

هذا التضعيف [ ضعيف ][4] ، لما عرفت أن المعرب هو بعينه المبنى [٣٢/أ] المقدر فيه العدل ، ولما فيه العدل ، ولما فيه من السبق ، وهو من أسباب الترجيح ، وذلك لأن التأنيث فى " قطام " إنما كان ، لأنه علم للمؤنث ، ولا شك أن ذلك بعد ما عدل عن " قاطمة " ووضع علما للمؤنث .

---

(١) أول هذا الكلام " فلما قدّر العدل فيما آخره راء ، قدّر فى غيره لاطراد الباب " . انظر ورقة [ ١٨/أ ] . ثم يشرح المحشى رحمه الله كيف يكون الباب مطردا .

(٢) فى الأصل : وهو .

(٣) أى : ضعف تقدير العدل فيما ليس آخره راء نحو : قطام . ويرد المحشى رحمه الله على أن هذا التضعيف من الشارح ليس بقوى ، ثم يبين ذلك بكلام نسب إلى الغجدوانى فى هامش الأصل " بتصرف " .

(٤) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش.

قوله : ﴿ الوصف شرطه أن يكون [1] ... الخ ﴾ .

الوصفية : كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود .

قوله : ( ولأجل أنّ شرط الوصف المانع من الصّرف [2] ... الخ )

فإن قلت : هذا دور ؛ لأنّ شرط كونه [ وصفا ] [3] فى الأصل يتوقف على صرف " أربع " وكون " أربع " منصرفا يتوقف على شرط كونه فى الأصل فى الأصل يتوقف على شرط كونه فى الأصل ؛ لأن المتوقف على [ المتوقف ] [4] على الشىء متوقف على ذلك الشىء ، فيلزم الدور الصرح .

---

( ١ ) هذا من كلام المصنف رحمه الله ، وتمامه " الوصف شرطه أن يكون وصفا فى الأصل ، فلا تضره الغلبة ، فلذلك صرف أربع فى " مررت بنسوة أربع " ، وامتنع " أسود وأرقم " للحية ، وأدهم للقيد " ويذكر المحشى رحمه الله تعريفا للوصف نقله من الإيضاح فى شرح المفصل ، انظر ١ / ١٣١ .

( ٢ ) الشارح هنا يبين الوصفية بنوعيها ؛ لأن الوصفية إما أن تكون أصلية ، بأن توجد فى الشئ بحسب الوضع من أول وهلة ، ككلمة " أحمر " ، فيكون سببا فى منعه من الصرف . أو تكون عارضة لذلك الشئ ، بأن توجد بحسب الاستعمال مثل كلمة " أربع " فلا يمنع الصرف ، ولذلك قال فى الوافية شرح الكافية ورقة (١٨/أ) (١٨/ب]: " أى : شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون وصفا فى الأصل ، فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية ، ولا تؤثر الوصفية العارضة ، ولأجل أن شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون وصفا فى الأصل ، صرف " أربع " فى قولنا : مررت بنسوة أربع " .

ويرد المحشى رحمه الله على قائل بأن فى هذا الكلام دورا .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

قلت : لا نسلّم أن صرف " أربع " ، متوقف[1] على شرط كونه فى الأصل ودليل له ، بل إنما جعل صرف " أربع " دليلا يعلم [ منه ][2] المتعلـ أنهم يشترطون ذلك ، وإن خفى سبب اشتراطهم عندنا ، فيكون اشتراطهـ سببا لصرف " أربع " [ و ][3] لا يكون صرف " أربع " سببا لاشتراطهم ، بـا سببا لعلم المتعلم أنهم يشترطون ذلك ، فلا دور .

قوله : ﴿ ولأجل أن غلبة الاسمية على الوصفية[4] ... الخ ﴾ .

جعل الشارح صرف " أربع " إشارة إلى قوله : ﴿ الوصف شرطه أن يكون فى الأصل ﴾ . وامتناع أسود و " أرقم " إشارة إلى قوله : ( فلا تضره الغلب ويمكن أن يكون[5] إشارة إلى قوله : ﴿ شرطه أن يكون فى الأصل ﴾ وهو ظاه

---

( ١ ) فى ج : يتوقـف .

( ٢ ) ما بين المعقوفين : زيادة من الأصـل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : زيادة فى الأصـل .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله : " ولأجل أن غلبة الاسمية على الوصفيـة الأصلية لا تضّر ، امتنع صرف " أسود " و " أرقم " للحية وأدهم للقيد وبيانه : أن " أسود " صفة فى أصل الوضع ، ثم جعل اسما للحـ و " أرقم " صفة فى أصل الوضع ، ثم جعل اسما للحية ، وكذلـك " أدهم " صفة فى أصل الوضع لشئ فيه سواد ، ثم جعل اسمـا للقيد ، فأسود ، وأرقم ، وأدهم صفات فى الأصل وصارت أسماء بسبب العارض ، فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الأصليـة مضرّة فى تأثير الوصفية الأصلية ، لكان " أسود " و " أرقم " منصرفا لكنها غير منصرف ، فلم تضره غلبة الاسميـة على الوصفيـة الأصليـة . " .

انظر ورقـة [ ١٨/ب ١٩/أ ] .

( ٥ ) فى الأصـل : أن يكونـا .

قولـــه : ﴿ صيانه : أن " أسود " صفة فى الأصل[1] . . الخ ﴾

لم يرد بقوله : ثمّ [٣٢/ب] جعل اسما للحية ، إنه جعل علما لهذا الجنس ، وإلا لكان عدم انصرافه للعلمية ووزن الفعل ؛ لأنّ أعلام الأجنـــاس مؤثرة فى منع الصرف : ك " أسامة " ، كأعلام الأشخاص ، بل أراد أن أصل وضع هذه الأسماء للصفة ، بدليل أن استعمالها صفات أكثر وأعم ، ثـــم خرجت عـــن الوصفية بالغلبة .[2]

يعنى : يستغنى عن ذكر موصوفاتها معا ، ويريد بها الاسم ، ولذا قيل لأنثاها " أسوده " لا سوداء ، و " أرقم " : حيّة منقوطة .

قولـــه : ﴿ وعليـــه قول حسان[3] بن ثابت . . الخ ﴾ .

---

( ١ ) انظر تعليقى فى ص ١٥٦ .

( ٢ ) قال الجامى فى الفوائد الضيائية ١/ ٢٢٤ : " فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية ، لكنها بحسب أصل الوضع أوضاف لم يهجر استعمالها فى معانيها الأصلية . أيضـــا بالكلية ، فالمانع من الصرف فى هذه الأسماء الصفة الأصليـــة ووزن الفعل " .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله : " اعلم أن فى " أفعى " للحية ، و" أجدل للصقر ، و " أخيل " للشقراق مذهبـــين :

أحدهما منع الصرف ، لتوهّم الخبث فى أفعى ، وكون الأجدل من الجدل ، وهو قوّة ، وكون الأخيل من التخيل ، فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة . وعليه قول حســـان " انظر ورقة ( ١٩/أ ) . وحسان هو أبو الوليد بن ثابت بن المنذر الأنصارى ، من الشعراء المخضرمين ؛ لأنه جاهلى إسلامى ، كان متقدما فى الإسلام ، إلاّ أنه لم يشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهدا ؛ لأنـــه كان يرمى بالجبن ، لعلة أصابه . كف بصره فى آخر حياته . مات فى زمن معاوية رضى الله عنـــه . ( انظر ترجمته فى الخزانة ١/ ١١١ .

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي  فما طائري يوما عليك بأخيلا[1]

ذريني : أي : أتركيني ، وهي من الأفعال المتروكة الماضي

والشّيمة : الخلق . والأخيل : طائر .

قال الفراء : هو الشقراق عند العرب ، يتشاءم به .

يقول مخاطبا العشيقته أو زوجته : أتركيني مع علمي بالأمور وطبيعتي فما طائري فيها [عليك بأخيلا][2] . أي : في الأمور بطائر يتشاءم به عليك ، أي : يكون شؤما عليك .

وقوله : ذريني : فعل وفاعل ومفعول ، الواو : بمعنى " مع" علمي : مفعول معه . بالأمور : متعلق بالعلم . وشيمتي : معطوف على علمي .

ويحتمل أن يكون واوه أيضا بمعنى " مع " فيما : الفاء للتعليل . وما : بمعنى ليس وطائري : اسمها . فيها : الضّمير عائد إلى " الأمور والجار والمجرور متعلّق بفعل محذوف في محل النّصب حال عن " الأمور" عليك : متعلق بـ " أخيل " ، وهو في محل النّصب خبر ما[3] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الأشموني ٣/٢٣٧ ، والعيني ٤/٣٤٨ على الخزانة .

وقد اكتفى المحشي رحمه الله بشرح البيت وإعرابه دون ذكره .

وبعده ٥/٠٠

لك الخير غضّي اللوم عني فإنني  أحبّ من الأخلاق ما كان أجملا

فان كنت لا مني ولا من خليقتي  فمنك الذي أمسى عن الخير معزلا

ألم تعلمي أني أرى البخل سبة  وأبعض ذا اللّونين والمتثقلا

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في النسخة الأصلية ، وليس لها لزوم هنا .

(٣) والشاهد فيه : أخيلا ، حيث منع من الصّرف لوزن الفعل ، وروعي في منعه الصّفة .

قوله[1] ﴿ لكان [ ذلك ] التأنيث في معرض الزوال ﴾ .

المعرض : "بفتح الميم" اسم موضع ، من عرض يعرض ، أي : ظهر وهو من باب ضرب ، أي : في موضع عروض[2] الزوال . و "بكسرها" ثياب يحلّى فيها الجواري[3] ، وهو غير مناسب [ ٣٣/أ ] هنا .

قوله : ﴿ وماه[4] وجور[5] وجب صرفهما ، لوجود العلّتين[6] مع وجود شرط وجوب منع صرفهما ، وهو العجمة ﴾ .

---

( ١ ) قال الشارح في ورقة [ ١٩/أ ] : "أي : شرط التأنيث بالتاء في منع الصرف أن يكون علما ، لأنه لو لم يكن علما لكان ذلك التأنيث في معرض الزوال ، فلا يكون لازما ، والتأنيث المعتبر هو اللازم ، ولهذا صرف قائمة في قولنا : مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء وفيها من غير العلمية ." .
وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش.

( ٢ ) في الأصل : ظهور .

( ٣ ) المعرض على وزن مسجد : موضع عرض الشيء ، بمعنى ذكره وإظهاره .
والمعرض على وزن يقود : ثوب تحلى فيه الجواري ليلة العرض .
راجع المصباح المنير مادة ( ع ر ض ) .

( ٤ ) ماه : بالهاء التي لا تندرج تاء .
" قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسية : قصبة البلد ، أي بلد كان ، ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدنيار بماه البصرة ، وبماه فارس " .
معجم ما استعجم ٤/١١٧٦ .

( ٥ ) " جور : مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ، وهي في الإقليم الثالث ، طولها من جهة الغرب ثمان وسبعون درجة ونصف ، وعرضها إحدى وثلاثون درجة " .
معجم البلدان ٢/١٨١ .

( ٦ ) هما العلمية والتأنيث .

وإذا وجد شرط الوجوب ، فلا يكون فيهما خفة[١] .

فان قلت : لا نسلّم وجود العجمة مع تلك العلتين ، لأنّ وجود الشئ يتفرّع على وجود شرائطه كلها ، والعجمة وإن كان [ أحد ][٢] شرائطها موجودا وهو العلمية ، لكن الشرط الآخر [ و ][٣] هو : إمّا تحرك الأوسط[٤] ، أو الزيادة[٥] على الثّلاثة غير موجودة .[٦]

وإذا كان كذلك فالخفة المقاومة لأحد السببين متحققة فى " ماه " و " جور " ، فيصرفان لبقائهما بلا علّة ، [ و ][٧] إن قاومت العلمية أو بواحدة إن قاومت التأنيث . وإذا امتنع الجواز فالوجوب أبلغ فى المنع .

---

( ١ ) لأن خفّة السكون تقاوم أحد السّببين ، فتصرف الكلمة .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

( ٤ ) المعتبر عند سيبويه وأكثر النحاة فى منع الصرف ، كون الأعجمى علما فى الأصل ، والزيادة على الثلاثة ، أما تحرك الأوسط فلا تأثير له فى العجمة .
راجع الرضى ١/ ٥٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٥٣ ، ١٥٤ والهمع ١/ ١٠٨ ، والأشمونى ٣/ ٢٥٤ .

( ٥ ) فى ج : أو زيادة ، بدون الألف واللام .

( ٦ ) فى ج : غير موجود ، بإسقاط التاء .

( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج ، وليس لها لزوم هنا ؛ لأن إثباتها يفسد سياق الكلام .

قلت : إن العجمة مع المثالين ليست[1] سببا مستقلا كما هو عند الجمهور ، حتى يكون فيهما ثلاث علل ، بل مقوية للتأنيث[2] ، ولا يلزم من كون شرطها أحد الأمرين إذا كانت مستقلة أن يكون شرطا لها إذا كانت مقوّية .

وقد اعترض على " ماه " و " جور " بوجه آخر ، بأنكم قلتم لم يجئ فيهما الآمنع الصّرف ؛ لأن الخفة وإن قاومت أحد الأسباب ، لكنّه يبقى اثنان ، وليس كذلك ؛ لأنّها متى قاومت العلمية لم يبق شئ من التأنيث والعجمة ؛ لأنها شرط لها ، وانتفاء الشّرط يوجب انتفاء المشروط ، فلا يصح الحكم على " ماه " و " جور " ، بأنهما لم يجيئا إلا ممتنعين من الصرف.

وأجاب بعضهم بأنّ الخفة وإن قاومت [ ٣٣/ب ] العلميّة ، لكنّه يبقى اثنان ؛ لأنّ الخفة تقاوم العلمية نفسها ، لا أثرها ، وهو ليس بشئ بل الأمر بالعكس ؛ لأنّ شرط التّأنيث مثلا العلمية نفسها ، والأثر ليس أمرا محصّلا فى الاشتراط ، وهو أيضا ليس بشئ ؛ لأنه يستلزم ألا يجئ فى

---

(١) فى ج : ليس ، ولعله راعى اللفظ فى حذفه لتاء التأنيث .

(٢) فى ج : التأنيث .

ولذا قال السيوطى فى الهمع ١/١٠٩ : " ويتحتم المنع على الأصح فى صور :

أحدها : أن ينضم إلى ذلك عجمة : كـ" حمص " و " ماه "و"جور"؛ لأن انضمام العجمة قوّى العلة ، ولا يقال إن المنع للعجمة والعلمية دون التأنيث ؛ لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثى وجوّز بعضهم فيه الأمرين ، ولم يجعل للعجمة تأثيرا " .

نحو " هند " إلاّ منع الصّرف ، وهو خلاف[1] ما عليه الجمهور .

وإذا تحقق[2] الاعتراض ورد به جوابه ، فارع سمعك كيلا يفوتك شئ مما أسوق إليك .

اعلم أن بعض النّحويين ذهبوا إلى أنّ العجمة فى " ماه " و " جور" علّة مستقلّة ، وإليه ذهب صاحب الكشاف[3] ، والفاضل الإسفراييني ، وميل الأندلسى أيضا إليه ، حيث قال : "ثم ههنا[4] دقيقة ، وهى : أنّ السبب الذى يجعله ملغى لخفّة الاسم ليس العلمية ، بل غيرها ؛ لأن الخفة لو قاومت العلمية لانصرفت نحو واحدا ، بدليل أذربيجان ، فإن فيه

---

(١) فى الأصل : بخلاف ، بزيادة الباء .
كلام ابن مالك فى الألفية يفيد جواز الوجهين ، إلاّ أنه يختار المنع وهو الذى يقوله سيبويه وجمهور النحويين .
قال سيبويه فى الكتاب ٣ / ٢٤٠ ، عالم الكتب بيروت : " اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحريك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا ، وكلنت شيئا مؤنثا ، أو اسما الغالب عليه المؤنث : ك " سعاد " فأنت بالخيار ، إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود " .
وراجع الأشمونى ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
(٢) فى الأصل : تحققت .
(٣) قال الزمخشرى فى المفصل ص ١٨ : " وأما ما فيه سبب زائد : ك"ماه" و " جور " فإن فيهما ما فى نوح ولوط ، مع زيادة التأنيث ، فلا مقال فى امتناع صرفه " .
وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
(٤) فى الأصل : هنا .

خمسة أسباب ، ولو تنكّر انصرف ، ولأن التأنيث والعجمة لا تأثير لهمـــا إلا مع العلمية ، فإذا لم يعتبر العلمية فلا يبقى لهما تأثيرا أصلا " .

وليس بصواب ؛ لأن العجمة لو كانت مستقلة فى الصرف لوجب وجـــود شرائطها ، وهى[1] تحرّك الأوسط ، والزيادة على الثلاثة ، وهو اعتـــبر لتأثيرها العلمية فقط .

وذهب بعضهم إلى أنها مقوّية[2] ومعيّنة للتأنيث ، وليست شرطـــا مستقلا . وعلى كلا التقديرين فالخفة عند وجودها منتفية ، وليست بموجودة حتى تقاوم أحد الأسباب على المذهب[3] الأول [٣٤/أ] ، أو السببين على المذهب الثانى[4] ، فلا يوجد " ماه " و " جور " و " بلخ " ، و " حمص" وأمثالها إلا مانعين[5] من الصرف ، لوجود التأنيث المعنوى والعلميـــة وتحقق شرط وجوبه وهو العجمة .

---

( ١ ) فى ج : وهـــو .

( ٢ ) راجع الهمع ١/ ١٠٩ .

( ٣ ) هو المذهب القائل بعدم وجود العجمة مع العلتين ؛ لأن شرائطها لم تكتمل ، وأن الخفة قاومت أحد السببين ، إما أنها قاومـــت العلمية فبقيت الكلمة بلا علة تمنع الصرف .
وإما أنها قاومت التأنيث فبقيت علة واحدة ، وبها لا تمنع الصرف .

( ٤ ) هو القائل بأن الخفة لو قاومت العلمية لا يبقى شئ من التأنيث والعجمة ؛ لأن العلمية شرط لهما ، فإذا انتفى الشرط الـــذى هو العلمية ، انتفى المشروط الذى هو التأنيث والعجمة معا .

( ٥ ) وهو قول سيبويه : " فإن كان الاسم الذى على ثلاثة أحـــرف أعجميا ، لم ينصرف وإن كان خفيفا ؛ لأن المؤنث فى ثلاثـــة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميا بمنزلة المذكر فى الأربعة ، فما ـــــ

واعلم أن العلمية كما هي شرط لجواز منع صرف التأنيث المعنـــوى، كذلك هي شرط لوجوب منع صرفه ، لتوقف[1] الوجوب على الجواز .

[ قوله ][2] : ﴿ ويلزم منه أنه إن سمي بمثل " شاه " و " ذات " مذكر وجب منع صرفـه ﴾[3] ؛ لأنّه متحرك الأوسط تقديرا .

---

= فوقها إذا كان اسما مؤنثا . ألا ترى أنك لو سميت مؤنثا بمذكـر خفيف لم تصرفه ، كما لم تصرف المذكر إذا سميته بـ " عناق "ونحوها . فمن الأعجمية " حمص " و " جور " و "ماه " ،فلو سميت امرأة بشئ من هذه الأسماء ولم تصرفها ، كما لا تصرف الرجل لـــو سميته بـ " فارس " و " دمشق" ،انظر سيبويه ٣/٢٤٢ .

(١) في ج : ويتوقف . راجع الهمع ١/١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ فـي الخلاف حول هذه المسألة ،وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٨.

(٢) [ قوله ] ساقط من ج .

(٣) يعني : بعد أن انتهى الشارح من ذكر الأمور الثلاثة التي هي شرط في وجوب تأثير التأنيث المعنوى في منع الصرف ، وهـــي أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف ، أو يكون وسطه متحركـا أو العجمة معه ، وأنّه إذا انتفى هذه الثّلاثة كلّها كان الاســم ثلاثيا ساكـن الأوسط من غير العجمة ، وذلك في غاية الخفّـــة عقب ذلك بقوله : في ورقة ( ٢٠/أ ) : " وإنّما اختص المعنوى بهذا الشّرط ، لعدم احتياج اللّفظي إليه ؛ لأنّه لا يوجد مؤنـث بالتّاء ثلاثي ساكن الأوسط .

ولقائل أن يمنع ذلك لوجود مثل :" شاه " و " ذات " .

ويمكن أن يجاب عنه بأنّهمـا متحرك الأوسط تقديرا ، إلاّأنّـــه يلزم من هذا الجواب أن يكون المراد بتحرّك الأوسط ، الذي هـو أحد أمور شرط تحتّم التّأثير فيه تحرّك الأوسط لفظا أو تقديـــرا ويلزم منه أنه لو سمي بمثل " شاه " و " ذات " مذكر وجب منـــع صرفـــه " .

ويعلق عليه المحشي رحمه الله بقوله : " لأنه متحرك الأوسط تقديرا .

قولـــه : ﴿ وفيـــه نظـــر ﴾ .(١)

أى : فى وجـــوب منـــع صرفـــه ، بل فى جوازه .(١)

---

(١) فى حاشية النسخة الأصلية تعليق على هذا النظر . قال : "قوله : ( وفيه نظر ) بيان النظر ، أنّه إذا سمى بهما مذكر وجب منـــع صرفهما ، لوجود العلمية والتاء لفظا ، مع وجود تحرّك الأوســط تقديرا . الشرط وجوب منع الصـــرف .

ودفع النظر ما ذكره الشّارح ، فأصل " شاه " : شاهة ، وأصـل شاهة : شوهة أو شبهة ، بدليل شويهة وشياه ، وحـــذف الهاء الواقعة بعد الألف ، وبدل التاء ؛ لأنّ الألف والهـــاء من حروف الحلق ، والجمع بينهما ثقيل كما فى " ماء " ، أصلـه : ماه ، فحذفت الهاء وأبدلت منها الهمزة ، فلذلك حذفت فـــى شاهة ، فقدروا أن التاء عوض عن الهاء ، لا يقال : يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه فى مثل : شاهة ؛ لأنّا نقول : التـاء فى شاهة للتأنيث المحض ، وبعد حذف الهاء للتأنيث مع ملاحظة العوضيـــة .

ويجوز أن يكون الحرف الواحد علامة شيئين ، كألف " زيـــدان " وبائه . و " ذات " أصله : ذوو ، بدليل ذوات ، قلبت الواو ألفا فصار " ذاو " ، وحذفت الواو وأبدلت منها التاء كما فـــى " أخت " ، وأصله : أخو ، فصار أخت ، وهناك تعليق آخـــر لغياث الدين على هذا النظر ، ولكن نكتفى بهذا القدر مـــن التعليـــق .

(٢) قال غياث الدين فى حاشية النسخة الأصلية معلقا على قول المحشى رحمه الله : " بل فى جوازه " " لأنّهما ثلاثى ساكن الوســـط ، وهو يقام أحد السببين ، وهو العلمية ، وإذا انتفى العلميـــة بالمقاومة ، انتفى التّأنيث اللّفظى ؛ لأنّه إذا انتفى الشّرط وهـــو العلمية ، انتفى المشروط وهو التّأنيث اللّفظـــى " .

قوله : ﴿ والذى يحسم مادة الإشكال ... الخ ﴾ (١) .

وأنت خبير بأنه زاد فى مادة الإشكال ؛ لأن قوله : ﴿ لأنها بدل عن شئ ﴾ . إن كان المراد به الهاء فممنوع ؛ لأنها لو كانت بدلا عن الهاء ، لمّا جاءت عند الإتيان بالهاء ، بل قيل : شوه ؛ لأنه يلزم اجتماع البدل والمبدل منه ، وهو غير جائز .

وإن كان المراد به غير الهاء ، فعليه البيان على أن هذا إنما هو فى " شاه " دون " ذات " ؛ لأن كون أصله ذوهة ليس بثبت عندى فى كتب اللغة ، ولهذا بين أصل " شاه " ولم يبين أصلها .

والصواب أن يقال : والتاء فى " شاه " و " ذات " ليس كذلك ؛ لأنها غير موقوفة عليها هاء ، وتاء التأنيث هى التى توقف عليها هاء .

---

(١) تمام الكلام عند الشارح قوله : ( والذى يحسم مادة الإشكال بكلتيه أن يقال :

إن المراد بالتاء فى قوله ( التأنيث بالتاء ) هو التاء المتمحض للتأنيث . والتاء فى " شاه " و "ذات" ليست كذلك ؛ لأنها بدل عن شئ ، وأصل " شاه " شوهة ، وكذا أصل " ذات "ذوهة والدليل أنه فى التصغير شويهة ، فالتاء بدل من الهاء فهى ليست بثلاثية "

انظر الوافية فى شرح الكافية ( ٢٠ / أ ) .

ويعقب المحشى رحمه الله على الشارح بأنه زاد الإشكال الأول إشكالا ، حيث جعل التاء فى " شاه " و " ذات " بدلا عن شئ آخر ، ولم يوضح حقيقة ذلك الشئ .

[قوله][1] : ﴿ وثلاث من نسوة ثلاث ، إذا سمّى به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين ، وهما[2] : العلمية [٣٤/ب] والتأنيث ، مع تحقق شرط منع صرفهما وهو الزيادة ﴾ .

وإنما قال : ﴿ وثلاث من نسوة ثلاث ﴾ أى : " ثلاث " التى هى مؤنث لوقوعها صفة للمؤنّث ، لأنّها لو لم تكن مؤنثة لانصرفت بالعلمية .

قال الأندلسى : " لو سميت بـ " مثنى " و " ثلاث " صرفته على قول سيبويه ، وأبى على ، والأخفش ، وجمهور البصريين خلافا للجرمى .

وإنما انصرف ، لأنّ الوصف زال بالتسمية ، وزواله يزول العدل لتلازمهما فى حال التنكير ؛ ولأنّه عند العلميّة لا يلاحظ عدليته "[3] .

وهذه من المسائل القديمة النظير فى هذا الباب .

والجرمى نظر إلى الصيغة[4] وهى باقية ، فاعتبر العدل مع التّعريف وهذا ضعيف ، لأن العدل العصاحب للتنكير ، [غير العدل العصاحب للتعريف ، فتأثير العصاحب ][5] للتّنكير يزول بزوال لازمه ، ولا يوجد تأثيره مع التّعريف ، فإن نكّر رجع الى الحالة التى كان عليها : كـ " أحمر " خلافا للأخفش .[6]

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) فى المخطوطتين : وهى .

( ٣ ) قال السيوطى فى الهمع ١١٧/١ : " وما لم يمنع إلّا مع العلمية صرف منكرا بإجماع ، لزوال إحدى العلتين " .

( ٤ ) فى ج : الصّفة .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٦ ) كل ما يمنع من الصرف وليس أحد علّتيه العلمية ، فإذا سمى بشئ منها لم ينصرف عند الجمهور ، وكذا إذا نكر بعد التّسمية . وخالف ===

قوله : ﴿ ولهذا [1] كان " كراع " غير منصرف مع كونه اسما للفحل ﴾. التّحقق العلّتين وهى : العلمية والتّأنيث المعنوى سماعا ، وتحقق شرط وجوبه وهى الزيادة .

وفيه نظر ؛ لأنّه ليس اسما للفحل .

قال فى الصحاح : الكراع : اسم لجمع الخيل . وفى بعض نسخ المتوسط " اسما للخيل [2] " .

اللّهم إلّا أن يقال : إنّه علم جنس [3] : ك " أسامة " و " ثعالة " .

---

— فى ذلك الأخفش ؛ لأنه يرى أن ما كان على باب أفعل الوصف ك : " أحمر " إذا سمّى به ثم نكّر يصرف ؛ لأنّه ليس فيه إلّا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب التّسمية . وكذلك معدول العدد ، اذا سمّى به ثم نكّر بعد التسمية . فالأخفش يصرفه ؛ لأنّ العدل قد زال ، لكونه مخصوصا بمحلّ الوصف ، فلا يؤثّر فى غير ذ . والجمهور على المنع ، لشبهه بأصله .

يراجع الهمع ١/ ١١٦، ١١٧، وابن يعيش ١/ ٧٠ .

( ١ ) أى : من أجل أن الحرف الرابع قائم مقام التأنيث .

قال سيبويه ٣/ ٢٣٦ : " وأما " كراع " فإن الوجه ترك الصرف ، ومن العرب من يصرفه يشبهه بـ " ذراع " ؛ لأنه من أسماء المذكر . وذلك أخبث الوجهين " .

وكلام الشارح هذا متصل بقوله السابق : " وثلاث من نسوة ثلاث ... الخ " .

( ٢ ) قوله : اسما " بالنصب " الظاهر أنه على الحكاية .

( ٣ ) لأنّ العلميّة الجنسية مؤثّرة فى منع الصرف مع التّأنيث .

قوله : ﴿ هذا إذا لم يعتبر تعريف التواكيـــد ﴾ .(١)

اعلم أنهم اتفقوا [على امتناع صـرف " أجمع " وعلى أن أحد سببيـــه وزن الفعـل . ثم اختلفوا](٢) في السبب الآخر ، فقال ابن الحاجـــب : هو الوصف الأصلي المقدّر ، كأنّ أصله : معنى مجتمع(٣) ، وان صـــار علما في باب التّأكيد ، ولا يجرى على موصوف جَرْىَ " أحمر " ، فهو عنده كـ" أسود " .

وقال الخليل : هو معرفة بمنزلة كلّهـــم .

يعنى : [٣٥/أ] أن الإضافة في المعنى مقدّرة .(٤)

---

(١) ذكر الشّارح أنّ شرط المعرفة في منع الصرف ، أن يكون علما . ثـم قال بعد ذلك بعدة أسطر : هذا ، أى : - التعريف المذكور - إذا لم يعتبر تعريف التواكيد ، أما إذا اعتبر فشرط التعريف أحد الأمرين : وهو إمّا تعريف العلمية ، وإمّا تعريف التواكيد : وهـو بتقديم اللاّم أو الإضافة ، نحو : " أجمع " ، فإنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف . نقلا من الشرح " بتصرف " .

والمحشى رحمه الله يذكر آراء النحاة في السبب المانع من صرف " أجمع " .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٣) قال في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٦ بتحقيق د . موســى بناى العليلى : " والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقـدرة فيه ، كأنه بمعنى " مجتمع " .

هذا هو المختار عند ابن الحاجب . وقد ورد في الهمع ١/ ٩١ أن المختار عند ابن الحاجب في منع صرف ( جُمع وأخواتـــه ) العلمية والعدل ، وذلك مردود بهذا النص .

(٤) قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١/ ١٣٦ : " وقـول الخليل في " جمع " هو معرفة بمنزلة " كلهم " يعنى : أن الإضافة في المعنى مقدّرة ، بيانا لصحة جريه على المعرفة ، توكيـــدا لا بيانا للمانع من الصرف " .

يراجع الكتاب ٣/ ٢٢٤ بتحقيق عبد السلام هارون ، والرضى ١/ ٤٣ والصبان ٣/ ٢٦٣ .

فإذا قلت : " جاءنى القوم أجمعُ " ، فالمعنى : جميعهم .

وقال بعضهم : إنّها معدولة عن صيغة فيها لام التعريف .[1]

(يعنى : أن اللام فيها مقدّرة .

وقال بعضهم : السّبب الآخر التعريف )[2] الوضعى : كـ "الأعلام"[3] أى : وضع تأكيدا للمعارف . فمن قال : إنّ التّواكيد صفة فى الأصل فلا بحث فيه ، ومن قال : أنها معرفة وتعريفها إمّا بالإضافة أو اللام المقدرتين ، فقد حصل الجواب عنها .

ومن قال : إنّها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف ، التحقت بالمعارف .

وإذا عرفت هذا ،، فعلى تقدير اعتبار تعريف التواكيد بتقدير اللام أو الإضافة أيضا لا يحتاج إلى شرط أحد الأمرين ؛ لأنّ اللام والإضافة تجعلان غير المنصرف منصرفا[4] أو فى حكم المنصرف[5] ، كما لا يحتاج إلى شرط أحد الأمرين على تقدير اعتبار تعريفها تعريف العلمية ، فافهم .

---

(١) قال أبو حيان نقلا عن الهمع ١/ ٩١ : " الذى نختاره أنها معدولة عن الألف واللام ؛ لأنّ مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا أجمعون كما قالوا : الأخسرون ، فقياسه أنّه إذا جمع كان معرفا بالألف واللام ، فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالألف واللام" . واعترض عليه السيوطى قائلا : " وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف ، لوجود العدل المذكور فيه ، وتكون الياء فيه علامة الجرّ على أنها نائبة عن الفتحة ، وهو غريب " .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

(٣) هو رأى ابن مالك فى التسهيل ص ٢٢٢ . يراجع سيبويه ٣/ ٢٢٤ والإيضاح شرح المفصل ١/ ١٣٦ ، والرضى ١/ ٤٣ ، والهمع ١/ ٩١ ، والأشمونى ٣/ ٢٦٣ .

(٤) عند البصريين .

(٥) عند الكوفيين .

قوله : ﴿ أى : شرط العجمة فى منع الصرف أمران[1] ﴾ .

أعلم أن العجمة : كل لغة خالفت لغة العرب ، من روم ، ويونان وفارس[2] . وغيرهم .

واختلف فى وزن الأسماء الأعجمية :

فذهب قوم إلى أنها لا توزن ، لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد وإنما يعلم ذلك بالاشتقاق ، وهو منتف فيها .

وذهب قوم إلى أنها توزن ، ولا يخفى ضعفه ، فلا يمكن معرفتها بالأوزان ، بل يعرف بأمور :

منها : مخالفة أبنية كلام العرب .

ومنها : ترك الصرف فى أعلامها .

ومنها : جهل اشتقاقها .

ومنها : اجتماع الصّاد والجيم فى كلمة : كـ " الصهروج ، وهو ما يجتمع فيه الماء ، والجّص[3] .

ومنها : تبع الرّاء للنّون نحو : " نرجس " .

---

( ١ ) قال الشارح " أى : شرط العجمة فى منع الصرف أمران :
أحدهما : أن يكون علما فى العجم ، لأنه لو لم يكن علما فى العجم لتصرف العرب فيه بإدخال لام التعريف ، أو الإضافة ، أو التنوين ، أو التعريف ، أو غير ذلك . فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه ، فلم يمنع الصرف " . انظر ورقة ( ٢٤/ب ) ويشرح المحشى رحمه الله كلمة العجمة ، وهم يعرف العجمة ـ.

( ٢ ) فى ج : فرس .

( ٣ ) قال فى المصباح المنير : " الجصّ" بكسر الجيم " معروف ، وهو

ومنها : اجتماع القاف والجيم ، فإنّهما لم يجتمعا فى العربيـــة إلاّ فى " القبيح " ، وهو الحجل (١)

قال فى الصحاح : هو فارسىمعرّب ؛ لأنّ القاف والجيم لا يجتمعان (٢) فى كلمة واحدة من كلام العرب .

ومنها : تبع الزاى المعجمة للدّال المهملـة ، نحو : " مهندز " .

قال فى الصحاح : الهنداز معرّب ، وأصله بالفارسية : إنـــدازه يقال : أعطاه بلا حساب ، ولا بهنداز ، ومنه المهندز : وهو الذى يقدّر الأبنية بناء إلاّ أنّهم صيروا الزاى سينا ، فقالوا : مهندس ؛ لأنّه ليس فى كلام العرب زاى قبلها دال .

ومنها : أن يكون فيا غير حروف العربية : كالكاف ، والياء ، والجـــيم والراء . (٣)

---

= معرب ؛ لأنّ الجيم والصاد لا يجتمعان فى كلمة عربية ، ولهـــذا قيل : الإجاص معرب ، وجصصت الدار عملتها بالجصّ . قـــال فى البارع : قال أبو حاتم : والعامة تقول : الجص " بالفتـــح " والصّواب الكسر ، وهو كلام العرب . وقال ابن السكيت نحوه " .

(١) الحجل : جمع حجلة على وزان ( قصبة ) طير معروف . وجمعت الواحدة أيضا على حجلى ، ولا يوجد جمع على فعلى " بكســـر الفاء " إلاّ حِجلى وظِربى .
انظر المرجع السابق مادة ( ح ج ل ) .

(٢) فى ج : لم يجتمعا .

(٣) قال السيوطى : " فهذا ما جمعه أبو حيان فى شرح التسهيـــل " نقلا عن المزهر ١ / ٢٧٠ ، وانظر الهمع ١ / ١٠٥ .

قوله : ﴿ والشّرط الثّانى أحد الأمرين ، وهو : إما تحرّك الأوسط أو زيادة على ثلاثة أحرف ﴾[1] .

[ و ][2] الأكثر اعتبروا الزّيادة فقط ، لحصول الثّقل بها ، والثّلاثى مصروف عند هولاء ، سواء تحرّك وسطه أو سكن : كـ " شتر " ، و " نوح " .

وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى أن متحرّك الأوسط لا ينصرف[3] وساكن الأوسط ينصرف حتما ، وإليه مال الجوهرى[4] حيث قال : " ولوط " اسم ينصرف مع العجمة والتّعريف ، وكذلك نوح " .

---

( ١ ) يعلّق المحشى رحمه الله على كلام الشّارح . ، بأن أكثر النحويين كسيبويه والزمخشرى يعتبرون الزيادة فقط فى منع الأعجمى من الصرف ، دون تعرض لوسطه ، لأنّه لا تأثير له فى العجمة إذا كان علما فى الأصل .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) .

قال الرضى : ١/٥٣ : " وعند سيبويه وأكثر النحاة ، تحرك الأوسط لا تأثير له فى العجمة ، فنحو " لَمَك " عندهم منصرف متحتّما كـ " نوح " و " لوط " ، فهم يعتبرون الشّرطين المعنيين كون الأعجمى علما فى أول استعمال العرب له ، والزّيادة على الثلاثة " .

يراجع سيبويه ٣/٢٢٠ ، ٢٢١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٤٧/١ .

( ٣ ) قال المصنف فى الإيضاح شرح المفصل ١٤٧/١ ردا على قول سيبويه " كل مذكر سمى بثلاثة أحرف من غير حرف تأنيث مصروف ، أعجميا كان أو عربيا ، إلاّ أن يكون فعلا ، نحو : " يجد " ، ونحو: "ضرب" فهو منقوص بـ" سحر " وليس مما استثناه " .

( ٤ ) انظر الصحاح مادة ( ل و ط ) .

والجوهرى : هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى ، كان

وإنّما التزموا فيهما الصرف ؛ لأنّ الاسم على ثلاثة أحرف أوسطه ساكن ، وهو في غاية الخفة ، فقاومت خفته أحد السّببين . وكذلك القياس في " هند " [ ٣٦/أ ] و " دعد " ، إلاّ أنّهم لم يلتزموا الصّرف في المؤنث ، وخيّروك بين الصّرف وتركه .

ونقل عن عبد القاهر في ساكن الأوسط منع الصرف والصرف[٢] ، وهو أفصح ، لورود التنزيل به ، وتابعه صاحب الكشاف[٤]

---

= إماما لغويا ، دخل العراق صغيرا ، ثم سافر إلى بوادي الحجاز ليشافه الأعراب ويأخذ عنهم ، ثم عاد إلى خراسان وأقام في نيسابور . ويذكر في سبب موته أنه بعد أن عاد إلى نيسابور صنع جناحين من خشب ، وربطهما بحبل وصعد سطح داره ينادي بالناس في نيسابور ، أن صُنعت ما لم أسبق إليه ، فتزاحم الناس من حوله ينظرون إليه ، فتأبط الجناحين ونهض بهما ، فخانه اختراعه فسقط على الأرض قتيلا . انظر ترجمته في : إنباه الرواه ١/١٩٤ ، ونزهة الألباء ٤١٨ ، والأعلام ١/٣٠٩ ، ٣١٠ ، ومعجم الأدباء ٢/٢٦٩ ، والنجوم الزاهرة ٤/٢٠٧ .

(١) في الأصل : التزموهما . انظر الصحاح مادة ( ل و ط ) .

(٢) قال الشيخ الإمام أبو بكر : " اعلم أن كلّ اسم ثلاثي ساكن الأوسط خصّ بالمؤنث ، فإنّه لا يصرف ويصرف ، أمّا منع الصّرف كقوله :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد بالعلب

فعلى الظاهر ؛ لأنّ فيه التّأنيث المعنوي والتعريف .

وأما الصّرف ، فلأجل أنّ الاسم لما خفّ صارت خفّة لفظه معادلة لثقل أحمد السّببين ، فتنزّل منزلة ما ليس فيه إلا سبب واحد وقد غلب الصرف على هذا النحو " .

انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٩٤ بتحقيق د . كاظم بحر المرجان .

(٣) قال تعالى : " إنّا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتيهم عذاب أليم " ، نوح " ١ .

وقال تعالى : " كذبت قوم لوط المرسلين " الشعراء " ١٦٠ .

(٤) انظر المفصل للزمخشري ص ١٧ .

وصاحب الضوء .[1]

قوله : ﴿ فيكون فى غاية الخفة ﴾[2] . ولا يلزم من وجود العجمة الثقل ، بخلافها فى التّأنيث المعنوى ، لأنّها هنالك زائدة على السّببين متمحضة للثقل ، بخلافها هنا ، لأنّها غير زائدة ، ولا يلزم من تثقيلها زائدة [ هنا ][3] بتثقيلها غير زائدة .

---

(١) هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرائينى ، تقدم ترجمته فى ص ٧٨ . وكتاب الضوء هو ضوء المصباح ، شرح لكتاب المصباح للمطرّزى المتوفى سنة ٦١٠ هـ .

قال فى ضوء المصباح ورقة [٣٩/ب] مخطوطة فى المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ٧٣٤٦ عام :

( والثلاثى الساكن الأوسط ) يجوز فيه الصرف وتركه ، نحو " هند " و " دعد " ، قد اجتمع فيهما التعريف والتّأنيث و " نوح " و " لوط " قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف والقياس أن يمنع الصرف ، إلاّ أنّ الخفّة فيها قاومت أحد السببين ، فصرفت لذلك . وقوم يجرونها على القياس ، فلا يصرفونها ، لوجود السببين ، واللغة الفصيحة التى عليها التنزيل هى الأولى . قال الله تعالى : " وكذبت قوم نوح المرسلين " . وقال الله تعالى : " ولما جاءت رسلنا لوطا ".

(٢) هذا تمام الشرط الثانى ، يقول الشارح : لولا تحرّك الأوسط أو زيادة على ثلاثة أحرف ، لكان الاسم الأعجمى على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط ، فيكون فى غاية الخفة . والمحشى رحمه الله يعلق على ذلك بأنّه لا يلزم الثقل عند وجود العجمة إلاّ فى التأنيث المعنوى مثل : " دعد " .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

قولـه : ﴿ وشـتر ﴾[1] " بفتح الشين والتاء ، اسم قلعـة "[2].

اعلم أن جميع أسماء الملائكة ، وكذلك جميع أسماء الأنبياء عليهـم السلام لا ينصرف ، إلا سبعة ، ثلاث منها عربية وهى : محمد ، وصالح وشعيب عليهم السلام . . . وأربعة أعجمية وهى : نوح ، ولوط ، وهود وشيث ، لكونها سابقة على العرب .[3] وأما موسى ، فإن كان اسما للنبى عليه السلام ، فغير منصرف للتعريف والعجمة .

وإن كان للحديدة التى يحلق بها ، فإن سمّى بها لم ينصرف للتعريف وشبه ألف التأنيث ، وإن نكّرت صرفت ، ووزنها " مفعل "[4] ، من أوسيت رأسـه : إذا حلقته بالموسى .

---

( ١ ) يوضح المحشى رحمه الله قول الشارح : " وشتر وإبراهيم " بـأن جميع أسماء الملائكة والأنبياء عليهم السلام ممنوعة من الصرف مـا عدا عدة أسماء ، فلا تنصرف .

( ٢ ) قال صاحب مراصد الاطّلاع ٢ / ٧٨٣ : " قلعة من أعمال آران ، بين برذعة وكنجـة " .

قال الرضى ١ / ٥٤ : " ويجوز أن يقال : إن امتناعه من الصـرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة ، إلا أن يقول : إنه لا يستعمل إلا مذكرا ، فلا يرجع إليه ضمير المذكر ، لكن ذلك مما لم يثبـت فالمثال الصحيح " لمـك " ؛ لأنه اسم أبى نوح النبى عليه السلام " .

( ٣ ) انظر تاريخ ابن خلدون ٢ / ١٩ ، وجمهرة أنساب العرب ص٧ ، ٩ وسيبويه ٣ / ٢٣٥ .

( ٤ ) قال سيبويه ٣ / ٢١٣ : " وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان فى المعرفة ، وينصرفان فى النكرة ، أخبرنى بذلك مـن أثق به . وموسى " مفعل " ، وعيسى فعلى ، والياء فيها ملحقة ببنات الأربعة ، بمنزلة ياء معزى . . وموسى الحديد مفعل ، ولو ـــــ

وقال الكسائى :[1] هى " فعلى " ، من ماس يميس إذا تبختر .

وعيسى فى العربية " فعلى " من العيس وهو البياض ، فيكون ألفه للتأنيث ، فلا ينصرف معرفة ونكرة ، أو للإلحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة.

ويحتمل أن يكون [ ٣٦/ب ] أعجميا ، فلا ينصرف للتعريف والعجمة.[2]

قال الجوهرى :عيسى اسم عبرانى أو سريانى ، والجمع العيسون بفتح السين " و " مررت بالعيسين " و " رأيت العيسين " . . . . .

وأجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ، ولم يجزه البصريون[3] ويأجوج ومأجوج إن أخذا من أجت النار أى : التهبت .صرفا، ومن لم يشتقه لم يصرفه .

وزكريا من جعله أعجميا فظاهر ، ومن اشتقه من تزكّر بطى الصبى إذا امتلأ ، فهمزته للتأنيث ، ولا ينصرف معرفة ونكرة .

قوله : ﴿ والمراد بمنتهى الجموع . . . الخ ﴾.[4]

---

= سميت بها رجلا لم تصرفها ؛ لأنها مؤنثة بمنزلة معزى ، إلاّ أن الياء في موسى من نفس الكلمة " . ويراجع المقتضب ٣ / ٣٢١ بتحقيق الشيخ عضيمة .

( ١ ) على ذلك تكون الميم أصلية ، أمّا إذا كان وزنه " مفعل " فالميم تكون زائدة . انظر المصباح مادة ( م ى س ) .

( ٢ ) راجع المصباح مادة ( ع ى س ) .

( ٣ ) انظر الصحاح مادة ( ع ى س ) .

( ٤ ) يذكر الشارح هنا شرط الجمع المانع من الصرف ، وهو : " أن يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغيرها ، والمراد بمنتهى الجموع: أن يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم ، يمتنع جمعها مرة أخرى جمع التكسير " .

أما المحشى رحمه الله ، فيذكر أراء النحاة فى تحديد جمع التكسير.

اختلفوا فى نهاية الجمع ، فمنهم من قال :[1] هى عدم النّظير فى الآحاد ، وإليه مال الزّمخشرى حيث قال فى المفصل :[2] " والزّنة التى لا واحد لها منزّلة جمع ثان " .

ومنهم من قال : هى عدم احتماله للجمع مرة أخرى ، فأشبه الفعل فى أنه لا يجتمع ، ففيه الجمع وشبه الفعل .

وقيل :[3] لمّا لم يكن له نظير فى الآحاد أشبه الأعجمى ، فلا ينصرف للجمع وشبه الأعجمى .

[ و ][4] قال آخرون : معنى تكرّر[5] الجمع : أنّ فيه جمعية تعلّقها باللّفظ ، وأخرى تعلقها بالمعنى . فاللفظية : هى أنها [ جمع][6] صيغة لم يرد على مثالها واحد .

والمعنوية : هى أنّها جمع مسجد مثلا .

---

( ١ ) كابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ٢١٦ ، والرضى ١ / ٦٥ والسيوطى فى الهمع ١ / ٧٩ .

( ٢ ) قال الزمخشرى فى المفصل ص ١٨ : " والتكرر فى نحو : بشرى وصحراء ، ومساجد ، ومصابيح ، نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال . والزنة التى لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان ." .

( ٣ ) القائل هو أبو على الفارسى . انظر كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ١٠٢٧ ، والرضى ١ / ٤٠ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٥ ) فى ج : تكرار . يراجع شرح الرضى ١ / ٤٠ .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

ومنهم من قال : لمّا لم يمكن جمعه مرّة أخرى ،صار بمنزلة ما جمع مرّتين .

يعني : أنّك لا تزال الجمع[1] إلى أن ينتهي إلى هذا المثال ، فيمتنع جمعه جمع تكسير[2] ، فلما انتهى الجمع عنده يسمى نهاية الجمع وميل الشارح إليه .

قوله : ﴿ وإنّما قلنا بجمع[3] ( ٣٧/أ ) التكسير ؛ لأنّه يجوز أن يجمع جمع السلامة ، نحو : " الصواحبات " ﴾ .

قال الأندلسي : " من العرب من يجمع هذا الجمع للمبالغة في الكثرة ، نحو : صواحبات ، لتنزيله منزلة الواحد تقديرا " .

وقال أبو علي : " من العرب من يصرفه على كل حال ، نظرا إلى أنّه قد يجمع ، وعلى هذا " قواريرا"[4] منوّنا ، فعلم من هذا امتناع الجمع تكسيرا وتصحيحا " . وإنّما جمع منه ، إما لقصد المبالغة أو لصرفه .

---

( ١ ) في الأصل : يجمع .

(٢) في ج : التّكسير ، بالألف واللام .

( ٣ ) في ج : جمع ، باسقاط الباء .

يؤيد المحشي رحمه الله قول الشارح بأن جمع التكسير يمكن أن يجمع جمع المؤنث السالم ، واستدل على ذلك بقول الأندلسي ، ثم ذكر إعراب جمع التكسير عند أبي علي .

قال الرضي ١/٥٤ : " وإنما قيّدنا بغاية جموع التكسير ، لأنّه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التّصريف في باب الجمع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : " انكنّ صواحبات يوسف " .. انظر الفوائد ١/ ٢٣١ .

( ٤ ) قال الله تعالى : " ويطاف عليهم بآنية من فضّة وأكواب كانت قواريرا ، قواريرا من فضّة قدّروها تقديرا " الإنسان ، ١٥ - ١٦

[ قولـــه ] (١) ﴿ ولو قال : بغير هاء وياء النّسبة لكان أصوب (٢) ﴾

وأجيب عنه بأنه لا ينتقض بمثل " مدائنى " (٣) ، لأنّ ياء النسبة (٤) تجـرى مجرى هاء التّأنيث ، ولذلك فرّقوا بالياء بين الواحد والجمع فى نحو "رومـى" وروم ، كما فرّقوا بالهاء (٥) فى نحو " تمرة وتمر " . وإذا كانت الياء بمنزلـة التّاء (٦) ، فيكون قوله : ﴿ بغير هاء ﴾ مشعرا بأن يكون بغير ياء تجـرى مجراها أيضا ، فلا ورود للسؤال .

---

(١) [ قولـه ] ساقـط من ج .

(٢) تمام الكلام عند الشّارح " ولو قال : بغير هاء وياء النّسبة لكـان أولى ، لئلاّ ينتقض بمثل : " مدائنى " فإنه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنّه منصـرف " .
يردّ المحشى رحمه الله على الشارح فى ذكره " ياء النسبة " شرطا آخر فى هذه الصيغة ، ويقول : إن قولك : " ياء النسبة " لا معنى له بعد ذكر " بغـير هـاء " .
قال الرضى : ١/ ٥٤ : " وإنّما شرط فى هذه الصّيغة أن تكـون بغير هاء ، احترازا عن نحو " ملائكة " لأنّ التاء تقرّب اللّفظ مـن وزن المفرد ، نحو : " كراهية " ، و " طواعية " ، و " علانيـة" فتكسر من قوّة جمعيته ، فلا يقوم مقام السببين ، ولا سيّما علـى مذهب من قال : إن قيامه مقامها لكونه لا نظير له فى الآحاد ".

(٣) المدائن : بليدة صغيرة فى الجانب الغربى من دجلة أهلهـا كلهم روافض ، وفى الجانب الشرقى الإيوان وقبر سلمان الفارسـى ، وحذيفة بن اليمان ، يقصدهما الناس فى كل سنة للزيارة فـى شعبان .
انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٤٣ .

(٤) فلا يعتد بها فى هذا الوزن ، فتصرف الكلمة كما تصرف أيضـا لو دخلت التّاء هذا الجمع .

(٥) هذا ما يسمى باسم جنس جمعى .

(٦) فى ج : بمنزلـة الهـاء ، على أنهـا منقلبـة من تـاء

قوله : ﴿ ولقائل أن يقول : حينئذ يلزمه أن يقول : شرطه أن يكون جمعا فى الأصل ، كما قال فى الوصف ﴾ .

يمكن أن يجاب عنه بأنه إنّما لم يشترط أن يكون جمعا فى الأصل كما اشترط فى الوصف ، لأنه يمكنه هنا [(١)] إرادة مطلق [الجمع] [(٢)] .

بمعنى [(٣)] : أنّ الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع يمنع من الصّرف ، سواء كان جمعا الآن أو فى الأصل ، بخلاف الوصف ، لأنه لا يمكنه إرادة مطلق الوصف .

بمعنى : أن الوصف [ ٣٧/ب] يمتنع من الصرف سواء كان عارضا أو أصليا ، لأن العارض غير مؤثر ، فافترقا [(٤)] .

---

= التأنيث عند الوقف ، فيكون قد عبّر باعتبار ما سيؤول إليه حال الوقف .

(١) فى الأصل : هنا .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٣) فى ج : يعنى .

(٤) فى ج : فافترق .

قال الجامى فى الفوائد ١/٢٣٣ : " وإنما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ، ولم يقل : الجمع شرطه أن يكون فى الأصل كما قال فى الوصف ، لئلا يتوهّم أن الجمعية كالوصف ، قد تكون أصلية معتبرة ، وقد تكون عارضة غير معتبرة ، وليس الأمر كذلك ، إذ لا يتصور العروض فى الجمعية" .

قولـه : ﴿ اعلم أن الأسباب المانعة من الصّـرف يلزم أن تكـون عشرة ، وإنّ الجمع المانع من الصرف تحقيقى وتقديرى ﴾ .[1]

قلنا : اخترنا أنّ " سراويل " عنده غير منصرف ، لكونه[2] جمـع سروالة تقديرا .

---

( ١ ) نقل المحشى رحمه الله هذا النص " بتصرف " وتمام النص عنـد الشارح " اعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن تكـون عشرة ، بناء على الجواب الأول ، وأن الجمع المانع من الصـرف تحقيقى أو تقديرى ، بناء على الجواب الثانى . ولم يتعـرض المصنف لهما فى موضعهما " .

انظر ورقة ( ١/٢٣ ) من المخطوطة .

أما المحشى رحمه الله فيختار أحد قولى الشارح فى سبب منـع " سراويل " ، وهو أنه جمع " سروالة " ، تقديرا لحفظ قاعـدة كلام العرب .. والقول الآخر : أنه لفظ أعجمى ، منع مـن الصرف لما استعملته العرب ، فحملته على الألفاظ التى علـى وزنه فى العربى ، مثل : مصابيح فإنه غير منصرف .

( ٢ ) فى ج : لقولـه .

قال سيبويه ٣/٢٢٩ : " وأما " سراويل " فشئ واحد ، وهـو أعجمى أعرب كما أعرب الآجرّ ، إلاّ أن " سراويل " أشبه من كلامهم مالاينصرف فى نكرة ولا معرفة ، كما أشبه " بقّم " الفعل ولم يكـن له نظير فى الأسماء . فإن حقّرتها اسم رجل لم تصرفها كمـا لا تصرف " عناق " اسم رجل " .

وقال المبرد فى المقتضب ٣/٣٢٦ : " وكذلك " سراويل " لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال مـن العربية لا يدخله الصرف ، نحو : " قناديل ، و " دهاليز " فكانت لما دخلها الإعراب كالعربيـة ".

[ قوله ][1] : ﴿ يلزم أن يكون الجمع المانع من الصرف تحقيقيـــا أو تقديريا ، ولم يتعـــرّض[2] لـــه ﴾ .

قلنا : يمكن إرادة مطلق الجمع ، سواء كان تحقيقيا أو تقديريـــا ؛ لأنّه لا فرق بينهما فى منع الصرف ، بخلاف العدل ؛ لأنّ الفرق بين التحقيقى والتقديرى ظاهر . وفيه نظـــر[3] .

بقى شئ ، وهو أن كلام[4] الحاجى مشعر بأن بعضا يصرف " سراويل " وهو معرب " سروال " ، وقيل : قطعة خرقـــة .

وقد نقل الحديثى عن المالكى أنه ممنوع من الصّرف بالاتفاق .

قوله : ﴿ لأنّ أصـــل هولاء جـــوار[5] . . . الخ ﴾ .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا منقول " بتصـــرف " .
يعلق المحشّى رحمه الله على هذا القول ، بأنّه يمكن إرادة الجمع مطلقا ، دون نظر إلى كونه تحقيقيا أو تقديريا ؛ لأنّه لا فرق بينهما فى منع الصّـــرف .
والجمع التحقيقى ، مثل أن تجمع لفظ " أكلب " و " أرهط " علـــى أكالب وأراهط .
والتّقديرى مثل : مساجد ، فإنه وإن كان جمعا فى أوّل الأمـــــر ، لكنه بزنة أكالب و " أراهط " كأنه جمع جمع أيضا .

( ٣ ) وجه النّظر أن يقال : إنّ الفرق التحقّيقى والتّقديرى وإن كـــان ظاهرا ، لكن لا فرق بينهما فى منع الصّرف كالجمع .

( ٤ ) فى ج : أنّ الكلام ، بالألف واللام .

( ٥ ) تمام النّص عند الشارح قوله : " فإن قيل : ما هذا التّنوين عند ==

بيان أنّ التّنوين عوض عن (١) الياء ، وكيفية إعلاله .

---

سيبويه ؟ فانه غير منصرف عنده .

قلنا: إنّه عوض من الياء أو من حركة الياء ؛ لأنّ أصل هولاء جوار جواري " استثقلت الضّمة على الياء فحذفت ، فصار هولاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد ، نحو قوله تعالى : " والّليل إذا يسر " ، " والكبير المتعال " ، كان حذف الياء في الجمع الذي هو أثقل من المفرد أولى " .

انظر ورقة (٢٣/ب) .

قال الجامي في الفوائد ١/ ٢٣٥ : " أي : كل جمع منقوص على على وزن فواعل ، يائيا كان أو واويا : ك " الجواري "و"الد واعي" في حالتي الرفع والجر : ك : " قاض " ... أي : حكمه حكم " قاض " بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه، تقول : " جاءني جوار " ،و " مررت بجوار " ، كما تقول : جاءني قاض ، ومررت بقاض .

وأما في حالة النّصب ، فالياء متحركة مفتوحة ،نحو : " رأيت جواري " ،فلا إشكال في حالة النّصب ؛لأنّ الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع ... بخلاف حالتي الرفع والجر" .

أمّا المحشي رحمه الله ،فيذكر أن الشّارح يبين أن التّنوين في " جوار " عوض عن الياء ،بعد خطوات مرت بها الكلمة في كيفية إعلالها .

(١) وهذا مذهب سيبويه والخليل .

قال الرضي ١/ ٥٨ : " قال سيبويه والخليل : إن التنوين عوض من الياء ، ففسّر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدّم على الإعلال ، فأصلة " جواري " بالتنوين ،ثم " جواري " بحذفها ثم " جوارِ " بحذف الحركة والاستثقال ، ثم " جوار " بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية .

وإنّما أبدل التّنوين من الياء ، ليقطع التّنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع ،أي : يلزم اجتماع الساكنين لورجعت" .

وأما إذا كانت عوضا عن الحركة[1] فينبغى أن يقال : أسكنت الياء ثم عوض التنوين من الإعراب ، فالتقى[2] ساكنان فحذفت الياء .

وهذا أولى من تقدير الشارح ، لما فيه من تكلّف .

قوله : ﴿ ولو قيل : مررت بـ " جوارى ، بالفتح " لكان له وجه لكونه غير منصرف[3] ﴾ .

وخفة الفتحة على الياء فيه بحث ، لأنه لا خلاف فى لفظه فى الرفع والنصب[4] .

وأمّا فى (٣٨/أ) الخفض ، فأكثر العرب والنّحويين على ذلك [ والشارح ][5] أيضا ، بل هو معترف بأنّه لا خلاف بين النحاة المحققين[6] فيه .

---

(١) كما هو مذهب المبرد ، نقلا عن السيرافى " كان أبو العباس المبرد يخالف فى ذلك ، فيقول : إنه بدل من ذهاب حركة الياء ، لأن الأصل فى " جوارى " أن تقول : " جوارى " فتحذف التنوين ؛ لأنه لاينصرف ، ثم تحذف فحركة الياء لاستثقالها ، لأن الياء المكسورة ما قبلها يستثقل عليها بالضم والكسر ، فتبقى الياء ساكنة ، ولا تسقط حتى يدخل النون ، لأن سقوطها لاجتماع الساكنين ، فوجب من هذا أن يكون التنوين أتى به عوضا من ذهاب الحركة ، ثم التقى ساكنان فأسقط الياء " ... انظر هامش كتاب سيبويه ٣/ ٣١٠ ، ٣١١ بتحقيق عبد السلام هارون ، والرضى ١/ ٥٨ .

(٢) فى الأصل : الساكنان ، بالألف واللام .

(٣) فى الشرح " فلو قيل : مررت بـ " جوارى " بالفتح ، لكان له وجه لكونه غير منصرف لخفة الفتحة على الياء ، كقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا " .

نظر الشارح رحمه الله إلى خصوص الفتحة ، بغضّ النظر عن كونها نائبا عن الكسرة ، وقد حلّ المحشى رحمه الله هذا الإشكال بكلام نقله من الأندلسى رحمه الله فيما يأتى .

(٤) قال ابن الحاجب فى الإيضاح شرح المفصل ١/ ١٤٠ " فأمّا حال النصب فواضح ، لأن قولك : " رأيت جوارى " مثل قولك : " رأيت مساجد " فلا إشكال ولا خلاف " .

(٥) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

(٦) قال الجامى فى الفوائد ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ : " بخلاف

والجواب[1] عن البيت أنّه[2] وارد على اللّغة الضّعيفة .

ويدلّ على ضعفه قول الأندلسى : " ومن العرب من يقول : مررت بجوارىَ ، فيفتح الياء لخفّة الفتحة ، وهى لغة ضعيفة ؛ لأنّ الفتحة فى تقدير الكسرة ، بخلافها فى موضع النصب " . فيكون قوله " وخفّة الفتحة على الياء " ممنوعا " .

---

= حالتى الرفع والجرّ ، فإنه قد اختلف فيه ، فذهب بعضهم إلى أنّ الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف ؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدّم على منع الصرف الذى هو من أحوال الكلمة بعد تمامها ، فأصل " جوار " فى قولك : "جاءنى جوار جوارٌ" " بالضم ، والتنوين " بناء على أن الأصل فى الاسم الصرف ، فبنى الإعلال على ما هو الأصل ، ثم اسقطت الضمة للثقل ، والياء لالتقاء الساكنين ، فصار " جوار " على وزن " سلام وكلام " ، فلم يبق على صيغة منتهى الجموع ، فهو بعد الإعلال أيضا منصرف ، والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلان كذلك .

وذهب بعضهم إلى أنّه بعد الإعلال غير المنصرف ؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع ؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدّر ، ولهذا لا يجرى الإعراب على الراء ، والتنوين فيه تنوين العوض ، فإنه لمّا سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة ، أو عن حركتها هذا التنوين ، وعلى هذا القياس فى حالة الجرّ بلا تفاوت " . يراجع الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٤٠ ، ١٤١ ، والرضى ١/ ٥٨ .

(١) فى ج : وأجاب .

(٢) فى ج : بأنه .

وكون غير المنصرف مفتوحا فى موضع الجرّ ، إنّما هو فيما يتعين سقوط الكسرة لعدم الانصراف ، لتعوّض عنها الفتحة ، وهنا [١] سقطت الكسرة وإنّما [٢] سقطت لاستثقالها على الياء ، لا لعدم الصرف ، والكسرة التى سقطت لذلك لا يعوّض عنها الفتحة ، فلا يكون قوله : (( لكونه غير منصرف )) كليا ، وقد مرّ هذا البحث [٣] فتذكّره .

ووجه هذه اللّغة الضّعيفة : أنّه تقدّر فى أوّل أمره غير منصرف ، فوقعت حركته فتحة فاحتملها كما احتملت فى حالة النّصب . [٤]

قوله : كقوله [٥] :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ( ولكنّ عبد اللّه مولى موالياً [٦] )

( البيت للفرزدق )

---

( ١ ) فى ج : وهنا .

( ٢ ) فى الأصل : فانما .

( ٣ ) قد يقصد به أنّه مرّ فى أثناء كلام الأندلسى .

( ٤ ) قال ابن الحاجب فى الإيضاح شرح المفصل ١ / ١٤٠ : " وحال الخفض فى اللغة الضعيفة واضح أيضا ، لأنهم قدّروه فى أول الأمر غير منصرف ، فوقعت حركته فتحة ، فاحتملتها كما يحتملها فى النصب " .
وقال السيوطى فى الهمع ١ / ١١٥ : " ولا يجور فى هذا النوع ظهور الفتحة على الياء فى حالة الجرّ ، كما لا يجور إظهار الكسرة التى الفتحة نائبة عنها ، وقيل : يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب ، لخفّتها " .

( ٥ ) جاء الشارح رحمه الله بهذا البيت ليوضح أنّ الفتحة كما ورد تخفيفة على ياء " موالى " على الأصل للضرورة فى قول الشاعر ، فكذلك يمكن ورودها فى قول القائل : " مررت بجوارى " " بالفتح فى حالة الجرّ .

( ٦ ) البيت من الطويل ، وما بين المعقوفين من تمام البيت ساقط

قيل إنه لما قال :

وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلّا مسحتا أو مجلّف[1]

بلغ الشعر عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى فقال : قولوا لأبى فراس[2] لحنت [ ٣٨/ب ] [فى هذا البيت][3] حين عطفت المرفوع على المنصوب ، فهجا " وقال " [4] :

فلو كان عبدالله مولى هجوته . . . الخ .

فقال : قولوا له لحنت فى هذا البيت أيضا حين قلت : " مواليا " فى الخفض . وهذا الكلام أيضا يدلّ على ضعفة الهجو ضد المدح .

---

= من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

والفرزدق : هو أبو فراس همام بن غالب ، بن صعصعة ، من دارم من تميم ، لقّب بالفرزدق لغلاظة وجهه . ولد بالبصرة ونشأ فى باديتها ، شبّ بدويا قحّا ذو طباع جافية ، وكان معجبا بأمجاد قومه ومفاخرهم ، قيل : نظم الشعر صغيرا .

مات سنة ١١٤ هـ بسبب ذات الجنب أصيب به .

انظر ترجمته فى ديوانه ١/ ٥ ، والخزانة ١/ ١١٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٤٠ ، والكتاب ٣/ ٣١٣ ، والهمع ١/ ١١٥ وأوضح المسالك ٤/ ١٤٠ ، والأشمونى ٣/ ٢٧٣ ورد ذكر الشاهد .

والشاهد فيه : إجراء " موالى " على الأصل للضرورة ، ولم ينوّنه ؛ لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذى لا ينصرف .

وسياق التركيب يرد ذكره عند المحشى رحمه الله .

(١) فى اللسان مادة (ج ل ف ) قال أبو الغوث : المسحت : الهلك والمجلّف : الذى بقيت منه بقية .

(٢) فى الأصل : لأبى نواس ، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من ج .

(٤) فى ج : فقال .

والمولى : الحليف ، وهو المحالف ، من الحلف " بالكسر" وهو العهد على التناصر .

ومعنى قوله : مولى مواليا ، أنّه حليف[٢] لقوم هم[٣] حلفاء لقوم أُخَر فلا شرف له بنفسه ؛ لأنّه مولى ، ولا الذين هم مواليه ؛ لأنّهم حالفوا قوما أُخَر ليستعينوا بهم .

وفي الصحاح : وقول الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا

لأن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين ، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف .... والحليف عند العرب مولى .

قوله[٤] : ﴿ نحو : " تأبّط شرّا ، و " شاب قرناها " و " ذرّى حبّا ﴾ .

---

( ١ ) في الأصل : الخليف ، وهو المخالف ، من الخلف . "بالخاء المعجمة" وهو تصحيف .

( ٢ ) في الأصل : خليف ، " بالمعجمة " وهو تصحيف .

( ٣ ) في الأصل : لقومهم .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٢٤/أ ) : " شرط التركيب المانع من الصرف أمران : وجودي ، وعدمي . أما الوجودي : فهو أن يكون علما ؛ لأنه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال ، فلم يكن لازما ، والتركيب المعتبر هو اللازم .
والعدمي : هو ألا يكون باضافة ، وألا يكون باسناد .
وإنما وجب ألا يكون باضافة ؛ لأنّ الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفا ، أو في حكم المنصرف على المذهبين ، فبالأولى ألا تجعل المنصرف غير منصرف .
وإنما وجب ألا يكون باسناد ؛ لأنّه لو كان بإسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو : " تأبّط شرّا ، و " شاب قرناها " ، و " ذرى حبّا " واذا كان مبنيا محكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لأنّ منع الصرف انما هو مخصوص بالمعربات .

" تأبط شرا " : لقب ثابت بن جابر الفهمى [(١)] . سمّى به لأنّه كان قد أخذ سيفا تحت إبطه وخرج لشرّ [(٢)] أراده ، فقيل : أين هو؟ فقيل : قد تأبط شرّا وخرج فسمّى بذلك [(٣)] .

و " شاب قرناها " : لقب امرأة . يقال للمرأة قرنان [(٤)] ، أى : ضفيرتان . وشاب قرناها : أى : ابيضت ضفيرتاها . سميت به ، لأنّها كانت كذلك .

و " ذرّى حبّا " : اسم شخص [(٥)] كان يذرّ الحب ، أى : ينثره .

---

(١) فى ج : النّهى ، وهو تحريف .

(٢) فى ج : شرا راده ، وهو سهو .
انظر ترجمته فى ص من المحقق .

(٣) فى ج : لذلك .

(٤) قال فى اللسان مادة ( ق ر ن ) : ويقال : للرجل قرنان أى : ضفيرتان . وقال الأسدى :
كذبتم وبيتِ الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تَصِرُّ وتُحلَب .
أراد يا بنى التى شاب قرناها ، فأضمره .

(٥) فى هامش أوضح المسالك ١ / ١٢٥ تأليف محيى الدين عبد الحميد " والعرب تسمى الأشخاص بالجمل الفعلية كثيرا ، كتسميتهم " تأبط شرّا " و " بَرِق نحرَه " و " ذرّى حبا " .
هذه الأعلام الثلاثة المركبة تركيبا إسناديا ، من قبيل المبنيات التى لا يتصوّر فيها منع الصرف ، لأن منع الصرف من أحكام المعربات ، فتحكى على ما كانت عليه قبل التسمية بها ، ولا يغيّر بل يعرب بحركات مقدّرة على آخره للحكاية ، لأن التسمية جاءت نتيجة دلالتها على قصة غريبة ، فلو تطرق اليها التغيير ، يمكن أن تفوت تلك الدلالة المقصودة " .

قوله :-﴿ واعلم أنه لو قال : ولا بأن يكون الثانى صوتا ، ولا بـــأن يكون متضمنا للحرف[1] . . . الخ ﴾ . ( ٣٩/أ ) .

أجيب عنه بأنه لم يحترز صريحا عن تركيب يكون الثّانى فيه صوتـــا : كـ " سيبويه " أو متضمنا للحرف : كـ " خمسة عشر" ؛ لأنّ الاحتراز عـــن الإسنادى احتراز عنهما من حيث الدليل .

قوله :-﴿ بمثل سيبويه ونفطويه ﴾ . ( سيبويه ونفطويه )[2] شطراهمـــا أعجميان . قال البارق[3] : إنّ أصله : سيب ( ويه )[4] ، وهى رائحة التفـــاح لقب بذلك لذكائـــه .

---

( ١ ) تمام الكلام عند الشارح " واعلم أنّه لو قال : ولا بأن يكون الثانى صوتا ، ولا بأن يكون متضمنا للحرف فى الأصل لكان أصوب ، حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل : " سيبويه " ، و " نفطويه " و " خمســة عشر" إذا جعل علما على المذهب الأصح " . المخطوطة ورقـــة ( ٢٤/أ ) .
يعترض الشارح رحمه الله على المصنف فى شرط التركيب المانـــع من الصرف ، بأنه لو قال : ( ولا بأن يكون الثانى صوتا ، ولا بأن يكون متضمنا للحرف . . . الخ ) . والمحشى رحمه اللـــه يجيب عن هذه الاعتراض .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
نفطويه : هو أبو عبد الله ، إبراهيم بن محمد ، بن عرفه الأزدى كان جدّه الهلّب ابن أبى صفرة إماما فى النحو ، وكان فقيها فى مذهب داود . ولد بواسط ، وكان مؤيدا لمذهب سيبويه فـــى النحو ، فلذلك لقّب بنفطويه . مات ببغداد سنة ٣٢٣هـ . مـــن آثاره فى النحو " اعراب القرآن ، والمقنع فى النحو .
انظر ترجمته فى انباه الرواه ١/ ١٧٦ ، ١٨٢ ، بغية الوعاة ١/ ٤٢٨ . الأعلام ١/ ٥٧ .

( ٣ ) بعد بحث طويل لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم فى مظانه .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ..... قال عبد السلام هارون فى ـــ

وكنيته : أبو بشر ، واسمه : عمرو بن قنبر الحارثى ، كان أبـــوه مولى لبنى الحارث .

والنّفط : الدهن المعروف ، والكسر أفصح فى نونـه .

ولبعضهم : لا خير فى النحو وفى أهله إن كان منسوبا إلى نفطويه ، أحرق الله بنصف اسمه وصيّر الباقى صراخا (١) عليـــه .

قوله : ﴿ فى المذهب الأصـــح ﴾ (٢)

وإنما قال : فى المذهب الأصحّ ؛ لأن فى نحو : " سيبويه ، ونفطويه مذهبين ، أكثرهما استعمالا بناء الأول والثانى .

---

= مقدمه تحقيقه على الكتاب : " وقد ألقى العلماء الأقدمون ضوءا على هذا اللقب الفارسى ، فذكروا أنه مركّب من " سيب " بمعنى التفاح ، " ويه " بمعنى الرائحة .
وقد بحثت وسألت كثيرا من دارسى الفارسية عن صحّة الزعم ، بأن " ويه " كلمة تدل على الرئحة فاهتديت إلى بطلان ذلك ، وألا أساس له من الصحـــة " ) .

(١) هذا على أن ( ويه ) بمعناه العربى ، وليس بمعناه الفارســـى ؛ لأن " ويحا " بالعربية قد تأتى بمعنى العذاب . قال الأزهـــرى نقلا من اللسان مادة (وى ح ) : وويح تقال لكل من وقع فـــى بليّة يرحم ويدعى له بالتخلّص منها .
قال المرادى فى شرح الألفية ١ / ١٨٠ بتحقيق د . عبد الرحمـــن على سليمان : " و المزجى إن ختم بويه بنى على الكسر على الأشهر وقد يعرب غير منصرف ، وإن لم يختم بويه أعرب غير منصرف علـــى الأشهر ، وقد يبنى تشبيها بـ " خمسة عشر " وقد يضاف صدره إلى عجـــزه "
وانظر الكواكب الدرية ١ / ٤٨ .

(٢) فى نسخة المتوسط تحت رقم ٢٢٢١ ورقة ( ٢٤ / أ ) ( على المذهب الأصـــح ) .

والمذهب الثاني إعراب الثاني ، وجعله غير منصرف للعلمية والتّركيب نحو " هذا سيبويه " ، ورأيت سيبويه " ، و " مررت بسيبويه " . وحينئذ يثّنى ويجمع ، فيقال : سيبويهان ، وسيبويهون . بخلاف اللغة الأولى فإنّه يقال فيهما : ذو اسيبويه وذو وسيبويه .

وفي "خمسة عشر" أيضا مذهبان[1] :

أحدهما : بناؤهما على الفتح . والآخر : إعراب الثاني وجعله غير منصرف .

إذا عرفت هذا ،، فحينئذ يكون الضمير في ( جُعل)[2] لكل واحد من المذكورات ، لا لـ " خمسة عشر " فقط كما صّححه بعضهم .

قوله : ﴿ نحو عمران ، وفعلان ، وسبحان[3] ﴾ .

---

( ١ ) قال الأهدل في الكواكب الدرية ١/ ٤٨ : " الحق الفاكهي بالمختوم " بويه " ما ركّب من الأعداد كـ " خمسة عشر " .

( ٢ ) من قوله : ( أي : وخمسة عشر إذا جعل علما على المذهب الأصح ) .

( ٣ ) قال الشّارح رحمه الله في ورقة ( ٢٤/ب ) : " اعلم أن الألف والنون إنما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة ، لسبب مشابهتهما ألفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وإذا عرفت ذلك فنقول : إن كان الألف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف أن يكون علما ، ليصح مشابهته لألفي التأنيث ؛ لأنه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه . نحو " سعدان وسعدانه ، و " مرجان و " مرجانة " ، وإذا كان علما يمنع دخول تاء التأنيث عليه نحو : عمران ، وفعلان ، وسبحان .

وإن كان صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء ( فعلانه ) ، ليتحقق مشابهته لألفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما . وقيل

مثّل بثلاثة أمثلة ، لأنّ الأوّل : مكسور الأول ، علم شخص[1] (٣٩/ب)

---

شرطه في منع الصرف وجود فعلى ، لكونه مستلزما لانتفاء (فعلانة)؛ لأنه لمّا وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر ، لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه ، نحو " سكران و " سكرى " ، والأول الحق ، لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات ، بل لكونه مستلزما لانتفاء ( فعلانة ) الذى هو شرط بالذات .

" سبحان" إذا كان مضافا كقولك : سبحان الله ، فإنه لا يكون علما ، لأن العلم لا يضاف ، أما إذا لم يكن مضافا فإنه يدخل في العلم ، فيمتنع الصرف للعلمية والألف والنون .

قال الأهدل في الكواكب ١/ ٤٨ ، ٤٩ : " أشار بالمثالين المذكورين إلى أن زيادة الألف والنون في الأعلام لا تختص بوزن ( فعلان ) " بفتح الفاء " : بل تكون فيها وفي غيرها مما هو مضموم الأول أو مكسوره ، بخلاف الصفة ، فإن زيادة الألف والنون تختص فيها بما هو بوزن ( فعلان ) " بفتح الفاء " كما سيأتي وحينئذ فيكون نحو : "عمران " و " عثمان " ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وعلامة تأديهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين ، كهذه الأمثلة الثلاثة ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعّف ، فلك اعتباران : إن قدّرت أصالة التضعيف فزائدتان ، والاسم المضعف ممنوع من الصرف ، أوزيادته فالنون أصلية ، والاسم المضعف منصرف وذلك : كـ " حسان " ، إن جعلته من الحسّ ، فوزنه ( فعلان ) ، فلا ينصرف وإن جعلته من الحسن فوزنه ( فعال ) فينصرف ، وكذا " حنّان" إن جعلته من الحياة فلا ينصرف ، أو من الحنين أى : من الهلال انصرف" .

(١) يطلق العلم لغة على الراية التى هى شعار الجيش في الدولة ويطلق أيضا على الجبل ، ومنه قول الخنساء :

وإنّ صخرا لتأتمّ الهداة به كأنه علم في رأسه نار .

والعلم الشخص : هو اسم يعيّن مسماه تعيينا مطلقا " .

يراجع أوضح المسالك ١/ ١٢٢ .

والثاني : مفتوحه ،علم الوزن . والثّالث : مضمومة ، علم التّسبيح وهما راجعان الى علم الجنس[1] : كـ : " أسامة " ؛لأنّ الأول علم لجنس هذا الوزن ، والثاني : التّسبيح .

قوله : ( ولم يختلف في سكران وندمان )[2] .

( النّدمان )[3] : من النّدم لا من النّديم ، وهو المعاشر . يقال : " رجل ندمان " أى : نادم ، وامرأة ندمانة . و (هى )[4] جمع النّديم ندام ، وجمع الندمان[5] : ندامى .

---

( ١ ) قال ابن هشام ١٣٢/١ ، ١٣٣ في المرجع السابق تأليف محيى الدين عبد الحميد : " والعلم الجنس : اسم يعيّن مسماه بغير قيد تعيّن ذى الأداة الجنسية أو الخصورية ، تقول :"أسامة أجرأ من ثعالة " ، فيكون بمنزلة قولك : الأسد أجرأ من الثعلب". ثم يقول بعد ذلك بقليل : " وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ، فإنه يمتنع من أل ، ومن الإضافة ، ومن الصرف إن كان ذا سبب آخر كالتأنيث في " أسامة " .

( ٢ ) قال الشارح ورقة ( ٢٥/أ ) : " أى : ومن أجل أنه اختلف في شرط منع صرف الألف والنون في الصفة اختلف في " رحمان " ولم يختلف في " سكران " و " ندمان" ؛ لأن من قال : شرط منع صرفه انتفاء ( فعلانة ) صرف " رحمان " ليتحقق شرطه ، وهو انتفاء ( فعلانة ) من " رحمان " ومن قال : شرط منع صرفه هو وجود(فعلى ) صرف " رحمان " ،لانتفاء شرط منع صرفه ، وهو وجود ( فعلى ) ،لعدم مجئ (فعلى )من "رحمان" ،وانّما لم يختلف في سكران ليتحقق الشرطين معا ، وهى :انتفاء (فعلانة ) ، ووجود (فعلى ) فـ"سكران" غير منصرفها لاتفاق ، ولم يختلف أيضا في"ندمان"لانتفاء الشرطين معا، لمجئ ( فعلانة ) ،وعدم مجئ فعلان صرف بالاتفاق " . يراجع الرضى ٦١/١ ، والفوائد ٢٤٠/٢ .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

( ٤ ) ما بين المعقوفين : زيادة في ج ، وليس لها لزوم هنا .

( ٥ ) في الأصل : ندمان ، باسقاط الألف واللام .

قولـه : ﴿ إلآ منقولا [1] من العجمى إلى العربى : كـ "بقّم" ﴾.

قال الجوهرى : قلت لأبى على [2] الفارسى : أعربى [هو] [3] ؟ فقال : معرب.

قال : وليس فى كلامهم اسم على ( فَعَل ) إلآ خمسة :

" خضّم : اسم عنبر بن عمرو بن تميم ـ. وهو من خضمت الشئ "بالكسر" أخضمه خضما [4].

قال الأصمعى [5] : وهو الأكل بجميع الفم.

" بقّم : اسم لنبت يصبغ به . وشلّم : اسم بيت المقدس ، وهما أعجميان . و "بدّر" [6] اسم ماء من مياه العرب . و "عثّر" : اسم موضع . وزاد الحديثى : "عشّر" اسم موضع . وزاد بعضهم : شعّر. [7]

---

(١) فى ج : منتقلا .

(٢) فى الأصل : لابن على ، وهو تصحيف .

(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من ج . انظر تاج العروس مادة (بقم) وفيه قلت لأبى على الفسوى ، والمقصود بهما شخص واحد .

(٤) فى ج : خصم " بالمهملة " وهو تصحيف .
قال الشريف الجرجانى فى حاشيته على شرح الرضى ٦١/١ : " وخضّم : هو اسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وقد غلب على القبيلة . قيل : سموا بذلك لكثرة خضمهم .... وخضّم أيضا ماء ، انظر اللسان مادة (خ ض م) .
فى ج : من خصمت أخصمه " بالمهملة " خصما بدلا من خضما " بالمعجمة " .

(٥) هو أبو سعيد ، عبد الملك . بن قُريب بن عبد الملك الأصمعى البصرى اللغوى ، أحد أئمة اللغة والغريب ، والأخبار ، والملح والنوادر ، روى عن أبى عمرو بن العلا ، وقرّة ابن خالد ، ونافع بن أبى نعيم ، وشعبة وحماد بن سلمة . مات سنة ست عشرة ، وقيل خمس عشرة .
انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١١٢/٢ ، ١١٣ .

(٦) فى الأصل : هذر ، وهو تحريف . انظر القاموس مادة (ب ذ ر) .

(٧) راجع الأشمونى ٢٥٨/٣ .

قوله : ﴿ وحينئذ لا يتوجه الإشكال بـ " نرجس . . . الخ ﴾ .

أى : حين[1] حصل الجواب عن " نرجس " بكونه غير قابل للتاء حال كونه علما ، وعن " أسود " بأن قبوله التاء طارئ بعد استعماله اسما لا يتوجه الإشكال بـ " نرجس " علما ، ولا بـ " أسود " اسما للحيّة ؛ لأن الجواب[2] الثانى جواب عنهما ؛ لأنه لا يتمشى فى " نرجس " .

قوله : ﴿ تقول : "هذا جمل يعمل"[3] ﴾ أى : نجيب مطبوع[4] على العمل

---

(١) فى ج : جعل .

(٢) انظر الرضى ١/٦٣ .

(٣) أى : من أجل أن شرط وزن الفعل المانع من الصرف أحد الأمرين اللذين ذكرهما الشارح ، وهما :
أن يختص بالفعل ولا يوجد فى الاسم إلا منقولا من العجمى إلى العربى ، نحو : " يقم " ، أو منقولا من الفعل إلى الاسم العلم نحو : " ضرب " إذا سمّى به رجل ، أو أن يكون فى أوله زيادة غير قابل لتاء التأنيث .... من أجل ذلك انصرف " يعمل " ؛ لأنه غير مخصوص بالفعل ، وهو قابل للتاء .
قال الشارح ورقة (٢٦/أ) : " ومن أجل هذا انصرف " يعمل " مع وجود الوصف ووزن الفعل ، لانتفاء الأمرين معا . أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلكونه قابلا للتاء ، تقول : " هذا جمل يعمل " ، و " هذه ناقة يعملة .
نعم إذا سمّى به مذكر كان غير منصرف ؛ لأنه غير قابل للتاء ، وكذلك حكم " أرمل " و " أرملة " و " أرطل " .

(٤) فى الأصل : مطبوخ ، وهو تحريف .

قوله : ﴿ وكذلك حكم " أرمل " ﴾[1] فإنه غير مخصوص بالفعل ، وهو قابل للتاء ، يقال : " رجل أرمل " ، أى : لا زوجة له ، و " امراة أرملة" أى : لا زوج لها .

اعلم أن وزن الفعل إنما يؤثر مع الصّفة : كـ " أحمر " ، ومع العلمية : كـ " أحمد " ولذلك انصرف " أرنب " وفيه وزن الفعل والتّأنيث .

وأن الأوزان على أربعة أقسام :

أحدهما : مختص بالاسم : كـ " فَلْس" ، و " قُفْل " ، و " مُبَرَّد" و " عُنُق " ، و " ضلع" و " جمل " ، والرباعي ما عدا فعللا ، والخماسي بأجمعه[2] ، والتسمية به لا يؤثر[3] .

الثانى : أن يكون مشتركا بين الاسم والفعل ، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، نحو : " ضرب" ، " علم " ، "ظرف" ، و " دحرج" (وضارب )[4] ، و " ضارب " أمرا .

---

(١) يوضح المحشي رحمه الله كيف يكون " أرمل " مثل " يعمل " .
، . قال أبو حيان نقلا من الهمع ١/ ١٠٠ : " وقد وقع الخلاف في قسم واحد من " أفعل " ، وهو ما تلحقه تاء التأنيث ، نحو: " أرمل وأرملة " ، فمذهب الجمهور صرفه ، ومنعه الأخفش كـ " أحمر " .
وقال الرضى : ١/ ٦٣ : " فانصرف " " أرمل " و " يعمل " مع الوصف الأصلى السليم من " فعلل " .

(٢) في الأصل : أجمعه ، بدون ذكر حرف الجرّ .

(٣) فيكون منصرفا .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

وهذا القسم أيضا لا يؤثر التّسمية به ، إلّا عند عيسى بن عمرو ويونس.[1]

الثّالث : المختصّ بالفعل ، نحو : شمّر ، و" ضُرب ، وضُـــورب وانطلق ، وأحمرّ ، واحمار ، واستخرج ، واقتطع ، واخشوشن ، واجلّـوذ واسلنقى ، واحرنجم ، واقشعرّ . ولا غيره بـ" دئل "[2] لدويبّة شبيهـــة بابن عرس ، لشذوذه .

والرّابع : ما فى آخره أحد الزوائد[3] الأربع ، نحو : أحمد ، وأحصـر ويزيد ، وتغلب ، فحكم[4] هذا القسم حكم المختوم فى منع الصّرف .

---

(١) قال السيوطى فى الهمع ١/٩٨ : " وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب : أحدها : عدم تأثيره مطلقا ، سواء نقل من الفعل أم لا ، وعليه سيبويه والجمهور ، لاجتماع العرب على صرف "كسعب" اسم رجل ، وهو منقول من كسعب ، فعلل ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطى .
والثانى : تأثيره مطلقا ، وعليه يونس .
والثالث : يؤثر ان نقل من فعل ، ولا يؤثر غيره ، وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله :
أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونـــــى .
فلم يصرفه . وأجيب بأنّه روعى فيه ضمير الفاعل ، فحكى .
يراجع سيبويه ٣/٢٠٦ ، ٢٠٧ بتحقيق عبد السلام هـــارون والإيضاح فى شرح المفصل ١/١٢٩ ، ١٣٠ بتحقيق د . موســى بناى العليلى ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٦ بتحقيق د . صاحب أبو جناح ، والرضى ١/٦٤ ، والأشمونى ٣/٢٥٩ ، ٢٦٠ والتصريح ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) فى ج : بدليل ، وهو تحريف .
" دئل " : اسم جنس ، لو جعلته علما يكون ممنوعا من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل . أمّا لو سميت به الجيش ، بعد نقله عن الفعل ، فلا يعتدّ به ، لشذوذه حينئذ ، كما جاء فى شعر كعب بن مالك يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بعد بدر بمائتى راكب .

(٣) يعنى : ما كان فيه واحد من حروف ( أتين ) .

(٤) فى ج : وحكـــم .

قولـه : ﴿ ومـا فيـه علميّـة مؤثـرة ... (١) الخ ﴾ .

---

(١) هذا نصّ المصنف رحمه الله ، تمامه " وما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرف ، لما تبيّن من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه ، إلا العدل ووزن الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون إلاّ أحدهما ، فإذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد " .

قال الرضي ١/ ٦٤ : " يعني بكون العلمية مؤثرة : أن يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها ، وذلك على ثلاثة أضرب ، لأنها إمّا أن تكون سببا لا غير ، أو شرطا لا غير ، أو شرطا وسببا معا " .

بناء على هذا التقسيم ينحصر الأول في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون العلمية مع العدل نحو ، " عمر " .

الموضع الثاني : أن تكون العلمية مع الوزن : كـ " أحمر " يزيد " .

والثاني يكون في موضع واحد ، فتكون العلمية شرطا له ، وهو الألف والنون الزائدتان سبب يقوم مقام سببين .

والثالث في أربعة مواضع :

الموضع الأول : العلمية مع التأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا .

الموضع الثاني : العلمية مع العجمة .

الموضع الثالث : العلمية مع التركيب .

الموضع الرابع : العلمية مع زيادة الألف المقصودة .

وقال الرضي : ١/ ٦٥ : " وحال العلمية مع المؤثرة على ضربين : إمّا ألاّ تجامع السبب ، وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف ، وقد ذكرنا أنها تجامعه ، لكن الوصف لا يعتبر معها . وإمّا أن تجامع ولا تؤثر ، وهو إذا كان مع ألف التأنيث ، نحو : " صحراء " و " بشرى " ، خلافا للجرمي ، فإنه لا يلغي سببا " .

وانظر الفوائد ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٠ ، ١٥١ .

قوله : ﴿ إلاّ ما هي شرط فيه ﴾ مستثنى مفرغ ، مفعول " تجامع " .

أي : [ لا تجامع علّة ][1] مؤثرة . . الخ حال من [ فاعل ][2] تجامع .

وقوله : ( إلاّ العدل ووزن الفعل ) مستثنى من [ المستثنى ][3] المفرغ .

قوله : ﴿ أي : [ لا ][4] يجتمعان معا بالاستقراء ﴾ ؛ لأنّ أوزان العدل فُعَل وفُعَال ، ومَفْعَل ، وفَعَال ، ولا شيء من أوزان الفعل يوافق هذه الأوزان حتى يتوهّم متوهّم [ ٤٠/ب ] أنّه قد يجتمع في اسم العدل ، والعلم ، ووزن الفعل[5] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، وبدونه لا يتم المعنى .

( ٢ ) ما بين المعقوفين كذلك ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، وبدونه لا يستقيم المعنى .
العشي رحمه الله يوضح هذا الاستثناء في كلام المصنف الذي سبقه قبل هذا .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج أيضا ، وبدونه ينعكس المفهوم .
هذا تفسير لقول المصنف رحمه الله : " وهما متضادان " ؛ لأن العلمية كما يرى الشارح ليست شرطا في العدل ووزن الفعل ، فإذن لا يكون مع العلمية إلا أحدهما .

( ٥ ) قال الرضي ١/٦٥ ، ٦٦ : " وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء : العدل ، والوزن ، وشبه العجمة أو عدم النظير في الآحاد في باب " مساجد " ، على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين :
الأول : أن كل واحد منها يضاد الآخرين ؛ لأن أوزان العدل إما " فُعَال أو مَفْعَل ، أو فُعَل ، أو فَعَال : كـ " ثلاث " و " مثلث " ، و " أخر " ، و " سحر " ، و " أمس " عند تميم وقطام عندهم أيضا ، وليس شيء منها وزن الفعل ، ولا

قوله : ﴿ فالقول بمؤثريه الاثنين دون الثالث مع تساويهما ترجيح بلا مرجح (١) ﴾ .

ولقائل أن يقول : هما سابقان عليها ، والسبق كاف للترجيح .

---

أوزان الجمع الأقصى ، وليس الجمع أيضا من أوزان الفعل .

الثاني : أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضا ، لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ؛ إذ العلم يكون إذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها ، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية .
فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منهما ، ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها ، فإذا نكر الاسم بقي على سبب واحد ، فيصرف أيضا " .
وانظر الفوائد ١/ ٢٤٥ .

(١) الشارح رحمه الله يقول : إن قول المصنف : " وهما متضادان جواب سؤال مقدّر ، تقدير السؤال أن يقال : " إذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل ، فإذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل ؛ لأن العلمية ليست شرط فيهما فإذن لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف " .
ثم يعقب على ذلك بقوله : " وفيه نظر ؛ لأنه لا يتوجه عليه السؤال المقدر حينئذ ؛ لأن العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة .
وجوابه : أنا لا نسلّم أن العلمية ليست بمؤثرة حينئذ ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ؛ إذ كل من الثلاثة سبب تام ، فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويهما في السببية ترجيح بلا مرجح " .
ويعلق المحشي رحمه الله على الشارح بأنه يمكن لقائل أن يقول إن العدل ووزن الفعل سابقان على العلمية ، والسبق كاف للترجيح .

قولـه : ﴿ فالقول بمؤثريه الاثنين دون الثالث مع تساويهما ترجيـح بلا (١) مرجـح ﴾ .

ولقائل أن يقول : هما سابقان عليها ، والسبق كاف للترجيح .

---

أوزان الجمع الأقصى ، وليس الجمع أيضا من أوزان الفعـل .

الثاني : أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضا ، لم يجتمع مع العلميـة المؤثرة اثنان منها ؛ إذ العلم يكون إذن منقولا ممـا اجتمع فيه اثنان منها ، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية .
فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منهـا ، ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها ، فإذا نكر الاسـم بقي على سبب واحد ، فيصرف أيضا " .
وانظر الفوائد ١/ ٢٤٥ .

(١) الشارح رحمه الله يقول : إن قول المصنف : " وهما متضـادان جواب سؤال مقدر ، تقدير السؤال أن يقال : " إذا لم تكـن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل ، فإذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل ؛ لأن العلمية ليست شرطا فيهمـا فإذن لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صـرف " .
ثم يعقب على ذلك بقوله : " وفيه نظر ؛ لأنه لا يتوجه عليه السؤال المقدر حينئذ ؛ لأن العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة .
وجوابه : أنا لا نسلم أن العلمية ليست بمؤثرة حينئذ ، وإلا لـزم الترجيح من غير مرجح ؛ إذ كل من الثلاثة سبب تام ، فالقـول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويهما في السببية ترجيح بـلا مرجـح " .
ويعلق المحشي رحمه الله على الشارح بأنه يمكن لقائل أن يقـول إن العدل ووزن الفعل سابقان على العلمية ، والسبق كاف للترجيح .

قوله : ﴿ وخالف سيبويه الأخفش ﴾[1] .

صحّح بعضهم الأخفش " بالنصب " ، والظاهر رفعه ؛ لأنهم صرّحوا بأن المراد بالأخفش هنى هذه المسألة هو : أبو الحسن[2] . ( إما أبو الحسن )[3] سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وإمّا أبو الحسن[4] على ابن سليمان تلميذ المبرد ، لا الأخفش ( الأكبر )[5] الذى هو أبو الخطاب أستاذ سيبويه .

---

( ١ ) هذا نصّ المصنف رحمه الله ، تمامه " وخالف سيبويه الأخفش فى مثل : " أحمر " علما إذا نكّر اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير" قال الشارح فى (٢٧/أ) : " اعلم أنّ نحو " أحمر" غير منصرف للصفة ووزن الفعل ، فإذا سمّى به كذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، أما إذا نكّر بأن يقع فيه اشتراك اتفاقى ، ففيه خلاف بين سيبويه والأخفش ، فقال سيبويه : إنه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الأصلية ، وقال الأخفش : إنه منصرف ، لأنه إنما نكّر ما لم يعتبر فيه الوصفية الأصلية ، فلم يكن فيه إلا سبب واحد ، وهو وزن الفعل ، فصرف " .

( ٢ ) هو سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٤ ) هو أحد الثلاثة المشهورين بالأخفش ، كان من علماء العربية الأفاضل ، تلقى النحو عن أبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب ، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزبانى وغيره . توفى رحمه الله فى خلافة المقتدر بالله سنة ٣١٥ هـ .

من آثاره : الأنواء ، التثنية والجمع ، المهذب ، شرح كتاب سيبويه .

انظر ترجمته فى نزهة الألباء ٢٤٨ ، وبغية الوعاة ٢/١٦٧ . . . وشذرات الذهب ٢/ ٢٧٠ ومكتبة المقدس ، والأعلام ٥/١٠٣ . . ومعجم الأدباء ١٣/٢٤٦ ، ٢٤٧ .

( ٥ ) ما بين المعقوفين : زدته لكى تتم الفائدة .

[ وحينئذ ][1] فالظاهر[2] أن ما عدا [ أبى][3] الخطاب [ لا ][4] يقصد الإمام مخالفته[5] ؛ لأن الأستاذ لا يقصد مخالفة التلميذ ، بل الأمر بالعكس يعرف بذوق سليم وطبع مستقيم .

فإن قلت : إذا كان المخالف الأخفش فلا يستقيم قوله : اعتبارا للصفة[6] ؛ لأن المعتبر للصفة ليس هو الأخفش .

قلت : قوله : ﴿ اعتبارا ﴾ بدل اشتمال من سيبويه ، على معنى أن الأخفش خالف ذلك الاعتبار . أى : اعتبر اعتبارا يخالف ذلك[7] الاعتبار وحينئذ يصح المعنى .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين . ساقط من ج .

( ٢ ) فى ج : والظاهر ، بدلا من الفاء .

( ٣ ) ما بين المعقوفين . ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى النسختين لا لزوم لها .

( ٥ ) فى ج : من لفته .

( ٦ ) فى ج : للوصف .

قال الغجدوانى نقلا عن حاشية النسخة الأصلية : " فإن قلت فما تصنع على هذه - أى : رفع الأخفش - بقوله : " اعتبارا للصفة " ، فإنه لم يحسن تمييزا من " خالف الأخفش " ؛ إذ هو لم يعتبر الصفة بعد التنكير ، وإنما يعتبرها سيبويه بعده ؟

قلنا : جعله بدلا عن سيبويه بدل الاشتمال ، ليكون المعنى خالف الأخفش ذلك الاعتبار ، أى : جاء بخلاف ذلك الاعتبار " وقد جعله الرضى حالا من سيبويه ، أى : خالف سيبويه معتبرا أو مصدر لقوله : خالف سيبويه ؛ إذ معناه : اعتبر سيبويه دون الأخفش .

انظر الرضى ١ / ٦٨ .

( ٧ ) فى ج : لذلك .

قوله : ﴿ وهو أن يقال : لو كانت الصفة الأصلية معتبرة .[1].الخ﴾.

حاصل السؤال : أن " أحمر " بعد التّنكير و " حاتما " وأمثالـه بعد العلميّة سيان في عدم كونهما وصفين في الحالين[2] ، فَلِمَ يعتـبرُ الوصف الأصلي في " أحمر " ولم يعتبره في " حاتم " ؟ .

---

(١) تمام الكلام عند الشارح في ورقة ( ٢٨/أ ) " أي : لا يلـزم سيبويه باب " حاتم " إذا سمّي به . هذا جواب عن سـؤال مقدّر ، وهو أن يقال : لو كانت الصفة الأصلية معتبرة بعـد العلمية في " أحمر " لكانت معتبرة في مثل : " حاتم " إذا سمي به ، لكونه وصفا في الأصل ، فلو كانت معتبرة فيه لكان " حاتـم " غير منصرف للعلمية والصفة الأصلية ، لكنه ليس كذلك ، فلم تكـن الصفة الأصلية معتبرة " .

ويذكر المحشي رحمه الله خلاصة هذا الكلام هنا ، مستفسرا عـن اعتباره الوصف الأصلي في " أحمر " دون " حاتم " .

وللشارح جواب على ذلك قال فيه : " وجوابه أن يقول : لا نسلّم أن الصفة الأصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في " أحمر " لكانت معتبرة في مثل : " حاتم " إذا سمّي به ؛ لأن الوصفية لو اعتبرت في " حاتم " علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ، وهـو منع الصرف ، وذلك لأنه من حيث إنه علم لا يقع على كثيرين ، ومن حيث اعتبار الوصفية يقع على كثيرين ، واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز ، وليس كذلك " أحمر " بعد تنكيره ، لعـدم اعتبار العلمية حينئذ في منع الصّرف ، فلم يلزم من اعتبار الصّفـة في منع الصرف حال التّنكير اعتبار المتضادّين " .

انظر المخطوطة ورقة ( ٢٨/أ ، ٢٨/ب ) . وانظر الرضـي ٦٧/١ ، والفوائد ٢٤٧/١ ، والإيضاح في شرح المفصـل ١٥١/١ .

(٢) في ج : في الحـال .

وفى بعض نسخ الكافية[1] : لما يلزم من اعتبار متضادين .

والصواب [٤١/أ] لما يلزم من إبهام اعتبار متضادين[2] كما وقع فى بعضها ؛ لأنه لم يعتبر الصفة تحقيقا حتى يلزم تخفيف اعتبار المتضادين[3] بل يعتبرها تقديرا ، فلا يلزم [إلا] الإبهام .

قوله :[4] ﴿ كقوله :

أتانى وعيد الحوص من آل جعفر﴾ [فيا عبد عمرٍ ولو نهيت الأحاوصا][5]

---

(١) منها نسخة الفوائد الضيائية ٢٤٩/١ تجد هذا الكلام فى متن الكافية .

(٢) فى ج : المتضادين ،بالألف واللام ،والصواب ما أثبته ،كذا فى متن الكافية فى شرح الرضى ٦٨/١ .

(٣) فى ج : متضادين ،بإسقاط الألف واللام .

(٤) جاء الشارح رحمه الله بهذا البيت شاهدا على جواز اعتبار متضادين فى حكمين مختلفين ،لا فى حكم واحد .
البيت لأعشى ميمون بن قيس ،وستأتى ترجمته .

(٥) البيت من الطويل ، وما بين المعقوفين تكملة له غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير إليه فى هامش النسخة الأصلية .
قال أعشى قيس هذه القصيدة ينفر فيها عامر بن الطفيل ،بن مالك ابن جعفر على ابن عمه علقمة بن علاثة الصحابى رضى الله عنه فأوعده علقمة بالقتل ، فأنشد القصيدة ، ويدل على ذلك قوله بعد هذا بأبيات

فإن تتّعدنى أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا .

والأعشى : هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل كان فحول الشعراء فى الجاهلية . ويروى أنه أدرك الإسلام فى أخريات حياته ، فقام يرحل إلى النبى عليه الصلاة والسلام فالتقى

الوعيد : التخويف . والحُوص : " بضم الحاء وسكون الواو " جمع الأحوص ، وكذا الأحاوصا . والحَوَص " بالتحريك " : ضيق فى مؤخّر العين .

وأراد بـ " عبد عمرو " : عبد بن عمرو بن شريح بن الأحوص . وعنى بالحوص والأحاوصا : أولاد الأحوص بن جعفر بن كلاب ، واسمه ربيعة ، وكان صغير العينين[1] . منهم عوف بن الأحوص ، وعمرو بن الأحوص ، وشريح ابن الأحوص . وكان علقمة [بن][2] علاثة ، بن عوف ، بن الأحوص نافر عامر بن الطّفيل ، بن مالك ، بن جعفر ، فهجى الأعشى علقمة ، ومدح عامرا ، فأوعده بالقتل ، فأنشد الأعشى قصيدة منها هذا البيت .

يقول لعبد بن عمرو بن شريح بن الأحوص : لو رفعت عنّى شرّ الأحاوص لكان أولى .

---

بأبى سفيان بن حرب ، فصرفه عن وجهته بعد أن جمعوا له حوالى مائة ناقة ، فرجع الأعشى وهو يسير على ناقة بناحية اليمامة ، فألقاه بعيره فقتله . ويذكر سبب آخر فى تحوّله عن وجهته يراجع فيه الخزانة ١/ ٨٤ ، ٨٥ .
وانظر البيت فى ديوانه الكبير ص ١٤٩ ، والمحكم مادة ( ح وص ) والمخصص ١/ ١٠٢ والمفصل للزمخشرى ص ١٩٥ .
وأما ما يتعلق بمعانى الكلمات ، وإعراب البيت ، وذكر موطن الاستشهاد ، فقد تولّى المحشى ذكر ذلك كله .

(١) فى ج : العين .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

أتانى : فعل ، وفاعله : وعيد الحُوص ، من آل جعفر : فى محل النّصب بأنّه حال من الحُوص ... والفاء : للعطف . ونهيت الأحاوص[1] فعل شرط ، والجواب محذوف و [ هو ][2] [٤١/ب] لكان أولى .

والاستشهاد : أنّه اعتبر المتضادّين ، وهما العلميّة والوصفيّة [ فى أحوص ][3] فى حكمين[4] مختلفين [ من ][5] حيث اعتبر العلم فى منع صرفه ، والصّفة فى جمعه على الحوص ؛ لأنّ فُعْلاً إنّما [ يجئ ][6] جمع[7] أفعل إذا كان صفة .

قوله : ﴿ فقال قوم : إنّه منصرف﴾ وقال قوم : إنّه غير منصرف وقال قوم : إن بقى العلّتان منع ، وإلاّ صرف .[8]

---

(١) فى ج : الأحاوص ، بغير ألف الإطلاق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٣) ما بين المعقوفين أيضا ساقط من ج .

(٤) فى ج : فى حكم . والحكمان المختلفان هما : المنع والجمع.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل ، ويتم المعنى بدونها .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٧) يراجع شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢١١ بتحقيق د .صاحب أبو جناح .

(٨) هذا من كلام الشّارح نقله المحشى " بتصرف " ، وتمامه " اعلم أنّ النّحاة اتفقوا على أنّ جميع ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله اللاّم ينجر بالكسر لفظا بإن كان إعرابه لفظيا ، ولكن اختلفوا فى أن دخول الكسر عليه من حيث إنّه منصرف أولا من هذه الحيثية، فقال قوم إنه منصرف ؛ لأنّه لمّا دخل عليه ما هو من خواص الاسم أعنى : اللاّم أو الإضافة ، أخرجه من مشابهة الفعل ، فصار

وللإشارة إلى هذا الاختلاف[1] قال : ﴿ وجميع الباب باللاّم أوالإضافة ينجرّ بالكسر ﴾[2] دون ينصرف ؛ لأنّ دخول الكسر[3] متفق عليه دون الانصراف .

---

منصرفا فدخله الكسر . وقال قوم إنه " غير منصرف أيضا " ، لوجود العلّتين أيضا فيه ، بل إنّما دخل الكسر ؛ لأنّ الكسر إنما حذفتبعا للتنوين وحال وجود اللاّم أو الإضافة . وقال قوم إن بقي العلّتان حال التّنكير وبعد الإضافة ودخول اللاّم ، كان غير منصرف كـ " مساجد " و " حبلى " و " حمراء " و " سكران " ، صفة عملا بالعلتين ، وإن لم يبقيا ، أو لم ينو أحد بهما لكان منصرفا كـ " بعلبك " و " إبراهيم و " أحمد " ، وهذا أقرب إلى الخواص من المذهبين الأوّلين " .

قوله : فقال قوم إنّه منصرف ، هم السيرافي والزجاج والزجاجي يراجع الهمع ١ / ٧٧ فيكون منع الصرف عندهم عبارة عن منع الاسم الجرّ والتّنوين دفعة واحدة ، فلا يكون أحدهما تابعا للآخر ؛ إذ الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين . انظر ابن يعيش ١ / ٥٨ .

وقوله : وقال قوم إنّه غير منصرف هم المحقّقون ، وهو رأى سيبويه في كتابه ٣ / ٢٢٧ تحقيق عبد السلام هارون حيث قال : "واعلم أنّ كلّ اسم لا ينصرف ، فإنّ الجرّ يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللاّم ، وذلك أنّهم أمنوا التنوين ، وأجروه مجرى الأسماء " .

وقوله : وقال قوم إن بقي العلتان منع وإلاّ صرف هم المتأخرون منهم الزنجاني والسّيوطي حيث قال في الهمع ١ / ٧٧ بتحقيق عبد العال سالم : " وفي رأي ثالث - اختاره كثير من المتأخرين - يفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين : كـ " العلم " فإنّه تزول منه العلمية بالإضافة ودخول اللاّم ، فينصرف ، ومالا : كالوصف ونحوه فلا " .

يراجع كذلك الرّضي ١ / ٧٠ ، والفوائد ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(١) في ج : هذا الخلاف .

(٢) هذا نصّ المصنّف ، يراجع متن الكافية على شرح المصنف ص ١٩ . والمحشّي رحمه الله له تعليق خفيف على قوله : ( ينجر بالكسر ) .

(٣) في ج : الكسرة .

فإن قلت : فَلِمَ اختص[1] اللام والإضافة دون غيرهما ؟ .

قلت : لأنهما بغيّر ان المدلول بنقله عن العموم إلى الخصوص. فلذلك قوى أمرهما ، لأنهما يقومان مقام التنوين ويضادانها ، والمضادان يتساويان في القوة . . . فلما كان التنوين دليلا على كمال قوة الاسمية ، فكذلك اللام والإضافة .

قوله : ﴿ المرفوعات ﴾[2]

إنما قدم المرفوعات ؛ لأن الرفع مستغن[3] عن النصب والجر ، فإن الكلام يتم به دونهما .[4]

قوله : ﴿ ولم يرجع الضمير إلى المرفوعات[5] . . . الخ ﴾ .

---

(١) في ج : يختص .

(٢) هذا قول المصنف رحمه الله ، وتمامه " المرفوعات : هو اشتمل على علم الفاعلية .

(٣) قال الرضى ١/ ٧٠ : " قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ؛ لأن المرفوع عمدة الكلام ، كالفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، والبواقي محمولة عليها . والمنصوب في الأصل فضلة ، لكن يشبه بها بعض العمد : كاسم " إنّ ، وخبر كان " وأخواتها ، وخبر " ما " و " لا " . والمجرورات في الأصل منصوب المحل ، كما تقدم تحقيقه " .

(٤) في ج : دونها .

(٥) قال الشارح في ورقة ( ٢٩ أ ) : " هذا باب المرفوعات ، فلم يرجع الضمير إلى المرفوعات ؛ لأن التعريف إنما هو للماهية لا لأفرادها : كتعريف الاسم ، والفعل ، والحرف ، وغيرها ، بل يرجع الى المرفوع " .

ثم يعقب المحشي رحمه الله على الشارح بكلام نقله عن الحديشي صرح فيه أن الضمير يعود إلى المرفوعات .

( و )[1] يحتمل أن يكون الضّمير راجعا إلى المرفوعات ، ( قال الحديثي : " وإنما قال " هو " وإن[2] كان راجعا إلى المرفوعات ) ؛ لأنه يجوز التذكير والتّأنيث في ضمير يقع بين لفظتين[3] وضعتا لشئ ، أحدهما[4] مؤنثة ، والأخرى مذكّرة " .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين : زيادة في الأصل .
( ٢ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل بكامله .
( ٣ ) في ج : لفظين ، والصّواب لفظتين ، لقوله : وضعتا .
( ٤ ) في الأصل : واحد بهما .

ورأى الرّضي في هذه المسألة ، هو أنّ المصنف راعى لفظ "الخبر" في جعله الضّمير بلفظ المذكر ؛ لأنّ الخبر " ما " ، والمبتدأ عين الخبر ، فيجوز مطابقة المبتدأ " هو " للخبر " ما " ، كمطابقته لما يعود إليه .

انظر شرح الرضي ١ / ٧٠ .

أمّا الفجدواني فيرى أنّ هذه المسألة مثل قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام : " فلمّا رأى الشّمس بازغة قال هذا ربّي " المشار إليه مؤنث وهو " الشمس " ، ومع ذلك قال : " هذا " ولم يقل هذه ، فعلى هذا الأصل قال المصنف : هو ، ولم يقل : هي .

ثم قال ما نصّه نقلا من حاشية النّسخة الأصلية : " ثم لمّا كان للمرفوعات دلالة على الجنس وهو المرفوع ، أعاد الضّمير إلى الجنس لا إلى الجمع ، فقال " هو " ؛ إذ الجنس هو المقصود بالتّحديد وبهذا الصنع يحصل الغرضان : الدلالة بالجمع على أنّ الباب مشتمل على جميع مسائل المرفوع ، وبالضّمير المذكر على أن التحديد للجنس لا للجمع " .

وهذا التعليل أرجح عندي وأقبل ؛ لأنّ التّحديد إنّما هو لجنس المرفوعات لا لفظه ، فلو كان للفظ المرفوعات لقال بكلّ بساطة : المرفوعات هي .

واعتبار الأخيرة[1] أولى ، أو لأنّ ( ٤٢/أ ) العمل بعد ما صحّ إعمالهما حتى يتأتى اختلاف البصريّة والكوفية فى إعمال أيهما[2] أولى دون أن يكون أحدهما قويّا دون الآخر ؛ لأنّه [حينئذ][3] يكون للأقوى بالاتفاق كما سيجئ .

[قوله][4]: ﴿ وفى لزوم الأمر الثانى نظر[5] ﴾ .

---

( ١ ) يعنى : كون الضّمير راجعا إلى مذكر .

( ٢ ) فى باب التنازع ،، البصريون يرون إعمال الفعل الثانى ، والإضمار فى الأول فاعلا مطابقا للاسم الذى وقع التّنازع عليه ، فى الإفراد والتّثنية ، والجمع ، والتّذكير ، والتّأنيث ، لقرب الفعل الثّانى إلى المطلوب ، مع تجويز إعمال الفعل الأوّل . أمّا الكوفيّون فهم يختارون إعمال الأوّل ، لشدّة احتياجه إلى المطلوب ؛ لأنّه أوّل الطالبين ، مع تجويز اعمال الثّانى .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من الأصل .

( ٥ ) هذا اعتراض من الشارح على قوله فى ورقة ( ٣٤/ب ) و(٣٥/أ ) " وإن اقتضى الأول الفاعلية والثانى المفعولية وتوسط بينهما نحو : ضربنى زيد وأكرمت ، أو اقتضيا المفعولية نحو : زيدا ضربت وأكرمت " ونحو : ضربت زيدا وأكرمت ، لزم الأمر الثانى ، وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين " زيد " فى المثال الأوّل ؛ لأن يكون فاعلا لـ " ضربنى " لإسناد الفعل إليه ، ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر ، عليه ، ولتعيين " زيد " فى المثالين الآخرين لان يكون مفعولا ، لـ " ضربت " ، لما ذكرنا ، فى لزوم الأمر الثانى نظر " .

ويوضح المحشى رحمه الله وجه هذا النظر ، ثم يجيب عنه بقوله الحديثى .

ووجهه أن يقال : لا نسلّم عدم تساويهما فى العمل فى الأمثلة فإن الفعل كما يعمل مقدّما يعمل مؤخرا .

وجوابه ما ذكره الحديثى وهو : أنّ الثّانى ضَعُفَ[1] بتقديم المعمول ، فلا تقاوم الأوّل ، فإعماله أولى بالاتفاق .

قوله : ﴿ أى : وجاز مثل هذه المسألة ﴾[2]

الأولى أن يقال : أى : وجاز إعمال الثّانى فيما إذا اقتضى الأول الرفع والثانى النّصب عند البصريّين على المختار ، والكوفيّين لا على وجه المختار خلافا للفراء فإنّه وإن كان من الكوفيّين إلاّ أنّه لا يجوّز إعمال الثّانى ، بل يوجب إعمال الأول[3] و تأخير الضمير ، نحو : " ضربنى وضربت زيدا " ، [ و[4] ] هو للزوم أحد الفسادين .

وإنّما قلنا إنّه أولى ؛ لأنّ كلام الشّارح يوهم أنّ الفرّاء يمنع هذه المسألة ، وليس كذلك ، بل يمنع إعمال الثانى .

---

( ١ ) فى ج : ضعيف .

( ٢ ) يعلّق المحشى رحمه الله على كلام الشّارح الذى أراد منه بيان قول المصنّف حيث قال الشّارح فى ورقة ( ٣٥/ب ) : " وجاز مثل هذه المسألة وهى : أن الفعل الأول يقتضى الرفع والثانى النصب ، ويعمل الفعل الثانى دون الأول نحو : ضربنى وأكرمت زيدا ، خلافا للفراء " بأنه كان عليه أن يوضح المسألة بحيث لا يتوهم متوهم أن الفراء يمنعها .

يراجع الإنصاف ١/ ٨٣ ، وابن يعيش ١/ ٧٧ ، والرضى ١/ ٧٩ . والفوائد ١/ ٢٦٦ .

( ٣ ) فى الأصل : أو .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

قوله : ﴿ ويعلم منه أنّه إذا اقتضى العاملان الرفع أو[1] النصب، أو الأوّل النّصب والثّانى الرّفع ،أو الأوّل الرّفع والثّانى النّصب ، أعمل الأوّل دون الثّانى لجاز[2] [ ٤٢/ب ] عند الفراء ﴾ .

وفيه نظر ؛ لأنّ إعمال الأول دون الثّانى جائز[3] عند الكوفيين أجمعهم ، بل عند[4] البصريّين على الوجه الغير[5] المختار ، فلم يكن لإسناد جواز إعمال الأوّل دون الثّانى إلى الفراء فقط معنى ، بل المسند إليه دون الباقى كون المعمول فاعلا لهما فى المسألة الأولى ، ومفعولا لهما فى الثّانية ، وإيجاب إعمال الأول دون الثّانى فى الرّابعة هربا من الإضمار قبل الذّكر ، أو الحذف .

وأمّا المسألة الثّانية فعدّها من هذه الجملة سهو محض ؛ لأنّه لم يمكن[6] له إعمال الفعلين ، لتعذّر عمل الفعلين [ عملين ][7] مختلفين فى

---

( ١ ) فى الأصل ج: الرّفع والنّصب . والمحشى رحمه الله نقل الشّرح " بتصرف " .

( ٢ ) فى الأصل : جاز ،بإسقاط اللاّم .

( ٣ ) فى ج : جاز .

( ٤ ) فى ج : عند الكوفيّين ، وهو خطأ .

( ٥ ) اقتران " غير " بأل فى هذا لا يجوز اتفاقا .

( ٦ ) فى الأصل : لم يكن .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

محل واحد ولم يمكن [ له ][1] إيجاب الأوّل ؛ لأنّه على تقدير إعمال الثّانى ، ولم يلزم الإضمار قبل الذكر ، بل هو فى هذه المسألة متّفق مع الكوفية .

وفى بعض شروح الكافية[2] : أنّ الفراء يوجب إعمال الأوّل إذا كان الثّانى يقتضى مفعولا ، لتعذّر عمل الفعلين عملين مختلفين فى محلّ واحد .

ويُرفع الفاعل بالفعلين ، ويُنصب المفعول بهما إذا كان يقتضيان الرّفع أو[3] النّصب .

قوله : ﴿ والذى يبطل قول الفراء ﴾ .

أى : قوله بإيجاب إعمال الفعل الأوّل فيما إذا اقتضى الأوّل الرّفع والثّانى النّصب ..... قول الشّاعر :

وكُمْتًا مُدمّاةً كأنّ متونها ( جرى فوقها واستشعرَتْ لونَ مُذهَبِ )[4]

البيت لطفيل الغنوى[5] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
يراجع الرضى فى هذه المسألة ١/ ٧٩ ، ٨٠ ، وابن يعيش ١/ ٧٧ والهمع ٥/ ١٣٧ ، والأشمونى ٢/ ١٠٣ مع حاشية الصبان . والتصريح ١/ ٣٢١ .

( ٢ ) قال الرّضى ٨/٢ : " ونقل المصنف عن الفرّاء مع هذه المسألة ، أى : اعمال الثّانى اذا طلب الأوّل للفاعلية ، وقال : انّه يوجب اعمال الأوّل فى مثل هذا النقل " .
وقد رد الرّضى النقل فى نفس الموضع . ويراجع الهمع ٥/ ١٤١ .

( ٣ ) فى الأصل : والنّصب .

( ٤ ) البيت من الطويل ، من قصيدة لطفيل الغنوى فى وصف خباء وخيل .
وما بين المعقوفين غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير اليه فى هامش الأصل .

( ٥ ) طفيل : هو طفيل بن عوف بن كعب بن ضبيس ، من فحول

والكُمت : جمع أكمت ، على قياس المكبّر الذى لم يستعمل ، استغناء عنه بالصغر ، وهو تصغير التّرخيم ، وليس كُمتٌ جمعا [ ٤٣/أ ] للصغر ؛ لأنّ الصغر لا يكسر لذهاب علامة التّصغير .

والكميت : الفرس الذى ذَنَبه وعُرفُه أسودان . ولونه الكمتة : وهى الحمرة[1] المشبعة بضرب إلى السواد .

قال سيبويه : " سألت الخليل عن " كُميت " فقال : إنّما صغر ؛ لأنّه بين السّواد والحمرة ، كأنّه لم يخلص له واحد منهما ، فأراد بالتّصغير أنّه منهما قريب " .[2]

والمدمّاة : الشّديدة الحمرة من الفرس وغيره . والعتون : جمع متن ، وهو الظّهر .

جرى : أى : سال . استشعرَتْ لون مُذْهب : أى : لبست لون الذهب ، وهو الأصفر . وأردا بـ " المذهب " : اسم الذهب ، أو يكون صفة لمحذوف ، أى : لون شئ مذهب .

---

= الشعراء فى العصر الجاهلى ، كان يضرب به المثل فى دقة وصفه للخيل ..... قال عبد الملك : من أراد ركوب الخيل فليروشعرطفيل . وقال معاوية : نعوالى طفيلا وسائر الشعراء لكم .
انظر ترجمته فى الخزانة ٣/٦٤٣ ..... وقبل البيت السابق :
وفينا رباط الخيل كل مطهّم وخيل كَسِرٌ حان الغضى المتأوّب .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٨ ، والأشمونى ٢/١٠٤ .
أما معانى المفردات وإعراب البيت فقد وفّى لها حقها المحشى رحمه الله .

(١) فى ج : وهى حمرة مشبعة لضرب .

(٢) يراجع اللسان مادة ( ك م ت ) .

ويروى : و "استشعرت لون مذهب" أى : أشربت حمرة[1] .

يقول : وأفراسا شديدة الحمرة ، كأنّ متونها جرى فوقها لون شئ مذهب .

واستشعرت لونه ، يعنى : أصول شعرها "حمر" ، ورؤوس شعرها صفر .

قوله "وكُمتا" : منصوب بالعطف على ما قبله . مدمّاة : صفتها وفاعل جرى مستتر فيه راجع إلى "لون مذهب" . و "فوقها" : نصب بالظّرفية . "واستشعرت" : عطف على "جرى" ، وفاعله مستتر راجع إلى "كُمتا" . "ولون مذهب" : مفعول "استشعرت" . والجملة الفعلية ،أعنى : جرى مع معطوفها فى محلّ الرّفع خبر "كأن" ، وهى مع اسمها وخبرها فى موضع النّصب صفة قوله : "وكُمتا" .

والاستشهاد : الإضمار فى الأوّل ، ونصب (٤٣/ب) لون مذهب بـ "استشعرت" .

قوله : [نحو][2] حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا ) .

---

(١) فى ج : اشتريت ،وهو تحريف وتصحيف معا .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . والشّارح يوضح قول المصنف : "وحذفت المفعول" قال فى ورقة (٣٥/ب ، ٣٦/أ) "وإن أعملت الفعل الثّانى كما هو رأى البصريّين والفعل الأول يقتضى المفعول ، وحذفت المفعول من الفعل الأوّل إن استغنى عن ذلك المفعول ،نحو : "ضربت وأكرمنى زيد" . وإنّما لم يجز إضماره ، هربا من الإضمار قبل الذّكر . وإنّما لم

اعلم أنّ فيه تنازعا قبل التّنازع المذكور ، وهو أنّ " حسبنى وحسبت" تنازعا " زيدا " ، وأعمل الثّانى وأضمر الفاعل فى الأوّل كما فى أختها ، وهى قولنا : [1]"حسبنى وحسبتهما ( منطلقين الزيدان منطلقا" ، فإنّ حسبنى وحسبت[2] ) تنازعا المثنّى ، فأعمل وأضمر المفعول[3] الثّانى على المختار ، وبعد هذا التنازع تنازعا فيما ذكره الشّارح[4] .

والمراد من امتناع الإضمار فى ( هذه )[5] المسألة الأولى ، امتناع الإضمار متصلا ، فإنّه لو كان منفصلا متأخرا عن مفعولى الفعل الثانى كقولك :

---

يهربوا منه فى الفاعل ، لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا فى الفاعل إضمارا قبل الذّكر مع تفسيره للضّرورة ، ولم يرتكبوا فى المفعول ، لعدم الضرورة . وإن لم يستغن عن ذلك المفعول ، أظهرت ذلك المفعول ، نحو " حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا " ، فإنّ حسبنى وحسبت " تنازعا " منطلقا " الأخير ، وأعمل فيه " حسبت " ، فوجب إظهار مفعول " حسبنى " وهو "منطلقا" الأول ، لأن حذفه ممتنع ، لأنّه لا يجوز حذف أحد مفعولى باب " حسبت " كما يجئ ، ولا يجوز إضماره لئلا يلزم منه اضماره قبل الذّكر فى المفعول الذى هو فضلة ، وفيه نظر ، لجواز إضمار المفعول الثانى لـ " حسبنى " بعد ذكر "منطلقا " ، نحو " حسبنى وحسبت زيدا منطلقا إيّاه " .... والمحشى يعلّق على هذا الكلام بأنّ ههنا تنازعا بين الفعلين على "زيدا " ، قبل أن يكون على " منطلقا " الأخير .

( ١ ) فى ج : وهى قوله .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . وفى ج : منطلقان .

( ٣ ) فى الأصل : مفعول ، بإسقاط الألف واللّام .

( ٤ ) تقدم ذكره فى كلام الشّارح هذا .

( ٥ ) ما بين المعقوفين . زيادة فى ج .

" حسبني وحسبت زيد منطلقا إياه " ، فذلك يجوز ، كذا عن الثقات[1] وبهذه العناية يندفع نظر الشارح .

قوله : ﴿ ليطابق الملفوظ المراد[2] ﴾ .

أى : ليطابق اللفظ بإتيان الضمير[3] المعنى الذى هو كونه مكرما للضارب الذى هو " زيد " .

﴿ ولدفع التباس المفعول بما هو غيره ﴾ .

يعنى : لو لم يضمر المفعول لم يعلم أن المفعول بكرٌ ، أو خالدٌ أو غيرهما .

---

( ١ ) راجع الرضى ١/ ٧٧ ، ٧٨ .

( ٢ ) تمام كلام الشارح مذكور فى ورقة ( ٣٦/ أ ، ٣٦/ ب ) من نسخة مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ( ٢٢٢١ ) قال فيه : " وإن أعملت الفعل الأول كما هو رأى الكوفيين ، فالفعل الثانى إمّا أن يقتضى الفاعل أو المفعول ، فإن اقتضى الفاعل أضمرت الفاعل فى الفعل الثانى موافقا للظاهر ، تقول " ضربت وأكرمنى زيدا " ، و " ضربت وأكرمانى الزيدين " و " ضربت وأكرمونى الزيدون " .

والمراد بالفاعل فى قوله : أضمرت الفاعل : هو الفاعل أو ما يقوم مقامه ، ليدخل فيه مثل " ضربت وأكرم زيدا " .

وإن اقتضى الفعل الثانى المفعول أضمرت ذلك المفعول على المختار ، ليطابق الملفوظ المراد ، لدفع التباس المفعول بما هو غيره . " .

( ٣ ) فى ج : ضمير ، باسقاط الألف واللام .

قوله : ﴿ فمفعول " لم أطلب " محذوف﴾ ( و )[1] تقديره : لم أطلب ( الملك )[2] والمجد ) .

فإن قلت : الكلام فى تنازع المفعولين وإعمال أحدهما سواء ، حذف مفعول[3] الآخر أو أضمر .

قلت : إنّما يتأتّى هذا الكلام بعد ما أمكن التّنازع ، وإمكانه ممنوع لما عرفت من الفساد .

فإن قلت : إنّما يتأتّى لك تقدير الفساد أن لو جعلتُ الواو (٤/أ) فى " ولم أطلب " للعطف ، أو جعلتها للحال كما هو مذهب بعض[4]

فالفساد ممنوع ، إذ لم يصر " لم أطلف عطفا على جواب " لو " .

قلت : الجواب عنه من وجوه :

أحدها : أنّ واو العطف أكثر ، والمصير إلى الأعم الأغلب أرجح .

وثانيها : أنّ سياق الكلام يدلّ على أنّه يطلب الملك ، لا القليل من المال ؛ لأنّه قال بعده :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

هذا البيت استدل به الكوفيون على أن إعمال الفعل الأول أولى من إعمال الفعل الثانى .

يراجع الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ٣٧/أ ) .

(٣) فى الأصل : معمول .

(٤) يراجع فى هذا الرضى ١/ ٨١ ،والهمع ٥/ ١٤٤ ، وابن يعيش ١/ ٧٩ ، والفوائد ١/ ٢٩٩ ، والخصائص ٢/ ٣٨٧ ، والانصاف ١/ ٩٢ ، وكتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٣٤٢ ، والصبان ٢/ ٩٩ .

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّـــل (وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي)[1]

أى : لملك مؤبـــد .

وثالثها : أن المنع لا يضرّنا ؛ لأنّ الواو يحتمل الأمرين :

فالبصريّون فى مقام المنع ، فيكفيهم[2] احتمال الفساد ، وأما الكوفيّون فهم فى مقام الإثبات ، فلا يكفيهم احتمال الفســاد .[3]

قوله : ﴿ ولم يذكر الحال والتمييز مع أنّهما لا يقعان موقع الفاعل[4] ﴾ .

---

(١) البيت من الطّويل ، من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، كان أبوه صاحب الملك المتوارث فى كندة ، فنشأ على اللّهو والعشــق كما ينشأ غيره من أبناء الملوك ، وعندما قتل أبوه أخذ يتنقّل بــين القبائل طلبا بثأر أبيه من قاتليه بنى أسد .

وما بين المعقوفين : غير مذكور فى النسختين .

وقبله :

كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا لدى وكرها العنّاب والحشف البالى .

وبعـــده :

وما المرء ما دامت حشاشة نفسه بمدرك أطراف الخطوب ولا آلـــى .

(٢) فى ج : فيكـون .

(٣) فى ج : السّداد ، وهو تحريـف .

(٤) قال الشّارح فى ورقة (٣٨/ب) : " وإنّما لم يذكر الحال والتّمييز مع أنّهما لا يقعان موقع الفاعل ؛ لأنّه يعلم ذلك من قوله : " كـــل مفعول حذف فاعله " ؛ لأنّهما ليسا بمفعـــول " .

ويذكر المحشى رحمه الله تعليلا طريفا لعدم وقوعهما موقعه .

قال الرّضى : ١/ ٨٤ : " وكذا التّمييز والمستثنى ليسا من ضروريات وأجاز الكسائى نيابة التّمييز ، لكونه فى الأصل فاعلا ، فقال فـــى " طلب زيد نفسا " طيبت نفس زيد " .

وقال فى الحال أيضا : " وأمّا الحال فإنّها وإن كانت من ضروريات الفعل ، لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النّيابة عن الفاعـــل الذى لا بدّ لكلّ فعله منه . " .

وإنّما لم يقعا موقعه لوجهين :

أحدهما : أنّ وقوعهما موقع الفاعل مما يجوّز إضمارهما ، (وهما[1]) لا يكونان مضمرين .

والثّانى : أنّ الحال فى الحقيقة خبر عن ذى الحال ، وإسناد الفعل إليها يصيّرها مخبرا عنها ، وذلك يرفع حكم وضعها ، والتّمييز جئ به لرفع إبهام السابق ، وحذف السّابق وإقامته مقامه يرفع عنه ما وضع له .

وكذا لم يذكر الظّروف[2] الغير المتمكّنة ، وخبر " كان " وأخواتها .

أما الظّروف الغير[3] التمكنة ، فإقامتها مقام الفاعل يقتضى رفعها ، وعدم تمكّنها (يقتضى)[4] لزومها للنّصب[5] ( ٤٤/ب ) على الظرفيّة . وأما

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
(٢) اقتران " غير " بأل فى هذا لا يجوز اتفاقا .
(٣) تقدم التعليق عليه بعدم جوازه .
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
(٥) فى ج : النّصب .
قال الرضى ١/٨٣ : " فتقول : إذا كان ثانى مفعولى " علمت" ظرفا غير متصرف ،أو جارا ومجرورا ، أو جملة نحو : " علمت زيدا عندك " ،أو " أبوه منطلق " ،أو " فى الدار " لم يقم مقام الفاعل ؛ إذ معنى الظرف الذى لا يتصرّف لزوم نصبه على الظّرفية ، أو انجراره بمن نحو : " من قبلك " والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجئ - والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه أيضا بلى إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه ، لكونها بمعنى المفرد ، أى : اللفظ ،نحو قوله تعالى : " قيل يا أرض ابلعى ماءك" ، أى : قيل هذا القول وهذا اللّفظ . وكذا قد تجئ الجملة مقام الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله ، وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمّنه ، كقوله تعالى : " وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم » وقوله تعالى :" أولم يهد لهم كم أهلكنا " ،أى تبين لكم فعلنابهم وأولم يهد لهم إهلاكنا ، فيصح نحو : بيّن لكم كيف فعلنا" .

حذف خبر " كان " وأخواتها ؛ فلأنّه يؤدى إلى جعل الخبر مخبرا عنه خلافا للفراء[1] ، فإنّه أجاز " كين أخوك " .

قوله : ﴿ تعيّن المفعول به لأنّ يقوم مقام الفاعل ﴾[2].

هذا مذهب البصريّين . وأمّا الكوفيون وبعض المتأخرين فذهبوا إلى أولويته ، لا[3] أنّه واجب ، فإن لم يوجد المفعول به فالجميع سواء .

قال نجم الدين الرّضى[4] : " إذا فقد المفعول به ، فالأكثرون على أنّه تساوت البواقى فى إقامتها مقام الفاعل ، ولم يفضّل بعضها على بعض ورجّح بعضهم[5] الجار والمجرور ؛ لأنّه مفعول به ، لكن بواسطة ، وبعضهم

---

( ١ ) وقال أيضا : " وما أجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر " لكان " وجعل مقام الفاعل نحو : " كين يقام " وجعل يفعل ، فبعيد من وجهين :
أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ، وما حذف فى هذا الباب من الفاعل ، فليس بمنوى ، ولا يحذف المبتدأ إلاّ مع كونه منويا ، فلا ينوب على هذا خبر " كان " المفرد أيضا عن الفاعل ، نحو : " كين قائم " ، وقد أجازه الفراء دون الكسائى .
والثّانى : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل الأمحكيّة ، أو مؤوّلة بالمصدر المضمون ، ولا معنى لـ " كين القيام " .

( ٢ ) تمام كلام الشارح " إذا وجد المفعول به ، ووجد ظرف الزّمان والمكان ، والمصدر ، والجار والمجرور تعيّن المفعول به ؛ لأن يقوم مقام الفاعل ، لمناسبته للفاعل أكثر " .
ويعلق المحشى على هذه المسألة موضحا رأى الكوفيين .

( ٣ ) فى ج : لأنه .

( ٤ ) انظر شرح الرضى ١ / ٨٥ ، والأشمونى ٢ / ٦٨ .

( ٥ ) فى ج : بعض .

الظّرفين ، وبعضهم المصدر . وليس بواجب أن يلي الفعل ما أسند هو إليه ، بل الواجب رفعه . واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان؛ إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل ، فلا يقال : " ضُرب ضرب " ، ولا " سير وقت " .(١)

وأمّا المعيّن منه والمكان ، فلا حاجة إلى وصفه ، نحو : " سير شهر " و " سير فرسخ " و " جلس في الدار " ، لوجود الفائدة .

وقيل : إنّ المصدر والظّرفين ، إنّما يسند(٢) إليهما لما استمر فيهما من الاتساع والإجراء مجرى المفعول به المتعدّي إليه بغير حرف ، فكما يسند المبني للمفعول إليه ، كذلك يسند إلى المصدر والظرفين ، وإجراؤها مجرى المفعول به في قولهم : ( ٤٥/أ ) " ضرب ضربته " ، فإن جعل الضّرب مضروبا ، و " اليوم قمته " ، أجرى ضمير " اليوم " مجرى المفعول به ، وإلّا لوجب أن يقال : " قمت فيه " . و " فرسخان (سير)(٣) سيرتهما " أجرى ضمير " الفرسخان " مجرى المفعول به ، والأقيل : سرت فيهما .

---

(١) قال الرضي : ١/٨٥ " النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل ، حتى يتبيّن احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلاما ، فلو قلت : " ضُرب ضربٌ " ، لم يجز ، لأنّ " ضربٌ " مستغن بدلالته على " ضُرب " عن قولك : ضرب ، بل يقال : " ضُرب ضربةٌ " ، أو الضرب الفلاني " .

(٢) في ج : يستدل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل ، وليس لها لزوم هنا .

واعلم [ أيضا ] [1] أنّ قيام الظّرف والمصدر مقام الفاعل ، ليس هو على الإطلاق ، بل إنّما يقام من الظّرف والمصادر غير [2] اللاّزمة للنّصب كما ذكرنا .

أمّا اللاّزمة له من الظّروف : كـ " ذات مرة ، وبُكَرا ، وسَحَراً وبُكْرا ، وضُحا ، وعشاء ، وعشيّة ، وعَتَمة ، ومساء .

ومن المصادر: كـ " معاذ الله " ، و " سبحان الله " ، فلا [4] يقع موقعه ، لأنه لا يفارقها [5] الظرف والمفعول المطلق فيمتنع رفعها .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يحكم على محلّها بالرفع ، مع كونها منصوبة الألفاظ ؟ .

قلت : لأنّه لم يوجد فاعل منصوب محكوم على محلّه بالرّفع .

فإن قلت : كيف يحكم على المجرور بحرف الجرّ [القائم] [6] مقام الفاعل بأنّ محلّه الرّفع ، مع أن لفظه مجرور ؟ .

قلت : لأنّه وجد منهة كذلك ، كقوله تعالى : " وكفى بالله شهيدا " [7] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) في الأصل : الغير ، واقتران " غير " بأل في هذا لا يجوز اتفاقا . وفي ج : اللاّزمنة ، بزيادة النّون ، وهو تحريف عن اللاّزمة .

( ٣ ) في ج : اللازمنة ، وهو تحريف عن اللاّزمة .

( ٤ ) انظر التصريح ١/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ . والأشموني ٢/ ٦٤ ، والرضي ١/ ٨٥ .

( ٥ ) في ج : يفارقهما .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) تمام الآية " ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيّئة فمن نفسك وأرسلناك للنّاس رسولا وكفى بالله شهيدا " النساء ، ٧٩ .

فلم يلزم محذور من معاملة نائبه[1] معاملته .

واختلف فى إقامة الجار والمجرور[2] والمجرور مقام الفاعل :

قيل : إن مجموعهما قائم مقام الفاعل .

وقيل : الاسم المجرور وحده ، وإليه ذهب صاحب اللّباب[3] وهو الأصح ؛ لأنّه مخبر عنه ، ولا يخبر عن الحرف .

وأمّا ( أن )[4] (٤٦/ب) الجار والمجرور بأى شئ يتعلّق[5] ؟ فسيأتيك فى بحث المفعول بالواسطة إن شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ ومنها المبتدأ والخبر ﴾[6] .

الرواية فى بعض النسخ : المبتدأ والخبر . وفى بعضها : ومنها المبتدأ والخبر . وفى بعض : ومنه ، والأوّل أولى ؛ لأنّه بعد الفاعل

---

(١) فى ج : معاملة بالله معاملته .

(٢) انظر الهمع ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٣) يقول صاحب اللباب : " وإذا لم يكن فى الكلام فالمسند إليه إمّا المجرور بحرف الجر ، أو المصدر ، أو أحد الظرفين على السواء " . تقدم ترجمته فى ص ٧٨ .
انظر لباب الإعراب ص ١٦٧ من النّسخة المحققة ، رسالة لنيل درجة العالمية " الماجستير " مقدمة من الطالب بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١/١٤٠٢هـ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٥) فى ج : متعلّق .

(٦) أى : من المرفوعات المبتدأ والخبر .

[ أتى ][1] بمرفوعات قبل المبتدأ ، وبعده[2] بهذا الأسلوب .

يعني : حذف و " منها " ، أو " ومنه " عن كلّها إجتزاءً بذكره في الفاعل .

واختلف في عامل المبتدأ والخبر :[3]

فذهب البصريّون المتأخرون إلى أنّ تجريد المبتدأ والخبر عن العوامل للإسناد . أعني : هذه الصيغة[4] رافعة للمبتدأ والخبر .

وذهب البصريّون المتقدّمون الى أن تجريدهما للإسناد رافع[5] المبتدأ وهذه[6] والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين : ساقط من ج . وفي ج : في المرفوعات .

( ٢ ) في ج : أو بعد .
والتّعبير بقوله : ومنها : أي : ومن جملة المرفوعات المبتدأ والخبر .
أمّا التّعبير بقوله : ومنه : أي : ومن جملة المرفوع .

( ٣ ) يراجع الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٢ .

( ٤ ) في ج : الصّفة .

( ٥ ) في ج : للمبتدأ .

( ٦ ) في نسختي المخطوطة ( وهذه ) ، والصّواب عندي أن يقول: ( وهو ) ؛ لأنّ المراد به المعنى الذي هو التعرّي من العوامل. قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني ١/١٩٤ : " واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بأنّ المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه ، وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو "القائم أبوه ضاحك " ، فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له . وبأنّه قد يكون جامدا كـ " زيد " ، والعامل إذا

وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ رافع الخبر ، وبالعكس .[1]

قوله : ﴿ تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ﴾ .[2]

مثل من أمثال العرب يضرب لمن خبره خير من مرآته .

قاله[3] المنذر بن ماء السّماء لشقّة[4] بن ضمرة بن جابر ، وكان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه ، فلما رآه قال : " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه" فأرسله مثلا . وقال شقّة : إنّ القوم ليسوا[5] بحرز ، [و][6] إنّما يعيش الرّجل بأصغريه : لسانه وقلبه . فأعجب المنذر بكلامه وسرّه ما رأى منه

---

= كان غير متصرّف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه .
وأجيب عن الأوّل بأنّ الخبر عين المبتدأ في المعنى لما صدق فقط ، أمّا في المفهوم فمختلفان على أنّ اختلاف اللّفظ يكفي وعن الثّاني بأنّ جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر.
وعن الثّالث بأنّ ما ذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل ، والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل ، بل بالأصالة ".

(١) قال يس على التصريح ١/١٥٩ :" قال الدنوشري : قال بعضهم : ورد على الكوفيين في زعمهم أنهما ترافعا ، بأنّ حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه ، وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه ، فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا " .

(٢) يبين الشّارح رحمه الله أن المبتدأ لا يكون إلاّ اسما أو ما في معنى الاسم . وهذا المثل محمول على حذف " أن" لئلا يلزم أن يكون الفعل مسندا إليه . يراجع الرضى ١/٨٦ .

(٣) في ج : قال .

(٤) في الأصل : ليشقّه بن حمزة ، وهو تحريف .

(٥) في ج : بخير .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

فسمّاه باسم أبيه .

وفي الصحاح : المعيدي [و][1] في المثل : تصغير معدّي منسوب الى معدّ ، وهو أب العرب[2] . وإنّما خفّفت الدّال استثقالا للجمع بين التّشديدين[3] مع ياء [٤٧/أ] التّصغير .

قوله : ﴿ بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي ﴾.[4]

وإنّما اشترط في الاعتماد أن يكون على أحد الحرفين ، لأنّها إذا كانت معتمدة لا على أحد الحرفين ، كانت جارية على صاحبها خبرا أو نعتا ، أو حالا ، فلا يكون مبتدأ[5] .

واعلم أنّ في قوله : ﴿ ليدخل فيه نحو "أقائم زيد" "وما قائم زيد" تسامحا ، لأنّ الصّفة ههنا ليست مبتدأة قطعيا ، بل هي محتملة للخبرية ، فالأولى

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة أيضا في ج .

(٢) في ج : أبو

(٣) في ج : الشّديد .

(٤) قال الشارح في ورقة ( ٣٩/ب ) : " قوله : " رافعة لظاهر " . . احترازعن الصّفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النّفي الرّافعة لمضمر ، نحو : " أقائمان الزيدان" ؟ . فإنّها لم تكن مبتدأ بل خبر مبتدأ و " الزيدان " مبتدأ ، لأنها لوكانت مبتدأ" والزيدان" فاعل لهما ساد مسدّ الخبر لم يثنّ ، لأنّ الفعل وشبهه إذا أسند إلى الظاهر لم يثنّ ولم يجمع ، كما هو المقرّرمن قاعدتهم " ؛

(٥) لأنّ البصريّين يمنعون الابتداء بهذا الوصف من غير اعتماد ، بخلاف الكوفيّين والأخفش ، فانّهم يجيزون بدون شرط الاعتماد ، وتبعهم ابن مالك لكن على قبح .

أن يقول مثل " أقائم الزيدان " ؟ على معنى أن الفائدة التى تحصل من المبتدأ والخبر يحصل منها ، أشارة إلى أنّ الصّفة هنا ليست مبتدأ على الحقيقة ،بل لكونها مشاركة للمبتدأ فى كونها اسما مجردا فى أول الكلام فلا حاجة إلى الخبر ، فيكون معنى قولهم : إنّها مبتدأة وما بعدها سادّ خبرها ، أنّ الفائدة التى تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منها .

قال الرّضى[1] : " قالوا : إنّ الخبر فى نحو " أقائم أخوك" محذوف لسدّ فاعله مسدّه ، وليس بشئ ، بل لم يكن لهذا المبتدأ خبر أصلا حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلّفت له تقدير الخبر لأفسدت المعنى إذ هو فى المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فلهذا تمّ بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة "، فافهمه ، فإنّ بعضهم جعل الجواب عن قولهم : إذا كان ما بعد الصّفة سادّا مسدّ الخبر (٤٧/ب) فأين[2] الخبر ؟ لا يحصل إلا بتجشّم[3] خرط القتاد

---

(١) انظر شرح الرضى ١/٨٦ .

(٢) فى ج : فان .

(٣) فى الصحاح مادة ( ج ش م ) جشِمت الأمر " بالكسر " جشما وتجشّمته : إذا تكلفته على مشقة . والخرط : هو أن تقبض الشئ من أعلاه مارّا بيدك إلى أسفله . تقول خرطت الورق : حتته وفى المثل : " دونه خرط القتاد " ، والقتاد : شجر له شوك وهو الأعظم .
يراجع المرجع السابق . مادة (خ ر ط ) ،و ( ق ت د ) .

وعرق القربة[١] . واللهم المفرّج لكلّ غمّ[٢] وكربة .

قوله : ﴿ اعلم أنه لو قال : بعد حرف الاستفهام لكان أولى[٣] ﴾

قيل : إنما قيّد بألف الاستفهام ؛ إذ لا يقع موقعه غيره من أدوات الاستفهام ؛ لأنّ أدوات الاستفهام لا تدخل الاسم ما أمكن ( دخوله الفعل )[٤] وهنا أمكن ( أن يقال : " هل أو متى يقوم الزيدان ؟ فلا يقال : " هل أو متى قائم الزّيدان ؟ ولهذا اختير[٥] النّصب فى " هل زيدا ضربته على شريطة التّفسير .

قوله : ﴿ رافعة لظاهر[٦] ﴾ .

قال الزوزنى[٧] : " هذا القيد للتّعميم لا للتّتميم ؛ لأنّ المعتمدة

---

( ١ ) قال الأصمعى : لقيت من فلان عرق القربه ، ومعناه الشدة ، ولا أدرى ما أصله . انظر الصحاح مادة ( ع ر ق ) .

( ٢ ) فى ج : غمّة .

( ٣ ) تمام الكلام عند الشارح " اعلم أنّه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان أولى ، ليدخل فيه مثل : هل قائم زيد " .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٥ ) فى الأصل : أجير .

( ٦ ) هذا نص المصنف رحمه الله .

( ٧ ) هو محمد بن عثمان بن محمد بن أبى على العرض" بفتح الراء" من شراح اللباب ، كان عالما بالعربية فى زمانه .

والزّوزنى نسبة إلى زوزن ، بلد بين هراة ونيسابور .

توفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة من الهجرة .

راجع مفتاح السعادة ١ / ١٨٧ .

على أحد الحرفين ( و )[1] إن كانت واقعة بعدها لفظا ، نحو " (ما)[2] قائمان أخواك " مثلا ، لكنها في الحقيقة واقعة بعد " أخواك " ؛ لأنها خبر عنه ، وهذا أحسن من أن يجعل قيدا احترازيا " .

قوله : ﴿ ولقائل أن يقول : إنّ الحدّ يشكل بمثل : " أقائم أبوه زيد ؟ ﴾ .

وأجيب بأن الكلام فيما إذا لم يكن غيرها متعيّنا للمبتدئية وهي للخبرية ، وتحقيقه ما ذكره الحديثي من أنّ " قائما " حقّه أن يكون خبرا ؛ لأنه مسند وإنما يجعل[4] مبتدأ إذا لم يمكن إجراؤه على أصله ، وههنا[5] يمكن أن يقال : "أقائم أبوه " ؟ خبر للمذكور بعدهما ، فليحمل عليه . أو نقول إنّ " أقائم " مبتدأ في جملته ، والجملة خبر " زيد " . وهذا الجواب موجود في بعض النسخ .[6]

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج .
قال الرّضي : ١/ ٨٦ ، ٨٧ " قوله : "رافعه لظاهر " احترازعن نحو " أقائمان الزيدان " و " أقائمون الزيدون " ، فإنّه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن ، سواء كان مظهرا نحو: " أقائم الزيدان " أو مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين " أقائمان هما" فإن قولك : " هما " فاعل مع كونه مضمرا " .
وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٢٣ .

( ٣ ) وهو أن يكون الثاني مبتدأ وذو الوصف خبرا .

( ٤ ) في ج : خبرا ، وهو خطأ ، والصواب : مبتدأ .

( ٥ ) في ج : هناك .

( ٦ ) منها : الوافية في شرح الكافية ورقة ( ٣٣/ب ) من النسخة المصورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ( ٤٤٣٧ ) حيث قال الشارح : " والجواب : أن "أقائم أبوه " مبتدأ في جملته ، والجملة خبر " زيد " .

قوله : ﴿ مع أنّه مبتدأ ( ٤٨/أ ) على ما اختاره[1] : كـ" رويـــــد " فإنّه مبتدأ والضمير المستكن ( فيه )[2] فاعل له سادّ مسدّ الخبر ﴾.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّه داخل في النوع الثاني[3] ، وعدم وقوعهـــا بعد حرف النّفي أو ألف الاستفهام ، لكونها عاملة بدون الاعتماد ، بخلاف الصفة ، فيكفي في وقوعها مبتدأ ، كونها مشاركة (لـــه )[4] في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية ، كما كانت الصفة كذلك . وسيجئ تحقيقـــه إن شاء الله تعالـــى .

قوله : ﴿ وكذلك في كلّ موضع يفيد العموم ﴾[5] في بعض الشروح[6] .

وقد تفيد النكرة الدلالة على العموم ، وإذا عمت[7] كانت للجميـــع فكانت في المعنى كالمعرفة . وذلك في ست صور :

---

( ١ ) تمام الكلام عند الشارح في ورقة ( ٣٣/ب ) قوله : " اعلـــم أن هذا الحد غير شامل لاسم الفعل ، مع أنه مبتدأ على مـــا اختاره في باب أسماء الأفعال : كـ " رويدا زيدا " ، فإنـــه مبتدأ والضمير المستكن فاعل له ساد مسد الخبر " .

( ٢ ) ما بين المعقوفين : زيادة في ج .

( ٣ ) هو المبتدأ الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) لأن النكرة تخصّصت بوجه من الوجوه ، وهو العموم المطلق .

( ٦ ) منها " الوافية في شرح الكافية " ، ورقة ( ٣٥/أ ) من نسخـــة الجامعة الإسلامية بقسم المخطوطات ، ويستمر النقل منها إلى نهايـــة الكتـــاب .

( ٧ ) في ج : علمت ، وهو تحريف .

منهـا : " ما أحدٌ خيرٌ منك " ، و " ما رجلٌ خيرٌ منك " .

ومنها : أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه ، نحو: " ما أحسن زيـدا "(١)

ومنها : أن يتضمّن معنى الشّرط ، كقولك : " من يقم أقم معـه " .

ومنها : أن يتضمن معنى الاستفهام ، نحو : " من عندك " .

ومنها : أن يفيد معنى العموم فى المعنى ، نحو: " رجل خير مـن امرأة " ، و " تمرة خير (٢) من جـرادة " .

ومنها : أن تدخل النّكرة فى عموم السؤال ، كقولك لمن قال : مـن جاءك ؟ رجل ، أى : رجل جاءنـى .

---

(١) لأن معناه : شئ عظيم حسّن زيدا . يراجع الكتاب ١/٣٧ط بولاق ، والأشمونى ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والهمع ٢/٢٩ بتحقيق د . عبدالعال سالم مكرم .

(٢) انظر موطأ الإمام مالك ص ١٥١ رواية محمد بن الحسن الشيبانى بتحقيق عبدالوهـاب عبداللطيـف ؛
" أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه ، أن الزبـير ابن العوام كان يتزوّد صفيف الظباء فى الإحرام . قال محمـد : وبهذا كله نأخذ ، إذا صاد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه ، وإن كان صيد من أجله ، أو لم يصـد من أجله ؛ لأن الحلال صاده وذبحه ، وذلك له حلال ، فخـرج من حال الصيد ، وصار لحما ، فلا بأس بأن يأكل المحرم منـه وأما الجراد فلا ينبغى للمحرم أن يصيده فإن فعل كفّـر ، وتمرة خير من جـراد ، كذلك قال عمر بن الخطـاب ، وهـذا كلـه قول أبى حنيفـة ، والعامة من فقهائنا ." .

قوله : ﴿ كقولهم : شرّ أهرّ ذا ناب[1] ﴾ .

أهرّ : فعل ماض معدّى من هرّ الكلب يهرّ ، من " باب ضرب يضرب" وهو صوت له دون النّباح . وفي أهرّ ضمير الشرّ ( ٤٨/ب ) ، وذا ناب : منتصب به[2] ، كأنّ هذا القائل سمع هرير ذى النّاب فى وقت ليس من عادته الهرير فيه فقال : " شر أهرّ ذا ناب " ، أى : ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ .

---

( ١ ) الشّارح هنا يذكر لنا ما يتخصص به المبتدأ النكرة ، فيقول : " والرابع : تخصّصه بكونه فاعلا فى المعنى ، أو موصوفا بصفة فى المعنى ، كقولهم : شرّ أهر ذا ناب ، " فشرّ " : مبتدأ نكرة ، و " أهرّ " : فعل ماض فاعله ضمير عائد إلى شرّ ، وذا ناب منصوب بأنّه مفعول " أهرّ " ، والجملة فى محل الرفع بأنّه خبر المبتدأ ، فالمبتدأ النكرة تخصص إما بالصفة المحذوفة ، تقديره شرّ عظيم أهرّ ذا ناب ، أو تخصص بما يتخصّص به الفاعل ، حتى جاز وقوعه نكرة ، وهو تقدم الحكم عليه . وإنّما قلنا إنّه تخصّص بما يتخصّص به الفاعل ، لأنّه فاعل فى التّقدير ، لأنّ معناه : ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ " .
انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ٣٥/أ ) .

( ٢ ) قال سيبويه فى الكتاب : ١/ ٣٢٩ بتحقيق عبد السلام هارون : " واعلم أنّ " الحمد لله " وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللّفظ بقولك : أحمد الله ، وأما قوله : " شيءٌ ممّا جاء بك " فإنّه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ؛ لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيءٌ . ومثله مثل للعرب : " شرّ أهرّ ذا ناب" وهو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشرّ .
وانظر اللسان مادة ( هـ رر ) ، والمستقصى ٢/ ١٣٠ ، والرضى ١/ ٨٩ ، والهمع ٢/ ٣٠ وشرح جمل الزجاجى ١/ ٢٤٠ .

قوله : ﴿ والدّعاء عليه [1] ﴾ كقوله تعالى : " ويل للمطفّفين ﴿[2]﴾ .

قوله : ﴿ وفيه نظر [3] ؛ لأنّ مراد المسلّم . . . الخ ﴾ .

أجيب بأنّه مخصوص بالمتكلم من حيث إنّه دعاؤه [4] ، لا أنه سلامه .

---

(١) في الأصل : أو الدعاء . وهذا هو السادس مما يتخصص به المبتدأ النكرة عند الشارح ، وتمام الكلام قوله : " والسادس تخصصه بالمتكلم ، وهو في الدعاء له والدعاء عليه نحو : سلام عليك " .

(٢) سورة المطففين ،، ١

(٣) أي : في تخصيص " سلام " بالمسلّم . وتمام الكلام عند الشارح " وتخصيص المبتدأ النكرة بالمسلّم ؛ إذ معناه سلمت سلاما ، أو أسلم سلاما عليك ، فحذفت فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك ، فعدل عن النّصب إلى الرفع للثبات والبقاء ؛ لأن النصب مشعر بالفعل المقدر ، وهو سلمت أو أسلم ، فإن كان الأوّل لم يدل إلّا على الماضي ، وإن كان الثاني لم يدّل إلّا على الحال أو على الاستقبال ، والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه : سلام عليك مطلقا ، من غير اعتبار الماضي ، أو المستقبل أو الحال ، وإذا كان كذلك كان " سلام " مخصّصا بالمسلّم كما كان حال النّصب ، وفيه نظر ؛ لأن مراد المسلّم بقوله : " سلام عليك " مطلق السلام ، لا السلام من قبله فقط ؛ لأنه للدعاء المطلق . وجوابه ظاهر ، فإنه لا يخرج مطلق السلام بكونه من قبله " . ( يراجع الوافية في شرح الكافية ورقة ( ٣٥/ب ) .

(٤) قال الرضي : ١/ ٩٠ " وقوله : سلام عليك إنه مختص بنسبته إلى المسلّم ؛ لأن أصله سلّمت سلاما ، فسلاما المنصوب منسوب إلى المتكلم ، فإذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء ؛ إذ ليس معنى " ويل لك " ويلى لك لأن معنى " ويل " : الهلاك ، فالأولى أن يقال : تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرا منصوبا ، ولا تخصيص فيه ؛ إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه " .

وقد يتخصّص النّكرة بكونها مضافة[1] نحو : " غلام رجل خير من عبد امرأة ) .

أو مشبهة بالمضاف ، نحو : " عشرون درهما فى كيسك " ، و" قائم فى دارك يحسن إلىّ " . أو جواب سؤال كقولك : رجل لمن قال : من عندك ؟ فكأنك قلت : عندى رجل . أو اسم فاعل ، أو مفعول ، أو صفة مشبهة قبلها حرف استفهام أو نفى ، كقولك : " أقائم أخوك " ؟ .

قوله : ﴿ وهى إمّا اسمية[3] ﴾ .

اختلف النحويون فى تقسيم الجملة ، فأبو[4] على قسّمها أربعة أقسام

---

( ١ ) سواء كانت مضافة إلى المعرفة أو إلى النكرة ؛ لأن صورة الإضافة فى تعريف المبتدأ كامنة " شرح اللباب نقلا عن هامش النسخة الأصلية .

( ٢ ) فى ج : محسن الىّ .

( ٣ ) الضمير يعود إلى الخبر الجملة . والمحشى رحمه الله يذكر أقسامها عند النحويين .

( ٤ ) قال الشيخ أبو على : ٢٧٣/١ بتحقيق د . كاظم بحر المرجان " وأما الجملة التى تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب :

الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .

والثّانى : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .

والثّالث : أن تكون شرطا وجزاء .

والرّابع : أن تكون ظرفا .

وقد تبع أبا على صاحب الكشاف فى المفصل ص ٢٤ ، وكذلك فى شرحه لكتاب المقتصد فى شرح الايضاح ٢٧٤/١ حيث قال : " اعلم أن الجمل على أربعة أضرب كما ذكر " .

وصاحب المصباح ، وصاحب الضّوء . انظر شرح ضوء المنبر على المصباح فى علم الإعراب للإسفرائينى ورقة (١٧/ب) ، مخطوطة فى مكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ٧٣٤٦ عام .

وهـــى المشهـــورة .

ومنهم مـــن قسمها ثلاثة أقسام وأدخل الشّرطية فى الفعليـــة .

ومنهم مـــن قسمها ثلاثة أقسام وأدخل الظرف فى المفـــــرد .

ومنهم مـــن قسمها قسمين وأدخل الشّرطية فى الفعلية ، والظرفيـــة فى المفـــرد .

(و)[1] إذا تقرر هذا ،، فاعلم أنّه إذا وقعت الجملة خبر المبتـــدأ أو صفـة ، أو صلة فلا بدّ فيها من ضمـــير .

وأمّا الجملة الحاليّة ، فسيأتى البحث عنها .

و ( أمّا )[2] الجملة الشّرطية ( ٤٩/أ ) فإن كانت خبرا عن اســـم ليس بشرط كقولك : " زيد إن يأتينى أكرم عمرا " ، فيكفى عود ضمير واحد وإن كانت خبرا عن اسم الشرط كقولك : " من يكرمنى أكرمه " ، فلا بدّ من ضمير فى كلّ واحدة من الجملتـــين .

واختلف فى وقوعها خبرا :

فعند بعضهم أن الخبر هو الشرط والجزاء ؛ لأنّهما[3] كالجملة الواحدة .

وقيـــل : هو الشرط[4] فقـــط .

وقيـــل : هو الجزاء فقـــط .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى النسخة الأصليـــة .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) فى ج : لأنهـــا .

( ٤ ) وهو قول الأندلسى ..... انظر شرح الرضى : ١/ ٩٠ .

وقيل : إنّ الجملة الشّرطية لا تصلح للخبرية ، كالأمر ، والنّهي وغيرهما .

وأمّا الجملة المحكية بعد القول نحو " قال زيد عمرو منطلق " ، فهي مفعوله في المعنى ، فلا يلزم عود الضّمير منها ؛ لأنّ المفعول غير الفاعل .

وإنّما يلزم عود الضّمير في الخبرية ، والصّفة ، والحال ، والصّلة ؛ لأنّها إما نفس الأول ، أو بعض منه .

وأمّا الجملة التي يضاف الظّرف إليها ، فشرط صحّة الإضافة ألّا تكون فيها ضمير يعود إلى الظّرف ، نحو " عجبت من يوم يقوم زيد فيه[1] ؛ لأن المضاف غير المضاف إليه ، فلا يلزم عود الضمير كما مرّ الآن .

والجملة التي لها موضع[2] من الإعراب ، هي الواقعة خبر للمبتدأ أو لكان ، أو لـ "إنّ" ، أو مفعولا ، أو حالا ، أو صفة .

وأمّا الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية ، فلا موضع لها من الإعراب خلافا للزّجاج ، فانّه ( ٤٩/ب ) زعم أن محلّها الجرّ .

قوله : ﴿ لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشّأن ﴾ .[3]

---

( ١ ) في ج : يقوم فيه زيد ، بتقديم الجار والمجرور على " زيد " .

( ٢ ) في الأصل : مواضع .

( ٣ ) تمام الكلام عند الشّارح وهو يتحدث عن العائد قوله في ورقة ( ٣٦/ أ ) من الصورة من قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ( ٤٤٣٧ ) : " وإنما احتاج الخبر الجملة إلى العائد لتحصل الفائدة ، ألا ترى أنك لو قلت : " زيد عمرو قائم " لم

اعلم أن لزوم العائد إنما يكون عند احتياج الخبر إليه ، أما عند استغنائه عنه ( فلا )[1] ، كما في ضمير الشأن ؛ لأنّ الجملة لمّا كانت تفسيرا لهذا الضّمير وهو كناية عنها ، استغنت بذلك عن عائد إليه .

قوله : ﴿ فالجار والمجرور في الصّورة الأولى في محل النّصب بأنّه حال ، وفي الصّورة[2] الثّانية في محل الرّفع بأنّه صفة منوان " ﴾ .

اعلم أنّ في " منه " في المثال الأول[3] ضميرين ، أحدهما مستتر مرفوع يعود إلى المضمر[4] في " بستّين " ، والآخر بارز مجرور يعود إلى

---

= يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ . وإذا عرفت ذلك فالصّواب أن يقال : لا بدّ من عائد إذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ ، لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشّأن ، نحو : " هو زيد قائم " .

ويوضح المحشي رحمه الله هذه العبارة .

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وبدونه لا يتم الكلام .

( ٢ ) تمام الكلام عند الشارح " والجملة أعني : " منوان بدرهم في محلّ الرّفع بأنه خبر " السّمن " ، وليس في الخبر الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ ، لكنه محذوف لوجود القرينة ، وهي أنّه لمّا جرى ذكر " السّمن " ثم ذكر " منوان بدرهم " ، علم أن " منوان " منه ، وتقديره : السمن منوان منه بدرهم ، فالجار والمجرور في الصّورة الأولى في محل النّصب بأنّه حال ، والعامل فيه " بستّين " وفي الصّورة الثانية في محل الرفع بأنه منه منوان ، وهو الذي صحّح وقوع " منوان " مبتدأ نكرة " .

انظر ورقة ( ٣٦/ب ) .

( ٣ ) هو : البرّ الكرّ بستّين " .

( ٤ ) في الأصل : الضمير .

" البر " ، وهي الرابطة ، وكذا في المثال الثاني[1] ، البارز يرجع إلى " السمن " ، والمستتر إلى " منوان " .

وفي شرح الهادي[2] : " وجاز تقديم " منه " على " بستين " وإن كان معنويا ؛ لأن لفظ الحال أيضا جار ومجرور ، فأشبه الظرف في قولك : "أكل يوم لك ثوب " ؟[3] .

قلت : لا ضرورة الى تقديره مقدما .

ولك في المسألتين وجه ثان ، وهو أن يجعل " الكر " و " منوان" بدلين من " البر " و " السمن " بدل البعض ، والعائد محذوف .[5] و"ستين" بدرهم " خبرين للكر والسمن .

والكر : واحد أكرار الطعام ، وهو مكيال معروف لأهل العراق ، وهو ستون قفيزا ، والقفيز : ثمانية مكاكيك ، والمكوك : صاع ونصف ، وهو ثلاث كيلجات " بكسر الكاف وفتح اللام " ، والكيلجة : منا وسبعة أثمان منا

---

( ١ ) هو : " السمن منوان بدرهم " .

( ٢ ) هو الهادي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن سفيان القيرواني .... تقدم ترجمته في ص٤٢ .

( ٣ ) قال الإمام عز الدين الزنجاني نقلا عن هامش النسخة الأصلية : " جاز تقديم " منه " على عامله المعنوي ؛ لأنه جار ومجرور ، فيكون كالظرف في قولك : " أكل يوم لك ثوب " ؟ .

( ٤ ) في ج : ألك .

( ٥ ) في ج : وستين ، باسقاط الباء .

( ٥٠/أ ) ، والمنا : مخفف مقصور رطلان[1] ، والرطل : اثنا عشر أوقية ، والأوقية : إستار وثلثا[2] إستار ، والإستار : أربعة مثاقيل ونصف ، والمثقال : درهم وثلاثة أسباع درهم ، والدّرهم : ستة دوانيق والدّانق : قيراطان ، والقيراط : طسوجان ، والطّسوج : حبّتان والحبّة : سدس ثمن درهم ، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزأ من درهم .

وقال الإمام الأجل سراج الدين أبو طاهر[3] محمد بن عبدالرشيد السجاوندى رحمه الله فى تصنيف له فى قسمة التّركات : " الحبّة : شعيرتان والشعيرة : ستة خرادل ، والخردل : اثنا عشر فلسا ، والفلس : ست فتيلات ، والفتيل : ست نقيرات ، والنقير : ثمان قطميرات ، والقطمير : اثنا عشر ذرة " .

قوله : ﴿ أو زيد فى الدار ﴾[4] .

---

(١) فى الأصل : رطل . قال فى المصباح مادة ( م ن ن ) : المنا : الذى يكال به السّمن وغيره ، وقيل الذى يوزن به رطلان .

(٢) فى ج : ثلث .

(٣) هو محمد بن عبدالرشيد ، كان مفسّرا فقيها عالما بالفرائض والحساب . من آثاره : السراجية فى الفرائض ، التجنيس فى الحساب ، رسالة فى الجبر والمقابلة ، عين المعانى فى تفسير السبع المثانى ، الوقف والابتداء ، كان حيا حوالى سنة ٥٩٦ هـ . فى المخطوطتين أبوظاهر .

(٤) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (٣٦/ب) " اعلم أنّ خبر المبتدأ يقع ظرفا نحو : " زيد خلفك " أو " زيد فى الدار " ، وحينئذ يجب تقدير العامل ؛ لأن الظرف محمول ، والمحمول لا بد من عامل ، فبعضهم ذهب الى أن ذلك العامل مفرد ، وهو اسم الفاعل ، وتقديره : زيد حاصل خلفك أو فى الدّار " .

ذكروا أنّ حروف الجرّ التى تقع خبرا عن المبتدأ : من ، وإلى ، وفى ، واللاّم ، والباء ، والكاف ، وعلى ، وعن ، دون ما سواها ، وأنّ الحذف إنّما يكون فى حرف الجر التّام ، وهو : ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره وذكر معموله ، نحو : " الحمد لله "[1] و " الأمر إليك " ، لا من النّاقص[2] ، وهو : ما يخالف التّام نحو " زيد بك " ، و" عمرو عنك " بل يقال : " زيد واثق بك " و " عمرو معرض عنك " .

ثم إذا قلت : " زيد فى الدار " ، فقولنا : " فى الدار " فهى موضع النّصب على الظّرفية ، والخبر استقرّ أو مستقرّ .

والدّليل عليه أنه ( ٥١/ب ) يظهر النّصب فيما كان معربا منها نحو : " زيد خلفك " وهو مع المستتر فيه فى موضع الرفع على الخبر .

وقال الإمام الحدبثى : " قلت : عندى " الدار " فى محل النصب بدون " فى " ، لأن " خلفك " واقع موقع " الدار " لا موقع " فى الدار " . و " فى الدار " فى موضع الرفع ان قيل : مقدّر بمستقرّ ، وهو مع المستتر فيه إن قيل : مقدّر باستقر ، إعطاء للنائب حكم المنوب " .

---

( ١ ) " الحمد لله ربّ العالمين " الفاتحة ،، ٢ .

( ٢ ) فى ج : الناقصة .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل ، وبدونه لا يتم الكلام .

قوله : ( فذهب بعضهم إلى أن ذلك العامل مفرد )[1]

اعلم أنّ القول بالعامل سواء كان مفردا أو فعلا ، إنّما هو عند البصريّين[2] . وأمّا الكوفيون فعندهم أنّه لا يتعلّق بشيء ، ولا يحتاج إلى تقدير شيء ، واختاره أبو العباس[3] من المتأخرين .

قوله : ﴿ وعلى التّقديرين[4] لمّا حذف العامل انتقل الضّمير الذي فيه إلى الظّرف ﴾ . هذا مذهب أبي علي[5] .

وذهب السّيرافي إلى أنّه لا ضمير في الظّرف ، بل حذف بحذف رافعه[6] .

---

(١) في ج : وذهب .
المحشي رحمه الله يوضح لنا أنّ تعلّق الظّرف بالعامل سواء كان فعلا أو اسم فاعل إنما هو عند البصريّين ، أمّا الكوفيون فعندهم لا يتعلق بشيء .

(٢) انظر شرح الرضي : ٩٣/١ .

(٣) هو أبو العباس المبرد .
قال في المقتضب : ١٠٢/٣ بتحقيق الشيخ عضيمة : " اعلم أنّ كلّ ظرف متمكّن فالاخبار عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : " زيد خلفك " - أخبِر عن " خلف " .
قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ، لأنه اسم .
وقد خرج من أن يكون ظرفا ، وإنّما يكون ظرفا اذا تضمّن شيئا نحو : " زيد خلفك " ؛ لأنّ المعنى : زيد مستقرّ في هذا الموضع ، و"الخلف" مفعول فيه " .

(٤) هما : زيد حاصل خلفك أو في الدار ، وزيد حصل في الدّار أي : سواء كان العامل في الظّرف مفردا أو فعلا .

(٥) انظر شرح الرضي : ٩٣/١ .

(٦) انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

فقد تلخّص مما ذكرنا أنك إذا قلت : " زيد في الدار " فـ" في الدار" ظرف منصوب [1] المحلّ بالاستقرار المحذوف ، سواء كان اسما أو فعلا ، وفيه ضمير مرفوع ، والظّرف مع ذلك الضمير في موضع الرفع بأنّه خبر المبتدأ .

وعند الحدّيثي المجرور في محل النّصب ، ومع الجار في موضع [2] الرفع إن قدّر باسم الفاعل ، ومع المستتر إن قدّر بالفعل ؛ لأنه بدون الضمير مفرد ، فينوب مناب اسم الفاعل ، ومع الضّمير جملة فينوب مناب الفعل ، فافهم ، فإنّ هذا البحث مما أهملوه لاعتقاد وضوحه ، ( وهو [3] ) من مداحض الأفكار ( ٢٥/أ ) ومزالق الأنظار .

قوله : [4] ﴿وأما : خالي لأنت ومن عويف خاله
نال السّماء وأكرم الأخوالا [5] .

---

( ١ ) وهو رأي البصريّين ، انظر شرح الرضي : ١/ ٩٣ ، والهمع ٢/ ٢١ ، ٢٢ بتحقيق د . عبدالعال سالم .

( ٢ ) في ج : في محل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : ساقط من الأصل .

( ٤ ) الشارح رحمه الله يتحدث عن الأصل في المبتدأ ، وهو أن يكون مقدّما على الخبر مع جواز تأخيره ، إلاّ إذا تعرض للمبتدأ أشياء فحينئذ يجب تقديمه بعد أن كان جائزا التّأخير . من ذلك أن يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام : كالاستفهام نحو : من أبوك ؟ ، والشّرط نحو " من يكرمني أكرمه " ونحو ذلك .
وأما قوله في هذا البيت :
خالي لأنت ومن عويف خاله نال السّماء وأكرم الأخوالا .
فشاذ . . .

( ٥ ) في ج : السّماك ، وهما مترادفان .
البيت من الكامل ، من شواهد الأشموني ١/ ٢١١ برواية

الخال : أخ الأمّ ، وعويف : اسم شخص .

ويروى : جريـر .

نال خيرا ينال نيلا ، أى : أصاب . وأصله : نَيِل يَنْيَل ، من باب علم " والسماء [1] : يذكر ويؤنث ، وهو : كل ما علاك فأظلّك ، ومنه قيل لسقف البيت سماء .

يقول : أنت خالى ، ومن تكون خالا له فقد أدرك العلوّ وأكرم الأخوالا [2] لشرف خالـه .

قوله : خالـى : خبر لـ " أنت " ، و " من " : موصولة ، و " عويف خاله " : صلتها ، وهى مع الصلة مبتدأ . و " نال " مع فاعلها المستتر راجع [3] إلى الموصول ، ومفعولها وهو السماء [4] خبرها . و " أكرم " مع فاعله المستتر ومفعوله معطوف على نال السماء . [5]

---

أخرى نصّ عليها المعشى رحمه الله بقوله : ويروى : ومن جريـر ولكن الأشمونى لم يعزه لقائل معين . والرواية الأخرى :

خالى لأنت ومن عويف خاله ينل العلاء ويكرم الأخـوالا .

وذكر العينى فى شرح الشواهد على الأشمونى أن للبيـت روايات أخرى ، تعرّض من بينها للرّواية الموجودة هنا ، ورواية أخرى هى : ومن تميم خاله

راجع الخزانة : ٤/٣٢٨ ، واللّسان مادة ( ش هـ ر ب ) .

( ١ ) فى ج : السماك ، وهو بمعنى السماء .

( ٢ ) فى ج : الأخوال ، بدون ألف الاطلاق .

( ٣ ) فى ج : الراجع ، بالألف واللام .

( ٤ ) فى ج : السّماك .

( ٥ ) فى ج أيضا : السّماك .

والاستشهاد : على أن " أنت " مبتدأ ، ولم يقدم على الخبر مع كونه مشتملا على ما له صدر الكلام ، وهو شاذ .

قوله : ﴿ وفيه نظر أيضا ﴾.

أى : فى كون " خالى " مبتدأ و " أنت " خبره ؛ لأن " خالى" يدل على (معنى )[1] الصفة و " أنت " على الذات ، وما يدل على الذات أجدر بأن يجعل مبتدأ ، وهذا لا يدل على أولوية كونه مبتدأ ولا على امتناعه .

ويمكن أن يجاب عن البيت بأن يقال [2] : أنت : مبتدأ ، واللام زائدة كما فى قوله :

أمّ الحُليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرّقبة[3]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .
وهذا هو الإعراب الموجود فى شرح شواهد العينى على الأشمونى .

(٢) فى ج : تقول .

(٣) فى الأصل : شهبرة . قال الجوهرى فى الصحاح مادة (شهرب) الشهبرة مثل الشهربة وهى العجوز الكبير .
البيت من الرجز ، وقد نسبه ابن عقيل فى ١/ ١٤١ إلى يزيد ابن ضبة ، أما البغدادى فى الخزانة ٤/ ٣٢٩ فقال : " قال العينى : قائله رؤبة بن العجاج ، ونسبه الصاغانى إلى عنترة ابن عروش وهو الصحيح " .
أم الحليس : كنية امرأة . وشهربة : قال فى اللسان مادة ( ش هـ ر ب ) : العجوز الكبيرة . أمّ الحليس : مضاف إليه مبتدأ ، لعجوز : خبر ، شهربة : صفة لعجوز ، ترضى : ـــ

وقيل تقديره : لهو أنت ، وهو ضعيف [جدا][1] ؛ لأن (٢٥/ب) حذف المؤكد مناف لتأكيده .

قوله : ﴿ ومنها [2]أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين ﴾.

والمراد منه : أن يكونا معرفتين ، ولا قرينة تدل على التعيين ، بخلاف ما إذا كانت قرينة تدل على تعيين المبتدأ ، فإنه يسوغ تقديم الخبر نحو قوله :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد[3]

فإنه لا يلتبس أن الإخبار عن أبناء الأبناء بأنهم بمنزلة الأبناء ، لا عن الأبناء بأنهم بمنزلة أبناء الأبناء .

---

فعل وفاعل ، من اللحم : من للبدل ، بمعنى : ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة . بعظم : جار ومجرور متعلق بـ " ترضى " قبله ، وهو مضاف ، الرقبة : مضاف إليه مجرور .
ومحل الشاهد : أنه أدخل اللام فى غير خبر إن ضرورة .
انظر المغنى ١/ ٢٥٤ بتحقيق د . مازن المبارك ، والخزانة ٤/ ٣٢٩ ، والأشمونى مع حاشية الصبان ١/ ٢١١ ، واللسان مادة ( ش هـ ر ب ) ، وأوضح المسالك شاهد رقم ٧٣ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٢) أى : من الأشياء التى توجب تقديم المبتدأ على الخبر .
قال ابن مالك :

فامنعه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا عادمى بيان

مثال ذلك : " صديقى زيد " ، و " أفضل منك أفضل منى " .

(٣) البيت من الطويل ، وقد نسب فى الخزانة إلى الفرزدق ، وتركيبه واضح .... فيقول : بنو أبنائنا مثل بنينا تماما ، سواء

وعند بعضهم إن كانت إحدى المعرفتين أعرف من الأخرى جـــاز التقديـــم .(١)

قولـه : ﴿ واعلم أنه لو قال : فعلا له مفردا لكان أصوب ﴾.(٢)

---

ـــ كان ذلك من حيث النسب أو من حيث أحكام الميراث ، ولكـــن لا العكس .

بنو أبنائنا : مضاف ومضاف اليه مبتدأ ، بنونا : خبر مقـــدم ، وبناتنا : الواو عاطفة ، بناتنا : مبتدأ ، بنوهن : مبتـدأ ثان ، أبناء الرجال : مضاف ومضاف إليه خبر المبتدأ الثانـــي والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول .

والشاهد : جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، مع كونه مساويـا له ، لقيام قرينة على تعيين كل منهما .

انظر الأشموني ١/ ٢١٠ ، والخزانة ١/ ٢١٣ ، والهمع ٢/ ٣٢ والانصاف : ١/ ٦٦ ، وأوضح المسالك شاهد رقم ٧١ .

(١) قال ابن هشام في المغني ٢/ ٥٠٣ بتحقيق د . مازن المبـارك " يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل :
إحداها : أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما ، نحو " الله ربنا" أو اختلفت نحو : " زيد الفاضل والفاضل زيد " هذا هو المشهور.
وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا .
وقيل : المشتق خبر وان تقدم ، نحو : " القائم زيد " .
والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف : ك " زيد " في المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب ، كأن يقول : " من القائـــم"؟ فتقول : " زيد القائم " ، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقـــدم المبتـدأ " .
وانظر الصبان في حاشيته على الأشموني ١/ ٢٠٩ .

(٢) تمام كلام الشارح " واعلم أنه لو قال فعلا له مفردا لكان أصـــوب ، لئلا يشكل بمثل : " الزيدان قاما " و " الزيدون قاموا" . انظر ـــ

قال الإمام الحدبشي : " ظاهر كلام الحاجي أنه لا يجوز تقديم الخبر إذا أبرز الضمير أيضا .

فلا يقال في " الزيدان قاما " " قاما الزيدان " ، طردًا للباب ( و ح )[1] لئلا يشتبه ؛ إذ يجوز أن يكون الألف علامة التثنية ، فيكون من باب " أكلوني البراغيث "[2] " .

---

ورقة ( ٣٧/أ ، ٣٧/ب ) .

يعني : من مسوّغات وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ كون الخبر فعلا للمبتدأ وفاعله ضمير مستتر ، نحو : "زيد قام" فحينئذ يمتنع التقديم نحو : " قام زيد " ، بخلاف ما إذا كان الفاعل ضميرا بارزا أو محسوسا فإنه يجوز التقديم .

انظر الأشموني ١/ ٢١٠ ، والهمع ٢/ ٣٣ ، والرضي ١/ ٩٨ .

وهذا القول هو الذي وضحها لمحشي رحمه الله بما نقله عن الحدبشي .

(١) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

(٢) هب أنه جاء على تلك اللغة ، بأن كانت الألف في المثال المتقدم علامة التثنية لكن ذلك لا يمنع من تقديم الخبر ؛ لأن تقديمه أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر الأهم راجح ، .

نص على ذلك المرادي في شرحه للألفية ١/ ٢٨٣ .

وتبعه على ذلك الأشموني في شرحه للألفية كذلك ١/ ٢١٠ .

وقال المالكى [١] ، والجزولى [٢] ، وابن عصفور [٣] : يجوز ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من ذلك ، ويرجّح الحمل على الأكثر .

قلت : لا يخلو من توهّم اللّبس ، وذلك كاف فى المنع فى مثل هذا المقام .

ومن الواجب ، تقديم ما وقع خبره بعد الفاء ، نحو : " الذى يأتينى فله درهم " . ومنه [٤] ما اقترن الخبر بإلاّ لفظا ، كقوله تعالى : " وما محمد إلاّ رسول [٥] " ، أو معنى كقوله تعالى : " إنما أنت نذير [٦] " .

---

(١) تقدم ترجمته فى ص .

(٢) هو أبو موسى : عيسى بن يَلَلْبَخْت ، من قبائل البربر بمراكش كان من علماء العربية ، درس كتاب " الجمل للزجاجى " على ابن برى بمصر وهو فى طريق عودته من الحج ، ثم عاد إلى المغرب فأخذ عنه جماعة كثيرون ، منهم الشلوبين ، وابن معط ، وأقام به إلى أن توفى بمراكش ٦٠٥ هـ .
من آثاره : شرح أصول ابن سراج ، و " المقدمة " وهو كتاب ألفه نتيجة تعمقه فى فهم كتاب الجمل . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ .

(٣) هو على بن مؤمن بن محمد الإشبيلى ، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس ، تلقّى النحو عن الدّباج والشلوبين ، وكان كثير الاطّلاع ، بيد أنّه وقّف عنايته على النحو فبرع فيه . توفى سنة ٦٦٩هـ . من آثاره : كتاب الممتع فى التصريف ، وشرح جمل الزّجاجى ، وغيره من كتب النحو . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ .

(٤) أى : مما يمتنع فيه تقديم الخبر .

(٥) تمام الآية " وما محمد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرّسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضرّ الله شيئا وسيجزى الله الشّاكرين " آل عمران ،، ١٤٤ .

(٦) تمام الآية " فلعلّك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به

ومنه ضمير الشأن [ ٥٣/أ] [ " هو الله أحد "][1] [ ومنـــذ][2] إذا كان مذ ومنـــذ[3] ، ومنه إذا كان كم .[4]

قوله : ﴿ ومنها[5] أن يكون تقديم الخبر على المبتدأ مصحّحـــا لوقوع النكرة مبتدأ نحو : في الدار رجل ﴾.

قال الجزولي : " يقدّر الخبر مقدّما على المبتدأ في قولك " رجـل" لمن قال : من في الدار " ؟

وقال الأندلسي : " بل يؤخر ، لأنه الأصل في الخبر ولا مانـــع ؛ إذ الابتداء بالاستفهام في مثله جائز ، فكذا يجوز في جوابه ، لأنّ الجواب على حذو[6] السؤال " .

---

صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك إنّما أنـــت نذير والله على كل شئ وكيـل " هود ،، ١٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وهو بقية أول سورة الإخلاص " قل هو الله أحد " ا

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٣) في ج : منذ ومذ . مثال ذلك : " ما رأيتك مذ يومان".

(٤) نحو :" كم إخوتك " في الخبرية .

(٥) انتهى من مواطن وجوب تأخير الخبر ، وبدأ بذكر مسوّغات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ . وما بين المعقوفين تمام كلام الشارح زدته ليتضح النص .
قال الجامي في الفوائد ٢٨٧/١ : " أو كان الخبر بتقديمـــه مصححا له ،أي : للمبتدأ من حيث إنه مبتدأ ، فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ ، مثل : " في الدار رجل " فإن " في الدار" خـــبر يخصّص المبتدأ بتقديمه كما عرفت ، فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصـــه " .... انظر الرّضي ٩٨/١ ، والهمع ٣٥/٢ .

(٦) في الأصل : علـــى حدّ .

قوله : ﴿ ويمكن أن يجاب عن النظر[1] المذكور بأنه أراد بالخبر الخبر لفظا ، وهو : الجار والمجرور ، وأراد بالمتعلّق المجرور ﴾ .

قلت : هذا إذا قرئ أو لمتعلّقة " بكسر اللاّم "[2] .

وقد صرّح الحديثي بجواز الفتح أيضا حيث قال : " فإن فتح لام[3] متعلّقة يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا ، وهو " على التمرة " في مثالنا ، نظرا إلى ( أن )[4] الخبر حقيقة هو المقدّر . وإن كسرته يراد به المرجوع إليه ، وهو " التّمرة " خاصة ، نظرا إلى أنه جزء الخبر وهو " علىّ التّمرة " ، فعلى هذا لا يكون المراد بالمتعلّق المجرور جزما ، بل يحتمل وجها آخر غيره ، فلا يصيب الجواب محلّه ، بل الصّحيح ما ذكر في بعض الشّروح : من أنّ وضع المسألة فيما إذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق بشهادة المثال ، فلا يردّ قولهم : "على الله عبده متوكل"[5] .

---

( ١ ) النظر المذكور هو أن الشّارح رحمه الله لما ذكر لوجوب تقديم الخبر على المبتدأ هذا المثال : " على التّمرة مثلها زبدا " قال في ورقة ( ٣٨/أ ) : " وإنما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ ، لئلا يلزم إضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ، وأنه غير جائز .
وفيه نظر ، لجواز أن يقال : " على الله عبده متوكل " .
ثم قال بعد ذلك بسطر" : " ويمكن أن يجاب عن النظر المذكور بأنه أراد بالخبر الخبر لفظا ، وهو الجار والمجرور ، وأراد بالمتعلق المجرور فقط ، فلم يقع الإشكال حينئذ " .

( ٢ ) في قول الشارح في الموضع السابق : " فالصّواب أن يقال : أولمتعلقه ضمير في المبتدأ وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره " .
في ج : بالكسر .

( ٣ ) في الأصل : اللاّم ، بالألف واللاّم .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) قال الجامي في الفوائد ( ١/٢٨٧ تحقيق د . اسامة طه

ويجوز فى إعراب هذه المسألة ثلاثة أوجه . :

أحدهما : رفع " مثل " ونصب " زيدٌ " ،لدفع إبهام[1] " مثل " وهوالمشهور.

والثانى : رفع " زيدٌ " (٥٣/ب) بالابتداء ، ونصب " مثلها" على أنه نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال ، والجار والمجرور خبر .

والثالث : رفع " مثلها " بالابتداء ، ورفع " زيد " على البدل منه أو عطف بيان[2] . ويجوز أن تكون فتحة اللام بنائية لإضافته إلى غير المتمكن[3] ،فعلى هذا يجوز أن تجعله فى موضع النصب على الحال .

---

الرفاعى : " أو كان لمتعلّقة " بكسر اللام " ،أى : كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر ، فلا يرد نحو: " وعلى الله عبده متوكل " ضمير كائن فى جانب المبتدأ راجع إلى ذلك المتعلق ؛ إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ، مثل : " على التمرة مثلها زبدا" ، فقوله : مثلها أى : مثل التمرة ، مبتدأ ، وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة ؛ لأن الخبر هو قوله : على التمرة ، والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل " .

(١) فى ج : للإبهام .

(٢) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١/٢١٢ - ٢١٣ :" زبدا" تمييز مفرد أو حال ، ويجوز رفعه بدلا ، أو بيانا ، أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام ، وعلى هذين فـ" مثل " منصوب على الحال من النكرة المؤخرة ، وفتحته إعراب أو بناء " .

(٣) هو الضمير فى " مثلها " .

وقد وافقت حركة البناء حركة الإعراب نحو " زرتك يوم قدمت " ، ويجوز [ أن ][1] تجعله في موضع رفع على أنه مبتدأ ، و " زيد " بدل منه من اللفظ أو[2] المحل . وإنّما ذكر هذه المسألة ههنا ، ليجتمع مع أخواتها ، وإلاّ ففيما تقدم من قوله : وامتنع " صاحبها في الدار " مما يغني عنها .

قوله : ﴿ وقد يتعدّد الخبر[3] ﴾.

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش.

( ٢ ) في الأصل : والمحل .

( ٣ ) هذا نصّ المصنّف رحمه الله ، وقد اعترض المحشي بأنّه كان عليه أن يقيد هذه الجملة بذكره كلمة " لفظا " .
قال الأشموني ١/ ٢٢١ — ٢٢٣ : " ثم تعدّد الخبر على ضربين :
الأول : تعدد في اللّفظ والمعنى : ك " هم سراة شعراء " ونحو : " وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد ".
وقوله :

من يك ذا بتّ فهذا بتّي مقيّظ مصيّف مشتّي .

وقوله :

ينام بإحدى مقلتيه ويتّقي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم .

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .
والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى . وضابطه : أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو : هذا حلو حامض ، أي : مرّ ، و " هذا أصر أيسر ، أي : أضبط .
وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافا لأبي علي ».
هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد —

اعلم أنّه لا بدّ فيها من قيد لفظا ، لأنّهم ذكروا أن الخبر فى الحقيقة واحد ليس إلاّ ، والمعنى فى مثالنا [1] وهو جامع بين هذه الصّفات .

قولـه : ﴿ اعلم أن المبتدأ إذا تضمّن معنى الشّرط [2] . . . الخ ﴾ .

اعلم أنّ المبتدأ وخبره كالفعل وفاعله ، فكما لا يدخل الفاء الفاعـل لا يدخل الخبر ، إلاّ إذا تضمّن المبتدأ معنى الشّرط وهو الإبهـام ،

---

= ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف ، وهو أن يتعـدد الخبر لتعدد ما هو له ، إما حقيقة نحو : " بنوك كاتب وصائغ وفقيه " ، وقولـه :

يداك يد خير هما يرتجى وأخرى لأعدائها غائظـة .

وأما حكما كقوله تعالى : " اعلموا أنما الحياة الدّنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر وتكاثر فى الأموال والأولاد " .

(١) هو قوله تعالى : " وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريـد " .

(٢) تمام كلام الشارح فى ورقة (٣٨/ب) حيث قال : " اعلـم أن المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء فى خبره كما يصح دخول الفاء فى جزاء الشرط ، لكونه مشابها للشرط من حيث إن المراد كونه سببا للخبر ، ومن حيث الإبهام ، ومن حيث إنه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه ، وذلك إذا كان المبتدأ موصولا صلته فعل أو ظرف ، نحو : " الذى يأتينى أو الذى فى الدار فله درهم " ، أو نكرة صفتها فعل أو ظرف نحو : " كل رجل يأتينى أو فى الدار فله درهم " . والكلام الذى ذكره الشارح يعلق عليه المحشى رحمه الله موضحا أن المبتدأ والخبر مثل الفعل وفاعله فى الحكم .

وأن يكون الأوّل سببا [1] للثّانى ، كما فى " إن دخلت الدار فأنت طالق " ، فإن الشرط مبهم ، لأن المراد دخول ما ، ومؤثر فى الثّانى حيث تطلّق بالدّخول ، فكذلك إذا تضمّن المبتدأ هذا المعنى ، فإن الإتيان مبهم ومؤثر فى ثبوت الدرهم له .

قوله : ﴿ نحو : ما الذى يأتينى له درهم ﴾ ( ٥٤/أ ) مثال ما دخل عليه ما لم يدخل على الشّرط ، لأنّ ما النّافية لا يقع فى الجزاء ؛ لأنّ لها صدر الكلام وللجزاء صدره أيضا ، فلا يتصور اجتماعهما .

ذكر فى بعض شروح الكافية أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ فى ثلاثة مواضع ، اثنان [2] لازمان ، وهما : خبر المبتدأ المتضمّن لحرف الشّرط ، نحو : " من يأتينى فله درهم " وخبر المبتدأ بعد أمّا للتّفصيل نحو : " أما زيد فقائم " .

---

( ١ ) قال الرّضى : ١٠٢/١ " ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببا للثّانى ، بل اللاّزم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشّرط والجزاء ، فمعنى قوله تعالى : " قل إنّ الموت الذى تفرّون منه " الآية ، الملاقاة لازمة للفرار ، وليس الفرار سببا للملاقاة ، وكذا فى قوله تعالى : " وما بكم من نعمة فمن الله " ، كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى ، فلا يغرّنك قول بعضهم : إن الشرط سبب للجزاء " .
وانظر الهمع ٥٦/٢ ، ٥٨ والأشمونى مع حاشية الصبان ٢١٣/١ ، ٢١٤.

( ٢ ) ذكر كل من الرضى فى شرحه للكافية ، والأشمونى والسيوطى فى الهمع موضعين من مواضع دخول الفاء على خبر المبتدأ ، أحدهما واجب وهو بعد أمّا التفصيلية ، والثّانى جائز وهو الصّور المذكورة عند المحشى رحمه الله . .... انظر شرح الوافية نظم الكافية ص ١٧٩ بتحقيق د . موسى بنا ى العليلى والرضى ١٠١/١ ، والهمع ٥٦/٢ ، والأشمونى ٢٢٤/١ .

[ و ][1] واحد غير لازم ، وهو خبر المبتدأ الموصول ، أو النكرة الموصوفة بشرائط :

الأول : أن يكون المبتدأ متضمّنا لمعنى الشّرط[2].

الثانى : أن تكون الصلة[3] أو الصّفة فعلا أو معناه .

الثالث : أن يكون الموصول[4] أو الموصوف شائعا .

الرابع : ألاّ تكون الصّلة أو الصّفة شرطيّة[5].

الخامس : أن يجرى المبتدأ عن حرف يغيّر معنى الابتداء ، نحو: " ليت ولعل " و " كأن ولكن "[6] ، وكذلك جميع نواسخ الابتداء .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٢ ) كقوله تعالى : " وما أصابكم من مصيبة فما كسبت أيدكم " .

( ٣ ) الجملة صلة مثل : " الذى يأتينى فله درهم " . الجملة صفة : " رجل يناقشنى فله جواب " .

( ٤ ) الموصول شائع مثل : " كلّ الذى تفعل فلك أو عليك " . الموصوف شائع مثل " كل امرئ يعمل خيرا فسعيد " .

( ٥ ) قال الصبان فى حاشيته ١/ ٢٢٤ : "فلو كان معه حرف شرط نحو: " الذى إن يأتينى أكرمه مكرم " امتنعت الفاء ؛ لأنها إنما دخلت الخبر لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتف ؛ إذ لا يدخل شرط على شرط ، وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا " .

( ٦ ) استثنى الأشمونى " لكنّ " ، وإنّ وأنّ " عن الحروف التى تغيّر معنى الابتداء ، بحجة أن المحققين أجمعوا على ذلك ، فقال ما نصه : " فإن كان الناسخ إنّ ، وأنّ ، ولكنّ جاز بقاء الفاء نصّ على ذلك فى " إنّ وأنّ " سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد نصّ القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : " إنّ الذين قالوا ربنا الله

كالأفعال النّاقصة وغيرها .

وقال السيرافي : " كلّ جملة يجوز أن يجاب بالفاء ، كقولك : "زيد أبوك فقم إليه " .

وأجاز الأخفش[1] " زيد فمنطلق " مطلقا ، على تقدير كونها زائدة .

وسيبويه لا يجيز زيادتها أصلا ، بل المثال على تقدير : هذا زيد (فهو)[2] منطلق ، والفاء عاطفة جملة على جملة .

(ومما)[3] يجب أن تعلم ، هو أنّ الوصف وصف لما[4] أضيف إليه .

---

= ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " ، " انّ الذين كفروا وماتو وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا "

" إنّ الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم " .

نكتفى بهذا القدر من الآيات على سبيل التمثيل .

وقال أيضا : " ومثال ذلك مع " لكن " قول الشاعر :

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون .

انظر الأشمونى ١ / ٢٢٥ .

فقول المحشى رحمه الله : " ولكن ، وكذلك جميع نواسخ الابتداء فيه

(١) قال السيوطى فى الهمع : ٢ / ٥٩ " وجوّز الأخفش دخولها فى كل خبر ، نحو : " زيد فمنطلق " واستدل له بقوله : :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم .

انظر الأشمونى ١ / ٢٢٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل أيضا ولكن أشير إليه فى الهامش.

(٤) فى ج : بما .

كلّ " ، لأنّه المقصود بالذّات ، و " كل " إنّما جئ به لإحاطة المضاف إليه .

وكذا ( ٥٤/ب) فيما أضيف العدد (إليه خ)[1] كقوله تعالى : " إنّـــى أرى سبع بقرات سمان "[2] .

ويوصف في مثل " غلام زيد " ما هو المقصود ، لأنّ كلاً منهمـــا مقصـــود .

ويدلّ على ما (قلنا)[3] عبارة المالكى حيث قال : "إذا كـــان المبتدأ نكرة موصوفة بأحدهما داخلا عليهما " كل " " . فكأن المبتدأ عنده " رجل " في " كل (رجل)[4] يأتيني فله درهم" ، كما عند المنطقيّين .

وإنّما قلنا : إنّ المبتدأ نكرة مع أنّه مضاف ، لأنّه مضاف إلـــى " رجل " والمضاف إلى النّكرة نكـــرة .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) تمام الآية " إنّى أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبـــع سنبلات خضر وأخريابسات" يوسف ،، ٤٣ .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، وبدونه لا يستقيم المعنى .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

قال الرضى : ١٠٢/١ : " وقد تدخل الفاء على خـــبر كل ، وإن كان مضافا إلى غير موصوف ، نحو : كل رجـــل فله درهم " ، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام " .

وانظر كتاب المقتصـد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١ ، والفوائد ٢٩١/١ .

قوله : ﴿ واعلم أنّه لا وجه لتخصيص ليت ولعل ...[1] . الخ ﴾.

الظاهر أنه تابع صاحب الكشاف[2] ، ولا أعلم أنّهم لم أهملوا فائدة التّخصيص ؟ .

قوله : ﴿ والصحيح عند[3] بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما ﴾.

أى : خبر " أنّ" المفتوحة و " لكنّ " ، فحينئذ أى : فحين إلحاق " أنّ " المفتوحة و " لكن " بـ " ليت ولعل " فى عدم دخول الفاء ، يكون فى قوله : " وليت ولعل " مانعان باتفاق نظر ،أى : فى تخصيصه " ليت ولعل " .

---

(١) تمام الكلام فى ورقة ( ٣٩/أ ) حيث قال : " واعلم أنّه لا وجه لتخصيص " ليت ولعل " بهذا الحكم ،فإن جميع نواسخ الابتداء كأبواب " كان " و " علمت وأعلمت " و " ما " ، و " لا " و " أن المفتوحة مانع بالاتفاق " .
والمحشى رحمه الله تحيّر فى هذه المسألة فلم يعلق عليها بأكثر من هذا .

(٢) فى منعه إدخال الفاء على خبر " ليت ولعلّ " إذا كان اسماهما موصولا صلته فعل أو ظرف أو نكرة صفتها فعل أو ظرف ، فلا يقال : ليت الذى فى الدار لو يأتينى فله درهم .
قال الزمخشرى فى كتاب المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٣٢٤ بتحقيق د . كاظم بحر مرجان :
" اعلم أن " ليت ولعل " يزيلان معنى الابتداء ؛ لأنهما يتضمنان معنى الفعل ، ألا ترى أن " ليت " للتمنى و " لعل " للترجى والشّرط والجزاء يكون لما صدر الكلام كالاستفهام ، فكما لا يجوز أن تقول : " ضربت من يأتك تأته " ، كذلك لا يجوز أن تقول " ليت الذى فى الدار فمكرم " فتدخل الفاء الذى يؤذن بمعنى الجزاء مع إخراج الذى عن الابتداء " .

(٣) هم سيبويه ومن تابعه .

هذا ،، ولا يخفى عليك أنّه مكرّر ، لأنّه ذكر هذا النظر من قبل . وصحح بعضهم الضّمير فى خبرهما ، أى : " ليت ولعل " وهو أولى من الأول ، يدلّ عليه ما وجد فى بعض نسخ الشّروح ، وهو : " اعلم أنّ بعضهم جوّز دخول الفاء على خبر " ليت ولعلّ "[1] ، وحينئذ يكون فى قوله : و"ليت ولعلّ " مانعان باتفاق" نظر .

ووجهه ظاهر . وأنت خبير بما فى إرجاع الضّمير فى خبرهما إلى " ليت ولعل " من ( ٥٥/أ ) الركاكة فى التركيب .

قوله : ﴿ وإذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل ﴾ .[2]

أى : طالب الهلال ( الهلال هو أو هذا )[3]

وقيل : هو الرافع صوته عند رؤية الهلال : الهلال ، أى : هو أو هذا الهلال ، والقرينة هى حال ترائى النّاس الهلال .

وذكر المصّنف فى شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون التّقدير : الهلال هذا[4] .

هذا

---

(١) فى ج : لعلّ وليت ، بتقديم لعلّ .

(٢) تكملة كلام الشارح فى ورقة ( ٣٩/ب ) حيث قال : " وقد يحذف المبتدأ على الجواز إذا وجدت قرينة تدل عليه ، كقول المستهل الهلال والله ، أى : هو الهلال " .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٤) تقدير المحشى هذا الذى أسنده إلى المصّنف عليهما رحمة الله ، يحتمل أن يوجد فى نسخة أخرى ، أما المذكور فى الإيضاح على شرحه للمفصل ١٩٣/١ بتحقيق د . موسى بناى العليلى غير هذا ، فيقول ما نصه : " فمن حذف المبتدأ إذا قامت

ليكون من باب حذف الخبر ، لكن الأول [١] لكثرته أولى .

قوله : ﴿ ميل [٢] قولك : خرجت فإذا السّبع ﴾.

فى " إذا " هذه ثلاثة أقوال :

الأول [٣] : أنّها حرف معناها المفاجأة ، فعلى هذا لا بد للمبتدأ الذى بعدها من خبر .

الثانى [٤] : أنّها ظرف زمان [٥] ، فلا بدّ من خبر أيضا .

الثالث [٦] : أنّها ظرف مكان [٧] ، فلا تفتقر إلى الخبر ، بل هى خبر وما بعدها مبتدأ .

---

عليه القرينة قول المستهلّ : الهلال والله ، وذلك عند تراءى الناس الهلال وشبهه " .

وقد نصّ الجامى فى الفوائد ١/ ٢٩٤ أن هذا المثال ليس من باب حذف الخبر بتقدير : الهلال هذا ؛ لأن مقصود المستهل تعيين شئ والحكم عليه بالهلالية بواسطة الإشارة ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه ، " بتصرف " .

(١) هو أن يكون المثال من قبيل حذف المبتدأ .

(٢) أى : حذف خبر المبتدأ جوازا مع وجود قرينة .

(٣) (٤) (٦) كتبت بالأرقام بدلا من الحروف فى الأصل .

(٥) قاله الزجاج ، فعلى هذا يجوز أن يكون فى قولك : فإذا السّبع خبرا عما بعدها ، بتقدير مضاف ، أى : فإذا حصول السبع أى : ففى ذلك الوقت حصوله ، وإليه ذهب ابن الحاجب أيضا ، إلا أنه على رأيه يجعل " إذا " مفعولا به لفاجأت تقديره ؛ ففاجأت وقت وجود السّبع بالباب .

(٧) هو المنقول عن المبرد وعليه أكثر المتأخرين ، فيكون " السبع" مبتدأ و " إذا " الخبر قد تقدم ، ويتعلق الظرف حينئذ باستقر محذوف . انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٤ .

وأما الفاء التى قبلها ، فنقل عن الزيادى أنّها جواب شرط[1] مقدّر .

وقال المازنى : هى[2] زائدة ، وليس بشئ ، لأنّه لا يجوز حذفها .

وقال المبرد : هى للعطف[3] حملا على المعنى ، أى : خرجت ففاجأت ، وهو قريب .

قوله : « أحدها[4] : بعد " لولا " الامتناعية » .

فى ارتفاع الاسم بعدها ثلاثة أقوال :

قال الفراء : إنّه مرتفع[5] بها . وقال الكوفيون بفعل[6] محذوف .

---

(١) انظر الرضى ١/١٠٤ .

(٢) انظر الرضى الموضع السابق .

(٣) هذا القول الذى أسنده المحشى للمبرد ، الظاهر أنه لغيره قال الرضى : ١/١٠٤ " وقال أبو بكر مبرمان : هى للعطف حصلا على المعنى ، أى : خرجت ففاجأت كذا ، وهو قريب " .

(٤) أى : أحد المواضع الأربعة التى يحذف فيها الخبر وجوبا لقيام قرينة .

(٥) قال السيوطى فى الهمع ٢/٤٣ بتحقيق د . عبد العال سالم وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد " لولا " ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها ، لاستغنائه بها ، كما يرتفع بالفعل الفاعل . وردّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم" . انظر الرضى ١/١٠٤ .

(٦) قال المرادى فى الجنى الدانى ص ٥٤٤ بتحقيق طه محسن : " وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد " لولا " ليس بمبتدأ . ثم اختلفوا ، فقال الكسائى : مرفوع بفعل مقدّره تقديره : لولا وجد زيد .
وقال بعضهم : هو مرفوع بـ " لولا " ، لنيابتها مناب لو لم يوجد ، حكاه الفراء عن بعضهم . وردّه بأنّك تقول : " لولا زيد لا عمرو لأتيتك " ، ولا يعطف بـ " لا " بعد النّفى . وقال الفراء : هو مرفوع بـ " لولا " نفسها ، لا لنيابتها مناب لو لم يوجد " .

والقول الثالث هو المذكور[1] في الكتاب .

قوله[2] : ﴿ وفيه نظر ﴾ . والجواب أن الحذف إنما التزم إذا لم يكن خاصا ، أما إذا كان خاصا فلا كلام في عدم حذفه ، إلا [ ٥٥/ب ] أنا لم نقيّد حذفه بكونه عاما تعويلا على المثال .

قوله[3] : ﴿ كقول[4] الشافعي :

ولولا الشعر بالعلماء يزرى ... لكنت اليوم أشعر لبيد ﴾ .

---

(١) قال الرضي : ١٠٤/١ " فقال البصريّون : الاسم المرفوع بعده مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب " لولا " خبره كما مرّ في " أما زيد فقائم " ، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في " لولا عليّ لهلك عمر " ، فخبره محذوف وجوبا ، لحصول شرطي وجوب الحذف :
أحدهما : القرينة الدالة على الخبر المعيّن ، وهي لفظة لولا ؛ إذ هي موضوعة لتدلّ على انتفاء الملزوم ، فـ " لولا " دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها " موجود " ، لا " قائم " ولا "قاعد" ولا غير ذلك من أنواع الخبر .
والثاني : اللفظ السّاد مسدّ الخبر ، وهو جواب " لو " .
انظر الرضي ١٠٤/١ ، والهمع ٤٣/٢ ، والإنصاف ٧٠/١ ، ١٨ .

(٢) أي : في قول الشارح : إنّه وجب حذف الخبر ؛ لأنّ " لولا " التزم أيضا في موضع الخبر . والمحشي رحمه الله يوضح هذا الكلام.

(٣) يعني : قول الشارح رحمه الله إن " لولا " قد يكون خاصّا وحينئذ لا يدلّ على خبر المبتدأ مثلَ ذلك بقول الشافعي .

(٤) هو محمد بن إدريس رضي الله عنه ، أحد الأئمة الأربعة المشهورين البيت من الوافر ، ومذكور في ديوان الإمام الشافعي ص٣٩ - ٤٠ .
وبعده :
وأشجعَ في الوغى من كل ليث ... وآل مهلّب وبني يزيد
ولولا خشية الرحمن ربي ... حسبت الناس كلهم عبيدي .

" يزرى " من قولهم : أزريت به إذا قصّرت به .

ولبيد : [1] اسم شاعر مشهور بالفصاحة .

يقول : لولا الشّعر يقصّر بالعلماء ، أى : ينقص قدرهم ، لكنت اليوم أشعر من لبيد .... وتركيبه ظاهر .

والاستشهاد : أنّه لم يحذف الخبر ، لعدم دلالة " لولا " عليه لخصوصيته [2] هو يزرى .

وأجيب بأنّ " يزرى " حال من الخبر المحذوف ، وليس بخبر ، لأنه وإن صلح للخبرية ، إلاّ أنا قدّرنا الخبر ، لئلا تنخرم القاعدة .

قوله : [3] ( ليدخل فيه مثل : ضربى زيدا قائما ) .

---

( ١ ) هو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك العامرى ، أحد فحول الشّعراء المخضرمين الذين عاشوا فى الفترتين الجاهلية والإسلام ، قدم على النّبى صلّى اللّه عليه وسلّم سنة وفد قومه بنو جعفر بن كلاب ، فأسلم وحسن إسلامه ، ولمّا أسلم مع قومه قدم الكوفة فأقام بها إلى أن جاءته منيته سنة ٤١ عن عمر يقارب ١٥٧ سنة .
انظر ترجمته فى الخزانة ٣٢٧/١ .

( ٢ ) فى ج : بخصوصيته .

( ٣ ) هذا تعليل من الشّارح لكلام سابق مجمله : أنّ الموضع الثّانى من مواضع وجوب حذف الخبر يكون مع كلّ مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل ، أو المفعول ، أو اليهما معا ، مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل ، مضافا إلى المصدر المذكور بعده الحال ، " بتصرف " .
ثم قال بعد ذكره لأمثلة ما تقدم يعلق على كلمة " منسوب " : "وإنّما لم نقل مضافا بل منسوبا ، ليدخل فيه مثل : " ضربى زيدا قائما" فإنه ليس بمضاف إليهما بل منسوب إليهما " . انظر ورقة ( ٤٠/أ ) .

فى هذه المسألة ثلاث مذاهـــب :

الأول [١] : وهو للبصرية : ما ذكره الشارح .

الثانى [٢] :: للكوفية : أنّ التّقدير : ضربى زيدا قائما حاصل ، فيجعلون " قائما " معمولا لضربى [٣] ، ومن تتعتــه .

والثالث [٤] :: وهو ما اختاره الأعلم [٥] ، " أن التقدير : " ضربت زيدا قائما " ، و"ضربى" نائب مناب الفعل ، فاستثقلت الجملة به وفاعلــه كما فى " أقائم الزيدان " ؟ فلا يكون من باب حذف الخبر .

---

( ١ ) كتب بالرقم بدلا من الحروف فى الأصــل .

( ٢ ) كذلك كتب بالرقم فى الأصل بدلا من الحروف .

قال الرضى ١/ ١٠٥ : " وذهب البصريّون إلى أنّه حال مـــن معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل فى الحال محذوف أى : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما " .

وقال الجامى فى الفوائد ١/ ٢٩٦ : " فذهب البصريّون إلـــى تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، فحذف " حاصل" كما يحذف متعلقات الظرف ، نحو : " زيد عندك " ، فبقـــى "إذا كان " ، ثم حذف "إذا " مع شرطه العامل فى الحال ، وأقيم الحال مقام الظرف ؛ لأنّ فى الحال معنى الظرفية ، فالحال قائم مقام الظّرف القائم مقام الخبر ، فيكون الحال قائما مقام الخبر " .

الآن الرضى يرى فى هذا تكليفا من حيث الحذف المتكرر .

( ٣ ) فى ج : بضربــى .

وقال الرّضى : ١/ ١٠٥ " وذهب الكوفيون إلى أن نحو" قائمــا" حال من معمول المصدر لفظا ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدّر بعد الحال وجوبا ، أى : ضربى زيدا قائما حاصل " .... انظر الرضى ١/ ١٠٥ ، ١٠٦ ، والهمع ٢/ ٤٤ ، ٤٥ ، والأشمونى ١/ ٢١٧ ، والفوائد ١/ ٢٩٦ .

( ٤ ) كتب بالرقم بدلا من الحروف فى الأصــل .

( ٥ ) هو أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم ، ولد ـــــــ

وهذان التّقديران فاسدان ، لانتفاء ما التزم فى موضع الخبر ، ومنع كون " ضربى " كلاما : كـ" أقائم الزيدان " ؟ .

قوله : ﴿ وقائما منصوب بأنه حال [1] ﴾ .

أى : من فاعل " كان " [2] ، ولا يجوز أن يكون حالا من [3] " زيد " ولا من الياء ، وإلّا لكان العامل فيه " ضربى " ، فكان من صلته [4] ، فلا يصحّ أن يسدّ [5] مسدّ خبره .

فكما أنّ الخبر يلزم أن يكون غير المبتدأ ، فكذلك ما يسدّ مسدّه فيبقى المبتدأ بلا خبر ولا ما يسد مسدّه ( ٥٦/أ ) .

---

= بشنتمرية فى غربى الأندلس ، ونشأ بها ، ثم ارتحل إلى قرطبة لتلقى العلم فيها ، فأخذ عن الإقليلى وغيره من علماء العربية حتى عمت شهرته الآفاق ، وكان أديبا ممتازا ، لذلك يظهر الطابع الأدبى فى تآليفه ، كفّ بصره فى آخر حياته . توفى بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ .
من آثاره : شرح شواهد سيبويه ، وشرح الجمل الزجاجى وشرح شواهد الجمل ، وديوان زهير . انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٢/٣٥٦ ، ونشأة النحو ١٩٥

( ١ ) تقديره : ضربى زيدا حاصل أو حصل إذا كان قائما ، فكان هو العامل حينئذ فى الحال ، وهذا الذى يوضحه العكبرى رحمه الله .
( ٢ ) على رأى جمهور البصريين .
( ٣ ) كما يقول الكوفيون .
( ٤ ) أى : فلو كان العامل فى الحال هو المصدر ، لكان الحال من متعلّقات المصدر .
( ٥ ) لأنّ مقام الخبر عندهم بعد الحال ، ولا نجد بعد الحال لفظا يقع موقع الخبر ، مع أنّه سبق أنّ الخبر يحذف وجوبا فى حالة ما إذا وجد ما يسدّ مسدّه من اللّفظ .

قوله : ﴿ وإلّا لجاز تصريفه[1] ﴾ ولو جاز ، لجاز وقوعه ، والحال أنهم لا يجيزون " ضربى زيدا غلامك " .

قوله : ﴿ وحذف خبر المبتدأ وهو " حاصل "[2] ﴾ .

قال الحديثى : " ليس المراد بالخبر المحذوف هنا " حاصل" وإن أشعر به لفظ الحاجى ؛ لأنّ حذفه معلوم من حيث إنه متعلّق الظرف ، بل المراد بالمحذوف : هو الظرف " .

وعليه صاحب[3] الهادى حيث قال : " والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى الفعل والفاعل " .

وصاحب اللّباب[4] حيث قال : والخبر فى ( هذه )[5] المسائل هو الظرف المحذوف المضاف إلى ما عمل فى الحال ، سدا بالحال مسدّه ، وهو منصوب المحل فى جميعها ، إلا فيما هو مصدّر بما المصدرية المقدّر بالزّمان ، فإنّ الزّمان فيه مرفوع المحلّ . فعلى هذا يكون فى قوله : " وهو حاصل " تسامح .

---

( ١ ) أى : لم يجز أن يكون " قائما " خبر كان فى هذا التقدير . وهذا الذى يقول فيه المحشى رحمه الله : ولو جاز ، لجاز وقوعه .

( ٢ ) يعنى : من التقدير الذى ذهب إليه جمهور البصريين .

( ٣ ) هو محمد بن سفيان القيروانى .

( ٤ ) هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، أحد علماء النحو فى عصره ، وله آثار فيه ، منها : اللباب فى علم الإعراب ، وشرح المصباح للمطرزى ، ورسالة فى الجملة الخبرية وغير ذلك . توفى رحمه الله سنة ٦٨٤ هـ .
انظر ترجمته فى الأعلام ٧ /٢٥٩ ، وبغية الوعاة ١ /٢١٩ ، وبروكلمان ٥/٢٦٩

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .
وقد تناول المحشى رحمه الله نصّ اللّبات بتصرف ، وإليك

قوله : ﴿ لأن الدّال على الدّال على الشئ ، دالّ على ذلك الشئ ﴾ (١) .

هذا على تقدير جعل الخبر حاصلا ، أمّا إذا جعل الظرف فلاحاجة إليه .

---

= النّص من كتاب لباب الإعراب ص ١٨٠ ، ١٨١ بتحقيق الطالب بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، قال الإسفراييني : " والخبر في هذه المسائل هو الظرف المضاف إلى ما عمل في الحال المحذوف ، سدا بالحال مسدّه . ومذهب الكوفيين يخرج الكلام عما هو المقصود ؛ إذ المقصود أن وقوع الحذف إنما هو في هذه الحال ، وتقديرهم يفيد أن الحذف الواقع في هذه الحال واقع ، وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال . وأيضا على تقديرهم لا يكون الحال في موقع الخبر ، بل هو من تتمة المبتدأ ، فلا يلزم حذف الخبر ، يدل عليه جواز " ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا " . ومن زعم أنه مبتدأ بمنزلة الجملة الفعلية : ك " أقائم الزيدان " يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سننه الموضوع هو لأجله ، والزّمان المقدّر منصوب المحلّ ، بدليل قولهم : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " بالنّصب . ويجوز فيما هو مصدّر به ( ما ) المصدرية أن يقدّر بالزّمان ، فيكون المحذوف مرفوع المحلّ ، يدلّ على صحّة مجئ " أخطب ما يكون الأمير قائما يوم الجمعة " بالرفع مسموعا " .

(١) هذا تعليل لكلام سابق ، قال الشارح في ورقة ( ٤٠/أ ) : "وإنما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشّرطين ؛ لأنّ قائما يدل على لفظ " ( إذا كان " ، لدلالة المعمول على العامل ، كدلالة الحال على الظرف . وإذا كان يدلّ على الخبر كدلالة الظرف على متعلّقه العامّ فـ " قائما " يدل على الخبر ؛ لأنّ الدّال على الشّئ دال على ذلك الشئ ؛ ولأنّ غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ".

ومثال الثانى [١] : " أكثر شربى السويق ملتوتا " ، والكلام على هـذه المسألة كما ذكرناه ، إلاّ أنّ المبتدأ هنا ليس بمصدر ، لكنه مضاف إلـى المصـدر .

وقولهم : " أخطب ما يكون الأمير قائما كالتى قبلها ، إلاّ أنّ فيها وجهين من التقدير :

أحدهما : تقدير " ما يكون " بمعنى الكون ، والمراد بكون الأمـير (٥٦/ب) وجوده مبالغة ، فيكون الخبر ظرفا [٢] متعلّقا بالمحذوف فـى موضع النصب ، كما فى المسائل الماضية ، بدليل أنه حكى عن العرب : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ، بنصب يوم الجمعة .

والثانى : أن يجعل ( ما ) [٣] زمانية ، ويكون " ما يكون " بمعنى الزمان [٤] فـ " إذا " فى موضع الرفع خبرا عن المبتدأ من غير تعلّق [٥] بالمحذوف ، وعند بعضهم جاز هذا فى الكل ، فافهمه ، فإنّه لا يقصد إليه قاصـد ولا يعرفه الآواحد بعد واحد .

---

( ١ ) وهو الذى يكون المبتدأ فيه اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور .

( ٢ ) فى الأصل : الظرف ، بالألف واللام .
والخبر الظرف هو " إذا " ، تعلق باستقرار محذوف فى موضـع النّصب مثله تماما " يوم الجمعة " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـل .

( ٤ ) يعنى : بعد تأويله بمصدر ؛ لأن المصدر يستعار للزمان علـى تقدير حذف مضاف فيكون تقدير الكلام : أخطب الأوقات الـتى يكون الأمير فيها خطيبا إذا كان قائما " .
انظر المفصل لابن يعيش ١/٧٩ ، والهمع ٢/٤٧ ، ٤٨ ، والرضى ١/١٠٧ .

( ٥ ) فى ج : بمحـذوف .

( قولـــه ) : (١) تقديره (٢) : كل رجل وضيعته مقرونـــان .

قيل عليه : ليس في هذا التقدير لفظ يسدّ مسدّ الخبر ؛ لأنّ الخبر مثنّى ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يقوم مقام الخبر فكيف حذف وجوبـــا ؟ .

أجيب بأن المعطوف واقع موقع خبر الأوّل ، ويلزم أيضا أن يكـــون واقعا موقع خبر نفسه ؛ لأن خبره لا ينفك عن خبر الأول ، للزوم الـــذى بينهمـــا .

وقيل : إنّه ليس هنا خبر محذوف ؛ لأنّ هذه الواو بمعنى " مـــع " ، فكما أنّك إذا ذكرت " مع " لم يحتج إلى الخبر ، فكذلك الواو التى بمعناها وهو ضعيف ؛ لأنّ " مع " ظرف ، فيصح أن يكون خبرا ، بخلاف الـــواو فإنها حرف .

والضيعة هنا : الحرفة ، كأنّه يضيّع أمور الأجل تعاطيه حرفتـــــه وانحرافه ( إليها ) (٣) ؛ ولأنّها إن تركت ضاعـت .

ولا يجوز أن تكون الضيعة ( هنا ) (٤) الموضع ( ٥٧/أ ) ؛ لأنّ كلّ " رجل " للعموم ، وليس كل رجـل له ضيعة ، ولا يكاد واحد (٥) يخلو عـن حرفـــة .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : تقدير المثال الثّالث ، وهو الذى يقع بعد " كل " مبتدأ عطف عليه بالواو التى بمعنى " مع " ، فيكون خبره أيضا محذوفا وجوبا .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـــل .

( ٥ ) فى ج : أحـــد .

قوله : ﴿ خبر إن وأخواتها [1] ... الخ ﴾ .

فإن قلت : لم لم يذكر اسم " كان " مع أنه من المرفوعات ؟ .

قلت : لأنّه عنده فاعل [2] ، وإذا لم يذكره في الملحقات . وفيه نظر ، لاختصاصه بأحكام لا تكون في الفاعل .

منها : أن الفعل يتّم مع فاعله ، ولا كذلك " كان " النّاقصة ( ولذلك سمّيت ناقصة .

ومنها : أنّ الفاعل يقام مقامه المفعول [3] ، ولا كذلك اسم كان ؛ لأنّه لا يقال : " كين قائم " .

وأجيب بأنّه قد ذكر ضمنا في قوله : اسم " ما ولا " المشبهتين بـ ليس وهو أيضا ضعيف .

واعلم أنّ ارتفاع خبر " إن " عند أصحابنا [4] بالحرف ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفا به في قولك : " زيد أخوك " ، ولا عمل للحرف فيه ولكل منهما دلائل تطلب في [5] المطولات .

---

( ١ ) هذا نصّ المصنّف رحمه الله ، تمامه : " خبر إنّ وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف ، مثل : إن زيدا قائم " .
والمحشي رحمه الله يسأل ويرد على هذا السؤال .

( ٢ ) قال الرضي ٢ / ١٩ : " إنّما كان المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال ؛ لأنّ اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ؛ لأنّ الكائن في قولك : كان زيد قائما ، قيام زيد " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . وفي ج : مقام المفعول .

( ٤ ) يعني بهم : البصريين .

( ٥ ) في الأصل : من .

قد عقد ابن الأنباري مسألة خاصة لبيان دلائل الطرفين ، وهي ـــ

. . . . . .

---

المسألة ٢٢ ، ١/ ١٧٦ ، ١٧٨ . إليك موجزها بتصرف .

" أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنّما نصبته ؛ لأنّها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه ؛ لأنّ الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول . والذي يدلّ على ضعف عمل هذه الأحرف أيضا ، أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، كقول الشاعر :

لا تتركنّي فيهم شطيرا إنّي إذن أهلك أو أطيرا

فنصب " أهلك وأطيرا " بإذن .

ودليل ثالث ، هو أنه إذا اعترض على هذه الأحرف بأدنى شيء بطل عملها ، واكتفي به ، مثال ذلك قولهم : إن بك يكفل زيد ، وروى : إن بك زيد مأخوذ ، فلم تعمل " إن " لضعفها فدلّ على ما قلناه .

وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر ؛ لأنها قويت مشابهتها للفعل ، فأشبهته لفظا ومعنى من خمسة أوجه :

الأول : أنّها على وزن الفعل .

الثاني : أنّها مبنيّة على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح .

والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم .

والرابع : أنها تدخل نون الوقاية نحو : انني ، وكأنني ، كما تدخل على الفعل نحو : أعطاني وأكرمني .

والخامس : أنّ فيها معنى الفعل ، فمعنى " إنّ وأنّ " : حققت ومعنى " كأن " شبهت وهكذا ، فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن تكون لها مرفوع ومنصوب ، فيكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب

قولـه : (١) ﴿ خـــبر لا التي لنفـي الجنـــس ﴾ .

اتفقوا على أنّ (لفظة)(٢) " لا " هذه تعمل النصب في الاسم الذي يليها .

ثم اختلفوا في رفع الخبر ، فقيل : إنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبـــل دخول (لفظ)(٣) " لا "، وهو قول سيبويه ، فعنده هي مع اسمها فـــي محلّ الرّفع بأنـه(٤) مبتدأ ، وما بعدها خبر المبتدأ .

---

= مشبها بالمفعول ، ولأجل فرعية " إنّ " على الفعل قدّم المنصوب على المرفوع ، أولأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ليعلم أنها حـــروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعـالا .

انظر الأشموني ١ / ٢٦٩ ، وكتاب المقتصد شرح الإيضاح ٤٤٣/١ والهمع ٢ / ١٤٨ .

(١) يوضح الشارح رحمه الله قول المصنّف في تعريف خبر إن وأخواتها " هو المسند . . الخ ". بقوله : " فقوله المسند : شامل لخبر كان ، وخبر المبتدأ ، وخبر لا التي لنفي الجنس ، وخبر مـــا ولا بمعنى ليس وغيرها " .

انظر الوافية شرح الكافية ( ٤٠/ب ، ٤١/أ ) .

والمحشي رحمه الله يعلق على خبر لا التي لنفي الجنس ويذكـــر خلاف العلماء فيها .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

(٤) في ج : بأنهـــا .

وذهب الأخفش ، والمبرد ، والزمخشرى ، وابن الحاجب إلى أنّه مرفوع بها .[1]

ودلائل الجانبين مذكور فى المطولات ، فليطالع ثمّت .

قوله : [2]﴿ إنّما أورد هـذا المثـال ... الخ ﴾.

ذكر الشارح فائدة إيراد هذا المثال ، ولم يذكر فائدة لفظ[3] " فيها " وهى : أنّه لو قال : ( ٥٧/ب ) " لا غلام رجل ظريف " ، لكذبت القضية ، لأنّه يلزم ألّا يكون غلام أحد[4] ظريفا ، وهو محال ، لعدم الاطّلاع عليه ، فإذا قيّد " فيها " استقام المعنى .

---

( ١ ) قال السيوطى فى الهمع ٢/٢٠٢ : " والإجماع على أن " لا " هى الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأمّا فى التّركيب ، فكذلك عند الأخفش ، والمازنى ، والمبرد ، والسيرافى ، وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى " إن " .

وقيل : إنّها لم تعمل فيه شيئا ، بل " لا " مع النكرة فى موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ ، وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه " .

انظر الرضى ١/١١١ .

( ٢ ) الإشارة بهذا المثال راجعة إلى قوله : " لا غلام رجل ظريف فيها " ، وتمام كلامه " إنما أورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور ، وهو : لا رجل ظريف ، لئلا يتوهم أن الظريف صفة لرجل " .

انظر الوافية شرح الكافية ورقة ( ٤١/ب ) .

والمحشى رحمه الله يعلق على ذلك تعليقا جميلا .

( ٣ ) فى ج : لفظا .

( ٤ ) فى ج : رجل .

قوله : (١) ﴿ إذا كان الخبر عاما كالموجود ﴾ أمّا إذا أريد به خبر خاص فلا بدّ من ذكره نحو " لا رجل في الدار " .

والاسم المستثنى في " لا إله إلاّ اللّه " ، " ولا سيف إلاّ ذو(٢) الفقار " .

---

(١) هنا يريد أن يوضّح لنا حكم خبر " لا " من حيث الحذف وعدمه فيقول : يجوز حذفه كثيرا بشرط أن يعلم ، وأن يكون عاما وذلك في لغة الحجازيين ، لأن " لا " وما دخلت عليه بمثابة جواب استفهام عام ، فيناسب مثل هذا المقام الحذف والاختصار ويرى الزمخشري أن بني تميم لا يثبتون في كلامهم أصلا ، نحو " لا ضير " و " لا عدوى ولا طيرة " .

وقد أنكر ابن مالك ذلك ، بحجة أن حذف خبر لا دليل يدل عليه يلزم منه عدم الفائدة .... أمّا إذا لم يعلم الخبر ، لا عن طريق قرينة حالية أو مقالية ، فإنّه لا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن أن يجب نحو : " لا أحد أغير من اللّه " .

انظر الرضي ١١٢/١ ، والمفصل للزمخشري ص ٢٩ ، والهمع ٢٠٢/٢ ، والفوائد ٣٠٢/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الرجز ، وعجزه ... قوله :

ولا فتى الاّ علـــى " .

قال أبو الفداء نقلا عن الحسن بن عرفه : " حدثني عمارة بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي ، عن أبي جعفر محمد بن علي قال : نادى مناد يوم بدر يقال له رضوان ، وذكر الرجز . قال الأصمعي : رأيته مع الرّشيد وقد دفعه إلى يزيد بن مزيد الشيباني لمحاربة الوليد بن طريف وقال له : سوف تنتصر عليه وقد انتصر .

انظر البداية والنهاية ٢٢٤/٧ مكتبة المعارف بيروت ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٧/١ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص١٨٣ .

قال في اللسان مادة ( ف ق ر ) وفي الحديث :

" ولا فتى إلّا علىّ " ، لا يصح أن يكون خبرا ، بل هو بدل عن محلّ لا إله ، والخبر محذوف ؛ لأنّه معرفة ، ولا تعمل فى المعارف ، ولأنّه لا يخبر عن العام بالخاص ؛ ولأنّه مستثنى عن مذكور ، فلا يصحّ جعله خبرا عنه ، لأنّ إخراجه يدل على المغايرة ، وجعله خبرا على عدمها ؛ لأنّه صفة قائمة بالمخبر عنه .

وذو الفقار : كان لمنبّه بن الحجاج ، أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلّم يوم بدر .

وقيل : ذو الفقار والصّمصام سيفان صنعا من حديدة وجدت تحت الكعبة ، وكانت الصمصام لـ عمرو بن معدى كرب ، ثمّ وهبها لـ خالد ابن سعيد (١) بن العاص ، لنعمة كانت عليه .

قوله : ـ﴿ ويمكن أن يقال : إن مراد بنى تميم أنّه لا يجوز إثبات الخبر أصلا ﴾ـ .(٢)

---

= كان اسم سيف النّبى صلى الله عليه وسلّم ذو الفقار ، شبهوا تلك الحزوز بالفقار .
قال أبو العباس : سمى سيف النّبى صلى الله عليه وسلّم ذو الفقار ؛ لأنّه كانت فيه حفر صغار حسان .

(١) خالد بن سعيد بن العاص ، من بنى عبد شمس بن عبد مناف صحابى جليل من الولاة الغزاة ، أسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو سرّا ، ثم هاجر إلى الحبشة بعد أن أوذ واكثيرا فى سبيل الله ، وحضر فتح مكة ، ثم وقعة تبوك ، واستشهد فى وقعة مرج الصفر سنة ١٤ هـ . انظر الأعلام ٢/٣٣٦ .

(٢) قال الشارح فى ورقة ( ٤١/ب ) : " أى : وبنو تميم لا يثبتون =

أى : سواء كان عاما أو خاصا ، بخلاف الأول ؛ لأنه مقيد بالعموم.

قوله : ﴿ اسم ما ولا المشبّهين بليس ﴾.(١)

اعلم أنّ المصنّف أخلّ بذكر اسم لات "، وهو جدير (به)(٢) ؛ لأنه ثابت فى التّنزيل .... قال الله تعالى : " ولات حين مناص ".(٣)

وقد اختلف فيها على سبعة أقوال :

---

= خبر " لا " هذه ، أى : لا يظهرونه إذا كان عاما ، لحصول العلم به ، فإذا قالوا : " لا رجل أفضل منك " نصبوا" أفضلَ على الصفة ، فيكون الخبر محذوفا وهو العام ، كالموجود وغيره ويعلم من قولنا إذا كان عاما : أنه إذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه ، لكون الخبر مخصوصا بالظرف .

ويمكن أن يقال : إن مراد بنى تميم : أنه لا يجوز إثبات الخبر أصلا ، وتوجيهه أن قولنا : " لا رجل " مثلا إذا دلّ على عدم الحصول مطلقا ، دل على عدم الحصول فى الدار ، لاستلزام نفى العام نفى الخاص " .

( ١ ) هذا نصّ المصنّف رحمه الله ، تمامه " اسم ما ولا المشبّهتين بليس : هو المسند إليه بعد دخولهما ، مثل " مازيد قائما" و"لا رجل أفضل منك " ، وهو فى " لا " شاذ " .
انظر الموضع السابق .
يعلق المحشى رحمه الله على تعريف المصنّف بأنه غير جامع بحيث لم يذكر اسم " لات " . ثم يذكر الأقوال الواردة فيها .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) تمام الآية " كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص " ص ،، ٣ .

(أحدها)[1] للبصريين (٥٨/أ) ج: أنها المشبهة بـ ليس ، واسمهـا محذوف ، وحين مناص : خبرها . أى : ليس الحين (حين)[2] مناص أى : فرار .

والثانى[3] للكوفيين : أنها النّافية للجنس ، زيدت عليها التّاء .

وثالثها[4] لأبى عبيد : أن التّاء متّصلة بـ " حين "، وهى النّافية للجنس؛ لأنّها كانت فى مصحف عثمان بن عفان (رضى الله عنه)[5] متّصلة بها .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش . وهو مذهب سيبويه ومن وافقه . انظر الكتاب ١/ ٢٨ .
قال المرادى فى الجنى الدانى ص ٤٥٥ : " وقد يحذف خبرها ويبقى الاسم ، كقراءة بعضهم " ولات حين مناص " بالرفع - وهى قراءة عيس بن عمر - والتقدير : ولات حين مناص حينا لهم " .
انظر الهمع ٢/ ١٢٠ ، ١٢٥ .

(٣) فى ج : كتب بالرقم بدلا من الحروف . وهو مذهب الأخفش فيعرب " حين مناص " اسما لها ، والخبر محذوف تقديره : لهم مثل سيبويه فى إعرابه .

(٤) فى ج : كتب بالرقم بدلا من الحروف .
وفى المخطوطتين لأبى عبيدة ، ولعله لأبى عبيد القاسم بن سلام الخراسانى الأنصارى مولاهم البغدادى صاحب التصانيف فى القراءات ، والحديث ، والفقه ، واللغة ، وله اختيار فى القراءة وافق فيه العربية والأثر . توفى بمكة سنة ٢٢٤ هـ .
انظر طبقات القراء ٢/ ١٧ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ج . وإلى هذا القول ذهب

ورابعها للأخفش : أنّها غير[1] عاملة ، والنّصب بعدها بإضمار فعل أى : ولات أرى حين مناص .

وخامسها : أنّها ليس[2] ، قلبوا ياءها ألفا ، وأبدلوا من سينها تاء .

وسادسها : أنّها فعل[3] ك " مات " .

وسابعها : أنّها حرف[4] جرّ ، وهو غريب .

---

= ابن الطراوة .

قال المرادى فى الجنى الدانى ص ٤٥٢ : " وذهب ابن الطّراوة إلى أنّ التّاء متّصلة بالحين الذى بعدها ، لا بها . وهو مذهب أبى عبيد .

قال : ولم نجد فى كلام العرب " لات " وذكر أنّ التّاء فى الأمام متّصلة بـ " حين " ، كتبت : لا تحين مناص " .

وقال الزمخشرى فى الكشاف ٣/٣٥٩ ط دار الباز : " " ولات" هى لا المشبهه بـ " ليس" زيدت عليها تاء التّأنيث كما زيدت على ربّ ، وثم للتّوكيد ، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل الاّ على الأحيان ، ولم يبرز إلاّ أحد مقتضيها ، إمّا الاسم وإمّا الخبر وامتنع بروزهما جميعا ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه " .

وقال أيضا معلّقا على قول أبى عبيد : " وأمّا قول أبى عبيد أنّ التّاء داخلة على حين ، فلا وجه له ، واستشهاده بأنّ التاء ملتزقة فى الأمام لا متشبّث به ، فكم وقعت فى المصحف أشياء خارجة عن القياس الخط " .

وانظر الجنى الدانى الموضع السابق .

(١) راجع الجنى الدانى ص ٤٥٤ .

(٢) هو قول ابن أبى الرّبيع ، انظر الموضع السابق .

(٣) هو قول السيرافى ، نقله عن صاحب البسيط ، تقديره : ولات أراه حين مناص . انظر الهمع ٢/١٢٣ .

(٤) تخفيف أسماء الزمان ، قاله الفراء . انظر الهمع ٢/١٢٤ .

وقد نقصت " لات " عن لا بوجهـــين :

أحدهما : أنهم لم يُعملوها إلاّ فى الحـــين .

والثانى : الأكثر حذف اسمها على عكس " لا " ، فإنّه يحذف خبرها كثيرا .

وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر[1] ، أى : ليس حين مناص موجودا . والتاء الداخلة عليها لتأنيث[2] الكلمة : كـ " ربّت وثمّت" وحركت هربا من التقاء الساكنين ، وفتحت للخفة ، وقيل للفرق بينهـــا وبين الداخلة على الفعل ، ويوقف عليها بالتـــاء .[3]

وقال الكسائى : يوقف عليها بالهاء لتحركهـــا كشجـرة .

وأما إن النافية ، فلا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه ، وإن كانت بمعنى ليس ، إلاّ عند المبرد ، وابن جنى فقالا :[5] إن زيد قائمـــا .[6]

---

( ١ ) فى ج : الحين . انظر الجنى الدانى فى هذه المسألـــــة ص ٤٥٥ ، وهى قراءة تنسب إلى عيسى بن عمر .

( ٢ ) هو مذهب جمهور البصريين . انظر المرجع السابق ص ٤٥٢ .

( ٣ ) عند سيبويه ، والفراء ، وابن كيسان ، والزجاج ، وأكثر القراء انظر الجنى الدانى ص ٤٥٦ ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ ط عالم الكتب بيروت .

( ٤ ) وتبعه المبرد . فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ " قال الفـــراء أقف على لات بالتاء والكسائى يقف بالهاء " .
انظر الكشاف ٣/ ٣٥٩ ، وبحر المحيط ٧/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

( ٥ ) فى الأصـــل : فقالـــوا .

( ٦ ) فى ج : إن زيد قائم ، وهو غلـــط .
قال محى الدين فى تعليقه على قول ابن هشام فى ـــــــ

( قوله )[1] : ﴿ وقد جاء فى الشعر :

من صدّ عن نيرانها ﴿ ( فأنا ابن قيس لا براح[2] ) .

البيت من الحماسة ، وأول القصيدة :

يا بؤس للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا .

---

= أوضح المسالك ١/ ٢٩١ : " وأما "إنّ" فاعمالها نادر" قال : اختلف النحاة فى جواز اعمال "إنّ" عمل ليس ، فذهب الكسائى وأكثر الكوفيين ، وأبو على الفارسى ، وأبو الفتح ابن جنى إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز اعمالها .

واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلى الجواز عن سيبويه ، والمنع عن أبى العباس المبرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله السهيلى ، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيبويه ونقل ابن مالك الجواز عنهما .

ثم قال ابن مالك : إنّ إعمال "إن" النّافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام .

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) البيت من مجزوء الكامل ، وما بين المعقوفين من تمام البيت والقصيدة لسعد بن مالك ابن ضبيعة ، كان من سادات بكر ابن وائل وفرسانها قبل الاسلام ، كما كان شاعرا بجانب الشعراء المجيدين . قال هذه القصيدة فى حرب البسوس حين نشبت الحرب بين قبيلة بكر وتغلب ، واعتزل الحارث بن عباد عن الموقف قائلا : هذا أمرلا ناقتى فيها ولا جملى ، فعرض سعد هذه القصيدة بقعود الحارث عن الحرب ، مع أنه كان من فرسان ربيعة المعدودين . . . وأولها :

وهى لسعد[1] بن مالك بن ضبيعة ، من الكامل ، وهو الضرب الأول من عروضه الثّالثة مجزوء مرفّل .

صدّ : أى : أعرض ، والضّمير فى نيرانها للحرب ، والبراح : من ما برحت " بالكسر " من مكانى ، أى : مازلت منه ( ٥٨/ب ) .

---

= يا بؤس للحرب الستى وضعت أراهط فاستراحوا .

ويليه : . .

والحرب لا يُبقى لِجَا حمها التخيل و المراح .

إلّا الفتى الصّبّار فى النسجدات والفرس الوقاح .

وضعت : حطّت . أراهط : جمع أرهط . جمع رهط وهو النّفر من ثلاثة الى عشرة . معنى البيت ، كأنه يحمل على الحرب بالذّم ، والحرب التى تسقط وتحط من شرف الأمة ، فقد حطت من شرف هولاء فلم يكن لهم شرف فى هذه الحرب ، فاستراحوا كالنساء من عنائها ومكابدتها .

قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٣٨ : يا بؤس ، الأصل فيه : يا بؤس الحرب ، أقحمت اللام بين المتضايفين للاختصاص بتصرف" يا بؤس للحرب : يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف . بؤس نصب على الذم ، للحرب : جار ومجرور . التى : موصول وضعت : فعل وفاعل ، والمضاف محذوف تقديره وضعت ذكر أراهط . وذكر : مفعول ، وأراهط : مضاف إليه والجملة صلة موصول ، فاستراحوا : فعل وفاعل .

انظر المغنى شاهد رقم ٤٣٥ ص ٢٦٤ ، والأشمونى ١/ ٢٥٤ والهمع ٢/ ١١٩ ، والخزانة ١/ ٢٢٣ ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٨ ، وابن يعيش ١/ ١٠٨ .

(١) فى الأصل : لسعيد بن مالك ، وهو تحريف .

تقول : من أحجم عن الحرب والصبر على بلواها ، فأنا ابن قيس لا براح لي منها [1] ولا انحراف .

من : شرطية [2] ، وصدّر عن نيرانها : شرطها ، والفاء جزائية ومابعدها جزاء الشّرط ، ولا براح : يمكن أن يكون على [ الاستئناف .

وقال صدر الأفاضل [3] : محلّها نصب على أنها حال مؤكدة] من قوله : أنا ابن قيس والاستشهاد على إنّه استعمل لا بمعنى ليس .

قال الإمام [4] المرزوقي في شرح الحماسة : قوله : " لا براح "الوجه [فيه] النّصب [5] ، لكن الضرورة دعت إلى رفعها .

---

( ١ ) في الأصل : فيها .

( ٢ ) وهو مبتدأ ، وجملة الشّرط والجزاء خبره .

( ٣ ) هو مجدالدين : أبو محمد القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي ، شرح المفصل شرحا بسيطا في ثلاث مجلدات سماه التخمير . توفي سنة ٥٥٥ هـ .
انظر بغية الوعاة ٢/٢٥٢ .
وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش
انظر شواهد العيني على الأشموني ١/٢٥٤ .

( ٤ ) هو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ،عالم بالأدب ، وكان مؤدب أبناء بني بويه .
من آثاره : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ،وشرح المفضليات والأمالي ، والقول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما .
توفي سنة ٤٢١ هـ .
انظر معجم المؤلفين ٢/٩١ ، والأعلام ١/٢١٢ .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

وقال سيبويه : جعل " لا " ك " ليس " ههنا ، وجعل (غيره)[1] " براح " مبتدأ والخبر مضمرا . وإنّما يحسن ذلك إذا تكرر "لا" كقولك : لا درهم لى ولا دينار ، إلاّأنّه جوّز للشاعر " الرفع " فى النكرة بعد " لا " وإن لم يكرّر .

ويعلم منه أنّ الاستشهاد إنّما يستقيم على مذهب سيبويه . والله أعلم .

قوله : ﴿ المنصوبات[2] ﴾ .

إنّما ذكر المنصوبات بعد المرفوعات ، لاشتراكهما فى أن العامل الواحد يعمل فيهما ، نحو : ضرب زيد عمرا ، ولأن المنصوب فى اللفظ

---

(١) ما بين المعقوفين مثبوت فى الأصل ، والصواب إثباته ، وهو قول ابن خلف . انظر الخزانة ١/ ٢٢٤ .
وقد نقل المحشى رحمه الله النّص بتصرف ، وتمام النّص كما ورد ذكره فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢/ ٧٧ ، ٧٨ بتحقيق محيى الدين عبدالحميد هكذا من غير ذكر قائل معين .
وقوله : " لا براح ، الوجه فيه النّصب ، لكن الضّرورة دعت إلى رفعها ، وقال سيبويه : جعل " لا " كليس هنا ، فرفع النّكرة ، وجعل الخبر مضمرا كأنه قال : لا براح عندى فى الحرب وهذا يقلّ فى الشّعر ولا يكثر . وجعل غيره " براح " مبتدأ والخبر مضمرا . وإنما يحسن ذلك إذا تكرر " لا " ، كقول القائل " لا درهم لى ولا دينار " ، و " لا عبد لى ولا أمة " ، الاّأنّه جوّز للشّاعر الرفع فى النّكرة بعد " لا " ، وان لم يكرّر ؛ لأن أصل ما ينفى بلا الرّفع ، فكأنّه من باب ردّ الشئ إلى أصله " .

(٢) هذا قول المصنف ، وتمامه " المنصوبات : هو ما اشتمل على عَلَم المفعولية " .
يعلق المحشى رحمه الله على هذا القول ، ولماذا ذكر المنصوبات بعد المرفوعات .

(قد)[1] يكون مرفوعا فى المعنى وعلى العكس ، نحو : ضارب زيد عمرا ، ولم يبق بعد ذلك إلّا تأخير المجرورات ، وقد مرّت المباحثات اللّفظية فلا نعيدها .

قوله : ﴿ فمنه المفعول المطلق ﴾ .

أى : مما اشتمل على علم المفعولية .

قال صاحب الهادى : " لم أسمع للنحويين حدا للمفعول من حيث إنّه مفعول " .

وذكر الحديثى أنه الاسم الصّادر عن الفاعل ، أو المنسوب هو إليه أو المتعلّق هو به . . وهو ضعيف .

وزاد السيرافى مفعولا سادسا سماه " مفعولا منه " ، نحو : قوله تعالى : " واختار موسى قومه "[2] . أى : من قومه . وردّ عليه بأنّه لو صحّ ذلك لصحّ أن يقال : مفعولا إليه فى قولك : دخلت البيت إذ أصله : دخلت (٥٩/أ) إلى البيت ، وأن يقال : مفعول عليه فى قول المتلمّس[3] :

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٢) تمام الآية " واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلمّا أخذتهم الرّجفة قال ربّ لو شئت أهلكتهم من قبل وإيّاى أتهلكنا بما فعل السفهاء منّا ان هى الّا فتنتك تضلّ بها من تشاء وتهدى من تشاء أنت وليّنا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين " . ، الأعراف ١٥٥

(٣) فى ج : المسامن ، وهو تحريف .
والمتلمّس هو جرير بن عبد المسيح الضّبعى ، قال هذه الأبيات عندما أقسم عمرو بن هند ألّا يطعم المتلمّس حبّ العراق لمّا خافه على نفسه ، وعندئذ فرّ المتلمس إلى الشّام ومدح ملوكها ، فقال لعمرو فى سخرية هذا الشعر .

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس (١)

لأنّ سيبويه قدّره (آليت)(٢) على حبّ العراق ، فحذف الجار ووصل الفعل فنصب ، ولم يقل به أحد .

وأسقط (٣) الزجاج المفعول معه والمفعول له ، وجعل الأوّل مفعولا به والثّاني مصدرا .

---

(١) البيت من البسيط ، وقد ذكر في المغني شاهد رقم ١٤٩ ، ٤٤٧ ، ١٠١٢ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٠ ، وسيبويه ١/ ٣٨ ، وشواهد العيني على الخزانة ٢/ ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

وقبله :

أتى شآمية إذ لا عراق لنا قوما نودّهم إذ قومنا شوس .

وبعده :

لم تدر بصرى بما آليت من قسم ولا دمشق إذ أريس الكدادين .

آليت : قال في اللسان مادة (ألا) وآليت على الشيء وأليته على حذف الحرف أقسمت . حب : الحبّ : اسم جنس للحنطة وغيرها مما يكون في السنبل ، جمعه حبوب . انظر المصباح مادة ( أحببت ) . والسوس : الدود الذي يأكل الخشب ، واحدته : سوسة .

يقول لعمرو : لقد آليت على قولك ، وهو أني لا أطعم حب العراق فقد أمكنني منه بالشام الملك النعمان بن المنذر ما يغني عما عندك ، وما يأكله السوس من كثرته .

آليت : فعل وفاعل ، حب : منصوب على نزع الخافض ، أصله على حب العراق . حب العراق : مضاف ومضاف إليه ، الدهر منصوب على الظرفية الزمانية ، متعلّق بأطعم بعده . أطعمه : فعل وفاعل ومفعول به . والحب : الواو : حالية ، الحب : مبتدأ مرفوع . يأكله : فعل ومفعول به ، والضّمير يعود إلى حب العراق . في القرية : جار ومجرور متعلّق بيأكل . السوس : فاعل يأكل . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الحب والشاهد موضح في كلام المحشي رحمه الله .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٣) قال السيوطي في الهمع ٣/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ : " وعليه

قولـه : ﴿ وإمّا لأنّـه غير مقيـد بحرف من الحـروف ﴾ .[1]

وفيه نظر ؛ لأنه جعل المفعول معه مما قيد بالحرف ، وليس كذلك .

والجواب أنه من (باب)[2] التغليب ، أو أنّه عند أبي على حرف إذا أسكنـت .[3]

قولـه : ﴿ وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعنـاه ﴾ .[4]

صحح بعضهم " مذكور " "بالجر" صفة لفعل ، وبعضهم "بالرفـع" صفة لفاعل ، والأوّل لقربه[5] أولى ، " وبمعناه" صفة لفعل ، والضمير عائد إلى المفعول المطلق ، فيعلم منه أنّ الموافقة معنى يعتبر من جانب الفعل.

---

= الزّجاج ، قال : فإذا قلت : ما صنعت وأباك ؟ فالتقديـر : ولابست أباك ، وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الـواو وعورض بالعطف ، فإنّ فصل الواو فيه لم يمنع من تسلّط العامـل ، وإنّ فيما ذكره إحالة للباب ؛ إذ يصير منصوبا على أنّه مفعول بـه لا مفعول معـه " .

وانظر الإنصاف ٢٤٨/١ مسألة ( ٣٠ ) .

( ١ ) تتمة لقول الشارح رحمه الله : " وإنما سمى مفعولا مطلقا ، إمّـا لهذا المعنى - أى فعل العامل بالحقيقة - وإمّا لانه غير مقيّد بحرف من الحروف : كالمفعول به ، وله ، ومعه " .
انظر الوافية شرح الكافية (٤٢/أ) ( ٤٢/ب ) . انظر الرضى ١١٣/١ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) فى ج : إذا سكّـن .

( ٤ ) هذا نص المصنف رحمه الله يعرف المفعول المطلق . أما المحشى فيوضح موقع " مذكور " من الإعراب على الخلاف الذى جاء فيه .

( ٥ ) هذا خلاف رأى الرضى فى شرحه للكافية ، فإنّه يرى أن " مذكـور" صفة " فعل " و "بمعناه " صفة أخرى لـ " فعل " .
انظر الرضى ١١٤/١ .

قوله : ﴿ وليس العالم في قولنا : خلق الله العالم[1] . الخ ﴾

هذه مسألة خالف فيها عبد القاهر جمهور النحاة : فإنّ "العالم" عند الجمهور مفعول به ، وذكر في " أسرار البلاغة "[2] أنّ "العالم" مفعول مطلق للنّوع ، وليس بمفعول به .

واحتج بوجهين :

أحدهما : أنّ المفعول به كان موجودا قبل حصول الفعل له " والعالم " ليس موجودا قبل الخلق .

والثاني : أنّ خلق العالم ليس بمغاير للعالم ؛ لأنّ الخلق يستحيل انفكاكه عن المخلوق .

حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما : أنا نصف الله تعالى بالخالقية ، وليس موصوفا بالعالم .

الثاني : أنه يعلم العالم من يشك[3] أنه مخلوق الله[4] تعالى إلى أن يعلم ذلك (بدليل[5]) منفصل . ( ٥٩/ب ) .

---

( ١ ) تمام كلام الشارح في ورقة ( ٤٣/أ ) " وليس " العالم " في قولنا : " خلق الله العالم " بمفعول مطلق بالتّفسير المذكور ؛ لأنّ "العالم" ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر الخلق ؛ لأن الخلق حدث والعالم ليس كذلك ، بل محدث ؛ لأنّ " العالم " ليس بمصدر " . وقد ذكر المحشي رحمه الله الخلاف القائم بين الجمهور من جانب وعبد القاهر الجرجاني من جانب آخر في إعراب " العالم " .

( ٢ ) انظر أسرار البلاغة ٢/ ٢٤١ ، ٢٤٢ .

( ٣ ) في ج : شك .

( ٤ ) في الأصل : للّه .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( قوله )[1] : ﴿ واعلم أنّه لو زاد عليه قيدا آخر وهو : " ذكر بيانا له " لم ينتقض بمثل : كرهت كراهتي[2] ﴾ .

فإنّ " كراهتي " مفعول به ، ويصدق عليه بالتّعريف المذكور ، فينبغي أن يزيد عليه " ذكر بيانا له " ، أي : سيق لأن يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور ، ليخرج عن التّعريف ، فإن " كراهتي " ليس ذكره لبيان "كرهت".

أجيب : بأنّا لا نسلّم أنّه ليس من هذا الباب لو لم " يرد وقوع " كرهت " على كراهتي ، وإن أريد ذلك فلم يكن " كراهتي " مسوقة لأن يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور ، وهو المعتبر في ذلك .

قال الحديثي : " إن كراهتي إن صدرت عن المتكلّم بصدور الفعل المذكور ، فهو المفعول المطلق ، وإن صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور ، والصادر عن المتكلّم بصدور هذا الفعل فكراهته[3] لتلك الكراهة يكون مفعولا به ، ولا ترد ؛ لأنّها لم تصدر عن المتكلّم بصدور الفعل المذكور .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشّارح رحمه الله في ورقة ( ٤٣/أ ) : " واعلم أنّه لو زاد عليه قيدا آخر وهو : " ذكر بيانا له " لم ينتقض بمثل "كرهت كراهتي " . لا يقال يشكل الحدّ بإكرامي في قولنا : " أكرمت زيدا إكرامي عمرا " ، فإنه يصدق على إكرامي المذكور الحدّ المذكور ، مع أنّه ليس مفعولا له ؛ لأنّا نقول : إن كان المراد الجار والمجرور ، فلا نسلّم أنّه يصدق عليه الحدّ المذكور ، وإن كان المراد المجرور فقط ، فلا نسلّم أنّه لا يكون مفعولا مطلقا ، نعم لا يكون ههنا كذلك ، لمقارنة حرف الجرّ إياه ، وإخراجه عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة " .

( ٣ ) في المخطوطتين : كراهته ، بإسقاط الفاء . وقد أثبتها ليستقيم الأسلوب .

فإن قلت : دخل فى الحد " ضرب ضرب شديد " ونحوه ، فيجب أن ينتصب ؛ لأنه إنما حدّ ليعرف فينصب[1] ، كما[2] أن الفاعل إنما حدّ ليعرف فيرفع .

قلت : لا شكّ أنه داخل فيه ، ولكن لا يجب نصبه ؛ لأنه إنما حدّ لينصب ( و )[3] لكن بعد أن عرف أن منه قسما يجب رفعه إذا أقيم مقام الفاعل .

فكأنه قال : هو منصوب إلا فى المحلّ الذى عرفت أنه مرفوع ، وقد ورد مثل ذلك فى المفعول به ، وفيه ، وكذا فى التمييز ، فإنّ قسما منه ( يجب أن )[4] يكون مجرورا ، وكذا فى المستثنى ، فإنّ قسما منه مرفوع على البدليّة ، أو الفاعليّة ، وقسما مجرور كما سيأتى ، وإن كان الغرض من حدّها تعريف نصبها ، لكن ( ذلك )[5] لا يضر (٦٠/أ) كما مرّ .

( قوله )[6] : ﴿ نحو[7] : رجع القهقرى ﴾ .

القهقرى : الرّجوع إلى خلف ( من غير أن يلتفت )[8] .

قال فى الصّحاح : إذا قلت : رجعت القهقرى ، كأنك قلت : رجعت الرّجوع الذى يعرف بهذا الاسم ؛ لأنه ضرب من الرّجوع .

---

( ١ ) فى ج : فينتصب .

( ٢ ) فى ج : فكما ، بزيادة الفاء .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) أى : مفعول المطلق المبيّن للنّوع الذى دلّ عليه باسم خاص .

( ٨ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(قوله )[1] : ﴿ أى : بجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل﴾[2]

المفهوم من هذا التّفسير : أنّ المخالفة فى اللّفظ من طرف المصدر ، ولا يخفى حسنها إذا جعلت من طرف الفعل ، كما جعلت الموافقة من جانبه .

فإن قلت : لم لم يجعل الموافقة فى المعنى من جهة المصدر كما جعلت المخالفة فى اللّفظ من جهته ؟ .

قلت : فى ذلك نظر .

أمّا أولا[3] : فلأنّ الشّيخ ابن الحاجب صرّح بخلافه حيث قال : "وحكم هذا المفعول أن يكون فعله موافقا لمعناه "[4] .

وأمّا ثانيا : فلأنّه حينئذ يكون الضّمير فى " بمعناه " فى التّعريف راجعا إلى الفعل ، ولا يستقيم ؛ لأنّه يصير المعنى : هو اسم ما فعله فاعل فعل ( الذى )[5] ذلك الفعل بمعنى ذلك الفعل .

فإن قلت : هذا على تقدير جعل " بمعناه " صفة فعل . أمّا

---

(١) (قوله ) ساقط من ج .

(٢) تتمة الكلام " أى : بجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ؛ لأنّ شرطه أن يكون بمعنى الفعل ، لا من لفظه كما ذكرناه فى تعريفه ، نحو : قعدت جلوسا " .
انظر ورقة ( ٤٣/ب ) .

(٣) فى الأصل : الأول .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٧ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

إذا جعل [1] صفة الاسم الذى هو عبارة عن المصدر [2] فلا .

قلت : صرّح الحاجى والحديثى بكونه صفة لفعل ، وإن شئت فعليك بمطالعة كتبهم . فعلى هذا يكون فى قوله : " لأنّ شرطه أن يكون بمعنى الفعل " تساهل .

(قوله : ﴿ نحو ﴾ [3] . قعدت جلوسا ﴾.

قال زين العرب [4] فى شرح المصابيح : " إنّ الفصحاء يستعملون القعود فى مقابلة القيام ، والجلوس فى مقابلة الاضطجاع و نحوه " .

وحكى أنّ النّضر بن شميل [5] دخل على المأمون وقام بين يديه ، فقال له المأمون : اجلس ، فقال يا أمير المؤمنين : لست (٦٠/ب) بمضطجع فأجلس ، قال ، فكيف أقول ؟ قال : قل اقعد .

---

(١) فى ج : جعلت .

(٢) انظر حاشية الشريف الجرجانى على الرضى ١/١١٤ .

(٣) (قوله : نحو ) ساقط من ج .
يعنى : من المفعول المطلق ما يكون بغير لفظه ، ويكون للتأكيد اللفظى كهذا المثال ، فيعمل فيه المضمر ، ولغير التأكيد كبعض النوع فيعمل فيه الظاهر .

(٤) هو على بن عبيد الله بن أحمد بن زين الدين ، أبى المفاخر الشهير بزين العرب ، عالم بالحديث والنحو ، مصرى ، توفى سنة ٧٥٨ هـ . صنف كتبا منها : شرح الأنموذج للزمخشرى وشرح مصابيح السّنة للبغوى . انظر الأعلام ٤/٣١٠ ومعجم المؤلفين ٧/١٤٣ .

(٥) هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازنى ، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب وفقه اللغة ، ورواية الحديث ، اتصل بالمأمون العباسى فأكرمه وقربه ، توفى سنة ٢٠٣ هـ . من كتبه : الصّفات ، وكتاب السلاح ، والمعانى ، وغريب الحديث ، والأنواء انظر الأعلام ٨/٣٣ . وطبقات النّحويين للزبيدى ٥٣ ، ٦٠ .

( قوله )[1] : ﴿ أي[2] : قدمت خبر مقدم ﴾ والقرينة : قدومه و " خبر " لمّا أضيف إلى المقدم صار كأنّه مصدر ، فلا حاجة إلى تقديره قدمت قدوما خبر مقدم .

( قوله ) :[3] ﴿ مثال الأوّل : أعني الحذف السّماعي قولهم : سعيا ... الخ ﴾ .

القرينة في هذه الأمثلة كثرة الاستعمال ، ودلالة الحال ، مثلا " سقيا " إنّما يقال لمن استحق أن يدعو له بالخير ، فدلّت الحال على أن التّقدير : سقاك الله سقيا .

(قوله)[4] : ﴿ أو وقع مكررا ﴾[5]

---

( ١ ) ( قوله : ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح في ورقة ( ٤٤/أ ) : " أي : وقد يحذف الفعل النّاصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز ، وعلى سبيل الوجوب.
أمّا الأوّل وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السّفر : خير مقدم ، ان شئت حذفت وان شئت أظهرت .
وأمّا الثّاني وهو الحذف على سبيل الوجوب : فهو على ضربين :
أحدهما سماعي ، أي : مقصور على السماع ، والثاني قياسي "

( ٣ ) (قوله ) : ساقط من ج .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) يعني : من المواضع التي يحذف الفعل النّاصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا واجبا ، أن يقع فيه المصدر نائبا عن خبر اسم عين بتكرير نحو : زيد سيرا سيرا .
وهذا نصّ المصنّف رحمه الله يتصوّر المحشي سائلا يسأله ويجيب عليه .

فإن قلت : لا يخلو من أن يكون قوله : " أو وقع مكررا " من تتمة الأول أولا ، فإن كان الأول فلِمَ عطفه بـ " أو " الفاصلة ؟ وان كان الثاني فلِمَ لم يقل : ومنها ما وقع مكررا ؟ .

قلت : هو من تتمة الأول من جهة (وقوع كل واحد منهما موقع الخبر ، وعدم صلاحيتهما الخبرية . وليس من تتمته من جهة )[1] أن شرطه غير شرائط الأول ، فلذا عطفه بـ " أو " ولم يورده مستقلاً .

(قوله )[2] : -(و)[3] كذلك قوله : ما أنت إلا سير البريد -) .

البريد : تعريب بُريدة ، ذمّ .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش وبدونه لا يكون لسياق الكلام مفهوم .
قال الشارح في ورقة ( ٤٤/أ ) : " أو وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ، ولم يصلح أن يكون خبرا عن ذلك الاسم " .

(٢) (قوله ) ساقط من ج .

(٣) يعني : من تلك المواضع التي يحذف فيه العامل للمفعول المطلق وجوبا قياسيا ، أن يكون المصدر نائبا عن خبر اسم عين بحصر .
قال سيبويه ١/ ٣٣٥ : " هذا باب ما ينتصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر ، وذلك قولك : " ما أنت إلا سيرا " ، و إلا سيرا سيرا " . و " ما أنت إلا الضرب الضرب " وما أنت إلا قتلا قتلا " ، و " ما أنت إلا سير البريد سير البريد " فكأنه قال في هذا كلمة : " ما أنت إلا تفعل فعلا " ، و " ما أنت إلا تفعل الفعل " ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرتلك " .

كان من عادة الملوك ،أنّهم يبنون الرُّبط ويوقفون فيها البغال لأجل الحاجات ، ويقطعون أذنابها ( ويسمّون تلك بريدا )[1] ، ثم استعمل فى اثنى عشر ميلا ، وفى الرسول ، وفى مركوبه .

والقرينة فى المثبت الواقع بعد نفى أو معناه ، هى : أنّ " ما " يطلب الخبر ، ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا فعل بمعنى المصدر وفى المكرر هى المبتدأ .

والأحسن ما قيل : من أن الحذف إنّما وجب فيهما ؛[2] لأنّ المقصود من هذا الحصر والتكرير ، وصف الشئ بدوام الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدوث[3] والتجدد ، فلم يستعملوا العامل أصلا ، لكونه إمّا فعلا وهو موضوع على التّجدد ، أو اسم الفاعل وهو مع العمل ظاهر التجدّد لمشابهته الفعل ( ٦١/أ ) ( فصار لازم الحذف .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) فى الأصل : فيها .

(٣) قال الرضى : ١/١٢٠ " وإنما وجب حذف الفعل ؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير ، وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدوث والتجدّد - وإن كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدّوام أيضا " ، نحو قولك : " زيد يؤدى الطريد ويؤمّن الخائف " ، " والله يقبض ويبسط " . وذلك أيضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزّمان ، - فلما كان المراد التنصيص على الدّوام واللّزوم ، لم يستعمل العامل أصلا ، لكونه إما فعلا وهو موضوع على التجدّد ، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحذف " .

( قوله )[1] : ﴿[2] ومنهـــا مـا يقـع تفصيـلا ... الخ ﴾.

المراد بمضمون الجملة : مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعـــول

فمضمون " شدّوا الوثاق "[3] : شـــدُّ الوثـــاق .

ونعنى بأثر ذلك المضمون : مقصوده وفائدته . وبتفصيل ذلـــك

الغرض : بيان أنواعـه المحتملـة .

( قولـه )[4] : ﴿[5] احتراز من أن يقع تفصيلا ، لا لأثر مضمون جملة ﴾.

أى : لا يكون أثرا ولا مضمون ( جملة )[6] ، بل تفصيل مضمون مفـرد

أو يكون مضمون جملة ولا يكون أثرا ، فإنّها انتفاء قوله : " ( لا )[7] لأثـــر

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هـذا نصّ المصنّف رحمه اللّه ، وتمامه " ومنها ما وقع تفصيلا لأثـــر مضمون جملة متقدمة مثل : " فشدّوا الوثاق " و " فإمّا منّا وإمـا فداء " . انظر ورقة ( ٤٥/أ ) .
أى : من المواضع التى يجب فيها حذف الفعل النّاصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا أن يقع المفعول المطلق تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة . " بتصرف " .

( ٣ ) تمام الآية " فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق فإمّا منّا بعد وإما فداء حتّى تضع الحرب أوزارهـــا ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلو بعضكم ببعض والذيـــن قتلوا فى سبيل الله فلن يضلّ أعمالهـــم " . محمد ،، ٤ .
والمسألة مذكورة فى الإيضاح شرح المفصل ١/٢٢٩ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) أى : قول المصنّف رحمه الله : " ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدّمـة " . والمحشى رحمه الله يوضح كيف يتأتّى هذا الاحتراز.

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج أيضا .

مضمون جملـــة " ، إمّا بأن لا يكون أثرا ولا مضمون جملة ك " سفرا " فـي قولنا : " زيد يسافر سفرا قريبا أو بعيدا " ، فإنّه وقع مضمون المفرد ، وهو الفعل من غير ملاحظة الفاعل ، وليس بأثر ؛ لأنّ أثر " يسافر " إمّـــا الرّبح أو الخســـران .

وإمّا بأن يكون مضمون جملة ولا يكون أثرا ك " سفره " في قولنا : " زيد يسافر سفره القريب أو البعيد " ، وهو ظاهـــر .

( قوله )[1] : ﴿ لأنّهـــا[2] لا تكـــون إلاّ كذلـــك ﴾ .

لعل عليه فيكون لغـــوا .

وأجيب بأنّ أمثال ذلك لإرشاد المبتدئ .

( قولـــه )[3] : ﴿ تقديره : فإمّا تمنون منّا وإمّا تفدون فـداء ﴾ .

المنّ : هو الإطلاق من غير فداء ، والفداء : عكسه . وفداء يجوز أن يكون من المزيد نحو : " قاتل قتالا " ، وحينئذ تقديره : وإمّا تفادون فـــداء .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) تمام كلام الشّارح في هذا قوله : " وإنّما قيّد الجملة بالمتقدّمـــة ؛ لأنّها لا تكون إلاّ كذلك ، لامتناع تقدم تفصيل مضمون الشّئ على الشّئ . ومثاله قوله تعالى : " فشدّوا الوثاق " " فإمّا منّا بعد وإمّا فداء " ، فـ " منّا "وفـداء " تفصيل لأثر مضمون جملة متقدّمة ؛ لأنّ الجملة المتقدّمة هي قوله : " فشدّوا الوثـــاق وأثره : المنّ أو الفداء ، أو الاسترقاق ،أو غير ذلك تقديـــره : فإمّا تمنون منّا وإمّا تفدون فداء " . انظر الوافية ورقة ( ٤٥/أ ) .

( ٣ ) (قولـــه ) ساقط من ج .

ويجوز أن يكون من الثّانى نحو: " كتبت كتابا " ، فيصحّ تقديرالشارح .

والقرينة(١) لحذف الجملة المتقدّمة ، لأنّ " شدّوا الوثاق " تدل على تمنّون وتفدون ، لأنّهما يحصلان بسببه ، والمحصّل قرينة للمحصّل .

( قولـه )(٢) : ﴿ نحو : لزيد صوت صوت ( حمار )(٣) حسن ﴾.

قال سيبويه : فى الثّانى الرفع من وجهين : إمّا أنّه بدل من الأوّل ، وإمّا لأنّه مع وصفه وصف الأول(٤) .

وإنّما حكم بالبدل أو بكونه وصفا دون التّأكيد ، لأنّ الثّانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأوّل ، ولو لم يكن معه الصّفة لكان تأكيدا لا غير ، كقولنا : " له علم علم الفقهاء " ، فإنّ علم الفقهاء بدل من علم أو صفة بتقدير مثل ، وليس بمصدر ، لأنّه ليس للعلاج ، لأنّ المراد من العلاج ما فسره الحديثى : أن يكون من الأفعال الظاهرة الصادرة بالحواس الخمسة ، الدّالة على الحدوث ، وليس كذلك العلم ، والزّهد والدّعاء ونحوها من الخصال الثّابتة التى يمدح بها كاليد ، والرأس ، إذ المراد بقولنا له علم : الثّبوت والاستقرار ، لا هو بفعل ، فهو بمنزلة " له يد يد أسد " ، فكما لا يُنصب " يدأسد " ، لا ينصب " علم الفقهاء " .

---

(١) فـ ج : للحذف.
(٢) ( قولـه ) ساقط من ج كذلك .
(٣) ما بين المعقوفين فى هذا المثال يحسن سقوطه ، لأنّ سياق الكلام يرفضه .
وهذا المثال يحترزبه عن الموضع الآخر الذى يجب فيه حذف الفعل النّاصب للمفعول المطلق قياسا ، وهو الذى يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق ، وعلى صاحب ذلك الاسم ، لأنّه وقع لغير التشبيه .
(٤) قال سيبويه فى الكتاب ( ج ١ ص ٣٧٠ ) : " هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذى يكون علاجا . وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : " له صوت صوت حسن " ، لأنّك إنّما أردت الوصف ، كأنّك قلت : له صوت حسن . وإنّما ذكرت الصّوت توكيدا ولم ترد أن تحمله على الفعل ، لمّا كان صفة ، وكان الآخر هو الأوّل ، كما قلت : " ما أنت إلاّ قائم وقاعد " ، حملت الآخر على " أنت " لما كان الآخر هو الأول " .

( قوله )[1] : ﴿ نحو : الصّوت صوت حمار ﴾[2] ، فإنّ " صوت حمار" مرفوع على أنّه خبر عن الصّوت .

وقيل : منصوب بتقدير كاف التّشبيه . وعلى كلا التّقديرين لا يحتاج إلى تقدير الفعل ؛ لأنّه كلا تام بدونه .

وفيه نظر ؛ لأنّه لم يتعيّن خروجه ، لعدم وقوعه بعد غير جملة لجواز خروجه ، لعدم اشتماله على صاحب الاسم .

والجواب : أنّه لمّا أمكن إخراجه بهذا القيد ، لم يحتج إلى إخراجه بالقيد الآتي ، وإن خرّج به أيضا .

( قوله )[3] : ﴿ نحو : مررت به فإذا له ضرب صوت حمار ﴾[4].

فإنّ "صوت حمار " مرفوع على أنّه بدل غلط من "ضرب " ، فليس مما نحن فيه .

وما في بعض النّسخ نحو : " مررت فإذا له الخ " بطرح لفظ " به"

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) قال الشارح في ورقة ( ٤٥/ب ) : " وقوله بعد جمله : احتراز عن أن يقع بعد مفرد ، فإنّه ليس من هذا القبيل نحو : الصّوت صوت حمار " .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

(٤) في الأصل : " صوت " وهو تحريف ، والصواب " ضرب " .
قال الشارح في ورقة (٤٥/ب) : " وقوله : مشتملة على اسم بمعناه احترازبه عن أن يقع للتشبيه ملاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه ، نحو : مررت به فإذا ضرب صوت حمار ، فإنه ليس من هذا القبيل ." .

إن كان بناءً على أنّ الاسم الذى بمعنى المصدر الضّمير فى " به " ، والجملة المشتملة [(١)] عليه " مررت به " فهو ليس بشئ ؛ لأنّ معنى الضّمير ليس المصدر ، ولأنّ الجملة التى نحن بصددها هى قولنا : " له صوت" وإن كان بناءً على أنّه فضلة يتمّ الكلام بدونه ، ومعلوم أن المرور تعلّق بشئ فلا بأس ، والكلام على المثال الآتى كهذا .

[قوله][(٢)] : ﴿ نحو : مررت فإذا [له][(٣)] صوت صوت حمار ﴾ .

---

( ١ ) ما وقع بين المعقوفين من آخر ص: ٢٩٨ إلى هذا المكان ساقط من الأصل .

( ٢ ) (قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

قال الشّارح فى الموضع السابق : " وإنّما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر النّاصب للمفعول المطلق ، ومثاله : " مررت بزيد فإذا له صوت صوتَ حمار" ، فصوت حمار" وقع للتّشبيه ملاجا بعد جملة ، وهى " فإذا له صوت "وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو " صوت " ، ومشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء فى "له " تقديره : مررت بزيد فإذا هنو يصوّت صوت حمار ، وكذلك مررت بزيد فإذا له صراخ صراخ الثّكلى ، تقديره : بزيد فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى". ورقة ( ٤٥/ب ، ٤٦/أ ) .

قال سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٥٥/ ٣٥٦ : " هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : " مررت به فإذا له صوت صوت حمار" ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى ... الخ .

فإنّما ننصب هذا ؛ لأنّك مررت به فى حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأوّل ، ولا بدلا منه ، ولكنّك لما قلت : " له صوت " ، علم أنّه قد كان ثَمَّ عملٌ فصار قولك : له صوت ، بمنزلة قولك ، فإذا هو يصوّت ، فحملت الثّانى على المعنى " .

انظر الرّضى ١/ ١٣١ ، ٢ ١٣ ، والإيضاح شرح المفصل ١/ ٢٣٠ .

وفى بعض النسخ [1] " فإذا فى الدار صوت صوت حمار " ، والأوّل راجع إليه ، و " صوت حمار " مرفوع إمّا على الوصفيّة ، أو [على][2] البدليّة ، ويحتمل النّصب على تقدير كاف التشبيه .

[قوله][3] : ﴿ وهى " مررت بزيد فإذا له صوت ﴾ .

الأولى أن يقول[4] : وهى " له صوت " ؛ لأنّ المبحوث ههنا هى هذه .

[قوله][5] : ﴿ وكذلك مررت بزيد فإذا له صراخ صراخ الثّكلى ﴾ .

وإنّما أورد مثالين ؛ لأنّ الأوّل مضاف إلى غير ذوى العقول ، بخلاف الثّانى ؛ ولأنّ الأوّل مضاف إلى النّكرة ، بخلاف الثّانى .

والثّكلى : المرأة التى فقدت ولدها ، والقرينة فى هذا القسم هو الاسم الذى بمعنى المصدر ، ولذا وجب اشتمال الجملة عليه .

[قوله][6] : ﴿ أن يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال . . الخ ﴾

---

(١) هى الوافية شرح الكافية . انظر ورقة ( ٤٥/ب ) ، والإيضاح شرح المفصل ١/ ٢٣٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

(٤) فى ج : يقال .

(٥) ( قوله ) ساقط من ج كذلك .

(٦) ( قوله ) ساقط من ج أيضا .

(٧) قال الشارح فى ورقة ( ٦٠/أ ) : " أى : ومن المواضع التى يجب حذف الفعل النّاصب للمفعول المطلق قياسا ، أن يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير المفعول المطلق " .

المراد بمضمون الجملة ههنا[1] : أن يكون بمعناها ، لا الذى سبق[2] .

( قولـه )[3] : ﴿ كالقسـم[4] الذى بعـده ﴾ .

فإنّه لا يسمى تأكيدا لنفسه ، لا أنّه لا يجب الحذف فيه ، والأولى أن يقول : تمييز[5] من أن يكون بدل احتراز كما صرّح به (٦١/ ب ) الحديثى ، وكذا الكلام فى الآتى .

( قولـه )[6] : ﴿ مثالـه : له علىّ ألف درهم اعترافـا ﴾ .

ألف درهم : مبتدأ ، وله : خبره ، وعلىّ : متعلّق بالخبر ، لأنّه فى معنى الفعل ، والقرينة فيه قولنا : له علىّ ألف درهـم .

واعلم أنّ بعضهم على أنّ الضّمير فىّ لنفسه"[7] و " لغيره " يعـود

---

(١) فى ج : هنـا .

(٢) لأنّ مضمون الجملة الذى سبق ، المقصود منه : المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول .

(٣) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٤) قال الشّارح فى الموضع السابق : " وقوله لا محتمل لها غيرهـا : احترازبه عن أن يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلـق ، كالقسم الذى بعده ، مثاله : له علىّ ألف درهم اعترافا ، فاعترافا وقع مضمون جملة وهى : له علىّ ألف درهم ، لا احتمال لتلـك الجملة غير الاعتراف ، تقديره : اعترفت اعترافا ، ويسمى هـذا القسم توكيد لنفسه ، لأنّه يؤكد مضمون الجملة الذى هو عيـين الاعتراف ، فهو تأكيد لنفسـه " .

(٥) فى ج : تميّز .

(٦) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٧) فى الأصل : فى نفسه ، بحذف اللام .

إلى مضمون الجملة ، والحق أنّه يعود إلى المصدر ، بدليل تصريحهم في ( بعض )[1] الشّروح بذلك ، وإيراد صاحب المفصّل هذين الضّربين بدون ذكر مضمون الجملة[2] ، وسيجئ تحقيقه .

واعلم أيضا أنّ مضمون الجملة وإن كان ثبوت الألف عليه ، إلاّ أنّ قولنا : " اعترافا " مندرج تحته ؛ لأنّ المطلق مندرج تحت المقيّد ، فيكون هو أيضا مضمون الجملة .

( قوله )[3] : ﴿ فقولنا : حقا أكد ( أحد )[4] احتماليه ﴾ .

أي : احتمالي " زيد قائم " ، وهو الحقية " ودفع احتمال غيره

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش . انظر الرضي ١/١٢٣ .

( ٢ ) قال الزمخشري في المفصل ص ٣٢ : " ومنه ما يكون توكيدا إمّا لغيره كقولك : هذا عبدالله حقا ، والحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول ، وهذا القول لا قولك ، وأجدّك لا تفعل كذا ؟ أو لنفسه كقولك : " له عليّ ألف درهم عرفا " .

( ٣ ) (قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش . قال الشارح في ورقة ( ٤٦/أ ) : " وقوله لها محتمل غيره : احترازعن ألايكون لها احتمال غيره ، كالقسم الذي قبله ، ومثاله : زيد قائم حقا ، فـ " حقا " وقع مضمون "زيد قائم" ولـ " زيد قائم " احتمال غير الحقية ، لاحتمال أن يكون قولنا : " زيد قائم " حقا وغير حق ، فقولنا : حقا أكد أحد احتماليه". والمحشي رحمه الله يقصد بيان هذا في هذين السّطرين .

وهو غير الحقية ، بخلاف الأول [1] فإنّه لا معنى لغيره فيه حتى يدفعه فلم يبق سواه .

وإذا عرفت هذا ، ففي قوله : ( فمعناه : منها ما وقع تأكيدا وتحقيقا لمضمون جملة )

تساهل ؛ لأنّه ليس تأكيد المضمون الجملة ، بل لأحد احتماليه ، فيكون معنى قول ابن الحاجب " منها ما وقع مضمون جملة " : منها ما وقع تأكيدًا لأحد احتمالي مضمون جملة لها احتمال غيره ، والقرينة في هذا القسم هي قولنا : " زيد قائم " ؛ لأنّها وان احتملت غيره ، لكن يحتمله أيضا ، فبينهما مناسبة ، فيصلح أن يكون قرينة له .

(قوله) [3] : ﴿ لأنه [4] يؤكد مضمون الجملة ، وهو غيره ﴾ .

أي : مضمون الجملة غير المصدر ، فيكون المصدر تأكيدا لغير المصدر فسمي تأكيدا لغيره . وأحسن به لو كان قولنا : " حقا " تأكيدا لمضمون الجملة ، وليس كذلك بل هو ( ٦٢/أ ) تأكيد لأحد احتمالي مضمون الجملة على ما مرّ قبيل هذا ، فالأولى في تعليل التّسمية ما ذكره الإمام ابن الحاجب في إيضاح المفصل " سمّي تأكيدا لغيره ؛ لأنّه جيء به لدفع احتمال غيره " [5] .

---

( ١ ) وهو ما لا يتطرق إليه احتمال آخر .

( ٢ ) الضّمير يعود إلى المصّنف رحمه الله .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) أي : المفعول المطلق يؤكد مضمون الجملة وهو غير المصدر .

( ٥ ) انظر الإيضاح شرح المفصل ١/ ٢٣١ .

وقد اعترض الرضي في شرحه للكافية على ابن الحاجب قائلا : ـــــ

أى : عن المصدر ، وهو الباطل فى مثالنا .

وتحقيق البحث عن الضمير ما قاله الإمام قطب الدين [1] الغالى " اللام فى لـ" غيره " إمّا أن تكون للعلة أو صلة للمؤكّد ، أى : المؤكد غيره ، فإن كان للعلّة فالمؤكد - على صيغة اسم المفعول - غير مذكور لفظا ، واللأم للتّعليل على حذف المضاف ، أى : لأجل دفع الغير على ما ذكره ابن الحاجب ، فإن قولنا : " حقا " دفع غير الحق وهو الباطل ، ولا شكّ فى عود الضمير إلى المصدر على هذا التّقدير .

وإن كان للصّلة فمعناه : أن قوله " حقا " مؤكد لـ" أحق " مضمرا ، و " أحق " غير مضمون الجملة لفظا ، وهو ظاهر ومعنى ، لأنّ معنى " أحق " : نسبة الحق إلى المتكلّم ، وهو غير معنى " زيد قائم " .

فقوله " حقا : مؤكد غير مضمون الجملة ، فحينئذ يعود الضّمير فى " لغيره " إلى مضمون الجملة " .

وفى التّرديد الأخير نظر ؛ لأنّه يعلم منه أنّ المراد من الجملة "أحق" وليس كذلك ، فالحقّ الحقيق بالقبول ، أن اللاّم للتّعليل ، والمعنى على ما ذكره ابن الحاجب ، ذاك الإمام الذى هو هو فى التّحقيق ، والمشار إليه فى التّدقيق .

---

= " وقال المصنف معنى التّأكيد لغيره : أى : التّوكيد لدفع احتمال غيره ، وليس بشئ ؛ لأنّه فى مقابلة التّوكيد لنفسه ، فينبغى أن يكون الغير مؤكدا كالنّفس " . انظر الرضى ١ / ١٢٥ .

(١) هو محمد بن سعيد بن محمود ابن أبى الفتح السّيرافى المعروف بالغالى ، صاحب ( شرح اللباب ) . قال السيوطى : لم أقف له على ترجمة . انظر مفتاح السعادة ١ / ١٨٧ . والمخطوطة منها نسخة فى مكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٦٧٠٩ عام) .

وإنما أطنبنا فى هذا الموضع ليفهم ، فإنه جموح [1] لا يُرجى جنوحه ، ومغلق لا ينال فتوحه ، ومن الله أسأل الأجر الجزيل على ما عانيت من الشدائد ، وقاسيت من المكابدة [2] فى استخراج درره من بحور الأفكار ، ونظم لآلئه [3] فى نحور الأبكار ، وهو المسئول لنيل العصمة ، والسداد والنجاة فى يوم المعاد .

( قوله ) [4] : ﴿ تقديره [5] : أقمت إقامة بعد إقامة ﴾

الأولى أن يقول : معناه بدل تقديره ، وإلا فالتقدير : أُلِبّ

---

( ١ ) قال فى المصباح مادة (ج م ح ) : جمح الفرس براكبه يجمح بفتحتين " جماحا " بالكسر " وجموحا : استعصى حتى غلبه فهو جموح " بالفتح " ، وجماح ، يستوى فيه الذكر والأنثى .

( ٢ ) الكَبَد : المشقة ، من كابت الشئ مكابدة ، أى : تحملت المشاق فى فعله .
انظر المرجع السابق مادة ( ك ب د ) .

( ٣ ) فى ج : الآليه ، وهو تحريف .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح : " أى : ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ، أن يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير ، نحو : لبيك وسعديك ، فإن تثنية المصدر أفدت عن ذكر الفعل ، تقديره : أقمت إقامة بعد إقامة ، وأطعت إطاعة بعد إطاعة " .

انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة (٤٦/ب ، ٤٧/أ) . ويعلق المحشى رحمه الله على قول الشارح : " تقديره " أن الكلمة غير مناسبة ، والأولى مكانها " معناه " .
وانظر الرضى ١/١٢٥ ، والإيضاح شرح المفصل ١/٢٣٤ ، والكتاب ١/٣٤٩ ، ٣٥٣ .

لك إلبابين ، أى : أقيم لخدمتك وامتثال أمرك ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وحذف زوائده ورد إلى الثّلاثى ، ثم حذف حرف الجرّ من المفعول وأضيف المصدر إليه ، كلّ ذلك ليفرغ بالسّرعة من التّلبية فيتفرّغ لامتثال المأمور به .

ويجوز أن يكون من " لبّ " بالمكان بمعنى ألبّ ، فلا يكون محذوف الزوائد .(١)

ومعنى " سعديك " : أعنيك(٢) إعانة بعد إعانة ، والتّقدير :(٦٢/ب) أسعدك إسعادين ، إلّا أنه يتعدّى بنفسه ، و " ألبّ " باللّام ، فحذف الفعل وأضيف المصدر بعد حذف الزوائد إلى المفعول .

وإنّما وجب الحذف فى هذا القسم ؛ لأنّهم جعلوا اللّفظ الأوّل نائبا مناب الفعل .

والقرينة كونه بمعنى الدّعاء ؛ لأنّ الدعاء لا يكون إلّا فعلا .

وقال الجوهرى فى ياء التّثنية : دليل على النّصب .

( قوله )(٣) : (( ما وقع عليه فعل الفاعل ))(٤) .

---

( ١ ) هذا نصّ الرّضى فى شرحه للكافية فى معنى لبّيك ، نقله المحشى رحمه الله بتصرف .

( ٢ ) فى ج : أعنتك .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا نصّ المصنف رحمه الله ، وتمامه " المفعول به : هو ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : " ضربت زيدا " و " أعطيت زيدا درهما " انظر ورقة (٤٧/أ) .
والمحشى رحمه الله يوضّح هذا الكلام المختصر .

أى : تعلّق به ، إمّا بغير واسطة ، وهو الفارق بين المتعدّى وغيره ، ويكون واحدا فصاعدا كـ " ضربت زيدا " و " أعطيت زيدا درهما " و" أعلمت زيدا عمرا فاضلا " .

وإمّا بواسطة حرف الجرّ ، ويسمى ظرفا [1] أيضا ، وهو إمّا لغو إن كان متعلقا بفعل [2] ظاهر غير مقدّر نحو . " مررت بزيد " مثلا ، وإمّا مستقرّ إن كان متعلّقا بفعل مقدّر غير ظاهر نحو " زيد فى الدار" ( مثلا ) [3] ، أى : استقرّ [4] أو مستقرّ .

---

( ١ ) فى ج : حرفا ، وهو تحريف .

( ٢ ) فى ج : بالفعل ، بذكر الألف واللاّم .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش.

( ٤ ) الظرف والمجرور لا يحكم عليه بأنّه خبر إلاّ إذا كان المتعلّق كونا عاما ، بخلاف ما إذا كان خاصا فإنّه فى هذه الحالة يحكم عليه بأنّه خبر ، حذف أو ذكر ، وعلى هذا إن كان المتعلّق كونا عاما ففيه أربعة آراء :

١- رأى المحققين . المحققون على أن الخبر هو ذلك المتعلّق العام ، والمتعلّق محذوف وجوبا .

٢- رأى الجمهور . والجمهور على أنّ الخبر هو الظّرف أو الجار والمجرور ، لقيامه مقام العامل .

٣- رأى الكوفيين وابن السّراج ، على أن نفس الظرف والمجرور وحدهما هو هو بعينه الخبر ، لتمام المعنى به .

٤- رأى الرّضى والسيد عبدالله أنّ الخبر مجموع الظّرف مع العامل لتوقّف المعنى على كلاهما .

انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٠٠ ، والتصريح ١ / ١٦٦ .

ثمّ اعلم أنّ قبل ما هو مفعول[1] مع الواسطة عاملين : الفعل ، والجار ، فإن كانا ملفوظين يظهر عمل الجار ، لكونه أقرب ، ( ولا يظهر عمل الفعل أى : النصب ؛ إذ الحرف الواحد لا يقبل إعرابين )[2] ، لكن يظهر نصبه فى تابعه ، ولذلك يجوز فى المعطوف عليه الجرّ ، وهو الأجود ، والنصب بتقدير فعل موافق للفعل فى معناه ، متعدّ بنفسه ، فتقول " مررت بزيد وعمرو " ، وإن شئت و " عمرا " ، ويكون التقدير : جزت[3] عمرا . وعليه قول رؤبة[4] :

يذهبن فى نجد وغورا غائرا .[5]

---

( ١ ) فى ج : ما هو المفعول بالواسطة .

( ٢ ) مابين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( ٣ ) من جاوز فلان الشئ بمعنى تعدّاه وتخطاه .

( ٤ ) هو أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة البصرى الشاعر ، ولد فى حوالى سنة ٦٥ هـ ، وتعلم شعر الرّجز من أبيه العجاج ، وقضى معظم حياته فى البادية لا يغشى المدن إلا قليلا ، ثم كان مع جيوش المسلمين فى بعض الفتوحات فى شرقى فارس ، له ديوان شعر على بحر الرجز . توفى سنة ١٤٥ هـ .

( ٥ ) البيت من الرجز ، من ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٩٠ لكن برواية ( يسلكن ) مكان ( يذهبن ) وهى رواية التصريح أيضا ١/ ٢٨٨ .

أمّا رواية سيبويه فى الكتاب ١/ ٩٤ ، وابن جنّى فى الخصائص ٢/ ٤٣٢ فهو كرواية المحشى رحمه الله .

وقبله : . . .

يهوين فى نجد وغورا غائرا فواسقا عن قصدها جوائرا .

يسلكن فى نجد وغورا غائرا

انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٩٠ ، وأساس البلاغة مادة ( فق ) .

فإنّه ظهر نصب " نجد "[1] فيما عطف عليه ، كأنّه قال : وبد خلسن غورا ، والضّمير فى " يذهبن " للنّوق . و " النّجد " : ما ارتفع مسن الأرض . و " الغور " بخلافه . والغائر : من غار الماء غورا ، أى : سفل فى الأرض ، وصف الغورية مبالغة فى تبعيد قعره .

وإن كانا مقدّرين كما فى قول رؤبة : خيرٍ " بالجرّ " لمن قال لـه : كيف[2] أصبحت ؟ . أى : أصبحت بخير . فالظّاهر الجرّ أيضا ؛ لأنّ المقدّر كالملفوظ .

وإن كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو : " بالله " ، فالظاهر الجرّ أيضا .

وإن كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله تعالى : " واختار موسى قومه "[3] ، فالظاهر عمل الفعل ، لانتفاء ما كان يمنع من ظهور عمله .

والمنصوب المحلّ فيما عدا هذه الصّورة هو المجرور فقط ، وعليه صاحب اللّباب ، وإن كان الأكثرون على خلافه ، وهو ضعيف ؛ لأنّ الجار كالجزء من الفعل ؛ إذ اللازم يجرى مع الجار مجرى المتعدّى ، وجزء الفعل لا يكون معمول الفعل ؛ ولأنّه لو كان الجار والمجرور فى محل النصب

---

(١) فى ج : نحد ، بالحاء المهملة ، وهو تصحيف .
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٣ .
(٣) الأعراف ، ١٥٥ ، وقد تقدم ذكر الآية بتمامها فى ص ٢٨٨ .

لا متنع تعلّقه بـ " مررت " ؛ لأنّه لو تعلّق به لكان ظرف لغو ، فلم يكن له محل من الإعراب ، فعلم مما ذكرنا أنك إذا قلت : " مررت بزيد " فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بـ " مررت " ( لا محلّ له من الإعراب ، والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور )[1] فقط ، فتدبّر ولا تغفل عن (٣٣/أ) شيءٍ مما نبّهناك عليه ، فإنّه من المواضع التي غفل عنه كثير من طلبة زماننا .

( قوله )[2] : ﴿ بل الأمر بالعكس[3] ؛ لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والمكان بالالتزام ﴾ .

فحينئذ لا يمكن[4] تعقل الفعل ( مع الغفلة )[5] عن مضروب ما ، ويتعقّل الضّرب كثيرا مع الغفلة عن الزّمان والمكان ، وإن كان لا يكون ( إلا )[6] فيهما ، فبان أنّ حقيقة الفعل المتعدّى لا يمكن تعقلها إلّا مع المفعول به ، ويتعقل كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح في ورقة (٤٧/أ) : " والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بشيءٍ لا يعقل إلّا بعد تعقل ذلك الشّيء ، ولا يرد عليه المفعول فيه ؛ لأنّ تعقل الفعل ليس بعد تعقله ، بل الأمر بالعكس ؛ لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والمكان بالالتزام " .

( ٤ ) في ج : لا يكون .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(وقوله) بـ(لأنّ الفعل يدلّ على الزمان والمكان بالالتزام)) مشعر بأنّ دلالته على المفعول به ليست بالالتزام ، وفيه نظر ؛ لأنّها ليست تضمّنية وهو ظاهر ، ولا مطابقية ؛ لأنّ المفعول به ليس [1] حقيقة الفعل التي هي الحدث مع الزّمان ، وإن امتنع تعقلها [2] ، إلاّ مع المفعول به ، غاية ما في الباب أنّه لازم يمتنع انفكاكه عن ما هيّة الفعل المتعدّى ، والظّرف لازم لا يمتنع انفكاكه عنها ، اللهم [3] إلاّ أن يقال : إن المفعول به لمّا امتنع انفكاكه عن الماهيّة ، صارت الماهيّة كأنّها هو ، وهو غير المصطلح أو يقال : إنه جزء معنى الفعل المتعدّى ؛ لأنّ المراد بالمتعلّق في قولهم : المتعدّى ما يتوقف فهمه على متعلّق هو المفعول به ، كما سيجئ .

اعلم أنّ (ظاهر) [4] هذا التعريف يتناول مفعول أفعال الجوارح الثبتة ، نحو : " ضربت زيدا وقتلته " دون المنفية ، نحو : " ما ضربت زيدا " ، ودون أفعال غير الجوارح نحو : خشيته . ولمّا أراد ابن الحاجب أن لا يخرج شئ من ذلك قال : " والمراد بالوقوع تعلّق الفعل بشئ ... الخ " فإن الخشية لا يتصور إلاّ بأن يكون من أحد ، وفي قولك :

---

(١) في ج : ليست .
(٢) في الأصل : تعلّقها .
(٣) اللّهم هنا خرجت عن أصلها في النّداء لإفادة النّدرة .
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
(٥) " بتصرف " .

" ما ضربت زيدا " [ ٦٣/ب ] نفى الضرب المتعلّق[1] بـ" زيد " ؛ لأنّ السّلب لا يعقل بإلاّ بعد تعقّل المسلوب عنه ، وهذا يؤدى إلى وضع الخاص موضع العام ، والمستعمل عكسه ، لاندراج الخاص تحت العام .

والضمير فى " به " ، و " فيه " ، و " معه " ، و "له " يعود إلى الألف واللاّم[2] ، لكونه بمعنى " الذى " ، فإذا لم يكونا يعود إلى الموصوف ، وموضع " به " الرفع بالمفعوليّة ، وكذلك البواقى .

واختلفوا فى ناصب[3] المفعول به ، فذهب البصريّون إلى أنّه هو الفعل وحده ، وذهب الفراء إلى أنّه هو الفعل والفاعل ، وذهب هشام[4] بن معاوية من الكوفيين إلى أنّه هو الفاعل وحده ، وذهب الآخر[5] منهم إلى أنّه هو معنى المفعولية ، وذهب الأخفش إلى أنه هو الفاعلية .

---

( ١ ) فى ج : متعلق ، بدون الألف واللاّم .

( ٢ ) فى هامش النسخة الأصلية " والضّمير فى " به " ، و " فيه " ، و"معه" و " له " يعود إلى الألف واللاّم ، لكونه بمعنى الذى ، فإذا لم يكونا يعود إلى الموصوف ، والجار والمجرور فى به يتعلق بالمفعول ظرف لغو لا محل له من الإعراب ، والمجرور فقط فى موضع الرفع يقام مقام الفاعل " . شرح كافية الغجدوانى .

( ٣ ) انظر الهمع ٧/٣ ، والرضى ١٢٨/١ .

( ٤ ) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير ، من أهل الكوفة ، كان نحويا ، وصاحب الكسائى مدة طويلة . من آثاره : الحدود والمختصر ، والقياس .. كلها فى النّحو ...
انظر معجم المؤلفين ١٣/ ١٥٠ ، والأعلام ٨٨/٩ .

( ٥ ) هو خلف من الكوفيين . انظر الهمع ٧/٣ .

( قولـــه )[1] : ﴿ أى[2] : انتهوا عن التّثليث واقصدوا خيرا لكـم ﴾.

هذا مذهب سيبويه . وعند الكسائى أنّه خبر كان ، أى : يَكُنِ الانتهاء خيرا . وعند الفرّاء أنّه صفة ( مصـدر )[3] محذوف ، أى : انتهوا انتهاء خيرا لكـم . وعند بعض (الكوفيين )[4] أنه حـال .

( قولـــه )[5] : ﴿ ولم يجز أيضا ذكـر الفعـل[6] ﴾.

جواب سؤال مقـدّر تقديره : إذا كان حرف النّداء نائبا منـــاب بالفعـــل ، فعند حذفه يجوز ذكر الفعل ؛ لأنّ الجمع بين النّائـــب والمنوب منتف ، فأجاب بقوله : ولم يجـز . . . الخ .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يذكر الشارح فى هذا الموضع حذف الفعل الناصب للمفعـــول به إذا قامت قرينة تدل عليه ، وأن ذلك يقع إما على سبيـــل الجواز أو على سبيل الوجـوب .

أما الحذف على سبيل الجواز فكقولك : زيدًا لمن قال : مـــن أضرب ؟ أى : اضرب زيـــدا .

وأما الحذف على سبيل الوجوب ففى مواضع منها على سبيـــل المثال ما هو قاصر على السماع كقوله تعالى : " انتهوا خيرا لكم " النساء ،، ١٧١ .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج .

( ٥ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٦ ) تمام الكلام عند الشارح " ولم يجز أيضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالإخبـار " .
ويعلّق المحشّى رحمه الله على ذلك بأنّه جواب عن سؤال مقدّر .

( قولـــه )[1] : ﴿ لأنّ المراد[2] من قوله : يبنى بناء المنادى بسبب حرف النّداء ﴾ مشعر بأنّ " هذا " فى قولنا : "يا هذا " ليـــس ( مبنيا )[3] على مـــا يرفع به ، وهو الضم بناء على أن بناءه ليس بحـــرف النّداء ، فينخرم قولهم : المنادى المفرد المعرفة مبنّى على الضّـــــم ، (٦٤/أ) فالأولى أن يقال : إنّه مبنّى على ما يرفع به[4] محلا وإن لم يكن لفظا أو تقديرا ، كما سيجـــى ء .

( قولـــه )[5] : ﴿[6] يالله للمسلمـــين ﴾.

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) تعليل لقول الشّارح فى ورقة (٤٨/أ) : " لا يقال لو قـــال يبنى على ما يرفع به أو يترك على ما كان عليه من حركة أو سكـــون لكان أصوب ، ليدخل مثل : يا هولاء ، ويا هذا ؛ لأنّ المراد من قوله : يبنى بناء المنادى بسبب حرف النّداء " .

( ٣ ) ما بين المعقوفـــين ساقط من ج .

( ٤ ) ليكون التّعريف أعمّ وأوفى ، حتى لا يخرج نحو قولك : يا زيدان ويا زيدون ؛ لأنّ المثنى يرفع بالألـــف ، والجمع يرفع بالـــــواو فالمثنى يبنى على الألف ، والجمع يبنى على الواو .

( ٥ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح فى ورقة ٤٨/ب ) : " إنّما يخفض المنادى إذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو : يا لله للمسلمين ؛ لأنّه حينئذ معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الإفراد ؛ لأنّه مركّب لانضمامه مع حرف الجـــرّ . " .

قال المبرد فى الكامل ٢٧١/٣ بتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم : " وفى الحديث لمّا طعن العلج أو العبد عمر بن الخطاب رضـــوان الله عليه صاح : يا لله يا للمسلمين " .

اعلم أنّ الاستغاثة من الغوث ، وهو استدعاء المظلوم أحدا يرفع الظّلم عنه ، وهى تقتضى مدعوّا ومدعوّا إليه .

فالمدعو : المستغاث به . والمدعوّ إليه : المستغاث له ، واللاّم فى الأوّل مفتوحة ، وفى الثّانى مكسورة فرقا بينهما [1] ، ولم يعكس [2] ؛ لأنّ اللاّم تدخل على المضمر مفتوحة نحو : " لك " على الأصل ؛ إذ أصل المبنىّ على حرف [3] واحد الفتح للتّخفيف ، فكذا على المنادى الواقع موقعه .

وإنّما كسر فى المظهر فرقا بينه وبين لام الابتداء ، ولم يكتف فى الفرق بالإعراب ؛ لأنّه قد يكون تقديريا نحو : " لموسى غلام " فيشتبه ولا اشتباه فى المضمر ؛ إذ يقال : لهو ، أو لأنت ، وله ، أو " لك غلام " ويكسر فيما عطف على المستغاث به ؛ لأنّ اللبس قد زال بوجود حرف العطف ، وكلا اللاّمين يتعلّق بـ " أدعو " أو بنيابه النّائب عنه .

وقيل : الدّاخلة بالمستغاث له بمحذوف .

---

( ١ ) هو رأى المبّرد " ، انظر المرجع السابق .

( ٢ ) قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٠ : " فإن قيل : فلم لم تكن لام المستغاث به مكسورة ولام المستغاث من أجله مفتوحة ، فيكون الأمر بالعكس ؟ .
فالجواب : أن المستغاث من أجله لم يقع موقع المضمر " .
وانظر الهمع ٣ / ٧١ ، ٧٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٤ ، ٢٥٧ .

( ٣ ) فى هامش النّسخة الأصلية " أى : أصل واحد " .

( قولـــه ) : (١) ﴿ (٢) يا طالعـا جبـلا ﴾.

قيل : انتصاب " جبلا " بـ " طالعا " ؛ لأنّه اعتمد على (٣) "يا".

(قولـه ) (٤) : ﴿ نحو : النّجم والصّعق ﴾، ( فالنّجم : علـم

---

(١) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٢) يعنى : أنّ المنادى الشبيه بالمضاف يكون منصوبا بإضمار فعل وهذا الفعل لا يجوز إظهاره . والمنادى الشّبيه بالمضاف: هو ما اتّصل به شئ من تمام معناه .

(٣) فى هامش النّسخة الأصلية " وقيل : إن " طالعا " صفة لموصوف محذوف تقديره يا كوكبا طالعا ، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يقال لأنّه اعتمد على يا ؛ لأنّه اعتمد على الموصوف المحذوف " .

(٤) ( قولـه ) ساقط من ج .

قال الشّارح فى ورقة ( ٥٠/أ ) " اعلم أنّ الخليل بن أحمـد يختار فى المعطوف الممتنع دخول " يا " عليه الرفع ، تنبيها على أنّه منادى ثان ، وأبا عمرو الجرمى يختار النّصب تابع المبنىّ وتابعُ المبنى يكون تابعا لمحلـه " .

ثم يقول بعد سطر : " أى : إن كان المعطوف الممتنع دخـول " يا" عليه من الحسـن ، أى : من الأسماء المعرّفة بلام التّعريف التى يجوز انتزاع الألف واللاّم عنها ، يختار أبو العباس الرفـع كالخليل ؛ لأنّه يمكن انتزاع الألف واللاّم منه بتقدير حرف النـداء فيه ، فيكون عود اللاّم فيه كعدمه ، فيعرب بإعراب يدلّ على أنّـه منادى ثان .

وإن كان المعطوف الممتنع دخول " يا " عليه مما لم يجز انتزاع الألف واللاّم عنه نحـو : النّجم والصّعق ، فإنّه يختار النّصب كأبى عمـرو؛ لأنّه لمّا لم يمكن انتزاع الألف واللاّم عنه ، لم يمكن تقدير حـرف النّداء فيـه " .

الثريّا ، والصّعق [1] ) : علم لخويلد ابن نفيل بن عمرو بن كلاب [2] ، واللاّم غير لازمة فيهمـــا [3] .

( قولـــه ) [4] : ﴿ ويحتاج [5] إلى العذر في جواز : " يااللّه " ﴾

من أجلك ( يا التي ) تيّمت قلبي ( وأنت بخيلة بالوصل عنّي ) [6] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

( ٢ ) انظر الاشتقاق ٢٩٧ ، والمصباح المنير مادة ( نجم ) .

( ٣ ) وهناك شرط ثان ذكره الجامي في الفوائد ١ / ٣٣٥ ، وهو قوله : " كون اللام عوضا عن محذوف " .

( ٤ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح في ورقة ( ٥٠/أ ، ٥٠/ب ) : " ويمكن أن ينصر مذهب أبي العباس بأنّ الاعتبار في اللاّم عندهم صورة لام التعريف ، ولهذا لا يقال : يا النّجم ، ويا الصّعق ، ويحتاج إلـــى العذر في جواز يا اللّـــه .

ومن أجلك يا التي تيّمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عـــنى " .

والعذر هو : أنّ أصل كلمة " الله " الإله ، حذفت الهمـــزة وعوضت عنها ، فلزمت الكلمة كأنّها من نبية الكلمة ، ولمّا لـــم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر ، اختصّ هذا الاسم بذلك الجواز .

انظر الفوائد ١ / ٣٣٥ .

( ٦ ) البيت من الوافر ، قائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويـــه ١٩٧/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والهمع ٤٧/٣ ، والرضى ١٤٥/١ .

وقد روى العجز برواية أخـــرى :

. . . . . وأنت بخيله بالود عـــنى .

وما بين أوّل المعقوفين من محلّ الشاهد ساقط مـــن ـــــــ

أمّا العذر عن " يا الله " فسيجئ ، وأما عن البيت فقد حكموا بشذوذه .

وآخره : . . .

وأنت بخيلة بالوصل عنّى .

يقال : تيّمه بالحب أى : استعبده به .

نقول : ( من أجلك يا من استعبدت قلبى ، والحال أنّك بخيلة بالوصل .

قوله[1] : من أجلك : الجار والمجرور متعلق بما قبله . ويا : حرف نداء ، والتى : اسم موصول ، والجملة بعده صلته ، وأنت بخيلة : الواو حالية ، وأنت : مبتدأ وما بعده خبره . " بالوصل وعنى ": متعلقان (٦٤/ب) بـ بخيلة ، والاستشهاد على أنّ حرف النّداء دخل على الألف واللاّم ، والعذر ما ذكرنا .[2]

---

= الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش ، وما بين ثانى المعقوفين من تمام البيت .

والعذر فى البيت : أنه وإن كانت اللام لازمة لكلمة " التى " إلاّ أنها ليست عوضا عن محذوف ، لذلك حكم بشذوذه .

قال السيرافى : " ومن أصحابنا من يقول : إن قوله : يا التى تيّمت قلبى على الحذف ، كأنّه قال : يا أيتها التى تيّمت قلبى فحذف وأقام النّعت مقام المنعوت " .

انظر الكتاب ٢/١٩٧ بتحقيق هـ عبد السلام هارون .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٢) العذر ذكرته قريبا فى تعليقى ، وأما المحشى رحمه الله فلعله ظن أنه ذكره بينما لم يذكره .

( قولـه )[1] : ﴿ ويـدل عليـه[2] ﴾.

أى : على أن المعتبرَ صورةُ اللامِ جوازُ " يا زيد " ، و " ياهـذا "، وإن وجد اجتماع التّعريفين ؛ لأنّ سبب الامتناع[3] اجتماع حرفى التّعريف ، وهما : حرف النّداء ، وصورة اللاّم و، لا التعريفين مطلقا[4] وهو منتـف فى "يا زيـد " ، و " يا هذا " .

اعلم أنّهم اختلفوا فى العلم المفرد إذا نودى ، فذهب المبرد إلى أنه يحرّف بالقصد قياسا على النكرة المقصودة بعد سلب تعريف العلميـة ، لئلا يجتمع تعريفان على اسم واحد .

وذهب ابن السراج إلى بقاء تعريف العلمية[5] ، وهو أولى ؛ لأن امتناع اجتماع التّعريفين إنما هو إذا كانا حرفين كما مرّ الآن .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : على نصرة مذهب أبى العباس بأن الاعتبار فى اللاّم عنـد النّحاة - صورة لام التعريف ، ويذكر المحشى رحمه الله توضيحا لهذه المسألـة .

( ٣ ) فى ج : الاجتماع ، وهو تحريـف .

( ٤ ) قال الرّضى ١/ ١٤١ : " وقال بعضهم : إنّما لم يجمعوا بينهمـا كراهة اجتماع حرفى التّعريف ، وفيه نظر ؛ لأنّ اجتماع حرفـين فى أحدهما من الفائدة ما فى الآخر ، وزيادة لا تستنكر كما فـى " لقد " ، والآن على ما يجئ فى موضعيهما قالوا : وليس المحذور اجتماع التّعريفين المتغايرين ، بدليل قولك : " يا هذا " ، و "يا عبد الله" ، و " ياالله " ، و " يا أنت " ، بل الممتنع اجتمـاع أداتى التّعريف لحصول الاستغناء بأحدهمـا " .

( ٥ ) انظر الرضى ١/ ١٤١ ، ١٤٢ ، وابن يعيش ١/ ١٢٩ ، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٦٥ .

( قولـــه )[1] : ﴿ وهـــذا[2] النقل مخالف لما ذكرناه أوّلا بعـــض المخالفـــة ﴾ .

أمّا كونه مخالفا لما ذكرناه ، فلأنّا قلنا من قبل : إن المعطـــوف الممتنع دخول " يا " عليه إن كان من الأسماء التي يجوز انتزاع الألـــف واللاّم عنها ، فأبو العباس يختار الرّفع ، و " الرّجل " مما يجوز انـــتزاع الألف واللاّم عنه ، وقد اختار ههنـــا .

وأمّا كونه بعض المخالفة ، فلأنّه اختار الرفع في " النّضر " ، وهـــو موافق لما ذكرناه أوّلا ، لأنّه مما يمكن انتزاع الألف واللاّم عنها ، وذلـــك لأنّ الأعلام عند المحققين على ثلاثـــة أنـــواع :

نوع لا يجوز دخول اللاّم فيه نحو : جعفر وأسامـــة . ونوع يجب فيه اللام ، وهو كل اسم صادفته العلمية وفيه اللام وصارت كالجزء منـــه . ونوع يجب دخولها واسقاطها ، وهو ما كان صفة في أصله أو مصدرا .

ومنهم من جعلها ضربين فقط(٦٥/أ) وأهمل القسم الذي يجـــوز دخول اللاّم عليه وإسقاطها ، فثبت أنّ " النّضر" مما يمكن انتزاع اللاّم عنه ، فكان هذا النّقل مخالفا لما ذكرناه أوّلا بعض المخالفة .

---

(١) ( قولـــه ) ساقط من ج .

(٢) قال الشارح في ورقة (٥٠/ب) : " اعلم أنّه ذكر في شرح الكتاب قال أبو العباس : إن كان المعطوف علما معرّفا باللاّم نحو : " يا زيد والنضر " كان الرفع أولى ، وإن يكن علما نحو : " يا زيد والرجل" كان النّصب أولى ، وفرّق بينهما بأنّ " النّضر"و " نضرا" علـــــم ، وليس الألف واللاّم لمعنى في " النّضر " ،بخلاف " الرجل " فـــإنّ الألف واللاّم فيه معاقب للإضافة .
ولمّا كان الواجب في المضاف والنّصب ، كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النّصب ، هذا عبارته . وهذا النّقل مخالـــف لما ذكرناه بعض المخالفـــة " .
والمحشي رحمه الله يوضح لنا وجه المخالفة في هذا الموضع .

( قولـه )[1] : ﴿ ثم اعلم أن " ها " فى " يا أى هذا الرجل " هو " هـا " فى " يا أيها الرجل " لا فى هذا زيـد ﴾[2].

يعنى : هو " ها " التّنبيه المقحمة لأغراض تذكر ، لا الهاء الـتى هى للتّنبيه فقط ، لأنّها ( لو )[3] لم تكن للإقحام لجاز حذفها ، ولـم يسمع ( الحـذف )[4].

( قولـه )[5] : ﴿[6] ثم لقائل أن يقول : لا فائدة فى إتيان اسـم الإشارة . . . الخ ﴾.

وأجيب عنه بأن فى نداء اسم الإشارة نوع كراهة ، لأنّ له شبهـا بالمضمر من حيث التّعريف وعدم التصريح ، والمضمر ممتنع نداؤه[7] فلذلـك

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) تمام هذا الكلام مذكور فى ورقة ( ٥١/ب ، ٥٢/أ ) " ثم اعلـم أنّ " هـا " فى " يا أى هذا الرجل " هو " هـا " فـى " يا أيها الرجل " ، لا فى " هذا زيد " ، بدليل أنه لم يسمع " يا أى ذا الرجل " .
وقد أشار المحشى رحمه الله إلى توضيح ذلك فى هذا التّعليق .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـل .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) تمام الكلام " ثم لقائل أن يقول : " لا فائدة فى إتيان اسم الإشارة بعد " أى " ، لاحتياج " أى " إلى اسم جنس فيه اللام ، لا إلـى مبهم " . انظر ورقة ( ٥٢/أ ) .

( ٧ ) فى ج : بين حرف التعريف ، وكلاهما مقصود لمعنى واحد .
قال الرضى ١/١٤٢ ، ١٤٣ : " وإنما توصّل بـ " أى " الى نداء اسم الإشارة ، لأن اسم الإشارة فى الأصل ما يشار به للمخاطب إلـى شئ ، فهو فى أصل الوضع لغير المخاطب ، ولهذا يؤتى فيـه بحروف الخطاب كما يجئ فى بابـه " .

أدخلوا لفظ " أى " بين حرف النداء واسم الإشارة ، فإقحام " أى " هنا لنداء اسم الإشارة ، لا لنداء المعرّف باللام .

قال الأندلسى والمالكى : إذا قلت : " يا أى هذا الرجل "، فـ " أى " منادى ، والهاء مقحمة ، وذا : صفة لـ " أى " ، والرجل ، صفة لـ " ذا " أو لـ " أى " .

(و) أما كون الرجل مقصودا بالنداء على تقدير جعله صفة لـ" أى" (١) فظاهر .

وأما على تقدير جعله صفة لـ " ذا " فلكونه مع موصوفه فى حكم كلمة واحدة ، فيكون المنادى فى الحقيقة هو الرجل على كلا التّقديرين .

ونقل الأندلسى فى موضع آخر أنّه إذا جعل صفة لـ " ذا " يجوز فيه الرّفع والنّصب ؛ لأن المقصود حينئذ هو " ذا " .

وقال الحديثى : " ذا " بدل من " أى " . وأمّا " ها " التى تقحمونها بين المنادى حقيقة و " أى " فقال الزّجاج (٢) : هى عوض (مما يستحقه " أى " من الإضافة .

وقيل : (٣) عوض) من مباشرة " يا " للمنادى حقيقة .

وقيل : للتّنبيه على أنّ المنادى ما بعدها .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٢) فى ج : وقال .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( قولـه )[1] ﴿وفيه نظر[2]، لجواز أن يكون توابع المعرب. .الخ﴾.

أجيب عنه بأن المعرب الواحد لا يتصوّر فيه الإعراب اللّفظى والمحلّى معا ، والمثال الذى أورده الشارح ليس فيه (٦٥/ب) تغاير الإعراب فى معرب واحد لفظا ومحلا ؛ لأن المجرور لفظا " قائم " ، والمنصوب محـــلا " بقائم " ، فلا يكون المتبوع واحدا والكلام فيه .

قولـه :

﴿ يا تيم تيم عدىّ لا أبالكم لا يلقينكم فى سوءة عمـــر[3]﴾

والبيت لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمى .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا الكلام مسبوق بقول الشارح : " والتزموا أيضا رفع توابـــع " الرجل " مفردة كانت أو مضافة ؛ لأنّها توابع المعرب ، ووجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول : يا أيها الرجـــل ذو المال ، ويا أيها الرجل الظريف ، وفيه نظر ، لجواز كـــون توابع المعرب تابعة لمحله إذا تغاير إعراب محله إعراب لفظـــه نحو : " ما زيد بقائم وقاعدا " بالنصب والجرّ ، فالأولى أن يقال : لوجوب رفع متبوعه " . انظر ورقة (٥٢/أ) .

( ٣ ) البيت من البسيط ، فى هجاء جرير بن عطية لعمر بن لجأ وهو يحذّره ويحذر قومه عند ما عاب على جرير قوله حســـدا :

لقومى أحمى للحقيقة منكم وأضرب للجبار والنقع ساطـــع .
وأوثق عند المرهفات عشية لحاقا إذا ما جرّد السيف لامع .

قال عمر بن لجأ لجرير : إنما قلـت :

وأوثق عند المرهفات عشية
فصيرت نساءك قد أردف فسدوة ولحقتهن عشية ، وقـــد ـــــ

وقال المبرد : هو لابن رواحة[1] .

والمراد بـ " تيم " : تيم عدى بن عبد مناة . وعدى أخوه ، وأضاف تيما إلى عدى لشهرته بين العرب .

وقال الجوهرى لأبا لكم[2] : كلمة مدح . وقال الميدانى[3] : كلمة شتم وجور . والسوءة : المكروه .

يقول لهم : لا تتركوا عمر أن يقول شعرا فى هجوى ، فإنّه لو هجانى لأصابكم شرّى ومكرى بسبب عمر .

---

فضحن البيت فى ديوان جرير ص ٢٨٣ ، والخزانة ١/ ٣٥٩ و ٣٦١ ، والمغنى شاهد رقم ٨٢٩ ، ٢/ ٥١٠ ، والأشمونى ٣/ ١٥٣ ، والرضى ١/ ١٤٦ ، وابن يعيش ٢/ ١٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٧٨ .

أما معانى المفردات وإعراب البيت فيأتى كعادة المحشى رحمه الله تخفيفا منه عن القارئ .

ومراد الشارح من هذا البيت هو أنه : إذا كرّر المنادى بلفظه مضافا إلى اسم آخر لك الضم والنصب فى الاسم الأول ، مع النصب فى الثانى .

(١) إسناد المحشى رحمه الله هذا النقل إلى المبرد كان عن طريق سهو ، فالمبرد فى كتابيه المقتضب والكامل ينسب البيت لجرير والقول بأن البيت لابن رواحة ذهب إليه المرصفى ، وخطّأ من قال إنه لجرير ، قال : والصواب : لعبد الله بن رواحة الخزرجى يقوله لزيد بن أرقم .

انظر المقتضب ٤/ ٢٢٩ ، والكامل ٣/ ٢١٧ بتعليق محمد أبوالفضل إبراهيم .

(٢) قال البغدادى فى الخزانة ١/ ٣٦٠ : " ومعنى لا أبالكم : الغلطة فى الخطاب ، وأصله : أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما واحتقارا ، ثم كثرت فى الاستعمال حتى جعلت فى كل خطاب يغلط فيه على المخاطب " .

(٣) هو أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميدانى ، كان أديبا فاضلا عارفا باللغة ، اتقن اللغة وأمثال العرب ، من آثاره : مجمع الأمثال كان وفاته سنة ٥١٨ هـ .

قولـه : لا أبالكم : لا لنفى الجنس ،أبالكم : اسمها ، وأثبـت الألف فى " أبا " ؛ لأنّ المراد منه الإضافة ، أو تشبيها له بالمضـاف كما يأتى ، وعمر : فاعل يلقّينكم .والاستشهاد : أنه كرّر المنادى فى حال الإضافة . وروى فيه الضم والنصب .

وروى الأندلسى فى الأول وجهين آخرين رآهما حسنـا :

أحدهما : أن يكون فتح الأول على الإتباع لنصب الثّانى مثل : يا زيـدَ ابنَ عمـرو .

وثانيهما : أن يكون ركّب الاسمين وصيّرهما اسما واحدا ، كـ "بعلبـك" ثم إضافهما .

وفى الثّانى وجوه[1] : وهو أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، وأن يكون منصوبا بأعـنى .

( قولـه )[2] : ﴿ ويا أبـت[3] ويـا أمـت ﴾ .

---

(١) فى الأصل : وجوها ، والصواب : وجوه .
قال الرضى ١٤٧/١ : " وقد أجاز السيرفى وجها رابعا فى نحو " يا تيم تيم عدى " ، وهو أنه كان فى الأصل : يا تيم "بالضـم" تيم عدى ، ففتح اتباعا لنصب الثانى ، كما فى " يا زيد بن عمر" .

(٢) (قولـه ) ساقط من ج .

(٣) هذا نص المصنف ، تمامه " وقالوا : يا أبى ويا أمّى ،ويا أبـت ويا أمّت ،فتحا وكسرا ، بالألف دون الياء " .
انظر الوافية شـرح الكافية ورقة (٥٣/أ) .
والمحشى رحمه الله يذكر خلاف العلماء فى هذه التاء .

اختلف فى هذه التّاء ، فعند البصريّة (هى[1] تاء التّأنيث عوّضت عن الياء ؛ لأنّها تقلب هاء فى الوقف ، ولم يجب جمعها مع الياء .

وقال الكوفية ) : هى تاء التّأنيث ، والياء مقدّرة بعدها .

( قوله )[2] :-( والتّرخيم[3] فى غير المنادى جائز للضّرورة كقوله :

دِيارَ ميّة إذ-( مىّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب[4] )

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
فى الإيضاح شرح المفصل ١ / ٢٨١ " قال الشيخ رحمه الله :
للناس فيها مذهبان: مذهب أهل الكوفة أنّ التاء للتأنيث
وياء الإضافة مقدرة بعدها ، كأنه قال : يا أبتى ويا أمتى .
ومذهب البصريين أن تاء التأنيث عوض عن ياء الإضافة ، واستدلوا
بوجهين :
أحدهما : أنّها تقلب هاء ، ولو كانت ياء الإضافة مقدّرة بعدها
لم يجز قلبها هاء ؛ لأنّها حينئذ متوسطة ، والمتوسطة لا تقلبها هاء .
والآخر : هو أنه لو لم يكن عوضا ، لجاز أن يجمع بينهما وبين
الياء ، فيقال : يا أمتى .... كما يقولون : يا ضاربتى ، ولما
لم يقولوا : يا أمتى ، دل على أنها عوض عنها ." .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح فى ورقة (٥٣/ب) : " أى : ترخيم المنادى جائز
فى سعة الكلام والاختيار ، والتّرخيم فى غير المنادى جائز
للضرورة كقوله :
دِيارَ ميّة إذ مىّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب .
أى : إذ ميّة " .

( ٤ ) البيت من البسيط من قصيدة لذى الرمة فى ذكر المنازل والديار
وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٠ برواية " مساعفة " ، وفى

الترخيم لغة : الحذف والتليين .

نقل عن الأصمعي [1] أنه قال : لقيني سيبويه فقال لي : ما يقال للشيء السهل ؟ .

فقلت : المرخم ، فوضع باب الترخيم .

واصطلاحا [2] : ما ذكر .

---

= ٢٤٧/٢ تساعفنا ، وهي الرواية التي ذكرها المبرد في الكامل ٤١/٣ ، وانظر الخزانة ٣٧٨/١ ، وديوان ذي الرمة ٢٣/١ وأمالي الشجري ٩٠/٢ ، وما بين المعقوفين من تمام البيت غير مذكور في النسختين .

وقبله :

بجانب الزرق لم تطمس معالمها  دوارج الصور والأمطار والحقب .

وبعده :

برّاقة الجيد واللبّات واضحة  كأنها ظبية أفضى بها لبب .

بين النهار وبين الليل من عقد  على جوانبه الأسباط والهدب .

عجزاء ممكورة خُصانة قلق  عنها الوشاح وتم الجسم والقصب .

وقد ذكر ابن الشجري في أماليه ٩٠/٢ منع المبرد من الترخيم في غير النداء بقوله : " وكذلك يقولون في قول ذي الرمة :

ديار ميّة إذ مي تساعفنا  ولا يرى مثلها عجم ولا عرب .

أنه كان مرّة يسمّيها ميا ، ومرة يسميها مية .

قال : ويجوز أن يكون أجراه في غير النداء على يا جار ثم صرفه لما احتاج الى صرفه ، قال وهذا الوجه عندي ، لأن الرواة كلهم ينشدون :

فيا مي ما يدريك أين مناخنا  معرقة إلا لحى يمانية سجرا " .

(١) هذا النقل أورده ابن الحاجب في الإيضاح ٢٩٤/١ .

(٢) الاصطلاح : هو حذف بعض كلمة على وجه مخصوص .
انظر الأشموني ١٧١/٣ .

ومية : اسم امرأة . وتساعفنا : أى : تساعدنا وتوافقنا .

دار مية : منصوب بأنه منادى مضاف ، أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف . وإذا : ظرف زمان أضيفت إلى الجملة بعدها ، ومحلها النصب بأنها مفعول أذكر المحذوف . ويرى : من ( ٦٦/أ ) رؤية البصر ، ومثلها : مفعوله . وعجم : فاعله وهو جمع (أعجم )[1] جمع عجمى . ولا عرب : معطوف عليه .

والاستشهاد أنه رخم مية فى غير النداء للضرورة .

( قوله )[2] : ﴿[3] لجواز تأنيث المذكر غير العلم ﴾.

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
قال فى اللسان مادة (ع ج م ) : " والعجم : جمع العجمى وكذلك العرب جمع العربى ، ونحو من هذا جمعهم اليهودى والمجوسى اليهود والمجوس . والعُجْم : جمع الأعجم الذى لا يفصح ، ويجوز أن يكون العُجْم جمع العجم ، فكأنه جمع الجمع " .

( ٢ ) (قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح فى ورقة ( ٥٤/أ ) : " اعلم أن سيبويه شرط فى ترخيمه على لغة من يجعل الباقى اسما برأسه أن يكون علما ، لئلا يلتبس بما لا تاء فيه ، فلا يقال فى ترخيم " حبيبة " إذا كان صفة " يا حبيب أقبلى " ، لحصول الالتباس ، لجواز تأنيث فعل المذكر غير العلم إذا أريد به النفس ، وأما إذا كان علما فلا يحصل الالتباس ؛ لأنه لا يؤنث المذكر وبالعكس فى العلم حملا على المعنى " .

جواب سؤال مقدر تقديره : أن يقال : لا التباس ، لأنّ [لفظ][1] " أقبلى " يدلّ على أن الأصل " يا حبيبة " .

فأجاب بقوله : لجواز تأنيث الفعل . . . الخ .

[قوله][2] : ﴿ حملا على المعنى ﴾ .

يعنى : لا يقال فى العلم المذكّر كـ" زيد " مثلا إذا وضع للمؤنث " جاءتنى زيد " ، حملا على المعنى ، وفى العلم المؤنث كـ " زينب" مثلا إذا وضع للمذكر " جاءنى زينب " حملا على المعنى فافهم .

قوله[3] : ﴿ وعليه بيت الكتاب ﴾ أى : كتاب سيبويه .

تنكّرت منّا بعد [معرفة لمّى] وبعد التّصابى والشّباب المكرّم[4]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحّح على الهامش .
انظر سيبويه ٢ / ٢٥١ فى هذا الموضوع ، فقد تعرض له بشرح جيّد .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) أى : على جواز ترخيم الاسم الخاص فى النّداء .

(٤) البيت من الطويل ، من قصيدة لأوس بن حجر ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٨١ ، وديوان أوس بن حجر ١١٧ دار صادر بيروت ط ٢ ، والإيضاح شرح المفصل ١ / ٢٩٩ ، وما بين المعقوفين من تمام البيت غير مذكور فى الأصل . وهذا أول القصيدة ، ويليه :

وعد ليالينا بجوّ سويقة فباعجة القردان فالمتثلّم .
وما خفت أن تبلى النصيحة بيننا بهضب القليب فالرمىّ فعيهم .
فميطى بمبتاط وإن شئت فاتعمى صباحا وردّى بيننا الوصل واسلمى .
وإن لم يكن إلّا كما قلت فأذنى بصرم وما حاولت إلّا لتصرمى .

( تنكّرت : من نكر الرجل "بكسر" وهو ضدّ عرف أى : تكلّفت فى عدم )[1] معرفتنا . ولمى : أصله لميس ، وهو اسم امرأة . والتّصابى من صبا يصبو صبوة ، وهو الاشتياق والمحبة .

والاستشهاد أنه رخم لميس بحذف حرف واحد ، وحذف ( حرف )[2] النّداء .

( قوله )[3] «واعلم أنّه لو قال : أو قبل آخره مدة ، وهو أكثر من أربعة أحرف لكان أولى» ليدخل فيه مثل : " مرمّى " ، فإنّه يحذف منه حرفان ، لكون ما قبل آخره مدّة ، وهو أكثر من أربعة أحرف ، فلا يكون قوله : «أو حرف صحيح قبله مدّة» شاملا لمثل " مرمّى " ، فيكون القول الأول أولى .

قلت : مثل " مرمّى " داخل فى قوله : «أو حرف صحيح قبله مدة» ؛ لأنّ المراد بالحرف الصحيح : الحرف الأصلى ، وإلّا لم يتعيّن كون مثل مروان[4] من القسم الأول ، كما أن المراد بالمدة الزّائدة ، وإلّا ردّ نحو :

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من الأصل ، إلّا أنه أشير إليه فى الهامش .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٥٦ : " هذا باب ما يحذف من آخره حرفان ؛ لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ، وذلك قولك فى عثمان :

يا عثم أقبل ، وفى مروان : يا مرو أقبل ، وفى أسماء : يا اسم أقبلى " .

مختار ، وإليه أشار المصنّف فى شرح المفصّل )[1] ، وإن كان آخره زيادتان إلى آخره ، والشّارح أيضا معترف به ، حيث مثّل للحرفين الزائدين مع[2] ما يكون فى آخره ياء النّسبة أيضا ، وكأنّه نسى ما قال ، والله المنجىّ من الضّلال . فعلى هذا لا يحتاج إلى ما ذكر من ( ٦٦/ب ) أن حكم آخره حكم الصّحيح فى تحمّل الحركات ، فيكون ذكر ما آخره صحيح مغن عنه .

( قوله )[3] : ﴿ والمندوب : هو المتفجّع عليه بياء أو وا ﴾ .

الندبة لغة : من ندبت الميّت إذا بكيت عليه ، وعددت محاسنه ونودى كالمنادى وإن لم يجب أصلا ، لتحيّر المنادى لشدة[4] حزنه ، كمخاطبة الرّسوم . وفائدته : التفجّع ( والتوجع )[5] وتأثر[6] النادب منه .

واختص المندوب بـ " وا " ، أى : خصّت " وا "[7] بالمندوب وانفرد عن المنادى بها ، ولا تدخل غيره ، كما يقال : نخصّك بالعبادة ، أى : لا نعبد غيرك . وشذ " أصبح ليل " و " أطرق كرا "[8] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) فى ج : مما .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) فى الأصل : بشدّة .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٦ ) فى الأصل : وتأثير .

( ٧ ) فى ج : واو .

( ٨ ) ووجه الشّذوذ فى المثلين : هو حذف حرف النّداء من اسم الجنس. انظر المستقصى فى أمثال العرب ١ / ٢٠٠ . وتمام المثل الثّانى " أطرِق كرا إنّ النّعام فى القرى " ، سيأتى أنه يضرب لمن تكبّر وقد تواضع أشرف منه .

قيل : إن امرأ القيس بن حجر كان رجلا مفرّكا[1] ، فتزوّج امرأة من طئ .

وقيل : هى أم جندب ، فأبغضته وجعلت تقول : يا خير الفتيان أصبحت ( أصبحت )[2] ، فيرفع رأسه وينظر ، فإذا الليل كما هو ، فتقول المرأة : أصبح ليل ، أى : أدخل فى الصباح ، وصر صبحا ( بالليل )[3] .

روى أنّه سألها عن سبب تفريكها له فقالت : لأنّك ثقيل الصدر خفيف العجز ، سريع الإراقة ، بطئ الإفاقة .

وقيل : كان قد ارتضع من كلبة ، وكان إذا عرق ظهر منه ريح الكلب. وهو مثل يضرب لمن يطلب التخلص عن أمر مكروه .

والكرا : طائر يشبه البطة ، لا ينام بالليل ، فسمّى بضدّه ؛ لأنّ الكرى هو النّوم ، وقيل : هو الحبارى ، يقال : أطرق كرا ، فإنك لن ترى بصيدونه بهذه الكلمة فإذا سمعها تلبّد بالأرض ، فيلقى عليه ثوب فيصطاد .

وقولهم : إن ( ٦٧/أ ) النّعامة فى القرى ، أى : فتد وسك بأخفافها . وذكر الزمخشرى أن الإطراق أن يطأطئ عنقه وينخفض إلى الأرض . أى :[4]

---

(١) يقال رجل مفرّك : إذا كانت النساء تبغضه . انظر الصحاح مادة ( ف ر ك ) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٤) انظر المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ . والرضى ١/ ١٥٩ .

طأطئ[1] واخفض عنقك للصيد ، فأنا[2] أكبر منك وأطول عنقا ، وهى النّعام قد اصطيد وحمل إلى القرى . يضرب ( مثلا )[3] لمن يتكبّر وقد تواضع أشرف منه .

هذا على سبيل الجواز[4] . وقد يحذف على سبيل الوجوب نحو : اللّهمّ ، لأنّ الميم المشدّدة عوض عن حرف النداء[5] ، وإنّما أخرت تبرّكا بالابتداء باسمه .

وعند الكوفيين يالله أمّنا بخير ، أى : اقصدنا ( بخير )[6] ، فحذفت الهمزة بعد حذف الضّمير وحرف النّداء ، فاتّصلت الميم المشدّدة باسم الله تعالى ، فامتزجا وصار ككلمة واحده ، وهذا التّركيب غير[7] مستنكر بدليل : هلمّ ، وأيش . ودلائل الجانبين مذكور فى المطولات .[8]

---

( ١ ) فى النسختين تطاطئ ، والصواب عندى طأطئ بحذف التاء ؛ لأنه فعل أمر بدليل واخفض عنقك .

( ٢ ) فى النسختين فان ، والصواب : فأنا .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٤ ) أى : حذف حرف النداء .

( ٥ ) هذا قول البصريين على العكس من قول الكوفيين .

( ٦ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٧ ) فى ج : غير مستكره .

( ٨ ) كالإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى ، قال فى المسألة السابعة والأربعين ١ / ٣٤١ ، ٣٤٣ + " أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الأصل فيه " يالله أمّنا بخير " ، إلاّ أنّه لمّا كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة ، والحذف فى كلام العرب لطلب

ولا يلزم حذف حرف النّداء عندهم ؛ لأنّ الميم ليس عوضا عن " يـا " عندهـم .

واختلف فى جواز وصف " اللّهم " ، فعند سيبويه لا يجوز[1] ؛ لأنّ الميم ككلمة برأسها ، فلو وصف يكون الميم فاصلة ، فقوله تعالى : " قل اللّهم مالك الملك "[2] تقديره عنده : يا مالك الملك ، وكذا اختلف فى وقـوع الحال من النداء نحو : " يا زيد قائما " فمنعه المازنى ، وأجاز المبرد

---

= الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا : " هلمّ " ، و"ويلمّة" ، والأصل فيه : هل أمّ وويل أمه . وقالوا : " أيش" والأصل : أىّ شئ . وقالوا " عم صباحا " والأصل : انعم صباحا ، وهذا كثير فـى كلامهم .
قالوا : والذى يدلّ على أن الميم المشددة ليست عوضا من "يـا" ، أنهم يجمعون بينهما . قال الشاعـر :
انى اذا ما حدث ألمّـا أقول : ياللّهم يا اللّهمّـا .
وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ، لأنّـا أجمعنا أنّ الأصل " يا اللّه " ، إلاّ أنّا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا " يا " ، ووجدنا الميم حرفين و " يا" حرفين ويستفاد من قولك " اللهم " ما يستفاد من قولك : " يا اللّه " ، دلنا ذلك على أن الميم عوض من " يا " ؛ لأنّ العوض ما قام مقام المعوّض، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت " يا " ، فدل على أنها عوض منهـا ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضرورة الشعر " . انظر كذلـك شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ١٠٦ ، والمقتضب ٤/٢٣٩ وسيبويه ١ / ١٩٦ .

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٩٦ : " وإذا ألحقت الميم لم تصـف الاسم ، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : يـا هناه . وأما قوله عز وجل : " اللهم فاطر السموات والأرض"فعلى"يا" . وقال المبرد فى المقتضب ٤ / ٢٣٩ : " ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلا من " يا " فكأنك قلت : يا الله ثم تصفه كما تصفه فى هذا الموضع ، فمن ذلك قوله : " قل اللهـم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشّهادة " .
وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر ، كأنه قال : يافاطر السموات والأرض" .

(٢) تمام الآية " قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعزّ من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كـل شئ قدير " آل عمران ،، ٢٦ .

(قولـه)[1] : ((ليدخل فيه مثل قولنا : أزيداً محبوس أنت عليه)) ؟ هكذا وقع في نسخ الوافية ، والصّواب : " أزيدا أنت محبوس عليه " ؟ كما في سائر الكتب .

قال الأندلسي : " اعلم أن اسم الفاعل والمفعول الجارين على (٦٧/ب) أفعالهما في التفسير بمنزلة أفعالهما ، كما كانا في العمل كذلك ، كقولك : " أزيداً أنت محبوس عليه ؟ ، و "أزيدا أنت مكابر عليه" ؟ فالجار والمجرور فيهما في موضع النصب[2] فوجب أن ينتصب " زيدا " بإضمار فعل ، كأنك قلت : أتنتظر زيدا أنت محبوس عليه ، أي : موقوف بسببه ؛ لأنّه إذا حبس بسببه فقد انتظره[3] ، [وأكابرت زيدا عمرا إذا غلب عليه وفي " محبوس " و " مكابر " ضمير )[4] يعود إلى " أنت " ؛ لأن معناه :

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .
هنا يتحدّث المصنّف رحمه الله عن المفعول به الذي أضمر عامله على شريطة التفسير ، فيقول : " والثالث : ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو : كل اسم بعده فعل أو شبهه ، مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، مثل زيدا ضربته ، وزيدا ضربت غلامه ، وزيدا مررت به ، وزيدا حبست عليه ، ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي : ضربت ، وأهنت وجاورت ، ولابست " .
انظر الوافية في شرح الكافية ورقة (٥٧/أ) .

( ٢ ) في ج : نصب ، بحذف الألف واللاّم .

( ٣ ) في ج : انتظر ، بإسقاط الهاء .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

أنت تحبس عليه وتكابر ، وإن لم ترد بهما الفعل [1] وذهبت بهما مذهب رجل ( و ) [2] رفعت فقلت : أزيد أنت محبوس عليه ؟ وكذا لو أردت المعنى ؛ لأنه لا يعمل ، فلا يفسر " .

وأنت خبير بأنه مشعر بأنّه " أنت " يقدم على " محبوس " ، وإن كان لتأخيره وجه ، ومن يقفو أثر ( الليث ) [3] يكثر كبابه .

( قوله ) [4] : ﴿ ولكنه [5] لا بدّ من قيد يدلّ على هذين الاحترازين ﴾.

وهو أن يقال : لو سلّط عليه لنصبه إن لم يمنع مانع .

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ المفهوم من قوله : لو سلط عليه لنصبه صحة التسليط لفظا ومعنى ، لا لفظا فقط ، حتى يدخل فيه قوله تعالى : " وكلّ شيء فعلوه في الزبر [6] " ، فيكون عبارته وافية للاحترازين .

---

( ١ ) أي : لم يجر اسم الفاعل والمفعول مجرى الفعل .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) تمام كلام الشّارح في ورقة (٥٧/ب) حيث يقول : " اعلم أنّ عبارته عن الاحترازين الأخيرين قاصرة ، وهو ظاهر ، لكنّه لا بدّ من قيد يدلّ على هذين الاحترازين " .
ويأتي ذكر هذا القيد في تعليق المحشي رحمه الله على المسألة .

( ٦ ) القمر ،، ٥٢ .
هذه الآية الكريمة غير داخلة في باب الاشتغال عند الرّضي قال في شرحه للكافية ١٧٧/١ ، ١٧٨ : " وكذا ، كلّ شيء فعلوه في الزّبر " أي : ليس من هذا الباب ، لأنه خرج

( قولـه ) [1] : ﴿ وإن لم يمكن [2] ، فإن أمكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قُدر ﴾ ويشمل قولنا : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه ؛ لأن ما يكون بمعنى الفعل ﴿ إمّا أن يكون بمعنى الفعل ﴾ الكائن مع معموله الخاص ، أى : المقيد بالصلة ( ٦٨/أ ) كما فى مررت به ، فإنّ " جاوزت " هو معنى المرور المعدى بصلة الباء ، أو يكون بمعنى الفعل الكائن مع معموله العام ، أى : غير [3] المقيد بالصلة ، كما فى " زيدا ضربت غلامه " ، فإن " أهنت " هو معنى ضربت إذا كان مع غلامه ، وغلامه

---

بقوله : مشتغل عنه ، أى : عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرّفع وهنا لو نصبت " كلّ شئ " بـ فعلوا لم يبق معنى الرفع ؛ إذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ إن علقنا الجار بفعلوا ، ونحن لم نفعل فى الزبر ، أى : فى صحف أعمالنا شيئا ؛ إذ لم نوقع فيها فعلا ، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة ، وإن جعلنا الجار نعتا لكلّ شئ ، صار المعنى فعلوا كلّ شئ مثبت فى صحائف أعمالهم ، وهذا وإن كان معنى مستقيما إلاّ أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرّفع ؛ إذ المراد منه : ماأريد فى قوله تعالى : " وكلّ صغير وكبير مستطر " و " فعلوه " صفة كلّ شئ ، أى : كلّ ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم ، بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة " .

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح فى ورقة ( ١/٥٨ ) : " والحاصل أنه إن أمكن تقدير نفس الفعل المفسر فقدّر ، وإن لم يمكن فان أمكن تقدير فعل بمعنى المفسر قدّر ، وإن لم يمكن فقدّر لازم معنى الفعل المفسّر " .

( ٣ ) فى الأصل : الغير .

معموله بدون أن يحتاج إلى الصلة ، وهذا معنى قول المصنّف فى شرحه للكافية[1] : " وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام[2]" .

وجعل بعضهم الضمير الذى فى "به" معمولا خاصا ، بناء على أنه كـ" زيد " فى الخصوص ، لعوده اليه ، والغلام معمولا عاما ، بناء على أنه غير مختص بواحد من العلمان ، والأوّل أولى فافهمه عن فطانة .

واعلم أنك لو قلت : "زيدا أخاه ضربته " يكون التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه ضربته ، فحذف المفسّر والمفسّر ، وهذه غريبة .

(قوله)[3] : ﴿ ولأن[4] المراد بالاسم فى قوله : كلّ اسم بعده فعل هو المفعول به ﴾ .

---

( ١ ) فى ج : فى شرح الكافية .

( ٢ ) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٥ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح فى ورقة ( ٥٨/أ ) : " ولقائل أن يقول : يدخل فى التعريف المذكور لـ" ما أضمر عامله " خبر كان ؛ لأن" زيدا" فى قولنا : " زيدا كنت إياه " يصدق عليه الحد المذكور فيلزم أن يكون مفعولا به ؛ لأن " ما أضمر عامله " قسم من أقسام المفعول به ، مع أن خبر كان ليس بمفعول به .
ويمكن أن يجاب عنه بأنّا لا نسلّم أنه يلزم أن يكون مفعولا به ، لأن ما أضمر عامله أعمّ من المفعول به ، مع أنه قسم من أقسامه ، لجواز كون الشئ أعم من الآخر من وجه دون وجه ؛ لأن المراد بالأعم فى قوله : " كلّ اسم بعده فعل " هو المفعول به فكأنه قال : كلّ اسم مفعول به بعده فعل إلى آخره ، ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلّم ؛ لأنه لمّا قسم المفعول به الذى يجب حذف ناصبه إلى الأقسام الأربعة ، علم أن كل قسم منها مفعول به ، فلم يحتج إلى ذكره " .

فإن قلت : إذا أريد به المفعول (به)[1] ، وقال بعده : " ويختار الرفع " ، أى : رفع ذلك الاسم بالابتداء ، وما هو مفعول به كيف يصح أن يختار رفعه ؟

قلت : المراد منه المفعول المقيد بهذه القيود ، يختار رفعه إن زال عنه قصد أنه من وقع عليه الفعل ، وطرأ قصد أنه محكوم عليه .

(قوله)[2] : ﴿ فإنّ[3] النّصب والرّفع جائزان فيه ، لوجود قرينتيهما ﴾ أى : قرينة النّصب ، وهى الاختصار غير[4] المخلّ الذى هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى ، مع وجود المفسّر ، وهذه القرينة لا تقتضى كون النصب مساويا ، أو مختارا ، أو واجبا ، وقرينة الرّفع وهى عدم لزوم الحذف الذى لزم مع النّصب ، وهذه تقتضى كون الرّفع مختارا ؛ لأنّ الأصل عدم الحذف .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .
قال الرضى ١/ ١٧٠ ، ١٧١ : " ثم اعلم أن المصنف بابتدأ بما يختار رفعه ؛ لأن الرفع هو الأصل ، لعدم احتياجه إلى حذف عامل ، فقال : يختار الرفع بالابتداء ، فبين بقوله : بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب ، حتى لا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل " .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) قال الشّارح فى الوافية فى شرح الكافية (٥٨/أ ، ٥٨/ ب ) : " ونختار رفع الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع ، أى : عند عدم قرينة النّصب التى يكون النّصب معها مساويا للرّفع ، أو مختارا ، أو واجبا ، نحو " زيدا ضربته " ، فإنّ النّصب والرّفع جائزان فيه ، لوجود قرينة النّصب ، لكن الرفع أولى من النّصب ؛ لأنّ النّصب مقتض للحذف والرفع ليس كذلك " .

(٤) فى الأصل : الغير .

(قوله )[1] : ﴿ لعدم ترتّب هذا الحكم - وهو كون النصب مختارا - على اسم الاستفهام ﴾.

اعلم أنّ الاسم الذى يطلب نصبه لا يخلو ( ٦٨/ب ) من أن يقع قبل الاستفهام أو بعده ، فإن كان قبله كقولك : " زيد هل ضربته "؟ فإنّه يمتنع نصبه ؛ لأنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فلا يصلح للتفسير .

وإن كان بعده فلا يخلو من أن يكون الاستفهام بالاسم أو الحرف ، فإن كان بالاسم نحو : أيهم ضربته ؟ فالاختيار الرفع ؛ لأنّ الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل ، فلم يكن الموضع للفعل .

ويجوز النّصب ، ويقدّر النّاصب بعده ، فيقال : أيهم ضربت ضربته ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، وإن كان ( بالحرف )[2] فلا يخلو من أن يكون " بالهمزة " أو بـ " هل " ، فإن كان بالهمزة كقولك : أزيدا ضربته ؟ فالمختار النّصب ؛ لأنّ الاستفهام عن الفعل ، فيطلب الفعل المقتضى للنصب ، ويجوز الرفع .

---

(١) ( قولـه ) ساقط من ج .
بعد ذكر الشارح رحمه الله أنه يختار نصب الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه بعد حرفى النفى والاستفهام ، مع جواز الرفع ، نحو : أزيدا ضربته ؟ وما زيدا ضربته ، عقب ذلك بقوله : " وإنّما قال بعد حرف الاستفهام : احترازا عن اسم الاستفهام ، نحو : " من " ، لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام " . انظر ورقة ( ٥٩/أ ) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

وإن كان الاستفهام بـ " هل " كقولك : هل زيدا ضربته ؟ فإنّه شاذ [1] ، سواء رفعت " زيدا " أو نصبته ؛ لأنّ "هل" قد تأتي بمعنى " قد " ، و " قد " لا يقع بعدها لفظ الاسم ، فكذلك " هل " ، وكذا في بعض الشروح .

( قوله ) [2] : ﴿ لكنّ هذا المثال غير مستقيم إلاّ مع تقدير ؛ في داره ، أو عنده ، أو غير ذلك ﴾.

---

( ١ ) قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصّل ٢/ ٢٣٩ : "ومنها أنها يقع الاسم بعدها منصوبا بتقدير ناصب ، ومرفوعا بتقدير رافع يفسر ما بعده ، كقولك : أزيدا ضربت ؟ وأزيد قام؟ ولا تقول : هل زيدا ضربت ؟ ولا هل زيد قام ؟ إلاّ على ضعف " .
انظر الرضى ١/ ١٧٣ ، وشرح ابن الحاجب للكافية ص٣٥٠ . . . والفوائد ١/ ٣٥٦

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) المثال هو قول سيبويه : زيد قام وعمر أكرمته .
قال الشّارح رحمه الله في ورقة ( ٦٠/أ ) : " أي : ويستوي الرّفع والنّصب في المعطوف على جملة ذات وجهين ، اسمية وفعلية ، مثل : زيد قام وعمر أكرمته ؛ لأنّ الجملة الأولى ذات وجهين :
أحدهما : كونها جملة اسمية ، وهي الجملة الكبرى ، أعني : المبتدأ والخبر .
والثاني : كونها جملة فعلية ، وهي الجملة الصغرى ، أعني : الفعل والفاعل ، وهو " قام " مع فاعله ، فرفع "عمرو" على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية ، وهي الجملة الكبرى ، ونصب " عمرو" على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، وهي

اعلم أنّه قدح الزّيادى فى جواز النّصب فى مثال سيبويه ، وهـــو قولنا : " زيد قام وعمرا أكرمته ؛ لأنّ الجملة الصّغرى فى محلّ الرّفـــع لكونها خبرا ، فإذا عطفت عليها بالجملة شاركها [1] فى الخبرية ، فوجب أن يكون فيها رابطة تربطها بالمبتدأ ، ولا رابطة فيها ، فوجب الرّفـع وبطل النّصـب .

وأجابوا عن هذا الإشكال بثلاثة أوجـه :

أحدها : تقدير ضمير عائد إلى المبتدأ ، وهذا (٦٩/أ) ضعيف ؛ لأنّه لا دليل عليه ، لا من لفظ ولا من معنى .

والثانى : أنه يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه [2] بدليل : " ربّ شاة وسخلتها " ، وهذا أيضا ضعيف ؛ لأنّه خرم [3] لقاعدة الجملة الواقعة خبرا .

---

الجملة الصغرى ، فإن رجّح النصب بقرب المعطوف عليه ، رجّح الرفع بعـــدم حذف العامل ، فيتعارضان ، لكنّ هـــذا المثال غير مستقيم الآن تقدير " فى دار " ، أو " عنده " أو غير ذلك ، لوجوب أن يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه " .
والقائل بعدم استقامة المثال إلا بهذا التّقدير هو السّيرافـــى ، قال ذلك معتذرا لسيبويه بأنّ قصد سيبويه من هذا المثال لـــم يكن تصحيحا ، وإنّما أراد بيان جملة اسمية الصدر ، فعلية العجز ، معطوف عليها أو على الجزء منها .
انظر شرح الرضى فى توضيح هذا المثال وما ورد على سيبويه من اعتراضات ١/ ١٧٥ .

(١) فى الأصـــل : يشاركهـــا .
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .
(٣) فى الأصـــل : جزم ، وهو تحريـــف .

والثالث : أنه لمّا لم يظهر فى الجملة إعراب ، صار كأنّه لا موضع لها من الإعراب ، فلذلك جاز العطف عليها من غير ضمير ، وهذا أيضا ضعيف ؛ لأنّ عدم ظهور الإعراب لا يغنى عن عود الرابط إلى المبتدأ .

وإذا تقرّر هذا فاعلم أن القدح قوى ، وأن الرّفع هو الوجه ، واعتذر عنه الأندلسى وهو فى الحقيقة ميل إلى الوجه الأول ، حيث قال : "تصحيح المسألة : أن يراد فى الجملة المعطوفة ضمير آخر يعود إلى المبتدأ الأول .

ومراد سيبويه ليس إلّا هذا ، غير أنه لم يشتغل بتصحيح المثال ؛ لأنّه أمر مقرّر مفروغ[1] منه ، قد ذكره فى غير موضع .

والمصنّف لم يزد على ما قاله سيبويه فافهم " .

( قوله )[2] : ﴿ دون[3] أمّا ﴾ فإنّ الرّفع مختار[4] بعدها كما مرّ .

---

( ١ ) فى الأصل : مفرغ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله : " اعلم أن المراد بحروف الشرط : إن ولو ، دون أمّا " .
انظر ورقة " ( ٦٠/أ ) . وهذا توضيح جيد من الشّارح رحمه الله لقول المصنف : " ويجب النّصب بعد حرف الشّرط وحرف التّحضيض مثل : إن زيدا ضربته ضربك ، و " ألّا زيدا ضربته " .

( ٤ ) يكون رفع الاسم الدّاخلة عليه " أمّا " مختارا إذا كان الفعل المشتغل عنه غير طلب ؛ لأنّ " أمّا " تدخل الاسم فقط ، ولا يقع بعدها إلّا المبتدأ فى الغالب نحو : لقيت القوم وأمّا زيد فأكرمته ، بخلاف ما إذا كانت مع الطلب ، فإن المختار حينئذ النصب ، نحو : أمّا زيدا فأحسن إليه . انظر الرضى ١/ ١٧١ ، ١٧٢ .

( قولـه )[1] : ﴿[2] لأنّ ذُهب لو سلط على " زيد " لم ينصبـه ولا مناسبـة ﴾ .

اعلم أنّ المصنف ذكر في بيان عدم كونيه من هذا الباب وجهين :

أحدهما : أن الفعل شرطه أن يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله بضمير ( ه )[3] ، أي : يكون سبب عدم عمله فيما قبلـه عمله في ضميره ، وهذا ليس كذلك ؛ لأنّ " ذُهـب " لو لم يعمل في " به " لا يعمل في " زيد " ، لا نصبا ؛ لأنّه لا يقتضيه ، ولا رفعا ؛ لأنّ (٦٩/ب) الفعـل لا يرفع ما قبلـه .

والثاني : أنّ شرط كون الفعل مفسّرا لنّاصب ، أن يكون بحيث لو سلّط عليه بحذف ضميره لنصبه ، ولو سلّم أن "ذهب" يعمل فيما قبله لم يكن من هذا الباب ، أي : لا يجوز نصب " زيد " ؛ لأنّ عمل " ذُهب " إنما هو رفـع .

وهو ساكت عن أنّه لو سلط عليه مناسبه هل ينصبه أم لا ؟ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا تعليل لكلام سابق عن الشارح قال فيه : " أي : وليس قولنا " أزيد ذُهب به " من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ؛ لأنّ شرطه أنّه لو سلّط الفعل أو مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك ؛ لأن " ذُهب " لو سلّط على " زيد " لم ينصبه ولا مناسبه ؛ لأنّ مناسب ذهب به أذهِب ، وهو لم يقتض النّصب فالرفع لازم حينئذ على الابتداء ، والجملة التي بعده خبره " . انظر الوافية في شرح الكافية ورقة ( ٦٠/ب ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

والشّارح زاد عليه قوله : ﴿ ولا مناسبة ؛ لأنّ مناسب "ذُهِبَ بِهِ" أُذْهِب . . . الخ ﴾.

وفيه نظر (١) .

وقد صرّح السيد (٢) عبدالله فى شرح اللب أن مثل : أزيد ذهب به ؟ لا يخرج بقوله : لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه ؛ لأن مناسبه ينصبه

---

(١) فى هامش النسخة الأصلية " قوله : وفيه نظر ،، وجهه أنّا لا نسلّم أنه لو سلط عليه مناسبه لم ينصبه ، وإنما لم ينصبه إذا كان المناسب هو " أذهب " ، وليس كذلك ، بل هو " لابس " ونصبه ظاهر . وقوله : ﴿ وقد صرّح . . . الخ ﴾ تقوية لهذا الكلام فتأمّل " .

وقد ردّ الجامى هذه المحاولة التى جاء بها للوصول إلى نصب الاسم المتقدم بمناسب آخر ، حيث قال : " فإن قلت : لا ينحصر المناسب فى " أذهب " ، فليقدر مناسب آخر ينصبه ، مثل " يلابس " ، أو " أذهب " على صيغة المعلوم ، فيكون تقديره : أزيدا يلابسه الذهاب به ؟ ، أو يلابسه أحد بالذهاب به ؟ أو : أذهبه أحد ؟ .

قلنا : المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه ، فالاتحاد فيما ذكرته مفقود ، وإذا كان الأمر كذلك فلا فالرفع ، أى : رفع " زيد " فى المثال المذكور واجب بالابتداء ، ونصبه غير جائز بالمفعولية " .

انظر الفوائد ١/ ٣٦٠ ، ٣٦١ . والرضى ١/ ١٧٧ .

(٢) هو جمال الدين السّيد عبدالله بن محمد الحسينى العجمى المعروف بالنقركار ، عالم بالعربية وأصول الفقه ، ولى التدريس بحلب ، وأقام بدمشق مدة ، وبالقاهرة مثلها . توفى عام ٧٧٦ من الهجرة .

انظر الأعلام ٤/ ١٢٦ الطبعة الخامسة . ومفتاح السعادة ١/ ١٨٦ .

أى : أَلاَبَسَ[1] الذهابُ زيدا أُذهب به ، كما فى نحو : " الخَوَانُ أُكل عليه اللحم " أى : ألابس[2] اللحم الخوان ، بل خروجه لكون الضّمير الذى اشتغل به مع الباء فى محلّ الرّفع .

ويشترط أن يكون الضمير أو متعلقه منصوبا لفظا أو محلاً ، فيكون تقدير الكلام : مشتغل عنه بنصب ضميره أو بنصب متعلقه ، فيخرج عنه مثل : أزيد ذهب به ؟ ، لأنّ الضمير فيه ليس بمنصوب ، لا لفظا ولا محلاً .

قوله[1] : ( فالرفع ( زلازم )[2] حينئذ ، لأنّ نصب الاسم ورفعه تابع لنصب الضمير ورفعه ، فإن كان الضّمير منصوبا كان الاسم منصوبا ، وإن كان مرفوعا فمرفوع .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

قال الشارح فى ورقة ( ٦٠/ب ) : " وكذلك قوله تعالى : " وكلّ شئ فعلوه فى الزّبر " ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وإن كان منه ظاهرا ، لأنّه لا يصح تسلط الفعل عليه ، لأنّه لو صحّ لكان تقديره : فعلوا كلّ شئ فى الزّبر ، وهو باطل ، أمّا الأوّل : فلأنّهم ما فعلوا كلّ شئ مسطور فى الزّبر من الأوامر والنواهى . وأما الثانى كذلك ، لأنّهم ما فعلوا فى الزّبر شيئا ، فالرفع لازم ، فكل شئ : مبتدأ ، وفعلوه فى الزبر أعنى الفعل والفاعل والمفعول فى محل الجرّ بأنه صفة لـ " شئ " ، والجار والمجرور فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ ، تقديره : كل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر " .

وإذا كان كذلك وجب رفع الاسم ، لكون الضّمير مع الباء في موضع الرفع بكونه مفعول ما لم يسمّ فاعله لـ " ذهب " .

[ قوله ][1] : ﴿ على[2] الابتداء ، والجملة التي بعده خبره ﴾ ذكر الأندلسي [ ٧٠/أ ] وصاحب الهادي أنّ الرفع يحتمل وجهين : إمّا على الابتداء ، وإمّا على أنّه فاعل بإضمار فعل ، والتقدير : أذهب زيد [ ذهب ][3] به . بل الشارح أيضا معترف بذلك في شرحه الكبير ، لكنه قلّد المصنف وجعل الرفع لازما على الابتداء ، وهو ضعيف لما عرفت .

وقال السيرافي[4] : يجوز أن ينتصب " زيد " بأن يقيم المصدر مقام الفاعل ، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب ، فينصب " زيد " لانتصاب ضميره ، كأنك قلت : أزيد ذهب به الذّهاب .

وقيل عليه : هذا إذا لفّظ بالمصدر ، أمّا إذا لم يلفظ فلا ، والتلفظ بالمصدر مطلقا ليس بكاف ، بل لابدّ مع ذلك من أن يكون معرّفا أو موصوفا ، ليمكن قيامه مقام الفاعل .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) سبق الكلام على هذه المسألة انظر ص ٣٤٨ من تعليقي .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٤ ) انظر الرضي ١/١٧٧ .

( قولـه )[1] : ﴿ الرابـع[2] : التّحذيـر ﴾ .

التحذير لغـة : تنبيه المخاطب على مكـروه .[3]

واصطلاحـا : ما ذكـر .[4]

اعلم أنه قد يقع المحذّر منه بعد المحذّر ، نحو : إياك والأسـد ويقع المحذّر منه مكرّرا نحو : الأسد الأسـد . ويقع المحذّر مكرّرا نحو: إياك إياك .

وأصل كلامه الرابع ما فى التحذير ، ثم سمى به مجازا قصد الإيجاز والاختصار .

( قولـه )[5] : ﴿ ووجود[6] القرينة الدالة عليـه ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : من الأبواب الأربعة التى يجب حذف عامل المفعول بـه فيها التحذيـر .

( ٣ ) هذا التعريف أقرب إلى الاصطلاحى منه إلى اللغوى ، وتعريفه اللغوى هو : تخويف شئ من شئ وتبعيده منه ، كما هـو مذكور عند الجامى فى الفوائد الضيائية .(١ / ٣٦٥ ).

( ٤ ) يعنى : قول المصنف رحمه الله : " وهو معمول بتقدير اتـق تحذيرا مما بعده " .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) تمام كلام الشارح " وإنما وجب حذف الفعل العامل له ، لعدم الفرصة بتلفّظ الفعل ، ووجود القرينة الدالة عليه ، ومثاله : إياك والأسد ،أى : اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسـد أن يتعـرض لنفسك ، فحذف " اتق " لما ذكرنا " .

انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ٦١/ب ) .

ذكر صاحب المظهر أنّ القرينة هى لفظ التحذير . وذكر الأندلسى أنّ علّة حذفه على طريق اللّزوم : الاستغناء عنه بدلالة التحذير عليه ، فإن كون المخاطب المنهى مذكورا بلفظه إياك ، مذكورا بعده المنهى عنه بحرف العطف أو بحرف الجرّ ، كما مثّل [ ٧٠/ب ] به ، من نحو : إياك والأسد ، أو[1] من الأسد ، قرينة دالة على الفعل . هذا إذا كان غير مكرّر ، أمّا إذا [ كان ][2] مكرّرا مثل : الطريق [ الطريق ][3] ، والأسد الأسد ، فاللّفظ الأوّل بدل من الفعل .

[ قوله ][4] : ﴿ ومثاله : إياك والأسد ﴾ أى : اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسد أن يتعرض لنفسك .

قال أبو البقاء وصاحب الهادى : قولهم : أى : اتق نفسك ، شرح المعنى لا تقدير الإعراب ، والتقدير المرضى أن يقال : جنب نفسك أو وقّ نفسك الأسد . فـ " إياك " فى موضع نفسك ، والأسد : معطوف عليه فى موضع المفعول الثانى . ودخلت الواو لتدل على معنى الجمع

---

( ١ ) فى ج : أى من الأسد ، وهو تحريف ، والصواب : أو ، لأنه بيان للنوع الثانى من المنهى عنه الذى يكون مذكورا بعد المنهى بحرف الجرّ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

والاقتران ، أى : وقّ نفسك أن تجامع أو تقارب الأسد ، وإليه أشار الأندلسى حيث قال : " والمختار أن يكون الفعل المقدّر مما ينصب مفعولين ، نحو : إياك جنّب الأسد ونحوه " .

وقوله : أن تتعرض للأسد وأن يتعرض لنفسك ،بدل اشتمال من النفس والأسد ، والتقدير : اتق نفسك تعرضها للأسد ،والأسد تعرضه لنفسك هذا ،، إذا كان المحذّر مضمرا .

أمّا إذا كان مظهرا (أو كان المحذّر منه مكرّرا)[1] ، فلا يؤتى بالنفس ،بل يقال فى مثل : الطريق الطريق ،ورأسك والسيف أن أصله : اتق الطريق ، واتق السيف . وكذلك قولهم[2] : إياك وأن تحذف .

قال عمر رضى الله عنه : " إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب[3] " .

والتحذير للمخاطبين ،لا له ،بدليل قوله : أحدكم .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) فى الأصل : قوله .

(٣) التحذير بـ " إياى " بغير ضمير المخاطب يعتبر شاذا عند النحويين .
انظر الأشمونى ٣/ ١٩١ .
الحذف : هو الرمى أو الضرب عن جانب .
قال الأزهرى : وقد رأيت رعيان العرب يحذفون الأرانب بعصيّهم إذا عدت ودَرَسَتْ بين أيديهم ، فربما أصابت العصا قوائمها ،فيصيدونها ويذبحونها .
انظر اللسان مادة ( ح ذ ف ) .

وإنما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلا فى التحذير ، مبالغة فى زجرهم[1] عن حذفها ، كأنه قال : باعدونى ( ٧١/أ ) عن مشاهدة حذفها .

وقيل : كأنه أمر نفسة ،أى : لاباعد[2] ، فيطلب من نفسه البعد عنها . وأراد النهى عن رمى الأرنب بالعصا ،لأن ذلك يقتلها ، فلا تحلّ ، فقال : لتذك لكم الأسل[3] والرماح والسهام .[4] .

( قوله )[5] : ﴿ ولا يجوز أن يقال : إياك الأسد ﴾[6] خلافا لابن أبى إسحاق[7] ، فإنّه أجازه متمسكا بقول الشاعر :

---

(١) فى ج : لزجرهم .

(٢) فى ج : الأباعد .

(٣) اسم من أسماء الرماح . انظر الصحاح مادة ( أ س ل ) .

(٤) فى ج : السلاح .
والأثر مذكور فى معظم كتب النحو ،انظر الأشمونى ٣/١٩١ . . . والرضى ١/١٨١ ، والإيضاح شرح المفصل ١/٣٠٧ ،والهمع ٣/٢٦ .

(٥) ( قوله ) ساقط من ج .

(٦) قال الشارح فى ورقة (٦٢/أ) : " ولا يجوز أن يقال :إياك الأسد ،لأنه لو جاز لكان إمّا بتقدير : إياك والأسد ، أوبتقدير إياك من الأسد . والأول غير جائز ، لامتناع حذف حرف العطف والثانى كذلك ، لامتناع حذف حرف الجرّ من الأسماء الصريحة إلاّ إذا اتسعوا فحذفوا حرف الجرّ للعلم بتعدية الفعل إلى الاسم بواسطة ذلك الحرف " .

(٧) انظر الإيضاح شرح المفصل ١/٣٠٦ .

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب[1].

يعنى : إياك المراء ، ( وأصله : إياك من المراء )[2] ، وإياك الثانى تأكيد ، فحذف ( من " ، والجواب أنه ( إمّا )[3] شاذ ، لأنه لا مَعَ أن وأنّ . وإمّا لضرورة الشعر . وإمّا لأن المراء مصدر بمعنى أن تمارى[4] . فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدّر به . وإمّا لأن إياك إياك من باب الأسد الأسد ، أى : المحذّر منه مكرّر . والمراء منصوب بأحذّر ، فهو شروع فى كلام آخر .

والمراء : مصدر ماريت الرجل ، أى : جادلته .

---

(١) فى النسختين إياك إياك بحذف الفاء من صدر البيت ، وهى رواية سيبويه فى ١/ ٢٧٩ ، ورواية المقتضب ٣/ ٢١٣ ، وكذلك الإيضاح ١/ ٣٠٦ .
أما رواية ابن يعيش فى ٢/ ٢٦ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ فبالفاء .
وفى ج : فانها ، والصواب : فانه .
والبيت من الطويل ، للفضل بن عبد الرحمن القريشى يقوله لابن القاسم بن الفضل .
وقبله : . . .
من ذا الذى يرجو الأباعد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب .
أمّا معانى المفردات وإعراب البيت فظاهر لا غموض فيه . ومحل الشاهد من البيت : مجئ المفعول به وهو "المراء" بحذف الحاطف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٤) على رأى أبى إسحاق .

( قولـــه )[1] : ﴿ وما[2] يتركّـب منهمـا ﴾ أى : من اليوم والليلـة كالشّهور والسّنين .

( قولـــه )[3] : ﴿ ومـا[4] في معناهـا ﴾ وهـــن[5] : الوراء ، والأمام والعلو ، والسّفـل ، واليمنة ، واليسرة ، واليسـار .

( قولـــه )[6] : ﴿ وحمل عليه عند ، ولدى ﴾[7] ، وهذا الحمل إنّما يحتاج إليه إذا فسّر المكان بالجهات السّت ، أمّا إذا فسّر بما يأتى فـلا حاجة إليه ؛ لأنّه يندرج تحتـه[8] " عنـد " وغيره .

( قولـــه )[9] : ﴿ ولأنّ نظيره وهو غرت ، ونقيضه وهو خرجت لازمان[10] ﴾

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) إشارة إلى قسم من أقسام المفعول فيه وهو ظرف الزمان .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) إشارة إلى القسم الآخر من قسمى المفعول فيه وهو ظرف المكان .

( ٥ ) فى ج : مـــن .

( ٦ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٧ ) هذا نص المصنف رحمه الله : " أى : وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى " .
انظر ورقة ( ٦٢/ب ) .

( ٨ ) فى الأصـــل : فيـــه .

( ٩ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ١٠ ) هذا تعليل لكلام سابق يقول فيه الشارح : " أى : وحمل على المكان المبهم ما بعد " دخلت " من الأمكنة المعينة ، فـــى ـــــ

. . . . . .

---

= قولك : دخلت الدار على المذهب الأصح لكثرة الاستعمال وإنما قال على الأصحّ ؛ لأن فى " دخلت " خلافا ، فقال بعضهم : إنه متعدّ ، فما بعده حينئذ مفعول به ، ولا يكون من هذا القبيل ، والأصح وهو اختيار المصنف أنه غير متعدّ ؛ لأن مصدره فعول ، وهو من المصادر اللازمة غالبا ، ولأن نظيره " غرت " ونقيصه وهو خرجت لازمان ، فيكون " دخلت " كذلك قياسا له عليهما " .

انظر ورقة ( ٦٣/ أ ) .

قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ١/ ٣٢٨ : " وزعم أبو الحسن أن " دخلت " متعدية إلى المفعول به ، وأن "الدار" وأشباهها منصوب بعدها على أنه مفعول . والذى حمل على ذلك اطراد وصول " دخلت " إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلت المسجد ، ودخلت الحمام ، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه ، لذلك فالبيت بعد دخلت عنده منصوب على حدّ انتصابه بعد هَدَمْت " .

وقد رد ابن عصفور على هذا المذهب بردود كثيرة ، أسوق بعضا منها على سبيل الإيضاح قال فى ١/ ٣٢٩ : " ومما يدل على دلالة قطعية على فساد مذهبه ، أن " دخلت " تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به ، أن المفعول به محلّ للفعل خاصة ، نحو : ضربت زيدا ، فزيدا محل للضرب ، والظرف محل للفعل والفاعل ، نحو: قمت خلفك ، فالخلف محل للقائم وقيامه ، فكذلك دخلت يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ؛ لأنك إذا دخلت البيت ، فالبيت محل للدخول والداخل ، وكذلك أيضا يدلّ على بطلان مذهبه أنهم يقولون : دخلت فى الأمر ، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعانى إلا بـ " فى " ، فلو كانت دخلت متعدية بنفسها لما عدوها إلى الأمر بـ " فى " ، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها" .

غرت : من غارت عينه غورا إذا دخلت في الرّأس ، وقد يقال : إنّما قال على الأصحّ ؛ لأنّ الجرمي ( ٧١/ب ) والسّخاوي[1] على أن "دخل" قد يستعمل معها حذف الجار واثباته .

وعند سيبويه إظهار الجار شاذ ، وكذلك " نزلت الدار ، و " سكنت الغرفة " .

( قوله )[2] ﴿ فإنّ[3] التّأديب عند الزّجاج في قولنا : " ضربته تأديبا له " مصدر من غير لفظ الفعل ﴾ .

يعني : ( أن )[4] انتصابه عنده على المصدر الذي هو للنوع على حذف المضاف ، فيكون التقدير : قصدت قصود جبن ، وضربت ضرب تأديب .

---

( ١ ) هو أبو الحسن علي علم الدين بن محمد ، ولد في سخا ، وتلقى العلم على يد البوصيري وغيره من العلماء ، ثم انتقل إلى دمشق وأخذ عن الكندي وغيره . توفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ .
من آثاره : شرح المفصل في شرحين ، وشرح أحاجي الزمخشري وله ألغاز في النحو . انظر لشأة ١٨٥ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٦٣/ب ) " أي : التأديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له ، خلافا للزجاج ، فإن التأديب عند الزجاج في قولنا : ضربته تأديبا له " مصدر من غير لفظ الفعل ، فكأنه قال : ضربته ضربا ، أو أدّبته تأديبا له وهو ضعيف ؛ لأن المفهوم منه عند العرب العلمية ، وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلمية " .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .
قال المصنف ردا على الزجاج : " معنى ضربته تأديبا

( قولـــه )[1] : ﴿ بل[2] إنه حال عن مفعول " يريكم " ﴾ ، وتقديره :

---

=== ضربته للتأديب اتفاقا ، وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلـــق ، فكذا تأديبا الذى بمعناه .

وفى الرد نظر ، وذلك أن ضرب تأديب أيضا يفيد معنى التأديب ، مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى ، وأىّ منع فـــى أن يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الإعراب ، ألا ترى أن معنى جئت راكبا ، جئت وقت ركوبى ، والأول حال والثانـــى مفعول فيـــه . " .

انظر الرضـــى ١/١٩٢ .

وقد نصّ الزجاج عند تفسير قوله تعالى : " يجعلون أصابعهـم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت " بأن " حذر المـــوت " انتصب على أنه مفعول لـــه .

انظر معانى القرآن وإعرابـه ١/٦٣ .

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يعنى : جواز حذف اللام من المفعول له يكون بشرطين :

أحدهما : أن يكون المفعول له فعلا لفاعل فعل علل هـــذا الفعل به . مثال ذلك كون " التأديب " فى قولك : " ضربتـه تأديبا " فعلا للمتكلم مثل الضرب .

الثانى : أن يكون المفعول له مقارنا للفعل فى الوجود ، مثل أن يكون التأديب مقارنا للضرب فى المثال المذكور ، فحينئـذ يدل كلام الشارح على أنه لا ينتقض هذا الشرط بقوله تعالـــى: " يريكم البرق خوفا وطمعا " ؛ لأنه لا يسلم أنه مفعول لـــه ، بل إنه حال عن مفعول " يريكـــم " .

ثم يقول : " سلّمنا أنه مفعول له ، لكن على تقدير حذف المضاف ، أى : إرادة خوفكم وطمعكم ، أو يكون الخوف بمعنى الإضافـــة ، والطمع بمعنى الإطماع ، وحينئذ يكون للإخافة والإطماع فعـــلا له " انظر ورقـــة ( ٦٤/أ ) .

يريكم البرق خائفين وطامعين [١] ، أو لكون الخوف بمعنى الإخافة و ( الطمع بمعنى ) [٢] الإطماع ، وعلى هذا هو مفعول له .

قال المالكى : " شرط الحذف : صدورهما من فاعل واحد ولو تقديرا ، فمعنى قوله تعالى : " يريكم البرق خوفا وطمعا " [٣] يجعلكم ترون ، فاتحد فاعل الرؤية والخوف والطمع تقديرا ، فلا حاجة إلى جعلهما حالين كما زعم الزمخشرى [٤] ، ولا إلى تقدير إرادة خوفكم .

---

( ١ ) فى ج : طائعين .

( ٢ ) ما بين المقوفين ساقط من ج .
وقد جعل السيوطى الآية الكريمة من المفعول له حيث قال فى الهمع ٣/١٣٢ ، ١٣٣ :
" ولم يشترط ذلك - اتحاد الفعل والفاعل فى الوقت - سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، فيجوز عندهم " أكرمتك " أمس طمعا غدا فى معروفك " ، وجئت حذر زيد ، ومنه : "يريكم البرق خوفا وطمعا " ، ففاعل الإرادة هو الله ، والخوف والطمع من المخلوق " .

( ٣ ) تمام الآية " هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا وينشئ السحاب الثقال " الرعد ،، ١٢ .

( ٤ ) قال الزمخشرى فى الكشاف ٢/٣٥٢ : " خوفا وطمعا لا يصح أن يكونا مفعولا لهما ، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف ، أى : إرادة خوف وطمع ، أو على معنى إضافة واطماعا . ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق ، كأنه فى نفسه خوف وطمع ، أو على ذا خوف وذا طمع ، أو المخاطبين ، أى : خائفين وطامعين " .

( قولـــه )[1] : ﴿ لمشابهته[2] المصدر الذى من لفظ الفعل ﴾.

أى : لمشابهة المفعول له المصدر عند حصول الشرطين ، فكمـــا يتعدّى الفعل إليه بغير اللام ، فكذلك يتعدى إلى المفعول له بغير اللام.

( قولـــه )[3] : ﴿ لأنه[4] حينئذ يشبه الحال والتمييز ، لما فيه من البيـــان ﴾ .

فكما أن الحال والتمييز لا يدخلهما اللام ، فكذلك لا يدخل مـــا يشابههما .

( قوله )[5] : ﴿ وفيه نظر[6] ؛ لأنّه يشكل بمثل " ضربت زيدا وعمرا" فإنه جاز العطف مع أنه لم يجز غـــيره " ﴾.

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٦٤/ب ) : " وإنّما اشـــترط في جواز حذف اللاّم حصول الشّرطين المذكورين ، لمشابهتـــه المصدر الذى من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهمـــا متّصفا بهذين الشّرطين ، فلمّا شابه المصدر تعدّى الفعل إليـــه من غير اللاّم كما يتعدّى إلى المصدر ؛ لأنّه إذا علم حصول هذين الشّرطين علم أنّه علّة حاملة للفاعل على الفعل " ، فلم يحتج إلى اللاّم". وهذه العبارة لخصها المحشى رحمه الله في هذين السّطرين .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا تعليل لكلام سابق يقول فيه الشّارح رحمه الله : " ويعلم من قوله يجوز : أنه يجوز إثبات اللاّم مع حصول الشّرطين ، لكـــن ينبغى أن يعلم أن إثبات اللاّم مع التنكير ضعيف ، وقيل غير جائز؛ لأنّه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان ، وكونه نكرة كالحـــال والتمييز ينبغى أن يكون منصوبا ليتأكد المشابهة ، فإذا أدخـــل اللام كان مجرورا " . انظر ورقة ( ٦٤/ب ) .

( ٥ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٦ ) أى : فى جواز الوجهين . بعد أن قسم الشارح العامل ـــــ

أى : جاز نصبه بكونه معطوفا على " زيدا " مع أنه لم يجز نصبه بكونه مفعولا معه .

وأجاب عنه المصنف فى ( ٧٢ /أ ) شرحه[1] بأنه وجد ما هو أولى منه ، فحمل عليه .

ومعناه : أن حمل هذا المثال على المفعول به أولى من حمله على المفعول معه ، لأن المفعول به أصل بالنسبة إلى سائر المفاعيل ، ولهذا يتعين لأن يقوم مقام الفاعل عند وجدان سائر المفاعيل .

فإن قلت : فحينئذ ينبغى أن يقول : مذكور بعد الواو ، وكان أولى بالحمل عليه .

قلت : هذا من قبيل التخلّف لمانع ، وهو وجدان ما هو أولى منه وذكر عدم المانع ليس بشرط[2] فى التعريفات .

---

= للمفعول معه إلى فعل لفظا وفعل تقديرا ، شرع فى بيان النوع الأول بأنه إن كان الفعل لفظا ، فلا يخلو من أن يجوز العطف أولا يجوز ، فإن جاز العطف جاز الوجهان :
الرفع بالعطف والنصب على أن يكون مفعولا معه ، نحو : " جئت أنا وزيد وزيدا " .

(١) انظر شرح المصنف ص ٣٩ .

(٢) فى ج : شرطا .

( قولـه )[1] : ﴿ والجواب الذى ذكره فى المفعول المطلـق والمفعول به ، والمفعول فيه لا يمكن هـهنـا ﴾[2].

اعلم أن الشيخ ابن الحاجب أورد هذا الاعتراض فى بحث المفعول المطلق ، بعد تعريفه بقوله : " وقد أورد على تعريف المفعول المطلق قولهم : " ضرب ضرب شديد " فإنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه ، فيجب أن يدخل فى الحدّ ، وإذا دخل فى الحدّ فيجب أن ينتصب ، لأنه إنما حدّ ليعرف فينصب ، كما أن الفاعل إنما حدّ ليعرف فيرفع " . وهو وارد على المفعول به والمفعول فيه أيضا .

وأجاب عنه بجواب أطنب فيه ، وحاصله : سلّمنا أنه داخل فى الحدّ لكن لا نسلّم أنه لو دخل فى الحد لوجب نصبه ، لجواز أن يوجد مانع يمنع نصبه ، وهو قيامه مقام الفاعل ، ( فكما أن المفعول به يحدّ ليعرف فينصب ، لكنه لم ينصب إذا أقيم مقام الفاعل )[3] .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) الشارح رحمه الله يورد إشكالا هنا فى بحث المفعول معه بقوله : " فإن قيل : إنما حدّ المفعول معه لينصب إذا علم ، فكيف جاز فيه غير النصب ؟ .
ثم يجيب عن الاعتراض الوارد على تعريف المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه عند المصنّف بقوله : " والجواب الذى ذكره فى المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه لا يمكن هـهنـا ؛ لأنه إنما حدّ كل واحد منها بعد أن علم أن قسما منه يرفع ، وهو الذى يقام مقام الفاعل " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

فإن قلت : هلاّ ذكر فى حدّ المفعول المطلق ، وبه ، وفيه مما يجوز رفعه ما ينبئ عن كونه مرفوعا أيضـــا .

قلت : لعدم الاحتياج إليه ، لأنه ذكر من قبل أن المفعول المطلق وغيره يرفع إذا أقيم مقام الفاعل ، فلو ذكر ههنا ما ينبئ عن الرفع لوقـــع التكرار ، وإذا عرفت هذا فقوله : ﴿ والجواب الذى ذكره ﴾ أى : الشيخ ابن الحاجب ( ٧٢/ب ) فى دفع الاعتراض الوارد على تعريف المفعول المطلق ، وبه ، وفيـه ، كما سمعـت .

حاصله لا يمكن ههنا ، أى : لا يدفع الاعتراض إذا أورد علـــى تعريف المفعول معه ، لأن المصنف حدّ كلّ واحد من المفعول المطلـق وبه ، وفيـه ، بعد أن ذكر فى بحث ما لم يسمّ فاعله أنه يرفع كل واحـد منها إذا أقيم مقام الفاعل ، ولم يذكر قبل حدّ المفعول معه أنّه يرفـــع أم لا ، بل ذكر عدم رفعه ، لأنّه لا يقام مقام الفاعل .

( قوله )[1] : ﴿ قلنا إنّما جاز فيه غير النّصـــب ...[2] الخ ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) تمام نص الشرح قوله : " قلنا إنما جاز فيه غير النصب : لبيانـــه ههنا كما بيّن فى غيره قبل ذكر الحد ، فلولا بيانه ههنا لجزمنا أن جميع أقسامه منصوب .
لكن يلزم مما ذكرته - إنما جاز فيه غير النصب - ومن ترديده فى الكتاب - فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهـــان وإن كان معنى وجاز العطف تعين العطف - أن عمرا فى قولنا : " قام زيد وعمرو " و " ما لزيد وعمرو" مفعول معه " . وقد وضح المحشى رحمه الله هذا البحث بما ذكره فى حاصل الجواب.

حاصل هذا الجواب أيضا : أن المصنّف بيّن جواز غير النّصب فـــى المفعول معه أيضا كما بيّن في غيره ، غاية ما فى الباب أنه بيّنه فى غـــير المفعول معه قبل ذكر الحد ، وفيه[1] بعد ذكر الحد ، فكأنه قـــال : كلّما صدقت هذه التعريفات وجب النصب ، إلّا فى مواضع عرفتها قبل ذكر الحدّ فى المفعول المطلق ، وبه ، وفيه ، وبعد ذكره فى المفعول معه .

فتأمل حق التأمل كى لا يفوتك شئ مما حققناه ، فإنه من المواضـــع الشاردة .

( قوله )[2] : ﴿ لكن يلزم ممّا ذكرته ومن ترديده فى الكتاب أنّ عمرا فى قولنا : " قـام زيـــد ... الخ ﴾ .

قلت : لا يلزم ذلك وإن كان يوهم ( ذلك )[3] ؛ لأنّ قصد التّرديد فيما يكون صالحا للعطف من حيث هو هو ، مع قطع النّظر عن غيره ، لا فيما يكون مفعولا معه على القطع على الوجهين .

والحاصل أن قول المصنف : " فإن[4] كان العامل لفظا وجاز العطف جاز الوجهان " ، ليس المراد أنّه مفعول معه على كلا الوجهين ، بـــل

---

( ١ ) أى : المفعول فيـــه .

( ٢ ) (قوله ) : ساقط من ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين : زيادة فى ج

( ٤ ) فى ج : إن كان . وقد نقل المحشى رحمه الله هذا النص بتصرف. انظر المتن على شرح ابن الحاجب ص ٣٩ .

المراد أنّه إن جاز العطف جاز أن يحمل على العطف ، مع قطع النظر عن كونه مفعولا معه ، وجاز أن يحمل على كونه مفعولا معه مع قطع النظر عن كونه عطفا .

وهذا كما تقدم في الإضمار على شريطة التّفسير أنه يختار رفع ذلك ( ٧٣/أ ) الاسم بالابتداء ، وقد عرفت أن معناه : يختار رفعه ان زال عنه قصد أنّه من وقع عليه ، وظهر قصد أنه محكوم عليه ، لا أنّه[1] يختار رفعه عند قصد وقوع الفعل عليه ؛ لأنّه حينئذ لا يكون مجردا عن العوامل اللّفظية ، فكذا هذا يحمل على العطف عند قصد زوال كونه مفعولا معه ، ويحمل على كونه مفعولا معه عند قصد زوال كونه[2] معطوفا فتدبر .

ولو سلّم ذلك اللزوم[3] لكنه غير قادح ؛ لأنّه لمّا صدق الحدّ على غير المنصوب أيضا ينبغي أن يصدق المحدود عليه ، وإلاّ لبطل الحدّ .

واعلم أنّ في عامله خمسة أقوال[4] :

أحدها - لجمهور البصريين : أنّ العامل فيه الفعل المتقدم بتقوية الواو والتي بمعنى " مع " ، كما يفعل الهمزة وغيرها ؛ لأنّ فعله لازم فلا ينصبه وحده ، والواو غير عاملة .

والثاني - للكوفيين : أنه منصوب على الخلاف ، أي : أن الاسم

---

( ١ ) في ج : لأنّه .
( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
( ٣ ) أي : لزوم كون " عمرا " في المثال المذكور مفعولا معه .
( ٤ ) هناك قول سادس لعبد القاهر الجرجاني ، وهو : أن الاسم الثّاني منصوب بنفس الواو . انظر الهمع ٣/ ٢٣٨ ، والإنصاف مسألة ( ٣٠ ) ١/ ٢٤٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ٩٠ - ٩١ .

الثانى غير مشارك للأول فى الفعل المذكور ، لأنه لا يقال : استـــوى الماء واستوت الخشبة ، لأن " الخشبة " لم تكن معوجة فتستوى . وإذا لم يشاركه فى الفعل فقد خالفه ، فانتصب بهذا المعنى .

والثالث - للزجاج : أنه منصوب باضمار فعل بعد الواو ، وهـــو لابس أو صاحـب .

والرابع - ( للأخفش )[1] أن الاسم بعد الواو ينتصب انتصاب الظـرف الصرف من غير واسطة ، لنيابته[2] مناب" مـــع" كما كان " مع " ينتصب من غير واسطة .

والخامس - للسيرافى : أن النصب الذى كان فى "مع" انتقل الى الاسم الواقع بعد الواو ، لأنه لم يمكن أن يجعـــل على الواو ، لكونها حرفا كما فى " قام القـــوم زيـــدا " .

والفرق بين هذه الواو والواو[3] العاطفة أن العاطفة تقتضى الشركة فى الفعل والإعـــراب دون المصاحبة ، وهذه الواو تقتضى المصاحبة فى الفعل من غير مشاركة فى الإعراب .

ثم ههنا مسائـــل : -

الأولى : أنه لا يتقدم على عامله ، ولا على الفاعل ، كما يتقدم سائـــر المفاعيل على ( ٧٣/ب ) عاملها ، لأنها فى الأصل للعطـف

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
( ٢ ) فى الأصـــل : لنيابـــه .
( ٣ ) فى الأصـــل : وواو ، بإسقاط الألف واللام .

خلافا لأبى الفتح ابن [1] جنى ، فإنه يجوّز تقديمه [2] على الفاعل ، كذا ذكره الأندلسى .

الثانية : أنه لا يجوز حذف الواو كما يجوز حذف اللام من المفعول له ؛ لأن هذا يلتبس بالمفعول به دون ذلك .

الثالثة : أن يكون من المتعدى واللازم عند الأكثر . وقال قوم : يجئ من اللازم فقط .

الرابعة : أنه إنما أخّر عن المفعول له لتعدية الفعل إليه بنفسه ، بخلاف المفعول معه ، وأخر المفعول له عن المفعول فيه ؛ لأن بعض الظروف تقع مفعولا بها ، وأخر المفعول فيه عن المفعول به ؛ لأن تعقّل الفعل موقوف على تعقّل المفعول به ، دون المفعول فيه . وأخر المفعول به عن المصدر ؛ لأن المصدر فى الحقيقة فعل الفاعل كما مرّ .

الخامسة : أن معنى قولنا : استوى الماء والخشبة ، تساويا ، أى : ارتفع الماء بعد نقصانه إلى أن وارى رأس الخشبة .

---

(١) فى ج : لأبى الفتح وابن جنى ، وهو خطأ ، والصواب : لأبى الفتح ابن جنى ؛ لأنه شخص واحد .

(٢) فيقول : استوى والخشبة الماء ، لوروده فى العطف ، قال : عليك ورحمة الله السلام .
انظر الهمع ٣/٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والرضى ١/١٩٥ ، والمرادى فى شرح الألفية ٢/٩١ .

والخشبة : مقياس يعمل فى مثل النّيل يعرف به ارتفاع الماء (فيصلح)[1] لتساويه[2] .

(قوله)[3] : الحال : ما تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به .

اعلم أن الحال يذكّر ويؤنث[4] ، وهى من حال يحول إذا تغيّر ، وإنما ألحقت بالمفاعيل ؛ لأنها فضلة مثلها ، جاءت بعد مضى الجملة ، ومنع بعضهم الحال من المضاف إليه ؛ لأن الحال جزء من المخبر عنه ، والمضاف (إليه)[5] لا حظّ له فى الإخبار عنه .

وذكر الأندلسى أن الصحيح ، أن المضاف إليه إن كان فاعلا أو مفعولا فى المعنى ، جاز إيقاع[6] الحال منه .

مثال الفاعل : أعجبنى ضرب زيد عمرا قائما .

ومثال المفعول : (أعجبنى)[7] أكل البسر رطبا ."

وإن لم يكن أحدهما لم يجز ، إلاّ أنه قد جاء كقوله تعالى : "بل ملّة إبراهيم حنيفا" .[8]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٢) فى الأصل : التساريه ، وهو تحريف . انظر الرضى ١/١٩٦ .

(٣) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٤) فى ج : مذكّر ومؤنّث .

(٥) ما بين المعقوفين مطموس فى الأصل .

(٦) فى الأصل : ارتفاع .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٨) تمام الآية " وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملّة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين " البقرة ، ١٣٥ .

وأجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف بأن الحدّ لا ينتقض بـه ؛ لأن المضاف إليه لمّا كان فى معنى المضاف والمضاف مفعول ، فكان المضاف إليه فى حكمه معنى ، فجاز أن يكون ذا حال كما فى قوله تعالى : "أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا [1]" ؛ فـ"ميتـا" حال من قوله : أخيه .

وجاز ؛ لأنّه فى معنى المضاف، فانّ لحم الأخ هو الأخ بالعكس(٧٤/أ) .

فكذا ههنا ؛ لأن ملّة إبراهيم كأنها فى معنى إبراهيم ، ألا ترى أنـه لا فرق بين أن يقول : اتبع إبراهيم وبين أن يقول : اتبع ملّة إبراهيم.

( قوله ) [2] : ﴿ ومنه [3] هذا بعلى شيخا " ﴾ وقرئ [4] شيـخ ويحتمل خمسة أوجـه :

---

(١) تمام الآية " يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إنّ بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم " الحجرات ،، ١٢ .
انظر هذه المسألة فى الفوائد ٣٨٢/١ ، والرضى ١٩٩/١ .

(٢) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٣) أى : من المفعول به معنى قوله تعالى : " هذا بعلى شيخـا" فشيخ حال من بعلى وهو مفعول به معنى ، وتقديره : انبّـه على بعلى أو أشير إلى بعلى شيخا .
انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ٦٦/ب ) .
تمام الآية " قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلى شيخـا إنّ هذا لشئ عجيب " هـود ،، ٧٢ .

(٤) قال سيبويه ٨٣/٢ : " وزعموا أنها فى قراءة أبى عبدالله ـــ

(١)
" أ " - أن يكون " بعلى " بدلا من المبتدأ أو عطف بيان ، وشيـــخ : خبر .

و" ب " - أن ( يكون )(٢) " بعلى " مبتدأ ، "وشيخ "(٣) خبره ، والجملة خبر الأول .

و" ج " - أن يكون " شيخ " خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو شيخ .

و" د " - أن يكون خبرا بعد خبر .

و" هـ " - أن يكون " شيخ " بدلا من " بعلى " .

( قوله )(٤) : ﴿ وفى المثال الثانى الضمير الذى فى أشير إليه وأنبه عليه ﴾ والمراد من الضمير ههنا : هو الضمير المجرور فى " إليه " و " عليه " .

---

"هذا بعلى شيخ " .... وقال أبو حيان فى البحر المحيط ٥ / ٢٤٤ ، الناشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض : "وقرأ ابن مسعود وهو فى مصحفه والأعمش" شيخ " بالرفع ، وجوزوا فيه وفى بعلى أن يكونا خبرين ، كقولهم : " هذا حلو حامض" وأن يكون " بعلى " الخبر و " شيخ " خبر مبتدأ محذوف ، أو بدل من " بعلى " ، وأن يكون " بعلى " بدلا أو عطف بيان ، وشيخ الخبر " .

(١) فى ج : الأول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) فى ج : خبر ، بحذف الهاء .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) يعلن الشارح رحمه الله على مثالين ذكرهما المصنف فى الآخر

( قولـــه )[1] : ﴿ والظـــرف ، والتمنى [2] ، والترجـــى ﴾ .

مثال التمنى : ليتك عندى مقيما . ومثال الترجى : لعلك فى الدار قائمـــا .

( قولـــه )[3] : ﴿ وغير ذلك ﴾ من معنى التّشبيه والنّداء عند البعض.

وحرف التّشبيه نحو : " زيد كعمرو راكبا " ، وكذا المنسوب نحـــو :

---

من بين ثلاثة هما : " زيد فى الدار قائما " و " هذا زيد قائمـــا". فيقول فى ورقة ( ٦٦/ب ) " ولقائل أن يقول : المثالان الأخيران غير مطابقين للمقصود ؛ لأن " زيدا " ليس بذى الحال ، وإلا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها ؛ لأن العامل فى " زيد "هو الابتداء ، وفى الحال معنى الفعل الذى هو " فى الدار" فـــى المثال الأول ، ومعنى التنبيه أو الإشارة فى المثال الثانى ، وهو غير جائز فى كلامهم .

وإذا كان كذلك ، كان ذو الحال فى المثال الأول الضمير المستكن فى الظرف ، وفى المثال الثانى الضمير الذى فى أشير إليه أو أنبّه عليـــه .

ويمكن أن يجاب عنه بأن إطلاق ذى الحال على " زيد " بطريـــق المجاز تسمية للشئ باسم العائد إليه ، وإنما أطلق ذو الحـــال عليه ، لكون الضمير العائد غير ملفوظ ، فأطلق عليه لكونه إيـــاه فى المعـــنى " .

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يعنى : أن عامل الحال إما فعل نحو : ضربت زيدا قائما ، وإما شبه فعل ، ويدخل تحته الصفات المشتقة من الفعل ، والمصادر وأسماء الأفعال نحو : زيد ضارب عمرا قائما ، وإمّا ما استنبط منه معنى الفعل ، كحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، والظرف ، والتمنى والترجى ، وغير ذلك نحو: " فى الدار زيد قائما" نقلا . بتصرف.

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

أنا تميمي مفتخرا ، واسم الفعل نحو : "عليك زيدا راكبا ". ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي ، ومعنى إنّ وأنّ .(١)

قال الزوزني : " الأولى أن يحال ذلك على استعمالهم بلا دليل".

( قولـه ) :(٢) ﴿ أي : أرسلها معتركة(٣)﴾.

---

(١) قال الرضي : ١/٢٠١ " وأما حرفا التمني والترجي نحو : ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا " ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش ، كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد ، وحرف التشبيه نحو : كأنه خارجا البيت ، وزيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه ، نحو : زيد عمرو مقبلا ، والمنسوب نحو : أنا قرشي مفتخرا ، واسم الفعل نحو : عليك زيدا راكبا .
وأما نحو : " ما شأنك واقفا " ؟ فلأن الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ، ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي .
قال أبو علي : لأنها لا تشبه الفعل لفظا ، وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحرف التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظا ، مع عملها في الحال ، وكذا كاف التشبيه ، ونحو إنّ وأنّ تشبهانه لفظا ومعنى ، ولا يعملان في الحال ، فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلّله " .
وانظر الإيضاح ١/٣٢٩ ، والهمع ٤/٣٦ .

(٢) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٣) أصل المثال بيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن ..... قال :
وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال .
وهو شاهد على مجيء الحال معرفة حيث قال : أرسلها العراك مع أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة ، فلذلك أولوها بـ معتركة .

قال فى الصحاح[1] : يقال : أورد إبله العراك ، إذا أوردها جميعا الماء .

( قوله )[2] : « فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال »[3] وكذا يجب تقديمها فيما ( إذا )[4] تضمنت معنى الاستفهام ، نحو : كيف فعلت ؟ وكيف زيد فاعل ؟ فإن " كيف " فى المثالين حال تضمنت ( معنى )[5] الاستفهام ، فتقدمت لطلب الصدر على العامل ، والتقدير على أى حال فعلت ؟ أو زيد فاعل ، فقولنا : على أى حال ، حال من تاء فعلت ، ومن المستكن فى فاعل .

( قوله )[6] : « ولا على المجرور فى الأصح »[7] فى بعض الشروح .

---

( ١ ) انظر الصحاح مادة ( ع ر ك ) .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح فى ورقة ( ١/٦٧ ) : " أى : وإن كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها ، نحو : " جاءنى راكبا رجل " .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من الأصل .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) هذا نص المصنف رحمه الله . انظر الوافية فى شرح الكافية (٧٨أ) . أى : لا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الأصح ، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين .
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى :
"وما أرسلناك إلا كافة للناس" . انظر تفصيل القول فى الهمع ٤/٣٢ ، ٣٣ ، والرضى ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

المراد بالمجرور : المجرور بحرف الجرّ ؛ لأن المجرور بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق ، كقولك : " زيد ضارب هند قائمة " .

( قولـه ج )[1] : ﴿ والعامل[2] في " رطبا " هو " أطيب " بالاتفاق ﴾ وصاحبها هو الضمير في " أطيب " ، وقيل : هو الضمير في " منه " . ج/٧٨ .

( قولـه )[3] : ﴿ هو هذا ﴾ . أو حرف التنبيه[4] ، وحينئذ يكون صاحبها الضمير في أنبه عليه ، أو أشير إليه .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٦٨/أ ) : أي : وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا ، سواء كان مشتقا أو لم يكن ، نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا " أي : هذا حال كونه بسرا أطيب منه حال كونه رطبا ، فالبسر والرطب " حالان مع أنهما ليسا بمشتقين ، لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في " رطبا " هو أطيب " بالاتفاق وفي " بسرا " خلاف . فقال أبو علي الفارسي : هو هذا ، أي : اسم الإشارة وحرف التنبيه ، لانحصار العامل في " هذا " واسم التفضيل ، وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه ، لضعفه في العمل . وقال مصنف الكتاب : هو " أطيب " ، وجوّز عمل أفعل التفضيل فيما قبله ) . وفي قول الشارح رحمه الله : ( بالاتفاق ) تسامح ، وذلك لأن المبرد وطائفة من النحويين ذهبوا إلى أن " بسرا " و " رطبا " منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ " إذا " في الماضي ، " وإذا " في المستقبل ، فيكونان حالين من ضميرهما . وقيل على إضمار " كان " ، و " يكون " الناقصة . انظر الهمع ٢١/٤ ، والمقتضب ٣٥٠/٣ .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) يعني : ذهب بعض النحويين كأبي علي الفارسي إلى أن

( قوله )[1] : ﴿ وقال مصنف الكتاب : هو أطيب ﴾ ، وحينئذ يكون صاحبها هو الضمير فى " أطيب " .

وقال بعضهم[2] : هو الفعل المحذوف ، أى : هذا إذا وجد بسرا أطيب منه إذا وجد رطبا ، إلاّ أنهم حذفوا الظرف ، وما أضيف هو ( أضيف )[3] إليه سدّا بالحال مسدّه ، كما فى " ضربى زيدا قائما " .

( قوله )[4] : ﴿ أو بالواو[5] وحده نحو : جئتك والشمس طالعة ﴾ .

فإن قلت : كيف يصحّ وقوع قوله : والشمس طالعة وما شاكله حالا وقد وجب كونها مبنية لهيئة الفاعل أو المفعول به ، وطلوع الشمس ليس بهيئة الفاعل ولا المفعول ؟ .

---

العامل فى " بسرا " هو اسم الإشارة ، أى : أشير إليه أو أنبه عليه حال كونه بسرا .

وقد ردّ الجامى هذا المذهب قائلا : " وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس ، فلا تتقيد الإشارة بحالة البسرية ؛ ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه ، نحو : " تمرة نخلتى بسرا أطيب منه رطبا " انظر الفوائد ١/ ٣٩١ .

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) تقدم أن ذلك قول المبرد وجماعة من النحويين .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) يعنى : أن الجملة الاسمية الواقعة حالا إما أن تكون بالواو والضمير ، نحو : " جاءنى زيد وغلامه راكب " ، أو بالواو وحده نحو : " جئتك والشمس طالعة " ، أو بالضمير وحده نحو : " كلّمته فوه إلى فىّ " .

انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ٦٨/ب ) .

قلت : الحال ههنا بيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل أو تعلّقه بالمفعول فيكون مبيّنة للفاعل أو المفعول ؛ لأنّ زمان الإتيان زوم لهما ، والتعبير عن الملزوم ( باللازم ) [1] كثير ، فيكون بيان ذاتهما .

أو نقول : مبيّن هيئة اللازم مبيّن هيئة الملزوم .

وقيل التقدير : موافقا طلوع الشمس ، والموافقة هيئة الفاعل ، فيكون مبيّنة لهيئة الفاعل فقط ..

( قوله ) [2] : ﴿ أو بالضمير وحده على ضعف ﴾ . [3]

قال الأندلسى [4] : " إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو معه نحو : " جاءنى زيد وهو راكب " ، وإن لم يكن كذلك فإن كان فى أول الجملة التى هو فيها نحو : " كلمته فوه إلى فىّ " ، فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ، لكون الربط فى أول الجملة ، وإن كان [5] فى آخر الجملة كقول الشاعر يصف غائصا بطول النفس :

نَصَفَ النهار بالماء غامره ( ورفيقه بالغيب لا يدرى ) [6]

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) تقدم بيانه ، انظر ص ٣٧٧ من تعليقى .

( ٤ ) انظر الرضى ١/ ٢١١ ، ٢١٢ .

( ٥ ) فى ج : فإن .

( ٦ ) البيت من الكامل ، لمسيّب بن علس خال الأعشى ميمون ، وهو من شواهد الكافية ١/ ٢١٢ ، ومن شواهد حاشية الشريف

فلا شـــك فى ضعفه وقلّتـــه .

وقال : كأنه يعنى بالشّاذ : القليل ، وإلّا فالقياس حذفها ، لأنّها إنّما يؤتى ( بهـــا )[1] خلفا عن الضمير فى الارتباط ، فإذا أتى بالضّمير فلا حاجة إليها ، وإنّما ( الشاذ )[2] حذف الواو والضمير . والمصنـــف تبع جار الله ( العلامة )[3] فى كونه[4] ضعيفا مطلقـــا .

وقال الحدبثى ( ٧٥/أ ) : " وقد تخلو[5] الجملة عنهما نحـــو : " رأيت الرّقيز بدرهم " ، فهو مثل : السمن منوان بدرهم " .

( قوله )[6] : ﴿ بخلاف الثبوت[7] ، فإنه يحتاج فى استمراره إلى فاعل ومســق ﴾ .

---

ـــــ الجرجانى على شرح الرضى ، والصحاح مادة ( ن ص ف ) والهمع ٤٧/٤ ، والأشمونى ١٩٢/٢ ، ومن شواهد الخزانة ٥٤٢/١ و ٥٤٣ .
نسبه البغدادى إلى أعشى ميمون . وما بين المعقوفين عجز البيت .

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـــل .

( ٢ ) ما بين المعقوفين مطموس من الأصـــل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٤ ) أى : فى انفراد الضمير فى الجملة الاسميـــة .

( ٥ ) فى ج : تخلف ، وهو تحريف . وهذا قول ابن مالك ، انظر الهمع ٤٧/٤ .

( ٦ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٦٨/ب ، ٦٩/أ ) : أى : ولا بد للماضى المثبت من قد ، إما ظاهرة أو مقدرة إذا وقـــع الفعل الماضى المثبت حالا ، وذلك لأن الماضى يدل على ـــــ

اعلم أن من الأسماء ما يلزم النصب على الحال استقراء ، نحـــو: طرًّا ، وكافـة ، وقاطبـة ، واستهجن إضافتها [1].

( قولـــه )[2] : « التمييز : ما يرفع الابهام [3] . . . الخ » .

التمييز مصدر ميّزت إذا خلّصت شيئا من شئ ، وشبهه بالمفعـــول؛ لأنه واقع فى الأمثلة الآتية موقع المفعول .

---

الانقضاء ، والحال يدل على عدم الانقضاء ، فلابدّ من قـــد لتقريب الماضى من الحال ، ومثال قد الظاهرة نحو : "جاءنى زيد قد ركب" ، ومثال المقدره قوله تعالى : "أوجاءوكـــم حصرت صدورهم" ، أى : قد حصرت صدورهـم .
وإنما قيدّ الماضى بالمثبت ؛ لأنه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة ، لعدم الاحتياج إليها ؛ لأنه اذا نفى الفعل استمر ذلك النفى إلى الحال بحكم الاستصحاب ، فلم يحتج الى قـــد بخلاف المثبت ، فإنه يحتاج فى استمراره إلى فاعل ومق " .
وقوله ( إلى فاعل ) : فى حاشية الوافية شرح الكافية ( ٦٩/أ ) " والمراد بالفاعل : هو القرينة ، لا الفاعل الاصطلاحى بحرف النفى و " قـــد " " .

( ١ ) قال الرضى : ١/ ٢١٥ " وقد يلزم بعض الأسماء الحاليـــة نحو : كافة ، وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام مـــن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال ، وقد خطئوا فيـــه " .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٣ ) هذا نصّ المصنف رحمه اللـــه .
قال الشارح فى ورقة ( ٦٩/ب ، ٧٠/أ ) : "أى : التمييز الذى يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة ، هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هـهنا : ما يرفع التمييز الإبهام عن نفسه ، سواء ـــــ

( قولـه )[1] : ﴿ وإمّا ممسوح ﴾ مأخوذ من قولهم : مسح الأرض[2] (مساحة) أى : ذرعهـا .

ومعنى قوله ﴿ قدر راحة ﴾ : قدر كـفّ .

( قولـه )[3] : ﴿ وإن لم يكن جنسا يجمع[4] ﴾ وإنّما ذكر الجمـع دون التّثنية ، لأنّ حكمها يفهم من حكمه ، أو أردا بالجمع ما فوق الواحـد فيشملهـا .

---

تمّ بالتنوين ، أو بالنون ، أو بالإضافة ، وهو ههنا مقابل النسبة ، وذلك المفرد إما مقدار وغير مقدار ، والمقدار وهو الغالب ما في عدد نحو : عشرون درهما ، وخمسة عشر درهما ، وسيأتى تمييز الأعداد فى بـاب العـدد ، وإما فى غير عدد ، وغير العدد إما ممسوح نحـو : ما فى السماء قدر راحة سحابا ، وإمّا موزون نحو : " رطل زيتـا " و " منوان سمنا " ، وإما محتملهما نحو : " على التمرة مثلهـا زبدا " ، وإما مكيل نحو : قفيزان برّا " .

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـل .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) تمام كلام الشارح " أى : فيفرد التمييز حال التثنية والجمـع إن كان التمييز جنسا ، والمراد من الجنس : ما يطلق اسمه على القليل والكثير ، نحو : الزيت ، والماء ، والخل وغير ذلـك تقول : " عندى رطل زيتا ، ورطلان زيتا ، وأرطال زيتا ، وإنما يفرد ، لعدم احتياجه إلى التثنية والجمع ، لوقوع الجنس علـى القليل والكثير ، إلاّ أن نقصد الأنواع المختلفة ، فيطابق التمييز ما قصد حينئذ ، لعدم دلالته عليها حينئذ ، فتقول : عنـدى رطل زيتا ، ورطلان زيتين ، وأرطال زيوتا ، وإن لم يكن

[قوله][1] : «أى : إن كان الاسم المفرد الذى يميّز يتم بالتنوين[2] الخ»

ذكروا أن الأشياء التى يتم الاسم المفرد بها لينصب[3] ما بعده على التمييز سبعة :

١ - التّنوين .

و ٢ - تقدير التّنوين نحو : عندى خمسة عشر درهما .

و ٣ - نون التثنية[4]

و ٤ - تقدير نون التّثنية ، نحو : عندى اثنا عشر درهما ؛ لأنّ عشر واقع موقع النّون ، ولهذا بنى .

و ٥ - نون الجمع ، نحو قوله تعالى : "بالأخسرين أعمالا "[5]

و ٦ - مشابهته نون الجمع .

و ٧ - الإضافة .

---

جنسا يجمع إذا كان المراد بالتمييز جمعا ، فيقال : عندى قنطارا أثوابا ، وعندى بيت كتبا " . انظر الوافية شرح الكافية ( ٧٠/أ )

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) تمام الكلام " أى : إن كان الاسم المفرد الذى يميّز يتم بالتنوين أو بنون التثنية جازت إضافة ذلك الاسم إلى ذلك التمييز ، وجاز ترك إضافته إليه ، تقول : رطل زيت ورطل زيتا ، وقفيزا بر وقفيزان برا ، بالإضافة وترك الإضافة .

وإن لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشئ آخر لم يجز الإضافة وذلك الشئ إما شبه نون الجمع نحو : عشرون درهما ، وإما الإضافة نحو : مثلها زيدا " . انظر الشرح ورقة ( ٧٠/١ ، ٧٠/ب ) .

(٣) قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ٢٨٢/٢ : " والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم ، فمثال الذى ينصب بعد تمام الكلام : " تصبّب زيد عرقا " ، ومثال الذى ينتصب بعد تمام الاسم " عند عشرون درهما " .

وتمام الاسم إما بالنون كما تقدم ، أو بالتنوين مثل : رطل زيتا أو الإضافة مثل : ما فى السماء موضع راحة سحابا ، أو بنيّة التنوين مثل : خمسة عشر درهما . وانظر ابن يعيش ٧٢/٢ ، والفوائد ٤٠١/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٥) تمام الآية : " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا " ١٠٣ ، الكهف .

(قوله)[1] : ﴿[2] وإما تمييز عن مفرد غير مقدار﴾ .

والمراد بالمفرد غير المقدار : ما لا يعرف منه قدر الشئ ، بخلاف المقدار[3] .

(قوله)[4] : ﴿ لكن الإضافة أكثر على الأصل ﴾ ؛ لأن الأصول التى وضع الإعراب لأجلها هى : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة كما عرفت .

وقيل : لمّا لم يكن غير المقدار فى الإبهام كالمقدار ، كان الأصل فيه ما هو غير أصل فى التمييز ، وهو الجرّ ، بخلاف المقدار فإنّه مبهم يحتاج إلى مميّز ، ونصب المميّز نصّ على كونه مميّزا ، وهو الأصل فى التمييز .

---

(١) (قوله) ساقط من ج .

(٢) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٧٠/ب ) : " أى : التمييز الذى يرفع الإبهام عن ذات مذكورة إما تمييز عن مفرد مقدار ، وإما تمييز عن مفرد غير مقدار .
ومثال المفرد المقدار ما مرّ . ومثال المفرد غير المقدار نحو : خاتم حديدا ، أو فضة ، ويجوز الاضافة وتركها ، لكن الإضافة أكثر على الأصل ، وإليه أشار المصنف بقوله : والخفض أكثر " .

(٣) قال ابن يعيش فى شرح المفصل : ٢/٧٣ " وأما قوله : وقد يقع فيما ليس إياها ، يريد أن التمييز قد يأتى بعد مفرد ليس مقدار من المقادير المذكورة ، نحو قولهم : ويحه رجلا ، ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا ، فـ " ويحه " من المصادر التى لم ينطق لها بفعل ، ومعناه الترحم ، " ولله درّه فارسا " جملة اسمية ، ومعناها المدح ، والمراد : لله عدّه ، ومثله بحسبك به ناصرا ، فهذه الأشياء مبهمة ؛ لأنه لا يعلم المدح من أى جهة ، فالنكرة فيها منصوبه على التمييز " .

(٤) (قوله) ساقط من ج .

( قولـــه )[1] : ﴿ والثانى[2] : عن نسبـة فى جملـــة ﴾

( قوله فى جملة : )[3] نعت نسبة ، أى : نسبة كائنة فى جملـــة أو شبهـهـــا .

فإن قلت : قد ذكر من قبل أنّ التّمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عـــن ذات مذكورة أو مقدرة ، وظاهر أن النّسبة ليست بذات .

قلت : قوله : ﴿ عن نسبة ﴾ ( ٧٥/ب ) غير متعلّق بقولـــــه : الثانى ، بل متعلق بمتعلق الثانى تقديره : الثانى عن ذات مقـــــدرة ناشئة عن نسبة . وتلك الذات إنّما نشأت من نسبة فى علم السّامع ، وإن كانت النّسبة إنما نشأت من الذات فى الحقيقـة .

وهذا مراد الشارح من قوله : ﴿ والتّمييز عن ذات مقدره فى نسبـة فى جملة ﴾ ، إلاّ أن المفهوم من تقديره أنّ " عن " فى قوله : ﴿ عن نسبـة ﴾ بمعنى[4] فى " ، وهو خلاف المشهور .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا نصّ المصنف رحمه اللـــه .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح فى الهامش .

( ٤ ) قال الجامى فى الفوائد ١/٤٠٤ ، ٤٠٥ : " كان الظاهـــر أن يقول : عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملـــة ، لكن لمّا كـــان الإبهام فى طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ، ورفعه عنهـــا يستلزم الرفع عنه قال : ن نسبة ، مقتصرا عليها ، على أن مقابلـة ما فى هذا القســم للمفرد المذكور فى القسم الأول إنما هى لمجرد النسبة لا غير " .

( و )[1] قال الإمام الرضى : " لفظة " عن " فى مثل هذا الموضع تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها ، وسبب[2] له ، كما يقال : فعلت هذا عن أمرك ، أى : إنّ أمرك سبب لفعلى ومصدر له ، أى : النسبة سبب للتمييز ؛ لأنك تنسب شيئا إلى شئ فى الظاهر ، والمنسوب إليه فى الحقيقة غير ذلك ، فتلك النسبة إذن مصدر ، وسبب لذلك[3] التمييز " .

( قوله )[4] : « بل فى ذات أسند إليه الطيب »[5] ، أى : فى الحقيقة ، وهى " النفس " .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٢ ) فى ج : مسبب .

( ٣ ) فى ج : كذلك .
انظر شرح الرضى ١/٢١٦ ، ٢١٧ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٧٠/ب ، ٧١/أ ) : أى : التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة ، نحو : " طاب زيد نفسا " ، أو فيما شابه الجملة نحو : زيد طيّب أبا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما ، أوفى نسبة ، فى اضافة نحو : أعجبنى طيب زيدا أبا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما " ولله دره فارسا " فالنفس فى قولنا : " طاب زيد نفسا " ترفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة ، لا عن ذات مذكورة ، لأنه ليس فى " زيد " إبهام ، بل فى ذات أسند إليه الطيب لجواز أن يسند إلى زيد ظاهر وإن كان مسندا إلى ذات أخرى حقيقة ، أو فى ذات هى نسبة الطيب إليه ، فتذكر تلك الذات لرفع الإبهام المستقر " .

( قوله ) [1] : ﴿ أو فى ذات هى سبب نسبة الطيب إليه ﴾ ، أى : بل الإبهام فى ذات هى سبب نسبة الطيب إليه ، وأسند إليه الطيب فى الحقيقة وهى " الأب " مثلا .

( قوله ) [2] : ﴿ فتذكر تلك الذات لرفع الإبهام المستقرّ ﴾ ، وهى " النفس " فى قولنا : طاب زيد نفسا ، "والأب" فى قولنا : " طاب زيد أبا " .

وذكر السيد عبدالله فى شرح اللب : أن " طاب " مسند فى اللفظ إلى "زيد" ، وهو فى المعنى مسند إلى مقدّر مبهم ، فإذا قصدنا أن نصرح [3] بذلك المبهم قلنا فى المثال الأول : طاب شئ زيد نفسا ، وفى المثال الثانى : طاب شئ زيد أبا ، فيكون المنتصب عنه وهو " زيد " مضافا إليه للذات المقدرة فى المثال الأول ، وهو " شئ " ، وبدلا منها فى المثال الثانى .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج كذلك .

( ٣ ) قال الرضى ١ / ٢٢١ : " وإذا قصدنا أن نصرّح بالذات المقدرة ههنا قلنا فى " كفى زيد رجلا " : كفى شئ زيد رجلا ، وفى " طاب زيد نفسا " : طاب شئ زيد نفسا ، أو علما ، أو دارا ، فالذات المقدرة هى الشئ المنسوب إليه كفى ، وطاب ، فإذا أظهرته صار " زيد " فى " كفى زيد رجلا " بدلا منه ، وفى " طاب زيد نفسا " مضاف إليه شئ ، ورجلا تمييز لشئ المقدر ، وكذا نفسا ، ودارا ، وعلما " .

قولـــه : ﴿ فالمثال الأول[1] عبارة عنه أو عن متعلّقة .... . الخ ﴾ .

أى : فالمثال الأول وهو قوله : " أبا " هو نفس" زيد " أو نفـــس أبى زيد . والثانى وهو " أبوة " إضافة بينه وبين غيره ، أى : صفـــة لـ نفسه أو لمتعلقه . والفرق بين الأبوة والعِلم أن الأول صفة إضافيـــــة ، والثانى صفة غير إضافية ، وإن اتحدا فى كونهما جنسا وصفة .

والحاصل : أن " الأب " سواء كان نفس المميز ( ٧٦/ب) أومتعلقه ليس بصفة ، والأبوة صفة فى الحالين[2] ، والعِلم متعلق به لا نفسه تعلق الصفة بالموصوف ، والدار متعلّـــق به كذلك تعلق المملوك بالمالك .

( قوله )[3] : ﴿ وفيه نظر[4] ؛ لأنه يلزم أن يكون الشرط والجزاء واحـدا وهو غير مفيد ﴾ .

أى : فيما فهمته من شرح المصنف فى هذا الموضع نظر .

---

( ١ ) قال الشارح رحمه الله : " وقوله : ( أو فى إضافة ) : عطـــف على قوله : ( فى جملة ) ، أى : والثانى عن ذات مقدره فـــى نسبةفى اضافة نحو: أعجبنى طيب زيد أبا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما ، فالمثال الأول عبارة عنه أو عن متعلقة تعلق أحد المنتسبين إلـــى الآخر ، والثانى إضافة بينه وبين غيره ، والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك ، والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف " . انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ٧١/أ ) .

( ٢ ) فى ج : فى الحالتـــين .

( ٣ ) ﴿ قولـــه ﴾ ساقط من ج .

( ٤ ) هذا تعقيب على كلام سابق يقـــول فيه الشارح رحمه الله : أى : ـــــ

ووجهه : أنه يلزم منه كون الشرط والجزاء واحدا كما ذكره في أول القول بقوله : ﴿ أي : إن كان التمييز اسما صالحا لأن يرجع إلى من انتصب عنه وإلى متعلقه ، جاز أن يكون له ، وجاز أن يكون لمتعلّقه ﴾، وعدم إفادة كون الشرط والجزاء واحدا يحتاج إلى بيّنة .(١)

وأنه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور أن يكون لمتعلق ما(٢) انتصب عنه ، كما ذكره بقوله : ﴿ وإن لم يكن صالحا لذلك تعيّن أن يكون

---

= إن كان التمييز اسما صالحا لأن يرجع إلى من انتصب عنه وإلى متعلقه جاز أن يكون له ، وجاز أن يكون لمتعلّقه ، نحو : " طاب زيد أبا " فالأب جاز أن يكون نفس " زيد " وجاز أن يكون من ولّد زيدا ، ونحو : " طاب زيد أبوة " ، فالأبوة جاز أن يكون المراد بها أبوة زيد ، وجاز أن يكون أبوة من ولّد زيدا ، وإن لم يكن صالحا لذلك تعيّن أن يكون لمتعلّق ما انتصب عنه وإلّا امتنع أن يكون تمييزا عنه ، نحو : طاب زيد علما ، ودارا، فكل واحد من العلم والدار لا يصلح إلّا لجهة واحدة ، وهي : أنه متعلق ما انتصب عنه ، هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع .

وفيه نظر ؛ لأنه يلزم أن يكون الشّرط والجزاء واحدا ، وهو غير مفيد ؛ ولأنّه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور أن يكون لمتعلّق ما انتصب عنه ، لجواز أن يكون لما انتصب عنه ، كقولنا " طاب زيد نفسا " ؛ ولأن النص غير مساعد لهذا الشرح ، وإن حملناه على مقتضى النص أشكل بمثل : " طاب زيد نفسا " ، فإن " نفسا " يصح جعلها لما انتصب عنه ، مع امتناع جعله لمتعلقه والجملة لا تخلو الكلام ههنا عن تعسف " .
انظر الوافية في شرح الكافية ورقة ( ٧١/أ ، ٧١/ب ) .

(١) في ج : تنبيه .
(٢) في الأصل : من انتصب عنه .

لمتعلّق ما [1] انتصب عنه ) .

وأن النّص غير مساعد لهذا الشرح ، أى : المتن غير موافق لهذا الكلام الذى فهمته من الشرح ، لأن كون الشرط والجزاء واحدا ، إنما هو فى المفهوم من الشرح ، لا فى المتن ، لأن لفظه لمتعلّقه غير مذكورة فى الشرط فيه ، وفى المفهوم من الشرح هى مذكورة .

وإن حملناه على مقتضى النص ، أى : وإن سلم كونه مساعدا لهذا الشرح أشكل بمثل " طاب زيد نفسا " ، وأنا أتلو ( عليك ) [2] كلام الشيخ ابن الحاجب أولا ، والجواب عن وجوه النظر ثانيا ، متمسكا بالحبل المتين والحق المنير .

اعلم أن عبارة الشيخ ابن الحاجب " أن التّمييز قد يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ، وقد يكون راجعا إلى أمر له تعلّق به ، كما فى قولك : " طاب زيد أبا " ، فجائز أن يكون " زيد " هو الأب ، وجائز أن يكون الأب لمن ولّده ، وكذلك إذا قلت : أبوة ، فجائز أن يكون لكل واحد من المسلمين ، فهذا معنى قوله : ( جاز أن يكون له ولمتعلقه ، فإن لم يكن إلّا اسما [3] صالحا لذلك كان لمتعلق من انتصب عنه " .

---

( ١ ) فى الأصل كذلك : من انتصب عنه .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) فى النسختين : الاسم صالحا ، وهو تحريف .
انظر شرح ابن الحاجب للكافية ص ٤٣ .

ولا يخفى على من له أدنى مسكة ، فضلا على الشارح أنّ هذا الكلام ليس فيه شرط ولا جزاء حتى يتّحدا أو [ ٧٦/ب ] يتغايرا ، غير قوله : فإن لم يكن ... الخ ، وهو ليس من المبحث وإن وجد فى بعض الشروح ، [ و ][1] ما فهم منه الشارح الاتحاد على ما قاله الإمام جلال الدين الغجدوانى فى بعض الشروح ، نقلت الرواية هكذا :

"ثم إن كان اسما يصح جعله لما[2] انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه " .

فالجواب عن وجوه نظره ، أما عن الثلاثة الأول فهو أنها ترد على هذا النقل[3] لا على ما نقلناه[4] وهو المشهور .

أما الأول فظاهر . وأما الثانى فلأنّ المجموع المذكور انّما يكون على نقله حتى يرد على تقدير انتفائه ما ذكر[5] . وأما عن الثالث فوروده على نقله أيضا ظاهر . وأمّا عن الرّابع وهو قوله : ﴿ وإن حملناه على مقتضى النص أشكل بمثل : " طاب زيد نفسا "﴾ فهو أنّا لا نسلّم امتناع جعله لمتعلقه ، لاحتمال أن يكون طيب زيد من حيث إنه نفس ، وأن يكون طيبه من حيث إنّ له نفسا ، فحينئذ تكون النفس متعلّقة بـ " زيد " تعلق الجزء بالكل .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .
( ٢ ) فى ج : لمن ، انظر الرضى ١/ ٢٢١ .
( ٣ ) المقصود بالنقل : هو ما نقلت من رواية الغجدوانى .
( ٤ ) أى : من كلام الشيخ ابن الحاجب .
( ٥ ) فى ج : ما ذكروا .

أو نقول : المراد من قوله : ﴿ ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ﴾ ، أى : يحتمل أن يكون لما [1] انتصب عنه ، [ يعنى ][2] ويحتمل غيره ، بدليل قوله : يصح ، ولا يلزم اتحاد الشرط والجزاء ؛ لأنه غير مذكور لفظا ، وحينئذ لا يشكل بمثل : " طاب زيد نفسا " ؛ لأنه متعين لأن يكون لما انتصب عنه .

فبالجملة ، الكلام خال عن التعسف .

[ قوله ][3] : ﴿ فإن قيل : لا يمكن [ قصد ][4] التثنية والجمع فى الجنس ، وإلا مع قصد الأنواع المختلفة ، فيلزم المحذور . ﴾ .

أى : فيكون الجنس فى الاستثناء الأول غير مطابق لما قصد من التثنية والجمع ، إذا قصد الأنواع المختلفة ، فيلزم المحذور .

---

( ١ ) فى الأصل : لمن .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج ، ولكن صحح على الهامش والمقصود من الجنس هو الأبوة والعلم .
قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٧٢/أ ) : " فإنك إذا أردت العلم من حيث هو علم لا يطابق ، وكذلك إذا أردت الأبوة من حيث هى أبوة لا يثنى ولا يجمع ، إلا أن يقصد الأنواع المختلفة ، فحينئذ يثنى ان كان المراد مثنى ، ويجمع إن كان المراد جمعا ، فيقال : " طاب زيد علمين " إن كان المراد به طاب زيد بسبب علمين مختلفين ، وطاب زيد علوما " إن كان المراد به طاب بسبب علوم كثيرة " .... وقال رحمه الله فى

( قوله )[1] : ﴿ وكذلك[2] تقول : لله درّه فارسا ﴾ . اللام فى لله " للتعجب والمدح ، ويحتمل وجهين :

أحدهما : التعجب من خيره وجوده .

والثانى : التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه .

أى : التعجب من ذلك اللبن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل الصفات .

والدّر فى الأصل مصدر درّ اللبن يدرّ درا ، أى : نزل من الفرع.

وقيل : المراد بالدّر ههنا الخير ، فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكلّ خير ، لأنّه من غالب أقواتهم .

---

نفس الموضع : " فإن قيل : لا يمكن قصد التثنية والجمع فى الجنس الا مع قصد الأنواع المختلفة ، فيلزم المحذور ، وهو كون الاستثناء الثانى استثناء من الأول .

قلنا : لا نسلّم ذلك ، لتكسر آحاد نوع من جنس واحد ، فيجوز أن يقصد اثنان أو ثلاثة من آحاد ذلك النوع ، مع أنه لا يثنى ولا يجمع ، وحينئذ لم يطابق التمييز ما قصد " .

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) قال الشّارح رحمه الله : " أى : وإن كان التّمييز صفة كان التّمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له ، لكونه إيّاه فى المعنى فيقال : طاب زيد فارسا " ، طاب الزيدان فارسين " " طاب الزيدون فوارس " ، وكذلك تقول : لله درّه فارسا " ، ودرّهما فارسين ، ودرّهم فوارس .

وإذا كان التّمييز صفة احتملت تلك الصّفة أن تكون حالا كما فى المثال المذكور ، لكنّ التّمييز أولى من الحال ، لأنّ المراد منه دعاء له مطلقا ، سواء حال كونه فارسا أو غيره " . انظر ورقة (٧٢ ب) .

وقال فى الصّحاح[1] : لله درّه أى عمله (٧٧/أ) ، وإنّما أضيف فعله إلى الله تعالى ، (لأن العرب إذا عظموا الشئ غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى )[2] ، إيذانا بأن هذا الشئ لا يقدر على إيجاده إلّا الله تعالى ، وبأنه جدير بأن يتعجب منه ؛ لأنه صادر عن فاعل قادر ، مصدّر للأشياء العجيبة .

ودرّه : مرفوع بالابتداء عند سيبويه ، وبالظرف عند أبى الحسن ، وفارسا : من باب تمييز النسبة ؛ لأنّ المعنى : لله درّ فروسيته ، فهو مثل : يعجبنى حسن زيد أبا ، وهذا عند المصنف ، وذهب الزمخشرى وصاحب الهادى إلى أنه من (باب)[3] تمييز المفرد .

(قوله )[4] : متمسكين بقول الشّاعر[5] :

---

(١) انظر الصحاح للجوهرى مادة ( د ر ر ) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (٧٣/أ) : "أى : التمييز لا يتقدم على العامل إذا لم يكن فعلا بالاتفاق ، أما إذا كان فعلا فلا يصح أن لا يتقدم عليه ، لما ذكر من قبل خلافا للمازنى والمبرد، فإنهما أجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب.

والجواب عنه : أن الرواية ممنوعة ،بل الرواية هكذا : وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا ذكره أبو إسحاق الزجاج " .

وانظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٦٩٤ .

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها﴾ [وما كاد نفسا بالفراق تطيب][1].

ويروى : أتهجر سلمى بالفـراق .

ويروى : موضع "كاد" كان ، والبيت لأعشى[2] همدان عبد الرحمن وهو [أول][3] القصيدة ووقع فى ديوانـه :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيـب .

الهجر : ضد الوصل ، أى : أتهجر سلمى عاشقها فى الفـراق وما كاد الشّأن تطيب نفسا بالفراق .

الهمزة للاستفهام ، وفاعل تهجر : ليلى ، وحبيبها : مفعوله .

---

(١) البيت من الطويل ، وما بين المعقوفين من تمام البيت ساقط من النسختين ، أوردته بجانب الصدر لئلا يتشتت نظر الباحـث أو القارئ .
وقد روى بروايات أخرى ساقها المحشى رحمه الله . والبيت فـى الأصل " بالعراق " بالعين المهملة ، والصواب " بالفراق " .

(٢) يقال إن قائله هو المخبل السعدى ، واسمه ربيع بن ربيعه بـن مالك ، ونسبه أبو الحسن ابن سيدة لقيس بن معاذ ، وبعده : . .
إذا قيل من ماء الفرات وطيبه تعرض لى منها أغن غضـوب .
وأهلكنى شيبان فى كل شتـوة لقلبى من خوف الفراق وحبيب .
أشيبان ما أدراك أن ربّ ليلة عقدتك فيها والغبوق حبيـب .
انظر الإيضاح شرح المفصّل ١/ ٣٥٧ ، وشرح جمل الزجاجـى لابن عصفور ٢/ ٢٨٣ ، والهمع ٤/ ٧١ ، وابن يعيش ٢/ ٧٤ . . والفوائد ١/ ٤١١ ، والمقتضب ٣/ ٣٧ ، والخزانة ٣/ ٢٣٥ .
وقد ذكر المحشى رحمه الله معانى المفردات وإعراب البيت مـع ذكر موطن الشّاهـد .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش .

وقوله بالفراق : ظرف لغوٍ لا محل له من الإعراب متعلّق بـ " تهجر".

وإذا قرئ " بالفراق " يكون فى محل النصب على الظرفية ، واسم " كاد " ضمير الشّأن ، وخبرها تطيب، وفاعل تطيب مستتر راجع إلى " ليلى"، ونفسا " : تمييز عن " تطيب "[1] مقدم عليه ، وهو الاستشهاد .

وذكر أنّ دلالة البيت على جواز تقديم المميّز على عامله قاطعة ، إنّما هى فيمن ( ٧٧/ب ) أنّث الضمير فى " تطيب " فيكون فى " كاد "ضمير الشّأن ، وفى " تطيب " ضمير " سلمى " أو " ليلى " كما عرفت .

أى : ما كاد تطيب سلمى نفسا بالفرق ، فقدم نفسا ، ولو ذكّر الضّمير فيه على أن يكون ضمير الحبيب ، لاحتمل أن يكون فى " كاد " أيضا

---

(١) هذا مذهب الكسائى والمبرد ، ووافقه المازنى والجرمى ، واختاره ابن مالك والجامى فى الفوائد مستدلين بأن العامل متصرّف ، فلا يوجد أى مانع له من التصرف فى معموله .
قال المبرد فى المقتضب ٣٦/٣ : " واعلم أنّ التّبيين اذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ، لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحما ، وتصبّبت عرقا ، فإن شئت قدّمت فقلت : شحما تفقأت و " عرقا تصبّبت " ، وهذا لا يجيزه سيبويه ؛ لأنه يراه كقولك : عشرون درهما ، وهذا أقرهم عبدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأن عشرين درهما انما عمل فى الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائما ، ولا يجيز قائما هذا زيد ؛ لأن العامل غير فعل ، وتقول : راكبا جاء زيد ؛ لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا وهذا رأى أبى عثمان المازنى " .

ضمير الحبيب ، ويكون هو عاملا فى التّمييز على معنى : وما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق .

أى : وما كاد نفس الحبيب (كما عرفت ،أى : وما كاد تطيب سلمى نفسا بالفرق نقدم )[1] تطيب بالفراق .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون العامل فى التّمييز هو " كاد " على تقدير أن يكون فيها ضمير الشّأن أيضا ؟

قلت : لأنّ " تطيب " حينئذ يكون تفسيرا لذلك الضمير ، فيقدم على نفسا " مرتبة ، فيعمل فيه .

( قوله )[2] : ﴿ والجواب عنه : أن الرواية ممنوعة[3] . . الخ ﴾ .

وأجيب أيضا بأنه منصوب على خبر " كان " ، أى : وما كان حبيبها نفسا تطيب بالفراق ،أى : إنسانا ، والنّفس كثيرا ما يعبّر بها عن الإنسان .

وبأنه على حذف المضاف ،أى : ( و )[4] ما كان الحبيب ذا نفس طيبا ، هذا إذا روى " كان " .

وقيل : إنّه منصوب على إضمار أعنى .

وقيل : هو ضرورة فلا يحتّج به .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) لأن الرواية إنّما هى :
وما كان نفسى بالفراق تطيب .
فيمكن أن يكون " تطيب " صفة للنفس ، و " نفسا " خبرا لكان ، فيكون التقدير حينئذ : وما كان حبيبها نفسا بالفراق طيبةً .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

آل الرجل : أهله وعياله ، والمراد بـ " أحمد " : نبيّنا (محمد)[1] صلى الله عليه وسلـــم .

وشيعة الرجل " بالكسر " : أتباعه وأنصاره ، والمشعب : الطريق .

ويـــروى :

وما إلاّ مذهـــب الحـــق (مذهـــــب)[2] .

يقول : مالى أعوان غير آل محمد صلّى الله عليه وسلّم ، ومالـــى طريق إلاّ طريق الحـــق .

ما : بمعنى ليس ، ولى : خبر المبتدأ المؤخر ، وهو شيعة .

ولتقديم الخبر بطل (٧٨/أ) عمل " ما " ، وإلاّ آل أحمد : مستثنى من شيعة مقدّم عليه ، ولذا وجب نصبه ، وهو المستشهد ، وإعراب المصراع الثّانى كالأول .

---

شاعرا فحلا وخطيبا ممتازا لبنى أسد ، وكان عالما بلغات العرب وأيامها ، وصاحب القصيدة المشهورة فى مدح أهل البيـــت ، يقال : إنّ شعره بلغ أكثر من خمسة آلاف بيت ، وهو الذى قيل فيه : أشعر الأولين والآخريـــن .
قال البغدادى فى الخزانة : " وقال أبو عكرمة الضبى : لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان ، ولا للبيان لسان " . توفى رحمـــه الله فى خلافة مروان بن محمد سنة ١٢٦ للهجرة .
انظر ترجمته فى الخزانة ١/٦٩ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة للمصراع الثانى ، وهى رواية الأشمونى ٢/١٤٩ .

لكة العربية السعودية
معة الاسلامية بالمدينة المنورة
تم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

# كاشف الرموز الخفية عن شرح الكافية

للشيخ محمد بن عمر الحلبي المتوفى سنة ٨٥٠ هجرية

## دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

المجلد الثاني

إعداد الطالب ماغا سوبا يحيى بن غاربا

إشراف الأستاذ الدكتور غريب عبد المجيد نافع

١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ

[ قولـه ][(١)] : ﴿ وأما امتناع الثّلاثة الأوّل فظاهر ][(٢)] ﴾ ؛ لأن مدلول

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يعنى بالثلاثة الأول : بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وقد ذكر المحشى رحمه الله كيفية ظهور امتناع هذه الثلاثة ، وأما الرابعة التى تسمى بدل الغلط فيقول فيه الشارح رحمه الله : " وأما امتناع بدل الغلط فلصدوره - أى : المستثنى المنقطع - عن قصد وإرادة ، وعدم كون بدل الغلط كذلك ، ولامتناع كونه صفة ، لعدم الفائدة فى الصفة ههنا ؛ ولأنه لا يجوز الصفة إلاّ إذا تعذّر الاستثناء ، ولم يتعذر ههنا " .

انظر ورقة ( ٧٤/ب ) .

قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ٢/٢٦٦ : " الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين : قسم يتصور فيه الاتّصال مجازا ، وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاّ النّصب ، لأنه فضلة بعد تمام الكلام ولا يجيزون فيه البدل من الأوّل ؛ لأنه ليس من جنسه ، فيكون بدل بعض من كل ، وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون فى المتصل من الاستثناء والبدل ؛ لأنّهم لما جعلوه بالمجاز كأنّه بعض الأول ساغ لهم فيه البدل ، وذلك : ما فى الدار أحد إلاّ حمارا ، بالنّصب على لغة أهل الحجاز . ويجوز فى لغة بنى تميم الرفع على البدل ؛ لأنّهم جعلوا الحمار وكأنه أحد " .

ووجه المجاز الذى بنى عليه ابن عصفور فى بيان ذلك واحد من أمرين : أحدهما : أن يقام الثّانى مقام الأوّل ، حتى يكون المحل للأول ، فلما وجد فيه الثانى جعل كأنه الأوّل ، لحلوله محلّه ، فجعل الأنيس يقع على من يعقل وما لا يعقل مع التغليب كما فى قول الشاعر الذى سيأتى ذكره .

الثانى : أن يكون أطلق الاسم الأوّل على ما يلابس مسماه ، حتى يكون ذلك من باب تسمية الشّئ باسم الشّئ الذى يجاوره ، وكان سببا منه ، مثل : ما فى الدار أحد إلا حمارا ، فأراد بالأحد الأحد وما يلابسه ، ومثل هذا ممتنع عند ابن عصفور فى الاستثناء المنقطع ؛ لأنه غير مطّرد .

الثانى عين الأول فى بدل الكلّ ، وجزؤه فى البعض ، وبينهما ملابسة غير الكلية والجزئية فى الاشتمال ، وهذه المعانى ممتنعة فى الاستثناء المنقطع .

( قولـه )[1] : ﴿كقولـه :[2]

ولدة ليس بها أنيس ﴿ إلاّ اليعافير وإلاّ العيس ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٧٤/ ب ) : " وإنّما قال فى الأكثر لجواز البدل عند بعضهم ، كقولـه :

ولدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير وإلاّ العيس " .

( ٣ ) البيت من الرجز ، لجر ان العود ، واسمه العامر بن الحارث وما بين المعقوفين من تمام البيت ساقط من النسختين أوردته تكملة للفائدة .

وأولـه : ...

قد ندع المنزل بالميس يعتس فيه السبع الجروس .

الذئب أوذ ولبد هموس ولدة ليس بها أنيس .

إلا اليعافير وإلاّ العيس وقر ملمع كتوس .

كأنما هن الجوارى الميس

انظر الخزانة ٤/ ١٩٧ ، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٣٢٢ حيث استشهد به على رفع اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز ، والمقتضب ٤/ ٤١٤ ، والأشمونى ٢/ ١٤٧ وابن يعيش ٢/ ٨٠ ، والتصريح ١/ ٣٥٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٦٧ ، والانصاف برقم ( ١٦٠ ) ١/ ٢١١ .

اليعافير : جمع يعفور[1] ، وهو ولد البقرة الوحشية . وقال بعضهم : تيوس الظباء .... والعيس" بالكسر " : الإبل البيض يخالط بياضها شقرة[2] ، واحدها الأعيس ، والأنثى عيساء .

الواو بمعنى ربّ ، وبلدة : مجرور به ، وأنيس : اسم ليس ، والخبر مقدّم ، وإلّا اليعافير : مستثنى من أنيس منقطع مع أنه مرفوع ، وهو المستشهد .

( قوله )[3] : ﴿ وإنما[4] وجب النصب ؛ لأنه مفعول به ﴾ .

وفيه نظر ؛ لأن المستثنى من الملحقات بالمفاعيل ، ليس هو ، وأجاب عنه الزوزنى بأن المفعولية لا تنافى الاستثناء ، ولا يجدى[3] نفعا .

واعلم أنّ " خلا " لازم فى الأصل ، من خلا المكان ، إلّا أنه تعدى[4] فى الاستثناء لتضمنه معنى المجاوزة .

---

( ١ ) فى ج : اليعفور ، بالألف واللام .

( ٢ ) الشّقرة : هى الحمرة الصّافية فى الخيل ، وحمرة تعلو بياضا فى الإنسان . يراجع الصباح المنير مادة " الشّقرة " .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشّارح رحمه الله : " والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى أن يكون بعد خلا وعدا عند الأكثرين ، تقول : " جاء نى القوم عدا وخلا زيدا " ، أى : عدا بعضهم زيدا ، وخلا بعضهم زيدا وإنما وجب النصب ؛ لأنه مفعول به ، ويجب نصب المفعول به " . انظر ورقة ( ٧٤ / ب ) .

( ٥ ) فى ج : يحذى ، وهو تصحيف .

( ٦ ) قال المرادى فى الجنى الدانى ص ٤١٤ : " خلا لفظ مشترك ، يكون حرفا من حروف الجرّ ، وفعلا متعديا ، وهى فى الحالتين من أدوات الاستثناء ، فإذا كانت فعلا نصبت الاسم المستثنى ، نحو : قام القوم خلا زيدا ، وكلا الوجهين - أعنى الجرّ والنصب - ثابت بالنقل الصحيح عن العرب " .

وعدا : فعل متعد [1] يقتضى نصب المفعول به فى غير الاستثناء وفى الاستثناء .

وإنما قدّر الفاعل لهذه الألفاظ لفظة البعض ؛ لأن الفعل لا بدّ له من مرفوع ، والبعض لفظة صالحة لذلك ، لكونه كالجارى ذكره سابقا ، إذا الكل مشتمل على البعض . وقد سبق ذكر الكل وهو قولنا : " جاءنى القوم " ، فلذا قدّر دون غيره .

وقال الزوزنى : " ويحتمل أن يكون التقدير : عدا (٧٨/ب) المجئ زيدا " .

واختلف فى هذه الجمل [2] أعنى " عدا زيدا " ، " وخلا زيدا " ، " وليس زيدا " ، و " لا يكون زيدا " ، فذهب بعضهم إلى أنه لا موضع لـ " عدا " و " خلا " من الإعراب إذا لم يكن فى أوّلهما ما .

وقيل : هى فى موضع النّصب [3] على الحال ، ولفظة قد محذوفة فإن جررت بهما كان الجار والمجرور فى موضع النصب ، أى : إن كان موجبا

---

(١) " عدا " مثل " خلا " تماما فى كل ما تقدم . انظر الجنى الدانى ص ٤٣٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٤٩ .

(٢) فى الأصل : الجملة .

(٣) قال المرادى فى الجنى الدانى ٤١٤ : " وإذا نصبت فاختلف فى جملتها ، هل لها محل أم لا ؟ وأجاز السيرافى أن تكون الجملة فى موضع نصب على الحال ، كأنك قلت : خالين زيدا وأجاز أيضا ألا يكون لهما موضع من الإعراب " .
وقال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٢٦١ : " ويكون موضع

أو بدلا إن كان منفيا ، وكذا لا موضع لـ " لا يكون " وليس[1] من الإعراب ولا تعلّق لهما بالأول إلا بإخراج .

وأما تعلق العامل والمعمول فلا .

ومنهم من قال لهما موضع من الإعراب ، فإن[2] كانت بعد معرفة كانت في موضع الحال ، وإن كانت بعد نكرة كانت صفة .

( قوله )[3] : ﴿ ويجوز النصب[4] ويختار البدل ﴾ ، وفي بعض

---

= " خلا " و " عدا " و " حاشى " إذا كانت أفعالا النصب على الحال ، كأنك قلت : قام القوم مخالفين زيدا ومعادين زيدا ، أي : متجاوزين زيدا ، ومحاشين زيدا ، أي : تاركين زيدا وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب ، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء ، فيكون ذلك نظير قوله تعالى : " ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله " بعد قوله : " الأعراب أشد كفرا ونفاقا " . .

ألا ترى أن ذلك يغني عن أن تقول : الأعراب أشد كفرا ونفاقا الا من يؤمن بالله واليوم الآخر " .

وانظر المغني ١٤٢/١ ، والفوائد ٤١٦/١ ، ٤١٧ .

( ١ ) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢٦١/٢ : " وتكون الجملة التي هي " ليس زيدا " و " لا يكون زيدا " في موضع الحال ، أو لا موضع لها من الإعراب كما تقدم في " خلا " و"عدا".

وانظر الرضي ٢٣٠/١ ، والفوائد ٤١٨/١ .

( ٢ ) في الأصل : وان .

( ٣ ) (قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال المصنف رحمه الله : " ويجوز فيه النصب =

النسخ ويختار الرفع ، والأول أولى [1] ؛ لأن البدل لا يختص بالرفع ، بل يكون في المنصوب أيضا كقولك : " ما ضربت أحد إلّا زيدا " ، والمجرور أيضا كقولك : " ما مررت بأحد إلّا بزيد " .

( قوله ) [2] : ( ويسمى مفرغا ) [3] ؛ لأنه فرغ العامل الذى قبل إلّا لما

---

= ويختار البدل " .

يعنى : إذا كان الاستثناء في كلام تام غير موجب فيجوز في المستثنى النصب على الاستثناء ، ويختار البدل عن المستثنى منه بشروط ذكرها الرضى بقوله :

"اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطا ، أحدها : أن يكون بعد "إلّا" ومتصلا ، ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهى ، أو نفى صريح أو مؤول ، غير مردود به كلام تضمّن الاستثناء ، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه".

انظر الرضى ١ / ٢٣٠ .

( ١ ) قال الجامى في الفوائد ١ / ٤١٩ : " وإنما اختاروا البدل في هذه الصور ؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو سبب التشبيه بالمفعول ، لا بالأصالة ، وواسطة إلّا ، وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة " .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة (٧٥ أ / ٧٥ ب) : " أى : ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور في كلام غير موجب .

وإنما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ، ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى ، مثاله : " ما ضربنى الا زيد " ، وإن اقتضى العامل المفعول به ينصب ، لكونه مفعولا به ، نحو : ما ضربت إلّا زيدا ، وإن اقتضى العامل المصدر ينصب ، لكونه مصدرا له ، نحو : ما ضربت إلا ضربة ، وكذلك في سائر الأشياء ويسمى مفرغا " .

بعدها ، فحذف المستثنى منه وجعل إعرابه لما بعد إلاّ ، ويسمى[1] باسمه وإن كان فى المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف .

( قوله )[2] : ﴿ وهو غير جائز لما مر ﴾[3] فى بحث " جاءنى القوم إلا زيدا ، من أنه يلزم فساد المعنى ؛ لأنه يلزم أن يكون " زيد " موصوفا بجميع الأوصاف إلاّ العلم ، وهو محال .

( قوله )[4] : ﴿ وإنما قال : فى الأكثر ؛ لأنّ " حاشا " حرف جرّ (٧٩/أ) عند أكثر النحاة ﴾ ( و )[5] اختلف فى حاشا ، فذهب سيبويه إلى أنّه حرف جرّ[6] ، والفرّاء إلى أنّه فعل ولا فاعل له ،

---

( ١ ) أى : باسم المستثنى المفرغ ، فيعرب بما يقتضيه العامل .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٧٥/ب ) : " أى : ومن أجل أنه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب ، لم يجز أن يقال : "ما زال زيدا إلا عالما " ؛ لأن زال للنفى و " ما " للنفى فيكون مازال للاثبات ، لأن النفى إذا دخل على النفى أفاد الإثبات فمعناه : ثبت زيد إلاّ عالما ، وهو غير جائز لما مرّ » وانظر الرضى ١/٢٣٧ .
كان أولى للمحشى رحمه الله أن يأتى بالمثال الذى علل لبيان وجه الفساد ثم يتبعه التعليل .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٦ ) وهو مذهب أكثر البصريين ، وأنها تدلّ على الاستثناء كـ " إلا " انظر سيبويه ٢/٣٤٩ ، والجنى الدانى ص ٥١٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والإنصاف المسألة ( ٣٧ ) ١/٢٧٨ .

والمبرّد إلى أنّه فعل[1] كـ "عدا وخلا" .

واستدلّ عليه بأنّ لام الجرّ يتعلّق به في قوله تعالى : "حاش للّه ما علمنا عليه من سوء" .[2]

والجواب عن الفراء : أن الفعل[3] بغير فاعل معدوم في كلام العرب.

وعن المبرد : أن اللاّم زائدة لا تحتاج إلى تعلّق ، كقوله تعالى : "ردف لكم"[4] أو نقول : قد جاء الجمع بين حرفي جرّ.

---

(١) وهذا مذهب الجرمي والمازني والزجاج .
انظر المقتضب ٤/ ٣٩١ ، والمغني ١٢٩ ، والرضي ١/ ٢٤٤ ... والفوائد ١/ ٤٢٥ وهناك قول آخر أنها اسم ذكره المرادي في ص ٥١٢ قال : "وهو ظاهر قول الزجاج وصححه ابن مالك، قال : "الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل" فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيها لله ، ويؤيد هذا قراءة أبي السّمال "حاشا لله" بالتنوين "فهدا مثل قولهم : رعيا لزيد . وقراءة ابن مسعود : "حاشا اللّه" بالإضافة ، فهذا مثل سبحان اللّه ومعاذ اللّه" .
والصحيح الذي ورد ثبوته عن العرب وجهان : أنّها تكون حرفا فتجر بها كما هو مذهب سيبويه ومن تابعه من جمهور البصريين ، وتكون فعلا فتنصب بمنزلة "خلا" و "عدا" .

(٢) تمام الآية : "قال ما خطبكنّ إذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاشى للّه ما علمنا عليه من سوء ، قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنّه لمن الصّادقين" يوسف ،،، ٥١ .

(٣) في ج : لغير .

(٤) تمام الآية : "قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون" النمل ،، ٧٢ .

كقول الشاعـــر :

فلا واللّـه لا يُلفَى لما بـــى ولا للما بهم أبدا شفـــــاء[1].

على زيادة أحدهما . ومعنى حاش[2] اللّـه : براء لله من السّوء .

---

(١) البيت من الوافر ، من قصيدة طويلة لمسلم بن معبد الوابلـــى من شعراء الإسلاميين فى الدولة الأمويـــة .
ويروى فى سبب انشاء هذه القصيدة أن مسلما كان غائبا ، فكتب إبله للصدق ، أى : لعامل الزكاة ، وكان رقيع وهو عمـــارة ابن عبيد الوابلى عريفا ، فظن مسلم أن رقيعا أغراه ، وكـــان مسلم ابن أخت رقيع وابن عمه فقال :

بكت إبلى وحق لها البكاء وفرّقها المظالم والعـــداء .
إذا ذكرت عرافة آل بشـــر وعيشا ما لأوله انثنـــــاء
ودهرا قد مضى ورجال صدق سعوا قد كان بعدهم الشقاء .
إذا ذكر العريف لها اقشعرت ومسّ جلودها منه انـــــزواء .

إلى أن قال :

فلا وأبيك لا يلفى لما بـــى ولا للما بهم أبـــدا شفـــاء .

ورواية الأشمونى :

ولا للما بهم أبدا دواء .

لا يلفى : لا يوجد ، وباقى التركيب ظاهـــر .
فلا : الفاء عاطفة ، ولا : لتأكيد القسم ، والله : هو القســـم وجوابه لا يلفى .
شفاء : نائب عن الفاعل ، وهو مفعـــول .
والشاهد فيه : للما ، حيث كررت اللام للتأكيد ، وهى حـــرف واحد ، وذلك فى غاية الشّذوذ .
انظر معانى القرآن للفراء ١/ ٦٨ ، والخصائص ٢/ ٢٨٢ . . .
والتصريح ٢/ ١٣٠ ، والأشمونى ٣/ ٨٣ .

(٢) فى ج : حاشا للـــه .

قال فى الصحاح : حاشاك ، وحاشا لك معناهما واحد . ويقال : حاش لله أى : معاذ الله بلا ألف اتباعا للكتاب ، وإلا فالأصل : حاشا بالألف .

( قوله )[1] : ﴿ وغير صفة[2] . . . الخ ﴾ .

قوله : غير : مبتدأ على تقدير حذف المضاف ، وتقديره : لفظة غير .

وقوله صفة : خبره ، لكنه منصوب حكما ، لأنه مفعول له تقديره : وضعت صفة .

وقوله " حملت على إلا " : خبر بعد خبر ، هكذا قيل .

والصواب : أن " يرفع " صفة " على أنها صفة " غير " .

( قوله )[3] : ﴿ وإنما قال : تابعة لجمع ، لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفى[4] . . . الخ ﴾ .

ترك فائدة . قوله : ( و " غير " صفة حملت على " إلا " فى الاستثناء كما حملت هى عليها فى الصفة شاذا كانت تابعة لجمع منكور ، غير

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من النسختين .

( ٢ ) هذا نصّ المصنف رحمه الله ، ويأتى تمامه بعد قول المحشى رحمه الله : ( ترك فائدة ) .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من النسختين .

( ٤ ) تمام قول الشارح رحمه الله : " وإنما قال تابعة لجمع ، لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفى لم يتعذر الاستثناء ، لأن النكرة فى موضع النفى للعموم ، فيتناول المستثنى ، فيصح الاستثناء نحو : " ما جاءنى أحد إلا زيدا " . انظر ورقة ( ٧٧/أ ) ( ٧٧/ب ) .

محصور ، لتعذر الاستثناء [1] لا بـــدّ منـــه .

نقوله " تابعة " : أى : مذكورة بعد متبوعها المذكور احترازا عـــن قولك : " قام إلا زيد " على تقدير : " قام رجال إلاّ زيد " ، لأنّه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بخلاف " غير " ، فإنه يجوز فيها [2] ذلك لكونها أصلية فى الوصفية ، كما أنّ " إلا " غير أصلية فيها .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين من متن الكافية ساقط من النسختين ، ولكـــن صحح على هامش الأصل .. وهو مراد المحشى رحمه اللـــــه بقوله : " ترك فائدة لا بد منه " تعليقا على الشارح .

( ٢ ) قال الرضى ١ / ٢٤٥ : " اعلم أن أصل " غير " الصفة المفيـــدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات نحو : مررت برجـــل غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : " دخلت بوجه غير الـــذى خرجت به " .

والأصل هو الأول والثّانى مجاز ، فإنّ الوجه الذى تبين فيـــه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالـــذات - وما هية المستثنى كما ذكرنا فى حدّه : هو المغاير لما قبـــل أداة الاستثناء نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع ما بعد " غير " وما بعـــد أداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت أمّ أدوات الاستثناء أى : " إلاّ " فى بعض المواضع على " غير " فى الصفة ، وحملـــت " غير " على " إلا " فى الاستثناء فى بعض المواضع .

ومعنى الحمل : أنه صار ما بعد " إلا " مغايرا لما قبلها ذاتـــا أو صفة ، كما بعد " غير " ولا تعتبر مغايرته له نفيا وإثباتا كمـــا كان فى أصلها ، وصار ما بعد " غير " مغايرا لما قبلها نفيـــا وإثباتا كما كان بعد " إلا " ، ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفـــة كما كانت فى الأصل إلاّ أن حمل " غير " على " إلا " أكثر مـــن

وفي قوله : ﴿ لأنّها ( ٧٩/ب) لوكانت تابعة لمفرد منفي ﴾ نظـر ؛ لأنّ لفظ المنفي غير ( مذكور ) [1] في المتن ما يحترز عنه ، فالصواب مـا ذكره الزوزني في شرح اللباب من أنّه إنّما اشترط أن يكون تابعه ( لجمع ) [2] ليوافق حالها صفة حالها أداة استثناء ، فكما لا بدّ في الاستثناء مـن متعدد ملفوظ أو مقدّر ، كذا لا بدّ لها إذا كانت بمعنى " غير " مـن موصوف متعدّد ملفوظ ، فلا يقال : " جاءني رجل إلاّ زيد " ، ولا يجـوز تقدير الموصوف قبل " إلاّ " كما جاز في [3] " غير " لما عرفت الآن .

( قولـه ) : [4] ﴿ ولقائل أن يقول : لا حاجة إلى قيد غير المحصور [5] ﴾

---

= العكس ؛ لأن " غير " اسم ، والتصرف في الأسماء أكثر منه فـي الحروف ، فوقع " غير " في جميع مواقع " إلا " في المفرغ وغـيره والموجب وغيره ، والمنقطع وغيره ، مؤخرا عن المستثنى منه ، ومقدّما عليه . وبالجملة في جميع محالّه ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ " إلا " لتعذر الإضافة إليها " .

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) قال الرضي ١/٢٤٦ : " قوله لجمع ، أي : ما يدل على الجمعية جمعا كان كـ " رجال " ، أولا كـ " قوم " و " رهط " ، وإنّمـا شرط هذا الشّرط ، ليوافق حالها صفة حالها أداة استثنـاء ، وذلك ؛ لأنه لا بدّ لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد ، لفظا كان أو تقديرا ، فلا تقول : في الصفة : " جاءني رجل إلاّ زيد " . ولا يجوز تقدير الموصوف قبل " إلا " وصفا ، كما جاز في " غـير " ، وذلك ليكون أظهر في كونها صفة " .

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٧٧/ب ) : " ولقائل أن يقول =

والجواب : أنّ الأعداد أيضا جمع ، لكنها ليست بجمع اصطلاحي ، بل بمعنى أنها تشتمل ( على )[1] الأفراد ، وهذا كاف في إطلاق لفظ الجمع عليهـــا .

( قولـه )[2] : ﴿[3] وفي الجواب الأخير نظر ﴾ أي : في قوله : ﴿وعن الثالث[4] بأنا لا ندّعي أنّ كلّ مفرد جاز الاستثناء عنه . . . الخ ﴾ .

ووجهه : ما ذكره بقولـه : ﴿ لأنّه في بيان ضابطه . . . الخ ﴾ .

وإذا عرفت أن الجواب الأخير منظور فيه ، فالاعتراض الثالث وهو قوله :

---

= لا حاجة إلى قيد غير محصور ، لأنّه لا يطلق الجمع على الأعداد كما نصّ المصنف في باب العدد " .

يجيب المحشي رحمه الله عن هذا الاعتراض المحتمل .

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصـــل .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

(*) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٧٨/أ ) : " وفي الجواب الأخير نظر ، لأنه - أي : المصنف - في بيان ضابطه يتصدّر الاستثناء عند وجودها مطلقا ، ولم يتعذر عند عدمها مطلقا " .

( ٤ ) وهو : " جاءني رجل إلا زيـــد " . وتمام القول عند الشـــارح " وعن الثالث بأنا لا ندّعي أن كل مفرد جاز الاستثناء عنـــــه بل نقول : " إنما الحد قيد الجمع ، لأنه إن كان مفردا جـــاز الاستثناء عنه في بعض الصور ، وهو المفرد المنفي " .
انظر الموضع السابق .

﴿ وقولنا : جاءني رجل إلا زيد[1] بالرفع ﴾ وارد على زعمه ؛ لأن " إلا " ههنا غير تابعة لجمع ، فيلزم أن يصح الاستثناء ، ويتعذر الصفة ، مع أنه بالعكس .

والجواب عنه : أن قولنا : " جاءني رجل إلا زيد " ممتنع مطلقا .

أما كونه مستثنى ، فلأن المستثنى ينبغي أن يخرج من متعدد لفظا أو تقديرا ، وههنا ليس كذلك .

وأما كونه صفة فلما ذكرنا أنها ينبغي ( ٨٠/أ ) أن يكون تابعة لجمع ، ليوافق ( حالها صفة )[2] استثناء ، فيكون قوله : ﴿ فإنه يصح الصفة ﴾ كلاما غير صادر عن فطانة ، لأن الزوزني صرح بعدم صحتها والإمام جلال الدين الفجدواني أيضا عليه .

وإذا ثبت أنها ليست للصفة ، ومعلوم أنها ليست للاستثناء أيضا فيكون المثال الذي أورده نقضا غير جائز فلا يرد .

( قوله )[3] : ﴿ كقوله :

وكل أخ مفارقه أخوه ﴾ ( لعمر أبيك إلا الفرقدان )[4]

---

( ١ ) قال قبله في ورقة ( ٧٧/ب ) : " وقولنا : جاءني رجال عشرة إلا زيد " بالرفع " ، فإنه يتعذر الاستثناء إلا الصفة ، مع كونه تابعا لجمع منكور محصور .
وقولنا : جاءني رجل إلا زيد " بالرفع " ، فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء " .

( ٢ ) ما بين العقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من النسختين ، أثبته جريا على عادة المحشي رحمه الله .

( ٤ ) البيت من الوافر ، لعمر بن معدي كرب ، وقيل : هو حضرمي

البيت لعمرو بن معدى كرب ، وهو جاهل لا يقول بفناء العالم .

ويحتمل أن يريد : لا يفترقان ما دامت الدنيا . والفرقدان : نجمان قريبان من القطب .

وكل أخ : مبتدأ ، ومفارقه : خبره ، ولعمر أبيك : مبتدأ خبره محذوف .

أى : لعمر أبيك قسمى ، وجواب القسم محذوف . أى : لعمر أبيك إنه كذلك .

والاستشهاد : على أنّ " الا " جاءت بمعنى " غير " ، وإن لم يوجد الشّرط ، وليست للاستثناء ، وإلّا لقيل : إلّا الفرقدين ؛ لأنّه بعد كلام موجب ، فلما رفعه علم أنه حمله على " غير " ، فجعله وصفا ، هكذا قالوا .

وفيه نظر ؛ لأنّا لا نسلّم أنه لو قيل كذلك لتعيّن كونه للاستثناء ، لجواز أن يكون صفة أخ . وفى كونه صفة أيضا نظر ؛ لأنه وصف المضاف (١)

---

= ابن عامر بن مجمع الأسدى ، انظر الخزانة ٢ / ٥٥ . وما بين المعقوفين من تمام البيت ساقط من النسختين أوردته بجانب المصراع الأول ، تكملة للفائدة .

والبيت من شواهد الأشمونى ٢ / ١٥٧ برواية : يفارقه . وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٣٤ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ، والإنصاف رقم (١٥٨) ١ / ٢٦٨ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٨٩ ، والجنى الدانى ص ٤٧٩ ، والرضى ١ / ٢٤٧ ، والفوائد ١ / ٤٢٨ .

(١) فى الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٧١ " قال الشيخ : فيه شذوذان : أحدهما أنه وصفَ المضافَ ، وهو "كل" ، والقياس أن يوصف =

والقياس وصف المضاف إليه كما مرّ في بحث " كل رجل يأتيني فله درهـــم " ، وأيضا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وذلك ضعيف .

وليت شعري بأنّهم لم سلّموا كونها صفة وأجابوا عنه تارة [ ٨٠/ب ] بالشّذوذ ، وتارة بالضّعف ، وتارة بالحمل على ضرورة الرّدف ، ولم لـــم يجعلوها للاستثناء ؛ لأنّ كونها للصفة متعذرة ، لكونها تابعة لجمـــع منكـور ؟ .

والاعتراضات واردة ، وليـس دليل يدلّ على عدم كونها للاستثنـاء ولا يرد عليه شيء ، وليس بمتعذّر .

فإن قلت : لو كانت للاستثناء لقيل : إلاّ الفرقدين .

قلت : لم لا يجوز أن يحمل ههنا على ضرورة الرّدف[1] كما حمل ثمّ ؟ ولئن سلّم فلم لا يجوز أن يكون من لغة بلحارث[2] ؟ .

---

= المضاف إليه في " كل " ، وهو مع ذلك جائز ، وحمله على ذلك ضرورة الردف بالألف ، فإنها لازمة ، وهو المعنى الذي حملـــه على الوصفية ، ولو جاز له أن يقول : إلاّ الفرقدين من غير ضرورة تحمله لم يحمل على الخفض الذي هو ضعيف ، ويحمل على الاستثناء فالذي حمله أن يجعل " إلاّ " صفة ، هو الحامل له على أن تكون صفة لكلّ ، وإلاّ لم يحصل له غرض .
والشذوذ الثاني : أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وهـــو قليل " .

( ١ ) وكما تقدم ذلك في كلام المصنف رحمه الله عند بيان وجه الشّذوذ . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٧١ .

( ٢ ) وهم الذين يلزمون المثنّى الألف ، فيكون قد أتى بالفرقدين بالألف اللاّزمـــة .

نعم إذا أجيز وقوع " إلاّ " صفة مع صحّة الاستثناء ، سواء وجدت تلك الشّرائط ( أولا )[1] ، كما هو مذهب سيبويه[2] وأكثر المتأخرين ، تمسّكا بالبيت المذكور وقوله صلّى الله عليه وسلّم : " النّاس كلّهم هالكون إلاّ ( العالمون )[3] " الحديث ، فلا كلام .

ومذهب الكوفيّين : أنّ " إلاّ " في البيت بمعنى[4] الواو ، فإنّ الفرقدين أيضا يقترفان .

( قوله )[5] : ( كقوله :

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) مذهب سيبويه جواز وقوع " إلاّ " صفة مع صحّة الاستثناء ، بخلاف ابن الحاجب فإنّه شرط في صحّة وقوع " إلاّ " صفة تعذّر الاستثناء وجعل البيت الذي معنا من الشّاذ . انصر الرضى ١٤٧/١ والمغني ٧١/١ .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحّح على الهامش . وقد تابع الحلبي ما هو متواتر في أكثر كتب النحو تجاه هذا الأثر ، والصّواب أنّه حكمه لبعض الصّالحين ، تمامه : " النّاس هلكى إلاّ العالمون ، والعلمون هلكى إلاّ العاملون ، والعاملون هلكى إلاّ المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم " .

( ٤ ) راجع الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ١ / ٢٦٦ .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .
قال الشّارح رحمه الله في ورقة ( ٧٨ /ب ) : " اعلم أنّ مذهب سيبويه أنّ إعراب سوى وسواء النّصب على الظرف فقط ، مثلا إذا قلت : جاءني القوم سوى زيد " ، فكأنّك قلت : "جاءني القوم مكان زيد " ، ولم يسغ فيها إلاّ النّصب .
وإنّما قال على الأصحّ ، لأنّه قد أجاز قوم اجراءهما مجرى

ولم يبق سوى العدوا ... (ن دنّاهم كما دانوا (١) ح) .

البيت من الحماسة .

والعدوان : الظّلم . ودنّاهم : من دانه ،أى : أذلّه ، يقال : دَنْتُه فدان ،أى : جازيناهم بالمذلّة كما فعلوا كذلك . وتركيبه ظاهر .

---

= " غير " فى جواز وقوعهما ،غير ظرف ، كقوله :

ولم يبق سوى العدوا ... ن دنّاهم كما دانوا

فسوى فاعل " لم يبق " .

وكقولـه :

تجانف عن أهل اليمامة ناقتى ... وما قصدت من أهلها لسوائكا .

وهو عند الأولين شاذ لا يقاس عليه " .

(١) البيت من الهزج ، من قصيدة للفند الزمانى ، واسمه شهل ابن شيبان بن ربيعة بن مالك . وما بين المعقوفين من تمام البيت غير وارد فى النسختين .

وقبله :

صفحنا عن بنى ذهل ... وقلنا القوم إخوان .

عسى الأيام أن يرجعـ ... ـن قوما كالذى كانوا .

فلمّا صرّح الشّر ... فأمسى وهو عريان .

ولم يبق سوى العدوا ... ن دنّاهم كما دانوا .

وبعده :

مشينا مشية اللّيث ... غدا واللّيث غضبان .

بضرب فيه توهين ... وتخضيع وأقران .

والأبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة ١/ ٣١ ، ٣٤ بتحقيق محمى الدين عبد الحميد ، وذكر البغدادى قطعة منها فى الخزانة ٢/ ٥٧ ، وهو من شواهد الأشمونى ٢/ ١٥٩ ، والتصريح ١/ ٣٦٢ ، وشرح الرضى ١/ ٢٤٨ .

قوله ولم يبق : فعل مضارع مجزوم معطوف على قوله : صرّح قبله دنّاهم : جواب لمّا فى البيت قبله . وباقى التركيب واضح .

(٢) هذا الفعل لازم ، وإذا أردت التعدّى قلت أدنته ودانيته ، قاله ـــ

والاستشهاد : أن " سوى " وقع فاعل[1] لم يبق ، وهو شاذّ . وقيل :

تقديره : لم يبق شيءٌ سوى العدوان .

( قولـــه )[2] : ﴿ وكقولـــه :[3]

تجانَفُ من أهل اليمامة ناقتي﴾ ( وما قصدت من أهلها لسوائكا )[4]

تجانَفُ ( ٨١/أ ) من جنف " بالكسر " يجنف : إذا مال .

أى : مالت ناقتي وتباعدت عن أهل اليمامة .

ويروى : تجانـــب .

---

= أبو زيد الأنصارى وابن السكيت وابن قتيبة ، وثعلب ، وقـــال جماعة يستعمل لازما ومتعديا ، فيقال دِنْتُه . انظر الصبـــاح المنير مادة ( دان ) .

( ١ ) على مذهب الكوفيين ، لأنهم يجوّزون خروجه عن الظرفية والتصرف فيه ، إمّا بالرّفع كقول الشاعر الذى معنا ، وإمّا بالنصب ، أو بالجرّ بخلاف مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، فإنهم يلازمون " ســـوى بالنصب على الظرفيـــة .

( ٢ ) (قولـــه ) ساقط من النسختين .

( ٣ ) معطوف على الشاهد السابق .

( ٤ ) البيت من الطويل ، لأعشى ميمون بن قيس ، وما بين المعقوفـين من تمام البيت ساقط من النسختين ، أوردته لتتم الفائدة .

ورواية المبرد فى المقتضب ٤/ ٣٤٩ .

تجانف عن جلّ اليمامـــة ناقـــتى .

وفى ديوان الأعشى الكبير ص ٨٩ ، والخزانة ٢/ ٥٩ ، وسيبويـــه ١/ ٤٠٨ ، والإنصاف شاهد رقم ( ١٧٩ ) ١/ ٢٩٥ ، والرضـــى ١/ ٢٤٨ :

تجانف عن جوّ اليمامـــة ناقـــتى .

والبيت من شواهد الأشباه ٣/ ٦٦ ، والأمالى ٢/ ١١٩ ، ١٢٤ .

قوله : ناقتي : فاعل تجانف ، وما : نافية ، ومن أهلها : (حال[1] أي : مائلة ومتباعدة من أهلها ) . ولسوائكا : متعلق بقصدت[2] .

والاستشهاد : أن سواء وقع مجرورا[3] .

( وههنا )[4] فوائد :

أ - اعلم أن "إلاّ" هي أصل الأدوات الاستثنائية .

ب - قد ذكروا "لا سيما"[5] و "بله" بمعنى "سوى" و "بيد"

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٢ ) في الأصل : متعلقان .

( ٣ ) فدل ذلك على أنها لا تلزم الظرفية على رأي سيبويه ، ومثله عند الصريين شاذ لا يجيء إلاّ في ضرورة الشعر .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٥ ) لقد جرت عادة النحاة أن يذكروا "لا سيما" مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها ينبه على أولويته بما نسب لما قبلها ، فإن تلاها معرفة مجرور فبالاضافة ، و "ما" زائدة ، نحو : جاء القوم لا سيما زيد ، وإن تلاها مرفوع فخبر مبتدأ نحو : لا سيما زيد و "ما" موصولة أو نكرة موصوفة والجملة صفة ، وإن تلاها منصوب فتمييز .

انظر الأشموني ٢/١٦٧ ، والهمع ٣/٢٩٢ ، ٢٩٣ .

أما "بله" ، فيقول فيه ابن هشام في المغني ١/١٢٢ : "بله" على ثلاثة أوجه : اسم لـ "دع" ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثاني " .

وقال المرادي في الجنى الداني ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ : " وعدّ

بمعنى "غير" و "لما" في[1] قوله تعالى : "إن كل نفس لمّا عليها حافظ"[2] وأمثاله من أدوات الاستثناء .

---

= الكوفيون والبغداديون "بله" من أدوات الاستثناء ، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيد بله الأحرار" ، رأوا ما بعدها خارجا مما قبلها في الوصف فجعلوه استثناء ، إذ المعنى : إن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وليس بصحيح ، بل النصب مسموع من كلام العرب .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن "بله" بمعنى "غير" ، فمعنى بله الأكف : غير الأكف" .

وقد رد ابن عصفور كون "بله" في باب الاستثناء ، وقال إنه فاسد ، لأن معنى "قام القوم بله زيدا" عندهم : دع زيدا ، وليس المعنى زيدا .

انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٢٦٢ .

(١) وقال المرادي في المرجع السابق ص ٥٣٧ ، ٥٣٨ : "ولمّا التي بمعنى "إلا" حكاها الخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، وهي قليلة الدور في كلام العرب ، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه .

وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول : لم يأتني من القوم لمّا أخوك ، ولم أر من القوم لمّا زيدا ، تريد إلا أخوك ، وإلا زيدا . قيل : وينبغي أن يتوقف في إجازة ذلك حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته" .

وانظر الرضي ١ / ٢٥٠ .

(٢) الطارق ،، ٤ .

ج - فى الاستثناء من الاستثناء[1] ، فإنّ الاستثناء من الإثبات نفى ومن النفى اثبات .

د - الاستثناء الواقع عقيب[2] الجمل كقول القائل : " من قذف زيدا

---

(١) قال شهاب الدين القرافى فى الاستغناء فى أحكام الاستثناء ص ٥٦٩ بتحقيق د . طه محسن : " هذا الباب مبنى على خمس قواعد :
القاعدة الأولى : أنّ الاستثناء من النفى ، ومن الاثبات نفى .
القاعدة الثانية : أن العرب لا تجمع بين " إلا " وحرف العطف فانّ حرف الاستثناء يقتضى الاخراج والمباينة فى الحكم ، وحرف العطف يقتضى الضم والمجانسة فى الحكم ، فالجمع بينهما متناقض ؛ لأنه يلزم أن يجتمع النقيضان فيما دخل عليه " إلاّ" وحرف العطف وأن يكون له الحكم المتقدم ، وأن لا يكون له ذلك الحكم .
القاعدة الثالثة : أنّ الاستثناء المستغرق باطل لما تقدم .
القاعدة الرابعة : أن القرب فى لسان العرب يوجب الرجحان وعود الحكم عليه دون ما هو بعيد .
القاعدة الخامسة : أن كلام المكلف أو العاقل إذا دار بين الإلغاء والإعمال كان حمله على الإعمال والاعتبار أولى " .

(٢) وفى نفس المرجع يقول القرافى فى ص ٦٥٧ : " قال الشيخ سيف الدين رحمه الله : الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبها الاستثناء رجع الى جميعها عند أصحاب الشافعى ، وإلى الجملة الأخيرة عند أصحاب أبى حنيفة .
وقال القاضى عبد الجبار ، وأبو الحسن البصرى ، وجماعة من المعتزلة : إن كان الشروع فى الجملة الثانية إضرابا عن الأولى ولا يضمر فيها شئ مما فى الأولى ، فالاستثناء مختص بالجملة الأخيرة ؛ لأن الظاهر أنه لم ينتقل عن الجملة الأولى ، مع استقلالها بنفسها الى غيرها ، إلاّ وقد مقصود منها " .

فاجلده " ، واحكم بفسقة ، وارد شهادته إلاّ أن يتوب .

فعند الشّافعى ( رحمه الله )[1] يرجع الى الكلّ .

وعند أبى حنيفة ( رحمه الله )[2] يختص بالجملة الأخيرة .

وذهب بعضهم إلى التوقف . والبحث عنه خارج عن هذا الفن[3] .

هـ - فى وقوع الفعل بعد " إلاّ " .

الفعل لا يقع إلاّ مفرغا ، ولذا[4] لا يقع الأبعد نفى ، فإن وقع بعد إلاّ مضارع[5] لا يشترط أن يكون قبلها فعل ، بل وجود النّفى كاف ، نحو: " ( ما )[6] زيد إلاّ يفعل " فيؤول بـ " ما زيد إلاّ فاعل " ، فيكون خبر المبتدأ .

وإن وقع بعدها فعل ماض ، يشترط أن يكون قبلها فعل منفى كقوله تعالى : ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا[7] ، أو فى معنى النفى (٨١/ب) فى القسم نحو: "أنشدك إلاّ فعلت" ، فإنّ معناه : ما أسألك إلاّ فعلك فهو مستثنى مفرغ .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج

( ٢ ) وما بين المعقوفين كذلك زيادة فى ج

( ٣ ) فى قول المحشى هذا نظر ، لأنّ الاستثناء الواقع عقيب الجمل وإن وجد كثيرا عند الفقهاء فى مسائلهم ، إلاّ أن علم النّحو علم يخدم الكتاب والسّنة وكلّ ما يتفرع عنهما من العلوم الشّرعية وغيرها .

( ٤ ) فى ج : ولنا ، وهو تحريف .

( ٥ ) انظر الرضى ١/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) تمام الآية " يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزؤون " يس ، ٣٠ ، فى النسختين " وما يأتيهم " بزيادة الواو . انظر المسألة فى الرضى ١/ ٢٥٠ .

و - فى وقوع الجملة الاسمية بعد إلاّ ، كقولك : " ما جاءنى أحد إلاّ زيد خير منه " . وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة ، ولا فرق بين أن يكون الوصف بالمفرد [1] أو بالجملة .

وإذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا ، كقولك : ما مررت بزيد إلاّ وأبوه قائم ، وهى صفة فى الأصل .

وأمّا الواقعة بعد النكرة فهى صفة ، والأجود أن يكون حالا عند من يجوّز الحال من النكرة ، ويجوّز دخول الواو معها حينئذ ، فتقول : " ما مررت بأحد إلاّ وزيد خير منه " ، ولا يجوز أن يكون بدلا من " أحد " ، لأن الجملة لا تبدل من المفرد .

ز - فى حذف المستثنى ، فإنه يجوز تحقيقا عند قيام قرينة .

قال أبو سعيد : إنما يحذف من [2] ليس إلاّ ، وليس غير خاصة دون غيرهما من أدوات الاستثناء .

ج - فى أنه يجوز إضماره كقوله تعالى : " شهد الله أنه لا إله إلاّ هو " [3] هذا الكلام وإن لم يكن له تعلق بكلام الشارح ، لكن لا يخلو عن فوائد جمة .

---

(١) فى ج : بالجملة أو بالمفرد .

(٢) فى ج : منه .
قال الرّضى ١/٢٤٨ : " واعلم أنّ المستثنى قد يحذف من "إلاّ" و " غير " الكائنين بعد ليس فقط ، كما يحذف ما أضيف اليه " غير " الكائن بعد " لا " ، تقول : جاءنى زيد ليس إلاّ ، وليس غير " بالضم" تشبيها لـ " غير " بالغايات حين حذف المضاف إليه . كما يجئ فى الظروف المبنية ، و " غيرٌ خبر "ليس" ، أى : ليس الجائى غيره " .

(٣) تمام الآية " شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلاّ هو العزيز الحكيم " . آل عمران ، ١٨ .

( قوله )[1] : ﴿ وفي[2] جواز تقديم الخبر على الاسم ﴾.

اعلم أنهم ذكروا أنه لا يجوز وقوع خبر " كان " ماضيا[3] ، لدلالة " كان " عليه ، بخلاف خبر المبتدأ ، إلا أن يكون مع " قد " ، فإنه يجوز كقولك : كان زيد قد قام ؛ لأن " قد " يقرّب معنى الماضي من الحال، فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال ، أو وقع شرطا ، كقوله تعالى : " إن كان قميصه قدّ من دبر ".[4] فكأن الواجب عليه أن (٨٢/أ) يذكره .

---

(١) ( قوله ) ساقط من النسختين .

(٢) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٧٨/ب ) : " أي : وحكم خبر كان وأخواتها حكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية أو فعلية ، وفي وجوب اشتمال تلك الجملة الواقعة خبر كان على عائد إلى اسمها ، وفي جواز تقديم الخبر على الاسم ، فتقول : " كان زيد قائما " ، وكان زيد أبوه قائم " ، وكان زيد قام أبوه ، و " كان قائما زيد " " .

(٣) هذا مذهب ابن درستويه خلافا لابن مالك ، فإنه أجاز وقوع خبر كان ماضيا بلا " قد " .
قال ابن مالك في التسهيل ص ٥٣ بتحقيق محمد كامل بركات: " ولا تدخل " صار " وما بعدها على ما خبره فعل ماض ، وقد تدخل عليه " ليس " إن كان ضمير الشأن ، ويجوز دخول الباقي عليه مطلقا ، خلافا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ " قد " .
انظر شرح الرضي ١/ ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٤) تمام الآية " وإن كان قميصه قدّ من دبر فكذبت وهو من الصادقين" يوسف ،، ٢٧ .

( قولـه )[1] : ﴿ وتقديره[2] : لأن كنت منطلقا انطلقت ﴾ الجـــار والمجرور متعلق بانطلقـــت .

وإنما قدّم على انطلقت ؛ لأنّ " أن " وإن كانت مصدرية إلاّ أنهـــا مع اللاّم كالشرطية في السببية ؛ لأنّ المعنى : لأجل انطلاقك انطلقت ، فكما أنّ السبب مقدّم في الشرطية ، فكذا ههنـــا .

هذا عند البصريـــين .

وأما عند الكوفيين فـ " أن " بمعنى أن الشرطية ، ومن مذهبـــم أنّ أن المفتوحة يكون للمجازاة أيضا ، وعلى هذا يحملون قوله تعالى : " أن تضل إحداهمـــا "[3] " بالفتـــح " .

( قولـه )[4] : ﴿ وإنما وجب حذف كانّ ههنا ؛ لأنّ ما عوض عنها[5] ... الخ ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقـــط من ج .

( ٢ ) أي : تقدير قولك : أما أنت منطلقا انطلقت " ، وهو المثـــال الذي وجب فيه حذف كان بعد " أن " معوضا منها " ما " به بعد الخطوات المذكورة فيـــه .

( ٣ ) " .... واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلـين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخـــرى .... " . البقرة ، ٢٨٢ .
انظر الرضي في بيان هذين المذهبين ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ .

( ٤ ) ( قولـــه ) ساقط من النسختين .

( ٥ ) تمام هذا الكلام " وإنما وجب حذف كان ههنا ؛ لأن ما عوض عنهـــا فلو أتى بـ " كان " لزم اجتماع العوض والمعوض عنه ، وأنه غـــير جائـــز " .
انظر ورقـــة ( ٧٩/ب ) .

ولوجود[1] القرينة وهى " أن المصدرية ؛ لأنها تستدعي الفعل استدعاء أن الشرطية ، ولا دليل على الخاص ، فيجب تقدير العام النّاصب لوجود النصب فى " منطلقا " وهو " كان " ، لاندراج جميع الأفعال تحت الكون .

( قوله )[2] : « والمنصوب بلا التى لنفى الجنس »[3] ( [4]وإنّما لم يقل : اسم لا التى لنفى الجنس ).

كما قال : إسم انّ وأخواتها ؛ لأنّ كلامه فى المنصوبات ، وجميع ما هو اسم " لا " المذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبنى نحو : " لا رجل " فلما قصد المنصوب احتاج إلى ذكره .

فإن قلت : كما أن المنصوب بـ " لا " بعضه معرب ، كذلك بواقى المنصوبات كالمفاعيل ، واسم إنّ وغيرها .

قلت : باقى المنصوبات إمّا منصوبة لفظا ، أو تقديرا ، أو محلا والمبنى بـ " لا " ليس محلّه نصبا عند سيبويه وأتباعه كما مرّ .

وقالوا : إذا نصب ( ٨٢/ب ) تابعه فلا ينصب[5] على موضعه

---

( ١ ) فى ج : لوجوب .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من النسختين .

( ٣ ) هذا نصّ المصنف رحمه الله ، ولكن بإسقاط الواو من أول الكلام .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .
انظر الرضى ١/ ٢٥٥ .

( ٥ ) فى الأصل : لا بإسقاط الفاء .

وإنّما ينصب على لفظه ، وكذا اذا رفع[1] (رفع على )[2] محلّ " لا رجلٌ " لا على محلّ " رجل " وبالجملة : ليس لـ" لا " (عمل فى )[3] موضع رجل من " لا رجل " ؛ لأنه إنما يكون الشئ منصوب المحلّ إذا وقع موقع منصوب ، واسم " لا " المفرد لا يكون منصوبا أبدا ؛ ولأنّها إذا كانت مع اسمها مبتدأ يكون جزءا من الكلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل فيه ، فلا يبقى عملها فى شئ أصلا .

وعلى هذا يجوز أن لا يكون " لا " عاملة فى الخبر كما لم يعمل فى الاسم ، ويجوز أن يكون عاملة فيه ؛ إذ لا مانع عنه .

والحاصل : أن القائل بأنّ " لا " ركبت مع اسمها المبنى صارا كلمة هى مبتدأ ، قائل بأنّها غير عاملة فى محل اسمها ، (ولا فى خبرها .

ومن قال بخلافه كالمبرد والزجاج وغيرهما ، قائل بأنّها عاملة فى محل اسمها )[4] ، فيكون منصوب المحل وفى خبرها ، لاقتضائها إياهما .

وثمرة الخلاف[5] تظهر فى نحو : " لا رجل ولا امرأة ذاهبان " فعند سيبويه يجوز ، وعند غيره لا يجوز .

---

(١) فى ج : وقع ، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج ، ولكن صحح على الهامش

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٥) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٢ / ٦ : " قال فى شرح الجامع : ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه فى نحو : " لا رجل ولا امرأة قائمان " فعلى قول الأخفش يمتنع ، لما فيه من إعمال عاملين " لا " الأولى و " لا " النافية فى معمول واحد ، وعلى قول سيبويه يجوز ؛ لأن العامل واحد " . وانظر الجنى الدانى ص ٣٠٠ .

واعلم أنهم ذكروا أن فى قول النحويين : نفى الجنس تجوّزا ؛ لأنّ المنفىّ (ليس هو)[1] الجنس ، بل هو حكمه ؛ لأنّ المنفىّ فى "لا رجل فى الدار" ليس هو الرجل ، بل كونه فى الدار .

(قولـه)[2] : ﴿ وإن كان نصبه بالكسر بنى على الكسر[3] ﴾ .

ذكر الزوزنى نقلا عن الرضى أنّ جمع المؤنث السالم (عند)[4] بعضهم مبنية على الكسر مع التّنوين قياسا لا سماعا ، نظرا إلى أنّ التّنويـــــن للمقابلة لا للتّمكّن ، والتّنوين الذى ينبغى ألا يكون فى اسم "لا" التبرئة تنوين التمكّن ؛ لأنّ ما هو علامة تمكّن الإعراب ، يجب ألا يكون فى المبنى .

والجمهور يكسرونه ( ٨٣/أ ) بلا تنوين ؛ لأنها وإن لم تكن للتمكن

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

(٢) ( قولـــه ) ساقط من ج .

(٣) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٨٠/ب ) : أى : وإن كـان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى الجنس مفردا ، أى : غـير مضاف ، وغير مشبه به مبنى على ما ينصبه به أى : إن كان نصبه بالفتح مبنى على الفتح ، نحو : " لا غلام فى الدار " وإن كـان بالياء مبنى على الياء ، نحو : " لا غلامين لك " ، ولا مسلمين لك " . وإن كان نصبه بالكسر مبنى على الكسر نحو : " لا مسلمات فى الدار " ، مع أن الفتح فى الأخير أولى من الكسر " .

(٤) ما بين المعقوفـــين ساقط من ج .

انظر الرضى ١/٢٥٦ ، والهمع ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ .

فهى مشبّهة (لتنوين)[1] التمكن .

والمازنى[2] بفتحه بلا تنوين ، حذرا من مخالفته فى الحركة لساكن المبنى بعد "لا" التبرئة .

وذكروا أنّ هذا أولى مما قبله ، طردا للباب على نسق واحد .

(قوله)[3]: ﴿ لأنّ قولنا : "لا رجل فى الدار" مبنى على جواب سؤال سائل[4] . . . الخ ﴾ .

قيل عليه : أنه ليس بصواب ؛ لأن الجواب حينئذ لا أو نعم ، بل الصواب ما قاله المصنف[5] فى شرح الكافية وهو قوله : " وإنما بنى المفرد معه لما تضمنه من معنى الحرف ؛ لأن معناه : لا من رجل " .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش. وانظر رأى الجمهور فى الرضى ١/٢٥٦ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) (قوله) ساقط من ج .

(٤) هذا باقى كلام الشارح الذى تقدم فى تعليق رقم ، تمامه " وإنّما بنى ، لتضمّنه حرف الجرّ ؛ لأنّ قولنا : " لا رجل فى الدار" مبنى على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر ، سأل فقال هل من رجل فى الدار ، ؟ فكان من الواجب أن يقال : لا من رجل فى الدار ، ليكون الجواب مطابقا للسؤال ، إلاّ أنه لمّا جرى ذكر من السّؤال ، استغنى عنه فى الجواب ، فحذف "من" ، فقيل : لا رجل فى الدار ، فتضمّن معنى "من" ، فبنى لذلك مبنى على الحركة لما بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا ، وبنى على الفتح للخفة " . انظر ورقة (٨٠/ب) .

(٥) فى الأصل : الإمام . انظر شرح ابن الحاجب للكافية ص ٤٨ . قال : " من معناه " بدلا " من معنى الحرف " .

( قوله )[1] : « بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما . . الخ »

وفيه نظر ، لأنه إنما يتأتى في المبني على الحركة[2] ( لا في المبني ) على الحرف .

وكذا في قوله : « بني على الفتح للخفة » لعين ما ذكرناه[3] .

فالصواب أن يقول : بني على الحركة أو الحرف إبذانا بعروض البناء ، أو بني على ما ينصبه به ، لأنه أخف من الوجهين الآخرين .

( قوله )[4] : « ومثل : قضية ولا أبا حسن[5] لها » ، أي : حكم ولا مثل علي لها ، لأنه كان فيصلا[6] في القضايا .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) في ج : ما ذكرنا بإسقاط الهاء .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) هذا نص المصنف رحمه الله . وقال الشارح موضحا هذه المسألة في ورقة ( ٨١/أ ) : "هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : إن "أبا حسن" معرفة من غير الرفع والتكرير ، وأنتم قلتم : إن كان معرفة وجب الرفع والتكرير .
وجوابه : أنه متأول ، أي : قضية ولا مثل أبي حسن لها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا شك أن مثل "أبي حسن" نكرة ، لأن المثل لا يكتسب من المضاف إليه التعريف ، كما يجيء في باب الاضافة .
ويمكن أن يكون هذا جريا عن إيراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا ، لكون "أبا حسن" معرفة ، مع أنه ذكر في الحد أن المنصوب بلا نكرة" .

( ٦ ) في ج : فضلا . وأبو حسن في المثال المذكور كنية على ابن أبي طالب .

( قوله )[1] : ﴿ والثانى[2] أنّه لو فتحا لتوهم التّركيب مع وجود حرف العطف ﴾ على صيغة المبنى للمفعول ، ونصب التّركيب ، هكذا صحّحوه .

أى : توهّم بناء الثّانى مع الأوّل تركيب المتعدّدات الذى لم يوجد فى كلامهم مثله ، ولو رفع التّركيب على ما هو الظاهر لكان له وجه ، ولم يعدل بأحدهما للتحكّم ، بل عدل بهما جميعا .

ولقائل أن يقول : هذا منقوض بالوجه الأوّل . (٨٣/ب) .

( قوله )[3] : ﴿ والخامس : رفع الأوّل وفتح الثّانى ﴾ .

اعلم أنّ الزمخشرى ذكر وجها سادسا ، وهو عكس الوجه الخامس[4] ولا حاصل له ، لأنّ عكس الوجه الخامس فتح الأوّل ورفع الثّانى ، وهو الثّالث بعينه .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) يعنى : إذا عطف على اسم " لا " مع تكرر " لا " جاز فيه خمسة أوجه :
الأول : فتح الاثنين ، نحو : لا حول ولا قوة .
الثانى : فتح الأوّل ونصب الثّانى .
الثالث : فتح الأوّل ورفع الثانى .
االرابع : رفع الأوّل والثّانى .
بعده قال الشّارح رحمه الله : " ولا يكون لـ " لا " عمل . ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان :
أحدهما : أن يكون مطابقا للسؤال ، وهو : أرجل فى الدار أم امرأة ؟ .
والثانى : أنه لو فتحا لتوهم التّركيب ، مع وجود حرف العطف " .
انظر ورقة ( ٨١/ب ) .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

(٤) انظر المفصل ص ٨١ ط دار الجيل بيروت .

فالحاصل : أن الوجوه خمسةٌ صورةً وأحد عشر حكما ، لأنّ " لا " الثّانية فى الوجه الثّالث يحتمل أن يكون بمعنىّ ليس " ، والمرفوع اسمه ، أو لنفى الجنس وقد رُفع الاسم بعدها على الابتداء من غير تكرار ، كما هو مذهب[1] المبّرد .

وفى الوجه الرابع يحتمل أن يكون بمعنى " ليس " ( فى الأول والثانى ، أو الأولى بمعنى ليس )[2] ، والثّانية غير عاملة ، كما هو مذهب المبرد ، أو بالعكس .

وفى الوجه الخامس يحتمل أن يكون الأولى غير عاملة على مذهب المبرد .

قال فى الصّحاح : الحول : الحيلة والقوّة .

( قوله )[3] : ﴿ وأمّا[4] الإعراب فظاهر ﴾ ، لأنّ بناء الاسم لتضمّن الحرف ، ولا تضمّن فى الصفة ، فيصير معربا .

---

( ١ ) انظر المقتضب ٤/٣٨٧ ، ٣٨٨ ، والرضى ١/٢٦٠ ، ٢٦١ . والفوائد الضيائية ١/٤٤٠ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش ، وانظر المقتضب الموضع السابق .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٨٢/أ ) : " أى : ونعت المبنى مع " لا " على الفتح إذا كان نعتا أوّلا مفردا ثانيا له جاز الوجهان : البناء والإعراب .
أما البناء ، فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا ، نحو : " لا رجل ظريف " .
وأما الإعراب فظاهر ، وحينئذ يجوز رفعه حملا على محلّ

( قولـــه )[1] : ﴿ وحمل على اللّفـظ ( من )[2] قـال :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه ﴿ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[3]

---

المبنى ، نحو : رجل ظريف " ؛ لأن " لا " مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء كما مرّ . ويجوز نصبه حملا على لفظ المبنى نحو: لا رجل ظريفا ، وإن لم يجز حمل توابع سائر المبنيات علـــى لفظها ، لمشابهة حركة هذا المبنى حركة الإعراب ، لما مرّ فى باب النـــداء " . ١

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) وقال رحمه الله فى ورقة ( ٨٢/ب ) " أى : والعطف من غـــير تكرير لا على المبنى مع لا على الفتح جائز على لفظ المبنى ، وعلى محلّه ، نحو: " لا غلام وجارية " برفع " جارية " على محـــل " لا غلام " ، ونصبها على لفظ " لا غلام " ، وحمل على اللفـــظ مـــن قـــال :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ) .

وما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( ٣ ) البيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق فى مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وقيل : لرجل من عبد مناة بن كنانة .

وما بين المعقوفين من الصراع الثانى ساقط من النسختين .

رواية الخزانة ٢/ ١٠٢ ، والأشمونى ٢/ ١٣ ، والتصريح ١/ ٢٤٣ بالقاء . ورواية ابن يعيش ٢/ ١٠١ بالواو .

أما رواية المقتضب ٤/ ٣٧٢ فمجرد عن الفاء والواو فى صـــدر البيـــت .

قال ابن الحاجب فى شرحه للكافية ص ٤٩ : " والعطف علـــى اللّفظ وعلى المحل جائز ، مثل : لا أب وابنا " .

معانى المفردات وإعراب البيت مذكوران فى كلام المحشى رحمـــه اللـــه .

قاله [1] الفرزدق فى مدح عبد الملك بن مروان . ومروان : ملك من ملوك العرب ، والمجد : الكرم . (الذى)[2] ارتدى به : جعله رداءه . وتأزر به : جعله ازاره .

قوله " وابنا " : يروى بالنّصب على اللّفظ وهو المستشهد ، وبالرفع على المحلّ .

ويروى بنصب " مثل " على الوصف حملا على اللّفظ والخبر محذوف ، ورفعه على الخبر ، أو على الصفة حملا على المحل ، والخبر محذوف .

و"إذا" ظرف لما قبلها ، وهو فاعل فعل محذوف يفسره الذى بعده[3] .

[قوله][4] : ﴿ والمصنف[5] (لما) أشار إلى بطلان مذهب سيبويه . . . الخ ﴾ .

---

(١) فى ج : " البيت" مكان " قاله " .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٣) فى ج : بعد .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) أول هذا الكلام عند الشارح " أى : قولنا : " لا أبا له" و " لا غلامى له " ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب سيبويه فإن سيبويه ذهب إلى أن " أبا" فى قولنا : " لا أبا له " مضاف إلى الهاء ، واللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكذلك " غلامى" فى قولنا : " لا غلامى له " مضاف إلى الهاء ، واللام زائدة لتأكيد الإضافة ، والمصنف أشار إلى بطلان مذهب سيبويه فقال إنه ليس بمضاف ، لأنه لو كان مضافا لفسد معناه ، وذلك لأن معنى لا أباله : لا أباه حينئذ ، فيبقى" لا " بلا خبر ، وهو غير جائز ، وعمل " لا" فى المعارف وهو غير جائز " .
انظر ورقة ( ٨٢/ب ) ( ٨٣/أ ) .

اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة ، أن (٨٤/أ) هذا المذكور[1] مضاف حقيقة ، واللام هنا أيضا مقدّرة ، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة .

والذى حملهم فى هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة تأكيدا دون سائر الإضافات ، أنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرّف من غير تكرير " لا " تحقيقا ، وحقّ المعارف المنفية بـ " لا " الرفع مع تكرير " لا " ، ففصلوا بينهما لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف ، فلا يستنكر نصبه ولا عدم تكرير " لا " .

فظهر الجواب عن قوله : ﴿ وعمل " لا " فى المعارف ، وهو غير[2] جائز ﴾

وأما قوله : ﴿ فبقى " لا " بلا خبر وهو غير جائز ﴾ فالجواب عنه ظاهر ؛ لأن حذف الخبر ( ليس )[3] بعيد .

وأجاب عنه بعضهم بأنه إنما لم يرفع ولم يكرّر ؛ لأنه فى تقدير : لا مثل أبيك ، فيكون من باب " ولا أبا حسن لها " .

واعلم أن هذه اللام لا تجئ على هذا الحدّ إلا فى بابين[4] :

أحدهما : باب النفى بـ " لا " كما مرّ .

---

( ١ ) هو قول ابن الحاجب : " ومثل لا أباله ، ولا غلامى له ، جائز تشبيها له بالمضاف " .
وانظر الرضى ١/ ٢٦٥ ، فقد نقل المحشى رحمه الله منه النصّ بتصرف ، والهمع ٢/ ١٩٦ ، ١٩٧ .

( ٢ ) هذا رأى هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك . انظر الهمع ٢/ ١٦٧ .

( ٣ ) فى ج : غير .

( ٤ ) انظر شرح ديوان الحماسة للإمام المرزوقى ٢/ ٥٠٠ نشرة أحمد أمين وعبد السلام هارون .

والثانى : باب النّداء كما فى قول سعد[1] بن مالك بن ضبيعة :

يا بؤس للحرب الستى وضعت أراهط فاستراحوا .

وأنكر[2] الإمام المرزوقى ( فى )[3] إفادة هذه الإضافة التّعريف أو التخصيص ، وإن كانت معنوية ، حيث قال : " اللاّم من قوله : "يابؤس للحرب " دخلت لتأكيد الإضافة فى هذا الموضع[4] ، وهى إضافة لا تخصّص[5] ولا تعرّف ، وإنّما المعنى :

يا بؤس الحرب ، ألا ترى أنه لو لم يرد الإضافة لنوّن يا بؤس ( فى النصب )[6] ، لكونه نكرة ، أو كان يجعله معرفة ، فيبنيه على الضّم .

والذى يدلّ على أنّ هذه الإضافة لا تخصص ، أنّ " لا " قد عملت معها ، وهو لا يعمل إلاّ فى النكرات[7] ، ( ٨٤/ب ) فثبت أن ما صار إليه سيبويه ومن تابعه هو الحق .

---

( ١ ) فى الأصل : سعيد ، وهو تحريف ، والصّواب سعد بن مالك بن ضبيعة البكرى . وقد مرّ ذكر هذا البيت .

( ٢ ) فى الأصل : وأبكر ، وهو تصحيف .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٤ ) فى ج : الموضوع ، والصّواب ما ذكرته ، انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢ / ٥٠٠ .

( ٥ ) فى الأصل : لا تخصيص ولا تعريف .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢ / ٥٠١ .

( قولـــه ) :[1]

﴿ وما إن طبّنـــا جبن ﴾ (ولكن منا يانا ودولة آخرينـــــا) .

البيـــت لكميـــت

---

(١) (قولـــه ) ساقط من ج .

والبيت المذكور شاهد على بطلان عمل " ما " ، وذلك إذا زيدت " إن " بعدها ، لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولهـــا وهو من الوافر ، وما بين المقصوفين من تمام البيت ذكرته مـــن باب إتمام الفائـــدة .

قوله : البيت لكميت ، يوافق رواية ابن يعيش فى ٨/ ١٢٩ نسبته إلى الكميت ، أما رواية الخزانة ٢/ ١٢١ ، واللسان مـــادة ( ط ب ب ) ، وسيبويه ٣/ ١٥٣ ، ٤/ ٢٢١ ، وشواهـــد المغنى ش ( ٢١ ) ١/ ٨١ لفروة بن مسيك ابن الحـــارث المرادى ، وهو صحابى مخضرم . والبيت من شواهد الخصائص ٣/ ١٠٨ ، والمقتضب ١/ ٥١ ، ٢/ ٣٦٤ ، والصحاح مـــادة ( ط ب ب ) ، والمغنى ش ( ٢٤ ) ١/ ٢١ غير منسوب لقائل معين .

وقبلـــه : . . .

وإن نغلب فغلّابون قدمـــا وإن نغلب فغير مغلبينـــا .

وبعـــده : . . .

كذاك الدهر دولته سجال تكرّ صروفه حينـــا فحينـــا .

فهينا ما نسرّ به ونرضـــى ولو لبست غضارته سنينـــا .

إذا انقلبت به كرات دهـــر فألفيت الأولى غبطوا طحينا .

فمن يغبط بريب الدهر منهم يجد ريب الزمان له حـــزنا .

ومعانى المفردات وإعراب البيت لا غموض فيهما ، كما هو الحال عند المحشى رحمه الله .

أى : لم يكن سبب هزيمتنا هو الخوف فى القتال ، ولكن ما قدّره الله من حضور المنية وتغيّر الحال فلا بدّ حاصلا .

والطّب : العادة .

قال فى الصّحاح : تقول ماذاك بطبّى ، أى : بدهرى[1] وعادتى .

والجبن : الخوف ، والمنايا : واحدة المنيّة ، وهى الموت . " ما " بمعنى ليس و " إن " : زائدة ، وهو المستشهد .[2]

طبّنا جبن : جملة اسمية ، ولكن : مخففة . منايانا : خبر مبتدأ محذوب . ودولة آخرينا : معطوف عليه .

( أى )[3] : ولكن الجبن منايانا . أى : علامة هلاكنا ودولة من بعدنا .

( قوله )[4] : فقوله[5] " اسم : لأنّ المضاف إليه لا يكون إلا اسما "

---

( ١ ) انظر الصحاح مادة ( ط ب ب ) .
والطب هنا قد يكون المراد به العلة والسبب ، كما قال البغدادى فى الخزانة .

( ٢ ) يعنى : أنّ " ما " الحجازية إذا جاء بعده " إن " زائدة تمنع " ما " عن العمل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) هذا توضيح من الشارح لكلام ابن الحاجب رحمهما الله فى تعريف المضاف إليه ، تمامه " فقوله اسم : لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسما ، لكنه يشكل بالجمل المضاف اليه ، كالمضاف إليه " إذ " و " إذا " ، و " حيث " .
ويجاب عنه بأن تلك الجمل فى تأويل المفرد ، فإذا قلت : " اجلس حيث جلس زيد " كان تقديره : اجلس فى مكان جلوس زيد ، فيكون إضافتها إلى المفرد تحقيقا " .
انظر ورقة ( ٨٣/ب ) .

يناقض قوله : في بعض خواص الاسم والإضافة . أي : كونه مضافا وقد أسلفنا لك ما هو الحق المبين فتذكر .

( قولـــه )[1] : ﴿ مثال حرف الجرّ لفظا " مررت بزيد "[2] . . . الخ ﴾.

أي : مثال المضاف إليه الذي نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظـــا .

اعلم أن كلام الشيخ ابن الحاجب يدل على أن المضاف لا يجب أن يكون اسما ، لأنه قال : نسب إليه شيء ، ولم يقل اسم ، ومثل بقولـــه : مرّرت بزيد " .

ولكن قد حققت في أول الكتاب ، أن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين ، وقد صرّح به الزمخشري وغيره ، ( و )[3] أنّ في إطلاق اسم المضاف على " مررت " ( فيـــه )[4] ما فيه ، فاستمع لما أنقل إليك مـــن كلام المهرة ، واستعن لفهمه بالكرام البررة ، وكن من الذين يستمعـــون القول فيتبعون أحسنـــه .

فنقول : أمّا تسمية " مررت " باسم المضاف ، فتحقيقه ما ذكره الحديثي حيث قال : " والحق أنّ " مررت " من حيث إنّ زيدا في به " زيـــد"

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) " وأنا مارّ بزيد " . ومثال حرف الجرّ تقديرا نحو : غلام زيـــد وخاتم فضـــة " . انظر ورقة ( ٨٤/أ ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصـــل .

( ٤ ) يظهر لي أن هذه الكلمة ساقطة من هذا المكان ، أثبتهـــا لأن سياق الكلام يقبله .

مفعول ، ليس مؤولا باسم ، ومن حيث ( ٨٥/أ ) أنه مضاف إليه مؤول به ولذا قال : " فقد أضفت المرور إلى " زيد[1] " ، فعلم أن المضاف قد يكون ( اسما )[2] ، وقد يكون فعلا مؤولا بالاسم ، كالمبتدأ " .

وأما تسمية " زيد " في " مررت بزيد " باسم المضاف إليه ، فقد نقل الروزني عن الرضي أنه قال : " قد سمى سيبويه المجرور بحرف جرّ ظاهر مضافا[3] إليه ، لكن ذلك خلاف ما اشتهر الآن من اصطلاح القوم ؛ لأنه إذا أطلق المضاف إليه يراد به ما انجرّ بحرف مقدّر .

وأما من حيث اللغة ، فنحو : زيد في " مررت بزيد " مضاف (إليه)[4] بلا ريب ؛ لأنه أضيف إليه المرور ، ويعلم منه أن إطلاق المضاف إليه على " زيد " في " مررت بزيد " ، إنما هو بحسب اللغة ، سواء أول مررت باسم أو لم يؤول . أما إذا لم يؤول فظاهر .

وأما إذا أول ؛ فلأن المضاف إليه المصطلح ، ينبغي أن تكون الاضافة بينه وبين المضاف معنوية أو لفظية ، وأيضا ينبغي أن يكون العامل في المضاف إليه المصطلح إما المضاف ، أو الحرف المقدّر ، أو الإضافة

---

( ١ ) انظر شرح ابن الحاجب للكافية ص ٥١ حيث قال : " إذا قلت مررت بزيد ، فقد أضفت المرور إلى زيد بواسطة حرف الجرّ " .

( ٢ ) ما بين العقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه في الهامش.

( ٣ ) انظر الرضي ١/٢٧٢ .

( ٤ ) ما بين العقوفين ساقط من ج .

على الاختلاف المشهور ، وهو منتف ، فيكون مراد الحديثي من قوله : " ومن حيث إنّه مضاف إليه مؤوّل بالاسم" ، أنّ " زيدا" من حيث إنّه مضاف إليه لغة مؤوّل بالاسم .

وفي بعض الشروح "إنما أطلق على المجرور بحرف الجرّ اسم المضاف إليه ، لأن حروف الجرّ تسمى حروف الإضافة ،[1] لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء .

( قوله[2] ) ( ٨٥/ب ) : ﴿ وتفيد[3] تعريفا مع المعرفة ﴾ .

إنما حكمنا بأن " غلام زيد " معرفة ، و" غلام لزيد " نكرة ، لأنّ الثاني تصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين إلى " زيد " على طريق البدل ، وهو معنى النكرة .

وأمّا الأول ، فإنّه إشارة إلى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك ، فأفادت الإضافة تعريف العهد ، كما تفيد الألف واللام تعريف ( العهد نحو : ) الغلام[4] ، ولولا ذلك لم يبق فرق بينهما ، لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين .

---

( ١ ) قال المبرد في المقتضب ٤/ ١٣٦ : " وأمّا حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فـ" من ، وإلى ، ورب .. الخ " . وهو المستفاد من قول سيبويه " واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشئ ليس باسم ولا ظرف " .
انظر سيبويه ١/ ٤١٩ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) هذا نص المصنف رحمه الله .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة من ج .

( قولـه )[1] : [2]إلا أسماء توغلت فى الإبهام نحو : مثل ، وغـير وشبه .

وكذلك ( كل )[3] ما هـو بمعناها من نحوك ، ونظيرك ، وسواك وغيرها .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يقول الشارح رحمه الله فى أول هذا الكلام : " أى : الإضافة المعنوية إن كانت مضافة إلى المعرفة نحو : غلام زيد ، أفادت الإضافة تعريفا للمضاف ؛ لأنها عيّنته وأوضحته غاية الإيضاح ، إلا أسماء توغلت فى الإبهام نحو : مثل ، وغير ، وشبه ، وغيرها اللهم إلاّ إذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف إليه ، أو بمغايرته للمضاف إليه ، نحو : عليك بالحركة غير السكون" انظر ورقة (٨٥/أ) .

قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٢ / ٢٤٤ : " انما كانت شديدة الإبهام ؛ لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال ؛ لأنها بمعنى مماثل ، ومغاير ، ومشابه ، فإضافتها للتخفيف " .

ولكن يمكن إزالة هذا الإبهام بأمر خارج عن الإضافة ، فمثلا " غير " لو وقعت بين ضدين مثل : " عليك بالحركة غير السكون" يرتفع الإبهام ؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، أو إذا أريد بـ" غير" و" مثل " مغايرة خاصة ومماثلة خاصة ، فنحكم بتعريفهما . وهذا الذى أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله : اللهم إلاّ إذا اشتهر المضاف .. الخ .

انظر الهمع ٤ / ٢٦٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ . والرضى ١ / ٢٧٥ .

وهناك أمور لا تتعرف بالإضافة أيضا ذكرها الأشمونى ٢ / ٢٤٤ وذلك كل ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلتها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ؛ لأن " رب" ، "وكم" لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

فإن قلت : لم لم يستثن المصنف هذه الأسماء ، لأنها لا تفيد التعريف وإن أضيفت إلى المعرفة كما قاله الشارح ؟

قلت : كأنه اختار أن إضافة هذه الأسماء لفظية .

قال صدر الأفاضل : " امتناع تعريف هذه الأسماء ليس لتوغلها في الإبهام كما قالوا ، وإلا لما تعرّف ( المغاير )[1] والمشابه ، والمماثل إذا أضيف إلى غير معمولها ، ( بل )[2] ، لأنها صفات[3] في الأصل للحال بمعنى مماثل ومغاير ، فتكون الإضافة هنا لفظية ، فلم يكتس المضاف بها تعريفا " .

فإن قلت : لو كانت الإضافة فيها لفظية لجاز دخول اللام عليها .

قلت : أجاب عن هذا السؤال الأندلسي بقوله : " وهذه ( و )[4] إن كانت في الأصل صفات ، إلا أنها اغتصبت[5] طرفا من الاسمية ، ولذلك لا تعمل عمل سائر الصفات ، فمن حيث هي صفات الإضافة فيها لفظية ، ومن حيث ( ٨٦/أ ) إنها أسماء لم يجز دخول لام المعرفة على المضاف ، توفيرا على الشبيهين[6] حظهما " .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج كذلك .

( ٣ ) في الأصل : صفة .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج . وقوله وهذه : الإشارة تعود إلى " غير " ومثل ، وشبه .

( ٥ ) في ج : اقتضيت .

( ٦ ) أخذت من كلا الطرفين حكما ، فأخذت من الاسم حكما ومن الصفة حكما .

وقال صاحب الهادى : " لا يجوز إدخال الألف واللام على " غير " ، نص عليه سيبويه ؛ لأنه لا بدّ لها من الإضافة ، والمضاف إليه إمّا مذكور أو منوى فى حكم الثّابت ، فلا يجمع معه الألف واللام ، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ، نصّ عليه سيبويه . ولا يجوز إدخال الألف واللام على " كل " وبعض " أيضا ذكره الأصمعى " .(١)

ومما لا يتعرّف بالإضافة الجهات السّت وعند ، و ( حيث )(٢) ونحوها .

---

( ١ ) منع الأصمعى دخول ( أل ) على " كل و " بعض " ، وقد ورد فى شعر من يحتج بقوله ، ذكر فى شعر مجنون بنى عامر .

لا يذكر البعضَ من دَيْنِى فينكره ولا يحدّثنى أن سوف يقضينى .

انظر كتاب الأغانى ٢ / ٤٢ .

كما جاء فى شعر سحيم عبد بنى الحسحاس فى ملحقات ديوانه .

رأيت الغنى والفقير كلهما إلى الموت يأتى الموت للكل معمدا .

انظر ديوان سحيم ص ٤١ .

ولإن منع سيبويه دخول ( أل ) على " غير " إلاّ أنه أدخلها على بعض فى ٢ / ٣٤٨ من المحقق .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

والجهات الست هى : فوق ، وتحت و، وقدام ، وأمام ، ووراء وخلف ، وأسفل ، ويمين ، وشمال ، فهذه الكلمات تلازم الإضافة ؛ فكما أنّ المغايرة فى " غير " غير مختصة بذات دون أخرى ، فكذلك الغايات فى هذه المعانى غير محدودة .

وهذه المعانى لها أربعة أحوال ، تبنى فى حالة واحدة ، وذلك عندما تحذف المضاف اليه لفظا دون معنى ، فتبنى على الضم نحو : جاء القوم زيد خلف ، وابدأ بذا من أول ، وتعرب فى ثلاثة أحوال :

اذ حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه ، أو جعل

قال ذو الرمة [1] :

ثلاث الأثافي والدّيار البلاقع . [2]

اسم ذى الرمة : غيلان ، وكنيته : أبو الحارث [3] .

---

المضاف إليه كأنه ملفوظ به ، نحو : " لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ " فإنها تعرب من غير تنوين ، أو حذف المضاف إليه لفظا ومعنى فتعرب منوّنة كقول يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابى :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغصّ بالماء الفراته .

أما " عند " فمن الكلمات التى تختص بالإضافة إلى المفردات ، فهى تضاف للظاهر والمضمر على حدّ سواء ، تقول : جلست عندك وجلست عند محمد .

وأما ( حيث ) فتلزم الإضافة إلى الجمل مطلقا ، اسمية كانت نحو : جلست حيث زيد جالس ، أو فعلية نحو : جلست حيث جلس زيد .

( ١ ) هذا من كلام الشارح رحمه الله فى توضيح قول المصنف : " وما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف " .
قال فى ورقة ( ٨٥/ب ) : " هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من قبل ، وهو : أن شرط الإضافة تجريد المضاف من حرف التعريف ، والكوفيون يقولون : الثلاثة الأثواب ، والأربعة الدراهم ، والخمسة الكتب .
وأجاب عنه بأنّه ضعيف ، لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء ؛ لأنّ استعمال الفصحاء ثلاثة الأثواب ، قال ذو الرمة : ثلاث الاثافى والديار البلاقع " .

( ٢ ) هذا هو المصراع الثانى للبيت ، وسيأتى ذكره كاملا مع المصراع الأول فى كلام المحشى رحمه الله ، والبيت من الطويل ، ويروى المبرد فى المقتضب ٢ / ١٧٤ " أو يدفع البكا " . " والرسوم البلاقع " وكذلك ابن يعيش فى المفصل برواية " والرسوم البلاقع
انظر ٢ / ١٢٢

( ٣ ) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة ، من بنى صعب بن مالك بن عدى

وذو الرمة : لقب دعته[1] امرأة فجرى عليه .

وأول القصيدة :

أمنزلتى مىّ سلام عليكما هل الأزمن اللائى مضين رواجع .

وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والدّيار البلاقع[2] .

مىّ : اسم امرأة ، التّسليم : مصدر سلّم ، والسلام : الاسم كسبحان" والعمى هنا : الحيرة من الحب ، وعدم الخبرة بالشئ .

وقد حذفت احدى الياءين من " الأثافى " كـ" الأواقى " ، و "الأمانى" جمع أثفية وأوقية ، وأمنية ، على وزن أفعولة ، " بضم الهمزة " ، وأصل إعلال مسلمى . والأثافى : أحجار القدر ، وقد يكون ثنتين والجبل ثالثهما ، والبلاقع : جمع البلقع : الأرض الخالية التى لا شئ بها .

ينادى المنزلين لسلمى لحيرته[3] وشدة حزنه ، ويسلّم عليهما[4] ويستفهم عن رجوع تلك الأيام التى مضت مع العشيقة ، ويقول : هل يجيب

---

= اشتهر بحبه لمية بنت مقاتل ، بدأ شعره بالرجز ، ثم تركه لمّا علم أنه لا يقع من العجاج وربة موقعا ، فذهب مذهب البدو فى القصيدة ، وجانب ذلك فقد تأثر فى شعره بالراعى النميرى كثيرا قيل إنه مات سنة ١١٧هـ .

( ١ ) قال ثعلب : إنّ مىّ لقبته بذلك ، لحادثة حدثت مع ذى الرمة عند مرّ بحبائبها . انظر الخزانة ١ / ٥١ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين غير مذكور فى النسختين .

( ٣ ) فى نسختى المخطوطة ( لحيرة ) والصواب كما أرى لحيرته .

( ٤ ) فى ج : عليها .

تسليم العشاق إذا سلموا ( ٨٦/ب ) عليها ، وهل يزيل تحيّرهم من الوجد والحزن تلك الأثافي في منازل الحبيبة ، والدّيار الخالية بها .

وقال الحديثي : " المعنى : لا تطمع في خير الدنيا ، فإن الخير في غيرها " .

الهمزة : حرف نداء ، ومنزلتي ى : منادى مضاف ، والباقي ظاهر.

وقوله " ثلاث الأثافي " : فاعل يكشف، والفاعل في " يرجع " مضمر على رأي البصريين .

( قوله )[1] : ( وقال[2] الفرزدق :

سما وأدرك خمسة الأشبار[3]

وصدره :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره

وبعده :

بدني خوافق من خوافق تلتقي في ظلّ معتمط الغمار شار .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) معطوف على قوله : قال ذو الرمة .

( ٣ ) البيت من الكامل ، من قصيدة للفرزدق يمدح فيها يزيدا ابن المهلب ، وهو من شواهد المغني ش رقم ( ٦٣٤ ) ١/٣٣٣ . والخزانة ١/١٠٣ ، والتصريح ٢/٢١ ، وابن يعيش ٢/١٢١ ، والأشموني ١/١٨٧ ، ٢/٢٢٨ بلفظ ( فسما ) . وأما رواية المقتضب ٢/١٧٤ " ودنا " ، والبيت الثاني يروى برواية أخرى :

بدني كتائب من كتائب تلتقي في ظل معترك العجاج مثار .

يمدح يزيد بن المهلّب[1] ابن أبى صفرة .

قوله : " سما " أى : زاد ونما ، (و)[2] أردا بـ " خمسة الأشبار " : القبر . وفى الكشاف أن قوله : وأدرك خمسة الأشبار ، إشارة إلى مذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وهو أنه كان يعتبر البلوغ بالقامة[3] ويقدّر ذلك[4] بهذا القدر .

وقيل : المراد به : السّيف ، وهو أطول ما يكون من السّيف .

وقيل : أراد عصا الخطابة ، وكانت مختصة بالملوك .

وقيل : اعتدال القامة .

يقول : مازال هذا الممدوح من صغره إلى كبره يجرّ الجيوش ويقود[5] العساكر .

قوله : " مازال " : فعل من الأفعال الناقصة ، واسمه مستتر

---

(١) يزيد بن المهلب هذا من بنى المهلب الذين اشتهروا بالكرم فى دولة بنى العباس ، ولد يزيد سنة ٥٣ من الهجرة ، وكان أحد شجعان العرب وكرمائهم ، كان واليا على خراسان فى دولة الأمويين ، وافتتح جرجان ، ودهستان ، وطبرستان فى عهده ، ثم تولّى إمارة العراقين بعد الحجاج ، توفى مقتولا سنة ١٠٢ للهجرة . انظر الخزانة ١/ ١٠٥ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٣) انظر تفسير قوله تعالى " وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا " سورة النور ٣/ ٧٥ ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

(٤) فى ج : ويمتد .

(٥) فى الأصل : يتولى .

و " مذ " : ظرف[1] مضاف إلى الجملة بعدها ، و " فسما " : معطوف على " عقدت " ، وكذلك " و " أدرك " ، وخبر ما زال قوله : " يدنى " في البيت الثاني . والخوافق : الريات ، ومعتبط الغبار : مكان لم يقاتل فيه قبله ، ولم يثر[2] حتى أثار[3] غباره .

والاستشهاد (٨٧/أ) في البيتين : على أن المضاف في الأعداد جاء مجردا من حرف التّعريف ، كما في قوله : خمسة الأشبار ، وثلاث الأثافي .

ولقائل أن يقول : لا شاهد في البيتين ؛ لأنّ الكوفيين يجيزون تجريد المضاف أيضا ، كما يجيزون[4] إدخال اللاّم ، ولا يقولون : يجب دخول اللاّم على كلّ عدد مضاف .

فإن قلت : المقام مقام التعريف ؛ لأنّ المعنى : فسما وأدرك المقبر الذي هو خمسة الأشبار ، والثلاث الأثافي ، فلما لم يفعل (ذلك)[5] ، دلّ

---

(١) في الأصل : ظرفه .

(٢) في الأصل كذلك : ولم يثار ، وهو خطأ نحوي ، والصواب لم يثر .

(٣) في الأصل أيضا : أثاره بزيادة الهاء .

(٤) هذا الذي ذهب إليه الكوفيون مبني على قياس خاطئ ؛ لأنهم يجيزون : الثلاثة الأثافي ، بإدخال الألف واللام على المضاف والمضاف إليه معا ، قياسا على " الحسن الوجه " ، ونسوا أنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب " الحسن الوجه " ؛ لأن الاضافة فيه غير محضة ، والإضافة في " ثلاث الأثافي " مثلا محضة ، فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلا .
انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٧ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

على أنّ العضاف يكون بدون اللاّم فى باب العهد ، وهو المستشهد .

قلت : لو استقام النظم مع اللاّم فيهما لما بعد استعمالهما معرفتين فالاستشهاد ( بهما )[1] ليس بضربة لازب[2].

( قولـه )[3] : ﴿ وضعف[4] :

الواهب المائة الهجان وعبدها﴾ البيت للأعشى ، وآخره :

عوذا يزجّى خلفها أطفالها .

ويروى : أظلافها . الهجان من الإبل : البيض ، يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك و " عبدها " ، أى : العبد الذى يرعاها . والعوذ :

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٢ ) فى الأصل : لازم .

فى اللسان مادة ( ل ز ب ) والعرب تقول : ليس هذا بضربة لازم ولا زب ، يبدلون الباء ميما ، لتقارب المخارج .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا نص المصنف رحمه اللـه .

والبيت من الكامل ، من قصيدة للأعشى ميمون ، والرواية الستى عليها أكثر المراجع كون الفعل " تزجّى " بالتاء لا بالياء . وقبلـه : . . .

ما النيل أصبح زاخرا من تـدّه جادت له ريح الصبا فجرى لها .
زبدا ببابل فهو يسقى أهلهـا رغدا تفجره النبيط خلالهـا .
يوما بأجود نائلا منـه إذا نفس البخيـل تجهمت سؤالها .

والبيت من شواهد سيبويه ١ / ٩٤ ، والخزانة ٢ / ١٨١ ، والرضى ١ / ٢٨٣ ، والمقتضب ٤ / ١٦٤ ، وشرح ابن الحاجب للكافيـة ص ٥٢ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٦ ، وديوان الأعشـى الكبير ص ٢٩ .

جمع العائد " بالعين المهملة والذال المعجمة " ، وهى الحديثة النتاج .

فى الصحاح العوذ : الحديثات النتاج من الظباء ، والإبل والخيل ، واحدتها عائذ ، مثل : حائل وحول . وتزجّى : تساق الأطفال : جمع طفل بالطاء المهملة ، وهو المولود ، وولد كل وحشية طفل .

قوله " الواهب " : خبر مبتدأ محذوف ،أى : هو الواهب ، وهو مضاف إلى " العائة " ، والهجان : صفة العائة ( ٨٧/ب ) و "عبدها" معطوف على " العائة " . و " عوذا (و)[1] يزجّى : حالان من العائة " خلفها " : ظرف تزجّى . و " أطفالها "[2] : فاعل تزجّى .

والاستشهاد : أنه عطف و " عبدها "على "العائة" ، فيكون التقدير : الواهف عبدها ، وهو مثل : " الضارب زيد " ، لكنه ضعيف[3] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) قوله و " أطفالها " فاعل يزجّى : إعراب غير دقيق من جهتين :
الأولى : أن حركته بالفتحة كما فى سائر أبيات القصيدة ، فيستلزم ذلك كون أطفالها منصوبا على أنه مفعول به ، ويكون الفاعل ضميرا مستترا فى "تزجى" يعود إلى العبد ،كما ذكره الجامى فى الفوائد ٢/١٦ .
الثانية : أن الرواية الصحيحة فى البيتوالتى عليها معظم المراجع وديوان الأعشى تزجّى " بالتاء " على صيغة المبنى للفاعل فيكون الفاعل ضمير العوذ ،و " أطفالها " مفعول به ، كما صرّح به البغدادى فى الخزانة ٢/١٨٢ .

( ٣ ) يحتمل أن يكون أراد بقوله هذا ضعف الفصاحة ، بحيث

( قولـه )[1] : ﴿ وكذلك جاز "رُبّ شاةٍ وسخلتِها"[2] ﴾ ( بدرهم )[3]

يقال لأولاد الغنم ساعة تضعه أمّه من الضأن والمعز ( جميعـا )[4] ذكرا كان أو أنثى سخلة ، والجمع سَخَل وسِخـال .

---

= لا يكون فى مثل هذه الإضافة فائدة ، لعدم التخفيف ؛ لأن تنوين " الضارب " إنما سقط للألف واللام لا للإضافة - أو أنـه ضعيف فى الاستدلال .

قال الجامى فى الفوائد ٢ / ١٥ : "اللّهم إلاّ أن يقال : المراد به أنه ضعيف فى الاستدلال به ؛ إذ لا نصّ فيه على الجـرّ فإنه يحتمل النصب حملا على المحلّ ، أو على أنه مفعول معـه ، أو لأنه قد يتحمّل فى المعطوف ما يتحمّل فى المعطوف عليـه كما فى " رُبَّ شاةٍ وسخلتِها " ، حيث جاز هذا التّركيب ، ولـم يجز " رُبَّ سخلتها " بإدخال " رب " على سخلتها بدون العطف" .

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٨٦/أ ، ٨٦/ب ) : " اعلـم أن الأولى أن يكون مثله - أى : مثل قول الأعشى السابق - ممتنعا ؛ لأن " عبدها " معطوف على المائة ، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، فكأنه قال : الواهب عبدها ، وهو بمنزلة " الضارب زيـد " ، فكما امتنع " الضارب زيد " وجب أن يمتنع هذا ، إلا أنه جاز على ضعف ؛ لأن المعطوف وإن كان حكمه حكم المعطوف عليه ، لكنـه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ، ولهذا جاز أن يقال : يا زيد والحارث ، وإن لم يجز يا الحارث ، وكذلك جاز " رُبَّ شـاه وسخلتِها " ، وإن لم يجز "رب سخلتِها " ، فجوازه من حيـث إن حكمه ليس كحكم المعطوف عليـه من جميع الوجوه ، وضعفـه من حيث إن حكمه كحكمه من بعض الوجوه " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل كذلك .

( قوله )[1] : ﴿ وجوابه[2] أن يقول : التّخفيف فى إضافة " الحسن الوجه " . . . الخ ﴾ .

ولقائل أن يقول : الخفّة ينبغى أن تكون بحذف التّنوين أو النّون ، لا بحذف أى شئ كان ، ولو سلّم فينبغى أن يكون من المضاف .

وأجاب[3] بعضهم عن الأوّل بأن هذه الخفّة لمّا اشتركت بتلك الخفّة فى أصل معنى الخفة ، أخذت حكمها .

( قوله )[4] : ﴿ لأنّ[5] المضاف إليه غير معرّف باللّام فى " الضارب زيد " ﴾ .

وإنّما اعتبر فى وجه الشّبه تعريف الثّانى ؛ لأنّ اللّام فى الثّانى هى الصحيحة للجرّ ، إذ لو لم يكن لوجب أن يقال : " الضارب رجلا " على المفعولية .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا جواب لقول الشارح رحمه الله : " ولقائل أن يقول : فالتخفيف فى " الحسن الوجه " حتى يجوز الإضافة فيه ، فيحمل مثل " الضارب الرجل عليه ؟ " .
وجوابه أن يقال : التخفيف فى إضافة " الحسن الوجه " حذف الضمير أو حذف الجار والمجرور ؛ لأن أصله : الحسن الوجه منه أو الحسن وجهه ، فإذا أضيف حذف الضمير من وجهه ، أو الجار والمجرور وهو " منه " . انظر ورقة ( ٨٦/ب ) .

( ٣ ) فى ج : فأجاب .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) هذا تعليل لقول الشارح رحمه الله فى نفس الموضع : " ومنه أى : من جواب المصنّف بالحمل على الحسن الوجه - يعلم الجواب عن حمل الفراء " الضارب زيد "" على الضارب الرجل " ؛ لأن المضاف إليه غير معرّف باللام فى " الضارب زيد " ، فلم يمكن حمله على الحسن الوجه " .

( قولـه )[1] : ﴿ وأنه يجب[2] الإضافة فى " ضاربك " من غير نظر إلى التّخفيف ، لامتناع اجتماع التنوين والضّمير المتّصل ... الخ ﴾ .

وتحقيق هذا الكلام ، أنّ " ضاربا " ( لمّا )[3] أضيف إلى الكاف بلا نظر إلى التّخفيف ، لأنّها لو كانت له لم تلزم ؛ إذ الإضافة المقصود بها التّخفيف لا تلزم الكلمة ، كما فى " ضارب زيد " و " ضارب زيدا " (٨٧/أ) فاللاّزم باطل فالملزوم مثله ، فلا تكون الإضافة للتّخفيف ، بل لكراهة أن يجتمع التّنوين أو النّون مع الضّمير المتّصل ؛ لأنّ التّنوين يؤذن بانفصال[4] ما بعد ... الخ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) فى نسخة الشرح ورقة ( ٨٧/أ ) " وإنما يجب الإضافة فى " ضاربك" من غير نظر إلى التخفيف ، لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل ؛ لأن التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال . وإذا لم ينظر إلى التخفيف فى " ضاربك " ، لم ينظر إلى التخفيف فى الضاربك " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج لا يتعلق بذكرها فائدة .

( ٤ ) فى ج : اتصال وهو خطأ ، والصواب بانفصال .
قال الرضى فى ١/٢٨٢ : " وإنما قلنا إنّ إضافة " ضاربك" ليست للتخفيف ؛ لأنها لو كانت لأجله لم تلزم ؛ لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة ، كما فى " ضارب زيد " وضارب زيدا " . وإنما لزم نحو : ضاربك الإضافة ؛ لأن فى آخره تنوينا أو نونا ، وهما مشعران بتمام الكلمة ، والضمير المتصل فى حكم تتمة الأول ، فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا فى حالة واحدة " .

( قولـه )[1] : ﴿ [2] صقلة الحبة الحمقاء ﴾ . وهـى : الرّجلـة .

وإنّما نسبوها إلى الحمق ، لأنّها تنبت فى مجارى السّيول ، ومطاوئ الأقـدام .

( قولـه )[3] : ﴿ [4] لأنه يقال : قطيفة جرد ، وثياب أخلاق ﴾ .

القطيفة : دثار مخمل ، والجرد : هو الثوب إذا لان وانسحق

والأخلاق : جمع خلق ، وهو البالـى .

( قوله )[5] : ﴿ [6] نحو : " ليث وأسد " فى الأعيان ، وحبس ومنع فـى المعانـى ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) المثال المذكور وإن كان ظاهره يفيد إضافة الصفة إلى الموصوف إلا أنه مؤول بهذا التقدير وجوبا ، لأنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفتـه .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا تعليل من الشارح رحمه الله لبيان قول المصنف : "ومثل : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب متأول " .

قال : " هذا جواب عن سؤال مقدر وهو : أن يقال : إن قولكم : لا يضاف صفة إلى موصوفها منقوض بقولهم : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وذلك لأن " جردا " صفة قطيفة ، و " أخلاق " صفـة " ثياب " ، لأنه يقال : " قطيفة جرد ، و " ثياب أخـلاق " وأجاب عنه بأنه متأول " . انظر ورقة ( ٨٧/ب ) .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح فى ورقة ( ٨٨/أ ) : " أى : ولا يضاف أحـد الاسمين المتماثلين فى العموم والخصوص إلى الآخر ، لعـدم الفائدة فى هذه الإضافة ، نحو : ليث وأسد فى الأعيـان وحبس ومنع فى المعانـى .

(٧) فى الأصـل : وجبس ، وهو تصحيـف .

هذه الأمثلـــة للمتماثلين[1] فى الخصـــوص .

أما المتماثلان فى العموم ، فنحو[2] : الكلّ والجميع ، لا يقال : كل الجميع ، ولا جميع الكلّ .

[ قوله ][3] : ﴿ وذلك[4] لأن " الدراهم " أخصّ من " الكلّ " ، والشئ أخص من العين ﴾ ؛ لأنّ الكلّ قبل الإضافة جاز أن يكون " دراهم " أو غيرها بعد الإضافة اختص بالدراهم ، ولأن " الكل " اسم لجملة أجـــزاء الشئ ، وأجزاء الشئ غير الشئ .

وكذلك لفظة " العين " قبل الإضافة ، جاز أن يطلق على العـــدم المحض ، والعدم المضاف كعدم زيد ، والموجود[5] بعد الإضافة يختـص بالشئ الذى لا يطلق إلا على الموجود ، وقبل أن يقع مضافا إليه [ وبعده ][6] كذا فـى بعض[7] الشروح .

---

( ١ ) فى الأصل : لمتماثلين ، بلام واحـــدة .

( ٢ ) فى الأصل كذلك : نحو ، بدون الفاء .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) تمام هذا الكلام عند الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٨٨/أ ) حيـث قال : " أى : ليس المضاف والمضاف إليه فى " كل الدراهم و"عين الشئ " من جملة الأسماء المتماثلة فى العموم والخصوص ، وذلك لأن " الدراهم " أخص من " الكل " ، و" الشئ " أخصّ من العين فيكون إضافة العام إلى الخاص ، فلم يكن مما نحن فيه ، فيختـــص المضاف بالمضاف إليه ، فيفيـــد " .

( ٥ ) فى الأصل : بعد الإضافة ، بزيادة الواو .

( ٦ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٧ ) هو شرح الفجدوانى . كذا فى حاشية النسخة الأصلية .

وقال صاحب الهادى : " هذا إذا كانت اللام فى الشئ جنسية .

أما إذا كانت للعهد ، فأعمية العين لاشتمالها جميع الموجـــودات ، بخلاف الشئ ، فإنه مخصوص بشئ معيّن ، كـ" زيد " أو " عمرو أو غيرهما"[1] .

( قولـه )[2] : ﴿ متمسكا بقولـه :[3] ( ٨٨/ب ) .

وأبىّ مالَكَ ( ذو المجـاز بـدار )﴾

أولـــه : ..

قَـدَرٌ أحلّك ذا المجاز وقد أرى وأبىّ مالَكَ ذو المجاز بـدارِ[4]

---

( ١ ) قال الرضى ١/ ٢٩١ : " قوله عين الشئ : يريد بالشئ شيئا معينا : كـ" زيد " وعمرو ، وكما تقول : عين زيد ، وإلّا فالشـــئ أعم من " العين " " . وانظر الفوائد ٢/ ٢٢ .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٣ ) القائل هو مؤرج السلمى ، شاعر من شعراء الدولة الأموية . والبيت من الكامل ، جئ به إشارة إلى كيفية لحوق ياء الإضافة بهـــذا الاســم .

قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٨٩/أ ، ٨٩/ب ) : " ومعناه : أنّ لام الفعل محذوف من " أخ وأب " ، كما هو محذوف من "يد" و" دم " ، فكما يقال فى " يد ودم " يدى ودمى من غير رد لام الفعل ، فكذلك يقال فى أخ وأب : أخى وأبى من غير ردّ لام الفعل فـــى أخ وأب " ، فتقول فيهما : أخىّ وأبىّ مع ردّ لام الفعـــل وادغامه فى الياء ، متمسكا بقولـــه :

وأبىّ مالك ذو المجـار بـدار .

وأجيب بأنا لا نسلّم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب ، لجـواز أن يكون أبين جمعا الأب " .

( ٤ ) وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامـــش والبيت مذكور فى الخزانة ٢/ ٢٧٢ ، وهو مـــن شواهـــد

قدر : أى : تقدير من الله ،أحلّك : أى : أنزلك ،ذو المجاز؛ (اسم)[1] موضع بمنى ، كان به سوق فى الجاهليـة .

يقول : قدر من الله هى أنزلك فى هذا الموضع ،وأقسم بأبىّ مالك هذا الموضع بـدار .

قولـه قدر : مبتدأ ،والجملة التى بعده خبره ،والمبتدأ النّكرة تخصّص بكونه فى المعنى فاعلا ،والتّقدير : ما أحلّك ذا المجاز إلا قدر .

---

= المغنى رقم ( ٨٤٦ ) ٢/٥٢٠ ، والرضى ١/٢٩٦ ، ٢/ ٣٧ وابن يعيش ٣/٣٦ ، والفوائد ٢/٢٥ .
وروى أيضا : " ذو النخيل " بضم النون وفتح الخاء المعجمة" "وذا النجيل" ،و" ذو النجيل " بالجيم المعجمة .
وبعـد :
ألا كداركم بـذى بقر الحمى هيهات ذو بقر من المزدار .

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى ج . وقوله ذا المجاز : اسم موضع بمنى ،قال فى ذلك البغدادى فى الخزانة ٢/٢٧٣ : " ووقع فى شرح الكرمانى أنها كانت بمنى وليس بشىء لما رواه الطبرانى من مجاهد أنهم كانو لا يبيعون ولا يبتاعون فى الجاهلية بعرفة ولا بمنى " . والمحشى رحمه الله قد يكون تابع الجوهرى فـى الصحاح ؛لأنّه كثير الرجوع اليـه .
والصواب ما ذكر فى معجم البلدان ٥/٥٥ قال : " ذو المجاز: موضع سوق بعرفة ، على ناحية كبكب من يمين الإمام ، على فرسخ من عرفة ، كانت تقـوم فى الجاهلية ثمانيـة أيـام .
وقال الأصمعى : ذو المجاز : ماء من أصل كبكب ، وهـو لهذيل ، وهو خلـف عرفـة " .

وأرى : فعل وفاعل . وقوله مالك ذو المجاز بدار[1] : مفعوله .

وأبّى : قسم توسط بين الفعل والمفعول ، وجوابه محذوف ، والتّقدير وأبّى إنه كذلك . وذو المجاز[2] : اسم " ما " ، وبدار : خبرها ، ولك : معمول بدار . والاستشهاد : أنّه ردّ لام الفعل فى أبّى .

( قوله )[3] : ﴿ وإن[4] كان شاذا ﴾ . وجه الشّذوذ : عدم كون الأب علما .

( قوله )[5] :

﴿ فلما تبيّن أصواتنا ( بكين وفدّينا بالأبينا )[6] ﴾ .

تبيّن ، وبيّن ، واستبان جاءت متعدّية ولازمة . وتبيّن فى البيت متعدّ . وفدّينا من التّفدية : بمعنى جعل الشّئ فداء . الأبين : جمع الأب .

---

( ١ ) فى ج : ذا المجاز . وقوله : مفعوله . يعنى : أن جملة مالك ذو المجاز بدار سدت مسدّ المفعولين ؛ لأن أرى بمعنى أعلم .

( ٢ ) فى ج : ذا المجاز . وقد ذكر البغدادى فى الخزانة وجها آخر لهذا الإعراب . انظر ٢ / ٢٧٣ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله : " والذى يدل على أن الأب يجتمع على أبين وإن كان شاذا قول الشاعر :

فمّا تبيّن أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا " .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) البيت من المتقارب ، من قصيدة لزياد بن واصل السلمى ، من

يقول : فلما سمعن تلك النساء أصواتنا بكين وقلن لنا : نفديكم بآبائنا . ولفظ " بكين " من المصراع الثانى .

قوله فلما : ظرف بمعنى حين ، مضاف إلى الجملة بعده . وبكين جواب لمّا ، وهو العامل فيه ، والباقى ظاهر .

(قوله) (١) :﴿ (٢) وأمّا ضمّ الفاء فليدل على الواو المبدلة عنها الميم﴾.

فيه نظر ؛ لأن الفاء عند ثبوت الواو لم تكن مضمومة ، فمع الميم بالأولى " وفيه نظر .

---

= شعراء الجاهلية يفتخر بقومه فى حروبهم وحسن بلائهم فيها . وما بين المعقوفين من المصراع الثانى ساقط من النسختين ، ولكن أشير إليه فى هامش الأصل .

وأولها :

عزتنا نساء بنى عامر فسمنا الرجال هوانا مبينا .
ونحن بنوهن يوم الصفا ق إذ نقبل القوم وعثا حزونا .
بضرب كولغ ذكور الذئا ب نسمع للهام فيه رنينا .

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٤٠٦ ، والخزانة ٢ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٧٢ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٣٧ ، وابن يعيش ٣ / ٣٧ ، والرضى ١ / ٢٩٦ ، والفوائد ٢ / ٢٦ و ، والخصائص ٣ / ٣٤٦ .

قال ابن الشجرى ٢ / ٣٧ : " ومنع أبو على من هذا وقال : إنّ " أبىّ " فى البيت جمع أب على لغة من قال فى جمعه أبون وأبين وعليه قول الشاعر :

فلما تبين أصواتنا بكين وفدّينا بالأبينا " .

ومحل الشاهد فى البيت بالأبينا : حيث جاء أب بلفظ الجمع.

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) قال الشارح موضحا قول المصنف : " وإذا قطعت مثل : =

( قوله )[1] : ﴿ وأمّا كسر الفاء ، فلأنّه لمّا عوض . . . الخ ﴾ .

لا يخفى عليك برودة هذا التعليل . وفى " فم " لغات غير ما ذكرت ، وهى التشديد مع الفتح ، وإتباع الفاء بحركة الميم فى الأحوال الثلاثة ، و " فما " بالقصر فيها .

( قوله )[2] : ﴿ فهذه اللغات ( ٨٩/أ ) الثّلاث الأخيرة - وهى : المهموز ، والمعتل الملحق بالصّحيح ، والمقصود - مخالفة[3] للغة الأولى ﴾ .

---

= أخ ، وأب ، وحم ، وهن ، وفم ، وفتح الفاء أفصح فيهما" أى : إذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة كان إعرابها بالحركات ، فقيل : هذا أخ ، وأب ، وحم ، وهن ، وفم ورأيت أخا ، وأبا ، وحما ، وهنا ، وفما . ومررت بأخ ، وأب وحم ، وهن ، وفم ، بفتح الفاء وضمها ، وكسرها فى فم ، لكن الفتح أفصح .

أما كون فتح الفاء أفصح فى " فم " ، فلكون الفاء مفتوحا فى الأصل . وأما ضم الفاء فليدل على الواو المبدل فيها الميم وأما كسر الفاء ، فلأنه لما عوّض الواو ميما لعلة ذكرناها ، فكأنها عوّضت الواو ياء ، فكما أنه إذا عوّض ياء كسر ما قبلها ، فكذلك إذا عوّض ميما " . انظر ورقة ( ٩٠/أ ) .

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج أيضا .

( ٣ ) فى هامش النسخة الأصلية " اللّغة الأولى هى : أن تعرب بالحروف حالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وبالحركات عند القطع عن الإضافة " .

قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٩٠/أ ، ٩٠/ب ) : " أى : =

وجه المخالفة حالة الإضافة ظاهر . وأما حالة الإفراد فى الثالثة[1] فكذلك[2] ؛ لأن الإعراب فى الثالثة حالة الإفراد بالحركات تقديرا ، وفى الأولى لفظا . وأما فى الأولين[3] فلا مخالفة فى الظاهر ؛ لأن إعرابهما بالحركات لفظا كالأولى ، اللهم إلا أن يقال : إنّ المخالفة ليست فى الإعراب فقط ، بل فى كونها مهموزة ومعتلة .

---

= وقد جاء فى " حم " لغات غير ما ذكرناه .

أحدها : أنه مثل " يد " ، مطلقا ، أى : حال الإفراد والإضافة ، فتقول فى الافراد : هذا حمّ ، ورأيت حما ، ومررت بحم . وتقول فى الإضافة : هذا حمك ، ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الأولى حال الإفراد ، وليست مثلها حال الإضافة .

واللغة الثانية : أنه مثل " خبء " مطلقا ، أى : حكمه حكم المهموز حال الإفراد والإضافة ، فتقول فى الإفراد : هذا حمء ، ورأيت حمأ ، ومررت بحمء . وتقول فى الإضافة هذا حموك ، ورأيت حمأك ، ومررت بحمئك .

واللغة الثالثة : أن حكمه مثل حكم " دلو " مطلقا ، فتقول : هذا حمو ، ورأيت حموا ، ومررت بحمو . وتقول فى الإضافة : هذا حموك ، ورأيت حموك ، ومررت بحموك .

واللغة الرابعة : أن حكمه مثل حكم " عصا " مطلقا ، أى : مقصور مطلقا ، فتقول : هذا حما ، ورأيت حما ، ومررت بحما . وتقول : هذا حماك ، ورأيت حماك ، ومررت بحماك ، فهذه اللغات الثلاث الأخيرة مخالفة للغة الأولى فى حالتى الإفراد والإضافة " .

(١) فى الأصل : الثلاثة .

(٢) فى ج : أيضا .

(٣) هما : المهموز ، والمعتل الملحق بالصحيح .

( قولـــه )[1] : ﴿ وجاء هـــن ، . . الخ ﴾ .

الهن : الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره من العورة ، والفعـــل القبيح ، وغير ذلك .

( قوله )[3] ﴿ النّعت[4] : تابع يدلّ على معنى فى متبوعـــة ﴾ .

المتكلّمون يفرقون بين الوصف والصّفة ، فالوصف عندهم : لفـــظ الواصف بـ " كريم " ، و " عالم " وغير ذلك .

والصفة : هى المعنى القائم بالموصوف[5] .

وعند النّحويين الوصف والصّفة ، والنّعت بمعنى واحـــد .

وأصل الصّفة وِصْفَة ، فأعلّ إعلال عِـــدَة .

( قولـه )[6] : ﴿ عموما[7] ، أى : فى جميع استعمالاتـــه ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا نصّ المصّنف رحمه الله ، وتمامه "وجاء هن مثل يد مطلقا " .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا نصّ المصنّف رحمه اللّـــه .

( ٥ ) فى هامش الأصل " قال الشيخ الأستاذ ناقلا عن شيخه : الوصـف والصفة مصدران كالوعد والعدة ، إلا أنّ عند المتكلمين بينهمـــا فرقا ، فالوصف قولك لزيد : هو عالم ، وهو قائم بك . والصفـــة : العلم القائم بزيد .

فالحاصل قيام الوصف بالواصف ، وقيام الصفة بالموصوف .

وعند الأشعرية هما اسمان مترادفان ، يقعان على قول الرجـــل زيد عالم ، وعلى العلم القائم بزيد " .

( ٦ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٧ ) تمام هذا الكلام عند الشارح رحمه الله : " اعلم أن بعض

يعني : في جميع استعمالاته يدلّ على معنى في متبوعه . أي : سواء استعمل خبرا ، أو حالا ، أو نعتا : كـ : " تميمي " ، فإنّه لا يستعمل إلّالأن يدل على معنى في متبوعه ، مثلاإذا قلت : " أنا تميمي " ، فإنّه يدلّ على معنى في متبوعه وإن لم يكن المتبوع مذكورا ، أو في بعض استعمالاته يدل على معنى في متبوعه ، نحو : " أيّ رجل " ، فإنّه يدلّ على معنى في متبوعه إذا استعمل " نعتا " ، أمّا إذا لم يستعمل نعتا نحو : " أي رجل عندك " فلا .

---

= النحاة اشترط في النعت أن يكون مشتقا ، والمصنف أشار إلى أنه ليس بواجب أن يكون النعت مشتقا ، كذلك ، لأن المراد بالنعت : تابع يدل على معنى في متبوعة عموما ، أي : في جميع استعمالاته .

مثل المنسوب نحو : تميميّ ، وعلويّ ، وذي مال ، وذات مال كما يقال : " جاءني رجل علوي ، أو تميمي " و " جاءني رجل ذو مال وامرأة ذات مال " ، فإنّ كل واحد فيها يدل على معنى في متبوعه دائما ، أو تابع يدلّ على معنى في متبوعه خصوصا ، أي : في بعض استعمالاته.

نحو : " أيّ رجل " في قولنا : مررت برجل أيّ رجل ، أي : كامل في الرجولة ، فإنّ " رجل " يدلّ على معنى في متبوعه في هذا الموضع ، وإن لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو : أيّ رجل عندك ، و " يا أيها الرجل " ، ونحو الرجل في قولنا : مررت بهذا الرجل ، فإنه يدل على معنى في متبوعه ، وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع آخر ، نحو : جاءني الرجل ، ونحو اسم الاشارة في قولنا : مررت بزيد هذا ، فإنّ "هذا" يدل على معنى وهو الإشارة في متبوعه في هذه الصورة ، دون أخرى نحو : " هذا زيد ". انظر ورقة (٩٢/أ ، ٩٢/ب ) .

(قوله)[1] : ﴿ والمضمر لا يوصف ولا يوصف بـه[2] ﴾ .

اعلم أن الأسماء بالنّسبة إلى الوصف والوصف بها على ثلاثة أضرب:

- اسم لا يوصف ( ٨٩/ب) ولا يوصف به ، وهو المضمر[3] .
- واسم يوصف ولا يوصف به : كالعلم[4] .
- واسم يوصف ويوصف به ، وهو ثلاثة أصناف[5]: ما فيه بالألف واللاّم واسم الإشارة[6] ، والمبهمات .

وأما القسم الرابع وهو : أن يوصف به ولا يوصف ، فلا يوجد في الأسماء المفردة ، وإنّما ذلك في الجمل ، فإنّها يوصف بها ولا توصف .

---

(١) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٢) هذا نصّ المصنف رحمه اللـه .

(٣) قال الرضي : ١/ ٣١١ " اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به ، أما أنه لا يوصف ؛ فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل . وأما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه ؛ لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف ، ولم يوصف ، ولم يوصف الغائب إما لأن مفسره في الأغلب لفظي ، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب ، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب ؛ لأنه من جنسهما . وإما لأنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا ، ولا أخص من الضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له " .
وقد جوّز الكسائي وصف ضمير الغائب ، وحمل عليه قوله تعالى : " لا إله إلاّ هو العزيز الحكيم " . انظر الهمع ٥ / ١٧٥ ، ١٧٦ ، والرضي ١ / ٤٠ .

(٤) انظر الهمع ٥/ ١٧٨

(٥) في الأصل : وهي .

(٦) قال السيوطي في الهمع ٥/ ١٧٧ ، ١٧٨ : " قال الكوفية

( قولـه )[1] : ﴿[2] فلأن بعض المضمرات وهو " أنا " فى غاية الوضـوح فحمل الباقى عليـه ﴾ .

قيل عليه : إنّه إنّما يتّم أن لو كانت فائدة النّعت هى التّوضيـح لا غير ، وليس كذلك .

( و )[3] أجيب بأن الأصل فى وصف المعارف أن يكون للتوضيـح والتخصيص ، فلما لم يوصف لذلك فبالأولى ألاّ يوصف لغيره .

( قولـه )[4] : ﴿[5] والموصوف أخصّ أ مسـاو ﴾ .

اعلم أنهم اختلفوا فى معنى الأخص هـهنا ، وما المراد منه ؟ .

---

= والزّجّاج والسهيلى : ومنه أى : مما لا ينعت ولا ينعت بـه الإشارة . أما الثانى ؛ فلأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمـار وأما الأول ؛ فلأن غالب ما يقع بعده جامد .
قال السهيلى : فالأولى جعله بيانا وإن سماه سيبويه صفـة فتسامح ، كما سمّى بذلك التوكيد ، والبيان فى غير موضـع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين على أنه ينعت به ، نحو: بـل فعله كبيرهـم هذا " .

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا توضيح من الشارح رحمه الله لقول المصنف : " والمضمـر لا يوصف ولا يوصف به " ، فيقول فى ورقة ( ٩٣/ب ) : " أى : المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
أما الأول ؛ فلأن بعض المضمرات وهو " أنا " فى غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى التوضيح فحمل الباقى عليـه .
وأما الثانى ؛ فلأنه لا يدل على معنى فى متبوعه " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٥ ) هذا نصّ المصنف رحمه اللـه .

فبعضهم ذهبوا [1] إلى أن المراد منه الأخص المنطقي ، وهو : ما يكون مستلزما للشئ [2] من غير عكس ، مثلا إذا قلت : " مررت بزيد الطويل ، فالطويل أعمّ من الموصوف ، لأن الطول [3] كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره [4] ، وزيد المرور به لا يكون إلا طويلا .

ودليل هولاء على أن الصفة يجب كونها عامة بهذا المعنى ، أنها لو اختصت بالموصوف وتساوت لا يحتاج إلى ذكر الموصوف ، بل يكتفى بها نحو : " رأيت الإنسان الآدمي " ، فإنه لا فائدة فى الجمع بينهما ، لإفادة كل منهما يفيده صاحبه .

وبعضهم ذهبوا إلى أن المراد بالأخص هنا الأعرف ، لا الأخص المنطقي ، لأنه لا يطّرد ، لا فى المعارف ولا فى النكرات .

أما فى المعارف ، فإنك تقول : " لقيت الشئ العجيب " ، فظاهر [5] أنه لا يطلق العجيب على كل ما يطلق عليه الشئ .

وأما فى النكرات ، فإنك تقول : " رأيت شيئا أبيض " .

وأيضا لو أريد بالأخص ( ٩٠/أ ) المنطقي لا ينتقض بمثل " الحيوان

---

(١) فى ج : ذهب .

(٢) فى ج : لشئ .

(٣) فى ج : الطويل ، ولكن كتب على الهامش صححا .

(٤) فى ج : ولغيره .

(٥) فى الأصل : وظاهر .

الضاحك " ، فإن الموصوف أعم من الصفة ، فلا يكون المراد ذلك ، بل المراد[1] : أن المعارف الخمس إذا وصف بعضها ببعض ، كان من الواجب أن يكون الموصوف أعرف من الوصف ؛ لأنّ الموصوف هو المقصود .

وأجيب عن الأول بأنه ممتنع ، وعن الثاني بأن النكرات يجوز وصف الأعم منها بالأخص ، كقولك : " شيءٌ طويل " ، و " علم نافع " ، و "ذكر جميل " ؛ لأنّ الغرض من وصفها ، تقليل عمومها مع تساويها لصفاتها في عدم التعيين[2] ، فلذلك لم يحافظ فيها على تقديم الأخص على الأعم .

وعن الثالث بأنا لا نسلّم أن الحيوان أعمّ من حيث المفهوم ، وان كان أعمّ من حيث الخارج ، فإن مفهوم " الضاحك " شيءٌ له الضحك ، وهو لا يلزم أن يكون حيوانا ، وإلا لكان الحيوان داخلا في طبيعة الضاحك ، ولكان الضاحك مستلزما للحيوان ، وليس كذلك .

وإذا عرفت ما ذكرنا ، فاعلم أنّ الشارح أشار إلى المذهب الثاني بقوله :

( [أي : والموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة[3] ) .

---

( ١ ) انظر الرضى ١/ ٣١١ ، ٣١٢ .

( ٢ ) في الأصل : التعليل ، وهو تحريف .

( ٣ ) تتمة هذا الكلام في ورقة ( ٩٣/ب ) قوله : " أو مساويا لها في التعريف والتنكير ، لئلا يكون للفرع مزية على الأصل في الدلالة على الذات المرادة " .
وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش.

وإلى المذهب الأول بقوله :] ﴿أو يجب أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها من حيث المفهوم﴾[1] زعما منه أن لفظ المتن يحتمل كليهما وليس كذلك ؛ لأنه لو كان المراد بالأخص فيه المعنى الأول ، لوقع قوله : أو مساويا ضائعا " ، لما عرفت[2] من استدلالهم هذا .

ولعمرى إنّ هذا الموضع مما لم تثقب درّته ، ولم تركب مهرته ، فخذ منّى وإن لم أكن أهلا لذلك .

[ قوله ][3] : ﴿ حملا على الصّفة ﴾[4] .

يعنى : لا يقال هذا إذا أريد الصّفة ، أمّا إذا أريد البدل[5] أو غيره فلا كلام فى الجواز .

---

( ١ ) تتمة هذا أيضا قوله : " لا من حيث الخارج ، ألا يرى أن الضاحك فى قولنا : " مررت بالحيوان الضاحك " أخص من الحيوان من حيث الخارج ، لكنه أعم منه من حيث المفهوم ؛ لأن مفهومه شئ له ضحك ، وشئ له ضحك أعم من أن يكون حيوانا وغيره " .

( ٢ ) فى ج : كما .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) أول هذا الكلام عند الشارح رحمه الله قوله : " أى : ومن أجل أن الموصوف أخص من الصفة أو مساو ، لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف إلّا بالاسم المعرف بلام التعريف ، نحو : قام الرجل العالم ، أو بالاسم المضاف إلى الاسم المعرف بلام التعريف نحو : قام الرجل ذو المال ؛ لأنهما متساويان .
ولم يجز وصفه بالاسم المضاف إلى المضمر أو العلم أو المبهم ؛ لأنه أخص من المعرف بلام التّعريف ، فلا يقال : جاءنى الرجل صاحب زيد ، أو صاحبه ، أو صاحب عمرو ، حملا على الصّفة" .
انظر ورقة ( ٩٤/أ ) .

( ٥ ) قال الرضى ١/٣١٣ : " أقول : المشهور الذى عليه

( قولـــه )[1] : ﴿ وتعريفها[2] باعتبار معناها إنّما هو باللاّم ﴾ .

أى : تعريف أسماء الأجناس باعتبار معانيها ومدلولاتها التى هى فى نفسها إنما تحصل باللام ، لأنّه[3] الموضوع لتعريف الشئ باعتبار نفسه ، فاختصّ وصف المبهم باسم الجنس ذى اللاّم ، لا بالمضاف إليه أو إلى غيره ؛ لأنّ الإضافة تعرّف الاسم باعتبار التّعلق ، ( ٩٠/ب ) لا باعتبار معناه فى نفسه الذى هوا المقصود هـهنـــا .

---

= الجمهور ، فإذا تقرر ذلك فإن وجدت الأخص فى مذهب تابعا لغير الأخص ، فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب ، لا صفة فاسم الإشارة فى قولك : " بزيد هذا ، بدل عند ابن السراج وصفة عند غيره ، وعليه فقس " .

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " وإنما التزم وصف باب " هذا بذى اللام للإبهام " . " هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : يلزم مما ذكرتم أن يجوز وصف أسماء الإشارة بالاسم المضاف إلى المعرف بلام التعريف ، أو المضاف إلى مثله ؛ لأن اسم الإشارة أخص من الاسم المضاف إلى المعرف باللاّم ، ومساو للمضاف إلى المبهم ، لكنه لم يجز بالاتفاق .
وأجاب عن ذلك بأنه التزم وصف باب " هذا " بالاسم المعرف بلام التعريف للإبهام ، وتقديره أن المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته ، والأسماء الدالة على الذوات هى أسماء الأجناس ، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام " .
انظر ورقة ( ٩٤/أ ) .

( ٣ ) يقول فى ذلك الجامى فى الفوائد : " ومن أجل أن التزام وصف باب " هذا " بذى اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس ، ضعف =

( قولـــه )[1] : ﴿ وأمّا قولـــه :

فاليوم قرّبت تهجونـا وتشتمنـا﴾ ( فاذهب فما بك والأيّام من[2] عجب )

الهجو : ضدّ المدح ، وتشتم[3] : من باب " ضرب ( يضرب )[4] .

و " ما " في ما بك بمعنى ليس ، واسمها محذوف والتّقدير : مـــا هذا المذكـور ؟ .

ومن عجب : خبرها ، وبك : حال ، والمعنى : يساعد ( حـــال )[5] كونها موصولـة إلاّ أنّه يلزم زيادة " من " في الإثبات .

والاستشهاد أنّه عطف و " الأرحام " على الضّمير المجرور المتّصل بدون إعادة حرف الجرّ ، وحمله المصنّف على الشّذوذ ، والحديث على الضّرورة اكتفاء بما سبـق .

---

= " مررت بهذا الأبيض " ؛ لأنّه لا يتبين به جنس المبهم ؛ لأنّ الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس ، وحسن " مررت بهذا العالم " ؛ لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان ، بل رجل " . انظر ٢ / ٤٢ ، ٤٣ .

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح : هذا البيت لا يصح الاعتراض به على قول المصنّف رحمه الله : " وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافـــض " لكونه شاذا لا يقاس عليه ؛ لأنّه يمكن أن يقال : إنّ الواو للقسم . والبيت من البسيط ، ولم يعرف له قائل ، وما بين المعقوفين من الصراع الثاني ساقط من النسختين . ولابن السراج في الأصول كلام في هذا الموضوع .
انظـــر الأصول لابن السراج ٢ / ٧٨ ، ٧٩ بتحقيق د . عبد الحسين الفتلي . وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٨٣ ، والانصاف ٢ / ٤٦٤ ، والرضي ١ / ٣٢٠ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ، والأشموني ٣ / ١١٥ .

( ٣ ) في الأصل : وشـــتم .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصـــل .

( قولـــه )[1] : ﴿ وقول الشاعـــــر :

أكل امرئ تحسبين امـــــرأ ﴾ ( نار توقـــد بالليل نـــارا )[2] .

البيت لأبي دؤاد [3] . وتوقد [4] أصله تتوقـــد .

قوله أكل امرئ : الهمزة للاستفهام ، وكل : مفعول تحسبـــين والياء : فاعله ، وامرأ : مفعوله الثاني ، ونار : معطوف على امـــرئ ونارا على امـرأ الثاني .

والاستشهاد مذكور في الشرح [5] .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) للنحاة أقوال في عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفـــين على تقدير حذف المضاف ، فسيبويه يمنع ذلك مطلقا ، بحجـــة أن حرف العطف أضعف من أن يقوم وينوب مناب عاملين ، ويجيزه الأخفش والفراء ، وتابعهما الأعلم وابن الحاجب ، بدليل ورود الاستعمال به ، وهو قولهم : ما كل بيضاء شحمةً ولا ســـوداء تمرةً .... انظر ورقة ( ٩٦/أ ، ٩٦/ب ) نقلا بتصرف .
والبيت من المتقارب من شواهد الكتاب ١/٦٦ ، والمغـــني ش( ٥٣٩ ) ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٢٤٣ ، وشـــرح الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٧ .
وما بين المقصوفين من المصراع الثاني ساقط من المخطوطتين .

( ٣ ) هو جارية بن حمران الحجاج بن بحر بن عصام بن منبّه الإيـادي شاعر جاهلي قديم ، كان قبل طرفة بن العبد ، وكان مشهـورا بوصف الخيل ، بجانب أشعاره الكثيرة في الحكمة ، والفخـــر والمديح .. وغير ذلك .

انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٢٤٣ بتحقيـق أحمد شاكر ، والخزانة ٤/١٩١ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ١/١٢٢ .

( ٤ ) في الأصـــل : توفـــد .

( ٥ ) ذكرت موجزه آنفـــا .

( قولـــه )[1] : ﴿[2] فلمـا قـال : يقرر أمر المتبـــوع ﴾ .

أى : يعيّن ويحقق ذلك التّابع المعنى الذى يدل عليه المتبـــوع ويمكّنه فى نفس السامـع .

خرج العطف بالحرف ، والبدل ؛ لأن احتمال إرادة متعلق المتبوع معهما مثله مع عدمهما . أى : كما أنك إذا قلت : " جاءنى زيد " احتمل أن يكون جاءنى[3] متعلق ( زيد )[4] وأسندت المجئ إليه مجازا ، فكـذا إذا قلت : " جاءنى زيد أخوك " ، بخلاف ما إذا قلت " " جاءنى زيد زيد " فإنّه لم يبق ذلك الاحتمال .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح موضحا قول المصنف : " قوله : "التأكيد تابع يقـرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول " " فقوله تابع : يشمل جميـــع التوابع ، فلما قال : يقرر أمر المتبوع خرج العطف بالحرف ، والبدل ؛ لأنهما لا يقرران أمر المتبوع . ولما قال فى النسبة : خرج عنـــه النعت وعطف البيان ؛ لأنهما وإن كانا يقرران أمر المتبوع لكنهمـــا لا يقرران أمر المتبوع فى النسبة ، بل فى تعيين ذاتهما . ألاترى أنك إذا قلت : " جاءنى زيد الطويل " ، فلا يشك فى نسبتـــــه المجئ إلى زيد ، بل يشك فى أنه أى " زيد " من الزيود ، فلمـــا قلت : الطويل ، علم أنه أى زيد هو . فلما قال أو الشمـــــول : دخل فيه " مثل " كل " ، و " أجمع " وتوابعهما . نحو : جاءنى القوم كلهم ، فإن " كلهم " وإن لم يقرر أمر المتبوع فى النسبة ، لكنه يقرر أمر المتبوع فى الشمول ، فانطبق التعريف على التّأكيد " . انظر ورقة ( ٩٦/ب ، ٩٧/أ ) .

( ٣ ) فى ج : الجائـى .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(قوله)[1]: ﴿ ولمّا قال : في النسبة ﴾ (أو الشمول)[2] .

أي : يثبت ذلك التابع ما يدل المتبوع عليه من أمره في نسبة الحكم إلى نفسه ، أو نسبته إلى جميع أجزائه .

(قوله)[3]: ﴿ واعلم أن الحد المذكور لا يتناول أجمع وأخواته[4] ﴾

أجيب عنه بأنّ تناول الحد هذه (٩١/أ) الأشياء ظاهر ؛ لأنّ المراد بالتقرير المذكور أعمّ من أن (يكون)[5] بالاستقلال ، أو بالتبعية وحينئذ فلا حاجة إلى قوله : ﴿ فلو قال ... الخ ﴾ .

(قوله) : ﴿ أو نسبة شيء غير المتبوع إلى شيء غير المتبوع ، كما في أخوات أجمع ﴾ ، وكما في قولنا : إنّ زيدا قائم" .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل ، وج .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

(٤) تتمة هذا الكلام قوله : " لأنّها لا تقرر أمر التبوع في النّسبة ولا في الشمول ، فلو قال : التّأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النّسبة أو الشّمول ، أو يتبع ما يقرر أمره في النسبة أو الشمول لكان أصوب" . انظر الموضع السابق .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٦) ( قوله ) ساقط من ج .

(٧) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٩٧/أ ، ٩٧/ب ) : "والمراد بالنّسبة : أعم من نسبة المتبوع إلى شيء نحو : " ضرب ضرب زيد " ، أو نسبة الشيء إلى المتبوع ، أو نسبة شيء غير المتبوع إلى شيء غير المتبوع ، كما في أخوات "أجمع" ، فإنها تنسب إلى أجمع وهو غير المتبوع" .

( قوله )[1] : ﴿ فإن أنت تأكيد لفظي مع أنه لم يكرر اللفظ الأول[2] ﴾ .

( أجيب[3] بأنه : ليس معنى بتكرير اللفظ الأول ] أن يعاد اللفظ الأول بعينه حتى يقابل لو أعيد مرادفه يكون مما نحن بصدده ، فلا حاجة إلى قوله : ﴿ فالأولى أن يقول : اللفظي : تكرير اللفظ الأول أو إتيان مرادفه ... الخ ﴾ .

( قوله )[4] : ﴿ أي : والتأكيد المعنوي بألفاظ معدودة[5] ﴾ . وهي التسعة المذكورة وما أخذ منها بالتثنية والجمع .

قال المالكي : " " جميع وعامة " عند سيبويه بمنزلة "كل" ، وإن غفل عنهما سائر النحاة " .

اعلم أن " النفس والعين " يعبّر بهما عن حقيقة الشيء إذا أجريا تأكيدا ، ومعناهما إثبات الحقيقة .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) يعني : أن قول الشارح رحمه الله : " والتأكيد اللفظي أن يكرّر اللفظ الأول " بشكل بمثل : ضربت أنت ، ونبك أنت ، فإن " أنت " تأكيد لفظي مع أنه لم يكرر اللفظ الأول .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش بزيادة لفظة ( لا نسلم ) .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) تمام هذا الكلام قوله : " أي : والتأكيد المعنوي بألفاظ معدودة ، وهي : النفس ، والعين وكلاهما ، وكلتاهما والكل ، وأجمع ، وأكتع ، وأبتع ، وأبصع " .
انظر ورقة (٩٧/ب .
وفي ج : المعنوية .

والكل : مشتقّ من تكلّله[1] الشيب إذا أحاط به ، ومنه الإكليل لإحاطته الجبين ، وأما " أجمعون ، فظاهر أنه من الجمع ، فمعنى كلّ ، وأجمع وأجمعون ، وجمعاء ، وجمع ، وكلا ، وكلتا العموم . وأكتع من قولهم : أتى عليه حول كتيع أى : تام ، ومنه " مالدار[2] (أن) كتيع " ، أى : أحد ، حكاه يعقوب .

وقال الجوهرى : سمعته من أعراب بنى تميم .

و" أبتع "[3] بتقديم الباء التحتانية[4] بواحدة على التاء الفوقانية بثنتين " : طول العنق مع شدة خرزه ، وذلك يدلّ على اجتماع القوة .

و" أبصع " بالصّاد المهملة " من البصع وهو الجمع .

قال الجوهرى : سمعته من بعض النّحويين ولا أدرى ما صحّته .

قال : " وبعضهم يقوله[5] " بالضاد المعجمة " (٩١/ب) وليس بالعالى " ، وهو من قولهم : جبهته تبضع ، أى : تسيل عرقا ، لأنّ فيه تتابعا[6] .

---

(١) فى ج : تكلل .

(٢) فى ج : ما بالولد ، وهو تحريف . وما بين المعقوفين زيادة فى الجملة . انظر الصحاح مادة ( ك ت ع ) .

(٣) فى ج : فأتبع ، بالفاء مكان الواو فى الأصل .

(٤) التحتانى : نسبة إلى تحت ، مقابل فوق ، ويقال تحتى ، انظر المعجم الوسيط مادة ( ت ح ت ) .

(٥) فى ج : يقول . انظر الصّحاح مادة ( ب ص ع ) .

(٦) فى الأصل : تبايعا ، وهو تصحيف .

وكلام ابن جنّى يشعر بأنّه لا اشتقاق لهذه الألفاظ كـ" نطشان"[1] ( فى قولهم[2] : " زيد عطشان ) نطشان " ، فيكون حينئذ من الإتباع التى يذكر لشدّة التّوكيد ، مرعيا فيها التّوافق فى الوزن ولام الفعل .

( قوله )[3] : ﴿ ولقائل أن يقول : كما أنّ المثنّى يحتمل الواحد يحتمل الجمع إلى آخره ﴾[4] . فحينئذ يجوز أن يقال " : اختصم الرجلان كلاهما " ، رفعا لإرادة الجمع .

( قوله )[5] بـ﴿( وهو )[6] أى : الباقى ﴾ خمسة ، وهى : كلّ ، وأجمع وأكتع ، وأبتع ، وأبصع .

---

( ١ ) فى الأصل : بطشان ، بالباء ، وهو تصحيف .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحّح على الهامش . قال الجوهرى فى الصّحاح مادة ( ع ط ش ) : " وعطشان نطشان إتباع له ، ولا يفرد "

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح فى ورقة ( ٩٨/ب ) : " ولقائل أن يقول : كما أنّ المثنّى يحتمل الواحد يحتمل الجمع ، لأنّ المجاز كما احتمل فى جانب القلّة ، احتمل فى جانب الكثرة ، فإذا أكّد بـ كلا حصلت الفائدة ، وهى العلم بأنّ الجمع ليس بمراد منه .
ويمكن أن يجاب عنه بأنّه لم يطلق المثنّى على الجمع عندهم أصلا وإن أطلق الجمع على المثنّى كثيرا ، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى تأكيد المثنّى بـ " كلا ، لئلا يتوهّم منه الجمع ؛ لأنّه لم يطلق لفظ المثنّى على الجمع فى كلامهم " .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) ما بين المعقوفين زيادة على نصّ الشرح ، وكلمة ( أى ) ساقطة من ج .
يعنى : باستثناء لفظة " النفس والعين " ولفظة " كلاهما وكلتاهما " من ألفاظ التّأكيد المعنوى ، يقع ما تبقّى منها - وهى الّتى حصرها المحشى فى هذه الخمسة - تأكيد لغير المثنّى ، سواء كان مفردا أو مجموعا ، مذكّرا أو مؤنّثا ، لكن باختلاف الضّمير العائد إلى المتبوع .

( قوله )[1] : ﴿ لكن باختلاف الضمير في الكل ﴾ . أي : في لفظ الكل .

( قوله )[2] : ﴿ لأنّ "الكل" و "أجمعون" يليان العوامل قليلا ، بخلاف "النفس" و "العين" ، فإنهما يليان العوامل كثيرا ﴾ .

أي : إنّما جاز تأكيد الضّمير المذكور "بالكلّ" و "أجمع" بلا تأكيد بالمنفصل ، لأنّ "الكل" و "أجمع" يليان العوامل قليلا ، أي : يقعان غير تأكيد ، كقوله تعالى . :

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) يقول الشّارح رحمه الله في ورقة ( ٩٩/أ / ٩٩/ب ) : "أي : إذا أكد الضّمير المرفوع المتّصل بالنّفس والعين ، وجب تأكيد ذلك المرفوع المتّصل بالضّمير المنفصل أوّلا ، ثم تأكيده بالنفس أو العين ، لأنّه لو أكد الضّمير المتّصل بالنّفس أو العين بلا تأكيد بالضمير المرفوع المنفصل أوّلا ، لالتبس التّأكيد بالفاعل في بعض المواضع ، نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" ، فإنّه لولا الضّمير المرفوع المنفصل لالتبس التّأكيد بالفاعل ، فحمل عليه ما لم يلتبس التّأكيد بالفاعل نحو : ضربت أنت نفسك ، لاطراد الباب .

وإنّما قيد المضمر بالمرفوع ، لجواز تأكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنّفس أو العين بلا تأكيدهما بالمنفصل ، نحو : ضربتك نفسك ومررت بك نفسك . وإنّما قيده بالمتّصل ، لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنّفس والعين ، بلا تأكيده بمنفصل آخر ، نحو: "أنت نفسك فاعل" . وإنّما قال بالنفس والعين ، لجواز تأكيد المرفوع المتّصل "بالكل" و "أجمعين" ، بلا تأكيده بالمنفصل نحو: القوم جاءني كلهم أجمعون" ، لعدم التباس التّأكيد بالفاعل ههنا ؛ لأنّ "الكل وأجمعون" يليان العوامل قليلا ، بخلاف "النفس والعين" فإنّهما يليان العوامل كثيرا" .

" كلّ نفس ذائقة الموت[1] " . و " كلاً آتينا حكما وعلما[2] ". و "من كل تأكلون لحما طريّا[3] ". لكنه قليل ، فلا يُظنّ أنّها فاعل ، أو مفعول .

يعني : أن اللّبس فيهما أقل ، لملازمتها للتّبعية في الأعمّ الأغلب ، بخلاف النّفس والعين " فإنهما اسمان يلبان العوامل كثيرا ، أي : يعمل فيهما العوامل ، لا بحكم التّبعية ، تقول : " طابت نفس زيد " ، و "رأيت نفسه " ، و " جاء نفسه " .

وكذلك العين ، فلو قالوا : " زيد قام نفسة " ، و "أخوك خرج عينه" من غير توكيد[4] جاز أن يُظنّ أنّهما فاعلان للفعلين اللّذين قبلهما ، لوقوعهما (٩٢/أ) في أكثر الأحوال لغير التّأكيد .

هذا تحقيق كلام الشّارح .

وفي جعله " أجمعين " " كالكل " في هذا الحكم نظر ، لأنّ الكل"

---

(١) تمام الآية " كلّ نفس ذائقة الموت وإنّما توفّون أجوركم يوم القيامة فمن زحزح عن النّار وأدخل الجنّة فقد فاز وما الحياة الدّنيا إلاّ متاع الغرور " آل عمران ، ١٨٥ ، والأنبياء ، ٣٥ ، والعنكبوت ٥٧.

(٢) تمام الآية " ففهّمناها سليمان وكلاّ آتينا حكما وعلما وسخرنا مع داود الجبال يسبّحن والطّير وكنّا فاعلين " . الأنبياء ، ٧٩ .

(٣) تمام الآية " وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كلّ تأكلون لحما طريّا وتستخرجون حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون" فاطر ، ١٢ .

(٤) في ج : تأكيد .

وإن وقع غير تأكيد فى بعض المواضع[١] ، إلاّ أن " أجمعين " عَوْض[٢] لا يقع كذلك ، أى : لا يلى العوامل ، فلا يشتبه بالفاعل ، ولا كذلك " الكل" فالأولى أن يقال : لأنّ الكل" يلى العوامل . . . الخ .

و " أجمع " وما كان من لفظه أضعف فى التّبعية من " كل" ، ولذا قدّم عليه . وإذا[٣] لم يشترط التّأكيد مع " كل " فمعه بالطريق الأولى .

ثم من النّحاة من قال : إنّ الضّمير المنفصل ، والنفس[٤] ، أوالعين كلاهما تأكيد للضّمير المرفوع المتّصل ؛ لأنّه المقصود بالتّأكيد .

ومنهم من قال : إنّ الضّمير المنفصل تأكيد للضّمير المتّصل ، والنّفس أوالعين للضّمير المنفصل ؛ لأنّهما بعده ، فهو أحق بالتّأكيد بهما من الأوّل ، لوجود الفصل بينهما وبين المتّصل بالمنفصل .

( قوله )[٥] : ﴿ وأكتع وأخواه أتباع لا جمع . . . الخ[٦] ﴾ .

هذا إذا جعلت هذه للألفاظ غير مشتقة ، كما هو مذهب ابن جنى .

( و )[٧] أمّا إذا كانت مشتقّة ، فتكون موضوعة مفيدة ما لم تفده أجمع ويكون مثله فى التّعريف ولزوم التّبعية ، إفرادا وجمعا ، هكذا أفاده الحديثى .

---

( ١ ) فى ج : المواقع .

( ٢ ) عوض : قال فى اللسان مادة (ع و ض ) : "وعَوْض معناه أبدا ، أوالدهر سمّى به ؛ لأنّه كلّما مضى جزء عوّضه جزء " .

( ٣ ) فى ج : فإذا .

( ٤ ) فى ج : أو النّفس .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) هذا نصّ المصنّف رحمه الله .

( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( قولـه )[1] : اعلم أن هذه الألفاظ المؤكد بها لها ترتيب[2].

اعلم أن فى هذه [3]أربعة أقوال ، المشهور ما ذكره الشارح .

والثانى لابن كيسان[4] : أنه لا بد من تقديم " أجمع " ، وأمـــا البواقى فلا ترتيب فيها .

والثالث : أنه يجوز حذف " أجمعين " ، لكن يجب رعاية الترتيب فى البواقى .

والرابع : أنه يجوز حذف " أجمعين " ، ولا يجب رعاية الترتيب فى البواقـــى .

ولكل منها مستشهدات تركناها [5]مخافة التطويل .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ٩٩/ب ) : " اعلم أن هـــــذه الألفاظ المؤكد بها لها ترتيب فى اللسان العربى ، والإخلال به لحن ، وذلك الترتيب أن يذكر أولا كل ، ثم أجمع ، ثم أكتـــع ثم أبتع ، ثم أبصع ، والثلاثة الأخيرة أعنى أكتع ، وأبتع ، وأبصـــع أتباع لا جمع ، ككون لسن ، وليطان ، ونائع أتباعا لحن ، وشيطان وجائع " .

( ٣ ) فى الأصـــل : هـــذا .

( ٤ ) انظر الرضى ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ .

( ٥ ) فى ج : تركنا ، بحذف الهاء .

قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٣/٤٦ : " وحكى ابن كيسان أنك تبدأ بأيتهن شئت بعد جمع ، كأنه يجعل هذه الألفاظ اتباعات لـ " أجمع " ، فلا يقدّمن عليها ، بل لك أن تأتى بأيتهن شئت بعد أجمع ، وتؤخر الباقى .

وقد جاء عن العرب ، أجمع ، أبصع ، وجمع كتع ، وجمع بتع ، فيقدمون " أجمع " ثم يتبعونها ما شاؤا من هذه التوابع على ما ذكرناه " .

ثم إن لهم فيما ذكروا وجهين[1] :

أحدهما : أن الثانى تأكيد للأول[2] ، والثالث للثانى (٩٢/ب) وهكذا .

والآخر : أن الجميع تأكيد للمؤكّد الأول .

(قوله)[3] : "وأجاب[4] عنه بعضهم بأنه كرّر الأول ، إلا أنه ... الخ"

قال صاحب الهادى : "لا تبعد جعل هذه الأسماء توكيدا لفظيا فإذا جعلنا أكتعين ، أبصعين ، أبتعين توكيدا لـ "أجمعين" مع أنها لا توافق أجمعين إلا فى لام الفعل ، فلأن يجعل هذه الأسماء توكيدا مع توافقها[5] الأصل فى أكثر حروفها كان أولى" .

---

(١) فى المخطوطتين وجهان ، والصواب وجهين .

(٢) قال ابن برهان نقلا عن الرضى فى شرحه للكافية ١/٣٣٧ : "إذا قلت : جاء نى القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم ، وأجمعون تأكيد لـ كلهم ، وكذا البواقى كل واحد منها تأكيد لما قبله" .
"وقال غيره : الصحيح أن كلها تأكيد للمؤكّد الأول ، كالصفات المتتالية" .

(٣) (قوله) ساقط من ج .

(٤) هذا جواب عن قوله فى ورقة (٩٩/ب) : "ثم اعلم أن نحو "لسن ، ولبطان ، ونائم من التواكيد ، مع أنه ليس تأكيدا لفظيا ، لعدم تكرّر الأول ، ولا تأكيدا معنويا ، لأنه ليس من الألفاظ المحفوظة .
وأجاب عنه بعضهم بأنه كرر الأول ، إلا أنه غيّر حرف واحد فى الأول لما يتجنّبون عن التكرار فى أكثر كلامهم".

(٥) فى ج : موافقتها .

وهو مشعر بأن أكتع ، وأبصع (وابتع )[1] إذا جعلن تواكيد[2] لـ "أجمع" كن من اللفظى ، فتدبر .

( قوله )[3] : « والأول[4] بدل الاشتمال ، نحو : سلب زيد ثوبه » .

وإنما قيل لهذا بدل الاشتمال - قال بعضهم[5] - : لاشتمال الأول على الثانى ، وهو أخذ الحاجى وأبو البقاء ، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ، ومقتضيا[6] له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى الثانى ، فيجئ الثانى ملخصا لما دل عليه الأول مبينا له .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٢ ) فى الأصل : توكيد .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) الشارح يوضح نص المصنف رحمه الله حيث يقول فى ورقة ( ١٠٠/أ )
" هذا قسمة البدل إلى أقسامه ، وهى : بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، وذلك ؛ لأن البدل إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه أولا ، والأول بدل الكل من الكل ، نحو : " جاءنى زيد أخوك " .
والثانى إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا يكون والأول بدل البعض من الكل ، نحو : ضربت زيدا رأسه .
والثانى إما أن يكون بينهما ، أى : بين البدل والمبدل منه ملابسة أى : تعلق غير الكلية والجزئية أو لا يكون ، والأول بدل الاشتمال نحو : " سلب زيد ثوبه " ، والثانى بدل الغلط نحو : مررت برجل بحمار ، أردت أن تقول : بحمار ، فسبقك لسانك إلى أن قلت " برجل " ، ثم استدركته وقلت : بحمار " .

( ٥ ) انظر ابن يعيش ٣ / ٦٤ .

( ٦ ) فى المخطوطتين : متقاضيا ، والصواب مقتضيا .

وقيل : لأنّ الثّانى مشتمل على الأول ( مبيّنا له[1].

وقيل : لأنّ الثّانى مشتمل على الأول ) .

قال الجرجانى فى قولهم : " سلب زيد ثوبه " ؛لأنّ الثّوب لمّا اتّصل به واشتمل عليه ،صار بمنزلة ما هو جزء منه ،فصح إبداله منه .

وقال المبرد[2] : " لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل على البدل ليفيد ويتمّ ؛لأنّ الإعجاب فى نحو : " أعجبنى زيد حسنه " هو مسند إلى " زيد " ،لا يكتفى به من جهة المعنى ؛لأنّه لم يعجبك للحمه ودمه ، بل لمعنى فيه ، كذا " سلب زيد ثوبه " ظاهر أنّه لم يسلب نفسه ،بل سلب شيء منه " .

ويرد على هذا بدل البعض ، نحو : " أعجبنى زيد رأسه " ،فالإعجاب بالنّسبة إلى الرّأس مثله إلى الحسن فى الاشتمال ، ولكن لا يقدح هذا فى اختصاص التّسمية ؛لأنّ بدل البعض له لقب يختصّ به ، وهذا البدل يختصّ بهذا اللّقب فى الاصطلاح ، وإن وجد معناه فى غيره (٩٣/أ) .

وفى إعراب صاحب اللّباب قولهم : " نظرت إلى القمر فلكه " من بدل الاشتمال فلا يرد أنّ ههنا قسما خامسا وهو بدل الكلّ[3] من البعض .

---

(١) ما بين المعقوفين تكرار للجملة السابقة فى الأصل .

(٢) انظر الرضى ١/ ٣٣٩ .

(٣) ينكر الجمهور هذا النوع من التعبير فى العربية على أنه غير وارد ، مع أن السماع والقياس يؤيدانه ، والإنصاف يقتضى إقراره والاعتراف به .
فمن السماع قول عبد الله بن قيس الرّقيات :

في بدل

إذا عرفت هذا ،، فاعلم أنه لا بدّ الاشتمال من ضمير[1] كما كان في بدل البعض ، ويكون متصلا ، ومنفصلا ، وظاهرا ، ومقدّرا .

( قولـه )[2] : ﴿ قال الشاعـر :

ذريني إنّ أمرك لن يطاعـا ﴿ وما ألفيتني حلمي مضاعـا )[3] .

البيت للقطامـي

---

= رحم الله أعظما دفنوهـا بسجستان طلحة الطلحات .

وقول الآخـر :

كأنّي عذاة البين يوم ترحلوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل .

فقد أبدل في البيت الأول كلمة " طلحة " ، وهي كل ، من كلمـة " أعظم ، وهي بعض ، وفي البيت الثاني كلمة " يوم " وهي كل من كلمة " غداة ، وهي بعض .

ومن القياس عطف العام على الخاص ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم " ، وإلى قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ماله ، وولده ، والناس أجمعين " .

لقد عطفت كلمة " القرآن " في الآية وهي عامة على كلمة " سبعا " من المثاني وهي خاصة ، كما عطفت كلمة " الناس " في الحديث وهي عامة ، على كلمة " ماله " وهي خاصة .

انظر تحقيقات لغوية في مجلة أضواء الشريعة بالرياض سنة ١٩٧٦/٥م . للدكتور غريب عبد المجيد نافع ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ نقلا بتصرف .

(١) قال الرضي ١/ ٣٤١ : " ولا بدّ في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه ، حتى يعـرف تعلقهما بالأول ، وأنهما ليسا ببدل الغلط . بلى يجوز تـرك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول ، كقوله تعالى : " قتـل أصحاب الأخدود والنار " ، لاشتهار قصتهم ، وأنهم ملؤوا الأخدود نـارا " .

(٢) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٣) خلاصة كلام الشارح في استشهاده بهذا البيت ، هو أنه =

وقوله : لن يطاعا ، خبر إنّ ، والتاء فى ألفيتنى مكسورة ، وحلمى : بدل من الياء بدل اشتمال ، وهو المستشهد .

ومضاعا : مفعول ثان لألفيتنى ،أى : ما وجدت حلمى ضائعا .

( قوله )[1] : ﴿ نحـو[2] :

---

= يجوز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم أو المخاطب فى غير بدل الكل من الكل ،لعدم كون مدلول الثانى عين مدلول الأول ، فيجوز أن تقول : " اشتريتك نصفك " ، و " أعجبتنى علمك " ، و"ضربتك الحمار" ، بخلاف بدل الكل من الكل ، فإنه لا يجوز ابدال المظهر من المضمر المتكلم أوالغائب ،فلا يقال : " بنى العسكرين كان الأمر " ، لئلا يلزم أن يكون البدل بالنسبة أقل دلالة من المبدل منه ، مع كون مدلولهما واحدا .

والبيت من الوافر ، وقد نسب لأكثر من واحد ، فسيبويه فى ١ / ١٥٦ نسبه لرجل من بجيلة أو خثعم ،ونسبه البغدادى فى الخزانة ٢ / ٣٦٨ ، والعينى فى ٤ / ١٩٢ إلى عدى بن زيد العبادى وهو الصواب انظر ديوانه ص ٣٥ .والمحشى رحمه الله ينسبه للقطامى . وهو من شواهد الهمع ٥ / ٢١٧ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٨٩ ، وشرح ابن الحاجب للكافية ، ص ٦٣ ،وابن يعيش ٣ / ٦٥ ، وما بين المعقوفين من العراع الثانى ساقط من النسختين .

وأول القصيدة :

ألا تلك الثعالب قد تعاوت ... علىّ وخالفت مرجا ضباعا .
فإن لم تندموا فثكلت عمرا ... وهاجرت المروّق والسماعا ..
ولا ملكت يداى عنان طرف ... ولا أبصرت من شمس شعاعا .

(١) ( قولـه )ساقط من ج .

(٢) هذا البيت ينطبق عليه تعريف عطف البيان فى قول المصنف =

أقسم باللّـه أبو حفـص عمـــر ( آخره ) ما إن بها من نقب ولا دبر.
اغفر له اللّهم إن كان فجر(١)

وقصته هذا ،أنّ أعرابيا أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقـــال :

إنّ أهلى بعيد ، وإنى على ناقة دبراء ، عجفاء ، ونقباء ، واستحملـــه فظنه كاذبا فلم يحمله (٢) ، وقال : والله ما نقبت(٣) ولا دبرت ، فانطلـــق(٤) الأعرابى فجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره هذا الشعـــر(٥).

---

رحمه الله : " عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه " . ولذلك يقول فيه الشارح : فقوله : يوضح متبوعه : خرج عنه جميـــع التوابع الباقية ،لكونها غير موضحة لمتبوعها ، نحو : أقسم باللـه أبو حفص عمـــر .
فـ " عمر " تابع غير صفة يوضح متبوعه " . انظر ورقة ( ١٠١/أ ) ( ١٠١/ب ).

(١) هذه الأبيات الثلاثة من الرجز ،قالها عبد الله بن كيسبه " بكاف مفتوحة وياء ساكنة ،فسين مفتوحة .
قال البغدادى فى الخزانة ٢/ ٣٥٢ : " وزعم ابن يعيـــش أن الرجز لرؤبـــة بن العجاج ، وهذا لا أصل له ، فإن رؤبـــة مات سنة خمس وأربعين ومائة ، ولم يعده أحد من التابعـــين فضلا عن المخضرمـــين ." .
والرجز من شواهد التصريح ١/ ١٢١ ، والرضى ١/ ٣٤٣ ، والفوائد ٢/ ٦٨ ، ٦٩ ، والأشمونى ١/ ١٢٩ ، وشرح ابن الحاجب ص٦٣ .
ورواية الأشمونـــى :

ما مسّهـا من نقـــب ولا دبـــــر .

(٢) فى ج : ولـــم
(٣) فى ج : انقـــب .
(٤) فى ج : فأطلـــق .
(٥) فى حاشية النسخة الأصلية " وعمر مقبل من أعلى الوادى ،فجعل ـــــ

يقال نقبت البعير "بالكسر" : إذا رقّت أخفافه ، ودبر "بالكسر" إذا تجرّح ظهره ، والعجسف : الهزال .

قوله ما إن بها : لفظ ان زائدة ،أى : ما بها نقب ،وقوله :اغفر له : دعاء . وقوله اللهم : أصله عند البصريين : يا الله[1] ، فحذف حرف النداء ، وجئ بميم مشددة عوضا[2] عنها ، ولهذا لا يجتمعان .

وعند الكوفيين يا الله أمنا ، أى : أقصدنا بالخير ، حذف حرف النداء من الأول ، والهمزة والضمير من الآخر ،فبقى اللهم ،وقد مرّ . والاستشهاد ظاهر[3] .

( قوله )[4] : ففى[5] مثل قول المرار :

---

إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر ،قال : اللهم صدق حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضع عن راحلتك ،فوضع فإذا هى نقبة عجفاء ، فحمله على بعيره وزوّده وكساه " . انظر الرضى ١/٣٤٣ ، والخزانة ٢/٣٥١ .

(١) انظر الإنصاف ١/٣٤٢ ، ٣٤٧ .

(٢) فى ج : عوض .

(٣) حيث جاء "عمر" عطف بيان عن "أبى حفص" ، مع كون الأول أفصح من الثانى . قال البغدادى فى الخزانة ٢/٣٥١ : "على أنه ربما دل على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك" .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٠١/ب) : "اعلم أن الفرق بين عطف البيان والبدل لفظى فمعنوى .

أما اللفظى : ففى مثل قول المرار .

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا .

فان "بشرا" لو جعل بدلا من البكرى لم يجز ، لوجوب

أنا ابن التّارك البكريّ بشرٍ (عليه الطّير ترقبه وقوعا)[1].

(٩٣/ب) اعلم أن " التارك " إن عدّيناه إلى مفعولين فقوله : عليه الطّير (ثانيهما[2] وإلّا فهو حال ، وعلى كلا التقديرين ارتفع " الطير " بالظرف المستقر ، أعني : عليه ، وقوله ترقبه : حال من الطّير ، لكونه فاعلا لـ " عليه " ، ووقوعا : (ضد)[3] الطائر حال إما من الطير وإما من المستكن في ترقبه .

وقيل " عليه " : ظرف لغو متعلّق بوقوعا ، والطير ترقبه : جملة اسمية حال من البكرى بالضّمير فقط ، ووقوعا : مفعول لـ " ترقبه " .

---

كون البدل بتكرير العامل ، فيكون تقديره : أنا ابن التّارك بشر وهو غير جائز لما مرّ في باب الإضافة . وإذا جعل عطف بيان جاز ، لعدم كونه بتكرير العامل ، ولو نصب " بشر " حملا على محل " البكرى " لم يحصل هذا الفرق حينئذ ، لجواز أن يكون بدلا لانتفاء المانع وهو الإضافة " .

والمرار هو : المرار بن سعيد الفقعسى الأسدى .

(١) البيت من الوافر ، من قصيدة لمرار يفتخر عند ما قتل رجل من بني بشر بن عمرو بن مرشد . وما بين المعقوفين من الصراع الثانى ساقط من النسختين . ولكن صحح على هامش الأصل .... وبعده :

علاه بضربة بعثت بليل نوائحه وأرخصت البضوعا .
وقاد الخيل عائده لكلب ترى لوجيفها رهجا سريعا .
عجبت لقائلين صهٍ لقوم علاهم بفرع الشرف الرفيعا .

والبيت من شواهد الرضى ٣٤٣/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، وشرح ابن الحاجب ص ٦٣ ، والأشمونى ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

والاستشهاد مذكور فى الشرح[1].

يقول : أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث ينتظر الطّيور أن تقع عليه إذا مات ، يعنى : جرحه جراحة[2] قريبة إلى الموت .

( قوله )[3] : ﴿ وأما الفرق المعنوى[4] ، فلأن البدل هو الذى يعتمده الحديث إلى آخره ﴾ .

قال النحاة : لو قال : زوّجتك بنتى فاطمة ، واسم بنته عائشة ، فإن أراد عطف البيان صحّ النكاح ؛ لأن الغلط لم يقع فى معتمد الكلام ، وإن أراد البدل لم يصح ؛ لأن الغلط وقع فى معتمد الحديث . هذه الفائدة أوردها الحديثى .

( قوله )[5] : ﴿ فالمعنى : هو الذى لا يوجد فيه أحد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط[6] ﴾ .

---

( ١ ) انظر صفحة ٤٨٨ .

( ٢ ) فى ج : حرحه ، وهو تصحيف .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) يعنى : بين عطف البيان والبدل .
تمام هذا الفرق فى ورقة ( ١٠١/ب ، ١٠٢/أ ) قوله : " وأما الفرق المعنوى ، فلأن البدل هو الذى يعتمده الحديث ، وذكر البدل منه للتوطئة ، بخلاف عطف البيان ، فإن المقصود هو الأول ، وذكر عطف البيان إنما هو لتوضيح المتبوع ، ولهذا كان " زيد " فى قولك : مررت أخيك زيد بدلا إن كان للمخاطب أخ واحد فقط ، وعطف بيان إن كان له أخوة " .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح رحمه الله : " أى : المعنى : ما ناسب معنى

أى : فالمعنى : هو الذى لا يوجد فيه أحد الشرطين ، بـــل وجد فيه ضدها [1] على سبيل منع الخلو فقط .

( قولـــه ) [2] : ﴿ لا [3] لأنها ليست بأســـماء ﴾ .

( و ) [4] جواب سؤال يرد على قوله : ﴿ لكونها معطوفة علـــى الأسماء ﴾ ، وتقديره أن يقال : لما كانت معطوفة على الأسماء ، فلا يكون اسما ، لوجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

---

ـــ الأصل من مشابهة وغيرها ، أو وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع ، والمراد بمعنى الأصل : الفعل الماضى والحرف ، وأمر المخاطب .
وإنما أخذ فى تعريفه أحد الأمرين ؛ لأن الاسم لمّا كان معربا بشرطين : التركيب وعدم مشابهته معنى الأصل ، فالمعنى هـــو الذى لا يوجد فيه أحد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط" .
انظر ورقة ( ١٠٢/أ ) .

( ١ ) فى الأصـــل : أحدهمـــا .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٣ ) هذا توضيح من الشارح رحمه الله لقول المصنف فى المبنيـــات : " قوله : وهى المضمرات وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وأسمـــاء الأفعال ، والأصوات ، والمركبات ، والكنايات ، وبعض الظروف " . فيقول فى ورقة ( ١٠٢/ب ) : " لكن يجب رفع "الأصوات" لكونهـــا معطوفة على الأسماء فى " أسماء الأفعال " ، لا على " الأفعـــال" ، لا لأنها ليست بأسماء ، بل لأنها لا يطلق عليها إلا الأصـــوات ؛ لأن لقب هذا النوع من الأسماء الأصوات ، وإنما قيد الظـــروف بالبعض ؛ لأن بعضها معـــرب " .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

فأجاب بقوله : "﴿ لا لأنها ﴾[1] . أى : كونها معطوفة على الأسماء ( لا )[2] لأنها ليست بأسماء ، بل لأنها لا يطلق عليها أسماء الأصوات فى الاصطلاح ، بل الأصوات فقط ( ٩٤/أ ) .

( قوله )[3] : ﴿ وفى قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب[4] ﴾ أى : الشمس . وقوله تعالى : " ولأبويه[5] " . أى : لأبوى الميت .

---

( ١ ) فى ج : إلا أنها ، وهو تحريف .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) تمام الآية " فقال إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى حتى توارت بالحجاب " ص ٣٢ .

وقبل هذه الآية الكريمة يقول الشارح رحمه الله : " أى : المضمر : اسم وضع لمتكلم نحو : أنا ، أو المخاطب نحو أنت ، أو لغائب تقدم ذكره لفظا .

أما تحقيقا نحو : " زيد ضربت غلامة " ، واما تقديرا نحو : "ضرب غلامه زيد " . . أو معنى بأن ذكر مشتقة كقوله تعالى : "اعدلوا هو أقرب للتقوى " ، أى : العدل أقرب ، لدلالة اعدلوا عليه .

أو حكما ، أى : ثابتا فى الذهن فى مثل ضمير الشأن نحو : هو زيد قائم ، وفى تنازع الفعلين نحو : ضربانى وأكرمت الزيدين وفى نحو : ربه رجلا ، ونعم رجلا ، وفى قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب " . وقوله تعالى : " ولأبويه لكل واحد منهما السدس " .

وإنما بنيت المضمرات لعدم احتياجها إلى الإعراب ، لانتفاء المعانى الموجبه للإعراب فيها ، لوضعهم للمرفوع لفظا ، وللمنصوب لفظا ، وللمجرور لفظا " .

( ٥ ) تمام الآية " ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد " النساء ، ١١ .

( قولـه )[1] : ﴿ [2]لامتناع الفصل بين الجار والمجرور ﴾ .

وتحقيق هذا الكلام ما ذكره الحديثي من عدم كون المجرور منفصلا بقوله : " وذلك لأن المرفوع والمنصوب قد يقعان حيث لم يتقدم عليهما شيء ، أو حيث لم يتقدم شيء يصلح لاتصالهما به ، نحو : ( أنت )[3] أنت قائم ، "ويوما أباك ضربت" ، فيعذر[4] الاتصال حينئذ ، والمجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره ، فلم يحتج إلى انفصاله ، فبقي على أصله في الاتصال "[5] .

( قولـه )[6] : ﴿ لوجود قرينة دالة على من هو له ﴾[7] وهي الهمزة فإنها تدل على أنه للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا . والنون ، لأنهـا

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٠٣/أ ) : " أي : الضمير المرفوع ، والضمير المنصوب إما متصل وإما منفصل ، والضمير المجرور متصل فقط ، أي : لا منفصل له ، لامتناع الفصل بين الجار والمجرور " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٤ ) في ج : فيتقدر .

( ٥ ) قال الرضي ٢/ ٦ : " وإنما لم يكن المجرور إلا متصلا ، لأن المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الأخير لعامله . يعني : يجيء العامل أولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما ، والمجرور كذلك " .

( ٦ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٠٤/أ ) : " ويستر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم ، سواء كان للمفرد ، أو للمثنى ، أو للمجموع ، أو للمذكر ، أو للمؤنث ، لوجود قرينة دالة على من هو له " .

تدل على الأربعة الباقية ، كما أن التاء والياء قرينة للخطاب والغيبة كذا ذكره الفجدوانى .

( وقيل )[1] : القرينة فى المتكلم[2] هى التكلم .

ثم اعلم أنه خلط لازم الاستتار بجائزه ، فاللازم فى أربعة أفعال : افعل[3] أمرا للمخاطب ، وتفعل ( له )[4] ، وأفعل ، ونفعل[5] ، (ويفعل)[6] وغير اللازم فيما سواها .

ومعنى اللزوم ( فيه )[7] : أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة ، لا يسند ألبتة إلى مظهر[8] ولا إلى بارز ، وغيره[9] يسند إلى الظاهر ، وإلى المستتر ، وإلى البارز إذا وقع الفصل ، نحو : " قام زيد " ، و" زيد[10] قام "، و " ما قام إلا هو " .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) فى ج : للمتكلم .

( ٣ ) فى الأصل : فعل أمرا .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) فى الأصل : وتفعل .

( ٦ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٨ ) فى الأصل : إلى المظهر ،بالألف واللام .

( ٩ ) فى ج : وغيرها .

(١٠) فى الأصل : زيد قائم .

( قوله )[1] : ﴿ ولوجوب استكان الضمير المرفوع المتصل[2] ، إذا كان مفردا غائبا ، نحو : " زيد ضرب " إلى آخره ﴾.

فإن قلت : هلاّ علم من كلامهم أنّ استكنان ضمير ( المرفوع )[3] الواحد ( الغائب )[4] غير لازم[5] ، وههنا[6] يفهم من قوله : ﴿ لوجوب ... الخ ﴾ لزوم الاستكنان .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) أول هذا الكلام عند الشارح قوله : " أى : والتعذر المذكور إما بتقدم الضمير على عامله نحو : " إياك ضربت " ، وإما بالفصل بين الضمير وبين عامله لأجل غرض نحو : " ما ضربك إلا أنا " لتعذر ظاهر فى الموضعين .
وإنما قال لغرض : لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض ، لئلا يلزم العدول عن الأصل بلا فائدة . وإما بحذف عامل الضمير نحو : إيّاك والشرّ " ، لامتناع اتّصال الملفوظ بغير الملفوظ ، وإمّا بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء ، نحو : " أنا زيد " ، لما ذكرناه . وإما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو : " ما أنت قائما " ، لوجوب استكنان الضّمير المرفوع المتّصل إذا كان مفردا غائبا ، نحو : " زيد ضرب " ، وامتناع استكنان الضّمير فى الحرف لضعف عمل الحرف ، فحمل المتكلم والمخاطب ، والمثنّى ، والمجموع على المفرد الغائب . وإنما لم يجب استكنانها اطرادا للباب " .
انظر ورقة ( ١٠٤/ب ، ١٠٥/أ ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) فى ج : لارم ، وهو تصحيف .

( ٦ ) فى ج : وهنا .

قلت : الغرض من قولهم : اسكنان ضمير الواحد ( ٩٤/ب ) الغائب[1] غير لازم ، أن[2] إسناد الفعل إلى الضمير الغائب لا يكون لازما ، بل يجوز أن يقام اسم ظاهر مقامه ، ويسند الفعل إليه .

والمراد هنا : أنه إذا أسند الفعل إلى الضمير الغائب يجب أن يسند إلى مستكنه ، أى : لا يبرز هذا الضمير ، ويسند الفعل إليه إلا لفصل .

( قوله )[3] : « وإمّا[4] [أن] يكون الضمير أسند إليه صفة جارية على غير من هى له » .

أى : على غير صاحبها . أى : تعلّقت لفظا بغير ما هى له معنى فإنّه للفصل[5] عند البصريّين .

---

( ١ ) الغائب ، بالعين المهملة .

( ٢ ) فى ج : لأن .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قبله قوله : " وإنما قيد الضمير بكونه مرفوعا ؛ لأنه لو كان منصوبا أو مجرورا لجاز المتّصل نحو : إنه ، وله ، لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور فى العامل - وإما بكون الضمير مسندا إليه صفة جارية على غير من هى له نحو : " هند زيد ضاربته هى " ، فـ " هند " مبتدأ ، و " زيد " : مبتدأ ثان ، وضاربته : خبر المبتدأ الثانى ، وهى : فاعل ضاربته مسندة إليه ، وهى جارية على غير من هى له ؛ لأن " ضاربته " جرّ " زيد " وفاعلها بالحقيقة هند ، والجملة فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول " . انظر ورقة ( ١٠٥/أ ) . وما بين المعقوفتين زيادة من ج غير لازمة .

( ٥ ) فى ج : بمنفصل . وأمّا الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالضمير المنفصل فى الصفة إن أمن اللبس . انظر الرضى ١٧/٢ .

( قوله )[1] : « فإذا أبرز الضمير علم أن الضارب زيد ، وإذا لم يبرز علم أن الضارب عمرو » .

فإن قلت : من أين علم هذا ، واحتمال عود الضمير إليهما باق ، سواء أبرز أو لم يبرز ؟ . فيكون الالتباس ( باقيا )[2] في صورة الإبراز وعدمه .

قلت : لا التباس في صورة الإبراز ، لأن الانفصال عدول عن الأصل فيرجع إلى أبعد المذكورين ، لأنه أيضا عدول عن الأصل .

فإذا كان الضارب " زيدا " وأبرز ، يكون ذلك الإبراز آية على عوده إلى أبعد المذكورين ، فيرتفع[4] الالتباس ( حينئذ . وكذا الالتباس[5] في صورة الاستتار ، لأنه أصل ، فيرجع إلى أقرب المذكورين ، لأنه أيضا أصل .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في نفس الورقة " وإنما وجب إبراز الضمير حينئذ ، لكون الصفة أضعف من الفعل في العمل ، ولدفع الالتباس في نحو : " زيد عمرو ضاربه هو " ، فإذا أبرز الضمير علم أن الضارب " زيد " ، أما إذا لم يبرز علم أن الضارب " عمرو . والتزموا أيضا إبرازه فيما لا يلتبس نحو : " هند زيد ضاربته هي " اطراد الباب " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٤ ) هذا خلاف ما عليه الرضي .
قال في ٢/١٧ : " فإن اتفقا في الغيبة أيضا فاللبس حاصل ، فعلا كان المحتمل أو صفة ، ولا يرتفع ذاك اللبس بالاتيان بالمنفصل ، نحو : " زيد عمرو ضاربه هو " ، أو ضربه هو ، والزيدان العمران ضارباهما هما " ، أو يضربانهما هما . كذا في المؤنث والجمعين . " .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

فإذا كان الضارب " عمرا " واستتر ، يكون ذلك الاستتار آية على عوده إلى أقرب المذكورين ، فلا التباس .

أما إذا كان الضّارب " زيدا " واستتر ، لم يعلم أنه عائد إلى "عمرو" على ما هو الأصل ، فيكون الضارب هو ، أو عائد إلى " زيد " على ما هو المقتضى ، فيكون الضّارب هو فلزم الابراز حينئذ .

[قوله ](١) : ((٢) لأنّه إذا لم يكن معرفة ولا مشابها لم يحتج إلى الفصل)) .

وذلك لأن تحلل ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ليؤذن بأنه خبر(٣) لا نعت .... مثلا إذا قلت : " زيد المنطلق " جاز أن يتوهم السامع كون المنطلق صفة ، فينتظر ( ٩٥/أ ) الخبر ، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة ، هكذا ذكروا .

---

( ١ ) (قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا تعليل الشارح رحمه الله : " أى : وشرط إثبات هذه الصّيغة - أى : صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ فى الإفراد والتّثنية ، والجمع ، والتّذكير ، والتّأنيث ، والتّكلّم والخطاب والغيبة - أن يكون الخبر معرفة نحو : " زيد هو القائم" ، أو يكون الخبر أفعل من كذا ، أى : يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث إنه مضاف ، كالأسماء المتوغلة فى الإبهام نحو : مثل ، وغير ، . وكالاسم المضاف إلى المعرفة إضافة لفظية نحو : ضارب زيد الآن أوغدا ، وكالمضاف إلى النكرة نحو : " غلام رجل " أو مشابها لها فى امتناع دخول لام التعريف عليه نحو : " كان زيد هو أفضل من عمرو " و " زيد هو يقوم " ، لأنّه إذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج إلى الفصل ، ولم يحمل على المعرفة ، لعدم المشابهة " . انظر ورقة (١٠٧/أ) . وانظر الرضى ٢٣/٢ ، وابن الحاجب فى متن الكافية ص ٧٠ على شرحه .

( ٣ ) فى ج : نعت لا خبر .

وقالوا : ولذا سمّى فصلا[1]، وأنت خبير بأنّ هذا إنّما يتمشّى فيما إذا كان الخبر معرفة ، أمّا إذا كان نكرة مشابهة نحو : " زيد أفضل[2] منك" "ومكر أولئك هو يبور[3] " . " وأنّه هو أضحك وأبكى[4]"، و " زيد[5] هو مثلك".

---

(١) قال الرضى ٢ / ٢٤ : " هذا فى اصطلاح البصريين .
قال المتأخرون : إنما سمّى فصلا ، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا ، لأنك إذا قلت : " زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون " القائم " صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة " .
" وقال الخليل وسيبويه : سمّى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده ، بدلالته على أنه ليس من تمامه ، بل هو خبره ، ومآل المعنيين إلى شئ واحد " .
" والكوفيون يسمونه عمادا ، لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت " .

(٢) الظاهر عندى وجود ضمير فصل فى هذا المثال ، فيكون " زيد هو أفضل منك " ، ولكن ثبت فى النسختين هكذا . انظر الانصاف ٢ / ٤١٥ .

(٣) تمام الأية " من كان يريد العزة فلله العزة جميعا إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه والذين يمكرون السيئات لهم عذاب شديد ومكر أولئك هو يبور " فاطر ،، ١٠ .
وفى ج : مر أولئك . وفى الأصل : بكر أولئك ، وكلاهما تحريف .

(٤) النّجم ،، ٤٣ .

قال الرضى ٢ / ٢٥ : " وأجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم ، وامتناع دخول اللام عليه ، فشابه الاسم المعرف . قال تعالى " ومكر أولئك هو يبور " . قال : ولا يجوز " زيد هو قال " ؛ لأنّ الماضى لا يشابه الأسماء ، حتى يقال فيه ، كأنّه اسم امتنع دخول اللام عليه ، وهذا الذى قاله دعوى أيضا بلا حجة . وقوله تعالى " ومكر أولئك هو يبور " ليس بنصّ فى كونه فصلا ، لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره .... وقوله : لا يجوز " زيد هو قال " ليس بشئ كقوله تعالى : " وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيى " .

(٥) قال الرضى ٢ / ٢٥ : " وجوّز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغير ، نحو :

أو كان معرفة لكن لم يكن المبتدأ خاليا من النّواسخ ، كقوله تعالى: " إن كان هذا هو الحقّ[1] " ، " إنّه هو السّميع العليم[2] " .

أو كان الأوّل ضمير كقوله تعالى : " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون[3] " . و " نبّئ عبادى أنّى أنا الغفور الرحيم[4] " . و " إن ترن[5] أنا أقلّ منك مالا وولدا " . "

---

رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك " " . ثم قال بعده : " والحق أن كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها ببيّنة من قرآن أو كلام موثوق به " .

(١) تمام الآية " وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم " الأنفال ، ٣٢ .

(٢) الشعراء ، ٢٢٠ ، وفصلت ، ٣٦ ، والدخان ، ٦ . وفى المخطوطتين : " وأن الله هو السميع العليم " وهو تحريف لعله وقع من الناسخ ، فقد استبدل من الضمير لفظ الجلالة ، مما نتج عنه وقوع التحريف فى الآية الكريمة " .

(٣) الزخرف ، ٧٦ . وهى قراءة بعضهم فى غير السّبعة ، لأن بعض العرب يجعل هذا الضّمير مبتدأ على أنه اسم ، ويجعل ما بعده خبر .

(٤) الحجر ، ٤٩ . وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن مصحح على الهامش .

(٥) تمام الآية " ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا . فعسى ربى أن يؤتين خيرا من جنتك ويرسل عليها حسبانا من السماء فتصبح صعيدا زلقا " . الكهف ٣٩ ، ٤٠ .

قال الرضى ٢ / ٢٥ : " ثم انه اتسع فى الفصل ، فأدخل حبذا لا ليس بدونه أيضا ، وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر فى الإعراب نحو : " كان زيد هو القائم " ، و " ما زيد هو القائم " و " إنّ زيد

فللأمن[1] من الالتباس ، إذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة ، والصفة توافق الموصوف فى الإعراب . والضمير لا يوصف ولا يوصف به ، فكان القياس على مقتضى التعليل الأبتحلل ( الإعراب )[2] ( إلا )[3] بعد أن يكون المبتدأ خاليا من النواسخ ، سوى أفعال القلوب ، وأن يكون غير ضمير ، وأن يكون الخبر معرفة ، مع أنهم أجازوه فى غير ذلك كما رأيت " .[4]

والأخفش جوّز وقوعه بين الحال وصاحبه ، وعليه قراءة : " هؤلاء بناتى هنّ أطهر لكم[5] " . بنصب أطهر[6] .

---

هو القائم " ، وعند كون المبتدأ ضميرا نحو : " أنى أنا الغفور الرحيم " ، وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ ، كقولك : " الدين هو النصيحة " ، وعند كون الخبر أفعل التفضيل ، لمشابهته ذا اللام " . ١

( ١ ) فى الأصل : للأمن .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٣ ) ما بين ثانى المعقوفين ساقط من ج ..

( ٤ ) قال الرضى ٢ / ٢٤ : " وإنما قلنا : كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ألا يكون ضميرا ، لأنه إن كان ضميرا أمن من التباس الخبر بالصفة ، لأن الضمير لا يوصف .
وقلنا : كان حق الخبر الذى بعد الفصل أن يكون معرفا باللام ؛ لأنه إذا كان كذا ، أفاد الحصر المفيد للتأكيد ، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل " .

( ٥ ) تمام الآية " وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتى هنّ أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون فى ضيفى أليس منكم رجل رشيد " هود ، ٧٨ .

( ٦ ) فى الأصل : أظهر و ، وهو تحريف .
قال الرضى ٢ / ٢٦ : " وروى عن محمد ابن مروان وهو

وقد بما كنت متأمّلا فى سبب هذا الجواز [1] ومتألما من ألم الخازباز [2] وإن كنت على خبره من كلام الزوزنى حيث أجاب عنها بالاتساع ، لكن لسم أكن به راضيا ، ولم أحكم به قاضيا ، حتى هدانى الله تعالى الهادى إلى كلام صاحب الهادى حيث قال : " وفائدته التّوكيد ، وجعل الجـــزء الثّانى خبرا واجبا ؛ إذ لولاه لجاز أن يكون " المنطلق " صفة لزيد " (٦٥ ب) .

ثم قال بعده بسطر : " هذا هو الأصل ، ثم جاء لمجرد التوكيد فيما لا لبس فيه " ، وعدّ بعض الأمثلة المذكورة ، فشفيت به عليلى [3] وسقيت منه غليلـــى .

وهذا ،، كما يقال : إن اللاّم فى " ليحزننى " للحال كما أنّها للتّوكيد ، لكن قد يجئ لمجرد التأكيد كما فى قوله : " ولسوف يعطيـــك ربّك فترضـــى " [4] .

---

ـــ أحد قراء المدينة " هؤلاء بناتى هنّ أطهر لكم " بالنّصـــب وكذا روى عن سعيد بن جبير . قال أبو عمرو بن العلاء : احتبى ابن مروان فى لحنه ، يعنى : بإبقاع الفصل بين الحال وصاحبها " .

( ١ ) فى ج : الجـــواب .

( ٢ ) الخازباز : داء يأخذ الإبل والناس فى حلوقها . وقال ابن سيدة : هى قرحة تأخذ فى الحلـــق .
يراجع اللسان مادة ( خ و ز ) .

( ٣ ) الجملة فيها تقديم وتأخير فى ج ، حيث قدم غليلى بالغين المعجمة على عليلـــى .

( ٤ ) الضّحـــى ،، ٥ .

( قوله )[1] : ﴿ ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ﴾ جواب سؤال مقدّر ، كأنه قيل : لم لم تثبت هذه الصفة فيما إذا كان الخبر غير معرفة وغير مشابه[2] للمعرفة ، حملا على المعرفة ؟ .

فأجاب : بأنه لم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ، فلا يقال : " زيد هو منطلق " ؛ لأن الخبر ليس بمعرفة ، ولا يحمل عليها لعدم المشابهة ، لجواز دخول اللام عليه .

( قوله )[3] : ﴿ مع قوله بأنه اسم ﴾[4].

يعني : عند بعضهم لا محلّ له من الإعراب ؛ لأنّه حرف ، والخليل أيضا قائل بأنه لا موضع له من الإعراب[5] ، إلا أنه ( عنده )[6] اسم .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) في ج : مشابهة .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله موضحا قول المصنف : " ولا موضع له عند الخليل " ، أي : ولا موضع لهذا الضمير من الإعراب عند الخليل ، مع قوله بأنه اسم ؛ لأنه إنما دخل للفصل كالكاف في " أولئك " ، والتاء في " أنت " ، فكما أن هذه لا محل لها من الاعراب ، لا يكون لهذا الضمير محل من الإعراب" .
انظر ورقة ( ١٠٧/ب ) .

( ٥ ) يرى بعض البصريين أنه حرف استنكار . انظر الرضى ٢ / ٢٦ ، ٢٧ .
أما الكوفيون فيجعلون له محلا من الإعراب ، ويقولون هو تأكيد لما قبله ، فإنّ ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور ، نحو : ضربتك أنت ، ومررت بك أنت " .
ورد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر ، فلا يقال : جاءني زيد هو على " ، أن الضمير لزيد . انظر كذلك الإنصاف ٢/٤١٥ ، والمغني ٢ / ٤٦٧ .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( قوله ) ﴿ ويسمّى هذا الضمير ضمير الشأن ﴾.

وإنما سمّى به ؛ لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا فى كلام له شأن مظيم فى قلوب الناس )[1]

( قوله )[2] : ﴿ كالكاف فى أولئك ، والتاء فى أنت ﴾[3] .

اعلم أن سيبويه ، والأخفش ، والخليل ، والمازنى على أن الاسم المضمر هو " أن " و " إيا " ، ثم اختلفوا بعد ذلك ، فقال سيبويه : ما يتصل به حرف يدلّ على أحوال المرجوع إليه من التكلّم ، والخطاب والغيبة .

وقال الخليل والأخفش : ( و )[5] ما يتصل بـ " إيّا " أسماء أضيف إيّا إليها ، وهو ضعيف[6] ؛ لأن الضمائر لا تضاف .

وقال قوم من الكوفيّين : إيّاى ، وإيّاك ، وإيّاه أسماء بكمالها ، وهو ضعيف[7] ؛ إذ ليس فى الأسماء الظّاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا ، وهاء ( ٩٦/أ ) وياء .

---

( ١ ) الجملة الواقعة بين المعقوفين زيادة فى ج ، وسيأتى ذكرها فى موضعها .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) انظر تعليقى فى الصفحة رقم ( ٥٠٢ ) .

( ٤ ) فى الأصل : أنا ، وهو تصحيف .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٦ ) فى ج : ضعف .

( ٧ ) فى رأيى مذهب الكوفيين قوى ، وليس كما يرى الحلبى ؛ لأن

( قولـــه )[1] : ﴿ ويسمى[2] هذا الضمير ضمير الشأن ﴾.

وإنّما سمّى به ؛ لأنّ هذا الضمير لا يجوز دخوله إلاّ فى كلام له شأن عظيم ، ( و )[3] وقع فى قلوب النّاس ، والكوفيون يسمّون هذا[4] الضمير ضمير عمـــاد .

( قولـــه )[5] : ﴿ مثالـــه[6] قولـــه :

---

هذه الصيغ نطق بها العرب للدلالة على حالات معينة ، وهى التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، فلا داعى إلى تجزأتها ؛ لأن الإفراد هو الأصل ، ولفظة إياى بمجموعها مفرد ، والمعنى مستفاد من المجموع ، وقياسا على المثنى والمجموع بنوعيه ، فتقول فى المحمدان أو المحمدون مثلا ، إن مجموع الأول يدل على المثنى ، ومجموع الثانى يدل على الجمع ؛ ولأن التركيب خلاف الأصل .

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٠٧/ب ) : " أى : ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والإجلال ؛ لأن ذكر الشئ مهما تمّ ذكره مفسرا أوقع فى النفس تعظيما وإجلالا ، ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته . ويسمى هذا الضمير ضمير الشّأن ان لم يكن فى الجملة مؤنث ، وضمير القصّة إن كان فيها مؤنث ، كقوله تعالى : " فإنّها لا تعمى الأبصار " " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٤ ) فى ج : يسمونه . انظر هذه المسألة فى الرضى ٢٧/٢ .

( ٥ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٦ ) أى : مثال حذف ضمير الشّأن فى حالة النّصب ، ويرى المصنّف وتابعه الشارح أنّـــه ضعيف ، إلاّ مع أنّ إذا خففت فإنّه يلزم . انظر متن الكافية لابن الحاجب ص ٧١ .

إنّ من يدخل الكنيسة يومـــاً ﴿ يلـق فيها جآذرا وظبـــاءُ[1] )

الكنيسة : موضع عبادة النصارى . والجآذر : جمع جؤذر " بضم الذال المعجمة وفتحها " وهو ولد البقرة الوحشية . والظباء : جمع ظبى ، والمراد بهما ههنا : من يشبههما .

قوله إنّ من : ( ان )[2] عملت فى ضمير شأن مقدّر ، والتقدير : إنّـــه ، وهو المستشهد ، لأنه لو لم يقدّر ، بل أعمل " إنّ " فى " من " لبطلـــت صدارته ، فلزم التقدير .

و " يدخل " مع معمولاته فعل شرط ، و " يلق " مع معمولاته جـــزاء[3] شرط ، وكلاهما مجزومان باسم الشرط . والمعنى ظاهـــر[4] .

---

( ١ ) البيت من الخفيف ، وقد نسبة السيوطى فى شواهد المعنى إلى الأخطـــل .

قال : وبعـــده :

مالت النّفس بعدها إذ رأتها فهى ريح وصار جسمى هبـــاءُ .

ليت كانت كنيسة الروم اذ ذا ك علينا قطيفة وخبـــــاءُ .

وما بين المعقوفين من تمام البيت محذوف من النسختين .

وهو من شواهد الرضى ١/١٠٣ ، ٢/٢٩ ، وابن يعيش ٣/١١٥ والمغنى ش ( ٥٠ ) ١/٣٦ ، وش ( ١٠٠٩ ) ٢/٦٥١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٤٢ ، والخزانة ١/٢١٩ ، ٢/٤٢٣ والفوائد ٢/٩١ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من النسختين ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) فى ج : جزاؤه .

( ٤ ) والمعنى : أن من يدخل الكنيسة ، يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى ، وأشباه الظباء من نسائهم .

(قوله)[1] : ﴿[2] ولم يحترز بقوله : منصوبا (من شئ) ﴾.

قلنا : لم لا يجوز أن يكون معناه : وحذفه منصوبا أضعف[3]، بخلاف المرفوع ، فإنه لا يجوز حذفه على سبيل الضعف[4] أيضا ، فحينئذ يصح الاحتراز: (بـه[5]) .

(قوله)[6] : ﴿[7] ومعنى، لدلالتها على معنى زائد على التأكيد ﴾ .

وذلك المعنى : جعل ما بعدها فى تأويل المصدر كالفعل ، فانه يدل على المعنى الزائد الذى هو الزمان .

---

(١) (قولـه) ساقط من ج .

(٢) تمام هذا الكلام قوله : " ولم يحترز بقوله : منصوبا عن شئ ؛ لأن هذا الضمير إذا كان مرفوعا لم يجز حذفه . أما إذا كان مبتدأ فلأنه يلزم نقض الغرض ، وأما إذا كان اسم كان ، فلأنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل ذكره لبيان أن حذفه منصوبا جائز على ضعف ، لأنه مقصود لا دلالة ظاهرة عليه " . انظر ورقة (١٠٨/أ) والجملة الواقعة بين المعقوفين ساقطة من الأصل ، ولكن ذكرت على الهامش .

(٣) فى الأصل : ضعيف .

(٤) فى الأصل : الضعيف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٦) (قولـه) ساقط من ج .

(٧) قال الشارح رحمه الله : " أى : حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف ، إلا مع أن المفتوحة المخففة من الثقلة ، فإنه لازم حذفه معها ، مع عدم الضعف ، لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى . وبيانه : أن أن المفتوحة أكثر مشابهة للفعل لفظا ، لكونها

( قولـــه : ( كقولـــه :)[1]

في فتية كسيوف الهند قد علموا ( أن هالك كل من يحفى وينتعل)[2] .

الفتية : جمع فتى . وقوله : كسيوف الهند : صفة فتية ، وباقـــي تركيبه معلوم من الشرح . والمعنى ظاهـــر .

والاستشهاد : أنه أعمل أن المخفّفة في ضمير الشّأن المقســـدّر ، والتّقدير : أنـــه .

---

مثل : شدّ ، وتدّ ، وعلى لفظ أنّ بدون أنينا . ومعنى ، لدلالتها على معنى زائد على التأكيد ، وهو المصـــدر كالفعل . والمكسورة لا تدل إلا على التأكيد الذى هو معـــنى الزوائد " . انظر ورقة ( ١٠٨/أ ، ١٠٨/ب ) .

(١) هذا تابع لما مرّ من قول الشّارح حيث يقول في نفس الموضـــع : " والمكسورة المخفّفة وجد عملها في الظاهر . كقوله تعالـــى : " وإن كلاّلمّا لـــيوفينّهم " ، فوجب أن تعمل المفتوحة المخففـــة ، لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى ، ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدّروه في الضمير ، كقوله :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل" .

وما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٢) البيت من البسيط ، من قصيدة للأعشى ميمون ، وما بين المعقوفين من المصراع الثاني ساقط من النسختين ، ولكن صحح عليها مش الأصل . وقبلـــه : .

وقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول شلشل شول .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٧ ، وكتاب المقتصد ١/ ٤٨٣ . والايضاح شرح المفصل ٣/ ١٨٩ ، ١٩٢ ، وانظر الانصاف ١/ ١٩٩ . ش ( ١٢٠ ) ، وابن يعيش ٨/ ٧١ ، والأمالى ٢/ ٢ ، والخصائص ٢/ ٤٤١ ، والخزانة ٣/ ٥٤٧ .

والمعنى : أى : في فتية كالسيوف في مقالهم في الأمور قـــد علموا أنّ الانسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا .

اعلم أن هذا الضمير يفارق سائر الضمائر من وجوه :

الأول[1] : أنه لا يحتاج إلى تقديم ما يفسره .

الثاني : أنه لا يعطف عليه .

الثالث : أنه ( ٩٦/ب ) لا يؤكد .

الرابع : أنه لا يبدل منه . والسرّ فيها أنها توضحه ، والمقصود منه الإبهام هكذا في بعض الشروح .[2]

الخامس: أنه لا يجوز تقديم خبره عليه .

السادس: أنه لا يشترط عود ضمير عن الجملة إليه ؛ لأنها لما جرت مجرى المفرد من حيث إنها هي المبتدأ ، كما أن الخبر المفرد وهو المبتدأ لم يحتج إلى عائد كما لا يحتاج الخبر المفرد إلى عائد .

السابع : أنه لا يفسر إلا بجملة .[3]

الثامن : أن الجملة بعده لها محل من الإعراب .

التاسع : أنه لا يقوم الظاهر مقامه .

العاشر: أنه لا يكون إلا غائبا .

الحادي عشر: أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

الثاني عشر: أنه لا يستعمل إلا في مواضع[4] يراد منه التعظيم والتفخيم .

---

( ١ ) كتب في الأصل هذه الأعداد بالأرقام ، من الأول إلى الثاني عشر .

( ٢ ) قال الرضي ٢/٢٨ : " ولا يبدل منه ، ولا يقدّم الخبر عليه ، لئلا يزول الإبهام المقصود منه ، ولا يؤكد ؛ لأنه أشد إبهاما من النكرة ولا تؤكد النكرات " . وانظر حاشية الشريف الجرجاني على نفس الصفحة .

( ٣ ) قال الرضي ٢/٢٨ : " وأجاز الفراء أن يفسّر ضمير الشأن مفرد مؤول بالجملة نحو : كان قائما زيد ، وكان قائما الزيدان ، أو الزيدون على أن قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير ، وما بعده مرتفع به " .

( ٤ ) في الأصل : موضع .

( قوله )[1] : ﴿ وذان[2] إلى مثنى المذكر حال الرفع ﴾ .

اعلم أن ألف " ذان " ( وتان )[3] ، وياء ذين ( وتين )[4] ليسا[5] إعرابا ، لبنائهما ، وليسا[6] تثنيتين[7] لـ " ذا " و " تا " ، بل ( وضع )[8] للمثنى[9] المرفوع المحمل " ذان " ، وللمنصوب والمجرور " ذين " . وكذا في " تان " و " تين " ، فيكون تثنية " ذا " و " تا "[10] من المبنيات اللازمة عند من يقول : " ذان " و " تان " في الأحوال الثلاث ، وكذا عند من يقول إنها صيغ مرتجلة[11] .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٠٨/ب ) موضحا قول المصنف في أسماء الإشارة : " قوله : وهي خمسة : ذا للمذكر ، ولمثناه ذان وذين ، وللمؤنث تا ، وتي ، وته ، وذه ، ولمثناه تان ، وتين وجمعهما أولاء مدا وقصرا " " إشارة إلى تعديدها " فذا يشار به إلى الواحد المذكور ، عاقلا أو غيره ، و " ذان " إلى مثنى المذكر حال الرفع ، و" ذين " إلى مثناه حال النصر والجر ، و " تا " و " تي ، و " ته " ، و " ذه " ، و "تهي " ، و "ذهي" يشار بها إلى الواحدة المؤنث ، عاقلة وغيرها ، و " تان " إلى مثنى المؤنث حال الرفع ، و " تين " إليه حال النصب والجر ، وأولاء بالمد والقصر يشار بهما إلى جمع المذكر وإلى جمع المؤنث عاقلا وغيره" .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المقعوفين ساقط من ج .

( ٥ ) في ج : : ليست .

( ٦ ) في ج كذلك : ليست .

( ٧ ) في الأصل : ثنتين .

( ٨ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .

( ٩ ) في الأصل : لمثنى .

( ١٠ ) في الأصل : مسا ، وهو تصحيف .

( ١١ ) قال الرضي ٢ / ٣١ : " قال الأكثرون : إن المثنى مبني ، لقيام

وأما عند المالكى [1] فهى معربة ، لاختلاف الآخر باختلاف العوامل [2]،

---

علة البناء فيه ، كما فى المفرد ، والجمع ، و" ذان " صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدة ، ولو بنيت عليه لقيل : "ذيان" ، و " ذان " صيغة للرفع ، و " ذين " صيغة أخرى للنصب والجر".

(١) فى الأصل : فهو .

(٢) فى ج : العامل .

قال ابن الحاجب فى الايضاح شرح المفصل ١/٤٧٩ ، ٤٨٠ :

" وقال بعض الناس : إن المثنى معرب ، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل ، فوجب أن يكون معربا ، قياسا على سائر المبنيات .

وأجيب عن ذلك بأوجه :

أحدها : أن الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلّها فوجب الحكم عليها كلها بالبناء .

وتأويل هذا مشكل . ووجهه أن نقول : لو كانت على قياس المعنى ، لوجب أن تكون ألفها منقلبة كما تقلب ألف " عصا " و" رحى" ، ولمّا لم تقلب ، دل على أنها صيغة موضوعة للمشار اليه المرفوع ، والمنصوب أخرى ، كما وضعوا " إياك " للمنصوب فى المضمرات ، و " أنت " للمرفوع ، ولكن لمّا كان ثمّ تغيّر لجميع الصيغة وضح أمره ، ولمّا كان ههنا تغيير البعض الصيغة أشكل أمره ، ولا فرق فى التحقيق فى تغيير الصيغة بين أن يكون تغييرا للجميع ، أو تغييرا للبعض .

الوجه الآخر : أنها تشدد نونها حكما ، لو كانت نون التثنية لم تشدد نونها ؛ إذ لا يجوز أن يقال " رجلان " فى " رجلان" بالتشديد . هذا على لغة من قال " هذان " فى الرفع ، و "هذين" فى النصب والجرّ . وأما من قال : " هذان" فى الأحوال كلها فلا إشكال فيه أنه مبنى " . انظر الرضى ٢/٣١ .

فى هامش الأصل " وهذا التغيير ليس بإعراب على الأصح ، بل وضع " اللذان" فى حال الرفع ، و" اللذان " فى حال النصب والجرّ ، كما وضعوا " اياك " للمنصوب فى المضمر ، و " أنت " للمرفوع " . وإلى هذا إشارة ابن الحاجب فى الإيضاح شرح المفصل .

وكذا الكلام فى الموصولات[1].

( قوله )[2]: ﴿ وإنّما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها إلى الغير[3] ﴾.

ولهذا ذهب بعضهم إلى أنّ الموصول وحده لا موضع له من الإعراب وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تمّ بصلة .

والمختار : أن الموصول وحده له محلّ من الإعراب[4] بدليل

---

( ١ ) قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ٢/١٦٨ ، ١٦٩: وأجاز الكوفيون فى أسماء الإشارة كلها أن تستعمل موصولات، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : " وما تلك بيمينك يا موسى " ؟ فقالوا بيمينك من صلة تلك ، كأنه قال : وما التى بيمينك ؟ .
واستدلوا أيضا بقول الشاعر :

عدس ما لعبّاد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق .

فقالوا : " تحملين " من صلة " هذا " ، والتقدير عندهم : فالذى تحملين طليق " .
انظر معانى القرآن للفراء ٢/١٧٧ ، والرضى ٢/٤٢ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٠٩/ب) : " إنما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها إلى الغير ، وهو الصلة والعائد . وحدّ الموصول : اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند أو مسند إليه . الا مع صلة وعائد " .

( ٤ ) قال الرضى ٢/٣٩ : " واعلم أن محل الإعراب أن يدور على الموصول ؛ لأنه هو المقصود بالكلام ، وإنما جئ بالصلة لتوضيحه .
والدليل : ظهور الإعراب فى " أى " الموصول ، نحو : " جاءنى أيهم ضربته " ، و " رأيت أيهم ضربته " و " مررت بأيهم ضربته " وكذا فى " اللذان " و " اللتان " فيمن قال بإعرابهما " .

ظهوره فى المعرب من الموصولات . . تقول : " جاء نسى أبيهم قام أبوه (٩٧/أ) .

( قوله )[1] : « وحدّ الموصول » .

قال بعض المحققين : المختار عندى أن الموصول لا يحد ، لأنه كلمات قليلة ، وليس[2] شأن القليل أن يحد ؛ إذ لو قال قائل : ما حد الأسماء[3] الستة ؟ كان قبيحا .

( قوله )[4] : « وصلته جملة خبرية »[5] .

اختلف فى الصلة[6] فالجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب ، لأن الجمل إنما يقدّر لها إعراب إذا صحّ وقوع المفرد مقامها .

وعند بعضهم هى معربة باعراب الموصل ، اعتقاد منه أنها صفة الموصول ، وليس بشئ ؛ لأن الموصولات معارف باتفاق منهم ، والجمل لا تقع صفة للمعارف .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) فى ج : ليش ، وهو تحريف .

( ٣ ) فى الأصل : أسماء ، بإسقاط الألف واللام .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) هذا نصّ المصنف رحمه الله .

( ٦ ) انظر الرضى ٢/ ٣٩ ، وحاشية الشّريف الجرجانى على شرح الرضى نفس الصفحة .

(قوله)[1]: أى : صلة الألف واللام بمعنى " الذى " و " التى" لا يكون إلا اسم فاعل أو مفعول[2].

اختلف[3] فى هذه اللام ، فذهب الأخفش ، والمازنى ومن تابعهما إلى أنها حرف .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) بقية هذا الكلام فى ورقة (١١٠/أ) قوله : " لكراهتهم أن تدخل صيغة الألف واللام الجملة ، لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ، ويلزم أن تكون تلك الجملة فعلية ، ليمكن سبك المفرد منها ، وذلك المفرد هو اسم الفاعل أو المفعول " .

(٣) قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ١/١٧٨ ، ١٧٩ : " واختلف النحويون فى الألف واللام بمعنى الذى والتى ، هل هى اسم أم حرف ؟ .

فذهب جمهور النحويين أنها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها فى مثل قول العرب : " مررت بالقائم أبوهما" والضمائر لا تعود إلا على الأسماء .

وذهب المازنى ومن أخذ بمذهبه أنها حرف . والضمير عنده عائد على موصوف محذوف ، لأن معنى قولك : "بالقائم أبوهما" بالرجلين القائم أبوهما .

هذا الذى ذهب إليه فاسد ، بدليل أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة ، نحو: مررت بمهندس ، أى : برجل مهندس ، لأن الهندسة من صفة من يعقل . أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته ، نحو قولهم : إلآماء ولو باردا ، يريد : ولو ماء باردا ، فحذف للدلالة. ولو كان الأمر على ما زعم ، لوجب أن لا يجوز : مررت

وذهب ابن السراج ، والرماني ، ومن تابعهما إلى أنها اســـم ولكل منهم دلائل أعرضنا عنها مخافة التطويـــل .

وذهب جار الله وتبعه صاحب اللباب إلى أنها منقوصة من " الذى" .

فإن قلت : اتفقوا على (أن)[1] اسم الفاعل مع فاعله ليس بكـــلام ولا جملة ، فكيف يصح قوله : ﴿ وصلة الألف واللام الذى بمعنى الذى أو التى لا يكون إلا اسم فاعـــل ﴾

قلت : كما أنهم اتفقوا على ذلك ، اتفقوا على أن اسم الفاعل بمعـنى الفعل فى موضعين :

أحدهما : الواقع بعد حرف النفى ، أو ألف الاستفهام الرافـــع للظاهـــر كما مـــرّ .

والآخر : الواقع صلة للألف واللام بمعنى " الذى " ، وهو مـــع المرفوع به جملة واقعة صلة اللام ، فتكون الصلـــــة (٩٧/ب) جملـــة .

---

= بالقائم أبوهما " ، وأشباهه ، لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقـــدّم ما يدل على الموصوف .

واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بالقائم ، فالإعراب انما هو فى الاسم الـــذى بعدهـــا .

فالجواب : أن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشئ الواحـــد ، جعل الإعراب فى اسم الفاعل الذى يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ، ولم يسغ فى الذى وأخواته ، لكون الصلة فيها اسمـــا مفردا والأسماء المفردة يدخلها الإعراب " .... انظر الرضـــى ٢/٣٧ ، ٣٨ فانه قد تعرض هو أيضا للآراء حول هذه المسألـــة بأدلتهـــا .

(١) ما بين المعقوفـــين ساقط من ج .

فإن قلت : قد سلف [1] أن الذى يحكم على محلّه هو الموصـــول دون الصلة ، وهـهنا هى المعربة دونـــه .

قلت : لمّا كان الموصول غير قابل للإعراب ، أخر إلى الصلـــــة. و ( لمّا )[2] كانت قابلة للإعراب لفظا فأعربت ، كما أخر الإعراب عن " إلا " بمعنى " غير " إلى ما بعده ، لكونه حرفا ، وأجرى على " غير " لقابليته .

فاجعل لهذا الكلام موضعا فى قعر صماخى أذنك ، فإنه مـــن رموزهم الكنيّة ، وكنوزهم المخفيّـة .

( قوله )[3] : ﴿ أى : الموصولات : الذى ..[4] . الخ ﴾ .

اعلم أن وزنه عند البصريين فَعِل ( كـ" فم "[5] ) ، وعند الكوفيين الاسم

---

( ١ ) فى ج : أسلف .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـــل .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) تمامه قوله : " الذى للمفرد المذكر ، و " التى " للمفرد المؤنـــث ، و " اللذان " بالألف للمثنى المذكر حال الرفع ، و " اللذيـن " بالياء حال النصب والجرّ ، و " اللتان " بالألف للمثنى المؤنـث حال الرفع ، و " اللتين " بالياء حال النصب والجرّ ، و " الأولى " و " الذين " للمذكورين ، وفى جمع المؤنث لغات : اللائـــى بكسرة الهمزة والياء ، واللاتى ، واللواتى ، واللاء بالمد والهمزة بلا ياء ، واللاى بالياء المكسورة أو الساكنة من غير الهمزة ، وكل واحد من هذه الأسماء مشتركة بين أولى العلم وغيره ، إلا " الأولى واللذين " ، فإنه مخصوص بأولى العلم " . انظر ورقة ( ١١٠/أ ) .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

قال الرضى ٢ / ٣٩ ، ٤٠ : " " والذى " عند البصريين ـــــــ

منه " الذال " وحدها ، وما عداها زائد ، وأما الألف واللام فلتحسين اللفظ كما هو عند البصريين .

وأما الياء ، فلأنها تحذف عند التثنية ، بل قد جاء حذفها وإسكان " الذال " في بعض اللغات .

( قوله )(١) : ﴿ كقوله :(٢)

وبئري ذو حفرت وذو طويت ﴾(٣)

---

= على وزن " عم وشج " ، أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصولة ، لكونها على وزن الصفات ، بخلاف " ما " و " من " فأدخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ ، حتى لا تكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة .

وقال الكوفيون : أصل " الذى " الذال الساكنة ، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها ، زادوا قبلها لاما متحركة ، لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ، ثم حركوا الذال " بالكسر " واتبعوا الكسرة ، فتولدت ياء ، كما حركت ذال " ذا " بالفتح واشبع ، فتولدت ألف " .

وانظر الأمالى الشجرية ٢/٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) قال الشارح رحمه الله : " وذو الطائية ، أى : ذو بمعنى الذى في لغة طئ ، كقوله :

فإن الماء ماء أبى وجدّى وبئرى ذو حفرت وذو طويت " .

انظر ورقة ( ١١٠/ب ) .

(٣) البيت من الوافر ، من أبيات خمسة لسنان بن الفحل الطائى .

أولها :

وقالوا قد جننت فقلت كلا وربّى ما جننت ولا انتصبت .

أولـــــه :

فإنّ الماء مـاء أبـــى وجـــــدى .

قال الميدانى : المعنى : أن الماء الذى فيه النزاع ماء أبـــــى وجدّى ،أى : ورثتهما إياه ، وبئرى : أى : ( والبئر المنازع)[1] بئـــرى التى حفرتها . وطويتها : يقال : طوى البناء بالمدر ، والبئر بالحجر أى : بنـاه به .

وتركيبـــه ظاهـــر .

وفى قوله : و" ذو" الطّائية بمعنى " الذى " ،وإيراده بعد ذلك هذا البيت للاستشهاد نظر ،لأنّ " ذو" هـهنا ليس بمعنى الذى ، بل بمعنى التى ،لأنه وقع صفة للبئر ، وهى مؤنثة[2] ،فالأولى أن يقول : ومن

---

ـــ ولكنى ظلمت فكدت أبكـــى من الظلم المبيّن أو بكيـــت .
فان الماء ماء أبى وجـــدّى وبئرى ذو حفرت وذو طويـــت .
وقبلك رُبّ خصم قد تمالـوا علىّ فما هَلِعت ولا دعـــوت .
ولكنى نصبت لهم جبينـــى وآلة فارس حتى قريـــــن .
وهذا البيت مشهور ذكره أبو تمام فى ديوان الحماسة ٢ / ٥٩٠ . نشرة أحمد أمين .

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـل .

(٢) وقد ذهب الزجاجى فى الجمل إلى أنها تذكر وتؤنث . قال : " وزعم بعض النحويين أنها ـ أى : ذو ـ تقع على المؤنث ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبى وجـــدّى وبئرى ذو حفرت وذو طويـــت .

فقال : معناه بئرى التى حفرتها والتى طويتها .

وهذا لا حجة فيه ،لأنه جاء على تذكير البئر لا على ـــــــ

الموصولات " ذو " ، يستوى فيها [1] المذكر والمؤنث .

واستشهد بهذا البيت ، لأنهم أوردوا هذا البيت للاستواء ، لا لكون " ذو " بمعنى الذى .

والذى أورده لذلك ( قوله ) [2] :

( لئن لم تغيّر بعض ما قد صنعتم ) ﴿لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه﴾ [3]

---

= تأنيثها ، وذكر على معنى قَلِيب ، كأنه قال : وقليبى الذى حفرته والذى طويته . ومثاله ذلك قول الشاعر :

يابئر يا بئر بنى عدى لأرمحن قصرك بالدلى .

حتى تعودى أقطع الولى

فقال : أقطع ، فذكر حملا على معنى قَلِيب ، ولو أنث لقال قطعاء " .

راجع شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٧٧/١ .

( ١ ) فى ج : فيه .

( ٢ ) مابين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) البيت من الطويل ، من قصيدة لقيس بن جروة بن سيف المشهور بـ عارف الطائى ، وما بين المعقوفين صدر البيت ، أوردته لتتم به الفائدة .

والبيت مذكور فى ديوان الحماسة ٧٨٠/٤ نشر أحمد أمين ـ عبد السلام هارون . وقبله : . . .

أكلّ خميس أخطأ الغُنم مرّة وصادف جيّا دائنا هو سائقه .

وكنّا أناسا دائنين بغبطة يسيل بنا تَلْعُ الملا وأبارقه .

فأقسمت لا أحتل إلّا بصهوة حرام عليك رفله و شقائقه .

حلفت بهدى مشعر بَكراته تخبّ بصحراء الغبيط دار دقه .

وهو من شواهد ابن يعيش ١٤٨/٣ ، والأمالى الشجرية ٣٠٤/٢ .

قال ابن الشجرى فى الأمالى ٣٠٤/٢ : " قالوا : انما تعرّف "الذى" بصلته كما تعرّف " من " و"ما" بصلتهما ، وكما تعرّف "ذو" فى قول الشاعر :

لأنتحين للعظم ذو أنا عارفه .

أى : الذى أنا عارفه بصلته .

( قوله )[1] : ﴿ وفيه[2] نظر لجواز كون المرفوع (٩٨/أ) مبتدأ وخبرا ... الخ ﴾ .

وأجيب عنه في بعض[3] الشروح بأنه أراد بالجواز : كون الحذف فصيحا ، وبعدم جوازه كونه غير فصيح .

فعلى هذا ،، حذف المرفوع وإن كان جائزا في بعض الصور ، لكن لا يكون فصيحا ، وفيه ما فيه ؛ لأن عدم كون حذف المبتدأ أو الخبر فصيحا ممتنع ؛ لأنه ورد به التنزيل ، وإن[5] شئت " فصبر جميل "[6] .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله : " وإنما قيد العائد - أي : الضمير العائد من الصلة إلى الموصول - بالمفعول ؛ لأن غيره وهو إما المرفوع أو المجرور لم يجز حذفه ، لكون المرفوع فاعلا ، وامتناع حذف الفاعل ، واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف ، أعني : الجار والمجرور .
وفيه نظر ، لجواز كون المرفوع مبتدأ أو خبرا ، وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معا ، كقوله :
عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذي كانوا .
أي : كالذي كانوا عليه . فالأصوب أن يقول : والعائد المفعول كثر حذفه وقل حذف غيره " . انظر ورقة (١١٠/ب ، ١١١/أ) .

( ٣ ) في هامش الأصل شرح الفجدواني .

( ٤ ) في ج : ممنوع .

( ٥ ) في الأصل : فان .

( ٦ ) تمام الآية " وجاءوا على قميصه بدم كذب قال بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون " يوسف ،، ١٨ .

وعن البيت بأنه لا يكاد يصحّ ، لأنّ الإمام المرزوقى ذكر أنه لا يجوز أن يكون التقدير : كالذى كانوا عليه ، لأن مثل " عليه " لا يجوز[1] حذفه وهو مجرد دعوى .

والذى يختلج فى (صدر)[2] هذا الفقير أن يقال فى الجواب عن الأول : إن الضمير المرفوع الواقع مبتدأ أو خبرا لا يخلو من أن يكون متصلا أو منفصلا ، والأول بديهى البطلان ، فتعيّن الثانى .

ونّدعى عدم جواز حذفه ، لأنه إذا كان منفصلا يقوم بنفسه ، فيجرى مجرى الظاهر ، فكما أنه لا يحذف لا تحذف ، وكفى بعدم حذف المنصوب منفصلا مع كونه فضلة شهيدا للمصنف .

---

(١) قال الإمام المرزوقى فى شرح ديوان الحماسة ١/٣٢ ، ٣٤ :
" وخبر كان محذوف كأنه قال : كالذى كانوه ، أى : كانوا عليه قبل الائتلاف والتواد والاتفاق ، والضمير الذى أظهرناه فى " كانوه" هو الذى تصلح الصلة به ، لأن الموصول لا بدّ أن يكون فى صلته ضمير يعود إليه إذا كان اسما ، و" الذى " ليس يرجع إليه من كانوا شئ إلا أبرزناه من الضمير " .
ثم قال بعد سطرين : " وإذا كان الأمر على هذا ، فلا يجوز أن يكون التقدير : يرجعن قوما كالذى كانوا عليه ، لأن مثل " عليه " لا يجوز حذفه من الصلة ، لا تقول : الذى مررت جالس وأنت تريد مررت به ، والذى دخلت منطلق وأنت تريد : الذى دخلت عليه " .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

والذى خالف فى هذه المسألة من النحويين أبو سعيد ، ومثّل بقولهم[1] " من ذا خير منك " ؟ ، أى : من الذى هو خير منك .

واحتج بأن طول الكلام حسّن الحذف ، ولا يخفى عدم طوله[2] ؛ إذ ليس فيه إلا كلام .

وعن الثانى : أنه يحتمل عود ضمير الفاعل فى " كانوا" على " الذى" من وجهين :

أحدهما : حذف[3] نون الجمع وجعل كان تامة .

والثانى : أن يكون اسم جنس ، ويكون كاف التشبيه فى موضع الحال [ ٩٨/ب ] ، أى : قوما حال كونهم مشبهين[4] بالذى كانوا أو فى موضع الصفة ، وهو أظهر .

فإن قلت : ما تصنع بقوله تعالى : " أيهم أشدّ " .[5]

قلت: والجواب عنه ما ذكره الزوزنى من أن الحذف لقيام المضاف إليه مقامه وهو منتف فى أخواته .[6] .

---

( ١ ) فى الأصل : قولهم ،بإسقاط الهاء .

( ٢ ) فى ج : ظهوله ، وهو تحريف .

( ٣ ) فى الأصل : حذفت .

( ٤ ) فالأصل : مشتبهين .

( ٥ ) تمام الآية " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا " مريم ،، ٦٩ .

( ٦ ) فى ج : : جوابه ، وهو تحريف .

وقد صرّح به [1] الحديثي أيضا .

وما ذكره ابن يعيش [2] من أنه إذا حذف عائده المرفوع ،بني لنقص وقلّة حصل بحذف ما لا يحذف من أخواته .

ومذهب الخليل من أنه مرفوع على الحكاية ،وتقديره : كل شيعة مقول فيهم أيهم أشد ، و "أى" استفهامية ،ومفعول " لننزعن " قوله : من كل شيعة ، نحو : لأقتلنّ من كل قبيلة .

وحاصل هذا الجواب : أنّا لا نسلّم أن "أيا" المحذوف فيها ضمير المرفوع موصوله ،بل هى استفهامية .

(قوله ) [3] : ﴿ [4] وكذلك نقول فى الإخبار عنه بالألف واللام : الضارب أنا ( زيد )﴾

اللام : مبتدأ ،وضاربه : صلته ،والعائد الهاء فيه ،وهو الذى وضع موضع زيد ،وأنا : فاعل ،وزيد : خبر .

وإنما أبرز الفاعل ؛لأنّ " ضاربا "جار على اللام ؛لأنه صلته ،واللام لزيد ،وضارب للمتكلم ،فتكون الصفة جارية ( على )

(١) فى الأصل : وقد صرّح الحديثي أيضا به ،بتأخير " به " .
(٢) انظر ابن يعيش ٣/ ١٤٥ .
(٣) ( قوله ) ساقط من ج .
(٤) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١١١/أ ) : "أى : وإذا أخبرت باستعانة " الذى " عن شئ معلوم من وجه غير معلوم من وجه صدّرت " الذى " ،أى : جعلت " الذى " فى صدر الجملة ،لكونه مخبرا عنه ، وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود إلى " الذى" للربط ، وأخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به .
فإذا أخبرت عن زيد من قولنا : " ضربت زيدا" ،فعلت ما

لزيد ، وضارب للمتكلم ، فتكون الصفة جارية (على)[1] غير من هى له .

(قوله)[2] : (لتعذر)[3] تصدير الجملة بالذى وتعذر تأخيره .

أى : تأخير[4] الشأن لأنه حينئذ يبطل صدارته ، وأيضا يلزم وقوع المفسّر قبل المفسّر .

(قوله)[5] : (لامتناع وقوع الضمير حالا ، وكذا من التمييز)[6] ؛ لأنهما لا يقعان إلا نكرتين .

---

= قلناه ، وقلت : الذى ضربته زيد ، وكذلك تقول فى الإخبار عنه بالألف واللام : " الضاربه أنا زيد " ، لكن الإخبار بالألف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ، ليمكن بناء اسمى الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الألف واللام . وإذا كان كذلك كان " الذى " أكثر مجالا من الألف واللام " .

وما بين المعقوفين ساقط من ج .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج كذلك .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) قال الشارح أيضا فى نفس الورقة (١١١/ب) : " أى : ومن أجل أنه إذا امتنع أمر من الأمور الثلاثة - وهى : تصدير الذى وإقامة الضمير مقام المخبر عنه لتعود الضمير إلى الموصول ، وتأخير المخبر عنه خبرا - امتنع الإخبار عن ضمير الشأن فى قولك : " هو زيد قائم " ، لتعذر تصدير الجملة بالذى ، وتعذر تأخيره " .

(٤) فى ج: الشارح ، وهو تحريف .

(٥) ( قوله ) ساقط من ج .

(٦) قال الشارح رحمه الله : " وامتنع الإخبار عن الحال فى " ضربت زيدا قائما " ، لامتناع جعل الضمير مكانه ، لامتناع وقوع الضمير حالا " انظر ورقة ( ١١١/ب ) .

( قولـــه )[1] : ( كقولـــه )[2] :

ربّما تكره النّفوس من الأمـــ ـــر له فرجة كحلّ العقـــال[3]

البيت لأمية ابن أبى ( ٩٩/أ ) الصلت .

الفرجة : التفصّى من الهمّ ، وهى " بفتح الفاء " يستعمل فـــى المعانى ، و " بالضم "[4] فى الأجسام ، كـ " الحائط " ونحوه . والعقال : الحبل الذى يشدّ به ركبتا الإبل .

يعنى : ربّ غم سيزول عن قريـــب .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : من أنواع " ما " الاسمية نوع تكون موصوفة بمعنى شئ ، إما بالمفرد نحو : " مررت بما معجب " ، أى : بشئ معجب . وإما بالجملة كقول الشاعـــر :

ربما تكره النفوس من الأمـ ـــر له فرجة كحـــل العقـــال .

( ٣ ) البيت من الخفيف ، من قصيدة طويلة لأمية بن أبى الصلت ، من شعراء الجاهلية ، واسمه عبدالله بن أبى ربيعة بن عوف الثقفى .

وقبلـــه :

وله مدية تخيّـــل فى اللحـ ـــم هذام جلية كالهـــلال .

بينما يخلع السرابيـــل عنـــه فكه ربّه بكبش جمـــلال .

قال خذه وأرسل ابنك إنـــى للذى قد فعلتما غير قالى .

والد يتقى وآخر مولـــــو د فطارا منه بسمـــع محال .

انظر سيبويه ٢/١٠٩ ، ٣١٥ ، والمقتضب ١/٤٢ ، والأمالى ٢/٢٣٨ ، والرضى ٢/٥٤ ، وابن يعيش ٤/٢ ، ٨/٣٠ ، والهمع ١/٣١٦ ، والأشمونى ١/١٥٤ .

( ٤ ) فى الأصـــل : بضـــمّ .

قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب : حكم على " ما " بأنها نكـــــرة لدخول[1] رب " عليها ، وحكم على الجملة بأنها (صفة على[2]) قياس نكرة ربّ .

و " من الأمر " إما صفة[3] أو حال . و " له فرجة " أيضا صفة أخرى و " كحل العقال "[4] صفـة فرجـة .

والاستشهاد ظاهر .

وقيل : إن " ما " ههنا كافة مسّوغة لوقوع الجملة بعد " رب " ، مثلها في قولك " ربما قام زيد " ، فيكون " ما " حينئذ حرفا ، فلا[6] يكون فيه استدلال.

---

(١) في ج : بدخـــول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامـــش انظر الإيضاح شرح المفصل ١/٤٨٦ .

(٣) أى : صفـــة لـ " مـــا " .

(٤) في ج : كحيل ، وهو تحريـــف .

(٥) قال الأعلم : " الشاهد فيه : دخول " رب " على " ما " ، لأنهـا نكرة في تأويل شئ ، والعائد عليها من جملة الصفة هاء محذوفة مقـــدّرة .
والمعنى : ربّ تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة ، وله فرجة تعقب الضيق كحل عقال المقيد . والفرجة " بالفتح " فـي الأمر ، و " بالضم " في الحائط ونحوه مما يرى " . انظر هـــذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذى في المعرفة ١/٣١٥ مؤسسة الأعلمى للمنشورات بيروت .

(٦) في الأصـل : ولا . هذا قول ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١/٤٨٦ وتابعه في ذلك الرضـــى .

( والأول ) أولى ، لأن " ما " إذا جعلت كافة كان قوله : " من الأمر " واقعا موقع المفعول ، تقديره : ربّما تكره النفوس شيئا من الأمر وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه قليل .

وعلى التقدير الأول لم يلزم إلا حذف العائد[٢] ، وهو كثير .

( قوله )[٣] : « والسادس صفة »[٤] .

اعلم أن " ما " إما اسمية أو حرفية .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) في ج : العامل ، وهو تحريف . انظر الإيضاح شرح المفصل الموضع السابق .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١١٢/أ) : "أي : و" ما" الاسمية أنواع : أحدها موصولة ، وهي لغير أولي العلم غالبا نحو : أعجبني ما صنعته ، وقد يكون للعالمين كقوله تعالى : " والسماء وما بناها " .

والثاني شرطية ، كقوله تعالى : " ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها " .

والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى : " وما تلك بيمينك يا موسى "

والرابع موصوفة بمعنى شيء ، اما بالمفرد نحو : " مررت بما معجب " أي : بشيء معجب ، واما بالجملة كقوله :

ربّما تكره النّفوس من الأمـ ـر له فرجه كحلّ العقال .

والخامس تامة بمعنى شيء ، نحو : " دققته دقا نعما " ، أي : نعم شيئا ، أي : نعم الشيء شيئا الدق .

والسادس صفة ، نحو : " ضربته ضربا مّا " ، أي : أي ضرب " .

انظر الجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٣٣٨ .

أما الاسمية ، فإنّ ما تحتها يتنوّع كثيرا ، حتى بلّغها بعض المتأخرين إلى خمسة وثلاثين ، لكنّ أصولها الستة المذكورة ، وزاد بعضهم على الستة الظرفية والمصدرية ، والحق أن الظرفية داخلة في المصدرية .

والمصدرية[1] حرف ، خلافا للمبرد والرماني .

وأما الحرفية فأربع : نافية[2] ، وزائدة ، وكافة ، ومصدرية عندنا .

---

( ١ ) هذا عند سيبويه ، واسم موصول عند الأخفش ، والرماني ، والمبرد .

( ٢ ) في ج : كافية ، وهو تحريف .
المرادي في الجنى الداني جعل الحرفية ثلاثة أقسام ، نافية ومصدرية ، وزائدة ، وجعل الكافة من أقسام الزائدة .
انظر الجنى الداني ص ٣٣٢ .

أما النافية فتنقسم لهذا المعنى قسمين :

قسم يدخل على المبتدأ أو الخبر ، وللعرب فيها مذهبان :

مذهب يجرونها مجرى " ليس " تشبيها لها بها ، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر ، بشروطها الثلاثة ، وهي :

بقاء النفي ، فلو انتقض النفي بـ " إلاّ " بطل العمل ، كقوله تعالى "وما محمد إلا رسول " .

وتأخر الخبر ، فلو تقدم بطل عملها على الصحيح . وألا تدخل عليها " إن " الزائد ، فلو وجدت " إن " بعد " ما " بطل عملها .

ومذهب آخر لا يراعون ذلك التشبيه ، بل يرفعون بعدها المبتدأ والخبر على الأصل ، وهي الداخلة على الفعل ، نحو: ماقام زيد ، ما يقوم عمرو .

وأما الزائد : فتكون ظرفية وملازمة للكلمة .

فالظرفية : هي التي تقع بعد " إذا " الظرفية ، نحو: ———

وزاد (بعضهم[1] وهو) صاحب الهادى المبهمة ، كقوله تعالى في "في أىّ صورة ما شاء ركّبك "[2].

(قوله)[3]: ﴿فكفى بنا فضلا على من غيرنا﴾

(حبّ النّبىّ محمد إيّانا)[4].

---

إذا ما جئت أكرمتك والملازمة للكلمة تكون حرفية للتوكيد ، نحو "إذا ما أنزلت سورة" وأما الكافة ، فتدخل على كلمات أصلها العمل فيما بعدها كـ"إن" و "رب" .. وغيرها ، فإذا دخلت "ما" الكافة عليها ارتفع على الابتداء والخبر ، فتقول : "إنما زيد قائم" ، و "ربما الرجل مسافر" .

وأما المصدرية ، فتدخل على الجملة الفعلية غالبا ، فتصير مع الفعل الذى بعدها فى تأويل مصدر ، نحو: أعجبنى ما صنعت. انظر الجنى الدانى الموضع السابق ، والمغنى لابن هشام ١/ ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٣١٠ ، ٣١٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٥٩١.

(١) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(٢) الانفطار ٨ .

(٣) (قوله) ساقط من ج .

قال الشارح رحمه الله : "أى : أنواع مَنْ كأنواع ما ، إلا فى التمام والصّفة ، فإن من لا تكون تامة ولا صفة . مثال الموصولة : جاءنى من أبوه طيب . ومثال الاستفهام : "من عندك" ؟ ومثال الموصوفة بالمفرد قوله :

كفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النّبىّ محمد إيّانا .

ومثال الموصوفة بالجملة قوله :

ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنّى لى موتا لم يطع .

فإنّها بمعنى شخص أو إنسان" . انظر ورقة (١١٢/أ ، ١١٢/ب) .

(٤) البيت من الكامل ، لكعب بن مالك الأنصارى ، وقد نسب

ومعناه ظاهر . والباء فى " بنا " مزيدة ( ٩٩/ب) فى المفعـــول كقولهم : " كفاك الشئ " . وفضلا : تمييز عنه كما فى " فجرنا الأرض عيونا"[1] والتقدير : كفى حب النبى إيانا فضلنـــا .

والوجه أن يكون " فضلا " مفعولا لـ" كفى " ،و " بنا " حال منه . أى : فضلا كائنا معنا . والاستشهاد[2] : أنه وصف " من " بالمفرد

---

ـــــ لأكثر من قائل ، فقد نسبه ابن هشام فى المغنى ش ( ٦١٠ ) إلى حسان رضى الله عنه ،وقيل : لعبدالله بن رواحة ،وقيل : لبشر بن عبدالرحمن . وما بين المعقوفين من المصراع الثانـــى غير مذكور فى النسختين ،ولكن أشير إليه فى الهامش .
وقد ورد ذكر البيت فى نسخ المتوسط وكذلك فى نسخ كشـــف الواقية بإسقاط الفاء أو الواو على رواية من لفظة " فكفى " ،وقد أثبت الفاء فى البيـــت .
وقبله :
نصروا نبيّهم بنصر ولـيّـــــه فالله عزّ بنصره سمانـــا .
وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٠٥ ، والأمالى الشجرية٢/ ١٦٩ . وخزانة الأدب ٢/ ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(١) تمام الآية " وفجّرنا الأرض عيونا فالتقى الماء على أمر قد قدر" القمـــر ،، ١٢ .

(٢) قال الأعلم : ١/ ٣١٣ " الشاهد فيه : حمل " غير " على " مـــن" نعتا لها ،لأنها نكرة مبهمة فوصفت بما بعدها وصفا لازما يكـــون لها كالصفة ، والتقدير : على قوم غيرنا . ورفع " غير " جائـــز على أن تكون " من " موصولة ، ويحذف الراجع عليها من الصلة والتقدير : من هو غيرنـــا " .

وهو " غيرنا " . وروى " غيرنا " بالرفع [1] فيكون خبر مبتدأ محذوف ، و"من" جاز أن يكون موصولة وموصوفة ، والجملة أعنى : هو " غيرنا " صلة أو صفة ، وحينئذ لا استشهاد [2] فيه .

( قوله [3] : ﴿ قوله : )

ربّ من أنضجتُ غيظا صدره ﴿ ( قد تمنّى لى موتا لم يُطع ) [4].

النّضج " بالفتح " : الحرقة ، أى : رب من أحرقت صدره غيظا .

وقوله : قد تمنّى . . الخ ، الجملة صفة ثانية لـ " من " .

والاستشهاد : على أن " من " وصف بالجملة وهو أنضجت ، وكون " ربّ " لا يدخل إلّا على النكرة ( و ) [5] يدل على أن " من " ليست موصولة .

---

( ١ ) انظر المغنى ١ / ٣٦٥ بتحقيق مازن المبارك ـ محمد على حمد الله .

( ٢ ) فى ج : الاستشهاد .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) البيت من الرمل ، من قصيدة طويلة لسويد بن أبى كاهل اليشكرى . وما بين المعقوفين من المصراع الثانى غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير إليه فى هامش الأصل .

وأوّل القصيدة :

بسطت رابعة الحبل لنا ... فوصلنا الحبل منها ما اتسع .

حرة تجلو شتيتا واضحا ... كشعاع البرق فى الغيم سطع .

صقلته بغضيب ناضر ... من أراك طيب حتى نصع .

كيف باستقرار حرّ شاحط ... ببلاد ليس فيها متسع .

والبيت من شواهد الخزانة ٢ / ٥٤٦ ، والأمالى ٢ / ١٦٩ ، وابن يعيش ٤ / ١١ ، والمغنى ش ( ٦٠٩ ) ١ / ٣٦٤ ، والهمع ١ / ٣١٦ ، والأشمونى ١ / ١٥٤ .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

(قوله)[1]: ﴿أي : أسماء الأفعال أسماء بمعنى أمر المخاطب ، أو بمعنى الماضي[2]﴾ .

اعلم أن البحث عن أسماء الأفعال من وجوه : حدّها ، والدلالة على اسميتها ، وفائدة وضعها ، وموضعها من الإعراب ، وعلة بنائها .

أما حدّها : فعرّفها ابن[3] الحاجب بأنها أسماء بمعنى الأمر وبمعنى الماضي . وطعن فيه الحديثي بناء على أنّ الاسم لا يكون بمعنى الفعل أصلا ؛ إذ هما حقيقتان مختلفتان . وفيه نظر .

وأما الدلالة على اسميتها ؛ فلأنها يدلّ على معنى في نفسها غير مقترن بزمان . فإن قلت : كيف يمنع دلالتها على الزمان و "صه" يدل على السكوت المقترن بالزمان ، و "رويد" يدل على الإمهال المقترن به ؟

قلت : سمّاها لفظة الأفعال لا مدلول الأفعال ، وهي بهذا المعنى لا يدل على الحدث والزمان ، وإنما الحدث والزمان مدلول مدلولها ؛ لأنها وضعت (١٠٠/أ) للدلالة على (صيغ[4] الأفعال كوضع الأسماء للدلالة على مسمياتها .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) تمامه " مثال الأول : رويد زيد " ، أي : أمهله ، ومثال الثاني هيهات أي : بعد وإنما بنيت لوقوعها موقع المبنى ، ولكونها بمعناه " . انظر ورقة (١١٣/أ) .

(٣) انظر متن الكافية ص ٧٥ على شرحه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وأجاب الشيخ ابن الحاجب أيضا عنه بـ " أن المراد بقولهم : مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وغير مقترن ، أن يكون ذلك فى أصل الوضع ، لا باعتبار استعماله على خلاف الأصل .

وإذا ثبت خروج هذه الأسماء من قبيل الفعل ودخولها فى قبيل الاسم ، وجب أن يعتقد أنها فى أصل وضعها للمصدر ، ثم استعملت للزمان على خلاف أصلها ، كما أن " ضاربا " فى أصل وضعه مجرد عن الزمان ، ثم استعمل للزمان فى قولك : " زيد ضارب غلامه غدا " ، فكما صح كونه اسما مع اقترانه بأحد (الأزمنة الثلاثة)[1] ، فكذلك هذا " .

وهذان الجوابان أولى مما ذكره[2] الشارح فى تعريف الاسم على ما لا يخفى .

فإن قلت : التعريف منقوض باسم الفاعل بمعنى الماضى .

قلت : قد تحقق أن مفهوم هذه الأسماء لفظ ، ومفهوم اسم الفاعل ليس كذلك .

وأما فائدة وضعها فالاختصار والمبالغة .

أما الاختصار : فإنها بلفظ واحد مع المذكور والمؤنث ، والمثنى والجمع .

وأما المبالغة : فإن " هيهات " أبلغ فى الدلالة على البعد من " بعد " وكذلك باقيها .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش وكلمة " الثلاثة " زيادة فى ج . انظر قول ابن الحاجب فى شرحه للكافية ص ٧٦ .

(٢) فى ج : فيما ذكر ، باسقاط الهاء .

وأما موضعها من الإعراب ففيه ثلاث مذاهب .

أحدها : أنه لا موضع لها من[1] الإعراب ، لأن كل واحد من الأفعال التي سميت به لا موضع له من الإعراب ، فوجب أن يكون الدال عليها كذلك .

والثاني : أنها في موضع النصب على المصدر[2] ، لأن المعنى لا يعدو ظهور الإعراب في لفظه حكم على موضعه ( ... ) ، فكأنك قلت في " رويد زيدا " إرواداً زيدا . أي : أرود إرواداً ، وعليه صاحب[3] اللباب حيث قال : " إنما قلت ( ذلك[4] ) لأن الرفع بالابتداء في " أقائم الزيدان " ؟ رفع ضرورة ، ( و[5] ) أنه شيء بعيد عن التحقيق ، ولا يتحصل كونه مبتدأ إلا بالاشتراك اللفظي .

---

(١) في الأصل : له . وهذا مذهب الأخفش وابن مالك ، وهو المنسوب إلى الجمهور .

(٢) هذا مذهب المازني ومن وافقه ، والقولان منقول عن سيبويه ومن الفارسي انظر الأشموني ٣/١٩٦ ، وشرح الألفية للمرادي ٤/٧٥ ، والرضي ٢/٦٧ .

(٣) قال صاحب اللباب ص ١٠٥ بتحقيق الطالب بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن : " ومنه أسماء الأفعال كـ" رويد زيدا" وأخواته ، وستذكر ، ولا محل لها من الإعراب على رأي ، لوقوعها موقع ما لا إعراب له . ومرفوعة المحل بالابتداء على رأي ، وإغنائها فناء الفعل غير مانع ، بدليل : أقائم الزيدان ، والنصب على المصدر أوجه عندي " .
هذا قول الإسفرايني في اللمات ، وأما نص المحشي هذا المسند إليه ، فبعد بحث طويل لم أعثر عليه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

فإلحاق شيء آخر به لا يحسن ، لأن ما ثبت[1] بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس .

والمذهب الثالث : أنها في موضع الرفع بالابتداء[2] ؛ لأنها أسماء مجردة عن العوامل اللفظية ، مسندة (إلى )[3] فاعلها ، فوجب الحكم لها بالرفع قياسا على نحو : " أقائم الزيدان " ؟ .

وإليه مال الشيخ ابن الحاجب حيث قال في شرح الكافية[4] : " وهذا الوجه أوجه ؛ لأنها أسماء جردت عن العوامل اللفظية ، فوجب أن يحكم عليها بالابتدائية ، والفاعل ساد مسد الخبر ، كقولك : " أقائم الزيدان" ؟.

فإن قلت : الحدّ المذكور غير شامل لها ؛ لأنها غير مسندة إليها وغير واقعة بعد حرف النفي ، وألف الاستفهام .

---

(١) في ج : ثبت .

(٢) على أنه مذهب النحاة . انظر الأشموني ٣/١٩٦ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش. قال الصبان في حاشيته على الأشموني في الموضع السابق : "هذا الخلاف مبني على الخلاف الأول - هل هذه الألفاظ أسماء حقيقية كما هو مذهب جمهور البصريين ، أو أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء كما هو مذهب الكوفيين - فعلى القول بأنها أفعال حقيقة ،أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب . وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر .

وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هي عنها " .

(٤) انظر شرح ابن الحاجب للكافية ص ٧٦ .

قلت : هي [1] من قبيل النوع الثاني من نعم المبتدأ ، وكونها غير واقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام لا يخرجها عنه ، لكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة ، فكونها مشاركة لها [2] في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كاف في وقوعها مبتدأ . وقد مرّ هذا الجواب فتذكر .

ولقائل أن يقول : إنّ فاعلها غير بارز فكيف يسدّ مسدّ الخبر بخلاف الصفة ؟ . فلا يصح وقوعها مبتدأ كالصفة ، بل لا يصحّ الحكم عليها بكونها [3] معربة ، لأنه [4] إنما لم يكن كون معنى " قائم " معنى " يقوم " مانعا من الإعراب ، لأن " يقوم " معرب ، ومعنى أسماء الأفعال الفعل المبني ، فيكون مبنية وإن وقعت مركبة .

وأجاب الحديثي عن الأول بأنها ( ١٠١/أ ) لتوغّلها في معنى الفعل استغنت بفاعلها المستتر فيها عن الخبر .

وأما علّة بنائها ، فما كان منها للخبر فلوقوعه موقع الفعل الماضي وما كان منها للأمر فلا إشكال على مذهب البصريين ، لأنه وقع موقع فعل الأمر ، وهو مبني عندهم . وأما على مذهب الكوفيين ففعل الأمر عندهم معرب .

---

( ١ ) في الأصل : هو .
( ٢ ) في الأصل : له .
( ٣ ) في ج : لكونها .
( ٤ ) في ج : لأنها .

فالوجه : أن يعلّل بناؤها بوقوعها موقع الجملة ؛ لأنّ الجملة غير معربة ، وحينئذ يصحّ على مذهبهم أيضا . وعلى هذه العلّة يصحّ أن يكون " أفّ " واقعا موقع أتضجّر .

وإنّما أطنبنا في هذا المقام ؛ لأنّه من مزالّ الأقدام ، والله الهادي إلى سواء الطّريق ، وبيده أزمّة التّحقيق .

( قوله )[1] : ﴿[2] كقطام ، وغلاب ﴾

قال في الصحاح : " غلاب " مثل " قطام " اسم امرأة .

( قوله )[3] : ﴿[4] فتقول : الشّعرى والزهرة ﴾ الشّعرى بـ " كسر الشّين " : الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء ، وطلوعه في شدة الحرّ .

والزهرة "بفتح الهاء" : نجم ، كذا في الصّحاح .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) هذا هو النوع الرابع الذي يكون عليه فعال عند الشارح رحمه الله ، وهو أن يكون علما للأعيان مؤنثا كقطام ، وغلاب ، فيكون مبنيا عند أهل الحجاز ، ومعربا عند بني تميم ، إلا فعال الذي آخره راء نحو " حضار " ، فان أكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

(٤) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١١٣/ب ، ١١٤/أ) : " ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء ، بل الغرض من ذكره ههنا : أن يعلم أن فعال علما في الأعيان لا يكون الا مؤنثا .
ولقائل أن يمنع ذلك ، لأن " سفار " اسم ماء ، و " حضار " اسم كوكب ، والماء والكواكب مذكران .
وجوابه أن سيبويه قال : سفار وحضار مؤنثان ؛ لأن العرب تؤنث بعض المياه ، فتقول : ماة قلان ، وتؤنث بعض الكواكب ، فتقول الشعرى والزهرة ، و" سفار " اسم الماة ، و "حضار" اسم الكوكبة في التقدير " .

( قوله )[1] : « وإنّما بنيت لعدم موجب الإعراب ، وهو التركيب[2] » .

فإن قلت : ما بال أسماء الأصوات بنيت عند التركيب ، وأسماء الحروف أعربت ؟ ونعنى بأسماء الحروف نحو الباء ، فإنّه اسم " ب " ، والجيم فإنّه اسم " ج " إلى غير ذلك .

قلت : الفرق بينهما : أن حروف[3] التهجى وضعت لمسمى ، كوضع رجل ، ( فإنّه )[4] إذا لم يركب لم يستحق الإعراب ، وإذا ركبت[5] استحقه ، وأمّا أسماء الأصوات[6] فإنّها إذا ركبت لم يقصد بها مسمى ، وإنّما يقصد بها حكاية الصّوت ، أو التصويت للبهيمة ، فم يبق بها التغيير .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١١٤/أ) : " أى : الأصوات أسماء حكى بها عن أصوات ، نحو : غاق ، فإنه حكاية عن صوت الغراب ، وقاع لزجر الغنم .
وإنما بنيت لعدم موجب الإعراب ، وهو التركيب الذى يقصد فيه بإجزاء المركب اللفظ والمعنى ، فإن الثانى منتف ههنا ؛ لأنه يقال : قلت غاق ، أو كتبت غاق ، ولا يقال جاءنى غاق ، أو قام غاق ، أو غير ذلك مما يراد معنى غاق " .
وانظر الرضى ٢ / ٨١ .

(٣) فى ج : حرف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٥) فى ج : ركب استحقه .

(٦) انظر الفوائد الضيائية ٢ / ١١٧ .

( قولـه )[1] : ﴿ وإنّما قال من كلمتين [ ١٠١/ب ] ولم يقل من اسمين ، ليدخل فيه مثل سيبويه[2] ﴾ .

وفيه نظر ؛ لأنّه يوهم أن أحد جزأيه حرف وليس كذلك ؛ لأنّ الجزء الأوّل [ اسم ][3] فارسي ، ووبه من الأصوات[4] . وقد مرّ فتذكّر .

( قولـه )[5] : ﴿ والمراد بالكنايات ههنا : الكنايات المبنية[6] . الخ ﴾ احترازٌ من الكنايات المعربة مثل : " فلان[7] وفلانة " ، وهما كنايتان من

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يعني بذلك قول المصنف رحمه الله : " المركبات : كل اسم ركب من كلمتين بينهما نسبة " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) انظر الفوائد ٢/ ١١٩ .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١١٥/أ ) : " والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية ، وهي عبارة عن ألفاظ مبهمة ، يعبّر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم ، إمّا لجعله مبهما على المخاطب ، أو لنسيانه ، فعلى هذا لا يكون " كم " كناية ؛ لأنه غير معبّر به عن شيء مفسرا في كلام متكلم ، وإنما ذكره ههنا لكونه موافقا لـ " كذا " في كونه للعدد " .

( ٧ ) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص ٧٨ ، ٧٩ : " المراد بالكنايات ههنا : المبنية والآن " فلان " و " فلانة " ، و " الفلان والفلانة " وبابه كناية ، وليس بمعنى بالمراد بالكنايات ههنا : ألفاظ مبهمة يعبّر بها عما وقع في كلام متكلم مفسّرا ، إما لإبهامه على المخاطب ، وإما لنسيانه ، فعلى ذلك لا يكون " كم " من ذلك ، ولا يستقيم أن تكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ موضعا من لفظ ، أو من ألفاظ ، فإنه يؤدي إلى أن يكون أكثر

ذى (علم)[1] ذى عقل ، وذات عقل ، و" الفلان والفلانة " وهمـــا كنايتان عن أعلام غيرهما ، و" هن وهنة " وهما كنايتان عن شئ مستهجن .

(قولـه)[2] : (و)[3] وقع مفسّـرا .

أى : مبهما فى كلام متكلم ، سواء كان هو المتكلم به أو غيره ، مثل أن يقول المتكلّم : اشتريت هذا الشئ بعشرة دراهم ، أو بخمسة عشـر درهما ، فإن عشرة وخمسة عشر وقع مفسّرا فى كلام متكلم لم يعبّر عنه بلفظ مبهم ، ويقول بعد أن كان مفسرا " اشتريته بكذا درهمـا " .

وفائدة ذلك التّعبير إمّا بجعل ذلك الشئ المفسر مبهما علـى المخاطب كما عبّر عن العاقة بـ" كذا " ، أو لنسيانه[4] أو لاستهجان معنـاه كما عبّر عن القذر[5] بالغائط ، وعن نِكْتُ والفرج بوطئت[6] ، وهن ، أو لـترك[7] طوله كما عبّر عن خمسة عشر بـ" كذا " .

---

الكلمات كنايات ، وإلى أن يكون نحو " أين ، وكيف ، وأيان ، ومتى " كنايات .
نعم قد تطلق الكناية أيضا على لفظ عبّر بها عن لفظ ليس مثلـه فى السماجة ، كما يكنى بـ" هن ، وهنه " عن الفرج ، وكما يكنى بالغائط عن غيره ، وكما يكنى بوطئت عن غيره ، وليس ذلك مـرادا هـهنا " . وانظر الرضى ٢/٩٣ ، ٩٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
(٢) ( قولـه ) ساقط من ج .
(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .
(٤) فى ج : أو نسيانـه .
(٥) فى ج : القدر ، وهو تحريف .
(٦) فى ج : وطـت .
(٧) فى ج : أو ترك ، بإسقاط اللام .

( قولـه )[1] : « فعلى هذا - أى : فعلى تقدير كون المسـراد بالكنايات ههنا ما ذكر - لا يكون ... الخ » .

أمّا عند من يفسرها بأنّها ألفاظ مبهمة وضعت لأن يعبّر بها عـن عدد مفسّر ، أو حديث كذلك ، فـ " كم " داخلة فيها ؛ لأنّها لفظـة مبهمة يعبّر بها عن عدد .

( قولـه )[2] : « أى : كيت وذيت كنايتان عن الحديث[3] » .

اعلم أن كل واحد منهما لا يستعمل إلا مكررا بواو العطف ، نحو: قال فلان " كيـت وكيـت " ، وكان من الأمر ذيت وذيت ، وذلك لئلا يتوهم أنه كناية عن لفظ مفرد ، ويجوز فى كل منهما الضم ، والفتـح والكسر ، وأصلهما : كيّة وذيّة ، فحذفت تاء التأنيث ، وأبدل (١٠٢/أ) إحدى الياءين تاء ، فليس تاء كيت وذيت للتأنيث ، لسكون[4] مـا قبلها ، وللوقف عليها بالتـاء .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٣ ) آخر الكلام " وإنما بنيـا لكونهما واقعين موقع المبنى ، وهـو الجمل " . انظر ورقة ( ١١٥/ب ) .

( ٤ ) فى ج : كالمكون ، وهو تحريـف .

راجع شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٩ ، والرضى ٢/ ٩٥، ٩٦ وابن يعيش ٤/ ١٣٧ .

(قوله )[1] : أى : مميزكم الاستفهامية منصوب مفرد[2] وهـــى منوّنة تقديرا ، بخلاف الخبرية ، فإنها مضافة إلى مميزهـا .[3]

وقد جاء الجرّ[4] فى كم " الاستفهامية نحو: " بكم رجل مررت "؟ وهـو عند سيبويه والخليل جرّه بمن المحذوف ، لا بإضافة " كـم ".[5]

وقال الجزولى بالداخل على " كم " ؛ لأنها ومميزها كشئ واحد .

وأجاز الكوفيون جمع مميز " كم " الاستفهامية نحو : " كم لك غلمانا "؟ .

والجواب : أن " غلمانا " حـال ، والمميـز محـذوف وهـــو

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) آخره قوله : " لأنه للعدد ، فجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح " انظر ورقة ( ١١٥/ب ) .

( ٣ ) انظر الايضاح شرح المفصل ٥٢٤/١ .

( ٤ ) فى ج : الخبر ، وهو تحريـف .
قال الرضى ٩٦/٢ : " ولا يجوز جرّ مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هى بحرف الجرّ ، نحو : " على كم جذع بنى بيتـك؟ و " بكم رجل مررت " ؟ فيجوز فى مثله الجرّ مع النصب ، وذلك لأن المميز فى المعنى شئ واحد ، فكان الجار الداخل علـى " كم " داخلا على مميزه ، فالجر عند الزجاج بسبب إضافة "كـم" إلى مميزه كما فى الخبرية ، والمجوّز قصد تطابق " كم " ، ومميزه جـرا .
وعند النحاة هو مجرور بـ " من " مقدرة ، ومجوز إضمارها قصـد التطابـق " .

( ٥ ) كما هو مذهب الزجاج " ورد بأن " كم " بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجرّ فى مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلته " .
انظر التصريح على التوضيـح ٢٧٩/٢ .

نفسا [1] ، أى : كم نفسا خصلوا لك مملوكين ؟ .

ويجوز الفصل بين " كم " الاستفهامية ومميزها بالظرف [2] نحو : كم لك درهما " ؟ للاتساع .

( قوله ) : [3] ﴿ وأى : ومميز " كم " الخبرية ( مجرور ) مفرد [4] ومجموع ﴾ .

اعلم أنه إذا فصل بين الخبرية ومميزها بغير الظرف يجب النصب حملا على الاستفهامية ، كقوله :

كم نالنى منهم فضلا على عدم ( إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل ) [5]

---

( ١ ) على رأى البصريين . انظر شرح الرضى ٢ / ٩٦ ، والأشمونى ٤ / ٨٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٤٦ ، ٤٧ .

( ٢ ) قال ابن عصفور ٢ / ٤٩ : " ويجوز الفصل بين تمييز " كم " الاستفهامية و " كم " بالظروف والمجرور ، نحو قولك : " كم فى الدار رجلا ؟ ولا يجوز الفصل بين " كم " الخبرية وبين " كم " الا فى ضرورة شعر ، كقول الشاعر :

كم دون سلمى فلوات بيد " .

( ٣ ) ( قوله ) : ساقط من ج .

( ٤ ) آخره قوله : " أما كونه مجرورا فلكونه مضافا إليه ، وأما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه للعدد ، وجواز كون مميز الأعداد مفردا ومجموعا " .

انظر ورقة ( ١١٥ / ب ) .

وما بين المعقوفين ساقط ن النسختين .

( ٥ ) البيت من البسيط ، قاله القطامى ، واسمه عمير بن شييم التغلبى ، وهذا من قصيدة طويلة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن

. . . . . .

---

ـــــ عبد الملك بن مروان .

وقبلـــه :

أما قريش فلن تلقاهم أبـــــدا إلا وهم خير من يحفى وينتعـــل
إلا وهم جبل الله الذى قهرت عنه الجهال فما سوّى به جبـــل
قوم هموا تبتوا الإسلام وامتنعـوا قوم الرسول الذى ما بعده رسل

وبعـــده :

وكم من الدهر ما قد ثبتوا قدمى إذ لا تزال مع الأعداء تنتضـــل
فلا هموا صالحوا من يبتغى عنتى ولا هموا كدروا الخير الذى فعلوا

قوله : كم : خبرية ، ظرف زمان تقديره : كم يوما ، وجملـــة " نالنى منهم " معترضة بين " كم " وبين مميزها ، وهو فضـــلا وقوله : فضلا ، فى إعرابه ثلاثة أوجه :

النصب لأجل الفصل بالجملة ، وهو مذهب سيبويـــه .

الجر على لغة من جرّ مع الفصل ، وهم الكوفيون والمبرد .

الرفع على أنه فاعل " نالنى " . " على عدم " : جار ومجـــرور متعلق بـ " نالنى " ، إذ : ظرف لماضى من الزمان بمعـــنى حين . لا أكاد : من أفعال المقاربة ، وفاعله ضمير مستـــتر فيه . واجتمل : خبره . ومن الاقتار : جار ومجرور متعلـــق بأجتمل . انظر الرضى ٢ / ٩٧ .

والبيت شاهد على الفصل بين " كم " الخبرية وبين مميزها بجملـة - نالنى - فتعين النصب على مذهب سيبويه وابن مالك ومـــن تابعهما ، لأن الفصل بين المتضايفين ممتنع عند الكوفيـــين والمبرد ، فانهم جوزوا الفصل بين المتضايفين بناء على أن الجرّ بـ " من " لا بالاضافة ، وتابعهم العينى فأجاز :

كم نالنى منهم فضل على نـــدم

بجر فضل . انظر سيبويه ٢ / ١٦٥ ، والمقتضب ٣ / ٦٠ ، والانصاف ش ( ١٨٨ ) ١ / ٣٠٥ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٩ ، والأشمونى ٨٢/٤ ، ٨٣ مع حاشية الصبان نفس الصفحة ، والعينى ٣ / ٢٩٨ ، ٤ / ٤٩٤ .

لأنّه لو بقى مجرورا يلزم الفصل بغير الظّرف ، وهو ممتنع[1] ، وإن فصل بالظّرف فالمختار نصبه أيضا ؛ لأنّ الفصل ينافى بقاء الإضافة ، مع إمكان انتصابه حملا على مميز الاستفهامية ، ويجوز بقاؤه مجرورا كما لو فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وهو مذهب الكوفيين .

( قوله[2] : أى : وتدخل " من " فى ( غير )[3] مميزى " كم " الاستفهامية والخبرية ) .

والفرق حينئذ يعرف من المقام ، و " من " هذه للتّبيين .

قال الحدبثى : " ولو قيل : المراد " من فيهما " مميزى الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا ؛ لأن سيبويه والخليل وكثير منهم لم يجوزوا أن يدخل ( مِنْ ) ظاهرا فى مميز الاستفهامية ، وجوزوه مقدرا[4] كما مرّ .

---

( ١ ) فى الأصل : ممنوع . وهو رأى البصريين .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١١٥/ب ) : " وتدخل من فى مميز كم الاستفهامية والخبرية ، نحو : كم من رجل ضربت " ، و " كم من قرية أهلكناها " .
وما بين المعقوفين زيادة فى ج ، ولا يستقيم المعنى مع وجودها .

( ٤ ) قال الرضى ٢/٩٧ : " وأما مميز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بـ " مِنْ " فى نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدرى ما صحته ، وإذا انجر المميز بـ " من " وجب تقدير كم منونة " .

(قوله)[1] : ﴿ وهو

كم عمة لك يا جرير وخالة ﴾ [ فدعاء قد حلبت علىّ عشارى][2]

الفدع : اعوجاج الرسغ من اليد والرجل ، فيكون منقلب الكف والقدم إلى استيهما .

وقوله : عشارى " بكسر العين والراء " مضافا إلى ياء المتكلم جمع عشراء " بضم العين " وفتح الشين" المعجمة ( ١٠٢/ب) على وزن علماء وهى الناقة التى أتى عليها من يوم نزا عليها الفحل عشرة[3] أشهر ، ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع .

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) البيت من الكامل ، من قصيدة طويلة يهجو بها جريرا ، وما بين المحتوفين من المصراع الثانى غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير إليه فى هامش الأصل .

وقبله : ...

يستيقظون إلى نهاق حميرهم وتنام أعينهم عن الأوتار .

متبرقعى لؤما كأن وجوههم طلبت حواجبها عنيّة قار .

كم من أب لى يا جرير كأنه قمر المجرة أو سراج نهار .

وبعده : ...

كنا نحاذر أن تضيع لقاحنا ولها اذا سمعت دعاء يار .

شغارة تقد الفصيل برجلها فطّارة لقوادم الأبكار .

والبيت من شواهد ٣/٧٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، والمقتضب ٣/٥٨ ، وابن يعيش ٤/١٣٣ ، والخزانة ٣/١٢٦ ، والمقرب ١/٣١٢ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/٤٩ ، ٥١ ، والتصريح ٢/٢٨٠ ، والعينى ١ ٥٥٠ ، وديوانه ١/٣٦١ .

والبيت شاهد على رفع " عمة " ، وهى نكرة ، لوقوعها بعد " كم " الخبرية " .

(٣) فى ج : عشر .

والفرزدق استخف بجرير[1] فى هذا البيت ، لأن معناه : خالاتك وعماتك كن من خدمى ورعاة إبلى ، وكنت استنكفت أن يحلبن إبلى ويخدمنى لخستهن .

وقوله : علىّ أى : على كره منى[2] ، كما يقال : باع علىّ القاضى دارى ، وعن بعضهم : أن علىّ ههنا بمنزلة " فى " . وفدعاء : صفة لقوله : وخالة . والباقى مذكور فى الشرح .[3]

( قولـه )[4] : ﴿ كقولـه :[5]

فساع ( لى الشّراب وكنت قبلا )

وآخره : أكاد أغصّ بالماء الفرات .

---

( ١ ) فى كل بالجرير ، بإدخال الألف واللام على جرير .

( ٢ ) فى الأصل : كره .

( ٣ ) انظر الوافية فى شرح الكافية ورقة ( ١٣٤/ب ) تحت رقم ٢٢٢١ مكتبة الملك عبد العزيز .

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله : " المراد بالظروف : الظروف المبنية وهى أنواع :
منها ما قطع عن الإضافة نحو : قبل وبعد ، وجميع الجهات الست إذا قطع عن الإضافة ونوى بها ، فإنّه يبنى لكونه مشابها للحرف من حيث احتياجه إلى المضاف إليه المحذوف المنوى ويبنى على الحركة لكون ما قبله عارضا ، وعلى الضم لتكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الإعراب . أما إذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا .
كقولـه :

ساغ لى الشّراب يسوغ سيوغا أى : سهل مدخله فى الحلق . وأغصّ من الغصص" بالفتح " . مصدر قولك : غصصت يا رجل تغصّ من باب علم ، وهو بقاء الطّعام أو الشراب[1] فى الحلق . والفرات : العذب . والثعالبى يروى البيت عن أبى عمرو [ الجرمى ][2] بالماء الحميم ، وهو الماء الحار . والبارد وهو المراد [ هنا ][3] .

وقصة هذا البيت أنه قتل لهذا الشاعر قريب ، فصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى شئ فى حلقه ، فتمكن من قصاص قريبه ، فقتل قاتله ، فزال عنه الغم ، فأنشد هذا البيت ، وتركيبه ظاهر .

---

= فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات .
لأنه جعل اسما برأسه من غير التفات إلى المضاف إليه ، فلم يحتج إليه ، فلم يشبه الحرف " . انظر ورقة ( ١١٦/ب، ١١٧/أ ) وما بين المعقوفين غير مذكور فى ج .
والبيت من الوافر ، قاله عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة ابن البكاء بن عامر ، وكان له ثأر فأدركه فأنشد . وقيل : لمزيد بن الصعق .
وهو مذكور فى الرضى ٢/١٠٢ ، وابن يعيش ٤/٨٨ ، والخزانة ١/٢٠٦ ، والأشمونى ٢/٢٦٩ ، والتصريح ٢/٥٠ ، والفوائد ٢/١٣٥.

(١) فى الأصل : والشراب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . وانظر ابن يعيش فى هذه الرواية ٤/٨٨ .
الثعالبى هو : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ، ولد بنيسابور سنة ٣٥٠ للهجرة ، واشتغل بطلب العلم بعد أن ترك وظيفة أبيه حتى صار إماما فى العربية جامعا لأشتات النظم والنثر توفى ٤٢٩ . من آثاره : فقه اللغة ، وأسرار العربية وكتاب النهاية فى الكناية . انظر ترجمته فى نزهة الألباء ٣٤٩ ، ووفيات الأعيان ٢/٣٥٠ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

والاستشهاد : أنه حذف المضاف إليه لـ" قبل " ولم ينوه ، ولذلك أعربه .

( قوله [1] ) : [2] أنها مذكورة بتمامها فى الصورة الأولى ، فأعربت .

فإن قلت : ما بال حيث ، وإذا ، وإذ [3] وأمثالها مبنية ، مع أنها مذكورة بتمامها ؟ .

قلت : إنها وإن أضيفت إلى الجملة التى بعدها ، إلا أن إضافتها ليست بظاهرة ( فى الحقيقة [4] ) ، ( لأنها مضافة فى الحقيقة [5] إلى مصادر تلك الجمل ، فكأن المضاف إليه محذوف . [6]

كقوله : [7]

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله : " والفرق بين هذه الأسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الإضافة منوية مع احتياجها إلى المضاف إليه فى الصورتين : أنها مذكورة بتمامها فى الصورة الأولى فأعربت وبعضها مذكورة فى الصورة الثانية فبنيت ؛ لأن بعض الاسم لم يستحق الإعراب " . انظر ورقة ( ١١٧/أ ) .

( ٣ ) فى ج : وإذ وإذا .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٦ ) فى ج : محذوفا .

( ٧ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١١٧/أ ) : " أى : ومن الظروف المبنية " حيث " ، إنما بنى لمشابهته الحرف من حيث احتياجه إلى جملة توضحه ، ولا يضاف إلا إلى جملة فى الأكثر ؛ لأنه موضوع لمكان تقع فيه النسبة .

وإنما قال فى الأكثر ؛ لأنه قد يضاف إلى المفرد كقوله :

أما ترى حيث سهيل طالعا

لكن السماع هو البناء فيه ، فالقياس إعراب حيث حينئذ " .

فى الأصل : قوله .

أما ترى حيث سهيل طالعـــا ( نجما يضيء كالشهاب ساطعا[1])

كأنه جعل " حيث " بمعنى مكان ، فقال : حيث سهيل ( ١٠٣/أ ) بمعنى مكان سهيل . ويروى برفقع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أى : حيث سهيل موجود[2] ، فحذف لدلالة الحال عليه وهى " طالعا " ، ومع الإضافة يحربه بعضهم[3] لزوال علّة البناء . أعنى : الإضافة إلى الجملة والأشهر بقاؤه على بنائه .

وفى حيث ست لغات : الياء مع الحركات الثلاث ، والواو معها[4] .

---

( ١ ) البيت من الكامل ، قائله مجهول ، وما بين المعقوفين من الصراع الثانى غير مذكور فى النسختين . وسهيل : نجم معروف ، قيل : عند طلوعه تنضج الفواكه وتنقضى القيظ .
قوله أما : أداة استفتاح ، حيث : ظرف مبنى على الضم فـــى محل نصب متعلق بـ " ترى " وترى الرؤية بصرية مفعول طالعـــا وهيل الرؤية من رؤية القلب ، فيكون مفعولاها " حيث " و " طالعا " سهيل : مجرور باضافة " حيث " إليه . طالعا : حال مـــن سهيل ، وإعراب الشطر الثانى يأتى فى اعراب المحشى رحمـــه اللـــه .
والبيت مذكور فى الخزانة ٣ / ١٥٥ ، والرضى ٢ / ١٠٨ ، والشذور ص ١٠٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٤ .

( ٢ ) انظر الرضى ٢ / ١٠٨ .

( ٣ ) هم قبيلة فقعس ، نسبة إلى أبى القبيلة . انظر الرضى الموضـــع السابق ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٢٥٣ ، واللســـان مادة " حيث " ٢ / ١٤٠ .

( ٤ ) فى ج : منها ، وهو تحريف . انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٢٥٣ ، واللسان مادة " حيث " .

وترى في البيت من الرّؤية البصرية ، فيقتضي مفعولا (واحدا)[1] وهو " طالعا " . ونجما : بدل منه ، ويضيء وساطعا : صفات نجمـــــا وحيث : ظرف " ترى " ، وبعضهم على أنه مفعول به لـ " ترى " . وعلـى رواية الرفع " طالعا " حال على (ما)[2] مـرّ . والاستشهاد ظاهر[3] .

(قولـه)[4] : ﴿ أي : لظرف المكان أو الوقـت[5] ﴾ .

ظاهر كلام سيبويه أنّ إذا المفاجأة ظرف زمان[6] حاضر ، وإليه أشار الشارح . بقوله : ﴿ أو للوقت ﴾ ، والعامل فيها الفعل المقدّر وهـو : فاجأت .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) وهو أن ( حيث ) أضيف إلى مفرد في قولـه : حيث سهيـل وهو شاذ ، لأن حق " حيث " ، أن يضاف إلى الجملة .

(٤) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٥) قال الشارح موضحا قول المصنّف رحمه الله : " وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها "
" أي : لظرف المكان أو للوقت المجرد عن معنى الشرط ، فيلزم المبتدأ بعده ، أي : يقع الجملة الاسمية بعده ، فرقا بين إذا هذه وبين " إذا " للشرط ، نحو : خرجت فإذا السبع واقف ، فإذا معمول واقف ، فكأنك قلت : فبحضرتي السبع واقف " .
انظر ورقة (١١٧/ب) .

(٦) انظر المغني ٩٢/١ بتحقيق د . مازن المبارك - والجـنى الداني ص ٣٦٥ ، في الرضى ١١٤/٢ أنه مذهب الزجـاج ؛ لأنه تابع سيبويه في ذلـك .

وقال الحديثي : " تقديره : فاجأت أولى من جعل "إذا" بمعنى فاجأت " .

ويمتنع إظهاره[1] استغناء بقوة ما في "إذا" أو في الكلام من الدلالة عليه ، فتكون الفاء لعطف الجملة على الجملة ، و "إذا" مفعولا به لـ " فاجأت " ، فكأنك قلت: خرجت ففاجأت زمان زيد قائم ، لا ظرفه كما يشعر به قول الحاجي ، فإنه قال : "يلزم وقوع المبتدأ بعد إذا التي للمفاجأة ، وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت" .

وقال المبرد وعليه أكثر المتأخرين[2] : هي ظرف مكان ، ولا يجوز على هذا القول إضافتها إلى الجملة الاسمية ، لأن ظروف المكان لا تضاف إلى الجمل[3] إلا " حيث " ، فحينئذ لا يخلو من أن يذكر بعدها جملة نحو : " خرجت فإذا زيد قائم ، أو اسم مفرد بعده حال ، نحو : خرجت فإذا زيد قائما " ، فعلى الأول "إذا" ظرف مكان لغو ، والعامل فيه الخبر وهو قائم ، كما تقول : في الدار زيد قائم ، (١٠٣/ب) أي : خرجت فحضرتي زيد قائم .

وقال الأندلسي : " وإن شئت رفعت " قائما " على أنه خبر المبتدأ وألغيت "إذا" كما تلغى الظرف في نحو : " في الدار زيد قائم " .

---

(١) في ج : واستغناء ، بزيادة الواو .

(٢) كالفارسي وابن جني ، ونسب إلى سيبويه . واستدل هؤلاء بأنها ظرف ، لوقوعها خبرا عن الجثة في نحو : خرجت فإذا زيد انظر الجنى الداني ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ بنفس التحقيق ، والرضى ١١٤/٢ ، والمغني ٩٢/١ بنفس التحقيق .

(٣) في ج : الجملة .

وعلى الثانى "إذا" هو الخبر ؛لأن ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة ، و " قائما " حال من الضمير فى الظرف ، والعامل فى الحال ما فى الظرف من معنى الفعل ، وفى "إذا " الفعل الدال عليه "إذا " ، ( وهو[1] فاجأت

وعن الأخفش وابن برّى أن "إذا" ) المفاجأة حرف[2] دال على المفاجأة .

هكذا ينبغى أن يحقق هذا المقام ،فإنه لم آل جهدا فى ترتيبه ولم أدخر فضل النصيحة فى تهذيبه .

( قوله )[3] :﴿ اعلم أنه لو قال : فيقع المبتدأ بعدها غالبا .. ... الخ[4] ﴾ .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ،ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) انظر الموضع السابق فى المغنى ،والجنى الدانى ،والرضى على الكافية .
ابن برّى ، هو أبو محمد عبدالله بن برّى ،أصله من المقدس، ولد بمصر ،ونشأ بها ،وتلقى النحو عن الشنترينى وغيره ، حتى برع فى علم النحو والعربية ،فصار إماما أدبيا أخذ عنه العلم خلق كثير ، توفى رحمه الله بمصر سنة ٥٨٢ هـ .
من آثاره النحوية : جواب المسائل العشر التى سأل عنها ملك النحاة .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١١٧/ب) : " اعلم أنه لوقال : فيقع المبتدأ بعدها غالبا لكان أصوب ؛لأنه لا يلزم المبتدأ بعدها ، وإلا لكان الرفع بعدها واجبا ، لكنه ليس كذلك لما ذكرنا فى باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير" .
وما بين المعقوفين ساقط من ج .

قلت : لزوم المبتدأ بعد إذ[1] المفاجأة إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية ، وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدأ الاصطلاحى ، يحصل بالمبتدأ الأصلى ، وهو "عمرو" المنصوب ، فإن قولك : "وإذا عمرا تضربه" ، وإن كان منصوبا فى الحال ، إلا أنه كان فى الأصل مرفوعا ، فتأمل .

[وعليه[2] قول الشاعر :

فبينما العسر إذ دارت مياسير

أوله : استقدر الله خيرا وارضين به .

أى : أطلب منه تقدير الخير ، وضميره للتقدير ] .

---

(١) فى ج : إذا ، والصواب هو إذ . ووقوع "إذ" للمفاجأة مذهب سيبويه . راجع المغنى ١/٨٨ ، والجنى الدانى ص ٢١٣ . فى الكتاب ٢/٣١١ : "وتكون "إذ" مثلها أيضا - يعنى : "إذا" الفجائية - ولا يليها إلا الفعل الواجب ، وذلك قولك : بينما أنا كذلك إذ جاء زيد ، وقصدت قصده إذ انتفخ علىّ فلان ، فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حالٍ أنت فيها" .

(٢) أى : على مجئ "إذ" للمفاجأة كـ "إذا" .
وما بين المعقوفين ساقط جميعه من الأصل .
وفى ج : ذكر المحشى رحمه الله جزءا من المصراع الثانى ، قال : فبينما العسر ، ولم يكمله . والبيت من البسيط ، قيل إن قائله عثمان بن لبيد العذرى ، وقيل : مشير بن لبيد . وهو من شواهد سيبويه ٣/٥٢٨ ، والخزانة ٣/١٧٨ ، والأمالى ٢/٢٠٧ ، ٢٠٩ والمغنى ش ١٣٠ ، ١/٨٨ ، وشذور الذهب ص ١٢٦ .

( قولـه )[1] : ﴿ والزمان مضاف إلى هذه الجملـة ﴾[2] .

أى : لفظ الزمان المقدر مضاف إلى هذه الجملة ، والتقدير : فبين زمان العسر موجود ، فحذف الزمان لقيام القرينة عليه ، وهى غلبة إضافة الأزمنة إلى الجملة ( دون الأمكنة ، فيتبادر الفهم فى كل مضاف إلـى الجملة )[3] الى الزمـان .

( قولـه )[4] : ﴿ لأنه ليس بمضاف إلى " دارت " ، فيمتنع ..[5] . الخ ﴾

أى : كون العامل فى "إذ" دارت ؛ لأن "إذ" ليس بمضاف إلى " دارت " ( الخ )[6] هذا عند من يجعلها ( للمكان )[7] ؛ لأن ظـروف المكان لا تضاف إلى الجمل إلا " حيث " ، كما مرّ ، فيجوز أن يعمل مـا بعدها فيما قبلهـا .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) عليه يكون تقديره فى الإعراب : فبين زمان العسر موجود كمـا ذكره المحشى رحمه الله تبعا للشارح .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش.

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٥ ) تمام هذا الكلام قوله : فى ورقة ( ١١٨/أ ) : " والعامل فى "إذ" دارت ؛ لأنه ليس بمضاف إلى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ، ولا يجوز أن يعمل دارت فى بين ، لكون بين وإذ ظرفى المكان ، وامتناع عمل عامل واحد فى ظرفى المكان ، إلا على سبيل البدل " .

( ٦ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـل .

( ٧ ) هو ابن جنى ، ويقول إن الناصب لـ " بينا وبينما " فعل يقدّر ممـا بعد "إذ" يفسره الفعل المذكور " . وما وقع بين المعقوفـين ساقط من الأصـل .

وأما عند من يجعلها للزمان [1] ، فلا يعمل " دارت " لا فى " إذ " ولا فى " بين " ؛ لأن المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا يعمل فيما قبله ، بل العامل فى " إذ " خبر العسر المحذوف ، العامل فى " بين " ؛ لأن " إذ " ليست بمكانية حتى يلزم عمل واحد فى ظرفى مكان .

واعلم أنه لا يقع بعد " إذ " المكانية إلا الفعل الماضى بالاستقراء وقد يجئ للتعليل كقوله تعالى : " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم " . [2]

وقيل تقديره : بعد إذ ، فحذف المضاف .

وقيل : إنها تجعل زائدة (١٠٤/أ) فى مثل قولنا : " بينما زيد قائم إذ قيل عمرو " ، بدليل أن الأصمعى لا يرى إلا طرحها فى جواب " بينا وبينما " .

( قوله ) [3] : ﴿ لكون المعنى مبنيا عليه [4] ﴾ .

---

( ١ ) هو الشلوبين . انظر المغنى ، والجنى الدانى الموضع السابق وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/٢٥٣ .

( ٢ ) تمام الآية " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون " الزخرف ،، ٣٩ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١١٨/ب ) : " أى : إذا وقع بعدهما - أى : مذ ومنذ - أحد هذه الأشياء المذكورة - وهى: المصدر ، أو الفعل ، أو أن المخففة ، أو المثقلة - وجب أن يقدّر بعدهما زمان مضاف إليه ، لكون المعنى مبنيا عليه ، نحو: ما رأيته منذ زمان سفره ، وزمان أن سافر ، وزمان أنه سافر " .

وذلك لأنّه لا يمكن أن يخبر[1] عن الزمان إلّا بالزمان ، فإن " مذ " مبتدأ بمعنى أول المدة ، وما بعده مصدرا أو فى تأويله ، ولا يخبر عن الزّمان بالمصدر وإن جاز عكسه .

وإنما حذف الزمان للعلم به ، ودلالة الفعل عليه .

( قوله )[2] : ﴿ وهو ضعيف[3] ﴾ ؛ لأنّ المعنى لا يساعده إلّا إذا جعل مذ ومنذ مبتدأ ﴿ . لأن معنى " ما رأيته مذ يوم الجمعة " أول المدة يوم الجمعة ، و" ما رأيته مذ يومان جميع[4] المدة يومان . ولا شك أن المقدّم هو المبتدأ هنا ، فكذلك ما كان بمعناه .

---

( ١ ) فى الأصل : أنّ الخبر .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) الضمير يعود إلى قول الزجاج فى المتن .
قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " وهو مبتدأ ما بعده خبره خلافا للزجاج " . أى : ومنذ ومذ مبتدأ فى مواضع اسميتهما ، وما بعدهما خبرهما ، وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الإضافة ، لأنهما بمعنى أول المدة ، أو بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج ، فإنهما عنده خبر المبتدأ ، والمبتدأ ما بعدهما ، أى : يوم الجمعة أول المدة ، ويومان جميع تلك المدة ، وهو ضعيف ؛ لأن المعنى لا يساعده إلا إذا جعل مذ ومنذ مبتدأ ، ولا مانع عنه ؛ ولأنه يمتنع وقوع مثل يومان مبتدأ فى مثل قولنا : ما رأيته منذ يومان ؛ لأنه نكره غير مخصصة بوجه " .
انظر ورقة ( ١١٩/أ ) .
وكلمة ها من لا يساعده ، وإذا ساقط من النسختين . وما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٤ ) فى ج : يومين .

( قولـه )[1] : ﴿ لأنّه نكرة غير مخصّصة بوجـه ﴾ .

فإن قلت : أليس تقديم الخبر الظرف صحيحا ( لوقوع[2] النكرة مبتدأ ؟

قلت : نعم ، لأن الظرف إنما يكون صحيحا ) إذا كان ظرفا[3] ( لـه ) وجميع[4] العدة فى قولك : جميع العدة يومان ليس ظرفا ليومان ؛ إذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه ، وليس كذلك ؛ إذ ليس المعنى : فى جميـع مدة انتفاء الروية يومان ، بل المراد أنه هو . هذا مذهب البصريين .

وللكوفيين قولان آخران :

أحدهما : أنهم يجعلون " منذ " مركبة من " من " و " ذو " الطائية التى بمعنى الذى ، فإذا قلت : " ما رأيته مذ يومان[5] " فأصله عندهم : ما رأيته من ذو وهو يومان ، أى : من الزمان الذى هو يومان ، فحذفوا " هو " و ( واو )[6] " ذو " اجتزاء بالضمة ، وضموا الميم إتباعا فصار منذ .

والذى حملهم على ذلك كسر ميم " منذ " فى بعض اللغات " فعلـى هذا يكون يومان خبر المبتدأ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) فى ج : أو جميـع .

( ٥ ) فى ج : مذيومين . انظر هذه المسألة فى الإنصاف ١/ ٣٨٢ . وابن يعيش ٤/ ٩٤ .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

الثانى : أن تقديره : " ما رأيته من إذ مضى يومان " ، فحذف الفعل وهمزة إذ ، ولا يخفى ركاكة هذين القولين .

( قوله )[1] : ﴿ [2]لأنه ضعيف ، لأن المعنى لا يساعد ذلك ﴾ .

وذلك لأنها خرجت مخرج الجواب ، كأنه ( لما )[3] قال : " ما رأيت زيدا " قيل : ما أمد انتفاء رؤيته ؟ فقال يومان ، فكما أن الجملة المسئول بها لا موضع لها من الإعراب ( ١٠٤/ب ) فكذلك جوابها .

قال صاحب الهادى : قال غير السيرافى : لا موضع لها من الإعراب ، لأن الجملة إذا وقعت حالا جاز تقديمها على العامل فيها ، واستعمالها وحدها ، ويكون فيها الواو[4] والعائد ، وهذه ليست كذلك ، وهو ظاهر .

وإذا قلت : " ما رأيته ( مذ )[5] يومين " ، كان جملة واحدة .

( قوله )[6] : ﴿ [7]ولكن نصبت العرب غدوة بـ " لدن " خاصة ﴾ .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١١٩/أ ) : "واعلم أنه لا موضع للجملة التى هما صدرها إلا عند السيرافى ، فإنه يجعل موضعها نصبا على الحال ، وهو ضعيف ، لأن المعنى لا يساعد ذلك " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) فى ج : العائد ، بإسقاط الواو .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) قبله قول الشارح رحمه الله : " وإنما بنيت - أى : لدى - ، لأن من لغاتها " لد " الذى وضعه وضع الحرف ، ثم حمل

الغدوة " بضم الغين " : ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس .

قال المالكى : " النّصب على التمييز أو على أنه خبر كان المحذوفة" .

وقال ابن الحاجب : النّصب ضعيف ؛لأنّ " غدوة " ، مضاف إليه لكن كأنه يوهم أن نونها تنوين [1] ، فلم تجز الإضافة .

ونصبت نحو : " رطل زيتا " ، وهذا يدلّ على أنّها ليس تمييزا ، بل نصبت تشبيها به .

وقال الرضى : اعلم أن خصوصية " غدوة " بنصبها ليس من مقتضى التشبيه المذكور بل مع كثرة استعمال لدن مع غدوة [2] .

( قوله[3]: « واختصّا[4] بالبناء » من بين سائر الظروف لعدم ظهور "فى "فيهما ».

---

= عليه أخواته . وحكمها أن تجرّ بها على الإضافة نحو : المال لدى زيد ، لكن نصبت العرب " غدوة " بـ " لدن " خاصة ،تشبيها لنونها بالتنوين من حيث إنه يثبت وينزع " . انظر ورقة ( ١١٩/أ ) .

( ١ ) فى ج : بتنوين ،بزيادة الباء . نقل " بتصرف " . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٢ .

( ٢ ) نقل " بتصرف " . انظر الرضى ٢ / ١٢٤ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١١٩/ب ) : " أى : ومن الظروف المبنية " قطّ " بتشديد الطاء للزمان الماضى المنفى ،على سبيل الاستغراق ، نحو : " ما رأيته قطّ " ، وعوض للزمان المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق ، نحو : " لا أفعله عوض " ،أى : لا أفعله أبدا . وبنيا لتضمنها معنى " فى "، واختصّا بالبناء من بين سائر الظروف ،لعدم ظهور " فى " فيهما ، فتضمنا " فى " ، أو لتضمنها لام التعريف " .

لأنك إذا قلت : " ما رأيته قط " فمعناه : ما رأيته فى الزمان الماضى وكذلك " عـــوض " .

وفى قوله : ﴿ من بين سائر الظـروف ﴾ نظـر .

( قوله )[1] : ﴿ أو لتضمّنها لام الاستغراق[2] ﴾ لدلالتهما على استغراق زمان الماضى والمستقبـل .

( قوله )[3] : ﴿ وأمّا المعرف بلام التّعريف ، فاللاّم فيه إمّا لتعريـف الجنـــس[4] ﴾ .

أى : للإشارة إلى نفس الحقيقة من غير ( اعتبار لـ )[5] صدق ( عليه )[6] من الأفراد ، نحو : " أهلك الناس الدينار والدرهم " ، أى : حقيقـــة

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) لفظ الشارح " لتضمّنها لام التّعريف " .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٢٠/أ ) : " وأما المعـــرف بلام التعريف ، فاللام فيه إما لتعريف الجنس نحو : " أهلـك الناس الدينار والدرهم " .
وإما لتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى : " إن الإنسان لفـى خسر إلا الذين آمنوا " . وإما للعهد ، بأن يذكر منكور ثـم يعاد ذلك المنكور معرفا ، كقوله تعالى : " كما أرسلنا إلـى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول " ، أو بأن يكون معهودا فى الذهن كقولك : " ادخل السوق " ، إذا كان الســـــوق معهودة بينك وبين مخاطبك .
أو بمعنى الذى نحو : الضارب والمضروب . وقد مـــرّ " .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج .

الدينا والدرهم . .

ومنه الداخلة [1] على المعرّفات نحو : " الإنسان حيوان ناطـــق" و " الكلمة لفظ موضوع مفرد " ، لأن التعريف للماهيـــة .

( قوله ) [2] : ﴿ وإمّا التعريف استغـراق الجنـــس ﴾ .

أى : للإشارة إلى الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد ، لا ( فى ) [3] الحقيقة من حيث هى هى ، ولا من ( ١٠٥/أ ) حيث تحققها فى ضمن بعـــض الأفردا ، بل فى ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخـول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، كقوله تعالى : " إن الإنسان لفى خسر إلاّ الذين آمنوا " [4] .

وإمّا للعهد الخارجى . أى : للإشارة إلى حصّة معينة من الحقيقـة معهودة بين المتكلم والمخاطب ، واحدا كان أو اثنين ، أو جماعة ، تقـول : عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته ، وذلك لتقدّم ذكره صريحا أو كناية .

---

( ١ ) فى هامش الأصل : " قوله : " أهلك النّاس الدّينار والدّرهـــم" وليس المراد من النّاس جميعهم ولا من الدينار جميعهم ؛ لأنّ من المعلوم أن جميع الدّينار ما أهلك جميع النّاس . وليس المـــراد واحدا بعينه ، بل المراد منه : أنّ هذا الجنس أهلك هـــذا الجنس " . . . شرح كبـــير .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من النسختين .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـــل .

( ٤ ) تمام الآيـة " إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " العصر ، م ٢ ، ٣ .

أو العهد الذهنى ، أى : للإشارة الى فرد موجود (و)[1] من الحقيقة غير معيّن . ( و )[2] باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة ، ( وذلك )[3] بعد قيام قرينة على أنّ القصد ليس إلى نفس الحقيقة ) من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد[4] ، بل بعضها ، كقولك "ادخل السوق " فإن قولك : ادخل ( السوق )[5] قرينة دالة على ما ذكرناه .

وهذا التعريف فى المعنى كالنكرة ؛ لأنّه ليس لشئ بعينه ، ولهذا عومل[6] ( معاملتها كثيرا ، كالوصف بالجمل ، كقوله :

ولقد أمرّ ) على اللئيم يسبّنى ( فمضيت ثمت قلت لا يعنينى )[7] .

وفى التّنزيل : " كمثل الحمار يحمل أسفارا " .[8]

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج ، ويتم الكلام بدونها .

( ٢ ) ما بين المعقوفين كذلك زيادة فى ج .

( ٣ ) الكلام الواقع بين المعقوفين كله ساقط من الأصل ، ولكن صحيح على الهامش .

( ٤ ) فى ج : أفراد ، بإسقاط الألف واللام .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج . انظر هذا الكلام فى الأشمونى مع حاشية الصبان ١/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على للهامش .

( ٧ ) الشطر الثانى الواقع بين المعقوفين غير مذكور فى النسختين وقد تقدم ذكر البيت .

( ٨ ) تمام الآية " مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدى القوم الظالمين " الجمعة ،، ٥ .

وإنما حملهم على الحكم بكونه معرفة ، كون [1] أحكام المعارف جارية عليه ، ( و ) [2] من وقوعه مبتدأ ، وذا حال ، ووصفا للمعرفة ، وموصوفا بها إلى غير ذلك .

والحاصل : أن اسم الجنس المعرف باللام إمّا أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس ك " أسامة " ، وإما عليها مع ملاحظة الأفراد كلها ، وهو الاستغراق ، ومثله كل مضاف إلى نكرة .

وإمّا حصّة معينة منها ، واحدا كان ( أو اثنين [3] ) ، أوجماعة وهو العهد الخارجي ، ونحوه علم الشخص ك " زيد " .

وإما على حصّة غير معينة ، وهو العهد الذهني ومثله النكرة .

وإذا عرفت ( هذا ) [4] ففي قوله : ﴿ إذا كان سوق معهوده (١٠٥/ب) بينك وبين مخاطبك ﴾ نظر ، لأنه قد تقرر في علم المعاني أنّه إنّما يقال للعهد الذّهني : ادخل السوق ، حيث لا عهد في الخارج ، وإلّا لم يبق فرق بين العهدين .

---

( ١ ) في الأصل : لكون .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٤ ) ما بين المعقوفين كذلك زيادة أيضا في الأصل .

( قولـــه )[1] : ﴿ اعلم أن فيه نظـــرا ﴾[2] .

أى : فى قولنا ، فإنّ " أنت " وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغـــيره

وهذا الاعتراض يرد على أسماء الإشارة أيضا .

وحاصل الجواب : أنّ لفظة " أنا " و " هذا " مثلا وإن كان مفهوما

أى[3] : وضعت هى له ليس مشخصا ، لكن التشخّص إنما هو بحسب الخارج

لا بالنظر إلى مفهوم اللّفظ .

وأورد عليه الحديثى نقضا بأن قال : " قلت : فعلى ما ذكر يكون

" رجل " مثل " أنا " . أى : يصحّ له هذان الاعتباران أيضا ، أى : اعتبار

أنه كلى باعتبار مفهومه ، واعتبار أنه جزئى إذا قصد به شخص معيّن " .

( قوله )[4] : ﴿ والمضاف إلى أحدهـا معنى بحسب المضاف إليه ﴾[5] .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح موضحا قول المصنف : " العلم : ما وضع لشـــئ بعينة غير متناول غيره بوضع واحد " ، فقوله : ما وضع لشـــئ بعينة : شامل لجميع المعارف . وقوله غير متناول غـــيره : يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا غيره ، فإن " أنت " وضـــع للمخاطب مع كونه متناولا غيره ، وهو زيد أو عمرو إذا خوطب به" انظر ورقة ( ١٢٠/ب ) .

( ٣ ) فى الأصـــل : التى .

( ٤ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٢١/أ ) : " أى : وأعـــرف المعارف : المضمر المتكلم ، لعدم إمكان الشركة فيه ، ثـــم المخاطب ، لجواز وقوع شركة ما ، ثم المضمر الغائب ، ثم ـــــ

يعنى : أن المضاف إلى المضمر المتكلم أعرف من العلـــم .

والحاصل أن الترتيب هكذا : المضمر ، ثم ما أضيف إليه ،ثم العلم ثم ما أضيف إليه ،وهكـــذا [1] إلى الآخـــر .

( قولـــه ) [2] : ﴿ فالواحد والاثنان عدد لوقوعها جوابا ... الخ [3] ﴾ .

قلت : لفظ الآحاد يخرجهما ، لأنهما لم يتناولا [4] أفراد جنـــس بل يتناول فردا [5] وفردين منه . ولذا [6] قال المصنف [7] فى شرحـــــه للمفصل : " الواحد والاثنان ليسا بعدد ، وإنّما ذكرا معه للاحتيـــاج إليهما فيما بعد العشـــرة .

( قولـــه ) [8] : ﴿ مع كونه موضوعا لكمية آحاد الأشيـــاء ﴾ .

---

الأعلام ،ثم المبهمات ،ثم الداخل عليه حرف التعريف ،والمضاف إلى أحدها معنى بحسب المضاف إليه ، وهو المشهور مـــن مذهب سيبويه " .

( ١ ) فى ج : وهـــذا .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح أيضا فى ورقة ( ١٢١/ب ) : " أى : أسماء العـــدد أسماء وضعت لتدل على كمية آحاد الأشياء ، أى : المعـــدودات ، فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل : كم عندك ؟".

( ٤ ) فى الأصل : يتناولا .

( ٥ ) فى الأصل أيضـــا : يتنـــاول .

( ٦ ) فى ج : ولهـــذا .

( ٧ ) فى الأصل : الإمام . انظر الإيضاح شرح المفصل ١/٦٠٦ . والرضى ٢/١٤٥ ، ١٤٦ .

( ٨ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

قيل عليه : البحث فى لفظ الأعداد ؛ لأنها هى التى وضعت لكمية آحاد الأشياء ، فلا ينتقض[1] " الذراع " ؛ لأن الحد لا يصدق على لفظ " الذراع " وإن أريد مفهومه ، فهو خارج عن البحث .

( قوله )[2] : ﴿ إلّا[3] اثنى عشر واثنتى عشرة فإنّه معرب ﴾ .

أى : ( ١٠٦/أ ) الجزء الأول[4] ، وذلك لأنّ الألف أو الياء فى نفسها إعراب ، فلم يمكن بناؤها مع قيام الإعراب .

وبيانه : أنّ " اثنى عشر " إعراب من بين هذه العقود ، للدلالة على أن ( أصل )[5] الباب ( الإعراب )[6] ، وليس يجب أن يعلل لاختصاصهم هذا الإعراب من بين الجميع ، كما لا يجب أن يعلل

---

( ١ ) انظر هذا الكلام فى الفوائد ٢/ ١٥٦ ، والرضى ٢/ ١٤٥ ، ١٤٦ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة ( ١٢٣/أ ، ١٢٣/ب ) موضحا قول المصنف : " وفى قوله : ثمانى عشرة فتح الياء ، وجاء اسكانها ، وحذفها شاذا "، إشارة إلى مخالفته فيها لأخواته ؛ لأنّ آخر الاسم الأوّل من المركّبات من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنى على الفتح للخفة ، إلّا اثنى عشر واثنتى عشرة ، فإنّه معرب . و " ثانى عشرة " مع كونه مبنيا جاء مخالفا لأخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على سائر المركبات ، وإسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء ، وحذفها مع فتح النون وهو شاذ " .

( ٤ ) فى الأصل : انجراء ، وهو تحريف .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٦ ) ما بين المعقوفين كذلك ساقط من ج .

لتصحيحهم القود والقصوى دون الباب والعليا ، وذلك لأن الغرض الدلالة على الأصل ، فيجب أن يعرب واحد من الباب ، ولو أعرب " خمسة عشرة " و " تسعة عشر " لكان هذا السؤال قائما،فلا يجب التعليل في أمثال هذا .

وأما الاسم الثاني فانما بني ؛ لأنه عاقب النون في اثنين ، وقام مقامها ، ولم يبق على الكسرة وإن كان حركة النون إياها ، ليكون كأخواتها .

( قوله )[1] : ﴿ ونحو[2] : ثلاثة أشياء عند الخليل وسيبويه ﴾ .

اعلم أن ظاهر لفظة[3] الأشياء " يقتضي أن يكون جمع شيء" ؛ لأن فَعْلا"إذا كان معتل العين يجمع في القلة على " أفعال " ، نحو:"شيخ وأشياخ "، لكنه لو كان كذلك لكان مصروفا ، لما أن الوزن منصرف أبدا .

وقد جاء غير مصروف نحو قوله تعالى : " لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم "[4] .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٢٣/ب) : " لما فرغ عن كيفية استعمال الأعداد ، شرع في حال المميزات ، أعني المعدودات، فقال : مميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض لإضافة الأعداد إليه ، ومجموع لفظا نحو : ثلاثة رجال ،أو معنى نحو : ثلاثة نفر ونحو : ثلاثة أشياء عند الخليل وسيبويه ،فإنه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء " .

( ٣ ) في الأصل : لفظ .

( ٤ ) تمام الآية " يأيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزّل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حليم " .المائدة ،،١٠١ . وفي الأصل : ولا تسئلوا بزيادة الواو .

فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الهمزة للتأنيث ، وأن الكلمة اسم مفرد ، ( و )[1] يراد به الجمع ، نحو : القصباء[2] ، والحلفاء[3] ، والطرفاء[4] في أنها اسم الجمع وليس بتكسير ، وأصله شيآء على ( وزن )[5] فعلاء نقلت إلى لفعاء استثقالا لتقارب المهمزتين في الآخر ، فالهمزة الأولى ( في أشياء )[6] لام الفعل ، والثانية[7] زائدة للتأنيث[8] ، ولذلك لم ينصرف .

وذهب الأخفش إلى أن الأصل أشيآء على (وزن )[9] أفعلاء ، فحذفت الهمزة المتوسطة تحقيقا ، ثم فتحت الياء لمجاورة الألف (١٠٦/ب )

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج . انظر هذا الكلام في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٩ .

( ٢ ) القصباء : واحدتها قصبة وقصباءة ، وهو كل نبات كان ساقه أنابيب وكعوبا . انظر اللسان مادة ( ق ص ب ) .

( ٣ ) في اللسان مادة ( ح ل ف ) والحلف والحلفاء : من نبات الأغلاث ، واحدتها حلِفة وحلَفة وحلفاء وحلفاة .
قال سيبويه : حلفاء واحدة وحلفاء للجميع لما كان يقع للجميع ولم يكن اسما كسّر عليه الواحد .

( ٤ ) الطرفاء : الطرفة : شجرة وهي الطرف ، جمعه طرفاء . قيل : وبها سمي طرفة بن العبد . انظر اللسان مادة ( ط ر ف ) .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) في ج : الثانية ، بإسقاط الواو .

( ٨ ) في ج : للتأكيد ، وهو تحريف .

( ٩ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

فوزن الكلمة أفعاء ، وهي [1] أيضا غير مصروفة .

وذهب الكسائي إلى أن أشياء [2] أفعال بمنزلة أشياخ ، إلاّ أنهم لما جمعوها على أشياوات أشبهت ما واحده فعلاء ، فلم يصرف . [3]

والحاصل : أن أشياء تقع مميزا لما دون العشرة ، لأنّه إمّا جمع أو اسم جمع .

---

(١) في الأصل : وهو .
وقد ضعف الرضي قول الأخفش ومن تابعه في شرحه لشافية ابن الحاجب ١/ ٣٠ حيث قال : " وقال الأخفش والفراء : أصله أشيئاء جمع شيء ، وأصله شيّء نحو بيّن وأبيناء ، وهو ضعيف من وجوه :
أحدها : أن حذف الهمزة في " أشياء" إذن على غير قياس .
والثاني : أن "شيئا" لو كان في الأصل شيّئا لكان الأصل أكثر استعمالا من المخفف ، قياسا على أخواته ، فإن بيّنا وسيّدا وميّتا أكثر من بيْن وسيْد وميْت ، ولم يسمع شيّء فضلا عن أن يكون أكثر استعمالا من شيء .
والثالث: أنك تصغر أشياء على أشيّاء ، ولو كان أفعلاء وهو جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد " .

(٢) الكسائي يمنع "أشياء" من الصرف توهما أنه كـ " خضراء " الذي يجمع بالألف والتاء ، مع أن " أشياء " كـ" أبناء " و " أسماء" في عدم جمعه بالألف والتاء .
ورد على الكسائي بأن قوله هذا بعيد ، لأن الحمل على التوهم بعيد من الحكمة ما وجد محمل صحيح .
انظر شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

( قوله )[1] : ﴿ لعدم فعل فوق العشرة ، بمعنى أنه مصيّر عددا مثل عدد ﴾ .

أى : لأنّ اسم الفاعل الذى بتلك الصّيغة ، لا بدّ له من فعل يكون مشتقا منه ، كما اشتق الثانى من ثنيتهم ، والثّالث من ثلثتهم ، ولم يوجد بعد الشعرة فعل بمعنى جعلتهم أحد عشر ، فلذلك لا يتجاوز العشرة .

( قوله )[2] : ﴿ وهو[3] اسم فاعل من ثلثتهما ﴾ بالتّخفيف .

قال فى الصحاح : ثلثت القوم أثلثهم " بالكسر " إذا كنت ثالثهم أو كملتهم ثلاثة بنفسك ، ومضارع ثلاثة من تلك الأفعال "بفتح" عينها ، وهى

---

( ١ ) قال الشارح رحمه الله ورقة ( ١٢٤/ب ) : " أى : وتقول للواحد من الشئ الذى فيه تعدد ، وكرة باعتبار تصيّر ذلك الواحد عددا أقل من الذى أشتق منه ذلك الواحد ، مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر ، والثانية للمؤنث ، إلى العاشر والعاشرة . وإنما ابتدء بالثانى ؛ لأنه لا عدد أقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا ، كقوله تعالى : " ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم " ، أى : إلا هو مصيّر ثلثلاثة أربعة .
وإنّما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى ، لعدم فعل فوق العشرة بمعنى أنه مصيّر عددا مثل عدد ، بخلاف العشرة فما دونها فإنّه يوجد لها فعل مشتق العدد بهذا المعنى ، نحو ثلثت الاثنين ، وربعت الثلاثة ، وعشرة التسعة " .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٢٥/أ ، ١٢٥/ب ) : "أى :

ريح ، وسبع ، وتسع ، ويكسر في البواقي .

( قوله ) : (١) ﴿ وتقول : حادى عشر أحد عشر (٢) ﴾ .

اعلم أن ( المركب (٣) الأول مضاف إلى المركب الثاني ، فلم يصر أربعة أسماء اسما واحدا ، وكلا شطريهما يبقى معنيا ، والإضافة بهذا المعنى ، وإلى باعتبار حاله معنوية مطلقا ، أى : سواء كان ما دون العشرة

---

= ومن أجل أنه يقال : الثاني والثالث باعتبارين ، قيل باعتبار الأول ، أى : باعتبار تصيّره ثالث اثنين ، أى : أضيف إلى ما هو أقل من العدد الذى اشتق منه بواحد ، ليمكن أن يصيره مثل المشتق منه . ومعنى ثالث اثنين : مصيّر الاثنين ثلاثة وهو اسم فاعل ، من ثلثتهما . وقيل باعتبار الثانى ، أى : باعتبار حاله ثالث ثلاثة ، أى : أضيف إلى عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ، ليكون له معنى .

وقيل يجوز إضافته إلى ما هو أكثر نحو : ثالث عشرة ، لجواز أن يكون واحدا من عشرة ، وله معنى وهو اتصافه بالثالثية " .

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) تمام هذا الكلام فى ورقة ( ١٢٥/ب ) : " أى : إلى تاسع عشر تسعة عشر ، باعتبار الثانى ، لصحة المعنى ، ولم يقل باعتبار الأول ، لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ، ولهذا قال : على الثاني خاصة " .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

وانظر توضيح هذه المسألة فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٤١ ، ٤٢ .

كـ " ثالث ثلاثة " أو ما فوقها ، وسواء قيل : " حادى عشر أحد عشر" أو " حادى أحد عشر " ، فإنّ المركّب الأوّل مضاف إلى الثّانى كما سمعت الآن . ولفظ " حادى " مضرب مضاف إلى المركّب .

وإنما قلنا : إن هذه الإضافة معنوية ، لأن المضاف فى هذا المعنى بمعنى واحد وعشر . أى : واحد[1] ثلاثة وعشر ثلاثة ، فلم يجز إعماله كما لا يجوز إعمال واحد ، لأنه ليس مأخوذ من فعل عامل ، بخلاف الإضافة باعتبار التصير ، فإن إضافته لفظية إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كقولك : " هذا رابع ( ١٠٧/أ ) ثلاثة الآن أو غدا ، أما إذا كان بمعنى الماضى كقولك : " رابع ثلاثة أمس ( أو غدا )[2] فالإضافة فيه أيضا معنوية .

( قوله )[3] : ﴿ وإن شئت[4] " حادى أحد عشر ﴾ .

أجاز بعضهم[5] فى " حادى عشر أحد عشر " وجها آخر غير ما ذكر ،

---

( ١ ) فى ج : أحد .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج ، ويستحسن حذفها .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط ن ج .

( ٤ ) نقل بتصرف . قال الشارح رحمه الله : " أى : وإن شئت قلت بهذا المعنى بعبارة أخرى : حادى أحد عشر ، بحذف عشر الأول استغناء عنه بذكره ثانيا ، وهكذا تقول تاسع تسعة عشر ، فيضرب الجزء الأول ، لعدم موجب البناء ، وهو التركيب ، ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب " . انظر ورقة (١٢٥/ب) .

( ٥ ) حكى ذلك عن الكسائى وابن كيسان وابن السكيت .
انظر الأشمونى ٤/ ٧٦ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/ ٤١ . وانظر المزيد من المسألة فى الإيضاح شرح المفصل ١/ ٦٢٠ .

وهو أن يقال : " حادى عشر " ، بحذف الاسم الثانى من الأول ، والأول من الثانى ، فيبقى لفظه كلفظ المركب الأول ، لكنّ الأول معرب مضاف إلى الثانى .

قال المالكى : " فيعرب المضاف لذهاب التركيب المقتضى لبنائه ، ولم يمتزج مع الثانى ويبقى المضاف إليه مبنيّا لبقاء علّة بنائه ، وهو تضمن الحرف ، ويجوز ألا يضاف " .

وقال الشيخ ابن الحاجب : هما مبنيان [1] للمزج وإقامة عشر الباقية مقام المحذوفة . وأما إذا كان المحذوف هو المركب الأخير [2] كما هو عند البعض ، فالجزءان مبنيان كما كانا بلا خلاف .

هذا ،، واعلم أن العدد [3] موضوع على الوقف ، تقول :

---

(١) نقلّ بتصرف " ، انظر الإيضاح شرح المفصل ١/ ٦٢٠ .

(٢) فى ج : الآخر .

(٣) أى : مبنى على الوقف .

قال ابن الحاجب فى الايضاح ١/ ٦١٦ : " قال الشيخ : يريد أنه إذا ما ذكرته مفردا من غير تركيب ، لأن الإعراب إنما يستحق من المعانى الناشئة من التركيب ، فإذا لم يكن تركيب فلا إعراب ، وليس هذا مخصوصا بأسماء العدد ، بل كل المفردات إذا ساغ ذكرها من غير تركيب فلا إعراب فيها ، وكذلك لو عددت أسماءً لم تقصد فيها تركيبا لقلت : حضر"موت ، وكذلك أسماء حروف التهجى ، وكذلك الأصوات التى تحكى ، كقولك : غاق وقب وما أشبهه ، فإذا وقع التركيب جاء الإعراب " .

وانظر توضيح المسألة فى شرح ابن يعيش ٦/ ٢٨ ، ٢٩ .

واحد ، اثنان [١] ، ثلاثة ، كأسماء حروف التهجى إذا عددت ؛ لأن المعانى المقتضية للإعراب مفقودة ، بخلاف ما إذا قلت : " هذا واحد " وكانت [٢] الهمزة فى " واحد " و " إحدى " نقلبه عن واو لا يستعمل المهموز إلا فى الأعداد المركبة .

والحادى مقلوب واحد ، وزنه عالف . [٣]

وتعريف الأعداد ما دون العشرة ، والمائة ، والألف بالإضافة وما فوق العشرة بالألف واللام [٤] ، كما تقول : " الأحد عشر درهما " .

( قوله ) : ﴿ وهى [٥] [٦] التاء والألف المقصورة . . . الخ ﴾ .

---

( ١ ) فى الأصل : واثنان ، وثلاثة ، بزيادة الواو فيهما .

( ٢ ) فى ج : كان .

( ٣ ) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١/٢٢٠ .

( ٤ ) هذا على رأى البصريين ؛ لأنهم لا يجيزون إلا إدخال الألف واللام فى الأول فقط ، أما الكوفيون فيدخلون الألف واللام فى الأول والثانى ، فيقولون : عندى الأحد العشر درهما
انظر شرح جمل الزجاجى ٢/٣٧ ، ومجالس ثعلب ٢/٥٩٠ . . بتحقيق عبد السلام هارون .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح رحمه الله : " أى : وعلامة التأنيث التى تلحق الاسم المؤنث ثلاثة ، وهى التاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، وقد مرّت أمثلتها .
وإنما احتاج إلى عدّ علامة التأنيث ؛ لأنها مطلوب معرفتها ؛ ولأنها كانت مأخوذة فى تعريف المؤنث ، والأبنية التى تلحقها الألف المقصورة فعلى كـ " حبلى " و فعلى كـ " أجلى " وفعلى كـ

اختلفوا فى تسمية علامة التأنيث تاء أو هاء ، فالبصرية على الأولى، والكوفية على الثانيـــة .

وقيل : إن اصطلاح البصرية أولى ؛ لأنهم اعتبروا الوصل ، والأصل هو الوصل [١] لا الوقف .

والزمخشرى ( ١٠٧/ب) عدّ [٢] الياء فى " هذى " من علامـــات التأنيث ، ورد بأن [٣] التأنيث مستفاد من الصيغة لا من الياء .

( قوله ) [٤] : ﴿ وفعلى ﴾ " بفتح الفاء والعين " كـ " أجلـى" بالجيم اسم موضـــع .

قال الجوهرى [٥] هو مرعى لهم معروف . وفعلى " بضم الفاء وفتـــح العين " كـ " شعبى بالشين المعجمة والعين المهملة " وهو موضع [٦] .

---

= " شعبى " ، وفعلى كـ " سلمى " ، وفعلى كـ" دفلى " ، والثلاثة الأول مختصة بالتأنيث ، بخلاف الأخيرين .
وأبنية الممدودة : صحراء ، ونفساء ، وكبرياء ، وخنفساء ، وعاشوراء وغير ذلك " . انظر ورقة ( ١٢٥/ب ( ١٢٦/أ ) .

( ١ ) فى ج : والوصل هو الأصل . انظر الرضى فى بيان هذا الخلاف ٢/ ١٦١ والجنى الدانى ص١١٨ ، والعضى ١/ ٣٨٥ ، والإيضاح ١/ ٥٥٣ .

( ٢ ) فى ج : اعتـــبر .

( ٣ ) انظر الرد فى ابن يعيش ٥/ ٩١ ، وشرح ابن الحاجب للكافية ص٨٧.

( ٤ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٥ ) انظر الصحاح مادة ( أ ج ل ) .

( ٦ ) انظر الموضع السابق مادة ( ش ع ب ) .

( قولـه )[1] : ﴿ وفعلى ﴾ " بكسر الفاء وسكون العين " ( كـ " دفلى " ) .

فى الصحاح " الدفلى " ( نبت )[2] مرّ جدّا ، يكون واحدا وجمعا مؤنّث ( ولا ينوّن )[3] ، فمن جعل الألف للإلحاق نوّنه فى النكرة ، ومن جعلها للتأنيث لم ينوّنه .

( قوله )[4] : ﴿ بخلاف الأخيرين ﴾ فإنهما لا يختصان بالمؤنث ، بل قد يكون للإلحاق نحو : أرطى[5] ، وعلقى[6] ، وكقولهم : أرطاة ، وعلقاة ومعزى[7] ، وذفرى[8] فيمن صرف .

( قوله )[9] : ﴿ ونفساء ﴾ وهى المرأة التى وضعت حملها .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل كذلك .

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٥ ) فى ج : كأرطى . والأرطى : شجر من شجر الرمل ، وألفه للالحاق للتأنيث ، لأن واحدته أرطاة . انظر الصحاح مادة ( أ ر ط ) .

( ٦ ) العلقى : نبت ، قضبانه دقاق عسر ، يتخذ من رضّها المكانس ويكون واحدا وجمعا . انظر المرجع السابق مادة ( ع ل ق ) .

( ٧ ) فى الأصل : مغزى ، بالغين المعجمة ، وهو تصحيف .

( ٨ ) فى النسختين دفرى ، بالدال المهملة . والذفرى من البعير : الموضع الذى يعرق من خلف الأذن .
( انظر المرجع السابق - مادة ذ ف ر ) .

( ٩ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( قوله )[1] : ﴿ وعاشوراء ﴾ وهو اليوم العاشر من المحرّم[2]

( قوله )[3] : ﴿ وغير ذلك ﴾ كـ " سِيَرَاء " بكسر ( الفاء وفتح )[4] العين"، وسابياء[5] على وزن فاعلاء " بكسر العين " ، وعقرباء ، وأصدقـــاء وزمكاء[6] " بكسر الفاء والعين وتشديد اللام " ، وبراكاء[7] ، وبروكاء وكلاهما[8] " بفتح الفاء " .

( قوله )[9] : ﴿ وكل عضو زوج إلا نادرا ﴾[10] بالجر ، لكونه معطوفا على عين .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) في النسختين محرّم ، باسقاط الألف واللام .
قال في الصباح مادة ( ح ر م ) : " واسم المفعول سمّـــى الشهر الأول من السنة ، وأدخلوا عليه الألف واللام لمحا للصفة في الأصل ، وجعلوه علما بهما ، مثل النجم والدبران ونحوهما" .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين العقوفين ساقط من ج ، ولكن صحح على الهامش .
وسيراء برد فيه خطوط صفر . انظر الصحاح مادة (س.ى.ر) .

( ٥ ) السابياء : المشيمة التي تخرج مع الولد . انظر المرجع السابق ( س ب ى ) .

( ٦ ) الزّمكى : هو ذنب الطائر أو مكان ينبت فيه ذنبه . انظر القاموس مادة ( ز م ك ) .

( ٧ ) البروكاء : هو الجثو للركب أثناء القتال . انظر المرجع السابق (برك) .

( ٨ ) في ج : كلاهما ، باسقاط الواو .

( ٩ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ١٠ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٢٦/أ) : " والمؤنّث اللّفظـــي بخلاف المؤنّث الحقيقي ، وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكـــر من الحيوان ، سواء كانت فيه علامة التأنيث نحو: طلحة وظلمة ، أو لم يكن نحو : عين ، وكل عضو زوج إلا نادار ، مثل : الحاجبـــين والفخذين ، والمنكبين ، والأنثيين " .

اعلم أنهم ذكروا أن كل ما كان من أعضاء البدن زوجا فهو مؤنث ، كاليدين ، والعينين والرجلين ، الا الحاجب ، والجنب ، والخدّ .

وكل ما كان واحدا فهو مذكر إلا الطحال[1] ، والكبد ، والكرش .

( قوله )[2] : ﴿ وغير ذلك[3] ﴾ كالتصغير[4] ، والحال ، والخبر ، وإسقاط التاء من عدده[5] .

( قولـه )[6] : ﴿ إذا لم يلتبس ﴾[7] .

---

( ١ ) عده الطحال من المؤنث سهو ، بل هو مذكر . انظر المصباح المنير ٢٠٢ بتحقيق د . عبد العظيم الشناوى . وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٧٤ .

( ٢ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال فى الوافية شرح الكافية فى الموضع السابق : " ومن المؤنث اللفظى المضاف إلى المؤنث والمضاف إليه جزء منه كقوله تعالى : " يلتقطه بعض السيارة " ، ونحو : أعجبنى شعر هند ، أو فعله نحو : " أعجبنى مشى هند " ، أو صفته نحو : " أعجبنى حسن هند " ، ولا يجوز أن يقال : جاءتنى غلام هند ، لأن الغلام ليس جزءا منها ، ولا فعلا ولا صفة لها . والذى يعرّف تأنيث النوع الأخير الصفة والإشارة كقوله تعالى : " هذه النار التى كنتم بها تكذبون " ، وعود الضمير إليه كقوله تعالى : " والشمس وضحاها " ولحوق علامة فعله كقوله تعالى : " والتفت الساق بالساق " ، ووجود علامة التأنيث فيه لفظا أو تقديرا أو غير ذلك " .

( ٤ ) أى : يعرف تأنيث الكلمة اللفظى برده من التصغير .

( ٥ ) فى ج : أعداده .

( ٦ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٢٦ / ب ) : " أى : إذا أسند

أى : جواز التذكير إنما هو إذا لم يلتبس المؤنث بالمذكر ، كقولك :

" حضر القاضى [1] اليوم امرأة " . ( ١٠٨/أ ) .

أما إذا التبس كما إذا سمّى امرأة بـ " زيد " به فإنه حينئذ يقال :

" حضرت القاضى زيد " ، لدفع الالتباس .

( قوله [2] ) : وكقوله :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء

والبيت لجرير .. وآخره : [3] على باب استِها صلب وشام [4] .

---

= إلى المؤنث الحقيقى أو إلى ضمير المؤنث اللفظى الفعل يجب إلحاق التاء للفعل ، اللهم إلا إذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقى جاز التذكير إذا لم يلتبس ، كما إذا سمّوا امرأة "زيد" كقولهم : حضر القاضى اليوم امرأة ، وكقوله :

لقد ولد الأخيطل أم سوء ..." على باب استها صلب وسام ".

( ١ ) راجع الخصائص ٢/ ٤١٤ ، وأوضح المسالك ٢/ ١١٣ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) فى ج : وآخر ، بإسقاط الهاء .

( ٤ ) البيت من الوافر ، من قصيدة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبى وقومه ، وقبله فى ديوان جرير ١/ ٢٨٢ ط دار المعارف بمصر :

وتغلب لا يصاهرهم كريم ... ولا أخوال من ولدوا كرام .

إذا اجتمعوا على سكر بفلس ... فنصوا عند ذلك والقطام .

على استِ التغلبية حين تجنى ... صليبهم وفى حِرِها جذام .

وبعده :

ونسوته الخبائث مولعات ... بقسّ لا ينيم ولا ينام .

إذا ما القسّ نادمهن يوما ... على الخنزير وانكشف الغدام =

الأخيطل : شخص من نصارى العرب ، صلب : جمع صليب للنصارى . وشام : أى غال .

يعنى : ولدت الأخيطل امرأة ، على باب استِها علامات. (يعنى)[1] أنا عارف بذلك الموضع .

الأخيطل : مفعول ولد ، وأم سوء : فاعله ، صلب : مبتدأ . وشام : معطوف عليه ، وخبره هو الجار والمجرور المتقدم ، والجملة صفة أم سوء .

والاستشهاد : على أنه ترك إلحاق العلامة بـ " ولد " ، لوقوع الفصل بينه وبين فاعله بالمفعول .

وذكر الأندلسى أن " أم سوء " مفسّر لفاعل ولد ، وهو من قبيل : " وأسرّوا النجوى[2] الذين ظلموا " .

---

= ويروى الشطر الثانى :

على قمع استها صلب وشام .

والبيت من شواهد المقتضب ٢/ ١٤٥ ، ٣٤٩ ، والإنصاف ١/ ١٧٥ ، والتكملة لأبى على الفارسى ص ٢٩٤ ، ٣٤٣ ، وابن يعيش ٥/ ٩٢ ، والأمالى ٢/ ٥٥ ، والعينى ٢/ ٤٦٨ ، ٤٦٩ . والخصائص ٢/ ٤١٤ ، وأوضح المسالك ٢/ ١١٢ . وافى التركيب مذكور فى كلام المحشى رحمه الله .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٢) تمام الآية " لاهية قلوبهم وأسرّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون " الأنبياء ، ٣ .

( قولـه )[1] : ﴿ والـذى يدل ﴾[2] مبتـدأ .

( قولـه )[3] : ﴿ وأنت فى ظاهر غير الحقيقى ﴾ خبـره .

( قولـه )[4] : ﴿ المؤنث الذى ذكرناه ﴾ خبر أنّ فى قوله : ﴿ على أن المراد ﴾ . والمؤنث الذى ذكره هو المؤنث اللفظى .

[واعلم أنه يلزم من قوله : وهو قوله : ﴿ وإذا أسند الفعل إلى ضمير غير ﴾[5] الحقيقى وجب إلحاق العلامة ﴿ وإذا أسند إلى ظاهره جاز ﴾[6] .

( وقوله )[7] : ﴿ أن يجب ﴾[8] فاعل يلزم . وقوله : ﴿ أن يقال ﴾ فاعل يجب .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله : " والذى يدل على أن المراد من الضمير فى قوله : " وإذا أسند إليه " المؤنث الذى ذكرناه قوله : " وأنت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار " .
أى : أنت مخيّر فى تأنيث الفعل المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ، وفى تذكيره تقول : طلع الشمس وطلعت الشمس " . انظر ورقة ( ١٢٦/ب ) .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج كذلـك .

( ٥ ) مابين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٦ ) فى ج : إلى ظاهر ، بإسقاط الهاء .

( ٧ ) ( قولـه ) ساقـط من ج .

( ٨ ) قال فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٢٦/ب ) : " واعلم أنـه يلزم من قوله : " وأنت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار " أن يجب أن يقال : طلحة جاءتنى ، ويجوز أن يقال : جاءنى طلحـة مع كونه اسم رجل ، لكونه مؤنثا لفظيا ، وهو خلاف المشهور " .

وأجاب عنه الشيخ ابن الحاجب بأن[1] تأنيث أسماء الأعلام كـ" طلحة" مستثنى عنه ، فإنه لا يعتبر لفظها ، فلا يؤنث مسندها ، ولا عدد يميز بها ، بل يعتبر معناها ؛ لأنها نقلت عن معانيها الأولى[2] إلى مدلولات أخر ، فاعتبر فيها مدلولاتها الثانية التي هي المقصودة[3] منها .

فاعتبار[4] تأنيثها يوهم اعتبار مدلولاتها الأول ، فتخل المعنى .

( قوله[5] ) : ﴿ وإنما لم يعتد ( ١٠٨/ب) بالتأنيث الحقيقي في لزوم تأنيث الفعل[6] ﴾ .

يعني : لم لم يعتبروا لزوم تأنيث الفعل في المؤنث الحقيقي نحو: " زينبات " . . مثلا ؟ .

فأجاب بقوله : إجراء الباب جمع غير المذكر السالم مجرى واحدا .

( قوله[7] ) : ﴿ ولم يفعل بالعكس ، لترجيح اعتبار التأنيث بحسب اللفظ على اعتبار التأنيث بحسب المعنى ﴾ .

---

( ١ ) في الأصل : أن ، بإسقاط الهاء .
( ٢ ) في الأصل : الأول .
( ٣ ) في الأصل : المقصورة ، بالراء وهو تحريف .
( ٤ ) في ج : فاعتبار، بإسقاط الراء .
( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .
( ٦ ) قال الشارح رحمه الله : " وإنما لم يعتد بالتأنيث الحقيقي في لزوم تأنيث الفعل إجراء الباب الجمع مجرى واحدا ، ولم يفعل بالعكس ، لترجيح اعتبار التأنيث بحسب اللفظ على اعتبار التأنيث بحسب المعنى ، أو لأن المذكر أصل والمؤنث فرع" . انظر ورقة ( ١١٧ أ ) .
( ٧ ) ( قوله ) ساقط من ج .

(أى)[1] : فإن قيل : لم لم يلتزموا[2] تأنيث الفعل فى المؤنث غير الحقيقى ( كما فى المؤنث[3] الحقيقى ) ، إجراء الباب الجمع مجرى واحدا ؟ .

قلنا :[4] الترجيح اعتبار التأنيث بحسب اللّفظ . أى : التأنيث غير الحقيقى كـ " رجال " على اعتبار التأنيث بحسب المعنى ، أى : على اعتبار التأنيث الحقيقى نحو : " زينبات " ، فحمل التأنيث على غير الحقيقى يكون أولى ، لأن حمل المرجح علة يكون أولى وألبق .

وإنّما قلنا : إن اعتبار التّأنيث غير الحقيقى مرجّح على اعتبار التأنيث الحقيقى ؛ لأنّ الأوّل أقرب إلى المذكر من الثّانى ، وهو ظاهر ، وحكم ظاهر التثنية حكم المفرد فى الحقيقى وغيره .

( قولـه )[5] : ﴿ لمماثلة بينهما ﴾[6] وهى العدالة والقرب

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٢ ) فى الأصل : لم يلزموا .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٤ ) فى ج : قلت .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٢٧/ب ) : "أى : المثنى اسم ألحق بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة . وقد ذكرنا الكلام فيه .

قوله : " ليدل على أن معه مثله من جنسه " إشارة إلى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد ، وإلى أنه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين ، فلا يقال : قرءان ويراد

إلى[1] الرسول صلّى الله عليه وسلّم ، وكونهما كوكبين مضيئين .

( قوله )[2] : « ولم يذكر المصنّف هذه الأنواع » . وهى : الاسم الصّحيح والملحق به ، والمعتل اللاّم .

( قوله )[3] : « تقول : ملهيان في ملهى[4] وهو اللهو .

---

به الطهر والحيض ، بل يراد به طهران أو حيضان .
والمراد بالمثل فى قوله : " ليدل على أن معه مثله " المثلية فى اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين ، اللهم إلاّ أن يحمل المثل على المثلية فى الإفراد والجمع . لا المثلية فى اللفظ لكنه خلاف المشهور .
وجوابه : أنا لا نسلّم أنه يشكل بمثل القمرين والعمرين ، فلأنه لولا إطلاق عمر على أبى بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل : العمران والقمران ، إلا أن كون الشئ مثل غيره فى اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون لا لذلك" .

(١) فى ج : رسول ، بإسقاط الألف واللام .
(٢) ( قوله ) ساقط من النسختين .
(٣) ( قوله ) ساقط من ج .
قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٢٨/أ ) : " فالاسم المقصور إن كان ألفه بدلا عن واو وهو ثلاثى ، قلبت ألفه واوا ، لامتناع اجتماع الألفين ، وكون أصل هذه الألف الواو نحو : عصوين فى عصا ، وإن لم يكن كذلك قلبت الألف ياء إمّا لكون الألف بدلا عن الياء ، وإما لكون الياء أخف من الواو وذلك إما بأن لا يكون ثلاثيا أو بأن يكون ثلاثيا لكن لا يكون ألفه بدلا من واو ، والأوّل على ثلاثة أقسام :
أولها : أن يكون ألفه بدلا عن واو ، تقول : ملهيان فى ملهى لكثرة حروف الكلمة ، وكون الياء أخفّ من الواو .
الثانى : أن يكون ألفه بدلا من ياء ، تقول : ـــــ

( قوله )[1] : ﴿ تقول : أعشمان فى أعشى ﴾ . وهو الذى لا يبصر بالليـــل .

( قوله )[2] : ﴿ تقـــول : قرّاء قرّاءان ﴾ .

القراء " بضم القاف وتشديد الراء " جمع قارئ ، ويجوز أن يكـــون مبالغة له ، ويجوز أن يكون " قرّاء " " بضم القاف أيضا بمبالغة للقـــارئ بمعنى العابد ، من تقرّأ أى : تنسّك ، والجمع قرّاءون ، وفتح غير مذكور فى الصحاح .

( قولـــه )[4] : ﴿ تقـــول فى صحراء : صحراوان ﴾ .

ذكر صاحب المظهر أن أصل " حمراء بالألف ( ١٠٩/أ ) المقصورة

---

أعشمان فى أعشى .
وثالثها : أن لا يكون ألفه بدلا عن واو ولا ياء ، نحو : حباريان فى حبارى " .

(١) ( قولـــه ) ساقط من ج .

(٢) ( قولـــه ) ساقط من ج .

(٣) قال فى الوافية ( ١٢٨/ب ) : " اعلم أن همزة الممدود إمّا أصلية وإما للتأنيث ، وإما لا أصلية ولا للتأنيث ، وإن كانت أصلية تثبت بحالها ، لكونها أصلية ، تقول : قرّاء ، قرّاءان ، وإن كانت للتأنيث قلبت واوا ، إيذانا بزيادتها ، وفرقا بينها وبين الأصلية تقول فى صحراء : صحراوان " . قال الرضى ٢/١٧٥ : "والأعرف فى الأصلية بقاؤها فى التثنية همزة ، وحكى أبو على عن بعـــض العرب قلبها واوا نحو : قرّاوان " .
والمبرد فى المقتضب يرى هذه الحكاية قبيحا . انظر المقتضب ٣/١٨٠ .

(٤) ( قولـــه ) ساقط من ج .

للتأنيث ، وزيد بعدها ألف لمدّ الصوت ، ( ثم أخرت[1] ألف التأنيث عن ألف مدّ الصوت ) ليكون علامة التأنيث فى آخر الكلمة ، ثم أبدلت ألف التأنيث همزة بأن حركت الألف .

( قوله )[2] : ﴿ مقصودة[3] بحروف مفردة ﴾ . أى : بالحروف التى تكون فى مفرد ذلك الجمع .

( قوله )[4] : ﴿ لعدم[5] حروف مفردها ﴾ ؛ إذ المفرد زيد ، وعمرو وبكر ، ورجل عند الآخرين ، وليس فى " رهط " ، و " خمسة " حروف هذه[6] الأفراد .

---

( ١ ) فى ج : أخر ، بإسقاط التاء ، وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
قال الرضى ٢ / ١٧٤ : " وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان " . انظر الفوائد ٢ / ١٧٩ .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال المصنف رحمه الله : " المجموع : ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما " .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذى فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٢٨ / ب ، ١٢٩ / أ ) : " فقوله : ما دل على آحاد " شامل لغير المجموع ، نحو : " رهط " و " خمسة " . وقوله " مقصودة بحروف مفردة " يخرج عنه أمثال ذلك ، لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفردة ، لعدم حروف مفردها " .

( ٦ ) فى ج : وهذه ، بزيادة الواو .

( قوله )[1] : « لأن صيغة[2] المفرد لا تبقى حالة الجمع فى أكثر الأمر » نحو : حمار وحمر .

والأولى أن يقول : لأن حروف المفرد لا تبقى ؛ لأن الصيغة لا تبقى فى جميع جمع التكسير ، بل تتغير إما لفظا أو تقديرا ، اللهم إلا أن يكون مراده إخراج جمع الصحيح ، وهو بعيد عن الصواب ؛ لأن مجئ جمع التكسير كثيرا غير معلوم .

وأيضا ، الظاهر أن الحد ( غير )[3] مخصوص بجمع التكسير ، بدلالة قوله : « بتغيير ما » فلا يحتاج إلى الاحتراز عن الصحيح بقيد آخر ، فلا يصح إخراج الصحيح .

قال الشارح النيلى[4] : " وهذا التعريف يشمل جمع المكسر[5] والصحيح ؛ لأن التغيير أمر عام ، فتارة يكون بتغيير البناء ، وتارة يكون بزيادة حرف من غير تغيير البناء ، وذلك فى جمع التصحيح " .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى نفس الورقة : " وإنما قال : " بحروف مفرده " ولم يقل بمفرده ؛ لأن صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع فى أكثر الأمر ، فلم تقصد تلك الآحاد حال الجمع بمفرده ، بل يقصد بحروف مفرده " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٤ ) هو إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الطافى ، من شراح الكافية لابن الحاجب . انظر مفتاح السعادة ١/١٨٦ .

( ٥ ) فى ج : لجميع ، والصواب لجمع .
وما بين المعقوفين كله ساقط من ج .

( قولـه )[1] : ( ولقائـل[2] أن يقول : إن قوله : ﴿ مقصودة ﴾ زائـدة ... الخ ) .

قلنا : هذا إذا كان " بحروف مفردة " متعلقا بـ " دل " ، أما إذا لم يتعلق به فلا نسلّم زيادتها ، بل جئ بها ليتعلق بها قوله : ﴿ بحروف مفردة ﴾ .

والدليل على أنه متعلق بما ذكرنا كونه بالباء ، فإنه[3] لا يقال : دل به ، بل عليه فعلى هذا لا يكون قوله : ﴿ اعلم أن الأولى ﴾ أولى ، أو يقول : قوله : ﴿ مقصودة ﴾ احترازعن نحو : " رجال " علما كما صرّح به الحديثي حيث قال : " وإنما قال : " مقصودة " لئلا يتوهم دخول ( نحو )[4] رجال ونحوه[5] إذا جعل علمـا " .

( قولـه )[6] : ﴿ لأن التمـر ليـس بجمـع ﴾[7]

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٢٩/أ ) : " ولقائل أن يقول إن قوله : " مقصودة " زائدة ، فلو قال : ما دل على آحـاد بحروف مفردة لكفى ، اللّهم إلا إذا وجدت الدلالة من غـير القصـد والإرادة " .
وما بين المعقوفين ساقط من ج كذلـك .

( ٣ ) في ج : فلأنّـه .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصـل .

( ٥ ) في ج : أو نحـوه .

( ٦ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٢٩/أ ) : " أي : يلزم

( ليس )[1] على ما ينبغي ؛ لأن المقصود إثبات عدم كون الحد صادقا عليه وذلك إنما يكون ( ١٠٩/ب ) بانتفاء قيد من قيوده ، لا[2] بانتفاء المحدود ؛ لأنه من المعلوم أنه إذا انتفى المحدود انتفى الحد ، ( فالأولى )[3] أن يقول : لأنهما وإن كان لهما آحاد نحو : " تمرة " و " ركب " ، لكنهما غير مقصودة بتغيّرهما ؛ لأن " تمرا " وضع[4] اسما للجنس ، و " ركبا " اسما للجمع .

والحاصل : أن دلالتهما على الآحاد ، وليست بتغيّر كدلالة " رجال " عليها ، بل بالوضع .

---

من الحد المذكور لأن يكون " تمر وركب " جمعا ، لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما ؛ لأن التمر ليس بجمع لتمرة ، لجواز إطلاقه على القليل والكثير ، وعدم جواز إطلاق الجمع على القليل ، ولجواز أن يقال : " عندي خمسة أرطال تمرا " ، ولأن الركب ليس بجمع راكب ؛ لأنه لو كان جمعا له ، لكان جمع كثرة ، لانتفاء كونه للقلة ، ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه ، لكن تصغيره على لفظه نحو : ركيب ، فلم يكن جمعا . وإنما قال على الأصح ؛ لأن فيه خلافا ، فقال بعضهم إن التمر جمع تمرة ، والركب جمع راكب " .
انظر ( ١٢٩/ب ) .

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٢ ) في ج : لانتفاء ، باسقاط " لا " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين كله ساقط من الأصل .

( ٤ ) في النسختين أوضع .

( قوله )[1] : ( ولجواز أن يقال : عندى أرطال تمرا ) .

يعنى : لو كان جمعا لم يقع ههنا تمييزا ؛ إذ ليس المراد إلا بيان الجنس لا بيان النوع ) .

( قوله )[2] : ( بأن يكون بعض أفراده ماشيا وبعضه دافا )[3] .

يعنى : لا يجمع الضرب نظرا إلى معانيه المختلفة ، فإنّ[4] معناه المعروف الدف[5] . ويجئ بمعنى السير ، فلا يقال : ضاربون ، بأن يكون بعض أفراده ماشيا وبعضها غير ماش .

( قوله )[6] : ( اعلم أن الاسم الذى يراد جمعه هذا الجمع[7] إما اسم أو صفة ) .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط كذلك من ج .

( ٣ ) فى ج : بعض أفراده واقفا .
قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٢٩/ب ) : أى : جمع المذكر الصحيح اسم ألحق بآخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ، ليدل على أن معه أكثر منه غالبا من جنسه .
وإنما قلنا من جنسه : ليعلم أنه لا يقال " ضاربون " بأن يكون بعض أفرادها ماشيا ، وبعضها دافا ، وبعضها مبّنا ، كقوله تعالى : " ضرب الله مثلا " .
وإنما قلنا غالبا : لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا " .

( ٤ ) فى ج : لأن

( ٥ ) فى ج : الدق ، وهو تصحيف .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) أى : جمع المذكر السالم . هنا شرع الشارح رحمه الله فى بيان

الأولى أن يقول : إن اللفظ الذى يراد جمعه . . . الخ ، لئلا يلزم (١) تقسيم الشئ إلى نفسه وإلى غيره .

( قوله ) (٢) : (٣) وكذلك القول فى مفعال ومفعيل ك " مكثار " لكثير الكلام ، ومنطيق للبليغ ، ومنه فعال " بفتح الفاء " ، نحو : حصان ، ووازن (٤) .

---

شروط الاسم الذى يراد جمعه جمع المذكر السالم فيقول : إن هذا الاسم يجمع هذا الجمع إما اسم وإما صفة ، فإن كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه أمور ثلاثة :

وهى كونه مذكرا ، وعلما ، وعاقلا . وإن كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه أمور :

أحدها : أن يكون مذكرا عاقلا ، والثانى : ألا يكون أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، والثالث : ألا يكون فعلان الذى مؤنثه فعلى والرابع : ألا يستوى فيه المذكور والمؤنث ، والخامس : ألا يكون بتاء التأنيث نحو : علامة ونسابة ، لكونه مؤنثا حينئذ . نقلا بتصرف .

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح فى ورقة ( ١٣٠/ب ) ( ١٣١/أ ) : " وإنما قلنا فى فعيل بمعنى مفعول وفى فعول بمعنى فاعل ؛ لأنه لو كان الأول بمعنى فاعل والثانى بمعنى مفعول لجاز جمعهما هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما حينئذ ، لدخول تاء التأنيث عليهما للمؤنث ، نحو : امرأة قتيلة بمعنى قاتلة ، وناقة حلوبه بمعنى محلوبة ، لعدم المانع ، وكذلك القول فى مفعال ومفعيل ، وفى كل ما يراد فيه المبالغة بإدخال تاء التأنيث عليه ، نحو : علامة ، وراوية لمن يروى الشعر كثيرا ، وفروقة وضحكة ؛ لأنه يستوى فيه المذكر والمؤنث " .

( ٤ ) فى ج : وازن ، بإسقاط الواو .

ومفعل "بكسر الميم" نحو : مدعس ، ومطعن ، فإن المذكر والمؤنث فيهما مستويان ، وذلك لأنها أمثلة عدل بها عن اسم الفاعل للمبالغة والكثرة ، فلم تجر[1] على أفعالها في الحدوث ، فصارت كالمنسوب ، نحو: دارع ، ولابن ، وتامر [2] فكما أن المنسوب لم يلحقه الهاء ، لعدم كونه جاريا على الفعل ، فكذا هذا .

( قوله[3] ) : ﴿ وفروقة ، وضحكة ﴾ .

قال في الصحاح : الفرق "بالتحريك" الخوف ، وقد فرق "بالكسر" تقول : فرقت منك ، ولا تقول : فرقتك . وامرأة فروقة ورجل فروقة أيضا ولا جمع له . ورجل ضحكة على وزن همزة ، أي : كثير الضحك ، وضحكة[4] "بالتسكين" الذي يضحك منه ، وكذلك المرأة .

---

( ١ ) في ج : ولم تجر .

( ٢ ) قال الشيخ في الايضاح شرح المفصل ١/٥٥٨ : "مذهب الخليل أنه - أي : حائض ، وطامث ، وطالق - على معنى النسب ، وما كان على معنى النسب فقياسه أن يأتي بغير تاء كقولهم : لابن ، وتامر ، أي : ذلك منسوب إليها ، لا على معنى حدوثه حتى تدخل التاء ، لأن التاء إنما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل على تقدم ، فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرده منسوبا إلى من قام به لم يؤت بالتاء ، فلذلك قال الخليل : على معنى النسب ، يشير إلى هذا . وقال سيبويه : إنه متأول بأنه إنسان أو شيء حائض" . وانظر ابن يعيش ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ٥/١٠٢ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) في ج : الضحكة ، بالألف واللام .

( قولـه )[1] : ﴿وهو أن يقال[2] : إنّ الأرض ، والسّنة ، والاوزّ . الخ﴾.

السنة : واحدة السنين ، وإذا جمعت بالواو والنون كسرت السين وبعضهم يقول "بالضم" . والإوزون : جمع الإوزّ ، وهو الطير المائى والحرّة : هى الأرض فيها حجارة سود ، وقد يقال : أحرون[3] أيضا كأنه جمع أحرّه . وقلمون "بضم القاف" جمع قلة أيضا "بضم القاف" وهى خشبة بقدر اصبع ( ١١٠/أ ) يضرب بخشبه فتثبت عن موضعها ، وهو لعب الصبيان .

ويروى لغون "بالغين" وهو جمع لغة . وثبون : جمع ثبة "بضم الثاء وتخفيف الباء" . وهى الجماعة .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : "وقد شذ نحو: أرضين وسنين" هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : إن الأرض ، والسنة ، والإوز ، والحرة ، والقلة ، واللغة والثبة . وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو : الأرضون والسنون ، والحرون ، والإوزون ، والقلون ، والثبون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهى : كون كل واحد منها مذكرا علما عاقلا ، فلا يكون الشروط المذكورة شروطا .
وأجاب عنه المصنف بقوله : "وقد شذ نحو أرضين وسنين" .
انظر ورقة ( ١٣١/أ ) .

( ٣ ) قال الرضى ٢ / ١٨٥ : "وحكى عن يونس أحرون" بفتح الهمزة وكسرها" . وقيل : وقد جاء أحرة فى الواحد ، وقيل لم يجئ ذلك ، ولكن زيد الهمزة فى الجمع تنبيها على كونه غير قياسى" .

( قوله )[1] : ﴿ بل[2] عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى أرض ﴾ .

وذلك لأن الأرض اسم مؤنث ، والأصل أن يدخل المؤنث علـــم[3] التأنيث للفرق بينه وبين المذكر ، فكأن تاء التأنيث فيها مرادة محذوفة فعوّض عنها هذا الجمع ، وفتحوا راءه ليدخله ضرب من التغيير ، تنبيها على أن حقه التكسير ، وليعلموا به أنّ سبيله لو جمع بالتاء أن يفتح راؤه .

( قولـه )[4] : ﴿ أو عن الإعلال والإدغام كما فى سنة وحرة ﴾ .

أما الإعلال ففى سنة ؛ لأن الأصل : سنوة أو سنهة[5] ، وكذلـك قلون ؛ لأن الأصل : قلو . وثبون ؛ لأن الأصل ثبى .

( و )[6] أما الإدغام ففى حرّة ؛ لأنه لمّا كان مضاعفا أشبه عينه ولامـه حرفا واحدا ، فصار كالمحذوف لامه .

وقيل : إنه لم يجمع جمع السلامة ، بل غيّر عن حاله بأن زيد فـى أوّله همزة .. وقيل : إحرة[7] . وكذا فى إوزون .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى الموضع السابق : " وقد تكلّف قـوم فى توجيهها ، ومحمله أن الواو والياء والنون فيها ليسـت للإعراب ، بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى أرض ، أو عـن الإعلال والإدغام كما فى سنة ، وحرّة ، وهو فى غاية السماجة " .

( ٣ ) فى ج : علـى .

( ٤ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٥ ) راجع الصحاح مادة ( س ن هـ ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٧ ) انظر الرضى ٢ / ١٨٥ ، والصحاح مادة (ح ر ر) .

(في قوله : أو عن الإعلال والإدغام تسامح ؛ لأن الإدغام أيضا عندهم إعلال .

(قوله )[1] : ﴿ وهو في غاية السماجة ﴾ . من سمج "بالضم والجم" إذا قبح .

(قوله )[2] : ﴿ نحو حمامات وسرادقات[3] ﴾ .

اعلم أنه لا يجوز جمع المذكر الخالي من تاء التأنيث بالألف والتاء[4] ؛ لأنه إن قصد تأنيثه فجمع التكسير يحصّله . وقد شذ من ذلك كل اسم مفرد مذكر لم يستعمل جمع تكسيره إلا نادرا[5] ، فإنه يجمع بالألف والتاء نحو : حمامات "بالتخفيف" .

قال الجوهري : الحمام عند العرب ذوات الأطواق من نحو : الفواخت ، والقمارى ، وساق حرّ ، والقطا ، والوراشين وأشباه ذلك يقع على الذكر والأنثى ؛ لأن الهاء إنما دخلته على الذكر والأنثى (١١٠/ب) لأنه واحد من جنس لا للتأنيث ، وعند العامة أنها الدواجن .[6]

---

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٣١/ب) : "وإن كان اسما غير صفة ، يجمع بالألف والتاء مطلقا ، أي : من غير اعتبار شرط ، لعدم الاحتياج إلى الشرط ، نحو : بيضات وطلحات ، وزينبات ، في جمع بيضة ، وطاحة ، وزينب . وقد يجمع بالألف والتاء مذكر غير عاقل نحو : حمامات وسرادقات" .

(٤) في ج : بالياء .

(٥) في ج : بادرا ، وهو تصحيف .

(٦) في ج : دواجن ، بإسقاط الألف واللام .

وكان الكسائى يقول : الحمام هو البرّى ، والحمام هو الذى يألف البيوت ويدجن فيها .

وجمع الحمامة : حمام وحمامات وحمائم ، وربما قالوا : حمام للواحد .

ويحتمل أن يقرأ بالتشديد ؛ لأن الجوهرى قال[1] : والحمّام بالتشديد " واحد الحمامات المبنية .

وسرادقات جمع السرادق[2] ، وهو الذى يمدّ فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف[3] فهو سرادق ( و )[4] كذا فى الصحاح .

ومن ذلك سجلات ، وسكرانات ، وشعبانات ، ورمضانات ، وشوالات وذوات القعدة ، وذوات الحجة ، والمحرمات ، ورجبات .

( قوله )[5] : ﴿ ومن فعّل تفعيل[6] . . . الخ ﴾ .

---

( ١ ) انظر الصحاح مادة ( ح م م ) .

( ٢ ) فى الأصل : سرادق ، بإسقاط الألف واللام .

( ٣ ) الكرسف : القطن .

( ٤ ) ما بين المعكوفين ساقط من ج .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٣٢/ب ) : " أى : المصدر من الفعل الثلاثى سماعى يرتقى إلى اثنين وثلاثين بناء . وفى غير الثلاثى قياسى ، وهو : أفعل افعال ، ومن فعّل تفعيل وتفعلة ، وتفعال ، وفعال ، نحو : كلم تكليما ، وصّر تبصرة وكرّر تكرارا ، وكذب كذابا ، كقوله تعالى : " وكذبوا بآياتنا كذابا " . ومن افتعل افتعال نحو : اكتسب اكتسابا ، ومن انفعل انفعال نحو : انطلق انطلاقا ، ومن استفعل

وقد يجيء مفعّل مثل : " ومزقناهم كلّ ممزق[1] " ، وعلى فعال مثل : سلام ، وكلام ، وهو اسم مصدر ك " سبحان " .

قوله : ﴿ كقوله[2] ﴾ :

أمن رسم دار مربع ومصيف ﴿

البيت للحطيئة ، وآخره : لعينيك من ماء الشؤن وكيف[3]

---

= استفعال ، ومن تفعّل تفعل وتفعال ، نحو : تملّق تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو : قاتل مقاتلة وقتالا ، وأهل اليمن يقولون : قيتالا ، ومن فعلل فعللة وفعلال ، ومن افعنلل افعلال ، ومن افعال افعيلال ، ومن افعوعل افعيعال " .

(١) تمام الآية " فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق إنّ في ذلك لآيات لكل صبار شكور" سبأ ، ١٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٣٣/أ) : " أي : ويجوز إضافة المصدر العامل إلى فاعله كقوله تعالى : " ولولا دفع الله الناس" . ويضاف قليلا إلى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى : " من دعا الخير" أو لم يكن كقوله :
أمن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤن وكيف " .

(٣) البيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة للحطيئة ، يمدح بها سعيد بن العاص الأموي لما كان بالكوفة واليا لعثمان بن عفان .
وبعده :
رشاش كفربى هاجرتّى كلاهما له داجن بالكرتين عليف .
إذ أكرّ غربا بعد غرب أعاده على رغمه وافى السبال عنيف .
تذكرت فيها الجهل حتى تبادت دموعى وأصحاب علىّ وقوف .
يقولون هلّ يبكى من الشوق مسلم تخلى إلى وجه الإله حنيف .
البيت مذكور في كتاب المقتضد في شرح الإيضاح ٥٥٩/١ ، والخزانة ٤٣٦/٣ ، وابن يعيش ٦٢/٦ ، والأمالي الشجرية ٣٥١/١ ، واللسان مادة ( رسم ) .

رسم الدار : أثرها . والمراد من المربع والمصيف : مطر الربيع والصيف . والشؤن : جمع الشأن [1] ، وهى مواصل قبائل الرأس وملتقاها ومنها يجئ الدموع .

قال ابن السكيت : الشأنان [2] : عرقان ينحدران من الرأس إلى الحاجبين ، ثم إلى العينين ، كذا فى الصحاح .

والوكيف : من وَكَف [3] البيت وكفا ، أى : قطر .

والمعنى : أمن رسم دارا مربع ومصيف ذلك الماء الذى يقطر من عينك ؟ .

فرسم : مصدر ، ودار : مفعول به ، ومربع ومصيف : فاعل ومر المستشهد .

وقوله : من رسم دار : متعلق بعينيك [4] ، وهو متعلق بالمحذوف فى محل الرفع خبر وكيف ، ومن ماء الشؤن : متعلق بمحذوف فى محل النصب حال من وكيف . ويحتمل أن يكون متعلقا بـ " وكيف " .

( قوله ) [5] : وقد [6] جاء فى الشعر :

---

( ١ ) فى ج : شأن ، بإسقاط الألف واللام .
( ٢ ) فى ج : الشنآنان .
( ٣ ) فى ج : الوكف ، بالألف واللام .
( ٤ ) فى الأصل : لعينيك .
( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .
( ٦ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٣٣/أ ) : " أى : واعمال المصدر المعرف باللام قليل ، ولعيته تعذر تقديره بـ"أن" مع

ضعيف﴿ النكاية أعـــــداءه يخال الفرار يراخى الأجـــل[1] ﴾ .

النكاية : إيصال القتل والجراحة إلى الأعداء . يخال : يظـــن يراخى الأجل : أى : يؤخر ( ١١١/أ ) الأجل ويطوّل العمر .

قوله : ضعيف : خبر مبتدأ محذوف ،أى : هو ضعيف . والنكاية مصدره ، وأعداءه : منصوب به وهو المستشهد . والفرار ويراخى الأجل مفعولا يخال .

( قوله ) [2] : ﴿ إلا ما شذ نحو أسهب فهو مسهب[3] . . . الخ ﴾ .

---

الفعل حينئذ ؛ لأنه كما لا يدخل اللام على " أن " مع الفعـل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بهما ، وقد جاء فى الشعر:

ضعيف النكاية أعـــــداءه يخال الفرار يراخى الأجـل .

(١) البيت من المتقارب ، قاله الأخطل فى هجو رجل بالضعف والعجز عن مكافأته أعداءه ، وما بين المعقوفين من الشطر الثانى وجزء من الشطر الأول ساقط من ج ، وكذلك الشطر الثانى ساقـــط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

والبيت من شواهد سيبويه ١٩٢/١ ، والمقرب لابن عصفـــور ١٣١/١ بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وشرح جمل الزجاجى ٢٧/٢ ، وكتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٦٣/١ ، والبغدادى فى الخزانة ٤٣٩/٣ ، والعينى على الخزانة ٥٠٠/٣ ، والتصريح ٦٣/٢ ، والرضى ١٩٦/٢ .

(٢) ( قولـــه ) ساقط من ج .

(٣) قال الشارح فى الوافية ورقة (١٣٣/ب) : " أى : وصيغة اســم الفاعل من الفعل الثلاثى على وزن الفاعل ، ولهذا سمّى به ، لكن الثلاثى ومن غير الثلاثى على صيغة مضارعه بهدم مضمومة فى أولـــــه ويكسر ما قبل آخره لفظاً نحو مكرم ، أو تقديراً نحو مختار ومحمـــــر سواء كان ما قبل آخره مكسورا أو لم يكن ، نحو : مدخل مـــن أدخل يدخل ، ومتذكر من تذكر يتذكر ، الا ما شذ نحو ـــــ

أسهب الرجل " بالسين المهملة " إذا أكثر من الكلام ، وأحصن الرجل إذا تزوج ، ألفج الرجل : إذا أفلس . وأعشب المكان إذا صار ذا عشب ، أى : كلأ . وأرورس[1] المكان أى : اصفر ورقه بعد الإدراك . أيفع الغلام إذا ارتفع .

( قوله )[2] : ﴿ أعنى الاعتماد على المبتدأ ..[3] . الخ ﴾ . وزاد بعضهم الموصول نحو : " مررت بالضارب زيدا " .

( قوله )[4] : ﴿ كبيت الكتاب :[5]

---

= أسهب فهو مسهب ، وأحصن فهو محصن ، والفج فهو ملفج ، وأعشب المكان فهو عاشب ، وأورس فهو وارس " . انظر ورقة (١٣٤/أ) .

(١) فى ج : أورش " بالشين المعجمة " .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) قال الشارح رحمه الله : " وشرط الاعتماد على صاحبه ، أعنى : الاعتماد على المبتدأ أو على ذى الحال ، أو على الموصوف ، أو بشرط الاعتماد على الهمزة ، أو حرف النفى وهو ما لأنه يتقوى بذلك على العمل " . انظر ورقة ( ١٣٤/أ ) .
يعنى : يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط أن يكون اسم الفاعل للحال أو الاستقبال ، وبشرط أن يكون معتمدا على صاحبه المتصف به ، وهو المبتدأ نحو : زيد ضارب أبوه ، أو الموصول نحو: جاء الضارب أبوه ، أو الموصوف نحو : جاء رجل ضارب أبوه ، أو ذو الحال نحو : جاء زيد راكبا فرسه .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) وقال فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٣٥ /ب ) : " أى : ويجوز حذف نونى تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف ، مع العمل ، أى : مع نصب ما بعدها تحقيقا ، واستطالة بالصلة ، لكون اللام بمعنى الموصول ، كبيت الكتاب :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف "

الحافظو عورة العشيرة ﴿ لا يأتيهم من ورائهم نطف[1]

العشيرة : القبيلة . والنّطف " بفتح النّون " التّلطخ بالعيب .

يقال : هم أهل الرّيب والنّطف ، وقد نطف الرجل " بالكسر " إذا اتّهم بريبة .

ويروى : وكف[2] ، مكان نطف ، وهو العيب .

يقال : ليس عليك فى هذا وكف ، أى : منقصة وعيب . (و)[3] الجوهرى أورد البيت فى باب الفاء فى فصل الواو . وتركيبه ظاهر .

---

( ١ ) فى تعيين قائل هذا الشاهد خلاف ، قيل : إنه لعمرو ابن امرئ القيس الخرجى ، وقيل : لقيس بن الخطيم ، والقولان ذكرهما ابن المنظور فى اللسان مادة ( و ك ف ) ، والذى عليه البغدادى هو نسبته للأول ، ثم ساق سببا لانشاده القصيدة ، انظر الخزانة ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، ٣٠ / ٤٨٣ ، ٤٠٠ ، ٤٧٣ .

وقبله : . . .

إن يجبرا مولى لقومكم ... يا مال والحق عنده فقفوا .

أوتيت فيه الوفاء معترفا ... بالحق فيه فلا يكن تكف .

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأى مختلف .

وبعده : . . .

والله لا تزدهى كتيبتنا ... أسد عرين مقبلها الغرف .

إذا مشينا فى الفارسين كما ... تمشى جمال مصاعب قطف .

والبيت من شواهد سيبويه ١ / ١٨٦ ، ٢٠٢ ، والمقتضب ٤ / ١٤٥ ، والرضى ٢ / ٢٠٣ ، والأشمونى ٢ / ٢٤٧ ، واللسان مادة ( و ك ف ) .

( ٢ ) وهى رواية الأشمونى ٢ / ٢٤٧ .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

والاستشهاد : حذف النّون من الحافظو ، مع أنه لم يضف[1] .

( قوله )[2] : ﴿ ولقائل أن يقول : لا نسلّم أنه يخرج بهذا القيد أفعل التفضيل[3] . . . الخ ﴾ .

قال الحديثى : " وينبغى أن يذكر قيد يخرج اسم التفضيل ( المشتق )[4] من الفعل اللازم ، فيزداد فى آخر حدّ الصفة والمشبهة " بلا زيادة على غير "[5] ، لكن لا حاجة إلى ذكره[6] ؛ لأنه ظاهر معلوم لكل واحد ، فكأنه مذكور " .

---

( ١ ) قوله : " مع أنه لم يضف " ، الأمران محتمل عند حذف النون من الوصف ذى اللام ، - النصب والجر بالإضافة - ، وإن كان الأخير أحسن ؛ لأنه المعهود عند حذف النون ، وهذا لا يعنى أن النصب أيضا ضعيف ؛ لأن الوصف صلة ، فهو فى قوة الفعل ، فطلب معه التخفيف .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) أى : بقيد الثبوت فى تعريف المصنف رحمه الله للصفة المشبهة بقوله : " الصفة المشبهة : ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت " ، فقال فى ورقة ( ١٢٦/أ ) : " وقوله على معنى الثبوت : يخرج عنه اسم الفاعل اللازم ، وأفعل التفضيل المشتق من اللازم ، كـ قائم ، وأفضل .
ولقائل أن يقول : لا نسلّم أنه يخرج بهذا القيد أفعل التفضيل المشتق من اللازم ؛ لأنه يدل على زيادة الثبوت ، فيدل على نفس الثبوت ، فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا : فقط ، يخرج عنه اسم التفضيل " .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) وهذا نص المصنف رحمه الله ، تمامه قوله : " اسم التفضيل : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره . " .

( ٦ ) فى ج : ذكر ، باسقاط الهاء .

( قوله )[1] : «فقال[2] قوم إنها لا تصح ، لاستلزامها إضافة الشئ إلى نفسه» .

( اعلم أن المانع هو بَابْ شَاذْ[3] وسنده : كونه إضافة الشئ إلى نفسه ) .

وذكر أن مراده منه : أن أصله : حسن وجهُه "بالرفع" ؛ لأن المعنى عليه ، والأصل فى عمله الرفع ؛ لأن فعله يرفع ، وإضافة الشئ إلى فاعله إضافة الشئ إلى نفسه . ( ١١١/ب ) .

وما[4] فى بعض الشروح من أن "الحسن" هو الوجه ، فإضافة "الحسن"

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله موضحا قول المصنف : " واختلف فى حسن وجهِهِ " أى : واختلف فى صحة مسألة واحدة منها وهى حسن وجهِهِ . فقال قوم إنها لا تصح ، لاستلزامها إضافة الشئ إلى نفسه ؛ لأن الوجه هو الحسن . وقال قوم : إنها تصح ، ومنعوا استلزامها إضافة الشئ إلى نفسة ، لكون الحسن أعم من الوجه" . انظر ورقة ( ١٣٧/أ ) .

( ٣ ) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بَابْشاذ ، كان نحويا كبيرا من أئمة علوم العربية فى زمانه ، ولد بمصر ونشأ بها ، ثم رحل إلى العراق تاجرا ، وأخذ العلم عن علمائها فترة من الزمن ، ثم عاد إلى مصر فتولى مهام ديوان الرسائل للفاطميين . توفى رحمه الله عندما سقط على سطح الجامع سنة ٤٦٩هـ . من آثاره : شرح جمل الزجاجى ، وشرح الأصول لابن السراج ، والمحتسب فى النحو ، انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/ ١٧ ، ونشأة النحو ١٨٣ ، وما بين المعقوفين ساقط من الأصل . انظر الرضى ٢/٢٠٧، ٢٠٨

( ٤ ) فى الأصل : وأما . وقوله : فى بعض الشروح هو شرح ابن يعيش ٦/ ٨٤ ، والرضى ٢/ ٢٠٨

إلى الوجه إضافة الوجه إلى الوجه يئول إليـــه .

وأجيب عنه بأن الأصل فيها [1] الخفض ، لأنها للثبوت كما مرّ ، فيكون من إضافة عام إلى خاص ؛ لأنّ " الحسن " ولئن سلّم أن أصله الرفع ، فإنما أضيف بعد أن أخرج " الوجه " عن كونه فاعلا ، بأن نصب تشبيها بـ"غلامه" في زيد ضارب غلامه " ، ثم أضيف ، فلا يكون من إضافة الشئ إلى نفسه .

وقيل : إن الحسن ليس هو الوجه [2] ، بل الحسن هو الشخـــص الذى له الوجـــه .

( قوله ) [3] : ﴿ لأن [4] جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة إنمـــا هو لشبهها باسمى الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الأولى ﴾ .

اعلم أن الصفة المشبهة مشابهة لمطلق اسم الفاعل ، لازما كان أو غيره ، ومشابهة العام لا يستلزم مشابهة الخاص حتى يحكم بجواز المسائل في اللازم منهما بالأولوية ، وإن أريد بالجواز فيهما الجواز في المطلـــق فممنوع كما يجئ .

---

( ١ ) في ج : هنـــا .

( ٢ ) قاله الشارح رحمه اللـــه .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا تعليل لقول الشارح رحمه الله : " أى : اسم الفاعل الغير المتعدى ، واسم المفعول الغير المتعدى إلى مفعول ثان مثـل الصفة المشبهة في جواز المسائل الست عشرة المذكورة في الصفـة المشبهة ؛ لأن جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة إنما ـــــ

(قوله)[1]: وإنما قيد اسمى الفاعل والمفعول بغير المتعديين[2] .

اعلم أن اسم الفاعل المتعدى ، واسم المفعول المتعدى إلى أكثر من واحد لا يضافا إلا إلى المفعول ، فإذا قيل : هذا ضارب زيدا ومعطى زيد ، لم يكن زيد إلا مفعولا ؛ لأن الإضافة إلى الفاعل على خلاف الأصل ؛ لأن المضاف ينبغى أن يغاير المضاف إليه .

واسم الفاعل نفس فاعله ، فهو هو ؛ فلأنه يشتبه بإضافته إلى مفعوله .

---

هو لشبهها باسمى الفاعل والمفعول ، فجوازها فيهما بطريق الأولى ، تقول : " زيد قائم الأب ومضروب الأب " برفع الأب ونصبه وجره ، وهكذا إلى آخر المسائل " .
انظر ورقة ( ١٣٨/أ ) .

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) قال فى الوافية نفس الورقة : " وإنما قيد اسمى الفاعل والمفعول بغير المتعدى ؛ لأنهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس ، ألا ترى أنهما لو كانا متعديين وجوّزنا تلك المسائل ، وقلنا : زيد ضارب أباه وزيد معطى أباه مثلا ، لم يعلم أن " أباه " فى المثال الأول مفعول لـ " ضارب " ، أو فاعل له نصب تشبيها بالمفعول ، وفى المثال الثانى لم يعلم أنه مفعول ثان لـ " معطى " ، أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول ، والمفعول الثانى محذوف . وكذا إذا قلنا : زيد ضارب أبيه وزيد معطى أبيه ، لم يعلم أن "أبيه" فى المثال الأول مفعول " ضارب " ، أو فاعل له أضيف إليه ، وأن " أبيه " فى المثال الثانى مفعول أول لـ " معطى " أقيم مقام الفاعل ، أو مفعول ثان له أضيف إليه ، وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك ، أو لا مفعول لها ، فلا يحصل الالتباس " . وانظر ورقة ( ١٣٨/ب ) .

وأما اسم الفاعل من الفعل اللازم ، واسم المفعول [ اللازم ][1] وهو المشتق من المتعدى إلى واحد ، لمّا أريد نصبهما المتعلق ] ، وهو الفاعل حقيقة توسعا [2] ، وليصح إضافتهما إليه شبهوهما [3] بالمتعدى منهما ، ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول أو التمييز ، ثم أضيف إليه والصفة لمّا كانت شبيهه باسم الفاعل من حيث المعنى [ ١١٢/أ ] لقيامهما بالفاعل ، شبهت به فى جميع أنواع عمله ، تكميلا للشبه وتوسعا . ولمّا لم يكن لها مفعول مضاف إليه ، أو بنصبه جوّز [4] إضافتها إلى الفاعل ونصبها [5] إياه ، وتشبيها بالمفعول أو تمييزا على ما مرّ .

وإذا شبّهت الصفة به [6] فتشبيهه [ به ] [7] وتشبيه اسما لمفعول لازمين بهما متعديين أولى .

أو نقول : لما شبّهت به فى العمل ، شبه هو واسم المفعول بها فيما اختص بها على التعارض .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) فى الأصل : تسوّغا .

( ٣ ) فى ج : نسبوهما .

( ٤ ) فى ج : جوازا .

( ٥ ) فى ج : ونصبا .

( ٦ ) فى ج : الصفة ، مكان الجار والمجرور .

( ٧ ) مابين المعقوفين ساقط من ج .

( قولـه )[1] : « اعلم أن الحد المذكور بشكل بمثل : أُحْنَـــكَ الشاتين ، وآبل الحناتم . . . الخ »[2] .

وأجيب عنه بأنه شـــاذ[3] .

وقيل : إن معنى أحنك الشاتين : أشدّهما أكلا ، فيجوز أن يكون مشتقا من قولهم : أحنكَ الجرادُ الأرضَ ، إذا أكل ما عليها . وكذا آبل من حُنيف الحناتم معناه : أشد الناس تأنقا فى رعى الإبل وأعلمهم بها فيجوز أن يكون من أَبِل الرجل " بالكسر " أبالة فهو آبل ، أى : حـــاذق بمصلحة الابـــل .

وقيل : إنه شاذ ، لكن لا من هذا الوجه ، بل من جهة أنه بـــنى من المزيد ، خلافا للزمخشرى . ومن الشاذ : أوّل وآخر ، فإنه لا فعـــل[4] لهمـــا .

وأما قولهم : " هذا أخصر من ذلك " ففيه شذوذان ، أى : لأنـه

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال فى الوافية ورقة ( ١٣٨/ب ) : " اعلم أن الحد المذكور بشكل بمثل أحنك الشاتين ، وآبل من حنيف الحناتم ؛ لأنهما غير مشتقين من فعل " .
والحد المذكور هو قول المصنف رحمه الله فى تعريف اســـم التفضيل : " ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره " لأن " أحنك " " آبل غير مشتقين من فعل على رأى الشارح .

( ٣ ) هو قول الجوهرى فى الصحاح مادة ( ح ن ك ) .

( ٤ ) انظر الرضى ٢/٢١٨ ، ٢١٩ .

بنى من مزيد ، مبنى للمفعول ، وهو اختصار[1] .

وأصل المثل : آبل من حُنيف الحناتم[2] ، وحُنيف على صيغة التصغير: اسم رجل حسن الدراية لرعى الإبل ، والحناتم : قبيلة .

( قوله )[3] : « فاذن لو قال : وشرطه غالبا لكان أصوب[4] » .

اعلم أن سيبويه يجرى المزيد مجرى المجرد ، لأن همزته إذا حذفت رجع إلى فعل[5] ، فليس فيه كثير عمل ، فيكون مراد المصنّف أنّه يجئ من الثلاثى غالبا وإن لم يذكر .

( قوله )[6] : « وألا يشكل[7] بمثل قوله » .

---

( ١ ) قال الرضى ٢ / ٢١٤ : " ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه ، ك " انفعل" واستفعل ، ونحوهما قياسا ، وليس بوجه لعدم السماع ، وضعف التوجيه فيه ، بخلاف أفعل " .

( ٢ ) انظر المستقصى فى أمثال العرب ١ / ١ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله : " أى : وشرط اسم التفضيل أن يبنى من فعل ثلاثى مجرد من الزوائد ، ليمكن بناء أفعل منه ، ألا ترى أنك لو أردت بناءه من استخرج ، فإن لم تحذف منه شيئا لم يمكن بناء أفعل منه ، وإن حذفت الزوائد حتى قلت : هو أخرج ، لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج ، أو كثير الاستخراج .
واعلم أنه يشكل بمثل أفلس ، وأولى ، وأعطى ، وأجدى ، لأنه ليس مبنيا من ثلاثى مجرد ، فاذن لو قال : وشرطه غالبا لكان أصوب " . انظر ورقة ( ١٣٨ / ب ) .

( ٥ ) انظر الرضى ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٣٩ / أ ) ( ١٣٩ / ب ) :

ولست بالأكثر منهم حصى .

البيت للأعشى ، وآخره : . . . وإنما العزة للكاثر[1] .

المراد من الحصى[2] : العدد . والكاثر : الغالب . أى : لست بالأكثر منهم عددا وإنما العزة للغالب .

---

= " أى : وقد يستعمل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه ، وهو: أن يكون مضافا نحو : زيد أفضل القوم ، أو مع " من " نحو: زيد أفضل من عمرو ، أو معرفا باللام نحو : زيد الأفضل .
وإنما يستعمل مع أحد هذه الثلاثة ، ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز أن يقال : زيد الأفضل من عمرو ، لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن .
الآخر : لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ، ولا يشكل بمثل قوله : ولست بالأكثر منهم حصى .
لكون " من " بمعنى " فى " ، كأنه قال : ولست بالأكثر فيهم " .

( ١ ) البيت من السريع ، من قصيدة للأعشى ميمون ، يفضل فيها عامر ابن الطفيل على علقمة بن علاثة الصحابى قبل إسلامه .
وقبله : . . .

وإن ترجع الحق إلى أهله فلست بالمسدى ولا النائر .
ولست فى السلم بذى نائل لست فى الهيجاء بالجاسر .

وبعده :

ولست فى الأثرين من مالك ولا أبى بكر أولى الناصر .
هم هامة الحىّ إذا ما دعوا ومالك فى السؤدد القاهر .

والبيت مذكور فى الخصائص ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٢٤٤ ، والرضى ٢ / ٢١٥ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٣ ، والمغنى ش ( ٠٠٩٧٨ ) ٢ / ٦٣٢ ، والأشمونى ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ١٠٤ ، والخزانة ٣ / ٤٨٩ .

( ٢ ) فى ج : الخصى ، " بالخاء المعجمة " وهو تصحيف .

وقيل : المراد بالحصى[1] : الذهب والفضة . ونصب حصى[2] بالتمييز.

ولما [ ١١٢/ب] تقرر أنه لا يجمع بين من التّفضيلية والألف واللاّم وجب أن يتأول[3] أمثال هذا ، وتأويله فى هذا البيت : أن " منهم " لا يتعلق بأفعل التّفضيل ، بل بلست[4].

وقيل : هى للتبيين ، و" من " التى يستعمل مع اسم التفضيل لابتداء الغاية .

وقيل : إنّها متعلقة بمحذوف يكون فى موضع الحال من التاء فى لست[5]، كما فى قولك : أنت من بنى فلان الشجاع ،تريد : أنت كائنا من بنى فلان الشّجاع .

وقيل : إنّها بمعنى " فى " ،كما ذكره الشّارح .

( قوله )[6] : ﴿ كقوله تعالى : " يعلم السرّ وأخفى[7] ﴾.

---

( ١ ) فى ج : كذلك : بالخصى .

( ٢ ) فى ج أيضا : خصى ، " بالخاء المعجمة " .

( ٣ ) فى ج : يتناول .

( ٤ ) ففى ج : ليست.

( ٥ ) فى ج : ليست.

( ٦ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٧ ) تمام الآية " وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السرّ وأخفى " طه ،، ٧ . قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٣٩/ب ) : " ولا يجوز أن يقال : زيد أفضل ، لعدم تعيين المفضل عليه ، إلاّ أن يعلم فيجوز بغير أحد هذه الثلاثة ، كقوله تعالى : " يعلم السر وأخفى".

ذكر أن المراد من "أخفى"[1] : حديث النفس .

وقيل : السر ما سترته فى قلبك وأنت تعلم به ، وأخفى من السر : ما هو مستور[2] فى قلبك وأنت لا تعلم به[3] .

ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " (وما)[4] أنت أعلم به منى " .

ومما حذف منه لفظ " من " على سبيل اللزوم " آخر " ، فتقول : جاءنى زيد ورجل آخر " ويكون مطابقا مع (أن)[5] استعماله بـ " من " .

(قوله)[6] : ﴿ ولا[7] يلزمه من دخوله فى المضاف إليه التناقض ﴾ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٦/٩٧ .

(٢) فى ج : مستقر .

(٣) فى ج : تعلم ، بإسقاط " لا " .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
وهذا قطعة من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهذا الدعاء " اللهم اغفر لى خطيئتى ، وجهلى ، وإسرافى فى أمرى ، وما أنت أعلم به منى ، . . . الحديث ،،، صحيح مسلم ٤/٢٠٨٧ . . رقم الحديث ٢٧١٩ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٦) ( قوله ) ساقط من ج .

(٧) قال الشارح رحمه الله : " أى : فإذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معيان :
أحدهما : وهو الأكثر ، أن يقصد به الزيادة على ما يضاف إليه وحينئذ يشترط فيه أن يكون من جملة ما يضاف إليه ، وداخلا فيه لمشاركته المضاف إليه ، ولهذا لا يقال : " الملائكة

جـــواب سؤال مقدّر تقديره أن يقال : إنّك إذا قلت : " زيـــد أفضل النّاس" ، فأنت [ مفضل زيد على من أضيف إليه أفضل ، ومـــــن جملتهم زيد ، فيكون ][1] مفضلا زيدا على نفسه .

فأجاب بقوله : ﴿ ولا يلزمه من دخوله إلى آخره ﴾ .

[ قوله ][2] : ﴿ نحو[3] : نُصيب أشعر أهل جلدته ﴾ .

نُصيب على لفظ التصغير اسم شاعر ، والمراد من أهل جلدتـــه : أهل لونه ، وهم السودان . وأنشد نصيب شعرا للوليد بن عبد الملـك وقيل للفرزدق فاستحسنه فقال له : أنت أشعر أهل جلدتك .

وقيل : إنه لمّا قال له الفرزدق ذلك أنف وقال : جعلني من أشعر السودان ، المراد : نصيب شاعر أهل جلدته ، لا أن[4] أهل جلدتـــه شعراء ، ونصيب أشعر منهم .

---

أفضل البشر" ، ولا بالعكس ، ولا " الخز ألين الكتان" ، بـل يقال : أفضل من البشر ، وألين من الكتان . ولا يلزمه مـن دخوله في المضاف إليه التناقض ، لأنه داخل فيه من جهـــة الشركة ، وغير داخل فيه من جهة التفضيل " .

انظر ورقة ( ١٣٩/ب ) - في النسختين ( ولا يلزم ) .

( ١ ) ما بين المعقوفين من هذه الجملة ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال أيضا في ورقة ( ١٤٠/أ ) : " أي : والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو أن يقصد به تفضيل وزيادة مطلقـــة لا على ما يضاف إليه ، فيكون هذه الإضافة للتخصيص والتوضيـــح نحو : نصيب هو أشعر أهل جلدته " .

( ٤ ) في ج : لأنّ .

( قولـه )[1] : ﴿ ولا يعمل فى مظهـر ...[2] الخ ﴾ .

أى : لا يعمل اسم التفضيل فى الفاعل والمفعول به إلا عند تحقق الشرائط التى ستذكر ؛ لأن كل ما ( عمل )[3] الفعل لا بد ( و )[4] أن يكون له فعل بمعناه ، كما فى اسم الفاعل وغيره ، ( ١١٣/أ ) ولمّا لم يكن لأفعل التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة لم يعمل .

أما عند وجود الشرائط ، فإنما يعمل لأنه حينئذ يكون بمعنى الفعل كما سنذكر إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : ما ذكرتم منقوض باسم الفاعل الذى للمبالغة ؛ إذ ليس له فعل فى المبالغة والصفة المشبهة أيضا ؛ إذ لا فعل لها أيضا بمعناها فى الثبوت .

أجيب عن الأول بأنه محمول على اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة ، بخلاف أفعل التفضيل ، فإنه ليس فيه ما يعمل فى الظاهر ليحمل عليه غيره فى العمل[5]

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا نص المصنف رحمه الله ، تمامه " ولا يعمل فى مظهر إلا إذا كان صفة لمسبّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا ، مثل : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين كذلك ساقط من ج .

( ٤ ) الواو فى غير موضعها .

( ٥ ) فى الأصل : الفعل .

وعن الثانى بأنها وإن لم يكن لها فعل بمعناها ، لكنها مشابهة فى اسم الفاعل فى أنها يثنى ويجمع ، ويؤنث ، فحملت عليه ، بخلاف أفعل التفضيل ؛ لأنه ليس جاريا على الفعل ولا مشابها بالجارى على الفعل ؛ إذ لم يشبه اسم الفاعل فى التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث فى قولك : " زيد أفضل من عمرو " وهو[1] الأصل .

والحاصل : أن أفعل الذى استعمل بـ" من " أصل ، وهو ليس بمعنى الفعل ولا مشابها بالذى يجرى على الفعل من المشتقات العاملة حتى يعمل فى الظاهر كالصفة المشبهة ، فإنها وإن لم تجر على الفعل لكنها تشبه بما يجرى على الفعل كما مرّ ذكره .

وإذا كان ما هو الأصل لا يعمل فى الظاهر ؛ فلأن يعمل غيره أولى وأحرى .

وإنّما[3] قلنا : إن المستعمل بـ" من " أصل ؛ لأنهم أجروا أفعل التّفضيل مجرى فعل التّعجب ، لقربه منه فى المعنى ، ولذا[4] قال : فلم يبن إلا ما يبنى[5] منه فعل التّعجب .

---

(١) فى ج : هو الأصل . انظر هذا الكلام فى الإيضاح شرح المفصل ١/٦٦٣ ، ٦٦٤ ، وابن يعيش ٦/١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) فى الأصل : يستعمل .

(٣) فى ج : فلأن .

(٤) فى ج : ولهذا .

(٥) فى ج : يبتنى .

وما استعمل من أفعل التّفضيل بـ " من " يوافق فعل التّعجب فـي لزوم الإفراد ، بخلاف غيره ، ولا شكّ أن ما وافق أصله [١] في أكثر أحكامه أصل بالنسبة إلى ما خالفه فيه .

وفي قوله : ( في المظهر ) إشارة إلى أن عمله ( ١١٣/ب ) في المضمر لا يتوقف على تحقق الشرائط ، وكذا لا يتوقف عمله في غير الفاعل والمفعول من الظروف ، والحال وغيرهما ؛ إذ رائحة الفعل أعني : الدلالة على الحدث كافية في العمل فيها .

( قوله ) [٢] : ﴿ إلاّ إذا كان لشئ ﴾ استثناء من قوله ﴿ ولا يعمل في مظهر ﴾ . أي : لا يعمل أفعل التفضيل في الفاعل والمفعول به الظاهرين ، ( إلا إذا تحققت [٣] الشروط ) ، وهي : أن يكون أفعل التفضيل صفة لشئ [٤] من حيث اللّفظ ، وهو في ( المعنى لمسبّب [٥] ) ذلك الشئ ، ويكون ذلك المسبّب مفضلا ، أي : ثابتا له زيادة الفضل باعتبار الأول [٦] ؛ أي : باعتبار ما أجري عليه اسم التّفضيل من حيث اللّفظ على نفسه باعتبار غير الأول [٧] .

---

( ١ ) في ج : الأصل .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) هذا الشئ مثل " رجلا " ، في قولك : " ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج . وذلك المسبب هو " الكحل " في المثال .

( ٦ ) أي : رجلا في المثال .

( ٧ ) غير الأول هو " عين زيد " .

يعنى : يكون السبب[1] مفضلا (على نفسه[2]) ، أى : ثابتا لغيره زيادة المفضل عليه باعتبار غير الأول ، وهو عين زيد .

والحاصل : أن السبب[3] مفضّل ومفضّل عليه باعتبار المحلين ، ويكون اسم التفضيل فى سياق النفى . هذا تقدير ما فى الكتاب ، وتوضيحه إنما يكون بحله .

فنقول : قوله باعتبار الأول ؛ حال من الضمير المستكن فى مفضّل الرابع إلى مسبّب .

وقوله على نفسه : متعلق بمفضل المقدّر .

وقوله باعتبار غيره : حال من المجرور " فى نفسه" ، وهو مفعول بواسطة الحرف ، فيصح مجئ الحال عنه ، وتقدير الكلام : فضّل المسبب حال كونه مصاحبا وملابسا اعتبار الأول ، وفضل على نفسه حال كونه مصاحبا ( و )[4] ملابسا اعتبار غيره .

وقوله منفيا[5] : حال من المستكن فى كان .

مثاله ما ذكره المصنف[6] : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد .

---

( ١ ) فى ج : المسبب .
( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
( ٣ ) فى ج : المسبب .
( ٤ ) فى ج : ملابسا ، بإسقاط الواو .
( ٥ ) فى ج : مثبتا .
( ٦ ) فى الأصل : الإمام رحمه الله .

ف " أحسن " جار على الرجل من حيث اللفظ ، لأنه صفته[1] ، لكنّ ما هو أحسن من حيث المعنى ( و )[2] هو مسببه ، وهو " الكحل " والكحل مفضل باعتبار أنه ( فى )[3] عين الرجل " ، مفضل على نفسه باعتبار أنه فى عين " زيد " ، وهو ( أعنى )[4] : قوله " فى عين زيد " حال من المجرور فى " منه " ، أى : كائنا فى عين زيد .

وقوله ( ١١٤/أ ) فى عينه : حال من الكحل مقدّم عليه .

وذكر صاحب الهادى أن " فى عينه ، ومنه " ، و " فى عين زيد " متعلّقات بـ " أحسن " . فإن قلت : بيّن كون الكحل مسببا للرجل .

قلت : المراد بالمسبب المتعلق ، وإنّما كان الكحل متعلقا له ؛ لأنّه مظروف عين[5] الرجل التى هى جزؤه ، ومرتبطة به بالضمير .

وقيل : الكحل جعل سببا لحسن العين ، فالكحل مسبّب ، أى : مجعول سببا ، فالمراد من المسبب : المعنى اللّغوى .

وقيل : يمكن أن يحمل المسبب على معناه المتعارف ، لا على المتعلّق ، وذلك ؛ لأنّ التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل .

---

( ١ ) فى ج : صفة ، بحذف الهاء .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج .

( ٥ ) فى ج : عن .

وإذا كان كذلك فيكون العين [1] سببا للكحل فى التفضيل ، والكحل مسببـــا .

فإن قلت : فالسبب على ماذكرتم يكون مسببا للعين ، لا للرجـل وقد صرّح بخلافه .

قلت : إذا كان التفضيل بالتحقيق لعين الرجل ، يكون أيضـــا للرجل ، فيصح أن يقال : الرجل سبب الكحل ، كما يصح أن يقـــال : عينه سبب له ، فلا منافاة .

هذا ما تيسّر لى جمعه بعد تصفح الكتب المشهورة .

والعجب أنهم أثبتوا للمسبب زيادة الفضل على غيره باعتبار أنه فـى عين الرجل ، ولغيره عليه باعتبار أنه فى عين زيد ، فظاهر أنّ المراد من هذا التركيب : تفضيل الكحل الذى فى عين زيد على الكحل فى عـين كل رجل ، ولم أزل أدير [2] قداح نظرى فى شروح المفصل والكافية حـتى رأيت فى بعض [3] شروحها ما يقوّيه .

---

(١) فى الأصـل : المعنى .

(٢) من أدار يدير بمعنى طاف به . وفى ج : أجيل .

(٣) قال الرضى ٢/٢٢١ : " قوله منفيا : صفة مصدر محـــذوف أى : مفضل تفضيلا منفيا ، أى : لم يكن ذلك المتعلـــق باعتبار الأول فاضلا ، وباعتبار الثانى مفضولا ، بل هو باعتبـار الثانى فاضل ، وباعتبار الأول مفضول ، أو حاله باعتبار الأول مساويه لحاله باعتبار الثانى .
والمراد فى مثل هذا المثال : أنه باعتبار الثانى فاضـــل وباعتبار الأول مفضول ، فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى أعين جميع الرجال " .

وهو أن المعنى : أن الكحل فاضل فى عين زيد ، مفضول فى عين غيره ، وليس المعنى أن الكحل فى عين زيد مفضول ، وفى عين غيره من الرجال فاضل .

فثبت أن ما بعد من هو المفضل ، وما قبلها هو المفضل عليه ؛ لأن (١١٤/ب) النفى يقتضى ذلك ، وأظن أن هذا القول بالنظر إلى صورة الاثبات ، وفيه تسامح ؛ لأن البحث فى النفى .

وقال الإمام المحقق ركن الدين الحديثى : " إنّما سمّى مفضلا عليه إبقاء[1] لحكمه قبل دخول النفى " . ومراده من الحكم غير ظاهر .

( قوله )[2] : ﴿ لأنّه بمعنى حسن[3] ﴾ .

استدل على عمل اسم التفضيل فى الظاهر عند وجود الشرائط بوجهين :

إحدهما : ( أنه )[4] عندها صار بمعنى الفعل الذى اشتق هو منه ، فعمل[5] لذلك . وإنما صار بمعناه عند تحققها ؛ لأن قوله :

---

( ١ ) فى الأصل : أيضا ، وهو تحريف .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) هذا نص المصنف رحمه الله ، وتمامه " لأنّه بمعنى حسن ، مع أنهم لو رفعوا أحسن لفصلوا بين أحسن ومعموله بأجنبى وهو الكحل" . انظر شرح المصنف ص ٩٩ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) فى الأصل : فعل ، وهو تحريف .

" ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " ، مع قوله : " ما رأيت رجلا حسن[1] في عينه الكحل حسنه في عين زيد " متلا زمان[2] ،طردا أو عكسا ،على معنى أنه كلما صدق التركيب الأول صدق التركيب الثاني وعلى العكس ، والتساوي بين الشيئين[3] في الصدق آبية[4] كون كل واحد منهما بمعنى الآخر .

وإنما قال[5] : إن المثالين متلا زمان ؛ لأنّ معنى الثّاني نفي مساواة حسن كحل عين ( الرجل لحسن كحل عين )[6] زيد ، ( وهو[7] مستلزم إثبات زيادة حسن كحل عين زيد ) ؛ لأن النفي يتوجّه إلى ما أريد إثباته .

ولما كان المراد في الموجب إثبات المماثلة بين حسن كحل عين الرّجل ، وبين حسن كحل عين زيد ، كان المراد في النفي (نفي في[8]) تلك المماثلة ، ولا كلام في أنّ حسن كحل عين الرجل ليس زائدا على

---

( ١ ) في ج : أحسن .
( ٢ ) في الأصل : يتلازمان .
( ٣ ) في ج : شيئين ،بإسقاط الألف واللام .
( ٤ ) في ج : وآية ،بزيادة الواو .
( ٥ ) في ج : قلنا .
( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
( ٧ ) ما بين المعقوفين أيضا ساقط من الأصل دون إشارة إليه .
انظر هذا الكلام في الرضي ٢/ ٢٢١ ، والفوائد ٢/ ٢٢١ .
والأشموني ٣/ ٥٣ ، ٥٤ .
( ٨ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

حسن كحل عين زيد ، لأن تشبيه الشئ بالشئ يقتضى ألا يكون المشبّه زائدا على المشبّه به ، فثبت المراد ، وهو تفضيل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل . وكذلك معنى المثال الأول : تفضيل حسن الكحل الذى فى (عين)[1] زيد ، لأنّ المتكلّم إذا زعم زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد ، استعمل اسم التّفضيل الوقع فى الموجب مبالغة بحسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد ؛ لأنّه لم يرض لمساواته .

فإذا أراد المخاطب نفى قول المتكلم ، ينبغى أن يحمل معنى كلامه فى المنفى أيضا على المبالغة ، وهى لا تكون إلا إذا حمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن (١١٥/أ) كحل عين الرجل ، فلا يكون معناه نفى زيادة حسن كحل عين رجل ، لأن نفى زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن (كحل)[2] عين زيد يحتمل مساواته لما فى عين زيد ، فلا يكون فيه مبالغة ، لكنّ المقصود حصول المبالغة فى المعنى فينبغى أن يحمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين رجل ، ليندفع زيادة حسن كحل عين رجل ، وكذا مساواته ، فيحصل حينئذ ما قصد من المبالغة ، فإذن كان معنى المثال الأول كالثانى فى تفضيل (حسن)[3] كحل عين زيد ، فحصل المطلوب ، وهو (كون)[4] اسم

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
( ٢ ) ما بين المعقوفين كذلك ساقط من الأصل .
( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

التفضيل فى معنى الفعل ، فعمل حينئذ لانتفاء مانع العمل .

وإذا ثبت أن للشروط المذكورة تأثيرا فى جعلها [٢] اسم التفضيل فى معنى الفعل ، علم أنه إن فقد شئ منها يلزم ألا يكون فى معناه ، فلا يعمل فى الظاهر حينئذ .

وأما اشتراط النفى فلأنه لو كان مثبتا لم يكن فى معنى الفعل ، ألا ترى أن قولنا : رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد معناه التشبيه ومساواة الكحلين فى الحسن ، بخلاف قولنا : " ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد " .

والوجه الثانى من الوجهين : أن الكحل فى المثال [٢] لو لم يكن مرفوعا بالفاعلية لكان مبتدأ ، لانتفاء احتمال شئ آخر ، لأن أحسن لا يصلح أن [٣] يكون مبتدأ ، وإلا لكان المبتدأ قبل صلوحه للابتداء يستوفى الخبر ؛ لأن الكحل حينئذ خبر مقدم على صحة كون أحسن مبتدأ ، وهو منه على أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ممتنع ، لكن الثانى أعنى ( كون ) [٤] الكحل مرفوعا بالابتداء باطل ؛ إذ يلزم حينئذ الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو متمم لمعناه ، ومنزلة جزئه ، وهو " منه " بأجنبى ، وهو الكحل ؛ لأنه على تقدير أن يكون مبتدأ ، لا يكون معمولا لـ " أحسن " ، فيكون أجنبيا .

---

( ١ ) فى ج : جعلهما .

( ٢ ) فى ج : مثال ، بإسقاط الألف واللام .

( ٣ ) فى ج : لأن .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

وإنّما قلنا : إنّه متمم لمعناه ومنزلة[1] جزئه ؛ لأن " أحسن " و" منه" بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، وهما ككلمة واحدة ، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة ، كذلك لا يجوز ( ١١٥/ب ) بين ما هو ككلمة واحدة فيمتنع الفصل بينهما بالكحل على تقدير أن يكون مبتدأ .

وأما إذا كان مرفوعا بالفاعلية ، فلا يلزم الفصل بالأجنبي ؛ لأنّه حينئذ يكون معمولاله ، والمعمول لا يكون أجنبيا .

فإن قلت : على تقدير كون الكحل مبتدأ تقدم فنه عليه ، فلا يلزم الفصل بأجنبي ، ولا استيفاء الخبر قبل الصحّح على تقدير جعل " أحسن" مبتدأ .

أجيب بأنه إنّما ادّعينا وجوب ارتفاع الكحل بالفاعلية ، وعدم جواز حمله على خلافه في مثل هذا التّركيب ، فإذا قدم " منه " لا يمتنع[2] حمله على خلافه ، لتغير التركيب .

وما أجاب المصنف ( رحمه الله )[3] في شرحه بقوله : " ولقد قدّمت " منه " لرجع الضمير إلى غير مذكور "[4] .

يعني : يلزم إضمار قبل الذكر - غير سديد - ؛ لأنه يكون من تتمة الخبر في نية التأخير ، وهو جائز نحو : " في داره زيد " .

---

( ١ ) في ج : بمنزلة ، باسقاط الواو .

( ٢ ) في ج : لا يمنع .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٤ ) انظر شرح المصنف للكافية ص ١٠٠ .

( قولـــه )[1] : ﴿ ويجوز[2] لك أن تقـــول . . . الخ ﴾ .

أى : لك فى هذا المعنى عبارة أخرى أخصر من الأولى وهـــى : " ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد " ، فحذفت الضمير من " منه " و " فى " من " فى عين زيد " ، وأدخل " من " فى " عين زيـــد " فبقى ما ذكرناه .

واعلم أنه لا بد من تقدير ذلك المتعلق ، وهو الكحل مضافا إلـــى عين زيد ليصح المعنى ، فالتقدير : من كحل عين زيد .

( قولـــه )[3] : ﴿ فإن[4] قدمت ذكر العـــين ﴾ .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) فى الأصل : ولك أن تقول . . الخ ، وهو عبارة المصنف فـــى شرحه ، انظر ص ١٠٠ ، وفى ج : ذلك .
قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٤٢/أ ) : " أى : ويجوز لك أن تقول فيه بعبارة أخرى أخصر من الأولى ، مع كون معناهما واحدا ، وهى أن تقول : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد " . انظر الرضى ٢٢٢/٢ ، والأشمونى فـــــع حاشية الصبـــان ٥٤/٣ .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) وقال فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٤٢/أ ) : " أى : وإن قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة أخرى مـــن غير ذكر " من " معها ، كقولك : ما رأيت كعين أحسن فيهـــا الكحل ، أى : ما رأيت عين زيد عينا أحسن فيها الكحـــل وهو مثل ما أنشده سيبويـــه :

مررت على وادى السباع ولا أرى كوادى السباع حين يظلم وادى .
أقلّ به ركب أتوه تئيّـــــــة وأخوف إلا ما وقى الله سالميا .

لأنه قدم المفضل عليه وهو وادى السباع على أفعل التفضيل ، وهـــو " أقل " من غير ذكر " مـــن " .

إنما أورد هذه العبارة بحرف الشرط ، لقلة استعمالها وكثـــرة التغيير[1] ، ولذا احتاج إلى نظير لها من كلام الفصحاء .

قال الحاجى : " ولك أن تقدّم المفضّل عليه معنى على أفعل ، وهو عين زيـــد " .

وتسمية " عين زيد " مفضّلا عليه إنّما هو على رأيه ، وتأويله[2] قد مرّ.

وقال معنى ؛[3] لأن التفضيل بالحقيقة لـ " لعين " لا لـ " لكحـــل" فيكون باقى الكلمات محذوفا مستغنى عنه للعلم به ، فتقول : ما رأيـــت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، تقديره : ما رأيت عينا كعين زيد أحسن[4] فيها الكحل منه فيها .

الضمير المجرور الأول عائد إلى " عينا " ، والثانى إلى " الكحـل" والثالث إلى " عين زيد " ، فهذه العبارة كما ترى أخصر لفظا (١١٦/أ) من العبارتين المذكورتين ، مع أن معناها معناهما ؛ إذ المراد بفضـل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين غير زيد مثله فى العبارتين .

فإن قلت : المانع من ارتفاع " الكحل " بالابتداء - وهو الفصـل بالأجنبى - منتف فى هذه العبارة ، فينبغى[5] أن يجوز رفع أحسن (زيد)[6] .

---

(١) فى ج : التغيّر .
(٢) انظر ص
(٣) فى ج : معـــين .
(٤) فى ج : الحســـن .
(٥) فى ج : ينبغى ، بإسقاط الفاء .
(٦) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـــل .

قلت : أجاب عنه المصنف بوجهين :

أحدهما : أن هذه العبارة فرع العبارة الأولى ، فكما لا يجوز فى الأصل لا يجوز فى الفرع .

وثانيهما : أن الفصل فيهما مقدّر أيضا على تقدير رفع " أحسن " .

( قوله ) (١) : ﴿ وهو (٢) مثل ما أنشده سيبويه :

مررت على وادى السّباع ( ولا أرى كوادى السّباع حين يظلم واديا (٣) .

أقلّ به ركب أتوه تئيّة وأخوف إلاّ ما وقى الله ساريا ]

البيت لسحيم (٤) بن وثيل الرياحى .

قوله : ولا أرى كوادى السباع أقل به ركب مثل قوله : " ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل " ، حيث تقدم المفضل عليه على اسم التفضيل ، فتقديره : ولا أرى واديا كوادى السباع حين يظلم أقل به ركب منهم به .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : تقديم ذكر " العين " من غير ذكر " من " .
انظر قول الشارح فى صفحة ٦٢٤ .

( ٣ ) البيتان من الطويل ، لسحيم بن وثيل " بفتح الواو وكسر الثاء " وما بين المعقوفين غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير اليه فى هامش الأصل ، والبيتان من شواهد سيبويه ٢ / ٣٣ ، ٣٤ والخزانة ٣ / ٥٢١ ، والعينى على الخزانة ٤ / ٤٨ ، وشرح ابن الحاجب على شرحه ص ١٠٠ ، والرضى ٢ / ٢١٩ ، ٢٢٢ .

( ٤ ) شاعر مخضرم ، من الشعراء الذين عاشوا فى الجاهلية والإسلام ، واسمه سحيم بن وثيل بن عمرو بن جوين . قال ابن دريد : عاش فى الجاهلية أربعين سنة ، وفى الإسلام ستين سنة .
انظر ترجمته فى الخزانة ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

الضمير فى " به " المذكور للوادى الموصوف بالكاف ، و "به " المقدّر لوادى السباع ، ولو عبرت بالعبارة الأولى قلت : ولا أرى واديا أقل بـــه ركب أتوه تثنية منه فى وادى السباع ، فـ " أقل " جرى من حيث اللفظ علـــى واديا ، وهو فى المعنى لمشبّه (١) والركب مفضل باعتبار من هو له ، وهو قوله : به مفضل على نفسه باعتبار وادى السبـــاع .

( ولو عبّرت بالعبارة الثانية قلت : ولا أرى واديا أقل به ركب مـــن وادى السباع ، أى : من ركب وادى السباع ) . (٢)

قوله واديا : مفعول لا أرى ، والجار والمجرور أعنى : كوادى السباع حال منه ، أو مفعول ثان . (٣)

وقوله : حين يظلم : حال من وادى السباع ، والعامل فيه معنى (٤) التشبيه . أقل : صفـة لواديـــا .

وقوله : ركب فاعل لـ " أقل " ، وهو المراد بالاستشهاد ، والجملة ( ١١٦/ب ) الفعلية أعنى قوله : أتوه صفة ركب ، والتثنية : التوقـــف والتلبث ، وهو نصب على أنه تمييز من أقل ، أى توقّفا ، أو مفعول مطلق من أتوه ؛ لأنه نوع من الإتيان ، وقيل : إنه حال ، أى : متلبثين لشـــدة الخـــوف .

---

( ١ ) فى ج : المشتبه ، وهو تحريف وتصحيف معـــا .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) على أن المقصود من " أرى " رؤية القلب ، فيكون المفعول الأول " واديـــا " .

( ٤ ) فى الأصـــل : فيهـــا .

وقوله أخوف : عطف على " أقل " أو على " تثنية"، إن جعلت حالا .

وقولـــه :

إلاّ ما وقـى اللّـــه ساريـــا .

استثناء مفرغ ، وما : مصدرية ، أى : فى كل وقت إلا وقت وقايـــة الله السّارى .

وقوله ساريا : منصوب بـ " وقى " ( الله )[1] ، وقيل : حال مـــن ضمير " أخوف " ، وقيل : تمييز .

( قولـه )[2] : ( وإعرابه )[3] رفع ، ونصب ، وجزم .

اعلم أنّ الإعراب فى الاسم : وضع كل[4] واحد من وجوهه ليدل علـى معـــنى .

فالرفع للفاعلية ، والنصب للمفعولية ، والجر للإضافة ؛ ( و )[5] لأن المطلوب من الأسماء هذه المعانى .

وأما الفعل ، فإعرابه لا يدل على معنى ؛ لأن المطلوب من الفعـل بيان صدور الفعل من الشخص فى زمان من الأزمنة الثلاثة ، وهذا المعنى لا يتغير بتغيّر حركة الآخر ، ألا ترى أن قولك : ( هو )[6] يضرب الآن يدل

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٢ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٣ ) هذا نص المصنف رحمه الله . والضمير عائد على الفعل المضارع .

( ٤ ) فى ج : لكـــل .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـــل .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

على صدور الفعل فى الزمان الحاضر ، لا يتغيّر هذا المعنى برفع الباء ونصبها ، وجزمها ، بخلاف قولك : ما أحسن زيدا .

فإن كل واحد من رفع زيد ، ونصبه ، وجرّه مخالف للآخر كما مرّ.

( قوله )[1] : « أى : لام الجحود لام زائدة لتأكيد النفى[2] .. الخ ».

انما سميت هذه اللام لام الجحود ، لمجيئها بعد النفى[3] ، لأن الجحد عبارة عن نفى ما سبق ذكره .

( قوله )[4] : « كقوله[5] :

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٤٧/ب ) : " أى : لام الجحود لام زائدة لتأكيد النفى الداخل على " كان " ، كقوله تعالى : " وما كان الله ليعذبهم " .
والفرق بين هذه اللام ولام كى ، أن لام كى للتعليل ، بخلاف هذه ، ويلزم اختلال المعنى بحذفها ، بخلاف هذه ، لكونها زائدة " .

( ٣ ) قال المرادى فى الجنى الدانى ص ١٥٧ بتحقيق طه محسن : " لام الجحود ، وهى اللام الواقعة بعد " كان " الناقصة المنفية الماضية لفظا أو معنى ، نحو : ما كان زيد ليذهب ولم يكن زيد ليذهب .
وسميت لام الجحود لاختصاصها بالنفى " .
انظر المعنى ١/٢٣٢ ، والأشمونى ٣/٢٩٢ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال فى الوافية شرح الكافية ( ١٤٧/ب ) : " أى : وينصب ما بعد الفاء بإضمار أن بشرطين :
أحدهما : أن يكن ما قبلها سببا لما بعدها ؛ لأنه إنما

سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[1] )

منزلى : مفعول " سأترك " ، ولبنى تميم : متعلق به ، وألحق : من لحق يلحق أى : أدرك معطوف عليه ( ١١٧/أ ) فأستريحا[2] : منصوب بـ " أن " المقدرة بعد الفاء .

والاستشهاد : أنه نصب الفعل بعد الفاء ، وليست بعد الأشياء الستة[3] .

---

= عدل عن الرفع إلى النصب ، ليدل عليه .
والثانى : أن يكون قبلها أحد الأمور المذكورة فى الكتاب ، لأن ما قبلها ليس سببا لما بعدها ، إلا عند تحقق أحد هذه الأمور ولهذا لم يجز فى الموجب إلا لضرورة ، كقوله :
سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فأسترحا .
وأراد به : أن ألحق " .

( ١ ) البيت من الوافر . قال العينى على الخزانة ٤/ ٣٩٠ إنه لمغير ابن حنين التميمى الحنظلى ، وبه قال السيوطى فى شرح أبيات المغنى ١/ ٤٩٧ . وما بين المعقوفين ساقط من ج ، أما الأصل فلم يسقط منه إلا المصراع الثانى ، وقد صحح على الهامش. ويروى البيت بلفظ : " بالعراق " . انظر المقتضب ٢/ ٢٢ . وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٣٩ ، والأمالى الشجرية ١/ ٢٧٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٤٤ ، والرضى ٢/ ٢٤٥ ، والمغنى ش ( ٣٢٠ ) ١/ ١٩٠ ، والشذور ص ٢٣٦ . والدرر ١/ ٥١ .

( ٢ ) فى ج : واستريحا .

( ٣ ) وهى كالآتى :
مثال الأمر : " زرنى فأكرمك " ، ومثال النهى : " لا تشتمنى فأضربك " ، ومثال النفى : قوله تعالى : "لا يقضى عليهم فيموتوا" . ومثال الاستفهام قوله تعالى : " هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا" . ومثال التمنى قوله تعالى : " يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما " .
ومثال العرض قولك : " ألا تزورنا فنكرمك " .

والجواب : أنه شاذ ، مع أن الرواية المشهورة " لألحق بالحجاز "، فعلى هذا تكون الفاء عاطفة ، واسترح : منصوب لعطفه على " لألحق ".

وقد يقال : إنه لم يكن من اللحوق بالحجاز على فقة ، فأجراه مجرى ما كان غير واجب ، وقدّر الشرط فى المعنى ، وإلى هذا أشار بقوله : وأرا به : إنْ أَلحقْ أسترح [1] ، أى : أراد به أنّ الأول سبب للثانى .

( قولـه ) [2] :

لا تنه عن خلق ( وتأتى مثلـه عار عليك إذا فعلت عظيم ) [3]

---

( ١ ) قال ابن السراج فى الأصول ٢ / ١٨٢ بتحقيق د . عبد الحسين الفتلى : " جعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته ، فتقديره لما نصب كأنه قال : يكون لحاقٌ فاستراحة ، وقد جاء مثله فى الشعر ، أبيات لقوم فصحاء ، إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجب الذى على غير شعر ، وألحق بالحجاز ، فإذا لحقت " استرحت " ، وإن ألحق استرح ، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصل الكلام . وإزالة اللفظ عن جهته فى الفروع أحسن منها فى الأصول ، لأنها أدل على المعانى " .

( ٢ ) ( قولـه ) ساقط من ج .
أى : مثال النهى فى المنصوب بعد الواو بإضمار " أن " قوله .

( ٣ ) البيت من الكامل ، من قصيدة طويلة لأبى الأسود الدؤلى على المشهور ، وما بين المعقوفين ساقط من ج ، أما فى الأصل فلم يسقط منه إلا المصراع الثانى .
وقبلـه : . . .

فأترك محاورة السفيه فإنهـا ندم وغبّ بعد ذاك وخيم .
وإذا جريت مع السفيه كما جرى فكلا كما فى حربه مذموم .
وإذا عتبت على السفيه ولمته فى مثل ما تأتى فأنت ظلوم .

وبعـده : .

البيت لأبى الأسود الدؤلى .

الخلق : الطبيعة ، وحرّكت[1] اللام للوزن ، والإسكان أيضا جائز على أن يكون مضمرا .

يقول[2] : لا تنه أحدا عن خلق وتفعل أنت مثله ، فإنك إذا فعلت ذلك يكن عارا عظيما .

قوله عار : خبر مبتدأ محذوف ، أى : النهى عن شئ والإتيان بمثله عار عليك . وعظيم : صفة عار .

والاستشهاد : نصب "يأتى" بعد الواو فى جواب النهى ".

ويروى : تأتى "بسكون الياء"[3] وجعله مرفوعا على الحال . أى : وأنت تأتى مثله . أى : لا تنه عن شئ فى حال إتيانك مثله .

---

= إبدأ بنفسك وانهها عن غيّها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم.
فهناك يقبل ما وعظت ويقتدى بالعلم منك وينفع التعليم.
والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٤٢ ، والمبرد فى المقتضب ٢ / ٢٥ ، والفراء فى معانى القرآن ١ / ٣٤ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ١٥٨ ، وكتاب المقتصد ٢ / ١٠٧٠ وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، والرضى ٢ / ٢٤٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٨ ، والأشمونى ٣ / ٣٠٧ ، والخزانة ٣ / ٦١٧ .. والدرر ٢ / ٩ .

(١) فى ج : وحركت .

(٢) فى ج : لقوله .

(٣) هذه الرواية منسوبة إلى الأصمعى . انظر كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ١٠٧٦ .

( قولـه )[1] :

للبس عباءة وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوف[2] .

البيت لبنت بحدل الكلابي[3] .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .
قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٤٩/أ ) : " أى : ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير " أن " إذا كان المعطوف عليه اسما ، لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل كقوله :
للبس عباءة وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوف " .

( ٢ ) البيت من الوافر ، من أبيات لميسون بنت بحدل الكلبية ، وما بين المعقوفين غير مذكور في النسختين . وقبله :
لبيت تخفق الأوواح فيه أحبّ إليّ من قصر منيف .
وكر يتبع الأظعان سقيا أحبّ إليّ من بغل زفوف .
وكلب ينبح الطراق عني أحبّ إليّ من قط ألوف .
وبعده :
وأكل كسيرة في كسر بيتي أحبّ إليّ من أكل الرغيف .
وأصوات الرياح بكل فجّ أحبّ إليّ من نقر الدفوف .
والبيت من شواهد سيبويه ٣/ ٤٥ ، والمقتضب ٢/ ٢٧ ، وكتاب المقتصد ٢/ ١٠٥٨ وابن يعيش ٧/ ٢٥ ، والرضى ٢/ ٢٥٠ والأمالي ١/ ٢٨٠ ، والخزانة ٣/ ٥٩٢ ، والعيني ٤/ ٣٩٧ . والأشموني ٣/ ٣١٣ .

( ٣ ) قال اللخمي نقلا عن الخزانة ٣/ ٥٩٣ ، ٥٩٤ : " هي زوج معاوية بن أبي سفيان ، وأمّ ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فضاقت نفسها لما تسرى عليها ، فعذلها على ذلك وقال لها : أنت في ملك عظيم وما تدرين قدره ، وكنت قبل اليوم في العباءة ، فقالت هذه الأبيات ، فلما سمعها قال لها : ما رضيت يابنة بحدل حتى جعلتني علجا عليفا ، فألحقي بأهلك ، فطلقها

والمعنى : أنّ لبس الخشن من الملبوس مع قرّة العين ، أحب إليّ من لبس الشفوف .

يقال : قرّت عينه تقرّ " بالفتح " في الماضي ، و " الكسر " في الغابر نقيض سخنت[1] . الشّف[2] " بالفتح " ستر رقيق .

قال أبو نصر[3] : ستر أحمر رقيق من صوف ، يستشفّ ما وراءه[4] . وتركيبه ظاهر . والاستشهاد : أنه نصب " تقرّ " بـ " أن " المقدرة بعد واو العطف[5] .

( قوله )[6] : ﴿ فهذه الحروف التي ( ١١٧/ب ) تضمر بعدها أن على ثلاثة أقسام :

قسم يمتنع إظهار " أن " بعده ﴾ وهو : حتى ، والواو ، والفاء ( وأو )[7] ، ولام الجحود .

(وقسم يجب ﴾ وهو اللام ( إذا )[8] دخلت على لا النافية ، نحو قوله :

---

= وألحقها بأهلها ، وقال لها : كنت فَبِنْتِ ، فقالت : لا والله ما سررنا إذ كنّا ، ولا أسفنا إذ بِنّا ، ويقال : إنها كانت حاملا بـ " يزيد " فوضعته في البرية ، فمن ثمّ كان فصيحا " .

( ١ ) قال الجوهري في الصحاح مادة ( س خ ن ) : وسُخْنَة العين نقيض قرّتها ، وقد سخنت عينه " بالكسر " فهو سخين العين .

( ٢ ) في ج : السيف ، وهو تحريف وتصحيف معا .

( ٣ ) انظر المرجع السابق مادة ( ش ف ف ) .

( ٤ ) في ج : ما وراه ، بإسقاط الهاء .

( ٥ ) في ج : العاطفة .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٨ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

تعالى : " لئلا يعلم " (١)

﴿وقسم يجوز﴾ وهو اللام إذا لم يقع بعدها لا ، والواو العاطفة .

---

( ١ ) تمام الآية " لئلا يعلم أهل الكتاب ألّا يقدرون على شئ من فضل الله ، وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم" الحديد ،، ٢٩ .

أى : يجب إضمار " أن " فى خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن يقع بعد ( لام النفي والتى تسمى لام الجحود ) ، المسبوقة بـ " كون " ماضى ناقص ، نحو قوله تعالى : " وما كان الله ليظلمهم " .

الموضع الثانى : أن يقع بعد ( أو ) إذا صلح فى موضعها حتى ، نحو : لألزمنك أو تقضينى حقّى ، بمعنى حتى تقضينى .

الموضع الثالث : أن يقع بعد ( حتى ) نحو : جد حتى تسرّ ذا حزن .

الموضع الرابع : أن يقع فى جواب نفى أو طلب نحو : قوله تعالى : " لا يقضى عليهم فيموتوا " .

الموضع الخامس : أن يقع بعد واو بمعنى مع ، نحو : لا تكن جلدا وتظهر الجزع " .

ويجب إظهاره إذا وقع لا بعد اللام ، سواء كان لا نافية كما فى الآية الكريمة ، أو كانت مؤكدة زائدة كقوله تعالى : " لئلا يكون للنّاس عليكم حجة " .

ويجوز الوجهان : الإضمار والإظهار بعد اللام إذا لم يسبقها كون ماض ناقص منفى ، فجواز الإضمار نحو قوله تعالى : " وأمرنا لنسلم لرب العالمين " ، وجواز الإظهار نحو قوله تعالى : "وأمرت لأن أكون أول المسلمين " .

وإلى ذلك أشار ابن مالك فى الألفية :

وبعن لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم .
لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا وبعد نفى كان حتما أضمرا .

فإن قلت : ما موضع " أن " المضمرة مع الفعل بعدها من الإعراب؟ .

قلت : ذكر عبد القاهر أنه يجئ ( على[1] ) ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون موضعها الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف كما أشار إليه الشّارح فى تقدير الأمثلة .

الثانى : أن يكون موضعها النّصب ، كقولك : " ليت لى مالا فأنفقه " ، فكأنك[2] قلت : ليت أن يستقر لى مالا فأن أنفقه[3] ، أى : ليت لى استقرارا فانفاقا .

( و )[4] الثالث : أن[5] يجوز فيه الرفع والنصب ، كقولك : "اذهب فتدرك زيدا " .

إن شئت كان التّقدير : ليكن منك ذهاب فإدراك ، وإن[6] شئت كان التّقدير : اذهب إن تذهب فتدرك .

---

كذلك بعد أو إذا يصلح فى موضعها حتى أو الا أن خفى .
وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجد حتى تسرّ ذا حزن .
وبعد فاجواب نفى أو طلب محضين أن وسترها حتم نصب .
والواو كالفا ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
(٢) فى ج : كأنك .
(٣) فى ج : ليت لى أن استقر مال فأنفقه .
(٤) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .
(٥) فى ج : أنه .
(٦) فى الأصل : فان .

( قولـــه )[1] : ﴿ وكقولـــه[2] :

أين تصرف بنا العداة تجد نـــا ﴾ ( نصرف العيس نحوها[3] للتلاقى )

البيت لابن همام السلولـــى .

العداة : جمع عدو[4] . قال فى الصحاح : قال ثعلب : يقال قوم أعداء[5] وعدا "بكسر العين" ، فإن[6] أدخلت الهاء قلت : عداة "بالضم" والعيس : الإبل البيض .

الباء فى " بنا " زائدة ، لأنه يقال : صرفت الرجل . والعـــداة : فاعل تصرف ، وتجدنا : جزاء الشرط ، وتصرف : الجملة فى محـــل النصب مفعول ثان لتجدنا .

والاستشهاد : أن " أين " جزم " تصرف " تجدنا " .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : من جوازم الفعلين ما هو ظرف يستعمل مع ما ومجـــردا عنها ، وهو " متى " فى الزمان ، و " أين " فى المكان ، ومثال استعماله مجردا عنها قول الشاعر :

أين تصرف بنا العداة تجد نـــا نصرف العيس نحوها للتلاقى .

( ٣ ) البيت من الخفيف ، لعبد الله بن همام السلولى ، وما بـــين المعقوفين من المصراع الثانى غير مذكور فى النسختين .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٥٨ ، والمبرد فى المقتضب ٢ / ٤٨ وابن يعيش ٤ / ١٠٥ ، ٧ / ٤٥ ، والأشمونى ٤ / ١٠ .

( ٤ ) والعداة جمع عاد كقاض وقضاة ، ورام ورماة .

( ٥ ) فى ج : أعداه ، بالهاء .

( ٦ ) فى ج : فإذا .

( قولـــه )[1] : ﴿ وكقولـــه[2] :

متى ما تلقنى فردين ترجـــف  روانف ألييك وتستطـــارا[3]

ترجف : أى : تضطرب وتتحرك ، روانف : جمع رانفة وهى طـــرف الألية ، والاستطاره : التفرق والانزعاج ، والمراد به ( ١١٨/أ ) ههنا : التحرك ، من قولهم : استطير[4] الشئ إذا حرّك ، أصله : تسطـــارن بنون مخففة ، قلبت ألفا للوقـف .

يعنى : إذا لقيتنى فى حال كوننا فردين لا يعيننى أحـــد ولا يعينك أحد ، يتحرك أطراف ألييك من خوفى .

---

( ١ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : ومثال استعمال الظرف الجازم للفعلين مع " ما " قول الشاعر:
متى ما تلقنى فردين ترجـــف  روانف ألييك وتستطـــارا .

( ٣ ) البيت من الوافر ، من قصيدة رائية لعنترة بن شداد العبســـى يهجو فيها عُمارة ابن زياد ، وكان يحسد عنترة ويقول لقومـــه : إنكم أكثرتم من ذكره ، والله لوددت أنى لقيته خاليا حـــتى أعلمكم أنه عبد . وما بين المعقوفين ساقط من ج . وأول القصيدة :
أَحَوْلَى تنقض استك مذرويهـــا  لتقتلنى فها أنا ذا عُمـــارا .
وسيفى صارم قبضت عليـــه  أشاجع لا أرى فيها انتشـــارا .
وبعـــده :
حسام كالعقيقة فهو كمعـــى  سلاجى لا أفل ولا فطـــارا .
ومطرد الكعوب أحص صـــدق  تخال سنانه فى الليل نـــارا .
والبيت مذكور فى ابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٤/ ١١٦ ، والتصريـــح ٢/ ٢٩٤ ، والأشمونى ٤/ ١٠ ، والخزانة ٢/ ٢٠٠ ، والعينـــى على الخزانة ٣/ ١٧٤ .

( ٤ ) فى الأصل : استطـــر .

قالوا : ( و )[1] من يخاف من أحد[2] يتحرك طرفا[3] أليتيه .

تلقني : فعل الشرط ، وفرد بن : حال من الفاعل والمفعول ، وترجف : جزاء الشرط ، وروانف أليتيك : فاعل ترجف ، وتستطارا : معطوف عليه .

والاستشهاد : أن " متى ما " جزم فعلين .

( قوله )[4] : ﴿ وكقوله[5] :

متى تأته ﴿ تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد )[6] ﴾

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٢ ) فى ج : واحد .

( ٣ ) فى ج : طرف .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) معطوف على البيتين السابقين . أى : ومثال استعمال الظرف الجازم للفعلين مجردا عن " ما " قول الشاعر :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خيرنا عندها خير موقد .

( ٦ ) البيت من الطويل ، من قصيدة للحطيئة ، وما بين المعقوفين من تمام البيت غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير إليه فى هامش الأصل .

وقبله :

فما زالت العوجاء تجرى ضفورها إليك ابن شماس تروح وتغتدى .
تزور أمرأ يؤتى على الحمد ماله ومن يؤت أثمان المحامد يحمد .
يرى البخل لا يبقى على المرء ماله ويعلم أن البخل غير مخلد .

وبعده : . . .

وذاك امرؤ ان يعطك اليوم نائلا يكفيه لا يمنعك من نائل الغد .
هو الواهب الكوم الصهابالجاره يروح بها عبد ان فى غاربغدى .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٨٦ ، والمبرد فى المقتضب ٢ / ٦٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٢٠٣ ، والرضى ٢ / ٣٣٦ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٧٧ ، والأشمونى ٤ / ١٠ ، والعينى على الخزانة ٤ / ٤٣٩ ، وباقى التركيب ذكره المحشى رحمه الله .

البيت لحطيئة يمدح بغيض بن شماس ، وهو من بني سعد بن زيد ابن مناة .

عشوت إلـــى النار أعشو إليها عشوا [1] : إذا استدللت عليهـــا ببصر ضعيف .

متى : كلمة شرط ، تأته [2] : مجزوم بها ، وتعشو : فعل وفاعـــل تحلل بين الشرط وجزائه ، وهو في محل النصب بالحال ، أي : عاشيـــا ؛ لأن المضارع إذا تحلّل بينهما إن شئت رفعته على الحال ، وإن شئـــت جزمته على البدل ، وتجد : جزاء الشرط . وخير نار [3] : مفعول ، وعندها ظرف . وخير موقد : فاعله ، والجملة صفة نار . و"تجد" هنا يقتضـــي مفعولا واحدا ؛ لأنه من وجدت الضالـــة .

والاستشهاد : أن "متى" جزم فعلين كما رأيت .

( قوله ) [4] : ( كقولـــه [5] :

فأصبحت ( أني تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر ) [6]

---

( ١ ) في ج : عشـــواء .

( ٢ ) في ج : بأية ، وهو تصحيف .

( ٣ ) في ج : خيرنا ، باسقاط الراء .

( ٤ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ٢٤٩ / ب ) : " وإمـــا ألا يستعمل مع " ما " ، وهو " أتى " .

كقولـــه :

فأصبحت أني تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر "

البيت من الطويل ، من قصيدة للبيد يصف حاله مع ـــــــــ

البيت للبيد بن ربيعة بن مالـــك .

وسبب إنشاء هذا الشعر : أن عمّا للبيد اسمه عامر أتلف حمامـــة لجار لبيد [1] ، فغضب لبيد ، وأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت .

وقيل : ( قد ) [2] كان عمه [3] قد ضرب جاره بالسيف (١١٨/ب) .

الضمير في " تأتها " و " بها " للداهية ، تلتبس : أي : تختلـــط كلا مركبيها : أي : كلا جانح [4] تلك الداهية ، أي : قدّامها وخلفهـــا

---

عمّه ويعتب عليه ، ويذكر قبيح ما أسداه إليه . وما بين المعقوفين من الصراع الثاني وباقي الأول غير مذكور في النسختين . ويروى البيت في الخزانة ٣/١٠٩ " تبتئس بها " بدل " تلتبس بهـــا " وكذا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور " تشتجر بها " ، انظر ٢/٢٠٤ ، وهي رواية ابن يعيش في المفصل ٤/١١٠ بـدل " تلتبس بها " ، ورواية المقتصد في شرح الإيضاح هي نفـــس الرواية هنا انظر ٢/١١١٢ . وكذلك رواية سيبويه ٣/٥٨ .

وقبلـــه :

لي النصر منكم والولاء عليكـم ... وما كنت فقعا أنبتته القراقـــر .
وأنت فقير لم تبدل خليفـــة ... سواي ولم يلحق بنوك الأصاغر .
فقلت ازدجر احناء طيرك واعلمن ... بأنك إن قدّمت رجلك عاثـــر .

وبعـــده :

فان تتقدم تغش منها مقدّما ... غليظا وان أخرت فالكفل فاجر .

انظر المواضع السابقة ، وابن يعيش ٧/٤٥ .

(١) في ج : الحار .
(٢) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .
(٣) في ج : كأنـــه .
(٤) خلاجاً : وهو تحريـــف .

شاجر : أى : مضطرب ومتحرك تحت رجلك .

يقول : فعلت فعلا لا يخلص بشؤمه من داهية تهلك من قدّامك ، وخلفك ، وتحت رجلك . شبّه الداهية بالدابة الشموس[1] ، متى ركبها الراكب أسقطته .[2]

تأتها : جملة فعلية وفعلها مجزوم "، تأتى وتلتبس" أيضا مجزوم بها وهو المستشهد . كلا مركبيها : مبتدأ ، وشاجر : خبره ، وتحت رجليك : ظرف شاجر ، والجملة فى محل النصب على الحالية بالضمير فقط ، ويحتمل أن يكون خبرا بعد خبر ، وأنى مع معمولاتها خبر " أصبحت" .

( قوله )[3] : ﴿ وأمثلته[4] قوله :

أرى العمر كنزا ناقصا ﴿ كل ليلة وما تُنقِصِ الأيام والدّهر ينفُدِ[5]

البيت لطرفه .

---

( ١ ) الشموس : هو الامتناع من الفرس من الركوب على ظهره . انظر الصحاح مادة ( ش م ش ) .

( ٢ ) فى ج : أسقطه .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) أى : أمثلة غير الظروف من جوازم الفعلين " ما ، و من ، وأى ، ومهما" قول الشاعر :

أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفد .

( ٥ ) البيت من الطويل ، من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد فى معلقته وما بين المعقوفين غير مذكور فى النسختين ، ولكن أشير إليه فى هامش الأصل .

وقبله :

أرى قبر نحّامٍ بخيلٍ بماله كقبر غوىّ فى البطالة مفسد

أرى : فعل من أفعال القلوب ، والعمر : مفعوله الأوّل ، وكنزا : مفعوله الثّانى ، وناقصا : صفة كنزا [1] ، وكل ليلة : ظرف ناقصا ، وما : شرطية ، وتنقص : مجزوم ، من نقص [2] ينقص . والأيّام : فاعله ، والدّهر معطوف عليه ، وينفد أيضا : مجزوم ، من باب علم .

قال فى الصّحاح : نفد الشّئ "بالكسر" نفادا : فنى [3] .

والاستشهاد : أن "ما" الشّرطية جزم فعلين كما رأيت .

( قوله ) [4] : ﴿ كقولـه [5] :

وإذا تصبك من الحوادث نكبة ﴾ ( فاصبر فكلّ غيابه فستنجلى ) [6]

---

ترى جُثوتين من تراب عليهما صفائح صمّ من صفيح منضّد .
أرى الموت يحتاط الكرام ويصطفى عقلية مال الفاحش المتشدّد .
وبعده : ...
لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى لكالطّوَلِ المُرخى وثنياه باليد .
فمالى أرانى وابن عمّى مالكا متى أدن منه ينأ عنّى ويبعد .

( ١ ) فى ج : كنز .

( ٢ ) فى ج :: من أنقص ينقص .

( ٣ ) انظر الجوهرى فى الصحاح مادة ( ن ف د ) .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة ( ١٥٠/أ ) : "وقد يجزم بإذا فى ضرورة الشّعر كقوله :
وإذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلى " .

( ٦ ) البيت من الكامل ، وما بين المعقوفين ساقط من النّسختين ولكن أشير إلى الصراع الثانى فى هامش الأصل .
وفى حاشية يسن على شرح الفاكهى على قطر الندى ١/ ١٣٢ فكل غمامة .

النّكبة : واحدة نكبات الدّهر ، تقول : أصابته نكبة أى : مضرة ونكب فلان فهو منكوب ، وغبابة الجب : قعره ، وكذا غبابة الوادى .

والمراد هنا : الغم ، فستنجلى أى : فستزول وتنكشف .

تصبك مجزوم بـ " إذا " ، وهو المستشهد .

نكبة : فاعله[1] ، فاصبر : الفاء جزائية ، واصبر جزاء " إذا " ، فكل غبابة : الفاء تعليلية . وكل غبابة : مبتدأ ( و )[2] فستنجلى : خبره ودخول الفاء على خبر المبتدأ إذا لم ( ١١٩/أ ) يوصف مما يستشفيه الضعف .

ويحتمل أن يكون التقدير : فكل[3] غبابة تصبك[4] ، أو يكون الفاء زائدة .

( قوله )[5] : [6] كقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها ( كأن لم يسوى أهل من الوحش أهل )[7]

---

( ١ ) فى ج : فاعل .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٣ ) فى ج : وكل .

( ٤ ) تصبك ، بالجزم .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح فى ورقة ( ١٥٠/ب ) : " واعلم أنه قد يفصل بين لم والفعل ، حملا على الجار فى ضرورة الشعر ، كقوله :
فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم يسوى أهل من الوحش أهل " .

( ٧ ) فى ج : فأصبحت ، وهو تصحيف .
والبيت من الطويل ، من قصيدة طويلة لذى الرمة ، وما بين المعقوفين من المصراع الثانى ساقط من النسختين ، ولكن

المغانى جمع مغنى ، وهو المنزل ، وقفارا من[1] القفر وهو المكان الخالى من الماء والنبات . والرسوم جمع الرسم وهو الأثر . يقال : رسم الدار : أثرها ، أى : صارت منازل العشيقة خالية ، وأثرها مندرسة كأن لم تؤهل وتؤنس سوى أهل من الوحش .

مغانيها : اسم أضحت ، وقفارا : خبرها ، ورسومها : مبتدأ وتؤهل : فعل وفاعله ضمير عائد إلى الرسوم ، وسوى : ظرف تؤهل قدّم عليه ، والجملة خبر رسومها ، ورسومها مع الخبر خبر بعد خبر لـ "أضحت" .

( ويحتمل أن يكون رسومها بدل اشتمال من مغانيها ، وكأن لم إلى الآخر : خبر لـ " أضحت )[2] . والاستشهاد : أنه فصل بين "لم" ومعموله وهو تؤهل " .

---

— أشير إليه فى هامش الأصل . وقبله :

يصرّف للأصوات جيدا كأنه إذا برقت فيها الضّحى صفح منصل .
وآدم لباس إذا وضح الضحى لأفنان أرطى الأقدحين المهدّل .
فيا كرم السكن الذين تحمّلوا عن الدار والمستخلف المتبدّل ..

وبعده :

كأن لم تحلّ الزّرق منّى ولم تطأ بجرعا حزوى ديل مرط مرحّل .
إلى ملصب بين الحواء بين منصف قريب المزار طيّب الترب مسهل .

والبيت مذكور فى الخصائص لابن جنى ٢ / ٤١٠ ، وديوان ذى الرمة ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، والخزانة ٣ / ٦٢٦ ، والعينى على الخزانة ٤ / ٤٤٥ ، والأشمونى ٤ / ٥ .

(١) فى ج : قفار .

(٢) الكلام الواقع بين المعقوفين ساقط من ج .

( قوله )[1] : ﴿ اعلم أن المراد بالسّبب : هو السّبب فى العقل ﴾[2] .

يعنى : لحكم العقل أن الثّانى يوجد عند وجود الأوّل .

يعنى : ( أن )[3] يكون وجوده متعلقا عليه ، فإنّ طلوع الشمس فى المثال وإن كان سببا لوجود النّهار ، لكن بالنّظر إلى الخارج . وأما عند العقل فبخلافه .

( قوله )[4] : ﴿ ومثال الرفع قول زهير[5] :

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشّارح موضحا قول المصنّف رحمه الله : " وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببيّة الأول ومسببيّة الثانى ، ويسميان شرطا وجزاء " " اعلم أن كلم المجازاة وهى المذكورة من قبل تدخل على الفعلين ليدل على أن الأول سبب للثانى ، فالأول سبب والثانى مسبب ، وسمى الأول منهما شرطا والثانى جزاء . اعلم أن المراد بالسبب : هو السبب فى العقل ، لئلا يشكل بمثل إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة ، مع أن الثانى سبب للأول فى الخارج ، لأن حصول الأول فى العقل سبب لحصول الثانى فيه " . انظر ورقة ( ١٥٠/ب ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح فى ورقة ( ١٥٠/ب، ١٥١/أ ) : " ثم إن الشرط والجزاء إن كانا مضارعين نحو : " إن تقم أقم " ، فجزم كل واحد منهما واجب ، لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا . وإن كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو : إن تضرب ضربت ، فالجزم أيضا واجب فى الأول ، لكونه

وإن أتـاه خليـل (٢) يوم مسغبـة يقول لا غائب مالى ولا حرم(١)

الخليل : الفقير المختلّ الحال ، المسغبة : الجوع ، من سغب " بالكسر " يسغب سغبا ، أى : جاع . الحرم : "بكسر الراء" الحرمان . ويروى بفتحها .

---

معربا ووجود الجازم .

وأشار إليه بقوله : فإن كانا مضارعين إلى قوله : فالجزم ، أى : فالجزم واجب . وإن كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو: إن ضربت أضربك فالوجهان فى الجزاء : الرفع والجزم . أما الرفع فلأنّ حرف الشّرط لما لم تعمل الشّرط الذى هو أقرب إليه فلأن لا تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منه أولى .

وأما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم فيه . ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهـير :

وان أتاه خليل يوم مسغبـة يقول لا غائب مالى ولا حرم " .

(١) البيت من البسيط ، من قصيدة لزهير بن أبى سلمى يمدح بها هرم بن سنان ، وما بين المعقوفين ساقط من ج ، أما الأصل فلم يسقط منه إلا المصراع الثانى .

ورواية سيبويه فى الكتاب ٣ / ٦٦ ، والمبرد فى المقتضب ٢ / ٦٨ "مسألة بدل " مسغبة " .... وقبلـه :

فاستبدلت بعد نادرا يمانيـه ترعى الخريف فأدنى دارها ظلم .
إن البخيل ملوم حيث كان ولا كن الجواد على علاته هـرم .

وبعـده :

القائد الخيل منكوبا دوابرهـا منها الشّنون ومنها الزّاهق الزهم .
قد عولیت فهى مرفوع جواشنها على قوائم عوج لحمهـا زيـم .

والبيت من شواهد ابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، والعينى على الخزانة ٤ / ٤٢٩ ، والأشمونى ٤ / ١٧ ، والتصريح ٢ / ٢٤٩ ، وديوان زهير ١٥٢ ، ١٥٤ ط : الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .

(٢) فى ج : الفقـير .

يقول : إن أتى ( أتانى )[1] الممدوح فقير يوم جوع يقول : مالى ليس بغائب وليس بممنوع .

خليل : فاعل (١١٩/ب) أتاه ، يوم مسغبة : ظرفه . (يقول)[2] جزاء (الشرط)[3] ، لا : بمعنى ليس . غائب : اسمها ، ومالى : خبرها . فالصواب :[4] أن يجعل " لا " لنفى الجنس ، ومالى : مبتدأ وغائب : خبره ، ولا حرم : معطوف على " لا غائب " . وتقدم (الجزاء)[5] أبطل عمل " لا " .

والاستشهاد على أنه رفع يقول .

قال الجوهرى : " وإنما رفع " يقول " وهو جواب الشرط على معنى التقديم عند سيبويه كأنه يقول[6] : إن أتاه خليل . وعند الكوفيين على إضمار الفاء أى : فيقول .

اعلم أنه إذا قدّم الجزاء نحو : أنت طالق إن دخلت الدار ، وأكرمتك إن تكرمنى ، فعند البصريين الجملة المتقدّمة دالة على الجزاء ، وليست هى الجزاء ، والتقدير : أنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق .

وعند الكوفيين ( الجملة المتقدمة ) هى الجزاء من غير تقدير جزاء آخر .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل ليس لها لزوم .
( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .
( ٤ ) فى ج : والصواب .
( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
( ٦ ) فى ج : إنما .
( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( قوله )[1] : ( كأنه قال :[2] أكفف ينم النّاس ) . أى : اكفف عن الحديث ينم النّاس .

( قوله )[3] : ( مثال الأمر[4] ) .

قيل : إنما قال مثال الأمر ولم يقل الأمر ، لأنّ حقيقة طلب الفعل على سبيل الاستعلاء ، وههنا ليس الغرض بيان ذلك ، بل القصد إلى تعريف نوع من الصيغة التى تدلّ على طلب الفعل . وإليه أشار الشّارح بقوله : ( هذا تعريف الأمر المخاطب ... الخ[5] ) .

وقال الزّوزنى فى شرح اللّباب : إنّما قال مثال الأمر دون أن يقول : الأمر ، لأن الأمر كما اشتهر فى هذا النوع المخصوص من الفعل ، اشتهر فى المصدر ، فأراد أن يعيّن أنّ المقصود اللّفظ ، لا المصدر " .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله : " اعلم أن المراد بالأمر ههنا : هو الأمر تحقيقاً أو قوة ، ليدخل فيه نحو : " حسبك ينم النـاس" فإن حسبك منزل منزلة اكتف ، كأنه قال : اكتف ينم النـاس" انظر ورقة ( ١٥٢/أ ، ١٥٢ / ب ) .
فى ج : اكتـف ..... ، أى : اكتـف ...

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) هذا قول المصنف رحمه الله ، وتمامه " مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب ، بحذف حرف المضارعة " .

( ٥ ) قال الشارح فى ورقة (١٥٢/ب) : " هذا تعريف لأمر المخاطب المبنى للفاعل ، وليس بتعريف لمطلق الأمر ، لخروج أمر الغائب وأمر المخاطب المبنى للمفعول " .

( قوله )[1] : (وإنّما قال : (و)[2] حكم آخره حكم المجزوم ، ولم يقل مجزوم ، لكونه مبنيا ) . خلافا للكوفيين ، فإنه عندهم معرب (١٢٠/أ) وأصله باللاّم ثم حذفت للكثرة ، ثم حذفت[3] المضارعة للهرب من الالتباس وجوابه مسطور فى المطولات[4] .

( قوله )[5] : ( فإنّ[6] فهمه يتوقّف على شئ يتعلّق به ضرب الضارب ) .

قال الإمام[7] الأندلسى فى المحصّل (فى)[8] شرح المفصل : " وأورد على

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٥٣/أ) : " وإنّما قال : حكم آخره - أى : حكم آخره هذا الأمر - حكم المجزوم ولم يقل مجزوم ، لكونه مبنيا عند البصريّين ، لعدم علّة الإعراب ، وعدم مشابهته الاسم بأحد حروف نأيت " .
وما بين المعقوفين زيادة فى نسخ الوافيـة .

( ٣ ) فى ج : حـذف .

( ٤ ) انظر الانصاف مسألة (٧٢) ٢/٥٢٤ ، ٥٤٩ ، وشرح جمل الزّجاجى لابن عصفور ٢/٣٢٧ ، والرضى ٢/٢٦٨ ، وابـن يعيش ٧/٦١ ، والأشمونى ١/٥٨ .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشّارح رحمه الله فى ورقة (١٥٤/ب ) : " الفعل إمّـا متعدّ وإمّا غير متعد ؛ لأنّه إمّا أن يتوقف فهمه على متعلـق أو لا يتوقف ، والأوّل هو المتعدّى نحو : ضرب فإنّ فهمـه يتوقف على شئ يتعلق به ضرب الضارب .. والثانى غير المتعدى نحو : قعد ، فإن فهمه لا يتوقف على شئ يتعلّق به قعـود القاعـد " .

( ٧ ) فى الأصل : قال المصنف الأندلسى .

( ٨ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـل .

تعريف المتعدى أن غير المتعدى يتوقف تعقّله[1] على الفاعل ، ولذلك يحدّه المنطقيون بأنه اللفظ الدال على معنى لموضوع غير معين ، متوقف على تعقّل الفاعل فى الجملة ، وإن لم يكن معيّنا " .

وأجيب عنه بأن الفعل لا يتوقف تعقّله من حيث كونه فعلا على من يقوم به ؛ لأنا نعقل العلم ، ولا يخطر ببالنا من يقوم به ، ولذلك نقول فى رسمه : صفة يتعلق بالشئ على ما هو به ، من غير أن يتعرّض إلى ذكر الفاعل ، ولو كان الفاعل مأخوذا فى تعقّله لوجب التعرض له فى حدّه كما وجب التعرض لمتعقلقه .

وقيل : إن الزمان والمكان يتوقف عليهما تعقل[2] فعل ، وهو غير صحيح ، فإنا نعقل الفعل مع الذهول عن ذلك ، نعم قد لا يوجد إلا كذلك لكن ( لا )[3] يلزم من ذلك أن يتوقف تعقّله عليهما ، كما أن الجسم لا يوجد إلا فى مكان وزمان ، وإن لم يكن ذلك داخلا فى حقيقته ، فلا يتوقف تعقّله على تعقّلهما .

هذا ما أفاده ذلك الإمام فى التحقيق ، وفخر الإمام فى التدقيق .

( قوله )[4] : وغير المتعدّى يصير متعديا بأحد ثلاثة أشياء )[5].

---

( ١ ) فى ج : تعلقه .

( ٢ ) فى ج : تعقله .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) وقال فى نفس الورقة : " وغير المتعدى يصير متعديا بأحد ثلاثة أشياء ، وهى : الهمزة نحو : أذهبت زيدا ، وتضعيف العين نحو : فرّحت زيدا ، وحرف الجرّ نحو : ذهبت بزيد " .

اعلم أنهم بلّغوا أسباب التّعدية إلى ستة ، والثلاثة التى ذكـــرت وسين استفعل مع مازيد عليه من التاء والهمزة (١٢٠/ب) نحو : خرج الشئ واستخرجته[1] . وألف المفاعلة نحو : جلس زيد وجالسته .

والسادس أن يتضمن الفعل معنى فعل آخر متعد ، كتضمينهـــم " رحّب " معنى " وسّع " .

فهذه الستة تصير الفعل فى المعنى بها ، بحيث يتوقف تعقّله على أمر لم يكن قبل ذلك ، فيلتحق (بها[2]) أصلـه كذلـك .

وليس نعنى : أن التعدى بهذه الحروف يكون من غير تغيير حصل بها للفعل ، لأن الفعل يكون بأصل معناه متعّديا .

وليس المراد (أيضا[3]) أن هذه الألفاظ باعتبار لفظها يوجـب أن يكون الفعل متعديا ، بل لابدّ من اعتبار معنى التصيير بها ، لأن ألفاظها تكون للتصيـــير وغيره .

فالتى للتصيير هى التى تكون للتعدية ، ألا ترى أنك تقول : أكب زيد ، وموّت المال " ، ولا يكون ذلك تعدية ، ونجرت بالقدوم[4] .

ولا توجب الباء تعدية ، وإنما تكون للتعدية إذا كان معناها للتصيير[5]

---

(١) فى ج : واستخرجه ، باسقاط التاء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . انظر الرضى ٢/٢٧٣ ، وشـــذ العرف فى فن الصرف ص ٢٨ مطبعة دار المصرية .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٤) راجع الإيضاح شرح المفصل ٢/٥٠ ، ٥١ .

(٥) فى ج : تعديتـــه .

فإذا قلت فى " ذهب زيد " : أذهبت زيدا ، صار متعديا بالهمزة بعد أن لم يكن ، لأنها أفادت التصيير مع بقاء المعنى الأول فى أصله .

واعلم أن الزمخشرى مثّل للمتعدى بالحرف قوله : غضبت[1] عليه الضيعة .

ورده الأندلسى بأنه غير مستقيم ، اذ معنى التصيير فيه مفقود .

ألا ترى أنك إذا قلته : غضبت الضيعة ، وغضبت[2] عليه الضيعة صحّ ولا تجد[3] على " أفادت تصييرا ، فيطل أن يكون من قبيل ما نحن فيه .

نعم ، يصحّ أن يقال فى كل جار ومجرور أنّ الفعل متعد إليه ، لكن لا باعتبار هذا التعدى الذى نحن فيه ، كما تقول : الفعل اللازم يتعدّى إلى الظرف وغيره ، ( ولسنا نعنى هذا التعدى .

والفرق بين التعدى الذى نحن فى صدده وبين غيره[4] قد حققناه فى " الحواشى [١٢١/أ] المعمولة على شرح التصريف " للعلامة التفتازانى[5].

واعلم أن الفعل الواحد يتعدى بعدّة حروف على قدر المعنى المراد منه .

قال بعضهم : كأنّ المعنى مكمنة فيه ، وحروف الجرّ تظهرها

فإذا أردت أن تبين ابتداء الغاية قلت : خرجت من الدار ، وإن (أردت أن )[6]

---

( ١ ) فى ج : غضبت ، بالضاد المعجمة" . راجع المفصل للزمخشرى ص ٢٥٧ .

( ٢ ) هذه الكلمة والتى قبلها فى نسخة ج بالضاد المعجمة ، وهو تصحيف .

( ٣ ) فى ج : توجد .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إلى الهامش .

( ٥ ) هذه الحاشية لم أعثر عليها من خلال بحثى .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

تبين حالة قلت : ( خرجت )[1] على الدابة . وإن أردت المجاوزة قلت: خرجت عن الدار ، وإن أردت المصاحبة قلت : خرجت بسلاحي .

( قوله )[2] : ( ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى . . . الخ )[3].

وقد أجاز الأخفش[4] أظننت ، وأحسبت ، (وأخلت)[5] ، وأزعمت.

( قوله )[6] : ( واعلم[7] أن أفعال القلوب ما ذكره ) فيه نظر ، لأنه كان

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله ورقة ( ١٥٥/أ ) : " ويتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل كأعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأخبر ، وخبّر ، وحدّث إلا أن أعلم وأرى تعديتهما إلى ثلاثة مفاعيل بالأصالة بلا خلاف ، فإن علم متعد إلى مفعولين ، فإذا دخل عليه الهمزة تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول فإذا قلت : أعلمت زيدا عمرا جاهلا ، كان معناه : صيّرت زيدا إذا علم بأن عمرا جاهل ، وكذلك أرى . وأما البواقي فمتعدية بنفسها إلى واحد وإلى آخر بواسطة حرف الجرّ ، تقول : أنبأتك عن زيد ، وقد يحذف حرف الجرّ ، لكنها لما كان فيها معنى الأعلام ، أجريت مجراه في تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل" .

( ٤ ) قال الرضى ٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ : " وعند الأخفش ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضا قياسا لا سماعا ، فيقول : أحسبتك زيدا قائما ، وكذا أظننتك ، وأخلتك ، وأزعمتك ، وأوجدتك ، ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضا في غير أفعال القلوب ، نحو: أكسوتك عمرا جبّة ، وأجعلتك زيدا قائما ، ولجاز بالتضعيف أيضا أفعال القلوب وغيرها ، ولم يجز اتفاقا " . ويراجع شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٦ .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) في ج : واعلم ، بزيادة الواو .

معلوما من المتن ، فلا حاجة إلى إيراد قوله : ( اعلم ) . وقد يستعمل " أُريت "[1] استعمال ظننت ، فيقال : أُريت زيدا منطلقا" وكذلك أُرى ونُرى ، وكذلك القول إذا دخل عليه همزة الاستفهام ، لأنه بالهمزة يصير مشكوكا فيه ، فيشبه الظن ، كقولهم : متى تقول زيدا منطلقا ؟ أى : متى تظن زيدا منطلقا ؟ .

( قوله )[2] : ( وفيه نظر ، لجواز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر لما مرّ[3] . ) .

ذكر الأندلسى أنه يجوز الاقتصار والحذف فى أفعال القلوب عند دلالة الدليل ، كما يجوز فى المبتدأ والخبر ، ولكن لا يسمى هذا الحذف اقتصارا ، لأن المحذوف مراد منوىّ .

وإنما حذف لفظا وهو مراد معنى ، بخلاف المفعول الثانى من باب

---

( ١ ) فى ج : أرايت .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) أى فى قول الشارح رحمه الله : " فكما أنه لابد للمبتدأ من الخبر وبالعكس ، لابدّ لأحد المفعولين من الآخر ، وليس باب أعطيت كذلك ، لأن أحد المفعولين لا يجوز أن يكون خبرا عن الآخر ، لأنه غير داخل على المبتدأ والخبر . وفيه نظر ، لجواز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر ، لما مرّ على أن حذف أحد مفعولى باب حسبت واقع فى قوله تعالى : " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله هو خيرا لهم " على قراءة من قرأها بالياء المعجمة . أى : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم " . انظر ورقة (١٥٦/أ) .

" كسوت " ، فبقى (الفرق )[1] بين هذه الأفعال وباب " كسو- "
( أن الحذف لا يجوز فيها إلا بدليل ، وفى باب " كسوت " )[2] يجوز
سواء كان هناك قرينة تدل على المحذوف أو لم يكن ، فحصل الجواب
(١٢١/ب) عن النظر المذكور .

وقد أجاب عنه الشارح الفجدوانى نقلا من الكشاف[3] فليطالع
ثم ، ومن الآية الكريمة أن يبخلون دال على البخل ، فيجوز الحذف .

( قوله )[4] : ( أى : ومن خصائص هذه الأفعال إلغاؤها إذا توسطت
بين المفعولين[5] ) .

قال الإمام الحديثى : " اعمال الملغى فى المفعول[6] المطلق
بين الحسن والقبح ، إذا كان ضميرا أو اسم إشارة ، وقبيحا إذا كان

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
( ٢ ) الكلام الواقع بين المعقوفين كذلك ساقط من ج .
وقد أجاز الرضى حذف المفعولين معا فى باب " أعطيت "
بلا قرينة ، انظر ٢ / ٢٧٩ .
( ٣ ) انظر الكشاف ص ٨٤٣ ، ٤٨٤ .
( ٤ ) (قوله ) ساقط من ج .
( ٥ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٥٦/أ) : " أى : ومن
خصائص هذه الأفعال الغاؤها إذا توسطت هذه الأفعال
بين المفعولين نحو : زيد ظننت قائم ، أو تأخرت عنهما
نحو : زيد قائم ظننت ، لاستقلال مفعوليهما كلاما ، لكونهما
مبتدأ وخبرا على تقدير إلغائها ، مع صفعلها بالتوسط والتأخر " .
( ٦ ) فى ج : المعمول .

مظهرا مضافا إلى ياء المتكلم ، وإن لم يكن مضافا فهو أقبح نحو : زيد ظننته ، أو ظننت ذاك[1] ، أو ظنا منطلق ؛ إذ[2] العامل لا يلغى عن بعض معمولاته دون بعض" . فعلى هذا يسقط[3] ما قيل إنه إذا ألغى التوسط مثل : زيد ظننته مقيم مثلا ، فكيف يعمل فى الضمير ؟ .

( قوله )[4] : ( اعلم أنى[5] لم أعرف فائدة الحكم فى قوله : ( حكم معناهـا ) .

قلت : يمكن أن يقال : إن معنى " صار " مثلا الانتقال[6] ، وخبره لا يتصف بالانتقال ، بل يكون منتقلا إليه ، فهو حكم الانتقال[7] ، فقد أعطى " صار " خبره حكم معناه . وكذلك معنى " كان " فى قولك : " كان

---

( ١ ) فى ج : ذلك .

( ٢ ) فى الأصل : إذا .

( ٣ ) فى ج : أسقط .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) فى ج : أن .

( ٦ ) قال الشارح فى ورقة (١٥٨/أ) : " واعلم أنى لم أعرف فائدة الحكم فى قوله : حكم معناها ، فترفع الجزء الأول ، أعنى : المبتدأ بأنه اسمها ، وتنصب الثانى ، أعنى الخبر بأنه خبرها ، تشبيها بالفاعل والمفعول نحو : كان زيد قائما ، فـ"كان" أفاد معناه وهو الزمان الماضى فى زيد قائم ، وهكذا فى الكل " .
وما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٦ ) فى ج : انتقال ، بإسقاط الألف واللام .

( ٧ ) يعنى : هذا معنى منتزع من الانتقال . كذا فى هامش الأصل .

اللـه عليما " [1] استمرار الفاعل [2] على العلم ، فيكون الخبر صفة مستمرا عليها ، فقد أعطى " كان " خبره حكم معناه ، فافهمه [3] فإنه لطيـــف .

وذكر الحديثى أن معناه : لاعطاء الخبر حكم معناه . أى : أثره من إثبات ، ونفى ، وضرورة ، واستمرار إلى غير ذلك .

( قولـه : ( كقولـه : )

---

( ١ ) تمام الآية " إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليمـــا حكيما " النساء ،، ١٧ .

( ٢ ) تابع المحشى رحمه الله ابن الحاجب فى شرحه على الكافيـــة ص ١١٣ فى تسمية اسم " كان " فاعلا ، وسبقهما بهذه التسمية سيبويه فى كتابه ١/ ٤٥ .
أما الرضى فى شرحه على الكافية فيرى أن هذه التسمية غـــير مناسبة ، وإنما المناسب أن يجعل مرفوع " كان " اسما لها .
انظر الرضى ٢/ ٢٩٢ .

( ٣ ) فى الأصل : فافهم ، بإسقاط الهـــاء .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
قال الشارح رحمه الله : " أى : " كان " ثلاثة أنواع: أحدهـا ناقصة ، وهى ثلاث :
أحدها لتقرير المبتدأ على صفة الخبر فى الزمان الماضى فقـــط سواء كان دائما نحو: كان الله قادرا ، أو منقطعا نحو: كـان زيد غنيا . وأشار إليه بقوله : لثبوت خبرها ماضيا دائما أومنقطعا
وثانيها : أن يكون بمعنى صار كقوا :
بتيهاء قفر والمطى كأنهـــا قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
أى : صارت . وأشار إليه بقوله ، وبمعنى صار وهو معطوف علـــى قوله : لثبوت خبرها .
وثالثها : أن يكون فيها ضمير الشأن ، وحينئذ يقع بعدهـــا جملة تفسر ذلك الضمير ، كقولـــه :
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع"
أنظر ( ١٥٨/أ ، ١٥٨/ب ) .

بتيهاء قفر (والمطىّ كأنهـــا قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها)[1]

البيت لابن أحمر[2].

فالتّيهاء[3]: البادية التى يتيه فيها الماشى ، والقفر : الخالـــى (من الماء والنّبات[4]). والقطا : نوع من الطّيور . الحزن : الأرض الصلبة فراخا : جمع فرخ . بيوض : جمع بيـض .

يعنى : كنا بمفازة يسرع بنا المطى كما يسرع هذا (١٢٢/أ) الطير إلى بيوضه بعد أن (صارت[5]) فراخا .

---

(١) البيت من الطويل ، من أبيات لعمرو بن أحمر الباهلى . وقـال ابن يعيش إنه ابن كنزة . وما بين المعقوفين ساقط من ج ، أما من الأصل فلم يسقط منه إلا التفصيلة السادسة والسابعـــة والثامنة من البيت ، وقد أشير إلى البيت كاملا فى هامشه .
وقبلـــه : . . .
لعمرى لئن حلّت قتيبة بلـدة شديدا بمال المقحمين عضيضها .
فلله عينا أمّ فرع وعـــــبرة ترقرقها فى عينها أو تفيضهـــا .
ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليلة صحيح السرى والعين تجرى فروضها .

(٢) فى ج : الأحمر ، بالألف واللام .
هذا الشاعر اختلف النقل عنه ، فمن قائل أنّه شاعر إسلامى فـــى الدولة الأموية ، وأنه هجا يزيد بن معاوية فأراد أن يأخذه ففر منه . ومن قائل أنه كان من شعراء الجاهلية وأدرك الإســـلام وأنه كان يتقدم شعراء أهل زمانه ، وأنه توفى فى عهد عثمان رضى الله عنه . انظر هذه الأقوال فى الخزانة ٣/٣٨ . والبيـــت مذكور فى شرح الرضى ٢/٢٩٣ ، والأشمونى ١/٢٣٠ ، والخزانة ٤/٣١ .

(٣) فى الأصـل : والتيهاء .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة صحح على هامش الأصل .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـل .

يعنى : إسراعه إلى الأفراخ أشدّ من إسراعه إلى البيض ، والتقدير كانت بيوضها أفراخا ، أى : صارت ، وهو المستشهد . وكانت هذه هى الناقصة ، ولكن الاختلاف فيها فى المعنى .

قفر : صفة تيهاء ، العطى : مبتدأ . وقطا الحزن : خبر كأن واسمها الضمير ، وكأن مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ . بيوضها : اسم كان ، ( و )[1] خبرها مقدّم عليها وهو قوله : فراخا ، والجملة حالية .

قال صاحب الهادى : " لو حملنا كان معناها من غير نظر إلى صار لكان قد أخبر بأنّ البيوض فيما مضى كانت فراخا ، وهذا محال " .

( قوله )[2] : كقوله[3]

( إذا متّ كان النّاس ( صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع )[4] ؛

شامت : من شمت " بالكسر " يشمت وشماته إذا فرح ببلية العدو ، والمثنى : من يمدح الناس . والناس : مبتدأ ، صنفان : خبره ، وشامت :

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من النسختين ، ولكن ذكر فى الوافية شرح الكافية ( ١٥٨ / ب ) .

( ٤ ) البيت من الطويل ، قاله العجير بن عبد الله السلولى ، وما بين المعقوفين ساقط من ج ، أما فى الأصل فلم يسقط منه إلا الشطر الثانى .

والبيت من شواهد ١ / ٧١ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٣٣٩ ، وابن يعيش ١ / ٧٧ ، والأشمونى ١ / ٢٣٩ .

بدل من صنفان ، أو خبر محذوف المبتدأ ، والتقدير[1] : أحدهما شامت .

وآخر مثن[2] : معطوف عليه . وقوله بالذى : متعلق بـ " مثن " ، وكنت أصنع : صلة الذى .

والاستشهاد : أن " كان " فيها ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها .

( قوله )[3] : ( فإن قيل : إذا كان الأمر كذلك )[4] . أى : إذا كانت الناقصة ثلاثة كما قررنا ( كان الواجب ... الخ ) .

قوله : ( لامتناع كون أقسام الشئ ( إلى )[5] قسيمة له ) .

اعلم أن قسم الشئ ( هو ما )[6] كان مندرجا تحته ، وأخص منه وقسيمه هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شئ آخر ، مثلا إذا قسمت الحيوان إلى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق ، كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسيما للآخر .

---

( ١ ) فى ج : أى : التقدير .

( ٢ ) فى ج : والآخر ، بالألف واللام .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح فى ورقة (١٥٨/ب) : " فإن قيل : إذا كان الأمر كذلك ، كان الواجب عليه أن يقول : فـ " كان " يكون ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، والناقصة ثلاث ، لامتناع كون أقسام الشئ قسيمة له " .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج ، وليس لها لزوم .

( ٦ ) ما بين المعقوفين كذلك ساقط من ج .

ومعنى كون قسم الشئ قسيما له : أن يكون ذلك قسما (منه)[1] فى الواقع ، وقد جعلت قسيما له . ومعنى كون القسيم قسما منه عكس ذلك (١٢٢/ب) .

فإذا[2] عرفت (هذا)[3] ،، فالجواب عنه بقوله : ( قلنا : إنما عدل عن ذلك لئلا يطول ) .

ليس بصواب ؛ لأن تجويز كون أقسام الشئ قسيمة له لترك الإطالة ممنوع ، مع أنه لا فرق بين العبارتين فى الإطالة ، غير أن المصنف قدّم أقسام الناقصة على الأنواع الأخر ، والشارح عكس ذلك .

فالصواب أن يقال : إنه ما جعل أقسام الناقصة قسيمة لها[4] ، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت الأقسام معطوفة على ناقصة ، وليس كذلك ، بل قوله : ( ومعنى صار ) معطوف على قوله : لثبوت . وقوله : ( ويكون فيها ضمير الشأن ) أيضا كذلك ، كما هو أيضا معترف به .

( قوله )[5] : ( وأيضا لم خصّص الأوّل بالنّاقصة مع أن الآخرين كذلك )[6] ؟

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) فى ج : وإذا .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

( ٤ ) فى ج : له .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) أجاب عنه الشارح بقوله : " قلنا : إنما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام ، وإنما خصص الأول بالناقصة دون الأخيرين لوجود اسم غير الناقصة للأخيرين دون الأول " . انظر ورقة ( ١٥٨/ب ) .

اعلم أن بعضهم طعن فى هذا الجواب بأنه لم يشر بالناقصة إلى شئ من الأقسام الثلاثة . وجوابه أنه لمّا أسلّم كون كل من الثلاثة أقساما للناقصة ، فقدم تسليم إطلاق الناقصة عليها بكون أبردمن الثلج[1] .

( قوله )[2] : ( ولكون كل واحد منهما لطمع الحصول والإشفاق[3] ) .
قال سيبويه : معنى" عسى" الطمع والاشفاق ،أى : طمع فيما يستقبل ، وإليه أشار بقوله : ( الطمع الحصول والاشفاق ) ،أى : لا يكون .

( قوله )[5] : ( كقوله[6] : عسى الغوير أبؤسا ) .

الغوير : تصغير الغار .

قال الأصمعى : أصل هذا المثل : أنه كان غار[7] فيه ناس فانهار

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) فى ج : للثلج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٦١/أ ) : " أى : الذى لدنو الخبر رجاء " عسى " ، وهو غير متصرف ، بمعنى أنه لا يأتى منه المضارع ، واسم الفاعل ، والأمر ، والنهى ، حملا على " لعل" لتضمنها معنى الإنشاء ، فأشبه " لعل " ، ولكون كل واحد منهما لطمع الحصول والإشفاق ، ولهذا لا يستعمل فى المحالات فلا يقال : عسى زيد أن يطير " .

( ٤ ) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٣ بتحقيق عبد السلام هارون .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " قوله : تقول : زيد عسى أن يقوم ، وعسى أن يخرج زيد " إشارة إلى أنه يجوز فيها لغتان : أحديهما : أن يذكر لها مرفوع ومنصوب ، لكن يلزم أن يكون منصوبها الفعل المضارع مع " أن " ، تقديرا لمعناها فى الترجى ، وتقوية له ، مع أن أصله أن يكون اسما ، قياسا على خبر " كان " ، إلا أنه صار متروكا ، وقد شذّ مجيئه صريحا كقوله : " عسى الغوير أبؤسا " . انظر ورقة ( ١٦١/أ ) .

( ٧ ) فى ج : غار كان .

عليهم ،أو أتاهم فيه عدو فقتلوهم ،فصار مثلا لكل شئ يخاف أن يأتي منه شر .

وقال ابن الكلبي : والغوير : ماء لكلب معروف ،وهذا المثل تكلمت به الزبّاء[1] لما تنكّب[2] قصير اللخمي بالأجمال الطريق المنهج وأخذ الغوير .

( قوله )[3] : ( كقوله )[4] :

عسى الهمّ الذى (١٢٣/أ) ( أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب )[5]

---

( ١ ) الزباء : ملكة من ملوك الطوائف فى الجزيرة . انظر الصحاح مادة ( زبب ) .

( ٢ ) بمعنى تجنّب . انظر المرجع السابق مادة ( غور ) ،والمستقصى فى أمثال العرب برقم ( ٥٤٦ ) ، ٢/ ١٦١ ،وانظر قصة قصير اللخمى مع الزباء فى الخزانة ٣/ ٢٧١ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) فى النسختين : كقولهم .
قال فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٦١/ب ) : " أى : وقد يحذف " أن " عن الفعل المضارع فى اللغة الأولى تشبيها بـ " لعل " ،كقوله :

عسى الهم الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

دون اللّغة الثّانية ،لامتناع وقوع الفعل فاعلا " .

( ٥ ) البيت من الوافر من قصيدة لهدبة بن خشرم ،قالها فى الحبس وما بين المعقوفين ساقط من ج ،وأما الأصل فلم يسقط منه إلّا المصراع الثانى .
وقبله : . . .
طربت وأنت أحيا بالطروب وكيف وقد تعلّاك المشيب

الكرب : الغم ،الفسرج : الفـــرح .

والبيت لهدبة بن[1] الخشرم ،وكان من فصحاء بادية الحجاز . ويجوز ضم الباء وفتحها ،فالضم له ،والفتح لابن عمه . وكان هدبة قد قتل ابن عمّ زائدة بن زيد الحارثى ، فحمل إلى معاوية ، فتقدم عبد الرحمن أخـــو المقتول إلى معاوية ،فادعى عليه قتل أخيه ،فقال معاوية : ما تقول يـــا هدبة ؟ فقال : أتريد أن يكون الجواب شعرا أو نثرا ؟ فقال شعـــرا[2] مفهوما منه الإقرار ،فقال معاوية : أراك أقررت ،فقال هدبة : هو ذاك فطلب منه عبد الرحمن أن يقيّده منه فكَرِهَ معاوية قتله ، ووجّه به إلى المدينة ليحبس بها حتى[3] يبلغ ابن زائدة ،فقال الشعر الذى منه الاستشهاد فـــى الحبس ،فبلغ ابن زائدة ، فعرضت عليه عشر ديات فأبى إلا القود ،فدفعه إليه فقتلـــه .

---

=== يجسّد النّأى ذكرك فى فؤادى اذا ذهلت على النأى القلوب.
يؤرقنى اكتئاب أبىّ غـــــير فقلبى من كآبته كئيـــــب .
وبعـــــده : . . .
فيا من خائف ويفكّ عـــــان ويأتى أهله الرجل الغريب .
ألا ليت الرياح مسخـــــرات بحاجتنا تباكر أو تـــــؤوب .
وفى النسختين : عسى الهم ،مع أن الموجود فى باقى المراجـع "عسى الكرب" . ١ والبيت من شواهد سيبوية ٣/ ١٥٩ . . . والمقتضب ٣ / ٧٠ ، وابن يعيش ٧/ ١١٧ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، والخزانة ٤ / ٨١ ، والأشمونى ١ / ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ .

(١) هدبة : هو هدبة بن خشرم بن كرز بن أبى حية ، كان شاعـــرا فصيحا وراوية جيدا ، وكان له ثلاث اخوة كلهم شاعر ، وأمه كانـــت شاعرة أيضا . انظر الخزانة الموضع السابق .

(٢) فى ج : الشعراء .

(٣) فى ج : متى ،وهو تحريـــف .

وشاهده فى البيت : حذف " أن " من خبر " عسى " ، وهو قليل .

والكرب : اسم عسى ، والذى : نعت للكرب[1] ، وفرج : اسم كان ووراءه : خبره ، ويجوز أن يكون تامة ، وفرج فاعل لها .

( قوله[2] : ( كقوله ) :

قد كاد من طول البلى أن يمصحا[3] .

البيت لرؤبة . أوله :

ربع عفاه الدّهر طولا فامّحى .

---

( ١ ) فى ج : نعت الكرب .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .
قال الشارح رحمه الله موضحا قول المصنف : " والثّانى " كاد زيد يجئ " ، وقد تدخل أن " . " أى : والقسم الثّانى وهو الذى وضع لمقاربة حصوله ، لا على مقاربة رجائه ، وهو خبر محض فلذلك تصرف ، وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ، ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير " أن " ، لدلالته على الاستقبال المنافى للحال ، نحو : كاد زيد يجئ . وقد يدخل " أن " على خبره تشبيها بـ " عسى " ، كقوله :
قد كاد من طول البلى أن يمصحا " . انظر ورقة (٦١ب ، ١٦٢أ ).

( ٣ ) البيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج . وقبله فى مجموع أشعار العرب ص ١٧٢ :
رسم عفا من بعد ما قد امّحى قد كاد من طول البلى أن يمصحا .
والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ١٦٠ ، والمبرد فى المقتضب ٣ / ٧٥ ، والإنصاف ش ( ٣٧١ ) ، ٢ / ٥٦٦ ، والرضى ٢ / ٣٠٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٢١ ، والخزانة ٤ / ٩٠ . واللسان مادة ( م ص ح ) .

( ٤ ) هو أبو الجحاف رؤبة بن العجاج ، ولد فى بادية البصرة سنة ـــــ

الرّبع : "بفتح الراء" المنزل . وعفاه : درسه . وامّحى : من محاه يمحوه محوا ، ويصح بمعناه .

قوله ربع : مبتدأ ، وعفاه الدهر : خبره ، وطولا : تمييز ، والفاء : عاطفة ، وامّحى : معطوف على عفا [1] ، واسم "كاد" ضمير الربع ، وأن يصحا : خبر كاد ، وألفه للاطلاق .

والاستشهاد : على استعمال "كاد" مثل استعمال "عسى" في أنّ الخبر فعل (مضارع [2]) مع أن .

( قولـه ) [3] :

---

= ٦٥هـ ، ونشأ بها على حب الشعر ، وقد صحب والده عند ما وجه الحجاج إلى عبد الملك نفرا من الشعراء ، ثم تجول في بلاد كثيرة يتكسب بشعره ، وقد مدح كثيرا من الرجالات في ظل الدولة العباسية ، ثم فارق البصرة خوفا من الفتنة ، وعندما كان بين البصرة والمدينة وافته منيته دون أن يصل إليها ، وذلك سنة ١٤٥ هـ .

انظر ترجمته في معجم الأدباء ١١/ ١٤٩ ، ووفيات الأعيان ١/ ٣٣٣ ، وشذرات الذهب ١/ ٢٢٣ ، وبروكلمان ١/ ٥٦ .

(١) في ج : على حسى .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

(٣) ( قولـه ) ساقط من ج .

قال الشارح في ورقة ( ١٦٢/أ ) : "أي : وقال بعضهم : إن النفي إذا دخل على كاد كان للإثبات ماضيا ، كان أو مستقبلا . أما إذا كان ماضيا فكقوله تعالى : "وما كادوا يفعلون" . وقد ذبحوا ، فالذبح بدل على الفعل ، "كادوا" يدل على الإثبات . وأما إذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة .

إذا غيّر الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح".

( إذا غيّر الهجر (١) المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح )

وفى بعض الرّوايات (٢) : ( إذا غيّر النأى (٣) . . .

والنأى : البعد ، والهجر : " بفتح الهاء " الفراق ، والرسيس: أثر الشئ وبقيته .

يعنى ) : إذا غيّر هجران الأحباء المحبين (٤) وزال محبتهم عن (١٢٣/ب) قلوبهم ، لم يقرب زوال حبّ ميّة : وهى اسم معشوقته .

يعنى : إذا لم يقرب زوال حبّها ، فكيف يزول حبها ؟ وتركيبه ظاهر.

والاستشهاد مذكور فى الشرح (٥) .

---

( ١ ) البيت من الطويل ، من قصيدة لذى الرمة . وما بين المعقوفين من باقى أجزاء المصراع الأول والمصراع الثانى غير مذكور فى ج .

وقبلة فى الديوان ٢ / ١١٩٠

أمنزلتى مىّ سلام عليكما على الناى والنائى يودّ وينصح .
ولا زال من نوء السماك عليهما ونوء الثريا وابل متبطّح .
وإن كنتما قد هجتما راجع الهوى لذى الشوق حتى ظلّت العين تسفح .

وبعده : . . .

فلا القرب يبدى من هواها ملامة ولا حبّها أن تنزح الدار ينزح .
أتقرح أكباد المحبين كلهم كما كبدى من ذكر ميّة تقرح .

والبيت مذكور فى الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٩٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، والفوائد ٢ / ٣٠٣ ، والخزانة ٤ / ٧٤ ، والأشمونى ٣٧١.

( ٢ ) فى ج : فى بعض النسخ .

وهى رواية ديوان ذى الرمة ٢ / ١١٩٠ ، والرضى ٢ / ٣٠٦ . . والأشمونى ١ / ٢٦٨ ، والخزانة ٤ / ٧٤ .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٤ ) فى ج : للمحبين .

( ٥ ) قال الشارح فى ورقة (١٦٢/أ) : " ووجه الاستدلال به : أنهم

( قولـه ) [1] : ( وإلّا لم يكن لتخطئتهم وجه ) .

قال الإمام الأندلسي : روى عن عنبسة [2] أنّه قال : قدم ذو الرمة الكوفة ، فوقف ينشد النّاس بالكناسة [3] قصيدته الحائية ، فلّما وصل الى قوله : إذا غيّر . . . الخ .

فناداه القاضي [4] ابن شبرمة ، أراه قد برح ، فشنق ناقته وجعل يتأخر

---

= فهموا من قوله : لم يكد رسيس الهوى : الإثبات ، وهو زوال رسيس الهوى من حبّ مية ، وإلا لم يكن لتخطئتهم وجه وإذا فهموا منه الإثبات كان للإثبات .

ثم قال بعد أسطر في ورقة (١٦٢/ب ) : " وعن الثاني أنا لا نسلم أن فهم الإثبات دليل على أنه للإثبات ، لجواز أن يكون مذهب من خطأه مذهب من قال إنه للإثبات .

والصواب : ألا يحمل على الغلط ، بل يحمل على أن مراده : أن الهجر إذا غيّر المحبين لم يقارب حبّي ، وهو أبلغ من نفي نفس التغير " .

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) انظر المرزباني في الموشح ص ٢٨٣ بتحقيق محمد علي البجاوي .

( ٣ ) في مراصد الاطلاع ٣/ ١١٨٠ الكناسة " بالضم " : محلّة بالكوفة مشهورة . وفي هامش مراصد الاطّلاع تعليق على قولـه : ( مشهورة ) عندها أوقع يوسف بن عمر الثقفي يزيد بن علي بن الحسين ، وفيها يقول الشاعـر :

أبلغ قبائل عمرو أن أتيتهـم أو كنت من دارهم يوما على أمـم
أنا وجدنا فقرّوا في بلادكـم أهل الكناسة أهل اللؤم والعدم

( ٤ ) هو عبد الله بن شبرمة بن طفيل . كان فقيها وشاعرا ، ولي القضاء بالكوفة لطارق بن زيـاد .

توفي رحمه الله سنة ١٤٤ هـ .

انظر البيان والتبيين ١/ ٣٤٦ .

بها وفكر [1]، ثم قال : إذا غيّر الهجر المحبين لم ج أجد ... الخ .

قال عنبسة : فلما انصرفت الى أبى أخبرته فقال : أخطأابن شبرمة حين أنكر على ذى الرّمّة ما أنشد ، وأخطأ ذو الرّمة حين غيّر شعره ، إنما هو كقوله تعالى : "إذا أخرج يده لم يكد يراها"[2]. فظلم من هذا جواب تخطئتهم إياه .

( قوله )[3] : ( فما مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والخليل )[4] .

وتخصيص المبتدأ إما بالعموم[5] كما مرّ فى بحث المخصّصات ، وإما

---

( ١ ) فى ج : ينكسر .

( ٢ ) تمام الآية " أو كظلمات فى بحر لجّى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور " النور ، ٤٠ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " وما ابتداء نكرة عند سيبويه ، وما بعدها الخبر ، وموصوله عند الأخفش والخبر محذوف " إشارة إلى بيان إعراب " ما أفعله " ، فما مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والخليل ، وأصله : شئ أحسن زيدا ، والجملة التى بعدها بمعنى الفعل ، والفاعل والمفعول فى محل الرفع بأنه خبره . و " ما " موصولة عند الأخفش ، والجملة التى بعدها صلتها ، وهى مع الصلة فى محل الرفع بأنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : الذى أحسن زيدا شئ ، و" ما " استفهامية عند قوم ، فهى مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره : أى : شئ أحسن زيدا ، وهذه التقديرات باعتبار الأصل ، لا أنها بمناها الآن " انظرورقة ( ١٦٣/ب ) . والكتاب ١ / ٧٣ .

( ٥ ) فى ج : لعموم .

بكونه فى المعنى[١] فاعلا . وإليه مال الزمخشرى[٢] حيث شبهه بقولهم : أمرا قعده عن الخروج .

وأنكر بعض[٣] النّاس كون " ما " نكرة بمعنى شئ ؛ لأنه[٤] يلزم أن يكون قولنا : ما أعظم الله بمنزلة شئ أعظم الله ، وهذا كفر[٥] .

وأجاب عنه السيرافى[٦] من أوجه ثلاثة :

أحدهما : أن يكون معنى قولنا : شئ أعظم الله ، أن عباده يعظمونه .

الثانى : أنهم يعنون بذلك الشئ ما نبه المعتبرون من عجائب السماوات والأرض أنه تعالى عظيم .

الثالث : أنه يرجع ذلك الشئ إليه ، فيكون بنفسه عظيما ، لا شئ جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه .

( قوله )[٧] : ( إلا أنها[٨] لازمة هنا ، لتدلّ على الإنشاء ) .

---

( ١ ) انظر ص ٣٩٥ .

( ٢ ) انظر الإيضاح شرح المفصل ٢/١٠٨ ، ١٠٩ .

( ٣ ) المراد ببعض الناس هم أصحاب أبى العباس ثعلب ، والحكاية مروية فى الإنصاف ١/١٤٧ .

( ٤ ) فى ج : لا يلزم

( ٥ ) فى ج : هذا ، بإسقاط الواو .

( ٦ ) هذه الأجوبة نسبها ابن الأنبارى فى الإنصاف ١/١٤٧ للمبرد عندما قدم بغداد فأوردوا عليه هذا الإشكال الذى أوردوه على بعض أصحابه من قبل ، فأجاب بهذه الأجوبة .

( ٧ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٨ ) قال فى ورقة ( ١٦٣/ب ) موضحا قول المصنف : " " إشارة إلى بيان إعراب أفعل به عند سيبويه ، أى "به" فى

قال الزمخشرى فى حواشى المفصّل : " هذه[1] الباء علم للتّعجب ؛ لأنّه لو قيل أكرم زيدا لم يدر أهو متعجب أم [ ١٢٤/أ ] أمر ، فزادوا الباء لهذا ، كما أن ضم الميم فى " من ربى " علامة للقسم ، ولا يجوز فى غيره " .

[ قوله ][2] : ﴿ كأنه[3] قال : يا حسن أحسن بزيد ﴾ . أى : دم به ولا زمه .

---

= أفعل به فاعل أفعل عند سيبويه ، والباء زائدة كما فى قوله تعالى : " وكفى بالله " ، إلاّ أنها لازمة ههنا لتدل على الإنشاء " .

(١) فى ج : هذا .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) فى الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٦٤/أ ) كأنّهم قالوا : وتمام هذا الكلام عند الشارح قوله موضحا نص المصنف : " وهو فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى أفعل " عطف على قوله : فاعل وهو إشارة إلى إعرابه عند الأخفش ، إذ هو المتعجب منه كما كان بعد " ما أفعل " ، فعلى هذا يكون " أفعل " أمرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعله ، لكنّ ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم ، كأنهم قالوا : يا حسن أحسن بزيد ، وضمير المخاطب عند بعضهم ، أى أنه أمر لكل واحد مخاطب بأن يجعل زيدا حسنا ، بأن يصفه بالحسن . هذا أصله ، ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يغير عن لفظ الواحد ، تقول : يا رجل ويا رجلان ، ويا رجال أحسن بزيد ، فالباء عند الأخفش إمّا للتعدية وذلك إذا كانت الهمزة فى أحسن بزيد للصيرورة ، لصير " أحسن " بواسطة الباء متعديا . وإما للزيادة للتأكيد ، مثلها فى قوله تعالى : " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " وذلك إذا لم تكن الهمزة للصّيرورة ، ويكون " أحسن " بالهمزة متعديا " .

( قوله )[1] : ﴿ ثم أجرى مجرى الأمثال ، فلم ( يغير عن لفظ الواحد ﴾ كما لم )[2] يتغيّر الأمثال .

وإنما لم يتغير المثل ؛ لأن المقصود من ضربه تشبيه حال الواقع بحال من ضرب به المثل .

( قوله )[3] : ﴿ فذلك المضمر إمّا مميز بنكرة منصوبة[4] ﴾

اعلم أنه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين[5] التمييز تأكيدا ، فيقال : نعم الرجل رجلا زيد ، وإن وقع الاستغناء عنه كما في قوله تعالى : " ذرعها سبعون ذراعا "[6] .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين من الشرح ساقط من الأصل .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال في الوافية ورقة ( ١٦٤/ب ، ١٦٤/ب ) : " أي : وشرط هذه الأفعال - نعم وبئس - أن يكون فاعلها أحد الأمور الثلاثة وهو أن يكون معرفا بلام تعريف العهد ، نحو : نعم الرجل زيدا ، ويكون مضافا إلى معرّف بلام تعريف العهد ، نحو : نعم صاحب الرجل زيدا " ، ويكون مضمرا ، وذلك المضمر إما مميز بنكرة منصوبة نحو : نعم رجلا زيدا ، أي : نعم الرجل رجلا زيد ، وإمّا مميز بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى : " فنعما هي " ف" ما " ههنا نكرة بمعنى شيء ، موضعها النصب على التمييز ، وهي " المميزة لفاعل نعم ، أي : فنعم الشيء شيئا هي ، وهي ضمير الصدقات ، وهي المخصوصة بالمدح " .

( ٥ ) خلافا لابن عصفور ، فإنه لا يجيز الجمع بين فاعلهما والتمييز والفاعل ظاهر . انظر جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٠٦ .

( ٦ ) تمام الآية " ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه " الحاقة ، ٣٢ .

وإنما جاز إضمار قبل الذكر في نحو قولنا : نعم رجلا زيد لوجهين :[1]

أحدهما : أنه على شريطة التفسير .

والثاني : أن المظهر (به)[2] ههنا ليس يراد به واحد بعينه ، ففيه إبهام ، والمضمر قبل الذكر كذلك ، وهو مثل قولهم : ربّه رجلا ، ومعناه : ربّ رجل .

(قوله)[3] : «حبذا»[4] ، وهو مركب من حبّ الشيء وحُبّ إذا صار محبوبا» .

اعلم أن الأصل : حبب على وزن حسن ،[5] فحذف حركة الباء الأولى وأدغمت في الثانية ، فصار حبّ . وبعضهم ينقل حركة الباء الأولى إلى الحاء ، بعد إسقاط حركة الحاء ، وإليه أشار بقوله : و" حبّ " ، والأولى أشهر .

هذا إنما هو قبل التركيب . أمّا بعده فالفتح لا غير .

(قوله : «ولهذا قال بعضهم : حبذا : مبتدأ وما بعده خبره»)[7]

---

(١) في ج : بوجهين .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

(٣) (قوله) ساقط من ج .

(٤) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٦٥/أ) : أي : ومن أفعال المدح حبذا ، وهو مركب من حبب الشيء وحبب إذا صار محبوبا" .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٢٠٥ .

(٦) قال الأخطل في قصيدة يمدح بها خالد بن عبد الله بن سليمان :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحبّ بها مقتولة حين تقتل .

انظر الموضع السابق ، وابن يعيش ٧/١٢٩ .

(٧) وقال في ورقة (١٦٥/ب) : " وإنما لم يتغير عن هذا اللفظ ؛ لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره ؛ ولأنهم عاملوه معاملة المضمر في " نعم " ، وإعراب مخصوص حبذا كإعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتدأ ، وما قبله خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف" .

قال الجوهري[1] : أصله : حبب على ما قال الفراء ، وذا : فاعله وهو اسم مبهم من أسماء الإشارة جعلا شيئا واحدا ، فصار بمنزلة اسم واحد يرفع ما بعده ، وموضعه[2] رفع بالابتداء ، وزيد : خبره ( قوله[3] ) ولا يجوز أن يكون بدلا من ذا ؛ لأنك تقول حبذا امرأة ، ولو كان بدلا لقلت : حبذت المرأة .

( قوله )[4] : « ولأنهم عاملوه معاملة المضمر في نعم » .

يعني : عدم تغيّر " ذا " عن هذا اللفظ إما ( لما )[5] قلنا ، وإمّا لأنهم عاملوه معاملة المضمر ( ١٢٤/ب ) في " نعم " ، فكما لا يتغير الضمير في " نعم " عن كونه مفردا ، مذكرا سواء كان الممدوح مثنى ، أو مجموعا ، أو مؤنثا استغناء بذكر الاسم المميز للضمير ؛ إذ هو في المعنى فكذا لا يتغير " ذا " عن هذا اللفظ .

اعلم أنه كما لا يتغير " ذا " عن هذا اللفظ لما ذكرنا لا يجوز تصغيره

---

( ١ ) انظر الصحاح مادة ( ح ب ب ) .

( ٢ ) ومن النحويين من ذهب إلى أن حبّ مع ذا لم يجعلا كشيء واحد ، بل " ذا " عندهم فاعل " حب " .
والاسم الواقع بعد " ذا " خبر مبتدأ مضمر تقديره : هو زيد .
انظر المغني ٢/٦١٦ ، وشرح جمل لابن عصفور ١/٦٠٩ ، ٦١٢ .

( ٣ ) ( قوله ) زيادة في الأصل من غير لزوم .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج كذلك .

ولا وصفه ، ولا تأكيده ، ولا العطف عليه ، إما لأنه جرى مجرى الأمثال وهى لا تتغير ، وإما لأنه لمّا امتزج بالفعل سرى إليه حكمه ، ونزل منزلة بعض حروفه .

وكذا [1] لا يبدل منه ، لأن المبدل منه فى حكم المطروح ، و" ذا " ههنا لا يجوز اطراحه .

وإذا قلت : " حبذا الرجل زيد " فالرجل هو المخصوص ، وزيد بدل منه أو عطف بيان [2] .

( قوله [3] ) : [4] لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ ، ولأنه يلتبس الفاعل بالمقصود بالمدح [5] فى مثل : نعم السلطان ، وأنت تريد نعم رجلا السلطان ، فلو حذف المميز لا يدرى أن السلطان فاعل أو مخصوص ، والفاعل مضمر ، بخلاف " حبذا " ، فإنه يعلم أن فاعله " ذا " وإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك .

---

( ١ ) فى ج : ذكرا ، وهو تحريف .

( ٢ ) راجع الرضى ٢ / ٣١٨ .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح فى ورقة ( ١٦٥ / ب ) : " أى : ويجوز أن يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص فى الإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، نحو : " حبذا رجلا زيد " ، وبعده نحو : حبذا زيد رجلا ، لكون فاعله مبهما .
وإنما لم يجب مصه بخلاف " نعم " إذا كان فاعله مضمرا ، لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ " .

( ٥ ) راجع ابن الحاجب فى الإيضاح ٢ / ١٠٦ .

( قولـه )[1] : ﴿ وهـى مـن )[2] ﴾ .

اعلم أن حروف[3] الجـرّ على ثلاثـة أضـرب :

ضرب لازم للحرفية ، وهو من قوله : " من " إلى قوله : وتاؤه .

وضرب يكون اسما وحرفا ، وهو من قوله : و " عن "[4] إلى " مـذ " .

وضرب يكون فعلا وحرفا ، وهو من " حاشا " إلى الآخـر .

( قولـه )[5] : ﴿ وثانيتها[6] التبيين ... الخ ﴾ .

اعلم أن كونها للتّبيين ، والتّبعيض ، والزّيادة كلّها راجعة[7] إلـى المعنى الأوّل ، وكذلك كونها للبدل في " أرضيتم بالحياة الدّنيا[8] عن الآخرة ". وللتّجريد في " لقيت من زيد أسدا " ، وللاستغراق في " ما جاءني من رجل " .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا نص المصنف رحمه الله ، وتمامه قوله : " حروف الجر : مـا وضع لاقتضاء بفعل أو معناه إلى ما يلية ، وهى : من ، والـى وحتى ، وفى ، والباء ، واللام ، ورب ، وواوها ، وواو القسم وتاؤها ، وعن ، وعلى ، والكاف ، ومذ ، ومنذ ، وحاشا ، وعدا وخـلا " .

( ٣ ) فى الأصـل : حـرف .

( ٤ ) فى ج : عن ، بإسقاط الواو .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) أى : ثانية معانى " من " ، وأولاها ابتداء الغاية فى غير الزمان عند البصرية ، وأجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان أيضا . يراجع الرضى ٢ / ٣٢٢ .

( ٧ ) فى ج : راجـع .

( ٨ ) تمام الآية " يأيّها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيـل الله اثّاقلتم إلى الأرض ، أرضيتم بالحياة الدّنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدّنيا فى الآخرة إلّا قليل " التوبة ، ٣٨ .

والفرق بين قولك : " ما جاءني من أحد " وبين قولك : ما جاءني من رجل (١٢٥/أ) أن زيادتها في قولك : ما جاءني (من)[1] أحد ظاهر ، لأن أحدا لا يستعمل إلا في العموم ، وكذلك لا يستعمل إلا في النفي .

وأما[2] قولهم : ما جاءني من رجل ف" ما" زائدة من وجه ، لاستقامة أصل الكلام بعد حذفها ، ومن حيث أنها تفيد الاستغراق ليست زائدة[3] ، ألا ترى أنك لو حذفتها لكان نفيا لرجل واحد ، كما تقول : " ما جاءني (من)[4] رجل بل رجلان" ، فينبغي ألا يحكم على هذه الزيادة ، بل يجعل للاستغراق .

قال الجوهري[5] : ويكون بمعنى " على " كقوله تعالى : " ونصرناه من القوم[6] " أي : على القوم .

وقد يكون للقسم " مكسورة الميم ومضمومها ، نحو: من ربي لأفعلن "[7] .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
( ٢ ) في الأصل : فأما .
( ٣ ) هذا عند سيبويه ، صرح به الرضي ٢/٣٣٣ .
( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .
( ٥ ) انظر الصحاح مادة ( م ن ن ) .
( ٦ ) في النسختين " ونصرنا" بإسقاط الهاء ، وتمام الآية " ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا إنهم كانوا قوم سوء فأغرقناهم أجمعين" الأنبياء ،، ٧٧ .
( ٧ ) راجع الجنى الداني ص ٣١٩ .

وذكر الحديثى أنها تكون للانتهاء نحو[1] : قربت منه ، فإنه مساو لقربت اليه .. ويجئ للفصل إذا دخلت على ثانى المتضادين نحو قوله تعالى : " والله يعلم المفسد من المصلح "[2] .. وتجى بمعنى الباء كقوله تعالى : " ينظرون من طرف خفى "[3] ... وتجى بمعنى " فى " كقوله : من اليوم أى : فى اليوم .

[قوله][4] : والثانى[5] أن يكون بمعنى " مع " وهو أيضا راجع إلى الأول .

وحكى صاحب الهادى أنها تجئ بمعنى " فى " .

وذكر الحديثى أنها للتبيين فى قوله تعالى : " ربّ السّجن أحبّ

---

( ١ ) فى ج : للابتداء ، انظر الجنى الدانى ص ٣١٧ ، وتسهيل الفوائد ص ١٤٥ بتحقيق محمد كامل بركات .

( ٢ ) تمام الآية " ... ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم ان الله عزيز حكيم " البقرة ،، ٢٢٠ .

( ٣ ) تمام الآية " وتراهم يعرضون عليها خاشعين من الذل ينظرون من طرف خفى وقال الذين آمنوا إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ألا إن الظالمين فى عذاب مقيم " الشورى ،، ٤٥ .

يراجع المرجع السابق ص ٣١٨ ، والمغنى لابن هشام ص ٣٥٨ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٤٦/ب ) : " اعلم أن " إلى " لها معنيان :

أحدهما : انتهاء الغاية ، فهى مقابلة لـ " من " ، ويعرف باستعماله ، فما انتهاء نحو : سرت من البصرة الى الكوفة .

والثانى : أن يكون بمعنى " مع " ، وهو قليل كقوله تعالى : " من أنصارى إلى الله " ، أى : مع الله " .

إلىّ ممّا يدعوننى إليه " [1] أى : تبيّن فاعليه صحوبها فى تفضيل ، لحب أو بغض .

وتجئ بمعنى اللاّم كقوله تعالى : " والأمر إليك " . [2]

كما تجئ اللاّم بمعناها [3] كقوله تعالى : " الحمد لله الذى هدانا لهذا " . [4]

وقد تجئ بمعنى " فى " كقولـه :

كأنّى إلى النّاس [5] ، أى : فى الناس.

ومنه قوله تعالى : " ليجمعنّكم إلى يوم القيامة " . [6]

وقد تجئ بمعنى " من " كقوله : " فلا يروى إلىّ [7] أى : منّى .

---

( ١ ) تمام الآية " قال ربّ السّجن أحبّ إلىّ ممّا يدعوننى إليه ، وإلاّ تصرف عنّى كيدهن أصب إليهم وأكن من الجاهلين " يوسف ٣٣ .

( ٢ ) تمام الآية " قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظرى ماذا تأمرين " النمل ،، ٣٣ .

( ٣ ) أى : إلى .

( ٤ ) تمام الآية " ونزعنا ما فى صدورهم من غلّ تجرى من تحتهم الأنهار وقالوا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها بما كنتم تعملون " الأعراف ،، ٤٣ .

( ٥ ) هذا جزء من بيت قاله النابغة الذبيانى ، والبيت هكذا :
فلا تتركنّى بالوعيد كأنّنى إلى النّاس مطلىّ به القار أجرب .

( ٦ ) تمام الآية " الله لا إله الا هو ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه ، ومن أصدق من الله حديثا " النساء ،، ٨٧ .

( ٧ ) هذا أيضا جزء بيت قاله عمر بن أحمر الباهلى ، والبيت :
تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إلىّ ابن أحمر .
قال المرادى : " هذا قول الكوفيين والقتبى ، وتبعهم ابن مالك وخرج على التضمين أى ، فلا يأتى إلى الرواء " . يراجع الجنى الدانى ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمغنى ١/ ٨٩ .

ويجوز لفظ آلى واحد الآلاء ، وهى النعم ، ( وأمرًا مِنْ آل يئيل إذا نجا ، للواحد[1] مؤكدا بالنّون الخفيفة موقوفا عليه كألفها آلى ) .

( قولـه )[2] : ﴿ مستدلا بمثل قولـه[3] :

فلا واللّـه لا يلقى أنـاسٌ فتى حتّاك يا ابن أبى يزيد[4] ﴾ .

الاستشهاد : أنّه أدخل حتى الضمير ، والباقى ظاهر (١٢٥/ب) .

( قوله )[5] : ﴿ وثانيهما : أن يكون بمعنى " علـى " وهو قليـل كقوله تعالى : " ولأصلبنّكم . . . الخ "[6] ﴾ .

---

( ١ ) ما بين المعقفين ساقط من ج .

( ٢ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح موضحا قول المصنّف : " وتختصّ بالظّاهر خلافا للمبرد " " إشارة إلى فارق لفظى بين " إلى " و " حتى " ، وهو : أن حتى تختص بالظاهر ، استغناء عنه بـ " إلى " ، ولئلا يختلط الضمائـر بعضها ببعض ، لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد ، فإنه جوّز دخوله على المضمر مستدلاً بمثل قوله :

فلا واللّه لا يلقى أنـاس فتى حتّاك يا ابن أبى يزيـد .

وهو شاذ عند الأوّلين " . انظر ورقة (١٦٦/ب ، ١٦٧/أ) .

( ٤ ) البيت قائله مجهول ، وهو مذكور فى الرضى ٢/ ٣٢٦ ، والجنى الدانى ص ٤٩٩ ، والخزانة ٤/ ١٤٠ .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح رحمه اللّه فى ورقة (١٦٧/أ) : " اعلم أن " فـى " تجئ لمعنيين :

أحدهما الظرفية ، وهو حلول الشئ فى غيره حقيقة نحو : الماء فى الكوز ، أو مجازا نحو : النجاة فى الصّدق " .

وثانيهما : أن يكون بمعنى " على " ، وهو قليل كقوله تعالى : " ولأصلبنّكم فى جذوع النّخل " . أى : على جذوع النخل " .

قال الزمخشرى : إنّها على أصلها ، لأنّ الجذع ظرف للمصلوب[1] ، لاستقراره .

وقال الشيخ ابن الحاجب : " كل ما فيه[2] أحتواء أو منزل منزلته (فهو موضع " فى " . وكلّ ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقراء ) فهو موضع " على " . وكل ما فيه معناهما فهو موضع الحرفين نظرا إلى المعنيين نحو : " جلست على الأرض وفى الأرض " .

وقد يجئ " فى " للمصاحبة كقوله تعالى : " ادخلوا فى أمم "[3] ، أى : مع أمم .

وللتعليل كقوله تعالى : " لمسّكم فيما أخذتم عذاب عظيم "[4] ، وكقوله صلّى الله عليه وسلّم : " عذبت امرأة فى هرة حبستها "[5] .

---

( ١ ) فى ج : للمصلوبين .

( ٢ ) فى ج : كلها فيه أحيانا ، وهذا تحريف ، وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( ٣ ) تمام الآية " قال ادخلوا فى أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس فى النار كلما دخلت أمة لعنت أختها حتى إذا اداركوا فيها جميعا قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا فآتهم عذابا من النار قال لكل ضعف ولكن لا تعلمون " الأعراف ، ٣٨ .

( ٤ ) تمام الآية " ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب أليم " الأنفال ، ٦٨ .

( ٥ ) تمام الحديث فى صحيح مسلم " حدثنا عبدة بن هشام ، عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عذبت امرأة فى هرة لم تطعمها ولم تسقها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض " .... انظر جـ ١٤ / ٢٤٠ طبعة المصرية ومكتباتها والبخارى حاشية السندى ٢ / ٢٦٣ . ط دار إحياء الكتب العربية .

وللمقايسة ، وهى الداخلة على ما يقصد تعظيمه وتحقيره متلوّة كقوله تعالى : " فما متاع الحيوة الدنيا فى الآخرة إلا قليل " .(١)

وبمعنى الباء كقوله تعالى : " ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه "(٢) أى : يكثركم به .

( قوله )(٣) : ﴿ وسابعها الزيادة قياسا ... الخ(٤) ﴾ .

---

(١) تمام الآية " يأيّها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل اللّه اثّاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلّا قليل " . التوبة ،، ٣٨ .

(٢) تمام الآية " فاطر السّموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه ليس كمثله شئ وهو السميع البصير" الشورى ،، ١١ يراجع البحر المحيط ١/٣٣ .

(٣) ( قوله ) ساقط من ج .

(٤) قال الشارح فى ورقة (١٦٧/أ) : " أى : والباء يستعمل لمعان أحدها الالصاق ، نحو : مررت بزيد ،أى : التصق مرورى بمكان زيد ،ونحو : أقسمت باللّه .

وثانيها : الاستعانة ،نحو : كتبت بالقلم ،أى : باستعانة القلم .

وثالثها : المصاحبة ، نحو : خرج زيد بعشيرته .

ورابعها : المقابلة ،نحو : بعت هذا بهذا .

وخامسها : التعدية ،نحو : ذهبت بزيد .

وسادسها :الظرفية ،نحو : جلست بالمجلس .

وسابعها :الزيادة قياسا ، كما فى الخبر فى النفى ، نحو: ما زيد بقائم ، وكما فى الاستفهام نحو : هل زيد بقائم ؟أو سماعا كما فى غير النفى والاستفهام ، وهو إما فى المرفوع نحو: بحسبك زيد ، وإما فى المنصوب ، نحو : ألقى بيده " .

وقد يجيء للبدل نحو : " اغتصبت بهذا الثوب خيرا منه ".

وللتجريد نحو : " لقيت بزيد بحرا .

وللتعليل كقوله تعالى :: "إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل"[1].

ومعنى "عن" كقوله تعالى : "يوم تشقق السماء بالغمام"[2]، ومعنى "على" كقوله تعالى : " ومنهم من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك"[3] . وجعل الأخفش" مررت به " منه .

ومعنى " من " التبعيضية كقوله :[4]

شربن بماء البحر ثم ترفّعت متى لجج خضر لهن نئيج[5] .

---

( ١ ) تمام الآية " إذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل ، فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلك خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم " البقرة ،، ٥٤ . انظر الجنى الداني ص ١٠٤ ، والمغني ١٠٨/١ .

( ٢ ) تمام الآية " ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا" الفرقان ،، ٢٥ .

( ٣ ) تمام الآية " ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون" ،، ٧٥ . البقرة .

( ٤ ) القائل هو أبو ذؤيب الهذلي يصف السحاب .
ويروى البيت في ديوان الهذليين ١٢٩/١ مكتبة دار العربية شارع الجمهورية بالقاهرة :
تروت بماء البحر ثم تنصّبت على حبشيّان لهن نئيج .

( ٥ ) والبيت من الطويل ، وقبله في الديوان :
إلى ظعن كالدوم فيها تزايل وهزة أجمال لهن وسيج

ذكره الفارسي . وإمّا في المنصوب نحو : " ألقى بيده " ، وإمـا في المجرور نحو : فأصبحن لا يسألن عن بمائـه .

( قولـه ) : ﴿ كقـول الهـذلـي :

---

= غدون عجال وانتحتهنّ حـرزج مفقئة آثارهـن هـدوج .
سقى أم عمرو كل آخر ليلـة حناتم سود ماؤهـن بخيـج .
وبعـده : . . .
يضيء سنان رائق متكشّـف أغر كمصباح المهود دلـوج .
كما نوّر المصباح للعجم أمرهـم بعيد رقاد النائمين عريـج .
والبيت مذكور في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٤٥ ، والخصائص ٢/ ٨٥ وسر الصناعة ١/ ١٥٢ والأمالي ٢/ ٢٧٠ ، والجنى الداني ص١٠٧ والمغني ١/ ١١١ ، والأشموني ٢/ ٢٠٥ ، ٢٢١ ، والخزانـة ٣/ ١٩٣ ، والعيني على الخزانة ٣/ ٢٤٩ ، وديوان الهذليين ١/ ١٢٩ .

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) يذكر لنا الشارح رحمه الله أن للام استعمالات كثيرة من حيـث المعنى ، من بينها استعمالها للاختصاص نحو : المال لزيـد والتعليل نحو : ضربته للتأديب ، والزيادة كقوله تعالى : "ردف لكم " بمعنى : ردف لكم . ومجيؤها بمعنى " عن " حالة استعمالها مع القول ، كقوله تعالى : " قال الذين كفروا للذين آمنوا لوكان خيرا ما سبقونا إليه " ، بمعنى : قال الذين كفروا عن الذيـن آمنوا ، إلى أن قال : " الخامس : أن يكون بمعنى واو القسـم في موضع التعجب في اسم الله كقوله الهذلي :

لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس .

أي : والله لا يبقى فتعجب من فناء العالـم " .

وحول تعيين هذا الهذلي أقوال ، قيل هو مالك بن خالد الخناعي وقيل إن البيت لأبي ذؤيب ، وقيل لأمية بن أبي عائذ ، وهو الذي عليه الكثيرون .

للّه يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيّان والآس[1] .

قوله لله : متعلق بـ أقسم ، ولا : محذوفة من " تبقى " للأمن من الالباس ، أى : لا يبقى .. وذو حيد : فاعل يبقى " بمشمخر " : متعلّق بـ " يبقى " .

وقوله : به الظيان والآس : جملة اسمية صفة مشمخر ، وهوالجبل العالى .

وروى : ذو حيد " بفتح الحاء "[2] ، والأول أجود ، والاستشهاد : على (١٢٦/أ) أن اللام للقسم بمعنى الواو .

---

(١) البيت من البسيط ، وما بين المعقوفين ساقط من ج .. وأما فى الأصل فلم يسقط منه إلّا المصراع الثانى . ويروى فى ديوان الهذليين :

يا مىّ لا يحجر الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس .

وقبله : ...

تالله لا يأمن الأيام مبترك فى حومة الموت رزّام وفرّاس .

ليث هزبر مدلّ عند خيسته بالرفقتين له أجر وأعراس .

يحمى الصريمة إحدان الرجال له صيد ومستمع بالليل هجاس .

وبعده : ...

فى رأس شاهقة أنبو بها خصر دون السماء لها فى الجوّ قرناس .

من فوقه أنسر سود وأغربة وتحته أمنز كلف وأتياس .

والبيت من شواهد سيبويه ١٤٤/١ ، والمقتضب ٣٢٤/٢ .. والإيضاح شرح المفصل ١٤٩/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٦٩/١ وابن يعيش ٩٨/٩ ، والجنى الدانى ص١٤٤ ، والمغنى ٢٣٦/١ والأشمونى ٢١٦/٢ .

(٢) هى رواية المبرد . انظر الخزانة ٢٣٢/٤ .

واللام تجئ للتبيين إذا تعلّقت باسم فعل ، أو بحبّ فى تعجب[1] ، أو تفضيل نحو : " هيت لك "[2] ، و" ما أحب زيدا لعمرو" و" الذين آمنوا أشد حبّا لله "[3].

و(قد)[4] تجئ للضّرورة كقوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا "[5] وتسمى لام العاقبة . ومعنى " فى " كقوله تعالى : " ونضع الموازين القسط ليوم القيامة "[6] . ومعنى " عند " كهذه الآية[7] ؛ لأنّه قيل : المعنى عند يوم القيامة .

ومعنى " إلى " كقوله تعالى : " كلّ يجرى لأجل مسمّى "[8] . ومعنى

---

( ١ ) أشار إليه ابن مالك فى التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر الجنى الدانى ص ١٤٤ .

( ٢ ) تمام الآية " وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه وغلقت الأبواب وقالت هيت لك قال معاذ الله إنه ربّى أحسن مثواى إنه لا يفلح الظالمون " يوسف ،، ٢٣ .

( ٣ ) تمام الآية "ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبّا لله ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب" البقرة ،، ١٦٥ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٥ ) تمام الآية " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وإن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين " القصص ،، ٨ .

( ٦ ) تمام الآية " ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين " الأنبياء ،، ٤٧ .

( ٧ ) جعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى " بل كذبوا بالحق لما جاءهم" بكسر اللام وتخفيف الميم . يراجع المغنى ١١٤/١ ، والأشمونى ٢١٧/٢ .

( ٨ ) تمام الآية " الله الذى رفع السموات بغير عمد ترونها ثم

" بعد " كقوله تعالى : " أقم الصّلاة لدلوك الشّمس "[1] أى : بعد زوالها .

ومعنى " على " كقوله تعالى : " فلمّا أسلما وتّله للجبين "[2] . ومعنى " من " كقول جرير :

( لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم ) ونحن لكم يوم القيامة أفضل[3] .

أى : أفضل منكم .

ومعنى الفاء كقوله تعالى : " أئذا ما متّ لسوف أخرج حيّا "[4] أى : فسوف . ومعنى " أن " كقوله تعالى : " وما أمروا إلاّ ليعبدوا اللّه مخلصين "[5] . ومعنى " مع " كقولهم : " كن لى ولا تكن علىّ " .

---

استوى على العرش وسخّر الشّمس والقمر كل يجرى لأجل مسمّى يدبر الأمر يفصّل الآيات لعلكم بلقاء ربّكم توقنون " الرعد ،، ٢ .

( ١ ) تمام الآية " أقم الصّلاة لدلوك الشّمس إلى غسق اللّيل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا " الإسراء ،، ٧٨ .

( ٢ ) الصفات ،، ١٠٣ .

( ٣ ) البيت من الطويل ، قاله جرير بن عطية . وما بين المعقوفين صدر البيت غير مذكور فى النسختين .
قوله : ونحن لكم ، أى : ونحن منكم ، وباقى التّركيب ظاهر .
والبيت مذكور فى الجنى الدانى ص ١٤٨ ، والمغنى ١/ ٢٣٤ . والأشمونى ٢/ ٢١٨ .

( ٤ ) تمام الآية "ويقول الإنسان أئذا ما متّ لسوف أخرج حيّا" مريم ٦٦ .

( ٥ ) تمام الآية " وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة " البينة ،، ٥ .

(قوله)[1] [2]والثالث : أن يكون فعلها فعلا ماضيا ، فلا يقال : رب رجل كريم سألقى ، أو سوف ألقى ، ومن أحكامها أن عاملها يجب تأخره عنها.[3]

وفيها لغات[4] :

ربّ ، الرّاء مضمومة ، والباء مخففة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مسكنة .

ورُبّ ، الرّاء مفتوحة ، والباء مشددة مفتوحة ، أو مخففة مفتوحة .

وربّت ، بالتاء والباء مشددة أو مخففة مع فتح الراء وضمّها ، وضم الراء وفتح الباء المشددة ، وهى المشهورة .

قال الجوهرى[5] : وقد يدخل عليها التّاء ، فيقال : ربت ، دلالة على تأنيثها ، لكونها كلمة ، وكذلك كل تاء زيدت على الحرف .

ومنهم من يقف عليها بالتاء ، ليفرّق بين الحرف والاسم .

ومنهم من يقلبها هاء لتحركها كالتاء التى فى الاسم (١٢٦/ب المؤلف).

قال الإمام الأندلسى : " دخول التاء لا يدل على أن رب اسم ولا الحذف أيضا "[6].

---

(١) ( قولـه ) غير مذكور فى النسختين .

(٢) أى : من أحكام " رب " ، والحكم الأول أن يكون لها صدر الكلام والثانى أن يختص بنكرة موصوفة بمفرد كقولك : ربرجل كريم اجتمعت به .
وقول الشارح " أن يكون فعلها ماضيا " يعنى : أن يكون جوابها وعاملها فعلا ماضيا . انظر الوافية شرح الكافية ورقة (١٦٨/أ) والإيضاح شرح المفصل ٢/١٥٢ .

(٣) فى ج : : عنهما .

(٤) يراجع الجنى الدانى ص ٤٢٤ ، والمغنى ١/١٤٧ .

(٥) يراجع الصحاح مادة ( ر ب ب ) .

(٦) فى ج : للحذف .

( قوله )[1] : ﴿ نحو : والله ما زيد قائم أو قائما "﴾[2] على اللغتين ، والأول على لغة بنى تميم ، والثانى على لغة أهل الحجاز كما مرّ .

( قوله )[3] : كقوله :[4]

ولقد أرانى للرّماح دريئة ﴿ من عن يمينى مرّة وأمامى ﴾[5] .

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) يوضح الشارح رحمه الله أن جواب القسم إما أن يكون جملة اسمية أو جملة فعلية ، ويكون الجواب فى كلتا الحالتين مثبتا ومنفيا فإن كان جملة اسمية ، فإن كانت مثبة لزمها " إن " ، نحو : " والله إن زيدا قائم " أو " اللام " نحو " والله لزيد قائم " ، وقد يجمع بينهما نحو : والله إن زيد لقائم " .
فإن كانت منفية لزمها " ما " أو " لا " ، نحو : والله ما زيد قائم أو قائما ، والله لا زيد فى الدار ولا عمرو . نقلا "بتصرف" . انظر ورقة ( ١٦٩/أ ) .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح فى ورقة ( ١٦٩/ب ) : " وقد يكون " من " و " على " اسمين ، أمّا " من " فبمعنى الجانب حينئذ كقوله :
ولقد أرانى للرماح دريئة من عن يمينى مرّة وأمامى .
وأما " على " فبمعنى الفوق ، كقول الشاعر :
فدوت من عليه بعد ماتمّظموها تصلّ وعن قيض ببيداء مجهل " .
البيت من الكامل ، وما بين المعقوفين ساقط من ج ، وأما من الأصل فلم يسقط منه إلا المصراع الثانى . وقبله : . . .
لا يركنن أحد إلى الإمعجام يوم الوغى متخوّفا فالحمام .
وبعده : . . .
حتى خضبت ما تحدّر من دمى أكناف سرجى أو عنان لجامى .
ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الإقدام .
وشاهد البيت أن " من " اسم بمعنى جانب ، لدخول حرف الجر عليها . والبيت مذكور فى ديوان الحماسة بلفظ ( ولقد ) ، وفى المغنى بلفظ ( فلقد ) ٥٨٧/٢ ، وانظر الرضى ٣٤٣/٢ ، والأشمونى ٢٢٦/٢ ، والخزانة ٢٨٨/٤ .

البيت من الحماسة ، وهو للقطري بن الفجاءة[1] .

الدريئة : حلقة يتعلّم عليها الطّعن .

قال الأصمعي[2] : هي مهموزة . والجوهري أيضا أوردها في باب المهموز .

أراني : فعل وفاعل ومفعول ، وللرماح : متعلق به ، ودريئة : مفعوله الثّاني ، من عن يميني : متعلق بمحذوف في محلّ النّصب على أنه حال من الرّماح ، ومرة : نصب على الظّرفية ، والعامل فيه ما قبله وأمامي : معطوف على يميني .

( قوله )[3] : ﴿ كقوله[4] :

غدت من عليه ( بعد ما تمّ ظمؤها تصلّ وعن قيض ببيداء مجهل )[5] .

---

( ١ ) هو رأس الخوارج ، كان مع شجاعته من البلغاء ، وله شعر جيد خرج في أيام ابن الزبير ، وبقي مستظهرا في القتال بضع عشرة سنة ، قتل على يد نفر من أهل الكوفة سنة ٧٧ هـ ، وأرسل رأسه الى الحجاج ، فسيره إلى عبد الملك .

( ٢ ) يراجع الصحاح مادة ( د ر أ ) .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) انظر قول الشارح في صفحة قبل هذه في تعليقي .

( ٥ ) البيت من الطويل ، وما بين المعقوفين محذوف من ج ، أما في الأصل فلم يحذف منه إلا الصراع الثاني ، وقبله :

قطعت بشوشاة كأن قتودها على خضب يعلوا الأمافر مجفل .

أذلك أم كدريّة ظلّ فرخها لقى بشرورى كاليتيم المعيّل .

وبعده :

غدوّا طوى يومين عنه انطلاقها كميلين مسير القطا غير مؤتلى

البيت لكعب[1] بن زهير ، وقيل : لزاحم[2] بن الحارث العقيلي .

وآخره : . . . . . بصل وهن قيض ببيداء مجهل .

غدت : من الغدو ، وهو ما بين طلوع الشمس إلى صلاة الغداة ونقيضة الرّواح ، وهو من زوال الشمس إلى الليل .

قيل للأصمعي : كيف قال : " غدت من عليه " والقطا إنّما يذهب ليلا ؟ فقال : لم يرد الغدو ، وإنما ذكره (مثلا)[3] للتعجيل .

الظّمء : "بكسر الظاء المعجمة" غاية العطش . تصلّ : "بالصاد المهملة" أي : تسمع لأجوافها صليلا[4] ، أي : صوتا ، والقيض : ما تشقق

---

— والبيت من شواهد ٤/٢٣١ بلفظ ( خمسها ) بدل ظمؤها، وانظر المقتضب ٣/٥٣ كذلك أيضا . أما شرح جمل الزجاجي ١/٤٨١ والرضى ٢/٣٤٣ ، وابن يعيش ٨/٣٨ ، والمغني ٢/٥٨٧ .. والخزانة ٤/٢٥٣ ، والتصريح ٢/١٩ ، والأشموني ٢/٢٢٦ فبلفظ ( ظمؤها ) .

(١) كعب بن زهير بن أبي سلمى شاعر جاهلي مشهور ، تأخر هو وأخوه بجير عن الدخول في الإسلام عند ظهوره ، إلا أن بجيرا أسلم قبيل سنة ٧ للهجرة ، وأما كعب فقد بقي على الشرك يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأهدر النبي دمه ، فضاقت عليه الأرض ، ثم جاء النبي عليه الصلاة والسلام مبايعا على الإسلام فأمّنه رسول الله .

(٢) مزاحم شاعرا إسلامي من بني عقيل بن كعب بن ربيعة ، كان من شعراء البدو والفصحاء ، وكان من معاصري جرير والفرزدق .

(٣) ما بين المقفوفين زيادة في الأصل .

(٤) في ج : لأحراقها .

من قشور البيض ، والبيداء . الفضاء[1] الذى يبيد من سلكه ، والمجهل : المفازة التى يجهل الماشى الطريق فيها . ويروى : بزيداء" بكسر الزاى المعجمة " ، وهو موضع ، تقول : عدت تلك القطا من (فـوق[2]) ذلك الفرخ ، لأن الفوقية ثابتة مادام صغيرا ، بعد ما اشتد عطشهـا تصوت من شدته ، وعن قشور البيض بذلك المفازة .

( قوله )[3] : غدت : فعل من الأفعال[4] النّاقصة ، واسمها ضمير القطا ومن عليه : متعلّق به . وبعد : ظرف مضاف إلى ما ، وهى مصدريـة (١٢٧/أ) ، أى : بعد تمام ظمؤها . تصلّ : جملة فى محل النصب خبر غدت . ومن قيض : إن عطف على " عليه " كانت " من " اسما أيضا وكان فى البيت شاهدان ، وإن جعلته متعلقا بـ " غدت " جاز ، ويجوز أن يكون قوله " بعد ما " خبر غدت ، وتصلّ : جملة حالية ، أو خبرا بعد[5] خبر ، والاستشهاد فى البيتين : على أنه أدخل حرف الجرّ على "من" و " على " ، فعلم أنهما اسمان ، وقيل : " على " فى البيت بمعنى " عند " ؛ لأن الفرخ بعد خروجه يكون عند أمه لا تحتها ، وقد عرفت الجواب فـى أثناء التقريـر .

---

( ١ ) فى ج : القفـر .
( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصـل .
( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .
( ٤ ) فى الأصل : من أفعـال .
( ٥ ) فى الأصل : أو خبر ، بالرفـع .

وجاءت "عن" للبدل كقوله تعالى : " لا تجزى نفس عن نفس شيئا"[1] .

وللاستعلاء[2] كقولهم : بخل عنه ورضى عنه ، الأصل : عليه .

قال المالكى : وللاستعانة كقولهم : رميت عن[3] القوس ، أى : بالقوس.

وجاء للتّعليل كقوله تعالى : " وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلّا عن موعدة[4]" . أى : إلا لموعـــدة .

ويجئ بمعنى "بعد" كقوله تعالى : " لتركبن طبقا عن طبـــق[5]" أى : بعد . وبمعنى "فى" كقولك : لا يكن عن ذلك الأمر[6] وانيا أى : فيه ، لأن الونى يعدّى بـ "فى" . " ولا تنيا فى ذكرى " .[7]

---

(١) تمام الآية " واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون " البقرة ،، ٤٨ .

(٢) يراجع تسهيل الفوائد ص ١٤٦ ، والجنى الدانى ص ٢٦٢ . والأشمونى ٢/٢٢٣ .

(٣) انظر الموضع السابق من تسهيل الفوائد ، ومعانى القرآن ٢/٢١٧ والجنى الدانى ص ٢٦٣ ، والمغنى ١/١٥٩ .

(٤) تتمام الآية "وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلّا عن موعدة وعدها إياه ، فلما تبيّن له أنه عدوّا لله تبرأ منه إنّ إبراهيم لأواه حليم" التوبة ،، ١١٤ .
وفى ج : ماكان ، بإسقاط الواو .

(٥) الانشقاق ،، ١٩ .

(٦) قال أعشى ميمـــون :
وآس سراة القوم حيث لقيتهم فلاتك عن حمل الرعاية وانيـــا .
أى : فى حمل الرعاية ، وهذا مذهب الكوفيين ، يراجع الجـــنى الدانى ص ٢٦٣ .

(٧) تمام الآية " اذهب أنت وأخوك بآياتى ولا تنيا فى ذكرى " طه ٤٢ .

و " على " تجئ للمصاحبة كقوله تعالى : " الحمد لله الذى وهب لى على الكبر " .(١)

وللمجاوزة إذا وقع بعد خفّى وتعذّر ، واستحال ، وأشباهها .

وللتعليل كقوله تعالى : " ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم" .(٢)

وللظرفية كقوله تعالى : " واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان" .(٣)

ومعنى " من " كقوله تعالى : " والذين هم لفروجهم حافظون الاّ على أزواجهم " .(٤)

ومعنى الباء كقوله تعالى : " حقيق علىّ أن لا أقول على اللّه إلاّ الحق " .(٥)

وزائدة كقوله صلى الله عليه وسلّم : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليكفّر عن يمينه " .(٦)

---

( ١ ) تمام الآية " الحمد لله الذى وهب لى على الكبر إسماعيل وإسحاق إنّ ربّى لسميع الدعاء" إبراهيم ،، ٣٩ .

( ٢ ) تمام الآية " ... ومن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون " البقرة ،، ١٨٥ .

( ٣ ) البقرة ،، ١٠٢ .

( ٤ ) تمام الآية " والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أوما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين " المؤمنون ،، ٥ ، ٦ .

( ٥ ) تمام الآية " حقيق علىّ أن لا أقول على الله إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معى بنى إسرائيل " الأعراف ،، ١٠٥ .

( ٦ ) "عن أبى هريرة قال : أعتم رجل عند النبى صل الله عليه وسلم ثم

وأما الفعلية نحو : علا يعلو ، ويكتب بالألف ؛ لأنها من ذوات (١٢٧/ب) الواو ، فخارجة عن المبحث [1].

( قوله ) [2] : ( كقولـه [3] :

يضحكن ( عن كالبرد المنّهـم [4] ) وآخره : تحت عرانين [5] الأنوف الشمّ.

البرد : حب الغمام ، والمنهم : المذاب ، والعرانين : جمع عرنين وعرنين الأنف : تحت مجتمع الحاجبين ، وهو أول الأنف ، وشم : جمع أشم ، يقال : رجل أشم الأنف : وهو من الشم ، وهو ارتفاع في قصبة

---

( ١ ) انظر الجنى الداني ص ٤٤٤ .

( ٢ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح في ورقة (١٦٩/ب) : " اعلم أن الكاف للتشبيه في أكثر الأمر نحو : " زيد كالأسد " . وقد تكون زائدة كقولـه تعالى : " ليس كمثله شيء " . والذي يدل على زيادته ، أنه لولاه لزم نفيه تعالى ؛ لأنه نفي مثل مثله ؛ وهو مثل مثله تعالى ؛ لأن المماثلة من الجانبين . وقد يكون اسما كقوله :

يضحكن عن كالبرد المنّهم .

أي : عيد مثل البرد " .

( ٤ ) البيت من الرجز ، قاله العجاج ، وما بين المعقوفين غير مذكور في ج . .... وقبلـه : . . .

ولا تلمني اليوم يا ابن عمّي عند أبي الصهباء أقصاء همّي .

بيض ثلاث كنعاج جمّ يضحكن عن كالبرد المنّهم .

تحت عرانين أنوف شمّ

والبيت مذكور في ابن يعيش ٨/ ٤٢ ، ٤٤ ، والايضاح شرح المفصل ٢/ ١٥٧ ، والرضى ٢/ ٣٤٣ ، والجنى الداني ص ١٣٢ والمغني ١/ ١٩٦ ، والتصريح ٢/ ١٨ ، والخزانة ٤/ ٣١٢ ، ٣١٣ .

( ٥ ) في الأصل : عراضين .

الأنـف مع استواء أعلاه .

قوله تحت إلى آخره : ظرف لقوله : يضحكـن .

وقد روى[1] أولـه :

بيض ثـلاث كنعـاج جـمّ يضحكـن .... الخ .

ونعاج الرمل : هى البقر ، (و)[2] واحدتها نعجة ، والجمّ : الكثير والاستشهاد ظاهـر[3] .

قال المالكى : الكاف تجئ للتعليل كقوله تعالى : " واذكروه كمـا هداكـم "[4] .

وقال الفراء : قد تجئ بمعنى " على " كقول بعض العرب : كخير[5] فى جواب من قـال : كيف أصبحت ؟ .

( قولـه )[6] : ﴿ كقولـه : [7]

---

( ١ ) هذه رواية الخزانة ٤/٢٦٣ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٣ ) الشاهد فيه قوله : كالبرد ، فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثـل وقد تقدم ذلك فى كلام الشارح آنفـا .

( ٤ ) تمام الآية " ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فإذا أفضـتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكـم وإن كنتم من قبله لمن الضالين " البقـرة ،، ١٩٨ .

( ٥ ) انظر معانى القرآن للفراء ١/٤٦٦ ، والجنى الدانى ص١٣٦ .

( ٦ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح فى ورقة (١٦٩/ب) : " وتختص الكاف بالظاهـر استغناء عنه بالمثل . وقد تدخل على الضمير كقولـه :
وأم أوعالكهـا أو أقربهـا ".

وأمّ أوعال كها أو أقربا .[1]

البيت للعجاج[2] ، وأوله :

نحىّ الذّنابات شمالا كتبا وأمّ أوعال كها أو أقربا .
ذات اليمين غير أن ينكبا

نحىّ " بتشديد الحاء المهملة " أى : أبعد ، والذّنابات "بالذال المعجمة " بعدها نون وبعدها باء منقوطة من تحت : اسم موضع . كتبا : أى : قريبا ، يقال : رماه من كثب : أى : من قريب . وأمّ أوعال : اسم جبل صغير . كها : الضمير المؤنث يرجع إلى الذنابات .[3] يعنى : أن ذلك الحمار مضى فى عدوه ناحية من الذنابات ، وكأنه[4] نحّاها عن طريقه وهى عن شماله قريبة من الموضع الذى عدا فيه ، وليست ببعيدة وأمّ أوعال : عن يمينه من الموضع الذى عدا فيه . كها : أى : كالذنابات منه أو أقرب اليه منها .

---

( ١ ) البيت من الرجز ، قاله العجاج يصف الحمار الوحشى عندما هرب من الصياد ، وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٨٤ ، والإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٥٨ ، وابن يعيش ٨ / ١٦ ، ٤٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٨ ، والخزانة ٤ / ٢٧٧ ، والعينى على الخزانة ٣ / ٢٥٣ .

( ٢ ) هو أبو الشعثاء ووالد رؤبة ، العجاج عبد الله الطويل بن رؤبة من بنى مالك ابن سعد ، ولد بالبصرة فى خلافة عثمان رضى الله عنه ونشأ بها ، وكان راجزا مشهورا كثير الغريب ، كما كان يارعا فى وصف الصحراء وما فيها من حيوان ، وعلماء اللغة يكثرون الاستشهاد بشعره ، توفى سنة ٩٧هـ بعد أن أصيب بالفالج . انظر البيان والتبيين ١ / ٣٥٦ ، وتاج العروس ٢ / ٧١ .

( ٣ ) فى الأصل : ذنابات ، بإسقاط الألف واللام .

( ٤ ) فى الأصل : فكأنه .

قوله : غير ما أن تنكبا : " ما " زائدة ، ومعناه : هما عن يمين[1] طريقه وشماله ، ومقدار ما بين كل واحد من الموضعين وبين طريقه متقارب ، إلا أن[2] يعدل فى عدوه ، فيصير الذنابات إن مال إليها فى العدو أقرب من أمّ أوعال ، وإن مال إلى أمّ (١٢٧/أ) أوعال صارت أقرب إليه من الذّنابات .

نحىّ : فعل (ماض)[3] ، وفاعله ضمير حمار الوحش ، والذّنابات : مفعوله الأول ، وشمالا : مفعوله الثانى ، وكنبا : صفة ، ويحتمل أن يكون حالا[4] على تقدير (جعل[5]) الذنابات ناحية شمالية قريبة منه .

وقوله أمّ أوعال : مبتدأ ، (وقوله[6]) كنبا : خبره .

وقوله أو أقربا : معطوف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار ويجوز أن يكون أمّ أوعال منصوبا عطفا على الذّنابات .

وقوله كنبا : عطف على المفعول الثانى . وقوله أو أقربا : عطف على محل الجار والمجرور على معنى : وجعل أمّ أوعال كالذنابات أو أقرب .

والاستشهاد : على دخول كاف التشبيه على المضمر فى قوله : كنبا وذلك قليل .

---

(١) فى ج : ومعناهما .
(٢) فى ج : الاعن .
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .
(٤) فى ج : عن .
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( قوله )[1] : ﴿ ويجيئان[2] للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بمعنى في ﴾.

أي : يجئ منذ ومذ " جارّين[3] للظرفية ، إذا أريد بهما الزمان الحاضر .

قال الحديثي : ( إن )[4] أريد بمدخولهما ،أي : بمدخول مذ ومنذ الجارين[5] ابتداء الزمان[6] الماضي الذي انتهاؤه ما أنت فيه ، يكونان للابتداء ،وإن أريد بمدخولهما الزمان الحاضر من غير تعرّض للابتداء[7] والانتهاء ، يكون للظرفية ،أي : بمعنى " في " نحو : ما رأيته مذ يومنا أي : في جميع يومنا .

( قوله )[8] : ﴿ وإذا نصبت ما بعدها تكون أفعالا ﴾ وهو مذهب

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٧٠/أ ) : " أي :"مذ ومنذ" لابتداء الغاية في الزمان الماضي ، كما أن " من " لابتداء الغاية في المكان ،نحو : " ما رأيته منذ سنة كذا " ، أي :ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ، ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر إذا كانا بمعنى " في " ،نحو : " ما رأيته منذ شهرنا أو يومنا" أي : في شهرنا أو يومنا " .

( ٣ ) في الأصل : جارتين .

( ٤ ) ما بين المعقوفين كلها ساقط من ج .

( ٥ ) في الأصل : الجارتين .

( ٦ ) في الأصل : زمان ،باسقاط الألف واللام .

( ٧ ) في ج : الابتداء . انظر الجنى الداني ص ٤٦٦ ، والمغني ٣٧٢/١ ، والأشموني ٢٢٨/٢ .

( ٨ ) ( قوله )ساقط من ج .

( ٩ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " وحاشا" وعدا

المبرد [1] والكوفيين .

ودليلهم : أنها يتصرّف ، والحذف يدخلها نحو " حاش لله " [2] ، وحرف الجر يتعلّق بها .

وأجيب بأن التصرف هنا ليس على حدّ تصرف الأفعال ، والحذف يدخل في بعض الحروف نحو : لكن ، واللاّم في الآية لا يتعلّق بشيء ؛ لأنها [3] زائدة ، وقد مرّ هذا البحث .

ثم اعلم أنه بقي من حروف الجرّ ميم القسم [4] ، و ( كي في ) [5] كيمه و " لولا " إذا دخل الضّمير المجرور المتصل عند سيبويه [6] ، و" مع" إذا

---

= وحاشا للاستثناء " أي : هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء إذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا ، وإذا نصبت ما بعدها تكون أفعالا فاعلها مضمر . وعدا من عدا يعدو ، وخلا من خلا يخلو ، وحاشا بمعنى جانب " . انظر ورقة ( ١٧٠/أ ) .

( ١ ) وتابعهما ابن جني في المحتسب ١/ ٣٤٢ ، وانظر الإنصاف مسألة ( ٣٧ ) ١/ ٢٧٨ ، والجنى الداني ص ٥١١ ، والمغني ١/ ١٣٠ .

( ٢ ) تمام الآية " فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتدت لهنّ متكئا وآتت كل واحدة منهن سكينا وقالت أخرج عليهن فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم " يوسف ، ٣١ .

( ٣ ) يراجع الإنصاف مسألة ( ٣٧ ) ١/ ٢٨٣ .

( ٤ ) نحو قولهم : مُ اللّهِ " بضم الميم " في القسم . يراجع الجنى الداني ص ١٧٢ .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج . يراجع الجنى الداني كذلك ص ٢٧٦ ، والمغني ١/ ١٩٨ .

( ٦ ) يراجع الجنى الداني ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ . والكتاب ٢/ ٣٧٣ . . . والأمالي الشجرية ٢/ ٢١٢ ، وابن يعيش ٣/ ١٢١ ، والرضي ٢/ ٢٠ ، والمغني ١/ ٣٠٣ .

أسكنت على أحد[1] الوجهين ، و " بله " عند الأخفش[2] ، و " متى" فـــى لغة هذيل[3] . فهذه سبعة[4] ذكرها الشرّاح رحمهم الله من (١٢٧/ب) حروف الجرّ ، ولم يعتبرها المصنف لقلّتهـا .

( قوله )[5] :-﴿ لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا ﴾ . وفيه نظـــر ؛ لأنّه لا يخفى أن دخول ما الكافة لا يزيل فتح أواخرها .

( قوله )[7] :-﴿ وقد جاء قول النابغة :[8] " ألا ليتما ﴾ بالوجهـــين أى : بالرفع والنصب . .... وقبلـــه :

---

( ١ ) قال المرادى فى الجنى الدانى ص ٣١١ : " واختلف فى " مـــع" الساكنة العين ، فقيل : هى حرف جرّ . وزعم أبو جعفر النحاس أنّ الاجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة . والصحيـــح أنها اسم ، وكلام سيبويه مشعر باسميتها " . وانظر المغنى ١/٣٤٠.

( ٢ ) يراجع ابن يعيش ٤/٤٩ ، والرضى ٢/٧٠ ، والجنى الدانى ص٤٨.

( ٣ ) كما تقدم فى قول أبى ذؤيب الهذلى يصف سحبا فى صفحـــة ٦٨٤ من المحقق .

شربن بماء البحر ثمّ ترفعـــت متى لجج خضر لهن نئيـــج .

وانظر الأشمونى ٢/٢٠٥ ، والعينى ٣/٢٤٩ ، ٢٥١ .

( ٤ ) قوله . " فهذه السبعة " لم أجد غير ستة فى نسختى المخطوطـة ولعل السابع سقط أو سهو منـــه .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح فى ورقة (١٧٠/ب) : " أى : ويلحق هذه الحروف — وهى : إنّ ، أنّ ، كأنّ ، لكن ، ليت ، لعل — ما الكافـــة وحينئذ تلغى عن العمل على الوجه الأفصح ، لخروجها عـــن مشابهة الفعل لفظا ، وهى فتح أواخرها ، ولعدم لزومها الاسم".

( ٧ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٨ ) فى الوافية شرح الكافية ورقة (١٧٠/ب) : " ويعلم من قوله : ـــــ

احكم كحكم فتاة الحيّ إذ نظـرت إلى حمام سراع الوارد الثمد[1] .

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنـا إلى حمامتنا ونصفه فقـد ى .

السراع : جمع سارع ، والثمد : الماء القليـل .

قال النابغة الذبياني للنعمان بن المنذر[2] احكم حكما عدلا ، أو كن حكيما كما حكمت هذه الفتاة ، وهى زرقاء اليمامة المشهورة بحدّة البصر وقوّة النظـر .

---

ـــ " على الأصح " أنه يجوز إعمالها ، وقد جاء قول الشاعر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقـد ى .

بالوجهـين " .

والبيت من قصيدة من البسيط ، قاله النابغة الذبياني مخاطبا بها النّعمان بن المنذر ، ومعتذرا إليه . .... وبعده :

فحسبوه فألفوه كما حسبـت تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد .

فأكملت مائة فيها حمامتنـا فأسرعت حسبة في ذلك العدد .

والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٧ ، والخصائص ٢ / ٤٦٠ ... والأمالى الشجرية ٢ / ١٤٢ ، والانصاف ٢ / ٤٧٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢ / ١٦٤ ، وابن يعيش ٨ / ٥٤ ، والمعنى ش ( ٥٢٦ ) ١ / ٣١٦ ، والأشمونى ١ / ٢٨٤ ، والخزانة ٤ / ٢٩٧ ..

والنابغة الذبيانى : هو زياد بن معاوية ينتهى نسبه إلى سعد ابن ذبيان بن بغيض ، وهو أحد فحول شعراء الجاهليين مـن الطبقة الأولى ، كما كان يعتبر من أشعر شعراء الحجاز ، مات فى الجاهلية فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعـث . انظر الخزانة ١ / ٢٨٧ .

( ١ ) رواية المخطوطتين بلفظ ( احكم ) ، أما ( فاحكم ) فهو روايـة الخزانة ٤ / ٢٩٧ ، و ( واحكم ) رواية المستقصى فى أمثال العرب ١ / ٢٠ .

( ٢ ) فى ج : منذر ، بإسقاط الألف واللام .

أى : ثبّت يا نعمان فى أمر من سعى إليك حتى تصيب فى الحكم، كما أصابت الزرقاء حين نظرت إلى حمام تطير بين جبلين فقالت :

ليت الحمام ليه إلى حماه ميه .

ونصفه فديه تمّ الحمام ميه .

فاتبع الحمام إلى أن وردت الماء ، فعدّت فإذا هى ستة وستون ، ولا شك أنه إذا ضمّ إليها نصفها تمّ واحد بلغت مائة .

ولفظ " قالت " من الهيب ، وهو فعل وفاعله ضمير الزرقاء . وألا : للتنبيه و " ما " فى ليتما كافة ، وهذا الحمام " بالنصب " اسم ليت على جعل ما زائدة ، ولنا : خبره ، وإلى حمامتنا : أى : مع حمامتنا ، ويجوز أن يكون "هذا الحمام " بالرفع" ،[1] وهو مبتدأ و " ما " كافة ، ولنا : خبر المبتدأ ونصفه : عطف على هذا الحمام على كلا الوجهين .

وقوله : فقدى . أصله[2] البناء على السكون ، وكسرها للشعر ، وهو فى محل الرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى : فذلك قد .

والاستشهاد على جواز أن يكون (١٢٨/أ) ما فى " ليتما " كافة أو غيرها .

( قوله )[3] : ﴿ لأنّ[4] مقول القول جملة ﴾ .

---

( ١ ) فى ج : مرفوعا .

( ٢ ) فى ج : أصل .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح موضحا قول المصنف " فكسرت لابتداء ، وبعد القول بعد الموصول ، وفتحت فاعلة ، ومفعولة ، ومبتدأة ، ومضافا

اعلم أن مقول القول يكون جملة محكية ، ولا يكون لفظه منصوبا إلاّ إذا كان مصدرا ، كقولك : " قلت قولا حقا " ، وربما يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك : قلت حقا ، مثال الحكاية : قال زيد عمرو منطلق فـ " عمرو منطلق " حكاية موضعها نصب على المفعولية . وكذلك " قال زيد جاء عمرو " ، فـ " جاء عمرو " حكاية محلها النصب . ولا يكون مقول القول مفردا إلا إذا كان قولا (١) كما قلنا ؛ لأن القول مصدر بمعنى الحكاية ، فإذا قال : أجد (٢) الله أكبر ، ويقول أحد في جوابه : قلت قولا حقا ، فإن معناه : قلت الله أكبر وهذا الكلام حق .

فقوله : قولا ، لا يدل على هذا المجموع ، فلهذا جاز أن يكون مفردا ، فإذا وقع في (٣) مقول القول مفرد ، فاعلم أنه مرفوع بأنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . وإذا كان كذلك فيجب الكسر بعد القول ؛ لأن مقول القول جملة .

---

= الهما " . أي : كسرت بناء على الفرق المذكور إذا وقعت ابتداء ولكونه في موضع الجملة نحو : إن زيدا قائم ، وكسرت أيضا بعد القول نحو : تقول إن زيدا قائم ؛ لأن مقول القول جملة وكسرت أيضا بعد الموصول نحو : جاءني الذي إن أباه عالم ؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة ، وكذلك إذا دخل على خبرها اللام ، كقوله تعالى : " والله يعلم إنك لرسوله " ، وإذا وقعت جواب القسم نحو : والله إن زيدا قائم ؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، لكونها في موضع الجملة " .

(١) في ج : مصدرا .

(٢) في الأصل : أحد ، " بالحاء المهملة " .

(٣) في ج : فاذا وقع مقول القول مفردا "، بإسقاط "في" . انظر الإيضاح شرح المفصل ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

( قوله )[1] : ﴿ وإذا وقعت[2] جواب القسم نحو : والله إن زيدا قائم ﴾.

اعلم أن المصنف ذكر خمسة مواضع ، وليس الكسر مخصوصا فيها ، بل يكسر إذا وقعت ( في موضع الحال )[3] ، وكذا إذا وقعت بعد " حتى " الابتدائية ، وكذا إذا وقعت " ألا " للتنبيه "[4] ، وكذا إذا وقعت في محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى : " فلا يحزنك قولهم إنّا نعلم ما يسرّون وما يعلنون "[5] ، وكذا بعد[6] إذ .

قال صاحب الهادى : " وبعد "[7] حيث " ، لأنها تضاف إلى الجملة "

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) أى : تكسر "إن" . وكلام المبرد في المقتضب ٤/١٠٧ صريح بأن "إن" الواقعة في جواب القسم يجب كسر همزتها ، وإن لم يكن في خبرها اللام ، ولكن نسب إليه الرضى جواز الفتح حيث قال : " وقد تفتح "إن" في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام " . انظر ٢/٣٤٩ .
قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجى ١/٤٦٠ ، ٤٦١ : " وهو الصحيح ، لأن جواب القسم انما هو جملة ، وتتعاقب الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغى أن تكون "إن" فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج . ومثال كسر إن في موضع الحال " لقيتك وانك راكب " .

( ٤ ) نحو : عجبت من أحوالك حتى انك تفاخر . أما إن كانت جارة أو عاطفة للمفرد ، فلا يجوز كسر "إن" ، بل الفتح لا غير .
انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٦٠ .

( ٥ ) يس ، ٧٦ .

( ٦ ) مثال ذلك : زرتك إذا إن زيدا غائب .

( ٧ ) مثال ذلك : جلست إذ إن زيدا جالس .

ثم قال : " لا يبعد فتحها عند من أضاف حيث إلى المفرد "[1] . وستعرف أنها تفتح عند من أضافها إلى الجملة أيضا بدليله .

( قوله )[2] : وكذا يكسر بعد الأمر ، وكذا بعد النهى ، وكذا بعد ثم ، وكذا بعد كلاّ ، وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى : " ربّنا إنّنا سمعنا منادياً "،[3] وكذا بعد النداء .

( قوله )[4] : وفتحت أيضا إذا كانت مع ما بعدها مضافا إليها[5] (١٢٨/ب) .

---

( ١ ) مثال ذلك : جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن . قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١/ ٢٧٤ : " هذا " والصحيح جواز الفتح عقب " حيث " . أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر . وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة ، فلأنه يقدّر تمام الجملة من خبر أفعل وقيل : يكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة ، و " إذا " مثل " حيث " فى جواز الفتح فيما يظهر " .

( ٢ ) ( قوله ) زيادة فى الأصل .

( ٣ ) تمام الآية " ربّنا إنّنا سمعنا منادياً ينادى للإيمان أن آمنوا بربّكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفّر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار " آل عمران ١٩٣ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح رحمه الله فى مواضع فتح " إن " فى ورقة ( ١٧١/أ ) ( ١٧١/ب ) : " وفتحت إن كانت مع ما بعدها فاعلة ، نحو : بلغنى أن زيدا عالم ، أى : علمه ، لوجوب كون الفاعل مفردا . وفتحت أيضا إن وقعت مفعولة نحو : كرهت أن زيدا عالم ، لوجوب كون المفعول مفردا . وفتحت أيضا إذ كانت مع بعدها مبتدأة نحو : عندى أنك عالم ، لوجوب كون المبتدأ مفردا ، وكذلك إذا وقعت خبر مبتدأ كقولك : العجب أن الضرب ضرب زيد ، لأن أصل الخبر أن يكون مفردا . وفتحت أيضا إذا كانت مع ما بعدها مضافا إليها ، نحو : عجبت من أنك عالم ، أو أعجبنى اشتهار أنك فاضل ، لوجوب كون المضاف إليه مفردا " .

وكذا إذا كانت معطوفة على اسم " أن " كقوله تعالى : " إنّ لك ألاّ تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى "[1] . وكذا بعد حتى الجارة وكذا بعد العاطفة ، وكذا إذا وقعت خبر المبتدأ ، وكذا بعد " مذ " ، وكذا إذا أبدلت من اسم ، كقوله تعالى : " وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم "[2] ( فأنها لكم )[3] في موضع النصب بدل من إحدى الطّائفتين .

وكذا بعد القول إذا كان بمعنى الظن نحو : القول أن زيدا منطلق كما تقول : الظن . وكذا إذا وقعت بعد علمت وأخواتها .

( قوله )[4] :

﴿ وكنت أرى زيدا ( كما قيل سيّدا إذا أنّه عبد القفا واللّهازم )[5] ﴾ .

جمع لهزمة " بكسر اللام " .

---

( ١ ) طه ، ١١٨ ، ١١٩ ، هذه الآية من المواضع التي يجوز فيها الوجهان . انظر الأشموني ١/ ٢٧٨ .

( ٢ ) تمام الآية " وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين " الأنفال ، ٧

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح موضحا قول المصنف : " فإن جاز التقديران جاز الأمران ، مثل : من يكرمني فانى أكرمه .
أى : فإن كان موضع جاز فيه التقديران : تقدير المفرد وتقدير الجملة ، جاز الأمران : الفتح والكسر ، نحو : من يكرمني فإني أكرمه . فإن جعلت تقديره " فأنا أكرمه وجب الكسر ، لكونها واقعة ابتداء . وإن جعلت تقديره " من يكرمني فجزاؤه الإكرام وجب

قال الصحاح [1] : اللّهزمتان : عظمان ناتئان فى اللّحيين تحت الأذنين . .... والمراد بقوله : عبد القفا واللّهازم : أنّه لئيم ويستعمل العبد بمعنى اللّئيم . (يعنى [2]) : هو لئيم القفا ، لأن الناس [3] يضربون على قفاه لمذلته ، ولئيم الفم ، (أى) [4] : امّا بمعنى أنه عبد البطن ، أى : كثير الأكل . وإمّا لأنّه لا يتكلّم إلّا بالفحش .

قوله : أرى : فعل مجهول مفعوله الأول أقيم مقام فاعله ، وزيدا : مفعوله الثانى ، وسيدا : مفعوله الثالث . والكاف فى كما : للتّشبيه وما : مصدرية ، أى : كقولهم ذلك . وإذا للمفاجأة ، والباقى ظاهر . والاستشهاد مذكور فى الشرح .

---

= الفتح ، لوقوعها خبر المبتدأ ، وهو موضع المفرد ، وكقوله :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم .

فإن كان المراد : إذا هو عبد القفا وجب الكسر ، لوقوعها ابتداء وإن كان المراد فإذا عبوديته حاصلة وجب الفتح ، لوقوعها مبتدأ خبرها " حاصلة " . انظر ورقة ( ١٧١/ب ، ١٧٢/أ ) .

البيت من الطويل ، ولم ينسب لقائل معين ، وما بين المعقوفين غير مذكور فى ج ، وأما فى الأصل فلم يسقط منه إلا الصراع الثانى . وقول المحشى رحمه الله إن البيت للفرزدق غير صواب ، لأننى بعد رجوعى إلى ديوان الفرزدق لم أقف عليه .

والبيت مذكور فى المقتضب ٢ / ٣٥١ ، والخصائص ٢ / ٣٩٩ ، وابن يعيش ٨/٦١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ /٤٦١ ، والإيضاح شرح المفصل ٢/١٦٧ ، والأشمونى ١/٢٧٦ ، والرضى ٢/٢٥٠ ، والفوائد ٢ / ٣٤٠ ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ .

(١) مادة ( ل هـ ز م ) .
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . ولكن صحح على الهامش .
(٣) فى الأصل : الباس ، وهو تصحيف .
(٤) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( قوله ) :(١) ﴿ لكونها(٢) قائمة مقام المفعولين ﴾ . هذا مذهب سيبويه(٣) .

وقال الأخفش : " أن " وما بعدها في موضع المفعول الأوّل ، والثّاني محذوف ، والتقدير : علمت قيامك كائنا .

( قوله )(٤) :

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح في ورقة ( ١٧٢/أ ) : " ولأجل أنّ إنّ المكسورة لا تغيّر في معنى الجملة ، والمفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا ، نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، وعلى محل اسم الكسورة حكما ، نحو : علمت أنّ زيدا قائم وعمرو ، فعمرو معطوف على محل " زيد " ، لأن أنّ المفتوحة مع الاسم والخبر في تأويل الجملة ، لكونها قائمة مقام المفعولين ، ومنه قوله تعالى : " أنّ الله بريء من المشركين ورسوله " برفع رسوله ولم تجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع ، لتغير معنى الجملة بها " .

( ٣ ) يراجع الرضى ٢ / ٣٥٣ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٧٣/أ ) : " أي : دخول . اللام - أي : لام الابتداء - مع " لكن " على الخبر ، أو على الاسم إذا فصل ، أو على ما بينهما ضعيف ، وإن لم يزُل معنى الابتداء ، لأن وجود اللام تؤذن بالانفصال ، ولكنّ تؤذن بالانفصال ، لكونها للاستدراك ، وقد جاء مع ضعفه في قوله :

ولكنني من حبّها لعميد .

وأجيب عنه بأن أصله : ولكن إنني ، فنقلت حركة الهمزة إلى النون ، وحذفت ثم حذفت النون الأولى ، لكراهة اجتماع النونات ثم أدغمت النون في النون " .

( يلومونني فى حبّ ليلى عواذلى ) ولكنّنى من حبّها لعميد[1] .

( العميد )[2] : المكسور الضّعيف من العشق .

( قوله )[3] : ﴿ ثم حذف النون الأولى ﴾ أى : بحركتها .

(قوله )[4] : ﴿ ثم أدغمت النون فى النون ﴾ فيه تسامح ، لأنه قيل : حذف النون ، كانت النون مدغمة ، فالأولى أن يقول : ثم حذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات ، فصار ولكنى (١٢٩/أ) .

والصواب أن يقال : مراده بالنون الأولى : النون المدغمة من "إن" لا نون " لكن " ، وحينئذ لا يرد عليه شئ ، لأن حركة الهمزة لمّا نقلت إلى نون لكن وحذفت ، ثم حذفت النون الأولى من " إننى " اجتمع حرفان متجانسان متحركان ، وهما نون لكن ، والنون الثانية من " إنّ " ، فحذفت حركة النون الأولى وهى الكسرة ثم أدغمت فى الثانية ، فصار إننى .

---

( ١ ) البيت من الطويل ، ولم يعرف له قائل معين ، ولم يذكر له صدر إن كان هذا هو العجز فى أى مرجع من المراجع التى اعتمدت عليها ، غير أن ابن عقيل وحده فى ١/٣٦٣ ذكر ما بين المعقوفين صدرا له ، فلذلك أثبته صدر البيت "
والبيت من شواهد الإنصاف ١/١٢٩ بلفظ " لكميد " ، أما فى المراجع كالإيضاح شرح المفصل ٢/١٧٤ ، وابن يعيش ٨/٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، والرضى ٢/٣٥٨ ، والأشمونى ١/٢٨٠ ، والخزانة ٤/٣٤٣ فبلفظ " لعميد " .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط كذلك من ج .

وأجاب عنه[1] الحديثي بأنه شاذ ضعيف ؛إذ لا يعرف قائله ولا تتمته

أو يجعل لام " لعميد " زائدة كما في خبر المبتدأ في قوله :

أم الحليس لعجوزة شهبرة ( ترضى من اللحم بعظم الرقبة)[2]

( قوله )[3] : ﴿ وأنشدوا[4] :

بالله ربّك ( إن قتلتلمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمّد[5].

---

( ١ ) أي : عن البيت السابق ذكره .

( ٢ ) البيت من الرجز ، قائله رؤبة بن العجاج ، من مجموعة أبيات مفردات منسوبة إليه في ديوانه ص ١٧٠ المعروف بـ " مجموع أشعار العرب " منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .
وما بين المعقوفين من الصراع الثاني غير مذكور في المخطوطتين .
رواية الديوان بلفظ ( شهرية ) مكان ( شهبرة ) . والشهبرة : العجوز الكبيرة ، والشهرية بمعناه .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٧٣/أ ، ١٧٣/ب) : " أي : ويجوز دخول " إن" المكسورة المخففة على الأفعال العاملة في المبتدأ أو الخبر ، نحو : بابي " كان " و " ظننت " ، لبطلان عملها حينئذ ، ولحصول تأكيد الجملة الابتدائية حينئذ الذي هو مقتضاها ، ولهذا اختصت بهذه الأفعال ، كقوله تعالى : " إن نظنك لم الكاذبين " و " إن وجدنا أكثرهم لفاسقين" خلافا للكوفيين في التعميم ، فإنهم عمّوا دخولها على الأفعال سواء كانت عاملة في المبتدأ والخبر أو غير عاملة .
وأنشدوا :
بالله ربّك إن قتلتلمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد .
وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين ، فلا اعتبار به" .

( ٥ ) البيت من الكامل ، من أبيات لعاتكة بنت زيد العدوية ، ترثي ـــــ

البيت لعاتكة بنت[1] زيد بن نفيـــل .

وروى صاحب الهادى : شلت يمينك إن قتلت لمسلمـــا .

شلّت يمينة : إذا كانت بحيث لا يقدر على الأخذ .

يعنى : أنك قتلت مسلما فوجب عليك عقوبة القاتل المتعمّد .

قوله : ربّك : صفة المجرور ،إن : مخففة ،لمسلما : مفعول قتلت والتاء فيه خطاب للمذكور ،والباقى ( ظاهر ) .[2]

---

= بها زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه عند ما قتل على يـــد ابن جرموز . وما بين المعقوفين ساقط من ج ، وأما الأصـــل فلم يسقط منه إلا الصراع الثانى .

وقبلـــه :

غدر ابن جرموز بفارس بهمـــة يوم اللقاء وكان غـــير معـــرد .

يا عمرو لو نبّهته لوجدتـــه لا طائشا رعن الجنان ولا اليد .

وبعـــده :

إن الزبير لذو بلاء صـــادق سمح سجيّته كريم المشهـــد .

كم غمرة قد خاضها لم يثنـــه عنها طرادك يا ابن فقع القردد .

ويروى ابن الأنبارى فى الانصاف ٢ / ٦٤١ " شلّت يمينك "،وكذلك الأشمونى بنفس الرواية ١ / ٢٩٠ ، والبيت مذكور فى شرح جمـــل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٤٣٨ ،والإيضاح فى شرح المفصـــل ٢ / ١٩٠ ،وابن يعيش ٨ / ٧١ ،والرضى ٢ / ٣٥٩ ،والجـــنى الدانى ص ٢٢٩ ،والمغنى ١ / ٢١ ،والخزانة ٤ / ٣٤٨ ،والفوائـــد ٢ / ٣٤٧ .

( ١ ) ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ،كانت شاعرة صحابية مـــن المهاجرات اللائى هاجرن ،تزوجت من عبدالله بن أبى بكـــر توفيت سنة ٤٠ هـ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

والاستشهاد : أن " ان " المخففة دخلت على قتلت ، وهو ليس من داخل المبتدأ ، والجواب مذكور في الشرح [1].

( قوله ) : [2] ﴿ كقولـه : [3]

فلو أنك ( في يوم ) الرخا سألتني﴾ ( فراقك لم أبخل وأنت صديق [4] ) .

قال صاحب المظهر : " إن الكاف والتاء مكسورة على أنه يخاطب امرأة" .

يعني : فراقك عليّ أشد من كل شديد ، ووصلك إليّ أحب من كل محبوب ، ومع ذلك لا أبخل مما سألتني ، حتى لو سألتني فراقك لأحببت وذلك مبالغة في إرضائه إياها .

---

( ١ ) هو قول الشارح رحمه الله : " أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، فلا اعتداد به عند البصريين" .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح في ورقة ( ١٧٣ / ب ) : " أي : وشذ إعمال " أن " المخففة في غير ضمير شأن مقدّر ، ولكنه جاء كقوله :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق "

( ٤ ) والبيت من الطويل ، ولم ينسب لقائل معين ، وفي نسخة الأصل ( ولو أنـك ) . وقوله : ( في يوم ) الواقع بين أول المعقوفين ساقط من ج . والمصراع الثاني الواقع بين ثاني المعقوفين غير مذكور في المخطوطتين .

ويروى في الخزانة ٢ / ٤٦٥ ( طلاقك ) ، وكذلك في الأشموني ١ / ٢٩٠ ، والمغني ١ / ٢٩ .

وبعـده :

فما ردّ تزويج عليه شهـادة ولا ردّ من بعد الحرار عتيق .

نصبن الهوى ثمّ ارتمين قلوبنا بأعين أعداء وهنّ صديق .

والبيت في ابن يعيش ٨ / ٧١ ، والرضي ٢ / ٣٥٩ ، والمغني ١ / ٢٩ ، والأشموني ١ / ٢٩٠ ، والخزانة ٢ / ٤٦٥ .

وقال شارح أبيات المفصل : الرواية بتذكير الضمائر في البيت .

والمعنى : يصف نفسه بالجود حتى لو سأل الحبيب الفراق ، مع إفراط محبّته لأجا به إلى ذلك ، كراهة ردّ (١٢٩/ب) السائل .

أنك : الكاف اسم " أن " المخففة " سألتني : خبرها ، فراقك : مفعوله ، ومفعولا " أبخل " محذوفان ، وأنت صديق : جملة حالية .

والاستشهاد على أنّ (أن)[1] المخففة عملت في غير ضمير الشأن المقدّر ، وهو الكاف .

( قوله )[2]

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

أى : يلزم " أن " المخففة المفتوحة إذا دخلت على الأفعال أحد الأمور الآتية :

أن الفعل إن كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفى ، نحو: " علمت أن ما خرج زيد " وإن كان مثبتا فلا بد من " قد " ، لتقريب الماضى من الحال نحو : علمت أن قد خرج زيد .

أما إذا كان الفعل مضارعا فلا بد من السين أو سوف معه كقوله تعالى : " سيكون منكم مرضى " .

وإن كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفى ، كقوله تعالى : " أفلا يرون أن لا يرجع إليهم " . نقلا بتصرف .

ثم يقول الشارح فى ورقة (١٧٤/أ) : " وإنما قال مع الفعل ؛ لأنها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل .

لم يلزمها أحد هذه الحروف ، لأنه لا يشتبه بـ " أن " المصدرية " .

فى فتية كسيوف ( الهند قد علموا أن هالك كلّ من يحفى وينتعل )[1] .

وقد مرّ شرح[2] هذا البيت . والمراد بالاستشهاد ههنا : أن " أن " دخلت على الاسم ولهذا لم يذكر بعدها أحد الحروف الأربعة .

وذكر صاحب الهادى : والذى وجدته فى ديوان الأعشى :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يرفع من ذى الحيلة الحيل .

( قوله )[3] : ﴿ وقد جاء :[4]

ونحر مشرق اللون ﴾ ( كأن ثديه حقان )[5] .

---

( ١ ) البيت من البسيط ، لأعشى ميمون يصف فيها شبانا يشربون الخمر عند ما نادمهم . وما بين المعقوفين ساقط من ج ، أما الأصل فلم يسقط منه غير التفعيلة السادسة والسابعة والثامنة .

( ٢ ) انظر ص ٥٠٧ من المحقق .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٧٤/أ ) : " أى : كأن للتشبيه نحو : كأن زيدا الأسد ، بمعنى : زيد كالأسد . ثم إنها تخفف ، وحينئذ قد تعمل ، وتلغى على الوجه الأفصح ، لكونها أضعف من " أن " . وقد جاء :

ونحر مشرق اللون كأن ثديه حقان "

( ٥ ) البيت من الهزج ، ولم ينسب لقائل معين ، وما بين المعقوفين من الشطر الثانى غير مذكور فى المخطوطتين ، وهو بلفظه فى ابن يعيش ٨/٨٢ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٥٠ ، وفى كتاب سيبويه بلفظ ( ووجه مشرف اللون ) ٢/١٣٥ ، وفى الأمالى ١/٢٣٧ بلفظ ( وصدر مشرق اللون ) . وفى الرضى ٢/٣٦٠ والخزانة ٤/٣٥٨ ، والهمع ٢/١٨٧ ، والأشمونى ١/٢/٢٠٠ والتصريح ١/٢٣٤ بلفظ ( ووجه مشرق اللون ) .

النحر : الصدر . والحقان : تثنية حقه ، والقياس أن يقول : حقتان ؛ لأن تاء التأنيث لا يحذف من التثنية إلا فى " خصيان " ، و " ألبان " ، إلا أنه حذفها هنا للضرورة .

أى : رب صدر يلوح لونه ، وثدياه كحقتين فى الاستدارة والصفرة .

وإعرابه ظاهر .

والاستشهاد ( ظاهر )[1] على أن "كأن" ملغى ، حيث لم يقل ثدييه[2] .

( قوله )[3] :

يا ليت أيام الصبا رواجعا[4] البيت لرؤبة ، وتمامه :

وكنت فى وادى العقيق راتعا

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة فى ج .

( ٢ ) روى فى الرضى والهمع ( . . . كأن ثدييه . . . . ) ، وتلك الرواية شاهد على جواز اعمال ( كان ) مخففة .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .
قال الشارح فى ورقة ( ١٧٤ / ب ) : " وجوّز الفراء : ليت زيدا قائما ، إجراء له مجرى أتمنى ، وجوّزه الكسائى أيضا لكن بتقدير كان ، أى : ليت زيدا كان قائما ، فقائما فى المثال المذكور حال عند الفراء ، وخبره كان عند الكسائى .
والذى حملهما على ذلك قول الشاعر :
يا ليت أيام الصبا رواجعا " .

( ٤ ) البيت من الرجز ، وقد عزاه المحشى رحمه الله إلى رؤبة ، إلا أنه بعد رجوعى إلى ديوانه لم أقف على هذا البيت ، وإنما هو لوالده الحجاج ، انظر ديوانه ص ٨٢ .
والبيت من شواهد سيبويه ١٤٢/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ١٩٩/٢ ، وابن يعيش ٨٤/٨ ، والرضى ٣٤٧/٢ ، والمستقصى ٢ / ٣٠٢ ، والجنى الدانى ص ٤٥٨ ، والأشمونى ٢٧/١ .

يريد بـ " أيام الصبا " : أيام الشباب والنشاط . والعقيق : وادبظهر المدينة . والراتع من قولهم : خرجنا نلعب ونرتع (١) ، أى : نتنعّم ونلهو.

يقول : يا قوم ليت أيام الشباب يعود ، وكنت فى ذلك الوادى أتنعّم.

قوله : يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف كقوله تعالى : " ألا يا اسجدوا " (٢) . والباقى ظاهر .

والاستشهاد : على أن (الاسمين) (٣) وقعا منصوبين بعد ليت والجواب مذكور فى الشرح (٤) .

(قوله) (٥) : (أى : ولعلّ للترجّى (١٣٠/أ) فى وقوع أمر) (٦) .

اعلم أن " لعل " إما لتوقع مرجوّ كقولك : لعل الأمير يكرمنى ، أو لتوقع مخوف ، ويسمى إشفاقا . كقولك : لعل زيدا يؤذيك .

---

(١) فى ج : نرتع ونلعب .

(٢) تمام الآية " ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء فى السّموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون " النمل ،، ٢٥ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٤) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٧٤/ب) : " وأجيب عنه بأنّ "رواجعا "منصوب على الحال من الضمير المقدّر فى الخبر المحذوف أى : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا .
والذى يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين فى " كأن ولعل " ، وعلى ضعف قول الكسائى عدم جواز إن زيدا قائما على تقدير " كأن " " .

(٥) ( قولـه ) ساقط من ج .

(٦) قال الشارح فى الوافية شرح الكافية ورقة (١٧٥/أ) : " أى : ولعل لترجى وقوع أمر ، كقوله تعالى : " لعل الساعة قريب " .

وفيها لغات[1]: لعل ، وعلّ ، ولعن ، وعنّ ، وجاء لغن " بالغين المعجمة " ، ولأنّ وأن ، كأنهم[2] أبدلوا من العين همزة ، كما أبدلوا من الهمزة عينا فى قولهم : أشهد عنّ محمد رسول الله ، ولا يفعلون ذلك إلا فى الهمزة المفتوحة .

( قوله )[3] :

وداع دعا ( يا من يجيب إلى النّدى فلم يستجبه عند ذاك مجيب )[4] .

---

( ١ ) ويضاف إلى هذه المعانى : رعنّ ، ورغنّ ، ولعلّت ، ورعلّ ، ولعلّن ولغلّ ، وغلّ ، ولائن ، ولعنّ ، ولعاء ، وألّ . يراجع التسهيل ص ٦٦ والانصاف ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، وللجنى الدانى ص ٥٩٩ ، والرضى ٢/ ٣٦١ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٧١ .

( ٢ ) فى ج : كانوا .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .
قال الشارح فى ورقة ( ١٧٥/أ ) : " والجرّ به " لعل " شاذ كما روى أبو سعيد السيرافى عن ابن دريد فى شرح الكتاب ، وهو قوله :
وداع دعا يا من يجيب الى النّدى فلم يستجبه عند ذاك مجيب .
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبى المغوار منك قريب .
قال : لعل جارة هنا ، وهى مع ما بعدها فى محل الرفع بالابتداء ما بعدها خبرها ، كما أن لولاك كذلك . وقال لا يحتاج إلى عامل نحو : "بحسبك زيد ، ز "هل من أحد فى الدار؟" " .

( ٤ ) البيت من الطويل ، من قصيدة طويلة لكعب بن سعد الغنوى يرثى أخاه ( أبا المغوار ) ، وما بين المحقوفين غير مذكور فى المخطوطتين . وقد اكتفى المحشى رحمه الله بذكر البيت الذى قبل المستشهد به ، والذى فيه الشاهد قوله :
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبى المغوار منك قريب
وهذه :

النّدى : "بفتح النون" الجود ، ورجلٌ ند ، أى : جواد . والمراد منه ههنا العطاء ، ورجل مغوار ، أى : مقاتل . الواو فى وداع : بمعنى رب ، ويا : حرف نداء ، والمنادى محذوف والتقدير : يا قوم من يجيب .

وقوله : دعوة : تمييز لقوله : وارفع الصوت ، ويحتمل أن يكون مصدر الـ "ادع" .

والاستشهاد : على أن "لعل" ههنا حرف جرّ ، ولذا لم يقل : أبا المغوار ، لأنّ نصب أسماء الستة مضافة إلى غير ياء المتكلم إنما يكون بالألف .

( قوله )[1] : ﴿ وهذا التأويل[2] جيّد لو لم يكن الجرّ بها لغة قبيلة ﴾ .

---

يجيبك كما قد كان يفعل أنه مجيب لأبواب العلاء طلوب .
فإنى لباكية وانى لصادق عليه وبعض القائلين كذوب .
والبيت فى شرح الرضى ٢ / ٣٦١ ، والمغنى ١ / ٣١٧ ، والهمع ٤ / ٢٠٦ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٥ ، والجنى الدانى ص٥٣١ . . . والخزانة ٤ / ٣٧٠ .

(١) ( قوله ) ساقط من ج .

(٢) يعنى به تأويل ابن الحاجب حيث قال : "الجرّ بها - أى : لعل - على سبيل الحكاية ، إما بمعنى أنه وقع "أبو المغوار" مثلا مجرورا فى موضع آخر ، فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا . وإما بمعنى أنه سمى الرجل بـ "أبى المغوار" بالياء ، فيجب أن يحكى بالياء فى الأحوال الثلاث . وهذا التأويل جيّد لو لم يكن الجرّ بها لغة قبيلة ، لكنها لغة عقيلية ، فلم يكن هذا التأويل جيدا" . انظر الوافية شرح الكافية ورقة ( ١٧٥ / أ ) . والتسهيل ص ٦٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٩٤ بتحقيق د . محمد كامل بركات .

قلت : تأويل المصنف إنما هو على تقدير ردّ لغة تلك القبيلة فافهم.

وقيل : " أبى المغوار" مجرور بلام الجرّ المحذوفة ، لاجتماع اللامات.

وقيل : المحذوف أحد لامي" لعل " ، فإنه لمّا حذفت[1] لامها أدغمت الباقية فى لام الجرّ (بعد فتح لام الجرّ)[4] مع المظهر ، حملا على فتحها مع المضمر .

ويقوّيه رواية بعضهم بكسر اللام ، واسمها ضمير الشأن المحذوف.

وقريب : مبتدأ ، أى : جواب قريب ، ولأبى المغوار : خبره ، والجملة خبر لعل . .... وهذا التأويل وإن كان بعيدا أولى[3] من جعلها حرف جرّ ؛ لأنه إخراج لها (١٣٠/ب) عن أصل وضعها ، والتأويل يقرّره .

(قوله)[5] : ﴿من غير[6] مهملة عرفا﴾ أى : من غير تعقيب .

قال الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل : " المراد بالتعقيب: ما يعدّ فى العادة تعقيبا ، لا على سبيل المضايقة ، فرب فعلين يعدّ

---

(١) فى ج : حذف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . وهذا قول أبى على الفارسى انظر المغنى ١/ ٣١٧ ، والهمع ٤/ ٢٠٧ بتحقيق د . عبد العال سالم ، والخزانة ٤/ ٣٧١ .

(٣) فى ج : أو من جعلها ، بحذف ( لى ) من أولى .

(٤) ( قوله ) ساقط من ج .

(٥) قال الشارح رحمه الله فى ورقة ( ١٧٥/ب ) : "والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهملة عرفا ، نحو : مررت بزيد فعمرو " .

(٦) نقله المحشى رحمه الله (" بتصرف " . انظر ٢/ ٢٠٦ .

الثاني عقيب الأول في العادة وإن كان بينهما أزمان [١] كثيرة ، نحو قوله ( تعالى ) [٢] : " ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما " [٣].

وقيل : معنى قوله بغير مهملة [٤] : ألا [٥] يتخلل بين الأول والثاني عمل ، كقولك : دخلت البصرة فالكوفة ، أى : لم يوجد بعد دخول البصرة عمل آخر غير دخول الكوفة . وأكثر العطف بالفاء أن يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف مسببا [٦] نحو : أقمته فقام . و( قد [٧] ) لا يكون كذلك كقوله تعالى : " وأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول [٨] ". وقد يكون التعقيب في مجرد اللفظ ، كقوله : " توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه " [٩].

---

( ١ ) في ج : زمان .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٣ ) تمام الآية : " ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين " المؤمنون ، ١٤ .

( ٤ ) في الأصل : مهملة .

( ٥ ) في ج : أى : لا .

( ٦ ) يراجع ابن يعيش ٨ / ٩٥ .

( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٨ ) تمام الآية " إنا أرسلنا إليكم رسولا شهيدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذا وبيلا " . المزمل ، ١٥ ، ١٦ .

( ٩ ) يراجع المغنى ١ / ١٧٣ .

وقد يكون العطف بها بمجرد التشريك ، فيحسن في موضعها الواو[1] كقوله :

( قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ) بسقط اللوى بين الدّخول فحومل[2] .

وتكون زائدة عند الأخفش[3] .

( قوله )[4] : ﴿ فهنا مروران ﴾[5] .

يعني : إذا قلت : مررت بزيد ثم عمرو ، يلزم أن يكون هنا مروران .

يعني : يكون ( المرور )[6] بـ" عمرو " متأخرا ومنقطعا عن المرور ( بزيد )[7] .

---

( ١ ) وبه قال الجرمي ، انظر الجنى الداني ص ١٢٢ .

( ٢ ) البيت من الطويل ، من أبيات لامرئ القيس . وما بين المعقوفين من صدر البيت غير مذكور في المخطوطتين . وهو :

فتوضح فالمقراه لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمأل .

رخاء تسح الريح في جنباتها كساها الصبا سحق الملاء المذيل .

ترى بعر الصيران في عرصاتها وقيعاتها كأنه حبّ فلفل :

والبيت في الرضي ٢ / ٣٦٦ ، والجنى الداني ص ١٢٢ ، والمغني ١ / ١٧٤ ، وديوان امرئ القيس ١١٠ ط دار الكتب العلمية بيروت وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١١ ضبط الأستاذ عبد السلام الحوفي

( ٣ ) وهي التي دخولها في الكلام كخروجها نحو : أخوك فوجد ، وهذا النوع لم يقل به سيبويه . يراجع الرضي ٢ / ٣٦٧ ، والجنى الداني ص ١٢٧ ، وابن يعيش ٨ / ٩٥ ، والمغني ١ / ١٧٩ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح في ورقة ( ١٧٥ / ب ) : " وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب ، إلا أنها مع المهلة والتراخي ، تقول : مررت بزيد ثم بعمرو ، فهنا مروران " .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش .

( قولـه )[1] : ﴿ فإنّ[2] أم إما متصلة وإمّا منقطعـة ﴾ .

اعلم أنّ " أم " على ضربين : متصلة ومنقطعـة .

فالمتصلة لا تدخل إلا على الاستفهام ؛ لأن الواضع وضعها عليـه ولذا قيل : (١٣١/أ) إنها والهمزة بمنزلة " أى " .

والمنقطعة تدخل على الاستفهام والخبر ، دون الأمر والنهى .

قال الأندلسي : " أم المتصلة هى لعطف اسم (على اسم)[3] ، أوفعل على فعل ، وهما من جملة واحدة ، والمنقطعة لعطف جملة على جملة ؛ لأن الثاني منقطع عن الأول " وقال صاحب المظهر : " شرط " أم " المتصلـة أن تقع أحد المشكوكين بعد همزة الاستفهام والآخر بعد " أم " ، وأن يكون المفرد بعد " أم " مفردا لا جملة ، كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ ولا يجوز تكرير " عندك " هنا ؛ لأنه لا شك في لفظة " عندك " حتى تكرّرها ، فـإن كان الواقع بعد " أم " جملة ، لم يكن متصلة ، تقول : أقام زيد أم قعد عمرو ؟

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح مبينا قول المصنف رحمه الله : " و "أم" المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ، يليها أحد المستويين ، والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين " إشارة الى تحقيق معنى "أم" والفرق بينهما وبين " أو " و " أما " ، فإن أم إما متصلة وإما منقطعـة فإن كانت متصلة فلا يستعمل فى الأمر والنهى ، وفى غيرهما يلـزم أن يكون استعمالها مع همزة الاستفهام ، يليها أحد الأمريـن المستويين ، ويلى المستوى الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم ، لحصول أحدهما مبهما عنده ، لا على التعيين بطلب التعيين " .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من .

( و )[1] لم يكن الاستفهام عن شيء واحد ، بل عن شيئين مختلفين " .

وقال صاحب الهادي : " يشترط في كونها متصلة ثلاث شرائط :

أن تعادل همزة الاستفهام ،أي : يتصل بها . وأن يكون السائل عنده[2] علم أحدهما ويجهل تعيينه . وألا يكون بعدها جملة ابتدائية .

وإنما كررت النقل عن الأئمة الثلاثة ، ليكون على بصيرة في الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة .

( قولـه )[3] : ﴿ ليعلم في أول الأمر كون الكلام مبنيًا على الشك ﴾[4].

اعلم أن الشيخ ( عبد القاهر )[5] أبا علي الفارسي لم يجعل "إمـا" المكسورة من حروف العطف لعلتين :

أحدهما : دخول العاطف عليها وهو الواو ، ولا يجوز (اجتماع)[6] حرفي عطـف .

---

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة في الأصل .

( ٢ ) في ج : عند ، باسقاط الهاء .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح مبينا قول المصنف رحمه الله : " وإما" قبل المعطـوف عليه لازمة من إمّا ، جائزة مع" أم" إشارة إلى الفرق بين أو وإمـا وهو أن إمّا العاطفة يلزم أن يكون قبل المعطوف عليه بها إمـا أخرى ، ليعلم في أول الأمر كون الكلام مبنيًا على الشك ، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو ، ولم يلزم ذلك في " أو " ،بل جـاز الأمران ،الإتيان بها وتركه". انظر ورقة (١٧٦/ب) .

( ٥ ) ما بين المعقوفين زيادة في ج .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

والثانية : أن حرف[1] العطف يكون بعد المعطوف عليه ،(و)[2] هذه قد وقعت قبله وحده .

قلنا : دخول الواو لجمع إمّا الثانية وإمّا الأولى ، ودخلت إمّا لجمع الاسم الذى بعدها إلى الاسم الذى بعد إمّا الأولى .[3]

وإمّا (إما)[4] الأولى فليست حرف عطف ، بل إنما دخلت لمجرد الشك والعاطفة هى الثانية . وإليه أشار الشارح بقوله : (١٣١/ب) ﴿ ليعلم فى أول الأمر كون الكلام ... الخ ﴾ .

(قوله)[5] : ﴿ وبل "[6] للإضراب عن الأول ، منفيا كان أو موجبا ﴾ .

أى : بل للإضراب عن المتبوع ، وصرف الحكم إلى التابع .

---

(١) فى ج : حروف .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل . يراجع كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٩٤٣ وتابعه فيه الشيخ عبد القاهر الجرجانى ص ٩٤٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢١٢ ، والرضى ٢/٣٧٢ .

(٣) هذا قول الأندلسى ، انظر الرضى الموضع السابق .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٥) ( قوله ) ساقط من ج .

(٦) تمام هذا الكلام فى ورقة (١٧٧/أ) حيث يقول الشارح رحمه الله " وبل للإضراب عن الأول ، منفيا كان أو موجبا ، تقول : جاءنى زيد بل عمرو ، وإذا وقع الإخبار عن زيد غلطا ، وتقول : ما جاءنى زيد بل عمرو ، وهو يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون معناه : بل جاء عمرو ، وهى حينئذ للإضراب عن نفى مجئ زيد إلى إثبات مجئ عمرو .

وثانيهما : أن يكون معناه : بل ما جاء عمرو ، وهى حينئذ لبيان من نسب إليه عدم المجئ " .

ومعنى الإضراب : أن يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه[1] ، يحتمل أن يلابسه الحكم وألا يلابسه ، فنحو : جاءنى زيد بل عمرو ، يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه .

وأما المنفى فالجمهور على أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكون عن ثبوته وانتفائه فى المتبوع ، فمعنى ( ما )[2] جاءنى زيد بل عمرو ، ثبوت المجئ لـ " عمرو " مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه .

وقيل : ( يفيد[3] ) انتفاء الحكم عن المتبوع حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجئ زيد ألبتة ، ومذهب المبرد أنه فى النفى يفيد نفى الحكم عن التابع ، والمتبوع كالمسكوت[4] . أو الحكم متحقق الثبوت له .

فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو ، وبل ما جاءنى عمرو ، فعدم مجئ " عمرو " متحقق ، ومجئ " زيد " وعدم مجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه متحقق فصرف الحكم عن المتبوع إلى التابع فى صورة الإثبات ظاهر ، وكذا فى النفى على مذهب المبرد .

وأما على مذهب الجمهور ففيه إشكال ، وذلك لأن الحكم المذكور فى الكلام هو النفى ، ولم يصرف إلى التابع على مذهبهم ، فعلى ( هذا[5] )

---

( ١ ) يراجع الرضى ٢ / ٢٧٨

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط كذلك من ج .

( ٤ ) فى ج : كالمسكوت . يراجع الرضى ٢ / ٣٧٩ ، والجنى الدانى ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

يكون ( في قوله )[1] : ﴿ وهي حينئذ للإضراب عن نفي مجيء "زيد" إلى إثبات مجيء " عمرو" تسامح ، فإن معنى الصرف مفقود على ما عرفت الآن .

ويمكن أن يؤول مذهب الجمهور ويقال : الحكم ( هو )[2] المجيء من حيث تعبير نسبته أعم من أن يكون إثباتا أو نفيا ، ههنا نسب المجيء إلى الأول نفيا ، ثم صرف عنه إلى الثاني إثباتا ، وجعل الأول في حكم المسكوت عليه .

( قوله ) : ﴿ وهو أن يقال : إنها إما أن يعطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة ﴾ .

اعلم أنه إذا وقع بعد " لكن " مفرد فهي عاطفة ، ويحتمل أن يجامعها الواو ، فإن وجد معها الواو كقوله تعالى : " ولكن رسول الله "[5] يكون مخففة

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة (١٧٧/أ) : "ولكن" للاستدراك ولازمة للمنفي ؛ لأنها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى ، وههنا تفصيل ، وهو أن يقال : إنها إما أن تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة ، فإن كان الاول قبلها النفي ، ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ، وتقول : " ما جاءني زيد لكن عمرو " ، أي : لكن جاءني عمرو ، وإن كان الثاني لزم أن يكون قبلها أو بعدها النفي ، لما ذكرناه ، تقول " لم يقم زيد لكن قام عمرو" ، وقام زيد لكن لم يقم عمرو" .

( ٥ ) تمام الآية " ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليما " الأحزاب ،، ٤٠ .

( لامتناع اجتماع العاطفين ، وإن كان بعدها جملة فهي[1] مخففة جامعتها الواو أولا ، فلا يكون عاطفة إلا إذا كان بعدها مفرد ، نص عليه الجزولي .[2]

واعلم أيضا أن الكوفيين جعلوا " ليس " عاطفة ، وأنه يمتنع عطف الاسم على الفعل أو بالعكس ، وإذا عطف الاسم على الاسم يجب اتحاد عاملهما بحيث يستقيم المعنى ، فيمتنع " مات زيد والشمس " ، وإذا عطف الفعل على الفعل يجب اتحاد زمانهما ، فيصح " قام زيد ولم يقعد " .

ويمتنع قام زيد ويقعد " صرّح به ابن يعيش .[3]

قال الأندلسي : " قد شذت أشياء في العطف :

منها قولهم : " مررت برجل قائم أبوه لا قاعد " ، و " قاعد " معطوف على " قائم " ، وليس في " قاعد " ضمير عائد إلى رجل كما كان في " قائم " فجاز هذا في المعطوف على غير القياس ، والقياس : لا قاعد أبوه .

ومنها : ربّ شاة وسخلتها ، ويا زيد والحارث ، وأمثاله .

( قوله )[4] : ﴿ وكقول الشاعر[5] :

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) يراجع الرضى ٢ / ٣٨٠ .

( ٣ ) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ١٠٥ : " فإن قيل : فهل يجوز العطف بـ " ليس " لما فيها من النفي كما جاز بـ " لا " لأنها حرف ؟ . قيل : لا يجوز ذلك على العطف ، لأنها فعل ، وإنما يعطف بالحروف " .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " حروف التنبيه : ألا ، وأما ، وها " . .. " إنما سميت حروف التنبيه للتنبّه

أمـا والذى أبكى وأضحك والـذى أمات وأحيا والذى أمره الأمر[1] .

(٧)

قائله أبو الصخر الهذلي ، يقسم بالله تعالى الذى أبكى وأضحك . . الخ[2] .

أما : للتنبيه ، والذى : ولواو للقسم ، والبواقى كلها صـلات لموصولاتهـا .

والاستشهاد على أن أما دخلت على المركب ، لأن التقدير : أقسم بالذى .

---

= المخاطب بها . وإنما جئ بها فى أول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير أن يكون المخاطب غافلا ، ولهذا اختصت بأوائل الكلام .

واعلم أن " ألا " و " أما " يختصان بالمركبات كقوله تعالى : " ألا إنهم هم المفسدون " . .... وكقولـه :

أما والذى أبكى وأضحك والـذى أمات وأحيا والذى أمره الأمر .

وأن " ها " تدخل على المفردات التى هى أسماء الإشارة فقط نحو : هذا ، وهاتا " .

(١) البيت من الطويل ، من قصيدة لعبد الله بن سالم السهمى الهذلى المعروف بأبى الصخر الهذلى . وما بين المعقوفين من المصراع الثانى غير مذكور فى المخطوطتين .

وقبلـه : . . .

ألا أيها الركب المخبون هـل لكم بساكن أجراع الحمى بعدنا خبر .

فقالوا طوينا ذاك ليلا وان يكن به بعض من تهوى فى شعر السفر .

وبعـده : . . .

لقد كنت أيتها وفى النفس هجرها بتاتا لأخرى الدهر ما طلع الفجر .

والبيت من شواهد المغنى ١ / ٥٦ ، ١ / ٧١ ، والمغنى ١ / ٧١ . . وشرح الحماسة ٣ / ١١٩ .

(٢) هو عبد الله بن سالم الهذلى ، شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية ، كان كثير التعصب لبنى مروان ، وقد لقبه عبد الملك ابن مروان هذا اللقب بعد أن قربه إليه وأكرمه . انظر الخزانة ١ / ٥٥٥ .

( قولـه )[1] : ﴿ كقولـه :[2]

ها إنّ تا عذرة ﴿ إن لم تكن قبلت فإنّ صاحبها قد تاه فى البلد[3].

البيت للنابغة . والصفرة " بكسر الصاد المهملة " بمعنى العـذر

( تاه )[4] : تحيّر . هجا النّابغة ( النعمـان )[5] فاعتذر

إليه بهذه القصيدة .

يعنى : هذه عذرة قد صدرت منى إليك ، فإن قبلت فهو المـراد

وإن لم تقبل فقد تحيّرت فى بلدك لا أفارق (بلدك)[6] حتى ترضى عنى .

ها : حرف تنبيه ، تا : اسم "إنّ ، عذره (١٣٢/ب) : خبرها ، قبلت

خبر كان ، واسمها مستتر يعود إلى العذرة ، وقد تاه : خبر "إن" ، و"إن"

مع جملتها جزاء الشرط . والاستشهاد على أن" ها" دخلت علـى

المركّب ، وهو "إن " (مع )[7] ما بعدها . وقد يحذف الألف من"أما"فيقال :

---

( ١ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٧٧/أ) : " وتدخل على المركبات ـ أى : هـا ـ كقولـه :
ها أنّ تا عذرة إن لم تكن قبلت فإنّ صاحبها قد تاه فى البلد".

( ٣ ) البيت من البسيط ، من قصيدة طويلة للنابغة الذبيانى يمـدح النعمان بن المنذر ويحتذر إليه مما نسب إليه . وما بين المعقوفين ساقط من ج ، وأما الأصل فلم يسقط منه إلا المصراع الثانى . ورواية ابن يعيش: ( نفعت ) مكان ( قبلت ) . والبيت مذكور فى المفصل ص٣٠٧ ، وابن يعيش٨/ ١١٤ ، والخزانة ٢/ ٤٧٨ ، ٤/ ٤٧٨ .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج كذلك .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٧ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج كذلك .

أمَ والله . وقد جاء : همَ والله ، معمَ والله[1] .

( قوله )[2] : ﴿ لأنها[3] تستعمل فى القرب ، والبعد ، والمتوسط ﴾ .

فإن قلت : فينبغى ألا يقال : يا الله ، ويارب ، لأنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد .

قلت : ذلك استقصار من القائل واستبعاد[4] عن مظان القبول لعله يستجاب .

( قوله )[5] : ﴿ فنعم مصدّقه ومقرّرة . . .[6] الخ ﴾ .

---

( ١ ) قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٥٦ : " وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال " .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح فى ورقة (١٧٧/ب) موضحا حروف النداء : "أى "يا" أعم هذه الحروف ، لأنها تستعمل فى القريب والبعيد والمتوسط وفى غيرها ترتيب ، وهو : أن " يا " و " هيا " للمنادى البعيد و " أى " والهمزة للقريب ، لكنّ الهمزة للمنادى الأقرب " .

( ٤ ) فى ج : استبعاده بالها . انظر الإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ٣٢٠ .

( ٥ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " حروف الإيجاب نعم ، وبلى ، وإى ، وأجل ، وجير ، وإنّ . فنعم مقرّرة لما سبقها " ، فإنما سميت هذه الحروف حروف التصديق والإيجاب ؛ لأنها مصدقة لما سبقها ، " فنعم " مصدقة ومقرّرة لما سبقها من الكلام ، مثبتا كان أو منفيا ، استفهاما كان أو خبرا . تقول لمن قال : أقام زيد ، أو ما قام زيد ، أو لم يقم زيد نعم ، تصديقا لما قبله ، وهذا بحسب اللغة دون التعرف ، ألا ترى أنه لو قيل لك : أليس لى عندك كذا مال ؟ فقلت نعم ، لا لزمك القاضى به ، تغليبا للعرف على اللغة " .

ومن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه ،أنه سأل عن قوم شيئا فقالوا : نُعَم ، فقال : إنما النّعم الإبل[1] ،فقالوا : نعم " بكسر العين" ، ومن بعض العرب نحم بالحاء المهملة[2] .

( قوله )[3] : ﴿ تقول لمن قال : أقام زيد ؟ إى والله ﴾[4]

ويحذف الواو ويقال : إى الله ،لأنه التقاء الساكنين على حدّه .

وقد يحرّك الياء ( بالفتحة )[5] فيقال : إى اللّه . وقد يحذف الياء فيقال : اللّه . وقد تبدل واو القسم هاء فيقال : أى ها الله .

( قوله )[6] : ﴿ وكقول ابن الزبير لمن قال : لعن الله ناقة . . . الخ[7] ﴾ .

حكى أن فضالة أتى ابن الزبير فقال : يا أمير المؤمنين انّ ناقتى دَبِرت ونقبت حتى وصلت إليك ،فقال له : ارفعها بِسَبْت وا خصِفْها بِنَعْلب ،وسر بها البردين ، فقال إنى جئتك مستعيرا ولم آتك مستوصفا

---

( ١ ) راجع المفصل للزمخشرى ص ٣١١ ،وابن يعيش ٨ / ١٢٥ .

( ٢ ) حكاه النضر بن شميل أنه لغة ناس من العرب . انظر المفصل الموضع السابق .

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) قال الشارح موضحا قول المصنف : " وإى إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم " . " أى : أى للإثبات بعد الاستفهام ، ويلزمها القسم ،تقول لمن قال : أقام زيد ؟إى والله " .انظرورقة (١٧٧/ب).

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٦ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٧ ) قال الشارح موضحا قول المصنف : " وأجل ، وجير ، وإنّ تصديق للمخبر " " أى هذه الثلاثة تصديق للمخبر ،كقولك فى جواب من يقول : " قام زيد " أجل ،أو جير . وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى إليك ، وإنّ وصاحبها " .انظرورقة (١٧٨/أ) .

فلعن الله ناقة حملتنى إليك فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها .

( قولـه )[1] : « والمراد بالمخبر فى قوله : تصديق للمخبر ..[2] الخ »

أى : المراد بالمخبر هو المتكلم أعم من أن يكون بخبر أو إنشـــاء ليشمل الاستفهام ، والدعاء ، وغيرهما ، لا الذى يتكلم بالخبر فقط .

( قوله )[3] : « كقولـه[4] :

كأن ظبية تعطـو إلى ناضـر السّلـم »[5] .

أولـه : ويوما توافينا بوجـه مقسّـم .

وقائله أرقم بن علباء اليشكـرى .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال بعد الموضع السابق : " والمراد بالمخبر فى قوله : تصديق للمخبر : هو المتكلم ، لا الذى أخبر بخبر ، وإلا لم يقع تصديقا للدعـاء ".

( ٣ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٤ ) أى : من مواطن زيادة " أن " المفتوحة زيادتها بعد الكاف .

( ٥ ) البيت من الطويل ، وقد اختلف فى نسبته ، فقيل : لعلبـاء ابن أرقم ، أو زيد بن أرقم ، وقيل : لباغث أو باعث بن صريـم اليشكرى ، وقيل : لكعب بن أرقم اليشكرى ، أما المحشى رحمه الله فقد جعله لأرقم بن علباء اليشكرى .
وبعـده : .

ويوما تريد مالنا مـع مالهـا فإن لم تنلها لم تنمنا ولم تنم .
فظل كأنا فى خصـوم مرامـة تسمع جيرانى المآلى والقسم .
والبيت من شواهد سيبوية ٢ / ١٣٤ ، والإنصاف ١ / ٢٠٢ .
وابن يعيش ٨ / ٨٣ ، والرضى ٢ / ٣٦٠ ، والجنى الدانـى ص ٢٤٠ ، ٥٢٣ ، والفوائد ٢ / ٣٧١ ، والمغنى ١ / ٣٢ .
والأشمونى ١ / ٢٩٣ ، والخزانة ٤ / ٣٦٤ ، والعينى علـى الخزانة ٢ / ٣٠١ .

وقال الأندلسى : وهو لابن أصرم[1] اليشكـــرى .

ويروى : ويوم "بالجر" . ويروى : إلى وارق[2] السلم .

توافينا : أى : تصل إلينا ، من الموافاة وهو الإتيان ء القسّـــم (١٣٣/أ) على صيغةاسم المفعول الجميل ،كأن موضع منه أعطى قسيمة من الحسن والملاحة .

تعطو: أى : تأخذ ،الناضر : "بالضاد المعجمة ، الطّـــرى والسلم : اسم شجرة فى البادية .

أى : رب يوم تأتينا فيه تلك المرأة بوجه حسن كظبية تأتى إلى هـذه الشجرة ،وتتناول أوراقها الطرية .

قوله : فيوما : الفاء عاطفة ،وعلى رواية الجرّ يكون كوا ربّ ، وفاعل توافينا ضمير المرأة ،ووجه : متعلق به ،كأن : الكاف حرف جرّ، وظبيـة: مجرورها ،وتعطو : الجملة صفة ظبية .

والاستشهاد على زيادة أن بعد الكاف .

( قولـه )[3] : ﴿ على تقدير جـرّ[4] ظبيـــة ﴾.

أى : زيادة "أن" إنما هو على رواية الجرّ ، أما رواية الرفع فعلـى الغاء كأن المخففة ، وأما رواية النصب فعلى إعمالها .

---

( ١ ) مراجع الخزانـــة ٤/ ٣٦٥ .

( ٢ ) هى رواية المرادى فى الجنى الدانى الموضع السابق ،والكتـاب والفوائد ،وابن يعيش الواضع السابقة بالصفحة السابقة .

( ٣ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٤ ) فى المخطوطتين : "على تقدير وظبية" .

( قولـه )[1] : ﴿ كقولـه[2] :

( واختار فى الدين الحرورى البطر ) فى بئر لاحور سرى وماشعر.[3]

وهو للعجاج . أى : فى بئر الهلاك سرى وما علـم .

وقيل : إنّها كانت مسكن الجن[4] . وذهب بعضهم[5] إلى أن "لا" قد يكون اسما بمعنى " غير "، وذلك إذا دخل عليها حرف جرّ كقولـك خرجت بلا زاد ، وغضبت من لا شئ .

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله فى ورقة (١٧٨/ب) : " أى : شـدّت زيادة " لا " بين المضاف والمضاف إليه كقوله :

فى بئر لاحور سـرى وما شعـر .

أى : فى بئر حـور " .

البيت من الرجز ، من قصيدة طويلة للعجاج ، وما بين العقوفين من صدر البيت غير مذكور فى المخطوطتين . وقبله :

( ٤ ) فى ج : الحرة ، وهو تحريـف .

قال البغدادى فى الخزانة ٢/ ٩٨ : " والمعنى : سار ليلا هذا الرجل لجراءته وجلادته فى مهاوى الهلاك ، أو فى الموضـع الخالية التى يسكنها الجن ، حتى أضاء الصبح وما شعر بذلك الذى ألقى بيده فى المهالك ، وهو غافل عن ذلك ، لعـدم مبالاته ، وهذا أشبه بمذهب العرب " .

( ٥ ) هم الكوفيون ، وقاسوا ذلك على " عن " ، و " على " أنهما يكونان اسمين إذا دخل عليهما حرف الجرّ . ولكن ردّ ذلك بأنّ "عـن" و " على " لم يعهد ثبوت الزيادة فيهما ، فلذلك حكم باسميتهما بخلاف كلمة " لا " ، فانها قد ثبتت لها الزيادة . انظر الجـنى الدانى ص ٣٠٦ .

( قولـه )[1] : ﴿ حرفا التّفسـير[2] ﴾ .

اعلم أنّ إعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبلـه .

قال الحديثي : " ويعرب المفسّر بإعراب المفسّر ، لأنه بيان له" .

وقال المالكي : "" أي " عاطفة"[3] . وفيه نظر ، لأن ما بعدها غير ما[4] قبلها ، والعطف يقتضي المغايـرة .

( قولـه )[5] : ﴿ كقولـه[6] :

---

( ١ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٢ ) هذا نص المصنف رحمه الله ، وتمامه " حرفا التّفسير أي ، وأن" .
مثال " أي " قوله تعالى : " واختار موسى قومه" أي من قومـه
ومثال " أن " قوله تعالى " ونادينـاه أن يا إبراهيم " .

( ٣ ) هذا مذهب الكوفيين ، وتبعهم ابن السكاك الخوارزمـي ، وأبو جعفر بن صابر . يراجع الجنى الداني ص ٢٥٠ ، ومفتاح العلوم ص ٨٣ ، والهمع ٥ / ٢٦٤ .
ويقول الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ٩٠ : "وليس لنـا عطف بيان بعد حرف إلا هذا " .

( ٤ ) في ج : عـن .

( ٥ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٦ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " حرف التوقع قد . " وإنما سميت حرف التوقع ، لأنه يخبر بها من يتوقع إخبـار فهي إذا دخلت الماضي " قربته إلى الحال نحو: " قد قامـت الصلاة " ، وبهذا الاعتبار سمي حرف التقريب . وإذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم : " إن الكذوب قد يصدق " .
ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو: " قد والله قمت " .
وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى : "قد يعلم الله" .
وقد يحذف الفعل بعده كقولـه :
أزف التّرحل غير أن ركابنـا لما تزل برحالنا وكأن قـد " .

أفد الترحّل ( غير أنّ ركابنا  لما تزل برحالنا وكأن قد[1] ) .

البيت للنّابغة .

( قال الجوهرى : أفد الترحل[2] " بالكسر " أى : دنا .

ويروى : أزف[3] ، ومعناهما واحد .

قوله : وكأن قد : يجوز أن يقرأ بكسر الدال ، فيكون من الضرب الأول من الكامل ، وبسكون الدال فيكون من الضرب الثامنة . والباقى ظاهر .

( قوله )[4] : ﴿ وقد يكون بمعنى أن الناصبة ﴾[5] .

---

( ١ ) البيت من الكامل ، قاله النابغة الذبيانى من قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر . وما بين المعقوفين غير مذكور فى المخطوطتين . .... وقبله : .

أمن آل ميّة رائح أو مغتدى  عجلان ذا زاد وغير مزوّد .

زعم البوارح أن رحلتنا غدا  وبذلك تنعاب الغراب الأسود .

لا مرحبا بغد ولا أهلا به  إن كان تفريق الأحبة فى غد .

والبيت فى الخصائص ٢ / ٣٦١ ، وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١١٠ .

والمغنى ١ / ١٨٦ ، ٣٧٨ ، والإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٤٠ .

وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ١١٠ ، ٣٠٦ ، والخزانة ٣ / ٢٣٢ ، والعينى ١ / ٨٠ ، والأشمونى ١ / ٣١ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . انظر الصحاح مادة ( أفد ) .

( ٣ ) هى رواية ابن هشام فى قطر الندى ص ١٦٠ .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح موضحا قول المصنف رحمه الله : " ولو عكسه " " أى : لو للمضى ، وإن دخل المضارع أى : جعل الفعل بمعنى الماضى ، سواء دخل الماضى نحو : لو ضربت ضربت ، أو المضارع نحو : لو تضرب أضرب .

وقد يجئ بمعنى " إن " كقوله تعالى : " ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم " . وقد يكون بمعنى " أن " الناصبة كقوله تعالى : " ودّوا لو تكفرون " ، وكقوله تعالى : " ودّوا لو تدهن فيدهنون " ، وكقوله تعالى : " يودّ المجرم لو يفتدى " ، ولا يجوز أن يكون ههنا للامتناع ، لأنه لا جواب لها " انظر ورقة ( ١٨٠ / أ ، ١٨٠ / ب ) .

قال صاحب الهادى : إن " لو "[1] قد تستعمل بمعنى "إن" للاستقبال فيحصل فيها ( معنى )[2] التمنى .

( قوله )[3] : ﴿ كقولـه :[4]

فمن نحن﴾ ( نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منّا مفزعا )[5] .

---

( ١ ) فى ج : الو .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج . راجع الجنى الدانى ص٢٩٥ والهمع ٤ / ٣٢٣ .

( ٣ ) ( قولـه ) ساقط من ج .

( ٤ ) وقال أيضا موضحا كذلك قوله ابن الحاجب رحمه الله : "ويلزمان الفعل لفظا وتقديرا " . " أى : إن ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا ، نحو : إن ضربت ضربت ، أو تقديرا نحو: قوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك " . " وقل لو أنتم تملكون" أى : وإن استجارك أحد . ولو تملكون أنتم . فـ" أحد "، "وأنتم" مرفوعان بأنهما فاعلان لفعلين محذوفين تفسّرهما الظاهر ، وليسا بفاعلين لأفعال بعدهما ، ويؤيد ذلك أنك لا تقول : ان قومك يضرب زيدا ، بل تقول : إن قومك يضربوا ، وينبغى أن يعلم أنّ مفسّر المحذوف مجزوم إن كان مضارعا نحو: إن زيد يقم" ، ليطابق المحذوف ، وأنّ الأسماء المتضمنّة معنى "إن" لا تحذف أفعالها فى حال الاختيار ، لكونها فرع " إن " ، فلا يتصرف فيها مثل تصرفه ، نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منّا مفزّعا" .

( ٥ ) البيت من الطويل ، أنشده هشام المرى ، وقيل : مرة بن كعب (٨٠/ب) بن لؤى القرشى ، وما بين المعقوفين غير مذكور فى المخطوطتين وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١١٤ .

نجره : من أجاره من فلان اذا خلّصه . وهو هنا خلاف الأمـــن ومفزعا : من الفزع وهو الخوف . أى : ( من )[1] لا نؤمنه يبيت خائفـــا وتركيبـــه ظاهـــر .

والاستشهاد على أن " نحن " فاعل فعل محذوف ، والتقدير : فمن نؤمنه نحن ( ١٣٣/ب ) .

قال الأندلسى : " نحن" فيه ، مرفوع بفعل مضمر يفسّره الظاهـــر فلمّا لم يظهر الفعل برز الضمير ، وليس[2] مبتدأ بجزم نؤمنه" ، ولا يجـوز فى غير " من " من الأسماء التى جوزى بها أن يقع بعدها الاسم المرفـوع باضمار فعل ، كما جاز "فى "إن " ، إلاّ"[3] فى ضرورة الشعر " .

( قوله )[4] : « ألا ترى أن معنى قولك : أمّا زيد فمنطلق ، مهما يكن من شئ فزيد منطلق » أى[5] : حاصل له الانطلاق على (كل)[6] تقديـــر

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

( ٢ ) هذا رد على أبى الحسن الأخفش . قال ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢/ ٦١٦ : " وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء" . وانظر كذلك ٢/ ٦٢٠ .

( ٣ ) فـــى ج : لا .

( ٤ ) ( قولـــه ) ساقط من ج .

( ٥ ) قال الشارح مهنا قول المصنف رحمه الله : "وقيل إن كان جائـــز التقديـــم فمـــن الأول والا فمـــن الثانى" : "أى : التزم حـــذف الفعل الداخل عليه " ما" ؛ لأن المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ، ولمّا حذف الفعل جعل الجزء الذى مما فى حـــيّز جوابها بين أمّا وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف ، وهو الاسم الواقع بعدها ، كراهة أن تلى الفاء أمّا ، لكراهتهم أن تلى آلـــة الجزاء آلة الشرط ، ألا ترى أن معنى قولك : أمّا زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق ، فزيد جزء جوابها . انظر ورقه (١٨٢/أ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصـــل .

وهذا بيان أنها في معنى الشرط ، لا أن ( في )[1] ذلك مدلولها الحقيقي ، إذ مدلولها الحقيقي أنّ ما يليها مستلزم ما يلي الفاء .

( قوله )[2] : ﴿ وإلّا لجاز النصب في الأول بتقدير تذكّر ، والرفع في الثاني بتقدير حصل ، لأنه لا مانع حينئذ من هذين التقديرين .[3]

( قوله )[4] : ﴿ كقوله[5] :

يا أبتا علّك أو عساكا ﴾ .[6]

---

( ١ ) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال في الوافية شرح الكافية ورقة (١٨٢/أ) : " والمراد من قوله مطلقا : أنّ الاسم الواقع بعدها جزء ما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا أو منصوبا ، وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم أو لم يكن . وقال بعضهم : إن الاسم الواقع بعد أمّا ليس جزءا مما في حيّز الفاء ، لامتناع عمل ما في حيّز فاء الجزاء فيما قبله ، بل منصوبا لفعل محذوف مطلقا ، أي : سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم أو لم يكن ، وسواء كان مرفوعا نحو : أمّا زيد فمنطلق ، أو منصوبا نحو : أما يوم الجمعة فزيد منطلق . أي : مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الأول ، ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني ، وهو ضعيف ، وإلا لجاز النصب في الأول بتقدير تذكر ، والرفع في الثاني بتقدير " حصل " أو " ذكر " ، لكنه لم يجز بالاتفاق " .

( ٤ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٥ ) أي : الخامس من أنواع التنوين تنوين الترنم ، وهو الذي يذكر في أواخر الأبيات والأنصاف المصرّعة للإنشاد كقول الشاعر البيت .

( ٦ ) البيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، من أبيات مفردات

البيت لرؤبة ، وأوّله :

تقول بنتا قد أنى أناكا يا أبتا علّك أو عساكا .

أنى أناكا : أى : حان حين ارتحالك ، أى : سفرك لطلب الرزق ، فسافر تجده[1] رزقا .

قوله بنتا : فاعل تقول ، والأصل : بنتى ، قلبت[2] ياء المتكلم ألفا وأناكا : فاعل أنى ، وهو فى الأصل[3] ممدود فقصر للوزن ، والجملة مقول القول .

( وقوله[4] ) يا أبتا : منادى مضاف إلى المتكلم ، والتاء والألف عوضان[5] عن يائه . علّك بمعنى لعلّك ، أو عساكا : عطف عليه ، وخبر لعل وعسى محذوف[6] ، والتقدير : علّك تجد رزقا أو عساكا تجده[7] .

---

نسبت إليه فى ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش . ورواية الديوان :

تقول بنتى .

والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، ٤ / ٢٠٧ . . . والمقتضب ٣ / ٧١ ، والانصاف ١ / ٢٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ و ٣ / ١٢٠ ، ٧ / ١٢٣ ، والرضى ٢ / ٢١ ، والمغنى ١ / ١٦٢ وقد نسب للعجاج فى الخزانة ٢ / ٤٤١ .

( ١ ) فى ج : : تجد ، بإسقاط الهاء .

( ٢ ) فى ج : قبلت .

( ٣ ) فى ج : فى إلا فى الأصل ، بزيادة ( الا ) .

( ٤ ) ( وقوله ) ساقط من الأصل ، ولكن أشير إليه فى الهامش .

( ٥ ) فى ج : عوض .

( ٦ ) فى ج : محذوفان .

( ٧ ) فى ج : تجد .

والاستشهاد على دخول تنوين الترنم في الفعل[1]، وهو عساكا .

( قوله )[2] : (( تقول في اضربوا : اضربن[3] بحذف الواو )) .

فإن قلت : لم لم تقولوا : اضربونّ مع أن[4] التقاء السّاكنين على حدّه ؟ .

قلت : لا نسلّم أنه على حدّه ؛ لأن الذي على حده ينبغي أن يكون في كلمة ، وههنا ليس كذلك ، بل النّون كالكلمة المنفصلة .

---

( ١ ) وهناك شاهدان آخران :
أحدهما : أنه جمع بين عوضين في " يا أبتا " ؛ لأن التاء عوض من ياء المتكلم ، وإنما جاز الألف دون ياء المتكلم ؛ لأن التاء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض . بخلاف الألف ، فإن غايته أن يذكر عوضان ، وهو ليس ممتنعا ، وليس فيه الجمع بين العوض والمعوض . نقلا من الخزانة ٤ / ٤٢ بتصرف .
والآخر : أن الكاف في " عساكا " منصوبة المحل ، تشبيها لـ " عسى " بـ " لعل " ؛ لأنها في معناها .

( ٢ ) ( قوله ) ساقط من ج .

( ٣ ) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٨٥ / ب ) : "أي : ونون التأكيد الخفيفة والمشددة في غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلوان من أن يكونا مع ضمير بارز أولا يكونا ، فإن كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة ، تقول في اضربوا اضربن ، بحذف الواو ، كما تقول مع الكلمة المنفصلة : اضربوا القوم ، بحذف الواو ، وتقول في اضربي اضربن ، بحذف الياء ، كما تقول : اضربي القوم . وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل ، تقول في اضرب : اضربن" .
وكلمة اضربن مكتوبة في ج : اضربوه .

( ٤ ) في ج : للالتباس .

فإن قلت : فيلزم حذف الألف من " اضربان " بعين ما ذكرتم .

قلت : تجويزهم ذلك لا لأنه التقاء الساكنين على حدّه ، بل لدفع الالتباس بالمفرد . فإن قلت : فينبغي أن يحذف في " اضربان " ، لأنه لا التباس .(١)

قلت : لو حذفت لزال الغرض الذي أتيت الألف لأجله .

( قوله )(٢) : ( كقوله )(٣) :

لا تهين الفقير علّك أن تركع يوما والدّهر قد رفعه (٤)

---

(١) في ج : لأجلها .

(٢) ( قوله ) ساقط من ج .

(٣) قال الشارح رحمه الله في ورقة ( ١٨٦/أ ) : " أي : نون التأكيد المخففة تحذف لأحد الأمرين ، وهو : ما التقاء الساكنين كقوله :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه .

أي : لا تهينن . والذي يدل على أن تقديره كذلك ، أنه لولاه لقيل : لا يهن ؛ لأنه يكون مجزوما حينئذ .

وأما الوقف إذا لم يكن ما قبلها مفتوحا ، قياسا على التنوين وحينئذ يجب رد ما حذف لنون التأكيد ، لعدم موجب حذفه وهو نون التأكيد ، فتقول في اضربن : اضربوا ، برد الواو ، واضربي برد الياء . وتقول : هل ترين يا امرأة ؟ وهل تخشون يا قوم ؟ هل ترين وهل تخشون ، بإعادة نون الإعراب لما ذكرناه ، وهو انتفاء موجب البناء . بخلاف التنوين فإن حذفه في الوقف لا يوجب ردّ المحذوف عند الفصحاء ، تقول في جاءني قاض : جاءني قاض " .

(٤) البيت من المنسرح ، قاله الأضبط بن قريع السعدي . وروى في الخزانة : " ولا تعاد الفقير " ، وعليه فلا شاهد فيه . وروى في البيان " لا تحقرن " . وقبله : . . .

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه .

فإن قيل من الدهر ما أتانيه من قرّ عينا بعيشة نفعه .

وصل حبال البعيد ان وصل الـ حبل وأقص القريب إن قطعه .

علّك : لغة فى لعلّك كما مـــرّ .

أى : لا تهنه لعلّك تصير محتاجا ذليلا (١٣٤/أ) منحنيا والدهر قد رفعه ، ونجّاه من الفقـــر .

والاستشهاد على أن النون المخففة حذفت لالتقاء (الساكنـــين والياء فى لا تهين الفقير هى التى كانت محذوفة لالتقاء الساكنين ، فلما دخلت النون أعيدت .

فإن قلت (١) : لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين ولم يحذف التنوين فى الأكثر بل يحرّك ؟ .

قلت : الاسم فى الرتبة قبل الفعل ، فما يدخل عليه وما يختص بـــه أيضا مقدّم على ما يختص (به) (٢) بالفعل ، ففضل التنوين على النون ، بأن حرّك التنوين عند لقائه ساكنا ، وحذفت (٣) النون عند ذلك ، فتقـــول زيد العاقل ، ولا تقول : اضربن العاقل ، ليظهر شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه .

وقرئ : " قل هو الله أحد الله الصّمد " . (٤)

ولنختم الكلام بهذه الآية الشّريفة ، (ونحمد الله) (٥) أوّلا وآخرا على ما شرفنا بالوصول إلى الإتمام ، وتفضل علينا بتيسير الاختتام ، إنه ولـــىّ الإنعام والموصول إلى المرام .

---

= وهو من شواهد الإنصاف ١/ ٢٢١ ، وابن يعيش ٩/ ٤٣ ، والرضى ٢/ ٤٠٦ ، والمغنى ١/ ١٦٦ ، والأشمونى ٣/ ٢٢٥ ، والفوائد ٢/ ٤٠٨ والخزانة ٤/ ٥٨٨ ، والعينى على الخزانة ٤/ ٣٣٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، ولكن صحح على الهامش.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة فى الأصل .

(٣) فى ج : حذف .

(٤) الاخلاص ،، ١ ، ٢ .

(٥) فى ج : ولنختم الكتاب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ج . تم بحمد الله ،،،

# الخاتمة

## الخاتمـــــــة

وفى ختام هذا البحث يسّرنى أن أشير إلى أهمّ النتائج التى أبرزهـــا صاحب الحاشية ، والتى تظهر فى هذه النقـاط :

١- استدراكه على الشارح فى باب الاشتغال ، وفى باب خواص الاسم ، كما استدرك أيضا على المصنّف فى باب اسم ما ولا المشبّهتين بليس .

٢- حرص فى هذه الحاشية على إيفاء المراد ، فأضاف من عنده زيـــادات وفوائد استخلصها من الكتب الأخرى ، لتزيل مشكلات الشرح .

٣- اتّبع منهجا وسطا فى التعليق ، فيوجز حينا ويطنب أخرى حسبمـــا تدعو الضرورة إليه ، بأسلوب أدبى جميـــل .

كان الحلبى موفقا فى تتبّعه لكلام الشارح ، وشرحه ، والتعليق علـــى ما يراه غامضا من المسائل والمذاهب ، وقد ساعده على ذلك اطلاعـــه الواسع ، وعقله المستنير ، وفهمه الدقيـق لشروح الكافية ، والمفصّل واللبـــاب .

وأمـا أهـم النتائج التى توصّلت إليها ، فتنجلى فيما يأتـى :

١- استدركت على المحشّى بعض المسائل التى لم تتّضح فى ذهنه بصـــورة جيّـــدة ، مثـــل :

أ ) نفيه ما يسمّى ببدل الكل من البعض ، مع أنّه ثابت بالسماع والقياس كما وضّحته فى التحقيـــق .

ب ) ردّدت على صاحب الحاشية فى تضعيفه قول الكوفيين إن إيّـــاى

وإيّاك ، وإيّاه أسماء بكمالها ، وقد فصّلت القول فى هذه المسألة وبيّنت رأى المحققين فيهـــا .

٢- تمسّت الأدلة التى تؤيّد الأقوال التى يتركها المحشّى مخافة التطويـل .

٣- رجّحت ما أراه موافقا للكلام العربى ، كما فى إعراب الآية الكريمـــــة "إنّ هذان لساحران " ، على لغة من يلزم المثنّى الألف فى جميـــع أحوالـــه .

٤- ربط الحاشية بالشرح عن طريق اثبات النص التى تعامل معه المحشّـــى .

ومن اللـــه العـــون ، وبـــه التوفيـــق ،،،

## المحتويات العامة للتحقيق


أ - دليل الآيات .

ب - دليل الأحاديث .

جـ - دليل الأمثال والأقوال المأثورة .

د - دليل الأبيات .

هـ - مسرد الأعلام .

و - دليل الأمكنة والبقاع .

ز - ثبت بأسماء القبائل وأصحاب المذاهب .

حـ - دليل المصطلحات .

ط - مصادر البحث .

ى - دليل الموضوعات .

# دليل الآيات

## ( أ ) دليل الآيات


| الآية | السورة | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| بسم الله الرحمن الرحيم . | الفاتحة | ١ | ٢١ |
| الحمد لله . | " | ٢ | ٢٤٤ |
| لا تجزى نفس عن نفس شيئا . | البقرة | ٤٨ | ٦٩٤ |
| انكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل . | " | ٥٤ | ٦٨٤ |
| واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . | " | ١٠٢ | ٦٩٥ |
| بل ملة إبراهيم حنيفا . | " | ١٣٥ | ٣٧٠ |
| والذين آمنوا أشد حبا لله . | " | ١٦٥ | ٦٨٧ |
| فعدّة من أيام أخر . | " | ١٨٤ | ١٥٠ |
| ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم . | " | ١٨٥ | ٦٩٥ |
| واذكروه كما هداكم . | " | ١٩٨ | ٦٩٧ |
| والله يعلم المفسد من المصلح . | " | ٢٢٠ | ٦٧٩ |
| أن تضل إحداهما . | " | ٢٨٢ | ٤٢٤ |
| شهدالله أنه لا إله إلاّهو . | آل عمران | ١٨ | ٤٢٢ |
| قل اللهم مالك الملك . | " | ٢٦ | ٣٣٨ |
| ومنهم من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك . | " | ٧٥ | ٦٨٤ |
| وما محمد إلا رسول . | " | ١٤٤ | ٢٥٢ |
| كل نفس ذائقة الموت . | " | ١٨٥ | ٤٧٨ |
| ربنا إننا سمعنا منادياً . | " | ١٩٣ | ٧٠٧ |
| فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . | النساء | ٣ | ١٤٧ |
| ولأبويه . | " | ١١ | ٤٩١ |

| الآيـــة | السورة | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| كان الله عليما . | النساء | ١٧ | ٦٥٨ |
| وكفى بالله شهيدا . | ،، | ٧٩ | ٢٢٦ |
| ليجمعنكم إلى يوم القيامة . | ،، | ٨٧ | ٦٨٠ |
| ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه . | ،، | ١١٠ | ١٨ |
| لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم . | المائدة | ١٠١ | ٥٦٧ |
| يوم ينفع الصادقين . | ،، | ١١٩ | ٨٤ |
| أدخلوا فى أمم . | الأعراف | ٣٨ | ٦٨٢ |
| الحمد لله الذى هدانا لهذا . | ،، | ٤٣ | ٦٨٠ |
| حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق . | ،، | ١٠٥ | ٦٩٥ |
| واختار موسى قومه . | ،، | ١٥٥ | ٣١٣ |
| واذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم | الأنفال | ٧ | ٧٠٨ |
| إن كان هذا هو الحق . | ،، | ٣٢ | ٤٩٩ |
| لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم . | ،، | ٦٨ | ٦٨٢ |
| أن الله برئ من المشركين ورسوله . | التوبة | ٣ | ٢٢ |
| أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة . | ،، | ٣٨ | ٦٧٧-٦٨٣ |
| فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل . | ،، | ٣٨ | ٦ |
| وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة | ،، | ١١٤ | ٦٩٤ |
| إنما أنت نذير . | هود | ١٢ | ٢٥٢ |
| هذا بعلى شيخا . | ،، | ٧٢ | ٣٧١ |
| هولاء بناتى هن أطهر لكم . | ،، | ٧٨ | ٥٠٠ |
| فصبر جميل . | يوسف | ١٨ | ٥١٩ |
| هيت لك . | ،، | ٢٣ | ٦٨٧ |

| الآيـــة | السورة | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| إن كان قميصه قدّ من دبر . | يوسف | ٢٧ | ٤٢٣ |
| رب السجن أحب الىّ مما يدعوننى إليه | ،، | ٣٣ | ٦٧٩ |
| انى أرى سبع بقرات سمان . | ،، | ٤٣ | ٢٦١ |
| حاش لله ما علمنا عليه من سوء . | ،، | ٥١ | ٤٠٦-٧٠١ |
| كل يجرى لأجل مسمى . | الرعد | ٢ | ٦٨٧ |
| يريكم البرق خوفا وطمعا . | ،، | ١٢ | ٣٦١ |
| الحمد لله الذى وهب لى على الكبر . | ابراهيم | ٣٩ | ٦٩٥ |
| نبئ عبادى أنى أنا الغفور الرحيم . | الحجر | ٤٩ | ٤٩٩ |
| أقم الصلاة لدلوك الشمس . | الاسراء | ٧٨ | ٦٨٨ |
| إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا . | الكهف | ٣٩ | ٤٩٩ |
| بالأخسرين أعمالا . | ،، | ١٠٣ | ٣٨٢ |
| أئذا ما متّ لسوف أخرج حيّا . | مريم | ٦٦ | ٦٨٨ |
| أيهم أشد . | ،، | ٦٩ | ٥٢١ |
| يعلم السرّ وأخفى . | طه | ٧ | ٦١٠ |
| ولا تنيا فى ذكرى . | ،، | ٤٢ | ٦٩٤ |
| إن هذان لساحران . | ،، | ٦٣ | ١١٣ |
| وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى . | ،، | ١١٨ ، ١١٩ | ٧٠٨ |
| وأسروا النجوى الذين ظلموا . | الأنبياء | ٣ | ٥٨٠ |
| كل نفس ذائقة الموت . | ،، | ٣٥ | ٤٧٨ |
| ونضع الموازين القسط ليوم القيامة . | ،، | ٤٧ | ٦٨٧ |
| ونصرناه من القوم . | ،، | ٧٧ | ٦٧٨ |
| وكلا آتينا حكما وعلما . | ،، | ٧٩ | ٤٧٨ |

| الآيـــة | السورة | رقم الآيـة | رقم الصفحـــة |
|---|---|---|---|
| والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم | المؤمنين | ٥، ٦ | ٦٩٥ |
| ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة | " | ١٤ | ٧٢٢ |
| إذا أخرج يده لم يكد يراها . | النـــور | ٤٠ | ٦٧٠ |
| يوم تشقق السماء بالغمام . | الفرقان | ٢٥ | |
| انه هو السميع العليم | الشعراء | ٢٢٠ | ٤٩٩ |
| ألا يسجـــدوا . | النمـــل | ٢٥ | ٧١٨ |
| والأمر إليـــك . | " | ٣٣ | ٦٨٠ |
| ردف لكـــم . | " | ٧٢ | ٤٠٦ |
| فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا . | القصص | ٨ | ٦٨٧ |
| كل نفس ذائقة الموت . | العنكبوت | ٥٧ | ٤٧٨ |
| ولكن رسول اللـــه . | الأحزاب | ٤٠ | ٧٢٨ |
| ومزقناهم كل ممـزق | سبـــأ | ١٩ | ٥٩٧ |
| أولى أجنحة . | فاطـــر | ١ | ١٤٦ |
| ومكر أولئك هو يبور . | " | ١٠ | ٤٩٨ |
| ومن كل تأكلون لحما طريا . | " | ١٢ | ٤٧٨ |
| ما يأتيهم من رسول إلا كانوا . | يســـن | ٣٠ | ٤٢١ |
| فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون | " | ٧٦ | ٧٠٦ |
| فلما أسلما وتلّه للجبين . | الصفات | ١٠٣ | ٦٨٨ |
| ولات حين منـــاص . | ص | ٣ | ٢٨٠ |
| حتى توارت بالحجاب | " | ٣٢ | ٤٩١ |
| انه هو السميع العليم . | فصلت | ٣٦ | ٤٩٩ |
| ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه . | الشورى | ١١ | ٦٨٣ |

| الآيـــة | السورة | رقم الآيـة | رقم الصفحـة |
|---|---|---|---|
| ينظرون من طرف خفـى . | الشورى | ٤٥ | ٦٧٩ |
| ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم . | الزخرف | ٣٩ | ٥٥٥ |
| وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون . | " | ٧٦ | ٤٩٩ |
| إنه هو السميع العليم . | الدخان | ٦ | ٤٩٩ |
| فشدوا الوثاق . | محمـد | ٤ | ٢٩٩ |
| أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا . | الحجرات | ١٢ | ٣٧١ |
| وأنه هو أضحك وأبكى . | النجـم | ٤٣ | ٤٩٨ |
| فجرنا الأرض عيونا . | القمـر | ١٢ | ٥٢٩ |
| وكل شئ فعلوه فى الزبر . | " | ٥٢ | ٣٤٠ |
| لئلا يعلم . | الحديد | ٢٩ | ٦٣٥ |
| كمثل الحمار يحمل أسفارا . | الجمعة | ٥ | ٥٦٢ |
| ذرعها سبعون ذراعا . | الحاقة | ٣٢ | ٦٧٣ |
| إمّا شاكرا وإما كفـورا . | الانسان | ٣ | ١٤٢ |
| قوريـرا . | " | ١٥ | ١٨٠ |
| وأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول . | المزمـل | ١٥، ١٦ | ٧٢٢ |
| فى أىّ صورة مّا شاء ركّبك . | الانفطار | ٨ | ٥٢٨ |
| ويل للمطففين . | المطففين | ١ | ٢٣٧ |
| لتركبنّ طبقا عن طبق . | الانشقاق | ١٩ | ٦٩٤ |
| إن كل نفس لما عليها حافظ . | الطارق | ٤ | ٤١٩ |
| ولسوف يعطيك ربك فترضى . | الضحى | ٥ | ٥٠١ |
| وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين . | البينة | ٥ | ٦٨٨ |
| إنّ الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا . | العصـر | ٢، ٣ | ٥٦١ |
| قل هو الله أحد الله الصمد . | الاخـلاص | ١، ٢ | ٢٥٣ |

# دَلِيلُ الأَحَادِيثِ

## ( ب ) دليل الأحاديث


| الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|
| ١ - أعربوا في الكلام لتعربوا في القرآن . . . . . | ١٧ |
| ٢ - صلاة الليل مثنى مثنى . | ١٤٧ |
| ٣ - عذّبت امرأة في هرّة حبستها . . . . . | ٦٨٢ |
| ٤ - ليس من امبرا صيام في امسفر . | ٧٣ |
| ٥ - من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه | ٦٩٥ |
| ٦ - وما أنت أعلم به مني . | ٦١١ |

# دليل الأمثال والأقوال المأثورة

## ( جـ ) دليل الأمثال والأقوال المأثورة

| مسلسل | المثل أو القول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الناس هلكى إلا العالمون ، والعالمون هلكى إلا العاملون والعاملون هلكى إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم | |
| ٢ | إلى الله المشتكى من دهر إذا أساء أصرّ على إساءته وإن أحسن ندم من ساعته . | ٨ |
| ٣ | وحكى أنّ امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضى الله عنه وقالت : إن أبوى مات وترك لى مالا ، فاستفتح معاوية ذلك ، فبلغ الخبر عليا رضى الله عنه ، فرسم لأبى الأسود بوضع النحو ، فوضع أوّلا باب انّ وباب الإضافة . | ٢٢ |
| ٤ | روى عن أبى الأسود الدؤلى أستاذ الحسن والحسين أنه قال : دخلت على أمير المؤمنين فرأيته مطرقا مفكرا ، فقلت فيم تفكّر يا أمير المؤمنين ؟ . فقال : إنى سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أصنع كتابا فى أصل العربية ، ثم أتيته بعد ذلك فألقى إلىّ صحيفة فيها " بسم الله الرحمن الرحيم " الكلام كله ثلاثه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى | ٢١ |
| ٥ | ليذك لكم الأسل والرماح والسهام ، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب . | ٣٥٤ |
| ٦ | تسمع بالمعيدى خير من أن تراه . | ٢٢٩ |
| ٧ | تعلموا العربية ، فإنها تزيد فى العقل والمروءة . | ١٧ |
| ٨ | شر أهرّ ذا ناب . | ٢٣٦ |
| ٩ | عند الصباح يحمد القوم السرى . | ٧ |

| مسلسل | | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١٠ - | ثم قالت له ابنته يوما : يا أبت ، ما أحسن السماء "بالضم" على لفظ الاستفهام ، فقال لها : نجومها . قالت: إنما التعجب من حسنها .<br>فقال لها : قولي: ما أحسن السماء ، وافتحى فاك . | ٢٣ |
| ١١ - | وعن عبد الله بن المبارك أنه قال : مات أبي وخلّف لي ستين ألف درهم ، فأنفقت منها ثلاثين ألفا في تعلم الفقه ، وثلاثين ألفا في تعلم النحو والأدب ، وليت الذي أنفقته في تعلّم الفقه أنفقته في تعلّم النحو والأدب ، فإن النصارى كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تعالى ، وجدوا في الإنجيل مكتوبا إني أنا الله ولّدت عيسى من عذراء بتول ، أي : منقطعة عن الأزواج بتشديد اللام ، فقرؤوا بتخفيفها فكفروا . | ١٩ |
| ١٢ - | هل لك في شريدة كأنّ ودكها عيون الضياون . | ٧٦ |

# دليل الأبيات

## ( د ) دليل الأبيات


| البيت | البحر | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| **( أ )** | | |
| فلا والله ولا يلغى لما بى | ولا للما بهم أبدا شفاء | الوافر ٤٠٧ |
| إنّ من يدخل الكنيسة يوما | يلق فيها جآذرا وظباء | الخفيف ٥٠٥ |
| **( ب )** | | |
| من اشتكى وإلى ما ينتهى أربى | ولم أطأ صهوات السبحة الشهب | البسيط ٩ |
| والله ما ليلى بنام صاحبه | ولا مخالط الليان جانبه | الرجز ٧٩ |
| موانع الصرف تسع كلما اجتمعت | ثنتان منها فما للصرف تصويب | البسيط ١٢٤ |
| وكمتا مدمّاة كأن متونها | جرى فوقها واستشعرت لون مذهب | الطويل ٢١٦ |
| أمّ الحليس لعجوز شهربة | ترضى من اللحم بعظم الرقبة | الرجز ٢٤٨ |
| ويا رميّة إذ مىّ تساعفنا | ولا يرى مثلها عجم ولا عرب | البسيط ٣٣٠ |
| إياك إياك المراء فإنه | إلى الشّرّ دعاء وللشر جالب | الطويل ٣٥٦ |
| أتهجر ليلى بالفراق حبيبها | وما كاد نفسا بالفراق تطيب | الطويل ٣٩٤ |
| ومالى إلا آل أحمد شيعة | ومالى الا مشعب الحق مشعب | الطويل ٣٩٧ |
| فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا | فاذهب فما بك والأيام من عجب | البسيط ٤٧٠ |
| عسى الهمّ الذى أمسيت فيه | يكون وراءه فرج قريب | الوافر ٦٦٤ |
| نحىّ الذنابات شمالا كتبا | وأمّ أوعال كها أو أقربا | الرجز ٦٩٨ |
| وداع دعا يا من يجيب الى الندى | فلم يستجبه عند ذاك مجيب | الطويل ٧١٩ |
| **( ت )** | | |
| تضوّع مسكا بطن نعمان أم مشت | به زينب فى نسوة عطرت | الطويل ١٤٠ |
| فإن الماء ماء أبى وجدى | وبئرى ذو حفرت وذو طويت | الوافر ٥١٦ |
| فساغ لى الشراب وكنت قبلا | أكاد أغص بالماء الفرات | الوافر ٥٤٦ |
| **( ج )** | | |
| شربن بماء البحر ثم ترفّعت | متى لجج خضر لهن نئيج | الطويل ٦٨٤ |

| البيت | | البحر | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| **( ح )** | | | |
| من صدّ عن نيرانهـا | فأنا ابن قيس لا بـراح | مجزوء الكامل | ٢٨٤ |
| يا بؤس للحرب التـي | وضعت أراهط فاستراحـوا | مجزوء الكامل | ٤٣٥ |
| سأترك منزلي لبني تمـيم | وألحق بالحجاز فأستريحـا | الوافـر | ٦٣٠ |
| ربع عفاه الدهر طولا فامّحـى | قد كاد من طول البلى أن يمصحا | الرجـز | ٦٦٦ |
| اذا غير الهجر المحبين لم يكد | رسيس الهوى من حب ميّة يبرح | الطويـل | ٦٦٨ |
| **( د )** | | | |
| متى تأته تعشو الى ضوء نـاره | تجد خير نار عندها خير موقد | الطويـل | ٦٣٩ |
| أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلـة | وما تنقص الأيام والدهر ينفـد | الطويـل | ٦٤٢ |
| بنونا بنو أبنائنا وبناتنـا | بنوهن أبناء الرجال الأباعـد | الطويـل | ٢٤٩ |
| فلا والله لا يلقى أنـاس | فتى حتناك يا ابن أبي يزيـد | الوافـر | ٦٨١ |
| احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت | إلى حمام سراع الوارد الثمـد | البسيـط | ٧٠٣ |
| ولولا الشعر بالعلماء يـزرى | لكنت اليوم أشعر من لبيـد | الوافـر | ٢٦٦ |
| يلومونني في حب ليلى عواذلـي | ولكنني من حبّها لعميـد | الطويـل | ٧١١ |
| بالله ربّك إن قتلت لمسلمـا | وجبت عليك عقوبة المتعمـد | الكامـل | ٧١٢ |
| أفد الترحل غير أن ركابنـا | لما تزل برحالنا وكأن قـد | الكامـل | ٧٣٨ |
| ها إنّ تاهعذرة إن لم تكن قبلت | فإن صاحبها قد تاه في البلـد | البسيـط | ٧٣١ |
| **( ر )** | | | |
| يهوين في نجد وغورا غائـرا | فواسقا عن قصدها جوائـرا | | |
| يسلكن في نجد وغورا غائـرا | | الرجـز | ٣١٢ |
| ياتيم تيم عدّى لا أبالكـم | لا يلقينكم في سوءة عمـر | البسيـط | ٣٢٧ |
| نصف النهار الماء غامـره | ورفيقه بالغيب لا يـدري | الكامـل | ٣٧٨ |

| البيت | البحر | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| فلا أب وابنا مثل مروان وابنه | إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا | الطويل ٤٣٢ |
| ما زال مذ عقدت يداه إزاره | فسما وأدرك خمسة الأشبار | الكامل ٤٤٦ |
| قد رأحلّك ذا المجاز وقد أرى | وأبيّ مالك ذو المجاز بدار | الكامل ٤٥٦ |
| أكل امرئ تحسبين امرأ | ونارٍ توقد بالليل نارا | المتقارب ٤٧١ |
| أقسم بالله أبو حفص عمر | ما إن بها من نقب ولا دبر | الرجز ٤٨٦ |
| كم عمة لك يا جرير وخالة | فدعاء قد حلبت علىّ عشارى | الكامل ٥٤٥ |
| استقدر الله خيرا وارضين به | فبينما العسر إذ دارت مياسير | البسيط ٥٥٣ |
| ولست بالأكثر منهم حصى | وإنما العزّة للكاثر | السريع ٦٠٩ |
| متى ما تلقنى فردين ترجف | روانف أليتيك وتستطارا | الوافر ٦٣٨ |
| فأصبحت أنّى تأتها تلتبس بها | كلا مركبيها تحت رجليك شاجر | الطويل ٦٤٠ |
| أما والذى أبكى وأضحك والذى | أمات وأحيا والذى أمره الأمر | الطويل ٧٣٠ |
| واختار فى الدين الحرورى البطر | فى بئر لا حور سرى وما شعر | الزجز ٧٣٦ |

( س )

| | | |
|---|---|---|
| آليت حبّ العراق الدهر أطعمه | والحب يأكله فى القرية السوس | البسيط ٢٨٩ |
| وبلدة ليس بها أنيس | إلا اليعافير وإلا العيس | الرجز ٤٠٠ |
| لله يبقى على الأيام ذو حيد | بمشخريه الظّيان والاس | البسيط ٦٨٦ |

( ص )

| | | |
|---|---|---|
| أتانى وعيد الحوص من آل جعفر | فياعبد عمرو لو نهيت الأحاوصا | الطويل ٢٠٧ |

( ع )

| | | |
|---|---|---|
| فى الاسم خمس لغات ليس يعرفها | إلا ذو والعلم والآداب فاستمعوا | البسيط ٦٣ |
| فيستخرج اليربوع من نافقائه | ومن جحره بالشيخة اليتقصع | الطويل ٧٤ |

| البيت | البحر | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره | هو المسك ما كررته يتضوّع | الطويل ١٣٩ |
| ساقتك أحداج سلمى بعاقل | عيناك للبين تجودان بالدمع | الطويل ١٤١ |
| فما كان حصن ولا حابس | يفوقان مرداس في مجمع | المتقارب ١٤٤ |
| وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى | ثلاث الأثافي والديار البلاقع | الطويل ٤٤٤ |
| ذريني انّ أمرك لن يطاعا | وما ألفيتني حلمي مضاعا | الوافر ٤٨٤ |
| أنا ابن التارك البكرى بشر | عليه الطير ترقبه وقوعا | الوافر ٤٨٨ |
| ربّ من أنضجت غيظا صدره | قد تمنّى لي موتا لم يطع | الرمل ٥٣٠ |
| أما ترى حيث سهيل طالعا | نجما يضيء كالشهاب ساطعا | الكامل ٥٤٩ |
| إذا مت كان الناس صنفان شامت | وآخر مثن بالذى كنت أصنع | الطويل ٦٦١ |
| يا ليت أيام الصبا رواجعا | وكنت في وادى العقيق راتعا | الرجز ٧١٧ |
| فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن | ومن لا نجره يمس منّا مفزّعا | الطويل ٧٣٩ |
| لا تهين الفقير علك ان | تركع يوما والدهر قد رفعه | المنسرح ٧٤٤ |


( ف )


| | | |
|---|---|---|
| وعضّ زمان يابن مروان لم يدع | من المال إلا مسحتا أو مجلّف | الطويل ١٨٩ |
| أمن رسم دار مربع ومصيف | لعينيك من ماء الشؤون وكيف | الطويل ٥٩٧ |
| الحافظو عورة العشيرة | لا يأتيهم من ورائهم نطف | الطويل ٦٠١ |
| للبس عباءة وتقرّ عيني | أحب إليّ من لبس الشفوف | الوافر ٦٣٣ |


( ق )


| | | |
|---|---|---|
| لئن لم تغيّر بعض ما قد صنعتم | لأنتحين للعظم ذو أنا عارقة | الطويل ٥١٨ |
| أمن تصرف بنا الغداة تجدنا | نصرف العيس نحوها للتلاقي | الخفيف ٥٣٧ |
| فلو أنك في يوم الرخاء سألتني | فراقك لم أبخل وأنت صديق | الطويل ٧١٤ |

| البيت | البحر | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ( ك ) | | |
| تجانف من أهل اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا | الطويل | ٤١٧ |
| تقول نبتا قد أتى أناكا يا أبتا علّك أو عساكا | الرجز | ٧٤٢ |
| ( ل ) | | |
| ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوما عليك بأخيلا | الطويل | ١٥٩ |
| ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي | الطويل | ٢٢٢ |
| خالي لأنت ومن عويف خاله نال السماء وأكرم الأخوالا | الكامل | ٢٤٦ |
| في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل | البسيط | ٥٠٧ ، ٧١٦ |
| ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال | الخفيف | ٥٢٤ |
| كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل | البسيط | ٥٤٢ |
| ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الأجل | المتقارب | ٥٩٩ |
| وإذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر تكل غيابه فستنجلي | الكامل | ٦٤٣ |
| فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم يسوى أهل من الوحش يؤهل | الطويل | ٦٤٤ |
| لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل | الطويل | ٦٨٨ |
| غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل | الطويل | ٦٩١ |
| تقاتبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحول | الطويل | ٧٢٣ |
| ( م ) | | |
| تنكّرت منّا بعد معرفة لمنّي وبعد التصابي والشباب المكرم | الطويل | ٣٣٣ |
| لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام | الوافر | ٥٧٩ |
| لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم | الكامل | ٦٣١ |
| وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غالب مالي ولا حرم | البسيط | ٦٤٧ |

| البيت | البحر | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ولقد أراني للرماح دريئة | من عن يميني مرة وأمامي | الكامل ٦٩٠ |
| يضحكن عن كالبرد المنهم | تحت عرانين الأنوف الشم | الرجز ٦٩٦ |
| وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا | إذا إنه عبد القفا واللهازم | الطويل ٧٠٨ |
| ويوما توافينا بوجه مقسّم | كأن ظبية تعطو إلى ناضر السّلم | الطويل ٧٣٤ |

( ن )

| | | |
|---|---|---|
| أقلّي اللوم عاذل والعتابن | وقولي إن أصبت لقد أصابن | الوافر ٨١ |
| تقشع وجهها كالبدر لمّا | يحرّق شوقها قلبي وانن | الوافر ٨٢ |
| ولقد مررت على اللئيم يسبني | فمضيت ثمت قلت لا يعنيني | الكامل ١٣٣ ، ٥٦٢ |
| من أجلك يا التي تيمت قلبي | وأنت بخيلة بالوصل عني | الوافر ٣٢١ |
| وكل أخ مفارقة أخوه | لعمر أبيك إلا الفرقدان | الوافر ٤١٢ |
| ولم يبق سوى العدوا | ن دنّاهم كما دانوا | الهزج ٤١٦ |
| وما إن طبّنا جبن ولكن | منايانا ودولة آخرينا | الوافر ٤٣٦ |
| فلما تبيّن أصواتنا | بكين وفدّينا بالأبينا | المتقارب ٤٥٨ |
| فكفى بنا فضلا على من غيرنا | حبّ النبي محمد ايانا | الكامل ٥٢٨ |
| ونحر مشرق اللون | كأن ثديّاه حقان | الهزج ٧١٦ |

( هـ )

| | | |
|---|---|---|
| الا هلى لومّى ولو كنت عالما | بأذناب لوّم لم تفتنى أوائله | الطويل ٨٢ |
| الواهب المائة الهجان وعبدها | عوذا يزجّى خلفها أطفالها | الكامل ٤٤٩ |
| بتيهاء قفر والمطيّ كأنها | قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها | الطويل ٦٥٩ |

( ى )

| | | |
|---|---|---|
| فلو كان عبد الله مولى هجرته | ولكن عبد الله مولى مواليا | الطويل ١٨٨ ، ١٩٠ |
| مررت على وادى السباع ولا أرى | كوادى السباع حين يظلم واديا | الطويل ٦٢٦ |
| أقلّ به ركب أتوه تئيّة | وأخوف إلاّ ما وقى الله ساريا | |

# مسند الإمام

## ( هـ ) مسرد الأعلام


| | رقم الصفحة |
|---|---|
| الأحمر . | ١٥٤ |
| الأخفش . | ٢٠٤ |
| الأصمعي . | ١٩٧ |
| الأعشى . | ٢٠٧ |
| الأندلسي . | ٥٣ |
| البارق . | ١٩٢ |
| الجزولي . | ٢٥٢ |
| الجوهري . | ١٧٤ |
| الحاجي | ٣٢ |
| الحديثي . | ٥١ |
| الحطيئة . | ٦٤٠ |
| الحلبي . | ٤ |
| الخليل بن أحمد . | ٢٤ |
| الخوارزمي . | ١٢٥ |
| الربعي . | ١٠٥ |
| الرماني . | ٣٠ |
| الزباء . | ٦٦٤ |
| الزوزني . | ٢٣٢ |
| السخاوي . | ٣٩٥ |
| السكاكي . | ١٥ |
| السيد عبد الله . | ٣٤٩ |

رقم الصفحة

السيرافي . ٢٩
الشافعي . ٢٦٦
الصعق . ٣٢١
الطفيل الغنوى . ٢١٦
العباس بن مرداس . ١٤٣
العجاج . ٦٩٨
الفجدوانى . ٣٤ ، ٥٨
الفالي . ٣٠٨
الفراء .
الفرزدق . ١٨٩
القطرى بن الفجاءة . ٦٩١
الكسائي . ٢٥
الكميت . ٣٩٧
المالكي . ٩٥ ، ٢٥٢
المبرد . ٢٨
المتلمس . ٢٨٨
المرزوقى . ٢٨٦
الميداني . ٣٢٨
النابغة الذبياني . ٧٠٣
النضر بن شميل . ٢٩٥
النميرى . ٨١ ، ١٤٠
النيلي . ٥٨٧
إبراهيم النخعي . ١٤٨
أبو الأسود الدؤلى . ٢٠

رقم الصفحة


أبو البقاء . ٨٥

أبو الحارث . ٤٤٤

أبو الحسن الأخفش . ٢٧

أبو الدقيش . ٧٦

أبو الصخر . ٧٣٠

أبو العباس ثعلب . ٢٦

أبو إسحاق الحضرمى . ٢٣

أبو إسحاق الزجاج . ٢٨

أبو إسحاق الزيادى . ١٠٧

أبو بكر السراج . ٢٨

أبو حنيفة رضى الله عنه . ١٠٨

أبو دؤاد . ٤٧١

أبو على الفارسى . ٢٩

أبو عمرو بن العلاء . ٢٤

أبو موسى الأشعرى . ١٨

ابن الأنبارى . ٢٦

ابن العاجب . ٣٦

ابن أحمر . ٦٥٩

ابن برى ٥٥٢

ابن جنى . ٣١

ابن شبرمة . ٦٦٩

ابن شرف شاه الأستراباذى . ٤١

ابن عصفور . ٢٥٢

رقم الصفحة


ابن كيسان . ٢٩

ابن همام السلولى . ٦٣٦

امرؤ القيس . ٢٢٢

باب شاذ . ٦٠٣

بكر المازنى . ٢٧

بنت بحدل الكلابى . ٦٣٣

تأبط شرا . ١٢١ ، ١٩١

جرير . ٨١

حسان بن ثابت . ١٥٨

خالد بن سعيد بن العاص . ٢٧٩

خضم . ١٩٧

ذرّى حبا . ١٩١

ذو الرمة . ٣٣٠ ، ٤٤٤

رؤبة . ٣١٢

زين العرب . ٢٩٥

سحيم بن وثيل الرياحى . ٦٢٦

سعد بن مالك بن ضبيعة . ٢٨٥

سيبويه . ٢٤

صاحب الإقليد . ٧٨

صاحب الضوء . ١٧٦

صاحب الكشاف . ....

صاحب اللباب . ٧٨

صاحب المظهر . ....

رقم الصفحة


| | |
|---|---|
| صاحب الهادى . | ٤٣ |
| صالح الجرمى . | ٢٧ |
| صدر الأفاضل . | ١٢٦ ، ٢٨٦ |
| طرفة بن العبد . | ٦٤٢ |
| عاتكة بنت زيد بن نفيل . | ٧١٣ |
| عبد القاهر الجرجانى . | ٣١ |
| عبد الله بن المبارك . | ١٩ |
| على بن أبى طالب رضى الله عنه . | ٢٠ |
| على بن سليمان . | .... |
| عمر بن الخطاب رضى الله عنه . | ١٨ |
| عمرو بن معدى كرب . | ٤١٢ |
| عيسى الثقفى . | ٢٣ |
| قطب الدين الفالى . | ٣٠٨ |
| قطر . | ٢٧ |
| كعب بن زهير . | ٦٩٢ |
| لبيد بن ربيعة . | ٢٦٧ |
| محمد عبد الرشيد السجاوندى . | ٢٤٣ |
| مزاحم بن الحارث العقيلى . | ٦٩٢ |
| معاوية رضى الله عنه . | ٢٢ |
| نجم الدين الرضى . | ١١٦ |
| هدبة بن الخشرم . | ٦٦٥ |
| هشام بن معاوية . | ٣١٦ |
| يزيد بن المهلب . | ٤٤٧ |

# دليل الأمكنة والبقاع

## ( و ) دليل الأمكنة والبقاع


| مسلسل | المكان أو البقعة | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | - الذنابات . | ٦٩٨ |
| ٢ | - الطائف . | ١٣٩ |
| ٣ | - الكناسة . | ٦٦٩ |
| ٤ | - المدائن . | ١٨١ |
| ٥ | - اليمن . | ٣٣ |
| ٦ | - ذو المجاز . | ٤٥٧ |
| ٧ | - شتر . | ١٧٧ |
| ٨ | - منى . | ٤٥٧ |

# ثبت بأسماء القبائل وأصحاب المذاهب

## ( ز ) ثبت بأسماء القبائل وأصحاب المذاهب


| مسلسل | القبيلة أو صاحب مذهب | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | التميمي . | ١٢١ |
| ٢ | الشارح . | ٣٩ |
| ٣ | الكوفي والبصري . | ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ |
| ٤ | أكلوني البراغيث . | ٢٥١ |
| ٥ | أهل الحجاز . | ١٥٤ |
| ٦ | بلحارث ابن كعب . | ١١٣ ، ٤١٤ |
| ٧ | بنونحو . | ١٤ |
| ٨ | سريانى . | ١٧٨ |
| ٩ | عبرانى . | ١٧٨ |
| ١٠ | كنانة . | ١١٣ |
| ١١ | هذيل . | ٧٠٣ |

# دليل المصطلحات

## ( حـ ) دليـــل المصطلحـــات


| | المصطلـــــح | رقـم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ - | الدستـــور . | ٥ |
| ٢ - | القوانـــين . | ١٥ |
| ٣ - | الكـــف . | ١٤١ |
| ٤ - | المتأخـــرون . | ٤ |
| ٥ - | المصنفـــون . | ٦ |
| ٦ - | المتقدمـــون . | ٤ |
| ٧ - | المؤلفـــون . | ٧ |
| ٨ - | علم الإلهـــي . | ١٦ |
| ٩ - | علم الصـــرف . | ١٣ |
| ١٠ - | علم الفقـــه . | ١٧ |
| ١١ - | علم المنطـــق . | ١٢ |
| ١٢ - | علم النحـــو . | ١٢ |
| ١٣ - | علم الهندســـة . | ١٦ |

# مصادر البحث

## ( ط ) مصادر البحث


- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، الطبعة الثانية بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحاضرة الدولة الآصفية حيدر آباد ١٣٦٠هـ .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م مؤسسة الرسالة .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، الطبعة السادسة دار العلم للملايين بيروت - لبنان .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٧ هـ ، ١٩٢٩م .
- الأمالي الشجرية دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- الأمالي لأبي علي القالي البغدادي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري تأليف محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت .
- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي - الجمهورية العراقية ، احياء التراث الاسلامي ، مطبعة العاني - بغداد .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي تحقيق الدكتور طه محسن مطبعة الارشاد - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبد السلام هارون الناشر مؤسسة الخانجي بمصر ١٣٧٨هـ ، ١٩٥٨م .
- البحر المحيط لأبي حيان ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- البداية والنهاية لابن كثير ، الناشر مكتبة المعارف بيروت .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بمصـــر .
- الجامع الصغير مختصر شرح المناوي ، تحقيق مصطفى محمد عمارة الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م دار احياء الكتب العربية عيس البابي الحلبي وشركاه .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق طه محسن . نشـرة جامعة بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، الناشر دار الكتـاب العربي ، بيروت - لبنـان .
- الدراسات اللغوية في ظلال النصوص الأدبية ، تأليف الدكتور غريـب عبد المجيد نافع ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولـى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، دار البحوث العلمية الكويت .
- الرضي الأستراباذي عالم النحو واللغة ، للدكتورة أميرة علي توفيـق مطبوعات الادارة العامة لكليات البنات الرياض ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر .
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، الناشر دار الكتـاب العربي بيروت - لبنان ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلـم للملايين .

- الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيبانى ، دار الشهاب بيروت .

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبد الرحمن الجامى ، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعى ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- القاموس المحيط ، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى دار الجيل .

- القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية رسالة دكتوراه لعبد العال سالم مكرم من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة . الناشر دار المعارف بمصر .

- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء .

- القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى ، للدكتور غريب عبد المجيد نافع ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م الناشر مكتبة الأزهر .

- الكامل للمبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة - القاهرة .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى دار المعرفة والنشر بيروت - لبنان .

- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية للشيخ محمد الأهدل ، الطبعة الثانية طبع بمطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م .

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف ، الدكتور عبد الحليم النجار ، الدكتور عبد الفتاح اسماعيل المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ .

- المحكم لابن سيدة ، تحقيق مصطفى السقا - دكتور حسين نصار ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م ، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

- المخصص لابن سيدة ، الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣١٩هـ .
- المرزباني في الموشح ، تحقيق محمد علي البجاوي ١٩٦٥م ، ملتزم الطبع والنشر - دار نهضة مصر .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف الفيومي ، تحقيق د . عبد العظيم الشناوي ، الناشر دار المعارف القاهرة .
- المعجم الوسيط ، اخراج د . ابراهيم أنيس ، د . عبد الحليم منتصر د . عطية الصوالحي ، د . محمد خلف الله أحمد ، الطبعة الثانية مطابع دار المعارف بمصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- المفصل للزمخشري ، دار الجيل - بيروت .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، الأستاذ بجامعة الأزهر ، لجنة احياء التراث الاسلامي - القاهرة ١٣٩٩هـ .
- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ مطبعة العاني - بغداد .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الاشبيلي ، تحقيق الدكتور علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الموسوعة الثقافيـــة باشراف دكتور حسين سعيد ، مؤسسة فرانكلـــين للطباعة والنشر ،القاهرة - نيويورك ١٩٧٢م .
- الوافية فى شرح الكافية المعروف بالمتوسط لابن شرف شاه الأستراباذى مخطوطة فى مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ٢٢٢١ .
- الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى مطبعة الآداب فى النجف الأشرف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى ،شرح وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجى ، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، الناشر مكتبة القاهرة.
- أصول الفقه تأليف الامام محمد أبو زهرة ، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربى - القاهرة .
- انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ، تأليف محـى الدين عبدالحميد ،الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م دار الفكر.
- أوفى الوافية فى شرح الكافية لحاجى بابا عبدالكريم مخطوطة فى مكتبـة الجامعة الاسلامية تحت رقم ١٠٦٤ ميكروفيلم .
- ايضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجلّ لابن الأنبارى ، تحقيـق محى الدين عبدالرحمن رمضان ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشـق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه لطارق عبدعون الجنابى ، مطبعـة أسعد - بغداد .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ،الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . دار الفكر .

- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدى ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان .
- تاريخ الأدب العربى للدكتور عمر فرّوخ ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ-١٩٦٥م دار العلم للملايين بيروت .
- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بالقاهرة .
- تاريخ ابن خلدون نشر فى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- تاريخ ابن الوردى لزين الدين عمر بن الوردى ، طبعة بولاق .
- تحقيقات لغوية فى مجلة أضواء الشريعة بالرياض للدكتور فريب عبد المجيد نافع سنة ٧٥/١٩٧٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ، دار صادر بيروت .
- تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مراجعة الاستاذ على محمد البجاوى . الدار المصرية للتأليف
- جمهرة أنساب العرب لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م .
- حاشية الشريف الجرجانى على شرح الرضى للكافية دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، دار احياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .
- حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه .

- حاشية يس على شرح الفاكهى على قطر الندى، طبع بمطبعة شركة دار الكتب العربية الكبرى على نفقة أصحابها مصطفى البابى الحلبى وأخويه بكرى وعيسى بمصر.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ، الطبعة الأولى دار صادر بيروت .
- ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق الدكتور م . محمد حسين الناشر مكتبة الآداب بالجماميزت .
- ديوان الامام الشافعى ، لأبى عبدالله محمد بن ادريس الشافعى جمع وتعليق محمد عفيف الزعبى الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٤م طبعة دار الجيل بيروت .
- ديوان المفضليات ، عنى بطبعه كارلوس يعقوب لايل ، بمطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٠م .
- ديوان الهذليين ، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٥ م .
- ديوان أوس بن حجر تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، الطبعة الثانية ، دار صادر بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م.
- ديوان امرئ القيس دار صادر بيروت .
- ديوان جرير دار صادر بيروت .
- ديوان ذى الرمة ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، طبعة مؤسسة الايمان الأولى ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .
- ديوان زهير بن أبى سلمى ، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
- سرّ صناعة الاعراب لابن جنى تحقيق لجنة من الأساتذة مصطفى السقا ، محمد الزفراف ابراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م ( مطبعة البابى )
- سير أعلام النبلاء للذهبى ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، صالح السّمر مؤسسة الرسالة بيروت .

- شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى ،الطبعة الخامسة مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧ م.

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد المكتبة التجارى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان .

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام الانصارى تأليف محى الدين عبد الحميد - الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- شرح الألفية للمرادى

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار الفكر .

- شرح الحاجى للكافية مخطوطة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ١٢٧ / ٤١٥.

- شرح القصائد العشر للتبريزى ،ضبط الأستاذ عبد السلام الحوفى ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ،دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

- شرح الكافية للمصنف ( ابن الحاجب ) مطبعة عامرة ده طبع أولنمشدر ١٣٠٩هـ ،ناشرى مصحح كتب در مطبعة عامره عثمان حلمى قره حصارى .

- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبى القاهرة .

- شرح ابن عقيل تأليف محيى الدين عبد الحميد الطبعة السادسة عشر ١٣٩٤ / ١٩٧٤ دار الفكر للطباعة والنشر .

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ،تحقيق د . صاحب أبو جناح ،الجمهورية العراقية ،وزارة الأوقاف والشئون الدينية ،احياء التراث الاسلامى .

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى نشرة أحمد أمين ، عبد السلام هارون الطبعة الثانية ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

- شرح شافية ابن الحاجب ،تأليف الشيخ رضى الدين الأستراباذى تحقيق محمد نور الحسن - محمد الزفزاف ،محمد محى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

- شرح شواهد المغنى للسيوطى تصحيح الشيخ محمد محمود ابن التلميذ التركزى الشنقيطى ، لجنة التراث العربى .

- صحيح مسلم ،المطبعة المصرية ومكتباتها ، تحقيق محمد فؤاد عبدالقاضى

- ضوء الصباح للاسفراييني مخطوطة فى مكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ٧٣٤٦ عام .

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ،تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م.

- طراز المجالس لمولانا شهاب الدين أحمد بن محمد الجفاجى ، طبع بالمطبعة العامرة الشرفية لصاحبها حسين أفندى شرف .

- غاية النهاية فى طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد الجزرى الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م ، الناشر مكتبة الخانجى بمصر.

- فقه اللغة للثعالبى ، تحقيق مصطفى السقا ،ابراهيم الابيارى ،عبدالحفيظ شلبى ،الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده .

- فهرس الأحمدية للمخطوطات

- فهرس الأزهرية للمخطوطات

- قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين ابن هشام ، تأليف محى الدين عبدالحميد ، الطبعة التاسعة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- كتاب الأمالى لابن الحاجب ،مخطوطة فى مكتبة قسم المخطوطات بالجامعة الاسلامية تحت رقم ٢٧٠٩ من المصورات .

- كتاب التعريفات للشريف على بن محمد الجرجانى ،الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- كتاب المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م ،
- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ، عالم الكتب بيروت .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة ، مكتبة المثنى بيروت .
- لباب الاعراب : رسالة ماجستير باعداد الطالب بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن من كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية العام الجامعى ١٤٠١/١٤٠٢هـ .
- لسان العرب لابن منظور ، الطبعة الأولى ، دار صادر بيروت .
- متن البخارى مشكول بحاشية السندى ، طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابى الحلبى وشركاه .
- مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر .
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكى طبعة الأميرة ببولاق ١٩٣٥م.
- مجمع الأمثال للميدانى ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- مجموع أشعار العرب رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين عبد المؤمن ابن عبد الحق البغدادى ، تحقيق على محمد البجاوى دار احياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .

- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبى ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ١٩٧٣م .

- معانى القرآن للفراء الطبعة الثانية ١٩٨٠م عالم الكتب بيروت .

- معجم الأدباء لياقوت ، سلسلة الموسوعات العربية ، الطبعة الأخيرة دار احياء التراث العربى بيروت لبنان .

- معجم البلدان لياقوت ، دار الصادر للطباعة والنشر بيروت لبنان ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة ، الناشر مكتبة المثنى - بيروت دار احياء التراث العربى .

- معجم ما استعجم من أسلاء البلاد والمواضع للبكرى ، تحقيق مصطفى السقا مكتبة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق د . مازن المبارك د . محمد على حمد الله دار النشر الكتب الاسلامية ٣ - شارع شيش محل لاهور الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، تأليف أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى ، تحقيق كامل كامل بكرى ، عبد الوهاب أبوالنور ، دار الكتب الحديثة .

- مفتاح العلوم للسكاكى ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

- موطأ الامام مالك رواية محمد بن الحسن الشيبانى ، الطبعة الثانية المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ـ القاهرة .

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف الشيخ محمد الطنطاوي تحقيق د . عبد العظيم الشناوي ، محمد عبد الرحمن الكردي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- هدية العارفين عن أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف اسماعيل باشا البغدادي منشورات مكتبة المثنى - بيروت .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ، ساعدت على نشره جامعة كويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥م .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار صادر بيروت .

# دليل الموضوعات

| الموضـــوع | رقم الصفحـــة |
|---|---|
| المقدمـــــة | ١ |
| الفصل الأول : محمد بن عمـــر الحلـبى . | ٤ - ٢٥ |
| أولا : حياته وآثـــاره : | |
| ١ - مولده ونسبته ، اسمه ولقبـه . | ٤ |
| ٢ - أساتذته وتلامذته . | ٥ |
| ٣- ثقافته العلميـة . | ١٠ |
| ٤- وفاتـــه . | ١١ |
| ٥- آثـــاره . | |
| ثانيـا : أهمية كشف الوافية بالنسبة للوافية فى شرح الكافية | ١٣ |
| ثالثـا : مصادر الحلبى فى حاشيته على الوافية فى شـــرح الكافيـــة . | ١٦ |
| رابعـا : منهج الحلبى وأسلوبه . | ١٨ - ٢٥ |
| الفصل الثانى : ابن الحاجب وأثره فى الدراسات اللغوية | ٢٦ - ٤٠ |
| أولا : حياتـــه . | ٢٦ |
| ثانيا : أثره فى الدراسات اللغويـــة . | ٢٧ |
| ثالثا : آثاره العلمية | ٢٨ |
| أ - آثاره النحويـــة . | ٢٨ |
| ب - آثاره الصرفيـــة . | ٣٢ |
| جـ - أثره فى الأدب . | ٣٦ |
| د - أثره فى العروض. | |

| الموضـــــوع | رقم الصفحـــة |
|---|---|
| رابعا : منهج ابن الحاجب فى الكافيـة . | ٣٧ |
| الفصل الثالث : ابن شرف شاه ومنهجه فى الشرح . | ٤١ - ٤٧ |
| أولا : حياته وآثاره . | ٤١ |
| ١- مولده ونسبته ، اسمه ولقبـه . | ٤١ |
| ٢- أخلاقه وشخصيتـه . | ٤١ |
| ٣- شيوخه وتلاميـذه . | ٤٢ |
| ٤- آثـاره . | ٤٤ |
| ثانيا : منهجه وأسلوبـه . | ٤٥ |
| الفصل الرابع : شـروح الكافيـة . | ٤٨ - ٦٤ |
| الفصل الخامس : مقارنة بين كشف الوافية وشروح ابن الحاجب والرضى والجامـى . | ٦٥ |
| أولا : مقارنة بين كشف الوافية وشرح ابن الحاجب . | ٦٥ |
| ثانيا : مقارنة بين كشف الوافية وشرح الرضى الأستراباذى . | ٦٩ |
| ثالثا : مقارنة بين كشف الوافية والفوائد الضيائية شرح الجامى | ٧٢ |
| وصـف النسـخ . | ٧٨ |
| منهج التحقيـق . | ٨٠ |

## ( ى ) دليـــل الموضوعـــات


| | رقم الصفحة |
|---|---|
| * المقدمـــــــة . | ١ |
| - موضوع علم النحو وبيان الفرق بينه وبين علم المنطـــق وعلم الصرف . | ١٠ |
| - المفهوم اللغوى لكلمة نحـــو . | ١٤ |
| - المفهوم الاصطلاحى لعلم النحو . | ١٥ |
| - غاية علم النحـــو . | ١٦ |
| - مرتبة النحو من العلوم الأخرى . | ١٩ |
| - واضع علم النحـــو . | ٢٠ |
| - تعريف الكلام عند أول واضع لعلم النحو . | ٢١ |
| - تعريف الكلمة عند الإمام الحاجى . | ٣٢ |
| - القيود المأخوذة من تعريف الكلمة . | ٣٣ |
| - استدراك المحشى على تعريف الشارح للقيود . | ٣٤ |
| - تعريف المعنى عند المحشى لغة واصطلاحا . | ٣٤ |
| - تعريف المفرد عند المحشى لغة واصطلاحا . | ٣٤ |
| - تعريف اللفظ المركب والمعنى المركب . | ٣٥ |
| - استدراك المحشى على قول الشارح : " فاللفظ ما يتلفظ به الإنســـان ." . والاجابـــة عنـــه . | ٣٦ |
| - مرجع الضمير فى قول الشارح : " أو فى حكمه " . | ٣٧ |
| - تعليق المحشى على كلمة ( هـهنا ) من قول الشـــارح : " والمراد من الوضع هـهنا " . | ٣٧ |
| - تعليق المحشى على قولـه : " والمراد من المعنى " . | ٣٨ |

رقم الصفحة


- تعليق المحشى على قوله : " فقوله لفظ منزلة الجنس" ثم بيان وجهه . ٣٨
- توضيح المشحى لقوله : " فاللفظ احترازبه " ثم اعتراضه على الشارح . ٣٩
- ما يطلق عليه المفرد ، ثم اعتراض معترض على المحشى وهو يجيب عنه . ٤٠
- تعليق المحشى على قوله : " ولا يشكل الحد بالكلمات." ٤٤
- بيان قوله : " ولقائل أن يقول حينئذ " . ٤٥
- بيان نوعية جواب الشارح عن الاعتراض الوارد عليه فى قوله : " فإن المراد بالمعنى فى قوله : " وضع لمعنى " أعم من أن يكون لفظا أو غيره . ٤٦
- بيان معنى قوله : " وهذا المفهوم ليس بمركب " ولماذا لم يكن معنى الخبر والكلام مفردا ؟ . ٤٧
- بيان المقصود من قول الشارح : " وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول " . ٤٩
- توضيح قول الشارح : " سلمنا أن مثل الخبر موضوع لمثل قولنا : زيد قائم " . ٥٠
- اعتراض المحشى على قول الشارح بأن " قائم " من " قائمة" لا يدل على معنى . ٥١
- بيان جنس الكلمة بأنواعها الثلاثة . ٥٢
- توضيح قول الشارح : " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد". ٥٥
- العموم بين الكلم والكلام . ٥٨

رقم الصفحة


- بيان أن التركيب العقلى من الاسم ، والفعل والحرف يمكن أن يصير تسعة . ٥٩
- إطلاق الكلمة على الواحد من الاسم ، والفعل ، والحرف . ٦٠
- توضيح قول الشارح : " الاسم : ما دل على معنى فى نفسه . ٦٠
- بيان علة تقديم الاسم على الفعل والحرف . ٦٢
- اللغات الواردة فى الاسم . ٦٢
- اشتقاق كلمة الاسم عند البصريين والكوفيين . ٦٣
- توضيح ما أبهمه الشارح من تعريف الاسم . ٦٤
- بيان وضع أسماء الأفعال . ٦٥
- بيان النقض الذى ورد على الشارح فى تعريف الاسم . ٦٦
- بيان بعض من خواص الاسم اللفظى ، وتعريف الخاصة مع ذكر الفرق بين الخاصة والحد . ٧٠
- لام التعريف . ٧٣
- مذهب سيبويه والخليل فى لام التعريف . ٧٤
- عدم دخول تنوين التمكن على الفعل . ٨٠
- تنوين المقابلة . ٨٠
- تنوين الترنم . ٨١
- خواص الاسم المعنوى . ٨٣
- الإضافة من خواص الاسم المعنوى . ٨٤
- المعرب والمبنى . ٨٥
- تعريف الاسم المعرب . ٨٦

رقم الصفحة


- رأى ابن الحاجب المخالف لما عليه الجمهور . ٨٩
- حقيقة الياء فى الفاعلية والمفعولية . ٩٣
- رأى ابن الحاجب فى اسم كان . ٩٤
- رأى الحد يثمى فى عدم دخول إعراب الفعل تحت تعريف الإعراب . ٩٥
- أنواع الإعراب . ٩٦
- إعراب الاسم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف. ٩٨
- إعراب جمع المؤنث السالم . ٩٩
- أقوال النحاة فى إعراب جمع المؤنث السالم إذا سمى به . ١٠٠
- اعراب الأسماء الستة ، مع ذكر الخلاف حول نوعية حروف الإعراب عند النحويين . ١٠٣
- رأى سيبويه واختلاف أصحابه فى الحركات التي قبل هذه الحروف . ١٠٥
- تسمية النحويين هذه الحروف إعرابا . ١٠٧
- إعراب المثنى وما ألحق به . ١١٠
- إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به ، مع ذكر الخلاف فى حروف التثنية ، والجمع ، ورأى سيبويه واختلاف أصحابه . ١١٢
- أقوال النحاة حول الآية الكريمة " إنّ هذان لساحران". ١١٣
- الإعراب اللفظى والإعراب التقديرى . ١١٩
- غير المنصرف . ١٢٢
- تعريف غير المنصرف . ١٢٣

رقم الصفحة


- مجموع علل التسع فى البيتين . ١٢٤
- الأقوال فى عدد العلل مع بيان التركيب فى كل علّة . ١٢٥
- المراد من قول المصنف : " وهذا القول تقريب" عند الشارح مع تعليق المحشى عليه . ١٣١
- حكم غير المنصرف . ١٣٥
- جواز صرف غير المنصرف للضرورة وللتناسب . ١٣٦
- العلة التى تقوم مقام العلتين فى منع الصرف . ١٤٤
- تعريف العدل . ١٤٦
- العدل فى " ثلاث ومثلث " وأخواتهما . ١٧٤
- أخر . ١٤٩
- جمع . ١٥١
- العدل فى باب ( فعال ) مع بيان علة البناء فيها عند المبرد وابن كيسان . ١٥٢
- شرط الوصف فى سببية منع الصرف . ١٥٦
- التأنيث بالتاء وشرطه فى سببية منع الصرف . ١٦٢
- رأى النحاة فى التسمية بـ ثلاث . ١٦٨
- أجمع وشرطه فى قيامه مقام السببين فى منع الصرف. ١٧٠
- العجمة وشرطها فى منع الصرف ، مع ذكر الخلاف فى وزن الأسماء الأعجمية . ١٧٢
- رأى النحاة فى الاسم الثلاثى الساكن الأوسط من حيث الصرف وعدمه . ١٧٤
- رأى النحاة فى أسماء الملائكة وأسماء الأنبياء من حيث الصرف وعدمه . ١٧٧

رقم الصفحة


- شرط الجمع المانع من الصرف . ١٧٨
- الآراء فى أن يجمع جمع التكسير جمع سلامة . ١٨٠
- عدة الأسباب المانعة من الصرف والجمع المانع من الصرف مع بيان آراء العلماء فى ( سراويل ) من حيث الصرف وعدمه . ١٨٣
- آراء العلماء فى تنوين ( جوار ) . ١٨٤
- التركيب وشرطه فى سببية منع الصرف . ١٩٢
- الألف والنون الزائدتان فى الاسم وشرطهما فى سببيه . ١٩٤
- حكم غير المنصرف اذا كان فيه علمية مؤثرة ونكر . ٢٠١
- حكم ( أحمر ) علما اذا نكر . ٢٠٤
- حكم الممنوع من الصرف اذا اتصلت به اللام أوأضيف . ٢٠٩
- باب المرفوعات . ٢١١
- اختلاف البصريين والكوفيين فى التنازع . ٢١٣
- مفعول ما لم يسم فاعله . ٢٢٢
- تعيين قيام المفعول اذا وجد ووجد ظرف الزمان والمكان ، والمصدر والجار والمجرور . ٢٢٤
- المبتدأ والخبر . ٢٢٧
- الاختلاف فى عامل المبتدأ أو الخبر . ٢٢٨
- ما يحترز به عن تعريف المبتدأ . ٢٣٠
- وقوع المبتدأ نكرة . ٢٣٤
- وقوع الخبر جملة وذكر الخلاف فى تقسيم الجملة وفى وقوعها خبرا . ٢٣٨
- ذكر العائد الى الجملة . ٢٣٩
- وقوع الخبر ظرفا ، وأقوال النحاة فيه . ٢٤٣

رقم الصفحة


- مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا . ٢٤٦
- مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا . ٢٥٢
- تعدد الخبر . ٢٥٦
- تضمن المبتدأ معنى الشرط . ٢٥٧
- حذف المبتدأ جوازا . ٢٥٩
- الأقوال فى " اذا " من قولك : خرجت فاذا السبع. ٢٦٤
- حذف الخبر وجوبا مع ذكر الأقوال فى ارتفاع الاسم بعد لولا . ٢٦٥
- خبر " ان " وأخواتها ... الخ . ٢٧٤
- خبر لا التى لنفى الجنس . ٢٧٦
- اسم ما ولا المشبهتين بليس ، مع ذكر الخلاف فى قوله تعالى جء" ولات حين مناص " . ٢٨٠
- باب المنصوبات . ٢٨٧
- المفعول المطلق . ٢٨٨
- تعريف المفعول المطلق عند المصنف . ٢٩٠
- خلق الله العالم ، ورأى عبد القاهر المخالف لرأى الجمهور. ٢٩١
- مجئ المفعول المطلق مغايرا للفظ فعله . ٢٩٤
- مواضع حذف الفعل الناصب لمفعول المطلق جوازا . ٢٩٦
- مواضع حذف الفعل الناصب لمفعول المطلق وجوبا قياسا . ٢٩٧
- تعريف المفعول به . ٣١٠
- الخلاف فى ناصب المفعول به . ٣١٦
- حذف الفعل الناصب للمفعول به جوازا ووجوبا . ٣١٧

رقم الصفحة


- خفض المنادى بلام الاستغاثة . ٣١٨
- الخلاف فى العلم المفرد اذا نودى . ٣٢٣
- نداء اسم الاشارة . ٣٢٥
- اعراب توابع المنادى المعرب . ٣٢٧
- ذكر الخلاف فى تاء ( يا أبت ويا أمت ) . ٣٢٩
- جواز ترخيم غير المنادى . ٣٣٠
- تعريف الترخيم لغة واصطلاحا . ٣٣١
- ترخيم الاسم الخاص فى النداء . ٣٣٣
- تعريف المندوب ، فائدته ، وما اختص به . ٣٣٥
- حذف حرف النداء . ٣٣٧
- المفعول به الذى أضمر عامله على شريطة التفسير ( الاشتغال ) . ٣٣٩
- العطف على جملة ذات وجهين ورأى سيبويه فيه مع تعليق المحشى عليه . ٣٤٦
- هل قولك : " أزيد ذُهب به " من الاشتغال ؟ . ٣٤٨
- التحذير لغة واصطلاحا . ٣٥٢
- اعتراض أبى البقاء وصاحب الهادى على تقديرهم : اتق نفسك . ٣٥٣
- رأى ابن أبى اسحاق فى " اياك الأسد " . ٣٥٥
- المفعول فيه ، ظرف الزمان مع بيان وجهة نظر العلماء فى " دخلت الدار " ، "ونزلت الدار" ، و "سكنت الغرفة" ٣٥٧
- المفعول له ورأى الزجاج فى " ضربته تأديبا له " . ٣٥٩
- شرط نصب المفعول له . ٣٦٢

رقم الصفحة


- المفعول معه ، مع بيان الاعتراض بمثل : ضرب ضرب شديد . ٣٦٤
- صورة جواز العطف والنصب على المفعول معه . ٣٦٥
- الأقوال فى عامل المفعول معه ، مع بيان الفرق بين هذه الواو والعاطفة . ٣٦٧
- **مسائل** . ٣٦٨
- تعريف الحال . ٣٧٠
- العامل فى الحال . ٣٧٣
- وقوع صاحب الحال نكرة . ٣٧٥
- وقوع الحال جملة . ٣٧٧
- الأسماء التى تلزم النصب على الحال . ٣٨٠
- تعريف التمييز . ٣٨٠
- أشياء يتم الاسم المفرد بها لينصب ما بعده على التمييز . ٣٨٢
- التمييز الذى يرفع الابهام عن نسبة . ٣٨٣
- اعتراض المحشى على قول الشارح : " لأنه يلزم أن يكون الشرط والجزاء واحدا " . ٣٨٧
- وقوع التمييز صفة . ٣٩٢
- المستثنى . ٣٩٧
- وجوب نصب المستثنى . ٤٠١
- المستثنى الذى يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار فيه البدل من المستثنى منه ، والمستثنى المفرغ . ٤٠٣
- الخلاف فى " حاشا " . ٤٠٥
- حمل الا على غير . ٤٠٨

رقم الصفحة


- فوائد عن أدوات الاستثناء . ٤١٨
- جواز تقديم خبر كان على اسمها . ٤٢٣
- وجوب حذف " كان " في مثل ( أما أنت منطلقا انطلقت ) وذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في " أن " . ٤٢٤
- المنصوب بلا النافية للجنس . ٤٢٥
- بناء اسم ( لا ) المفرد النكرة على ما ينصب به ، وآراء النحاة في توجيه ذلك . ٤٢٧
- ذكر الصور التي يجب فيها رفع اسم ( لا ) النافية للجنس وتكريره نحو: " قضية ولا أبا حسن لها " . ٤٢٨
- نعت اسم ( لا ) المبني . ٤٣١
- اللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في ( لا أبالك ) ومواطن مجيئها ، وهل هذه الاضافة تعرّف أوتخصص؟ . ٤٣٣
- تعريف المضاف اليه عند ابن الحاجب . ٤٣٨
- الاضافة بتقدير حرف الجر . ٤٣٩
- الاضافة المعنوية . ٤٤٠
- امتناع تعريف مثل ، غير ، وشبه . ٤٤٢
- ثلاث الأثافي ، خمسة الأشبار . ٤٤٤
- الواهب المائة الهجان . ٤٤٩
- التخفيف في اضافة " الحسن الوجه " . ٤٥٢
- لا يضاف موصوف الى صفته ، ولا صفة الى موصوفها . ٤٥٤
- لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر . ٤٥٤
- اضافة الأسماء الستة الى ياء المتكلم . ٤٥٦

رقم الصفحة


- قطع الأسماء الستة عن الاضافة . ٤٥٩
- تعريف النعت . ٤٦٢
- المضمر لا يوصف ولا يوصف به . ٤٦٤
- لا يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بمثله أو بالمضاف الى مثلـــه . ٤٦٥
- تعريف التأكيد وما يحترز عنـــه . ٤٧٢
- التأكيد اللفظى والمعنوى ، وبيان استعمالات أجمع وأكتع ، وأبتع ، وأبصع فى التأكيد . ٤٧٤
- حكم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين . ٤٧٩
- الترتيب فى الألفاظ المؤكد بها . ٤٨٠
- جعل هذه الألفاظ توكيدا لفظيا عند صاحب الهادى ٤٨١
- تعريف بدل الاشتمال . ٤٨٢
- وجود ضمير رابط فى بدل الاشتمال . ٤٨٤
- الفرق المعنوى بين عطف البيان والبدل . ٤٨٧
- المبنيـــات . ٤٩٠
- المضمر . ٤٩١
- أقسام المضمر من حيث الاعراب . ٤٩٢
- استتار الضمير . ٤٩٣
- ضمير الفصل . ٤٩٥
- اعراب ضمير الفصل . ٤٩٧
- ضمير الشأن . ٥٠٤
- أوجه مفارقة هذا الضمير لسائر الضمائر . ٥٠٨
- أسماء الاشارة للمثنى . ٥٠٩

رقم الصفحة


- سبب بناء الموصلات . ٥١٠
- حد الموصول . ٥١٢
- صلة الاسم الموصول . ٥١٣
- وزن كلمة " الذى " عند الكوفيين والبصريين . ٥١٥
- فصاحة حذف العائد المفعول . ٥٢٠
- الاخبار بالذى أو بالألف واللام . ٥٢٢
- أنواع " ما " الاسمية . ٥٢٦
- أسماء الأفعال . ٥٣١
- فعال . ٥٣٦
- بناء أسماء الأصوات . ٥٣٧
- المراد بالكنايات . ٥٣٨
- كيت وذيت . ٥٤٠
- تمييز " كمْ الاستفهامية . ٥٤١
- تمييز " كم" الخبرية . ٥٤٢
- دخول " من " فى مميزى " كم " الاستفهامية والخبرية . ٥٤٤
- الفرق بين الظروف المضافة والمقطوعة عن الاضافة . ٥٤٦
- " حيث " واللغات الواردة فيها . ٥٤٨
- "اذا " المفاجأة والفرق بينها وبين الشرطية . ٥٥٠
- "اذ " المفاجأة . ٥٥٢
- مذ ومنذ . ٥٥٥
- عدوة . ٥٥٨
- قط وعوض . ٥٥٩
- المعرف بلام التعريف وبيان أنواعه . ٥٦٠

رقم الصفحة


- بيان أعرف المعارف . ٥٦٤
- أسماء العدد . ٥٦٥
- كيفية استعمال أسماء الأعداد . ٥٦٦
- مميز الثلاثة مع ذكر الخلاف في همزة أشياء . ٥٦٧
- اشتقاق اسم الفاعل من العدد . ٥٧٠
- بناء العدد على الوقف . ٥٧٣
- علامة التأنيث مع بيان الأبنية التي تلحقها الألف المقصورة . ٥٧٤
- المؤنث اللفظي . ٥٧٧
- اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي . ٥٨١
- تثنية الاسم المقصور والممدود . ٥٨٤
- المجموع . ٥٨٦
- شرط الاسم ( المحض والصفة ) الذي يراد جمعه جمع مذكر سالم . ٥٩٠
- ما يستوي فيه المذكر والمؤنث . ٥٩١
- ما شذ من جمع المذكر السالم . ٥٩٣
- الجمع المؤنث السالم . ٥٩٥
- المصدر من الفعل الثلاثي سماعي وفي غيره قياسي وجواز اضافته . ٥٩٦
- المصدر المضاف الى الفاعل والمفعول . ٥٩٧
- اعمال المصدر المعرف باللام . ٥٩٨
- يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط الاعتماد . ٦٠٠
- تعريف الصفة المشبهة واستدراك الشارح عليه . ٦٠٢

رقم الصفحة


- الخلاف فى اضافة " حسن وجهه " . ٦٠٣
- حكم اسمى الفاعل والمفعول غير المتعد يين حكم الصفة المشبهة في العمل والاضافة . ٦٠٤
- اعتراض الشارح على تعريف ابن الحاجب لاسم التفضيل . ٦٠٧
- شرط اسم التفضيل . ٦٠٨
- أوجه استعمال اسم التفضيل الثلاثة . ٦٠٩
- اذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان . ٦١١
- لا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الا فى مسألة الكحل. ٦١٣
- الاعراب فى الاسم والفعل . ٦٢٨
- لام الجحود ونصب الفعل المضارع . ٦٢٩
- جزم الفعل المضارع . ٦٣٧
- الأمر . ٦٤٩
- الفعل المتعدى وغير المتعدى . ٦٥٠
- غير المتعدى يصير متعديا بأحد ثلاثة أشياء . ٦٥١
- المتعدى الى ثلاثة مفاعيل . ٦٥٤
- أفعال القلوب . ٦٥٥
- خصائص أفعال القلوب . ٦٥٦
- الأفعال الناقصة . ٦٥٧
- أفعال المقاربة . ٦٦٦
- فعل التعجب . ٦٧٠
- اعراب " أفعل به " على رأى سيبويه والأخفش . ٦٧٢
- شروط " نعم وبئس " . ٦٧٣
- من أفعال المدح " حبذا "" ونعم " . ٦٧٤

رقم الصفحـــة


- حروف الجر . ٦٧٧
- معانى " مـــن " . ٦٧٧
- معانى " الـــى" . ٦٧٩
- مجئ اللام بمعنى " الى " . ٦٨٠
- مجئ " الى " بمعنى " فى " وبمعنى " من " . ٦٨٠
- الفرق اللفظى بين " الى " و " حتى " . ٦٨١
- معانى " فى " . ٦٨٢
- معانى الباء . ٦٨٣
- استعمالات اللام . ٦٨٥
- أحكام " رب " ولغاتها . ٦٨٩
- واو القسم وأحكامه . ٦٩٠
- معانى " عن " . ٦٩٤
- معانى " على " . ٦٩٥
- كاف التشبيه واستعمالاتها . ٦٩٦
- مذ ومنذ واستعمالاتهما . ٧٠٠
- حاشا وعـــدا . ٧٠٠
- ما تبقى من حروف الجرّ . ٧٠١
- ما الكافـــة . ٧٠٢
- مواضع كسر " ان " . ٧٠٦
- مواضع فتح " ان " . ٧٠٧
- شذوذ اعمال " أن المخففة . ٧١٤
- كـأن . ٧١٦
- ليـــت . ٧١٧

رقم الصفحة


- لعل ولفاتهـا . ٧١٨
- من الحروف العاطفة " الفاء" . ٧٢١
- ثـم . ٧٢٣
- أم . ٧٢٤
- الفرق بين أو وامـا . ٧٢٥
- بل . ٧٢٦
- لكـن . ٧٢٨
- الأشياء التى شذت فى العطف . ٧٢٩
- من حروف التنبيه أما ، هـا . ٧٣٠
- من حروف النداء يا . ٧٣٢
- من حروف الايجاب نعم ، اى . ٧٣٢
- من حروف الايجاب كأن . ٧٣٤
- حرف التفسير " أى " و " أن" . ٧٣٧
- حرف التوقـع . ٧٣٧
- حرف الشرط " لو " واستعمالاتها . ٧٣٨
- (أمّا) للتفصيـل . ٧٤٠
- تنوين الترنم . ٧٤١
- نون التوكيـد الخفيفـة . ٧٤٣